سرائر العربية

في شرح الوافية الحاجبية

تأليف

الشيخ العلامة محمد بن علي الجرجاني

(كان حيا سنة ٧٣٠هـ)

(يطبع لأول مرة)

تحقيق

مصطفى محمود أبو السعود

هذا الكتاب يعد رابع أربعة كتب وصلت إلينا
من كتب أسرار النحو - فيما أعلم - والتي اتخذت
من بيان سر تراكيب العربية وإظهار حكمها منطلقا لها

المجلد الثاني

المكتبة الخيرية
للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

المكتبة الخيرية
للطباعة والنشر والتوزيع

مصر - القاهرة

هاتف: 00201020332010
البريد الإلكتروني: alkhairya.lib@gmail.com

سَرَائِرُ العَرَبِيَّةِ

فِي شَرْحِ الوَافِيَةِ الحَاجِبِيَّةِ

تَأْلِيفُ

الشَّيْخ العَلَّامَة مُحَمَّد بن عَلِيّ الجُرْجَانِيّ

(كَانَ حَيًّا سَنَة ٧٣٠هـ)

(يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّة)

تَحْقِيقُ

مُصْطَفَى مَحْمُود أَبُو السُّعُود

هَذَا الكِتَابُ يُعَدُّ رَابِعَ أَرْبَعَةِ كُتُبٍ وَصَلَتْ إِلَيْنَا
مِنْ كُتُبِ أَسْرَارِ النَّحْوِ - فِيمَا أَعْلَمُ - وَالَّتِي اتَّخَذَتْ
مِنْ بَيَانِ سِرِّ تَرَاكِيبِ العَرَبِيَّةِ وَإِظْهَارِ حِكَمِهَا مُنْطَلَقًا لَهَا

المُجَلَّدُ الثَّانِي

المكتبة الخيرية
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

[المجرورات: باب الإضافة]

ثُمَّ المُضَافُ خَفَضُوا مَا بَعدَهُ   كَانَ لِمَعنًى أَو لِلَفظٍ عِندَهُ
فَالمَعنَوِي بِاللَّامِ أَو مَعنَى مِنِ   فِي جِنسِهِ أَوفِي لِظَرفٍ قَدعُنِي
غُلَامُهُ وَبَابُ سَاجٍ ثَانِ   وَمَكرُ لَيلٍ ثَالِثُ المَعَانِي

أقول / : الإضافة في اللغة هي الإسنادُ مطلقًا، وفي الاصطلاحِ: إسنادُ اسمٍ [٧٦: و] محقَّقًا أو مقدَّرًا إلى اسمٍ بواسطةِ حرفِ الجرِّ ملفوظًا أو مقدَّرًا مرادًا. ويسمَّى الأولُ مضافًا والثاني مضافًا إليه، ثم إذا كان المضافُ مقدرًا يكون الحرفُ ملفوظًا؛ نحو: "مررتُ بزيدٍ" وشبهِه. وإذا كان ملفوظًا يكونُ الحرفُ مقدرًا؛ كـ"غلامُ زيدٍ" وشبهِه. وهذا الثاني هو المرادُ بالبيانِ ههنا دونَ الأولِ، وهي على ضربين: معنوية ولفظية؛ فالمعنويةُ ما تظهَر له فائدةٌ في المعنى: تعريفًا أو تخصيصًا؛ فالتعريفُ في المعارف نحو: "غلامُ زيدٍ" و"صاحبُ الرجلِ" وشبهه. والتخصيصُ في النكرات؛ نحو: "غلامُ رجلٍ" وصاحبُ امرأةٍ" وشبهِه. وهي ثلاثةٌ بمعنى "مِن واللامِ وفِي"؛ لأنَّ المضافَ إمَّا أن يكونَ هو المضافَ إليه في المعنى أعمَّ منه أو لا؛ فالأولُ إضافةٌ بتقدير "مِن"؛ نحو: "ثوبُ خزٍّ" و"بابُ ساجٍ" وعلامتُه صحةُ حملِه عليه؛ نحو: "ثوبٌ خزٌّ وبابٌ ساجٌ". والثاني لا يخلو إمَّا أن يكونَ الثاني ظرفًا للأولِ أو لا؛ فالأولُ: إضافةٌ بتقدير "في"؛ كقولك: "ضربُ اليومِ" و"مكرُ الليلِ" وشبهِه، وهو أقلُّ من قَسِيمهِ، والثاني: إضافةٌ بتقدير اللام؛ كـ"غلامُ زيدٍ" ونحوِه.

واعلم أنَّ النحاةَ غفَلوا عن إضافةِ المقدرةِ بـ"في" إلا عبدَ القاهر فإنَّه أوردَها ومثَّلها بقولِهم: "فلانٌ ثبْتُ الغَدَرِ"[1]؛ أي: ثبتٌ في الغدرِ وهو المكانُ الذي فيه شقوقٌ، وردَّ عليه ابنُ جعفرٍ وقال: «حَدَاه إلى ذلك تقديرُهم إيَّاها بـ«في» وهذا جريٌ منهم على الاتساعِ؛ لأنَّ «ثبت» ههنا بمعنى ثابتٍ فتكون لفظيةً»[2]. **أقول:** لا نسلِّمُ أولًا أنه بمعنى ثابتٍ ولم لا يجوز أن يكون محذوفَ المضاف؛ أي: ذو ثبْت؟! سلَّمناه لكن لا يلزمُ من كونِه بمعنى ثابتٍ أن تكونَ الإضافةُ لفظيةً لجوازِ أن تكونَ بمعنى الماضي فتكونُ معنويةً بل ههنا ما يدلُّ على أنَّه للماضي؛ وهو أنَّه مدحٌ والمدحُ إنما يكونُ بالأشياءِ الثابتةِ الحاصلةِ في الماضي. ثم إنَّه ما يصنَعُ بقولهم: «أعجبَني ضربُ اليومِ»، و«سرَّني جلوسُ دارك» وشبهِها؛ فإنَّ الإعجابَ والسرورَ إنما أسنِدا إلى المصدرِ حقيقةً، ويقوِّي ذلك أنَّك إذا أظهرتَ «في» في اللفظِ استقامَ المعنى ولولا أنَّها هي المقدرةُ لَما كانَ كذلك.

تنبيهانِ:

الأولُ: أنَّ «مِن» المقدرةَ ههنا هي المبيِّنة؛ لأنَّ الأولَ لكونِه أعمَّ من

---

(١) أي: ثابت القدم في الحرب والمناظرة والكلام. ويقال ذلك للرجل إذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة. شرح المفصل (٢/ ١٢٧). وانظر قول عبد القاهر في: توجيه اللمع (ص ٢٥٢)، وشرح الكافية للمصنف (٧٦/ و)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٠٠).
وهذه الإضافة التي بمعنى «في» هو قول ابن مالك في ألفيته وتسهيله وناقشه فيها شرّاحهما؛ حتى قال ابنه بدر الدين: «والذي عليه سيبويه وأكثر المحققين: أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى «اللام» أو بمعنى «مِن» وموهم الإضافة بمعنى «في» محمول على أنها فيه بمعنى «اللام» على المجاز». شرح ابن الناظم (ص ٢٧٣)، وانظر: توضيح المقاصد (٢/ ٧٨٤)، وشرح الشاطبي على الألفية (٤/ ٩، ١٠).

(٢) المنهاج الجلي (١٤١/ ظ- الفاتح).

وجهٍ يحتملُ أشياءَ فبيِّن بـ«مِن» كقولِه تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]. وزعَم بعضُ المتأخِّرينَ أنَّها هي المبعضة وهو غلطٌ(١).

الثاني: أن المصنِّفَ زعَم أن شرطَ هذا النوعِ من الإضافةِ أن يكونَ الأولُ نوعًا للثاني، وهو منظورٌ فيه؛ لأنَّ لفظةَ «كلٍّ» ليست بنوعِ المضافِ إليه مع أنَّ الإضافةَ مقدرةٌ بـ«مِن» لكونِه أعمَّ من الثاني، ولا يجوزُ أن تقدَّر باللامِ على ما ذكره جماعةٌ منهم(٢)؛ لأنَّ شرطَ تلك الإضافةِ المباينةُ الكليَّةُ بين الاسمَين، وليس الكلُّ مُباينًا للدراهمِ في قولنا: «كلُّ الدراهمِ» لصحَّةِ الحملِ، وهو قولُنا: «الكلُّ دراهمُ».

وَشَـــرطُهُ أَلَّا يَكُـــونَ مَعرِفَـــهْ وَالخَمسَةُ الأَثوَابِ بَصْرِي ضَعَّفَهْ

يريد أن: شرطَ الإضافةِ المعنويةِ أن يكونَ المضافُ مجرَّدًا عن التعريف، وذلك لأنَّ المضافَ إليه إن كانَ معرفةً يؤدي إلى جمعِ بين التعريفَين، ويلزمُ أيضًا تحصيلُ الحاصلِ، وإن كانَ نكرةً يلزمُ منها العبثُ لأنَّ الإضافةَ / [٧٦: ظ] إلى النكراتِ لأجلِ التخصيصِ وقد حصَل ما هو أعظمُ منه وهو التعريفُ،

(١) كتب في الحاشية بخط مخالف: «مروان البصري». ولم أقف على اسمه أو خبره. ووجه الغلط والله أعلم: أن «من» المبعضة يكون ما قبلها جزءًا مما بعدها، والرجس في الآية هنا أعم من الأوثان؛ لأن الرجس يكون من الأوثان ومن غيرها؛ فكيف تكون تبعيضية؟! وإنما هي لبيان النوع؛ أي: الرجس الذي هو الوثن، وسيأتي هذا والفرق بين «من» المبعضة والمبينة في الكلام على معاني «من» في باب حروف الجر.

(٢) هذا رأي الجمهور، وقال الفارسي: ««وكلٌّ» اسم لأجزاء الشيء، وكما أنك إذا أضفت الأجزاء إلى المتجزئ كان بمعنى اللام فكذلك إذا أضفت إليه كلًّا كان كذلك». الإيضاح (ص ٢٦٧)، وانظر: الأصول (٢/ ٥)، وشرح المفصل (٢/ ١٦٦)، والبديع لابن الأثير (١/ ٢٨٣).

وما أجازَه الكوفيُّون من «الثلاثةِ الأثوابِ» وشبهِه من الأعدادِ فضعيفٌ بما ذكَرناه[١]، وباستعمالِ الفصحاء؛ قال الفَرَزدَق[٢]:

مَـا زَالَ مُـذ عَقَـدَت يَـدَاهُ إِزَارَهُ ... فَسَـمَا وَأَدرَكَ خَمسَـةَ الأَشـبَارِ

وقال ذو الرُّمَّة[٣]:

وَهَل يُرجِعُ التَّسلِيمَ أَو يَكشِفُ العَمَى ... ثَـلاثُ الأَثَافِـي وَالدِّيَـارُ البَلَاقِعُ

وَاللَّفـظُ كُلُّ صِفَـةٍ مُضَافَـه ... عَامِلَـةٌ لَـو لَـم تكُـن إِضَافَـه

ضَـارِبُ زَيـدٍ وَعَظِيـمُ الحَـظِّ ... وَلَا تُفِيـدُ غَيـرَ خَـفِّ اللَّفـظِ

دَلِيلُـهُ: أَن وَصَفَـوا المُنَكَّـرَا ... بِـه وفِـي التَّعرِيـفِ جَـا مُنكَّـرَا

هذا هو القسمُ الثاني من قسمَي الإضافةِ وهوَ الإضافةُ اللفظيةُ؛ وهو كلُّ صفةٍ تضافُ إلى معمولِها؛ قال الجُزُوليُّ: «**اللفظيةُ: إضافةُ الصفةِ إلى فاعلِها**»[٤]؛ كقولك: «زيدٌ حسنُ الوجهِ»؛ فإنَّ الوجه هو الفاعلُ في المعنى.

---

(١) انظر: البديع لابن الأثير (٢/ ٣٠٣)، وشرح المفصل (٢/ ١٣١)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٣٧)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٧٢)، والتذييل والتكميل (٩/ ٣٤٥)، إضافة إلى مصادر تخريج البيتين التاليين.

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوانه (١/ ٣٠٥)، وله في المقتضب (٢/ ١٧٦)، وتوجيه اللمع (ص ٤٤٥)، وشرح المفصل (٢/ ١٢٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٥٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوانه بشرح الباهلي (٣/ ١٢٧٤)، وله في المقتضب (٢/ ١٧٥)، وعمدة الكتاب للنحاس (ص ١٧٠)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٨٦)، وتوجيه اللمع (ص ٤٤٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٤١).

(٤) المقدمة الجزولية (ص ١٣١)، وفيها: «إضافة الصفة إلى فاعلها، أو ما هو كالفاعل، وإضافتها إلى مفعولها مرادًا به الحال والاستقبال، وإضافة «أفعل من» إلى جنسه مرادًا به معنى «من»»، وذكره المصنف هنا مفصلًا ممثلًا له.

«**أو إلَى ما هُوَ كالفاعِلِ**»؛ كقولِك: «زيدٌ مضروبُ الغلامِ»، وقولِ الشاعر:

.... طَلقُ اليَدَينِ مُؤَدِّبُ الخُدَّامِ[١]

فإن المضافَ إليه ههنا قائمٌ مَقامَ الفاعل. «**أو إضافةُ الصفةِ إلى مفعولِها مرادًا بها الحالُ أو الاستقبالُ**»؛ كقولِك: «زيدٌ ضاربُ عمرو». «**أو إضافةُ «أفعلَ مِن» إلى جنسِه مرادًا به معنَى «مِن»**»؛ كقولِك: «زيدٌ أفضلُ الرجال».

وقولُ المصنِّف «**عَامِلَةٌ لَو لَم تكُن إضَافَه**»: مغنٍ عن هذا كلِّه؛ لأنَّ جميعَ ذلك المضافُ فيه عاملٌ في مضافٍ إليه قبلَ الإضافةِ عملَ الرفع أو النصبِ، ومغنٍ أيضًا عن تقييدِ الصفةِ بكونِها بمعنى الحال والاستقبال؛ لأَنَّها لو كانت بمعنى الماضي لا تكونُ عاملةً، ومُغنٍ أيضًا عن قولهم: «فلانٌ مُصارِعُ مِصرَ» لكونِها ليست بعاملةٍ قبلَ الإضافة[٢].

واعلم أنَّ في إضافةِ «أفعل مِن» خلافًا ذهَب الأكثرونَ إلى أنَّها لفظيةٌ واختاره عبدُ القاهرِ والجُزُوليُّ[٣]، وآخرونَ إلى أنَّها معنويةٌ؛ استدلَّ الأولونَ بأنَّها لا تتعرَّف بإضافتِه إلى المعرفةِ بدليلِ صحةِ وقوعِه صفةً للنكرةِ في قولك: «جاءَني رجلٌ أفضلُ الناسِ». واستدلَّ الآخرون بأنَّها تفيدُ فائدةً لا تحصُل قبلَ الإضافةِ فتكونُ معنويةً؛ ألَا ترَى أنَّك إذا قلت: «زيدٌ أفضلُ القومِ» وجَب أن

---

(١) عجز بيت من الكامل، لمحمد بن بَشِير الخارجي، والبيت بتمامه:

سَهلُ الفِنَاءِ إذَا حَلَلتَ بِبَابِهِ طَلقُ اليَدَينِ مُؤَدِّبُ الخُدَّامِ

ديوان الحماسة (١/ ٣٥٥)، وله في: أمالي الزجاجي (ص ١٤٣)، والخزانة (٩/ ٤٠٣).

(٢) قال أبو الفداء: «احترز بقوله [أي: ابن الحاجب في الكافية (ص ٢٨)]: «صفة مضافة إلى معمولها» من الصفة المضافة إلى غير معمولها نحو: «مصارع مصر»، فإنّ إضافته معنويّة، لأنّ «مصر» ليس بمعمول «مصارع»». الكناش (١/ ٢١٥).

(٣) انظر: المقتصد (٢/ ٨٨٤)، والمقدمة الجزولية (ص ١٣١).

يكونَ منهم، وإذا قلتَ «مِن القومِ» لا يجبُ ذلك، ولذلك يجوزُ «الملائكةُ أفضلُ مِن الإنسانِ» ولا يجوز «أفضلُ الإنسانِ»[١].

ولا تفيدُ هذه الإضافةُ إلا خِفَّةً في اللفظِ، ومن ثَم سمِّيت لفظيةً؛ وذلك إمَّا بحذفِ التنوينِ، نحو: «ضاربُ زيدٍ»؛ كان أصلُه: «ضاربٌ زيدًا». أو بحذفِ النونِ؛ نحو: «ضاربَا زيدٍ وضاربو عمرٍو»؛ كان أصلُهما: «ضاربان زيدًا وضاربون عمرًا». أو بحذفِ المضافِ إليه؛ نحو: «الحسنُ الوجهِ»؛ كان أصلُه: «الحسنُ وجهُه». ويدلُّ على ذلك وجوهٌ:

منها وقوعُها صفةً للنكرةِ وعدمُ وقوعِها صفةً للمعرفةِ: قال اللهُ تعالى: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمۡطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]. و: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

ومنها دخولُ «رُبَّ» عليها؛ قال الشاعر:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَـو كَانَ يَعرِفُكُم ... لَاقَـى مُبَاعَدَةً مِنكُـم وَحِرمَانَا[٢]

ومنها وقوعُها حالًا؛ تقول: «هذا زيدٌ ضاربَ / عمرٍو الآنَ». [٧٧: و]

ومنها وقوعُها منفيةً بـ«لا»؛ تقولُ: «لا ضاربَ عمرٍو عندنا الآن».

وَامتَنَـعَ الضَّـارِبُ زَيـدٍ عِندَنَا ... إذ لَيـسَ تَخفِيفُكَ فِيهَـا مُمكِنَا
وَالضَّـارِبُ الرَّجُـلِ شَـبَّهُوهُ ... بِالحَسَـنِ الوَجـهِ فَجَـوَّزُوهُ
وَمَن يَقُولُ قَد أُضِيفَ الضَّارِبُكْ ... يَقُولُ: قَد أُجرَى مُجرَى ضَارِبُكْ

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج (٢/ ٦)، والبديع لابن الأثير (١/ ٢٨٦)، وتوجيه اللمع (ص ٢٥٤)، وشرح المفصل (٢/ ١٦٢)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٢٧٣).

(٢) بيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (١/ ١٦٣)، وله في الكتاب (١/ ٤٢٦)، والمقتضب (٤/ ١٥٠)، وتوجيه اللمع (ص ٢٦٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٩١).

قد تقدَّم أنَّ هذه الإضافةَ لا تفيدُ إلا خفَّةَ اللفظِ فحيثُ فقِدت امتنعتِ الإضافةُ. وقيل: إنما امتنَع ذلك لأنَّ الجرَّ ههنا معاقبٌ للتنوينِ وليس مع الألفِ واللامِ تنوينٌ حتَّى يكونَ الجرُّ معاقبًا له، ولذلك امتنَع «الضاربُ زيدٍ»؛ إذِ الضاربُ بعدَ الإضافةِ كما كان قبلُ، وأجازَه الفرَّاءُ متمسكًا بجواز «الضَّارِبُ الرجلِ» و«الضَّارِبُكَ» مع عدم حصولِ التخفيفِ فيهما فقاسَه عليهما[1]. أجابَ المحقِّقون **عن الأولِ**: بأنَّهم إنَّما أجازُوه تشبيهًا بـ«الحسنِ الوجهِ». **وسرُّه**: أن يكون «الحسن» على ما يأتي في بابه[2] شبَّهوه في نصب المعرفة نحو «الحسنُ الوجهَ» بـ«الضاربُ الرجلِ» ثم عكسوا القضية ههنا وحملوا اسمَ الفاعل في الجرِّ على «الحسنُ الوجهِ» على سبيل التقاصِّ والتقارُضِ[3]، ولا يلزَمُ مِن ذلك جوازُ «الضاربُ زيدٍ» لزوالِ المشابهةِ؛ إذ الثاني غيرُ معرَّفٍ باللامِ كما كانَ في الأصل. **وعن الثاني**: أنَّ الضميرَ منصوبٌ على المفعوليَّةِ على ما هو مذهبُ أبي الحسنِ فسقَط الاحتجاجُ به بالكليَّةِ[4]. **وإن قلنا**: إنه مجرورٌ على ما هو مذهبُ سيبويه؛ **نقولُ**: إنَّه محمولٌ على «ضاربك»، وذلك أنَّ أسماءَ الفاعِلين والمفعولِين إذا اتَّصلت بمفعولاتِها المضمراتِ المتصلاتِ التزموا الإضافةَ فيها ولم ينظروا إلى التخفيفِ؛ لأنَّهم لو أثبتوا فيها التنوينَ أو النونَ لجمَعوا بين النَّقِيضين؛ لأنَّ الضميرَ كتتمةِ الكلمةِ والتنوينُ والنونُ مشعرانِ

---

(١) معاني القرآن (٢/ ٢٢٦).

(٢) انظر: ما سيأتي في (ص ٢٢٦).

(٣) أي: بأن يقتصَّ ويتقارض كل منهما من الآخر، فيأخذ منه مثل ما أعطاه.

(٤) أي: الكاف من «الضاربك»، وليس مضافًا إلى الضارب فيخرج عن هذه المسألة، ورأي الأخفش في: معاني القرآن له (١/ ٩٠)، وانظر: شرح المفصل (٢/ ١٣٥)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص ٢٧٦).

بتمامِها فالجمعُ بينهما جمعٌ بين النقيضَين، ولذلك خطَّئوا قولَ الشاعر:

هُمُ الفَاعِلُونَ الخيرَ وَالآمِرُونَهُ .... (١)

ولما التزَموا الإضافةَ في «ضاربُكَ» مِن غيرِ نظرٍ إلى التخفيفِ حمَلوا «الضارِبُك» عليه؛ لأنَّ البابَ واحدٌ.

تنبيهاتٌ:

الأولُ: أن المثنَّى والمجموعَ المعرَّفان يجوزُ إضافتُهما مطلقًا؛ سواءً كانَ الثاني معرَّفًا أو لا، نقول: «هما الضاربَا زيدٍ» و«هما الضاربَا الرجلِ» و«هم الضاربو زيدٍ» و«هم الضاربو الرجلِ»؛ لحصولِ التخفيفِ حينئذٍ لسقوطِ النونِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، وقال الكُميت(٢):

وَالعَارِفُــو الحَــقَّ لِلمُدِلِّ بِهِ وَالمُســتَقِلُّو كَثِيــرَ مَا وَهَبُوا

وقد جمَع بين المعرَّف باللامِ والخالي منها.

الثاني: يجبُ النصبُ في المفعولِ مع ثبوتِ النونِ في المثنى والمجموعِ مطلقًا بلا إشكالٍ، ويجوزُ النصبُ والجرُّ عند سقوطِها بشرطِ أن يكونَ المضافُ معرَّفًا باللام؛ تقولُ: «هما الضاربَا زيدٍ وزيدًا» و«الرجلِ والرجلَ»، و«هم

---

(١) صدر بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

هُمُ الفَاعِلونَ الخَيــرَ والآمِرونَهُ إذا ما خَشُوا مِن مُحدثِ الأمرِ مُعظَمَا

وهو بلا نسبة في الكتاب (١/ ١٨٨) وفيه: «وزعموا أنه مصنوع»، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٥٥٩)، وشرح التسهيل (٣/ ٨٤)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧).

(٢) البيت من المنسرح، لم أجده في ديوان الكميت بطبعتيه، ولم أقف عليه فيما بين يدي من مصادر قبل المصنف رحمه الله، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ١٣٤).

الضاربو زيدٍ وزيدًا» و«الرجلِ والرجلَ»؛ أما الجرُّ فبالإضافةِ، وأما النصبُ فعلى المفعوليةِ وسقوطُ النونِ لطردِ الكلامِ؛ كما حذَف الشاعرُ نونَ «اللذين» في قوله:

أَبَنِــي كُلَيــبٍ إِنَّ عَمَيَّ اللَّذَا قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغلَالَا[1]

وأنشدوا:

الحافِظُو عَورَةَ العَشِــيرَةِ لَا يَأتِيهِــمُ مِــن وَرَائِــهِ وَكَفُ[2]

ومِن ثمَّ إذا خلَيَا عن اللامِ لا يجوزُ ذلك لزوالِ الطولِ، وخطَّئوا قراءةَ مَن قرأ: (إِنَّكُمْ لَذَائِقُو العَذَابَ الأَلِيمَ) [الصافات: ٣٨] بالنصبِ[3]، ومن قرَأ بها تمسَّك بقولِ الشاعر:

يَقُولُونَ ارتَحِلْ قَتِّلْ قُرَيشًــا وَهُم مُتَكَنِّفُو البَيتَ الحَرَامَا[4]

/ الثالث: المعطوفُ على المجرورِ في هذا البابِ على ثلاثةِ أقسامٍ: [٧٧: ظ]

الأول: أن يكونَ معرَّفًا باللام أو مضافًا إلى المعرَّفِ باللام، وهذا جوِّز فيه الجرُّ على اللفظِ والنصبُ على الأصلِ؛ تقول: «هذا الضاربُ الرجلِ والغلامَ» و«غلامِ الأمير»، وأنشدَ سيبويه:

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه (ص ٣٨٧)، وله في الكتاب (١/ ١٨٦)، والمقتضب (٤/ ١٤٦).

(٢) تقدم في (١/ ١٦٠).

(٣) قراءة شاذة، قرأ بها أبو السمال العدوي، وأبان بن ثعلب عن عاصم، والعشرة المتواترة بالجر على الإضافة؛ شواذ ابن خالويه (ص ٢٧)، والمحتسب (٢/ ٨١)، والكامل للهذلي (ص ٦٢٧)، وانظر: الإيضاح للفارسي (ص ١٥٠)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٣٣٨).

(٤) بيت من الوافر، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور (ص ١٠٧)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٣٣٩)، وتعليق الفرائد (١/ ٢٢٢).

هَل أَنــتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَو عَبدَ ربٍّ أَخَا عَونِ بنِ مِخرَاقِ[١]

بنصب «عبدَ ربٍّ»؛ هذا إذا كان اسمُ الفاعلِ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، وأما إذا كان بمعنى الماضي فيجوزُ أيضًا النصبُ لكن لا على هذا الوجهِ بل على تقديرِ الفعلِ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ والقَمَرَ﴾[٢] [الأنعام: ٩٦] إذا قدِّر بمعنى الماضي يكونُ التقدير: وجعَل الشمسَ والقمرَ. وزعَم الزجَّاجُ أنَّ النصبَ في كلِّ البابِ بتقدير الفعل[٣]؛ أي: سواءً كان اسمُ الفاعل بمعنى الماضي أو الحالِ أو الاستقبالِ، وليس ذلك بشيءٍ والفرقُ بين البابَين ظاهرٌ.

الثاني: أن يكونَ مضافًا إلى ضميرِ المعرَّف باللام؛ كقولك: «هذا الضاربُ الرجلِ وعبدِه»، قال الأعشى[٤]:

الوَاهِبُ المِئَةِ الهِجَانِ وَعَبدِهَا عُوذًا تُزجِّي خَلفَهَا أَطفَالَهَا

الثالث: ألا يكونَ معرَّفًا ولا مضافًا إليه ولا مضافًا إلى ضميره؛ كقولك:

---

(١) بيت من البسيط، اختلف على قائله؛ فقال العيني: «قائل هذا البيت مجهول، وقيل: إنه مصنوع، وقيل: لجرير»؛ المقاصد النحوية (٣/ ١٤٣٨)، وزاد البغداي في الخزانة (٨/ ٢١٥) على ما قاله العيني أنه لجابر بن رَألان، والبيت بلا نسبة في: الكتاب (١/ ١٧١)، والمقتضب (٤/ ١٥١)، والأصول (١/ ١٢٧)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٢٥٣).

(٢) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾ بالفعل، وقرأ الباقون: ﴿جَاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا والشَّمسَ والقَمَرَ﴾ باسم الفاعل؛ انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٢٦٣)، والمبسوط لابن مهران (ص ١٩٩)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٦٠).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢٧٤).

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوانه (ص ١٥٢)، وله في الكتاب (١/ ١٨٣)، والمقتضب (٤/ ١٦٢).

«الضاربُ الرجلِ وزيدٍ» أو «وغلام زيدٍ». وهذان القسمانِ فيهما ثلاثةُ أقوالٍ؛ فألحقها سيبويه بالقسمِ الأولِ في جواز الأمرينِ[(١)]، ومنَع المصنف الجرَّ فيهما وضعَّف قولَ الأعشى[(٢)]، وفرّق أبو العباسِ بينهما فجوّز الأولَ ومنَع الثانيَ[(٣)]، واختار الجُزُوليُّ حجَّةَ سيبويه أنه تابعٌ، والتابعُ يقعُ حيث لم يقع متبوعُه؛ بدليلِ قولِهم: «يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمَّةِ»، و«يا زيدُ والرجلُ» وأنت لا تقول: يا أيها ذو الجُمَّة، ولا يا زيد الرجلُ، وكذا تقول: «كل شاةٍ وسخلتِهَا»، ولا تقول: كل سخلتها، وتمسَّك أيضًا بقولِ الأعشى، لكن ذلك لا يدلُّ على جواز القسمِ الثالثِ للفرق بينهما. **حجةُ أبي العباسِ** أن القسمَ الثانيَ وإن لم يقَع موقعَ المعطوفِ عليه لكنَّه في قوةِ ما يقعُ موقعَه؛ لكونِه مضافًا إلى ضميرِ المعرَّفِ باللام، وأيضًا قد ورَد ذلك وهو قولُ الأعشى دونَ القسمِ الثاني فوجَب قصرُ الحكمِ عليه.

وَالوَصفُ لَم يُضَف إِلَى مَوصُوفِ   وَالعَكسُ فِيهِ المَنعُ كَالمَعرُوفِ

ذهَب أهلُ الكوفةِ إلى جوازِ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه والصفةِ إلى موصوفِها وتمسَّكوا بالفعلِ على ما يأتي[(٤)]، ومنَع من ذلك البصريُّون، ثم إنَّ بعضَهم حاوَل الاستدلالَ في ذلك بأن قال: «الصفةُ هو الموصوفُ في المعنى فلو أُضِيف أحدُهما إلى الآخرِ لزِم إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه»[(٥)]. وقال

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٨٣).

(٢) انظر: شرح الكافية له (٢/ ٥٩٩).

(٣) انظر: المقتضب (٤/ ١٦٣، ١٦٤).

(٤) في شرحه للبيت التالي، وانظر مصادر الحاشية التالية.

(٥) انظر: إسفار الفصيح للهروي (١/ ٢١٥)، والإنصاف (٢/ ٣٥٦) [م: ٦١]، واللباب للعكبري (١/ ٣٩١)، وتوجيه اللمع (ص ٢٥٥)، وشرح المفصل (٢/ ١٦٥)، وأمالي =

المصنفُ: «إنَّ الصفةَ لا بدَّ أن تكونَ تابعًا فلو أُضِيفت إلى موصوفِها أو أُضيف الموصوفُ إليها يلزَم أن تكونَ تابعًا غيرَ تابع، وأيضًا يلزمُ من ذلك تعريفُ الشيءِ بالشيءِ والذي لم يقصَد به الذاتُ»[١]. **أقول**: أمَّا الأولُ فضعيفٌ جدًّا لأنَّ بين الصفةِ والموصوفِ عمومًا وخصوصًا[٢] والممتنعُ إنَّما هو إضافةُ أحدِ المرادفَين إلى الآخرِ كليثٍ وأسدٍ. **وأمَّا الثاني فالتحقيقُ فيه أن نقولَ**: الصفةُ تطلق على معنيَين: عامٍّ وخاصٍّ؛ أمَّا العامُّ فهو اسمٌ وُضع لذاتٍ باعتبارِ معنى هو المقصودُ، وأمَّا الخاصُّ فهو تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعِه ومرادُ الكوفيِّ
[٧٨/و] بالصفةِ ههنا هو الأولُ لا الثاني فسقَط ما ذكَره. **لو / قالَ**: إن الصفةَ وُضِعت لتكونَ تابعًا فلا تنفكُّ عن التبعيةِ. **قلنا**: إن أردتَ التبعيةَ بمعنى أنَّه دالٌّ على معنًى في غيرِه فهذا المعنى حاصلٌ له بعد الإضافة، وإن أردتَ بمعنى أنَّه تابعٌ لموصوفِه في الإعرابِ ينتقضُ ذلك بالحالِ؛ لكونِه صفةً وليس تابعًا بهذا المعنى، والحاصلُ أنَّه معارضٌ بالحالِ فكلُّ ما أجابَ به فيها فهوَ جوابُنا ههنا، وأمَّا الثالثُ فلا أرى فيه وجهَ استحالةٍ.

وَنَحــوُ: أَخـلَاقُ ثِيَــابٍ أُوِّلَا وَمَسجِدُ الجَامِعِ بِالوَقتِ انجَلَا

هذا تمسُّكُ الكوفيِّين؛ قالوا: إن «أخلاقَ» صفةٌ لـ«ثيابٍ» في قولنا: «ثيابٌ أخلاقٍ» وقد أُضيف إلى الثيابِ، والجامعُ صفةٌ للمسجدِ في قولنا «مسجدُ الجامعِ» وقد أُضيف الموصوفُ إليه، وكذلك قولهم: «صلاةُ الأولى» و«دارُ

= ابن الحاجب (٢/ ٥٥٦)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٢٢٢، ٢/ ٧١)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٣٠).

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٨٦، ٣٨٧)، وانظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٥٦).

(٢) قوله: «عمومًا وخصوصًا» في الأصل: «عموم وخصوص»، والوجه ما أثبت.

الآخرة» وغيرُه مما لا يحصَى كثرةً، وأوَّلَ المانعونَ ذلك بأنَّ أصلَ «أخلاقُ ثيابٍ»: «ثيابُ أخلاقٍ» فحذفوا الموصوفَ واستعملوه حتى صارَ كالاسم فحصَل فيه العمومُ بسببِ صلاحيتِه للثيابِ وغيرِه فأضافوهُ إلى الثيابِ للتخصيصِ، و«مسجدُ الجامعِ» كان أصلُه: مسجدُ الوقت الجامع؛ فـ«جامع» إنما هو صفةٌ للوقت لا للمسجد، وهذا تعسفٌ كما ترَى غيرُ محتاجٍ إليه.

وَنَحوُ: لَيـــثُ أَسَـــدٍ مُمتَنَعُ خِلَافَ: كُلُّ الأَنبِيَاءِ خُشَّـــعُ

الاسمانِ إذا كان بمعنًى واحدٍ وتساويَا في العمومِ والخصوصِ كليثٍ وأسدٍ يمتنعُ إضافةُ أحدِهما إلى الآخرِ؛ لأنَّ الإضافةَ إمَّا للتوضيحِ أو التخصيصِ، والشيءُ لا يتَّضحُ ولا يتخصصُ بنفسه، وأمَّا قولُهم «لقيتُه ذاتَ مرةٍ» و«ذاتَ يومٍ»، وقولُ الشاعر:

عَزَمتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمرٍ مَا يُسَـــوَّدُ مَن يَسُـــودُ(١)

وقولُ الكُمَيت(٢):

إِلَيكُم ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَت نَوَازِعُ مِن قَلبِي ظِمَاءٌ وَأَلبُبُ

فهو إضافةُ المسمَّى إلى اسمِه لا إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه.

وأمَّا «كلٌّ» فيجوزُ إضافتُه إلى كلِّ ما هو ذو أجزاءٍ صحيحةٍ للافتراقِ حسًّا

---

(١) بيت من الوافر، وهو لأنس بن مُدرِكةَ الخَثعمي في الحيوان (٣/ ٨١)، والمفصل (ص ١٢٤)، والتذييل والتكميل (٧/ ٢٧٤)، ولرجل من خثعم في الكتاب (١/ ٢٢٦)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٠٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو في الهاشميات (ص ٣٩)، وله في: الخصائص (٣/ ٢٩)، والمفصل (ص ١٢٤)، والبديع لابن الأثير (١/ ٢٩٢)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٩٠)، والخزانة (٤/ ٣٠٧)، والألبب جمع اللب، وهو العقل.

أو حكمًا؛ نحوَ: «كلُّ الأنبياءِ» و«كلُّ الناسِ»، ولا يلزمُ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه وإن كان بمعناهُ؛ لأنَّ بينَهما عمومًا وخصوصًا.

وَقُلْ عَصَانِي فِي عَصًا مَهمَا تُضِفْ ... وَهكَـذَا جَمِيعُ مَا جَـا بِالأَلِفْ
وَعَـنْ هُذَيْـلٍ كُلُّـهُ قَد شُـدِّدَا ... مَـا لَم يَكُـن تَثْنِيَـةً لَـكَ الفِدَا

المفردُ المقصورُ؛ نحوَ «عصًا ورحًى» إذا أُضيف إلى ياءِ المتكلمِ ففيه لغتانِ:

الأولى وهي الفصحى: إبقاءُ الألفِ بحالها وفتحُ الياء بعدها إلا ما شذَّ مِن قراءةِ نافع: ﴿محيايْ﴾ بسكون الياء[(١)]، وتقولُ: «عصايَ ورحايَ»؛ قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ﴾ [طه: ١٢٣].

والثانيةُ وهي لهذيلٍ: قلبُ الألفِ ياءً وإدغامها في الياء؛ نحو: (بُشْرَيَّ) [يوسف: ١٩][(٢)]، و(فَمَن اتَّبَعَ هُدَيَّ) [طه: ١٢٣][(٣)] وقرِئ بهما جميعًا. قال المصنفُ: «وجهُ هذه اللغةِ أن أصل «عصاي عصوِيْ» فاستُثقلتِ الحركةُ على الواو فحذِفت ثم أُدغِمت على ما هو القياسُ التصريفيُّ»[(٤)]. **أقولُ**: هذا ليس بوجهٍ لأنَّ حرفَ العلة إذا تحرَكت وانفتَح ما قبلها قياسُها قلبُها إلى الألفِ لا

---

(١) وقرأ بها أيضًا أبو جعفر من العشرة، وروي عن نافع فتح الياء أيضًا؛ المبسوط لابن مهران (ص ٢٠٦)، والنشر لابن الجزري (٢/ ١٧٢)، وانظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٣٤٧)، وجامع البيان للداني (٣/ ١٠٧١).

(٢) قراءة شاذة؛ قرأ بها أبو الطفيل رضي الله عنه، والحسن البصري، وعبد الله بن إسحاق، والجحدري؛ انظرها في المحتسب (١/ ٣٣٦)، والكامل للهذلي (ص ٥٧٥)، وشواذ القراءات للكرماني (ص ٢٤٣)، والبحر المحيط لأبي حيان (١٦/ ٥٩).

(٣) قراءة شاذة؛ قرأ بها أبو الطفيل رضي الله عنه، وعبد الله بن إسحاق، والجحدري، وعيسى ابن عمر؛ انظرها في المحتسب (١/ ٧٦)، وشواذ القراءات للكرماني (ص ٥٩)، والبحر المحيط لأبي حيان (٢/ ١٤١)، وانظر: جزء قراءات النبي ﷺ (ص ٦٤).

(٤) شرح الكافية له (٢/ ٦١١).

إسكانُها، وأيضًا إنَّ ذلك غيرُ مطردٍ في ألفِ التأنيث؛ نحو: (بُشَريَّ). وقيل: إنَّما فعلوا ذلك لأنَّ حكمَ ياءِ المتكلمِ كسرُ ما قبلَها وحيثُ تعذَّر ذلك أبدَلوا الألفَ ياءً / ؛ لأنَّ الياءَ من جنسِ الكسرةِ، وأمَّا المثنَّى فليس فيه إلا إثباتُ الياءِ [٧٨: ظ] عند الكلِّ خوفَ التباسِ الإعرابِ[١].

وَاليَاءَ أَدغِمْهَا وَقُل قَاضِيَّا   كَذَلِكَ الوَاوُ كَمُسلِمِيَّا

المنقوصُ لا يخلو إمَّا أن يكونَ ما قبلَ آخرِه ساكنًا أو متحركًا؛ الأولُ: حكمُه حكمُ الصحيحِ في ذلك؛ نحوَ: «ظِبييَّ ودَلويَّ وكُرسيَّ». والثاني: لا يخلو إمَّا أن يكونَ ما قبلَه مفتوحًا أو غيرَ مفتوح:

الأولُ: لا يخلو إمَّا أن يكونَ حرفُ العلَّةِ ياءً أو واوًا؛ الأولُ يكونُ في المثنى والمجموعِ السالمِ، نحو: «مسلمين ومصطفين» فتحذَفُ النونُ بالإضافةِ وتدغَمُ الياءُ في ياءِ المتكلِّم وتبقَى الفتحةُ بحالها؛ فيقالُ: «مسلميَّ ومصطفيَّ». وإن كانَ الثانيَ وهو في الجمعِ أيضًا خاصَّةً؛ نحو: «أعلون ومصطفون» فتقلَبُ الواوُ ياءً وتدغَمُ في ياءِ المتكلِّم وتبقَى الفتحةُ على حالِها؛ فيقالُ: «أعليَّ ومصطفَيَّ».

وإن كان ما قبلَها غيرَ مفتوحٍ فلا يخلو إمَّا أن يكونَ الحرفُ واوًا أو ياءً؛ إن كانَ الأولَ وهو في المفردِ شاذًّا؛ نحوَ: «فوه». والجمع أيضًا؛ نحو: «مسلمون وقاضون» فتقلَبُ الواوُ ياءً والضمةُ كسرةً وتدغَمُ الياءُ في الياءِ؛ فيقال: «فيَّ ومسلميَّ وقاضيَّ». وإن كانَ الثانيَ وهو في المفردِ كثيرًا والجمعِ؛ نحو: «داعي ومسلمين» فتدغَمُ الياءُ في الياءِ؛ فيقالُ: «داعيَّ ومسلميَّ».

* * *

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٠٣).

[الأسماء الستة]

وَقُل أَبِي ثُـمَّ أَخِي ثُمَّ حَمِي ... ثُمَّ هَنِي وَفِـيَّ خَيرٌ مِن فَمِي
وَإِن قَطَعـتَ فَـأَبٌ ثُمَّ حَمُ ... ثُـمَّ أَخٌ ثُـمَّ هَـنٌ ثُـمَّ فَـمُ
حَمءٌ كَخَبءٍ ثُمَّ دَلوٌ وَعَصَا ... وَقُل هَنٌ مِثلَ يَدٍ مُستَخلِصَا

البحثُ في هذه الأسماءِ يستدعي بيانَ معناها أولًا، ثم بيانَ لغاتِها ثانيًا، ثم بيانَ أوزانِها وأصولِ لاماتِها ثالثًا، ثم بيانَ إفرادِها وإضافتِها رابعًا؛ فنقول:

أمَّا «هن» فقال الجوهريُّ: «إنَّه كنايةٌ عن شيء»[1]. وقيل: كنايةٌ عن مُحَقَّرٍ[2]؛ يقال: «بالباب هُنيٌّ»؛ أي: رُجيل[3]. والحماةُ أم الزوج، وأهلُ الزوج كلهم الأحماءُ، وأهلُ المرأة الأَختانُ، والصهرُ يجمع الطرفين، ومعنى البواقي ظاهر.

وأمَّا اللغات فـ«أب وأخ وهن» يجوز حذفُ لاماتِها على الأكثر وقلبُها ألفًا على الأقلِّ؛ تقول: «هذا أبٌ وأبًا» و«أخٌ وأخًا» و«هنٌ وهنًا»؛ قال:

.... وَقَدَ بَدَا هَنْكِ[4] مِنَ المِئزَرِ[5]

---

(١) الصحاح (٦/ ٢٥٣٦) (هنو).

(٢) هو قول ابن الدهان، نسبه له المرادي في توضيح المقاصد (١/ ٣١٧).

(٣) تهذيب اللغة (٥/ ٢٤٣)، والمحكم لابن سِيده (٤/ ٢٧٧)، وانظر: الأصول لابن السرج (١/ ٣٤٨)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٢٠٩).

(٤) كتب في حاشية الأصل: «أراد «هنُك» إلا أنه خفَّفه ضرورةً؛ تشبيهًا بـ«عضُدٍ»».

(٥) عجز بيت من السريع، وهو للأُقَيشر الأسدي، والبيت بتمامه: =

وحكي تشديدُ الخاء في «أخٌّ»، وتتحد اللغتانِ في النصب لفظًا، وأما حالةُ الإضافة فيجبُ انقلابُ لاماتِها بحسب العوامل؛ فتتحد اللغتانِ في النصبِ أيضًا هذا إذا أضيف إلى غيرِ الياء، وأمَّا إذا أُضيف فالوجهُ «أَبي وأَخي»؛ خلافًا للمبرِّد فإنَّه يجيز «أَبِيَّ وأَخِيَّ» وتمسَّك بقول الشاعر:

.... وَأَبِيَّ مَالِكُ ذُو المَجَازِ بِدَارِ(١)

والجواب: أنَّ صحةَ حمله على الجمعِ يردُّ ذلك؛ **إِذ الأصولُ لا تثبتُ بالمحتملاتِ**، ويدلُّ على جوازِ هذا الجمعِ قولُ الآخر:

فَلَمَّـــا تَبَيَّـــنَّ أَصوَاتَنَـــا بَكَيـــنَ وَفَدَّينَنَـــا بِالأَبِينَـــا(٢)

= رُحتِ وفي رِجلَيكِ مَا فِيهِما وقـد بَدَا هَنْـكِ مِـن المِئزَرِ

ديوانه (ص ٤٣)، وله في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٣٧)، والوساطة للجرجاني (ص ٧)، والحماسة البصرية (٢/ ٣٦٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٠٢٨)، ونسب للفرزدق في الشعر والشعراء (١/ ١٠١)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٣٨) وليس في ديوانه وانظر تعليق العلامة الدكتور الطناحي عليه في الأمالي، وبلا نسبة في الكتاب (٤/ ٢٠٣)، والصحاح (٦/ ٢٥٣٦) (هنو).

(١) عجز بيت من الكامل لمُؤَرِّج السُّلمي، والبيت بتمامه:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَقَد أَرَى وَأَبِيَّ مَالَـكُ ذُو المَجَازِ بِدَارِ

له في معجم ما استعجم للبكري (٢/ ٦٣٥)، والخزانة (٤/ ٤٦٧)، وبلا نسبة في: مجالس ثعلب (ص ٤٧٦)، وكتاب الشعر للفارسي (١/ ١١٦)، والمحكم لابن سيده (٥/ ١٩٦)، والبديع لابن الأثير (١/ ٣٠٧)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٨٤)، وشرح الرضي (٢/ ٢٧١).

(٢) بيت من المتقارب، وهو لزياد بن واصل في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٨٤)، والخزانة عنه (٤/ ٤٧٤)، ونسبه للكميت الشاطبي في شرحه على الألفية (٧/ ٥٥٢) وليس في ديوانه، وبلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٤٠٦)، والمقتضب (٢/ ١٧٤)، والخصائص (١/ ٣٧٤)، وشرح المفصل (٢/ ٢١٣).

[٧٩: و] وأمَّا «حمُ» ففيه ست لغات: «حَمْوٌ كدَلْوٍ»، و«حَمٍ كدَمٍ» / ، و«حَمًا كرَحًا»، و«حَمءٌ كخَبءٍ»؛ قال الشاعر:

قُلْـتُ لِبَـوَّابٍ لَدَيْـهِ دَارُهَـا
تِيذَنْ[١] فَإِنِّي حَمْؤُهَـا وَجَارُها[٢]

و«حماءٌ كرَشَاءٍ»، و«حمُوها» بالواو وضمِّ الميم. وهذه لا تستعملُ إلا مضافةً، إلا «حمُ» فإنَّه جاء مفردًا أنشد الجوهريُّ[٣]:

.... وَتَـز عَـمُ أَنِّـي لَهَـا حَـمُ[٤]

وأمَّا «فوك» إذا عُوِّض من واوِه ميمٌ؛ ففيه لغاتٌ: «فَم وفُم وفِم» بفتح الفاء وضمها وكسرها، وجاء بتشديد الميم في الأحوال الثلاث، وجاء إتباعُ فائِه حركةَ ميمِه على اختلافِها بحسبِ العواملِ على حدِّ «امرئٍ».

---

(١) كتب في حاشية الأصل: «أراد: لتأذن، ثم حذف اللام وكسر التاء على لغة من يقول: أنتِ تِعلم».

(٢) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي في شرح أبيات المغني للبغدادي (٤/ ٣٤٠) نقلًا عن العيني ولم أجده في المقاصد النحوية والبيت فيه (٤/ ١٩٣٧) ثم قال: «لم أقف على اسم قائله»، وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٤٠)، والصحاح (١/ ٤٥) (حمأ)، وشرح التسهيل (٤/ ٥٩).

(٣) الصحاح (٦/ ٢٣١٩) (حمي).

(٤) جزء بيت من مجزوء الخفيف، والبيت بتمامه:

هِـيَ مَـا كَنَّتِـي وَتَـز عَـمُ أَنِّـي لَهَـا حَـمُ

وهو لرجل من ثقيف قد هام بامرأة أخيه فنزل له عنها؛ فرغب عنها، وضرب به المثل فقيل: «أتيه من فقيد ثقيف»، وانظر: عيون الأخبار (٤/ ١٣٠)، والجليس الصالح (٥٤٦)، ومجمع الأمثال (١/ ١٤٨)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٣٤).

وأمَّا الأوزانُ فـ«أبٌ وأخٌ وحمٌ، وهنٌ وذو مالٍ» وزنها: «فعَلٌ» بتحريك العين؛ أمَّا الثلاثةُ الأوَل فلجمعِها على «أفعالٍ»، وأمَّا «هنٌ» وإن لم يسمع فيه «أَهْناء»(١)، لكن قالوا في مؤنثه «هنَةٌ» بتحريك العين والأصل «هَنوَة». وأما «ذو» فلقولهم: «ذات» في مؤنثه وأصلها «ذوات» لقولهم في تثنيته: «ذواتا» وأصل ذوات «ذَوَيَة» كفواةٍ فإن أصلها فوَيَة، ولو كان ساكن العين لقالوا: «ذَيَّةٌ كطَيَّةٍ».

وأما «فُو» فوزنه «فُعْل» بسكون العين؛ إذ الأصلُ هو السكونُ ولا معارضَ.

وأمَّا أصولُ لاماتِها فـ«أبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ» لاماتُها واواتٌ؛ كقولهم: «أبوته وأخوته وحموتها»؛ أي: كنت أباه وأخاه وحماها، وهنوات وهنوان.

وأمَّا فوكَ فأصله فُوهٌ لقولهم: «فُهتُ بكذا»، و«رجلٌ مفوَّه» لجيِّد الكلام، و«أَفوَه» لعظيمِ الفم.

وأمَّا «ذو« فأصله «ذَوَي» لأن «طَوَيت» أكثر من الجوِّ والصُّوَّة(٢)؛ فالحملُ عليه أَولَى(٣).

---

(١) ذكره المرادي عن بعضهم، وقال: «وقد حكى بعضهم في جمعه «أهناء» فبه يستدل على أن وزنه «فعَل» بالتحريك». توضيح المقاصد (١/ ٣٢١)، وكذا ذكره علي بن سليمان المنصوري في كتابه «شرح الفرائد الوفيَّة بذكر ما لم تحويه الألفية» (١٥/ و).

(٢) كتب في حاشية الأصل: «الصوة: علامة تنصب في طريق». قلت: قال ابن سِيدَه: «الصُّوَّة حجر يكون علامة في الطريق، والجمع: صوى، وأصواء جمع الجمع». المحكم (٨/ ٢٣١)، وانظر الحاشية التالية.

(٣) هذا قول سيبويه، وفي المسألة تفصيل ذكره أبو حيان فقال: «ووزن «ذي» بمعنى صاحب عند س [سيبويه] «فَعَل»، وأصله ذوي حذفت لامه...، وهو عنده من باب «طويت» وبه قال أبو الحسن [الأخفش]، وذهب الخليل إلى أن وزنه «فَعْل»، وأنه من باب قوَّة، فأصله =

وأمَّا إفرادُها وإضافتُها فكلُّها باعتبارِ ذلك على ثلاثةِ أقسامٍ: قسم يجوز إفرادُه مطلقًا، وقسم يمتنعُ مطلقًا، وقسم يفرَدُ على وجهٍ؛ **فالأول هو**: «أبٌ وأخٌ وحمٌ، وهنٌ».

والثاني «**ذو**»: فإنَّه لا يقطعُ عنِ الإضافةِ أبدًا، وسببُه أنَّ وضعَه ليتوصَّلَ به إلى وصفِ أسماءِ الأجناسِ بأسماءِ الأجناسِ لاستقباحِهم «رجلُ مالٍ ورجلُ خيلٍ» فتوصَّلوا به، وقالوا «ذو مالٍ وذو خيلٍ»، ولذلك لا تضافُ إلى المضمراتِ لأنَّها لا تقعُ أوصافًا، وأجازَ المبرِّدُ إضافتَها إلى المضمرِ متمسِّكًا بقولِ الشاعر:

إِنَّمَا يَعرِفُ ذَا الفَضـ ... ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ[1]

وبقولِ الآخر:

إِنَّا لَنَرجُو عَاجِلًا مِنكَ مِثلَمَا ... رَجَونَاهُ قِدمًا مِن ذَوِيكِ الأَمَاثِلِ[2]

= ذوٌّ مثل قوٍّ. وقال ابن كيسان: «يحتمل الوزنين جميعًا». ومما يعكر على مذهب س في أن أصله ذَوَيٌ، ثم صار ذَوًى، ثم حذفت اللام أنهم قالوا: ذَوُو مال، فلو كان أصل هذه الواو الفتح على ما زعم س لقالوا: ذَوَو مال كما قالوا: مُصطَفَو زيد، فكانت الألف تسقط لمكان واو الجمع، وينفتح ما قبل الواو ليدل على المحذوف». التذييل والتكميل (١/ ١٦١-١٦٣).

(١) بيت من مجزوء الرمل، وهو لأبي العتاهية في ديوانه (ص ٤٢٣)، وله في الاهتبال لابن عبد البر (ص ٣٨١)، والدر الفريد (٤/ ٣٤٣)، وبلا نسبة في: البديع لابن الأثير (١/ ٢٧)، وشرح المفصل (١/ ١٥٧).

(٢) بيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٧٩)، وله في الشعر والشعراء (١/ ٤٩٨)، والأغاني (٩/ ٢٩٨)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٤٢)، والمساعد لابن عقيل (٢/ ٣٤٦).

والجواب: أنّه شاذٌّ خارجٌ عن القياسِ واستعمالِ الفصحاء؛ كما شذَّ إفرادُها في قول الآخر:

فَلَا أَعنِي بِذَلِكَ أَسـفَلِيكُم وَلَكِنِّـي أُرِيـدُ بـِهِ الذَّوِينَا[1]

والثالث: «فوك» فإنَّه يفرَد إذا قِلبت عينُها ميمًا، وتضافُ على قلَّةٍ، وإذا لم تقلَب التُزمَ الإضافةُ إلَّا شاذًّا؛ قال:

خَالِط مِن سَلمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[2]

أراد: خياشيمَها وفاهَا، ولذلك حماها عن التنوينِ، وقد شذَّ قولُ الفرزدق[3]:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِن فَمَوَيهِما ....

حيثُ جمعَ بينَ العِوضِ والمعوضِ عنه.

قال الجُزُولي: «إبدالُ الواوِ ميمًا ليس بقياسٍ فيبدلُ في «ذو» مثله»[4].

أقول: مَن قال إن «فو» إنما قِلب واوُه ميمًا لأنَّهم علِموا إلقاءَ التنوين بعد

---

(١) بيت من الوافر، وهو للكميت في ديوانه (٢/ ١٠٩)، وله في الكتاب (٣/ ٢٨٢)، والحلبيات للفارسي (ص ١٥٥)، وسفر السعادة (١/ ١٣٢)، والخزانة (٨/ ١٠١).

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه (ص ٤٥٢)، وله في المقتضب (١/ ٢٤٠)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ١١٤)، وليس من كلام العرب (ص ٣٤٧)، والعسكريات (ص ٨٩)، وارتشاف الضرب (٢/ ٨٤٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

هُمَـا نَفَثَا فِي فِيَّ مِن فَمَوَيهِمَا عَلى النَّابِحِ العَاوِيّ أَشدَّ رجامِ

ديوانه (٢/ ٢١٥)، وله في الكتاب (٣/ ٣٦٥)، والخصائص (٣/ ١٤٩)، واللباب للعكبري (٢/ ٣٢٩)، والتذييل والتكميل (١/ ١٦٩)، والخزانة (٤/ ٤١٨).

(٤) المقدمة الجزولية (ص ١٨).

حذف اللام؛ الواوِ الساكنة- فحينئذٍ إن حذِف الواوُ يبقى الاسمُ المتمكنُ على حرفٍ واحدٍ، وإن أُبقي لزِم التقاءُ الساكنين على غيرِ حدِّه فأبدلَ الواوُ ميمًا لأنَّه من مخرجِه من الشَّفة لزوالِ المحذور، ولا يلزَمه القلبُ في «ذو» إذ لا مدخلَ للتنوينِ فيه حتَّى خُشي عليه ما خُشي على أختَيه.

❊ ❊ ❊

[النعت]

النَّعــتُ تَابِــعٌ أَتَــى لِمَعنَى يَــدُلُّ فِــي مَتبُوعِــهِ وَأَغنَى

النعتُ والوصفُ والصفةُ ألفاظٌ مترادفةٌ، كانت مصادرَ في أصلِ الوضعِ ثم تجوَّز النحاةُ بإطلاقها / على الأسماءِ التي تدلُّ على تلك المصادرِ بالتضمُّن، [٧٩: ظ] وزعَم بعضُهم أن النعتَ أخصُّ لأنَّه لا يطلق إلا على المتغيِّر وهو رديٌّ، ولأنَّها لا تطلَقُ على صفاتِه تعالى لأنَّ أسماءَه سبحانه وصفاتِه توقيفيةٌ تفتقِرُ إلى الإذنِ ولا إذنَ(١).

ويرادُ منها معنيانِ؛ **الأولُ**: اسمٌ دالٌّ على ذاتٍ باعتبارِ معنًى هو المقصودُ(٢).

---

(١) النعت اصطلاح كوفي، والصفة اصطلاح بصري وهما مترادفان يدلان على معنى واحد؛ كما قال المصنف أعلاه، وقال ابن يعيش: «الصفة والنعت واحد، وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحِلية، نحو: «طويل»، و«قصير»، والصفة تكون بالأفعال، نحو: «ضارب» و«خارج». فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه: موصوف، ولا يقال له منعوت، وعلى الأول هو موصوف ومنعوت». وقال ابن جعفر: «النعت والوصف مترادفان في تعارُف أئمة العربية، وامتنع أئمة الكلام من قولهم: نعوت الله تعالى، وإن قالوا: أوصافه، وهما في الأصل مصدران أطلقَا على الاسم الجاري على اسم قبله بيانًا وتخصيصًا بشرط الاشتقاق ...». شرح المفصل (٢/ ٢٣٢)، والمنهاج الجلي (٦٣/ ظ- الفاتح).

(٢) هو تعريف ابن الحاجب أيضًا في الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤١٣)، وفيه: «الصفة تطلق باعتبارين؛ عام وخاص؛ فالعام: ما دل على ذات باعتبار معنًى هو المقصود، والخاص باعتبار التابع، وهو أن يقال: تابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد»، وانظر بيانه في كلام المصنف أعلاه.

والثاني: ما ذكره المصنفُ وهو «تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعِه». وهذا المعنى هو المقصودُ بالبيانِ ههنا دون الأول، وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ دون وجهٍ، وبيانُ ذلك أنَّهما يصدقانِ على نحو «قائم» في قولنا: «جاءني رجلٌ قائمٌ»، ويصدقُ الأولُ دون الثاني على الحالِ؛ نحو: «جاءَني زيدٌ قائمًا»، ويصدقُ الثاني دون الأولِ على الجملِ الواقعةِ صفاتٍ.

وقد أورَد بعضُ الفضلاءِ المعاصرِين على هذا التعريفِ أَسوِلةً[١]؛

منها: أن الرجلَ في قولنا: «هذا الرجلُ» صفةٌ عند المحقِّقين وليس بدالٍّ على معنًى في متبوعِه.

ومنها: أن بدلَ الاشتمالِ وبدلَ البعضِ؛ كقولك: «أعجَبَني زيدٌ حسنُه»، و«ضربتُ القومَ ثلاثتَهم» يدلَّان على معنًى في متبوعِهما وليسا بنعتَين.

ومنها: أن دلالتَه لو كانَت في متبوعِه لكانَ حرفًا.

ومنها: أنَّه إن أراد أنَّه يدلُّ على معنًى يوضِّح متبوعَه لأَشكَل بعطفِ البيانِ، وإن أراد أنَّه يدلُّ على معنًى هو هيئةٌ حاصلةٌ في المتبوعِ لأشكَل بالجوامد.

أقول الجوابُ عن الأوَّل: أنَّ «الرجلَ» مثلًا موضوعٌ لذاتٍ لها الرجوليةُ كما أن «القائمَ» مثلًا موضوع لذات لها القيام، إلا أن المقصود من الأول الذاتُ ومن الثاني المعنى؛ فنقول: كما لا يستبعدُ أن تستعملَ الصفاتُ ويكونُ المرادُ

---

(١) جمع سوال بتسهيل الهمزة، وقد حكاها ابن جني؛ كما في المحكم (٨/ ٤٠٦)، واللسان (س و ل)، وانظر: الخصائص (١/ ١٦٤)، ولم أهتد إلى هذا الفاضل المكني عنه، وقد أورد المحقق الرضي هذه الأسئلة الأربعة في شرحه (٢/ ٢٨٥- ٢٨٩)، وأبان عنها مثلما وقع ههنا.

منها الذاتَ كالصفاتِ التي أُجريت مُجرى الأسماءِ بحذفِ موصوفاتِها، كذلك لا يستبعدُ أن تستعمَلَ الأجناسُ ويكونُ المرادُ منها المعنى كالأجناسِ الجاريةِ على أسماءِ الإشارة. **وكشفُ الغطاءِ عنه**: أن أسماءَ الإشارةِ لم يقصد بها في الوضعِ إلا مجردَ الذاتِ من دون النظرِ إلى الصفاتِ الجنسيةِ، فإذا أرادوا تعيُّنَ الجنسِ المراد منها وصَفوها بالأسماءِ التي قصِدت فيها الصفاتُ الجنسيةُ، ولذلك لم توصَف أسماءُ الإشارةِ إلا بالأجناسِ ولا تقعُ الأجناسُ صفاتٍ إلا لأسماءِ الإشارةِ. **إذا تقرر ذلك ظهَر أنَّه** داخلٌ تحت تعريفِ المصنفِ لأنَّ الرجلَ مثلًا يدلُّ على معنًى «هو الرجوليةُ» كائنٍ في متبوعِه هو المشارُ إليه ولم يقصَد به إلا المعنى إذ قد ذكَر ما يدلُّ على الذاتِ، ونظيرُ ذلك أسماءُ الأعدادِ فإنَّها إذا أُضيفت كان المقصودُ منها الذاتَ، وإذا وُصِفت بها كان المقصودُ منها المعنى.

وعن الثاني: أنَّ المرادَ بالدلالةِ هي دلالةُ التضمُّن، والبدلانِ المذكورانِ إنما يدلَّان على معنًى في متبوعِهما بالمطابقةِ[١].

وعن الثالث: قد تقدَّم في صدر «الكتاب»[٢]، ونذكرُ ههنا وجهًا آخرَ وهو أنَّ المنعوتَ ليس مغايرًا للنعتِ من حيثُ المعنى؛ لأنَّ النعتَ يدلُّ على ذاتٍ هي بعينِه ذاتُ مدلولِ المنعوتِ وإن كان مغايرًا من حيثُ اللفظُ، والاستحالةُ إنَّما تكونُ إذا كان المنعوتُ مغايرًا في الحقيقةِ.

---

(١) دلالة المطابقة؛ كدلالة لفظ البيت على معنى البيت، ودلالة التضمن كدلالته على السقف، ودلالة لفظ الإنسان على الجسم، والمقصود في قول المصنف هنا؛ أن النعت دلالته تضمنية إذ الصفة وصف للموصوف، أما البدل فهو يطابق المبدل منه سواء فيما اشتمل عليه كله أو بعضه. وانظر: روضة الناظر (١/ ٧١).

(٢) انظر ما تقدم في (١/ ١٢٢، ١٢٣).

وعن الرابع: أنَّ المرادَ منه هو القسمُ الثاني، والجوابُ هو الجوابُ عن السؤالِ الأولِ.

واعلم أنَّ الذي يرِدُ على هذا التعريفِ لم يذكرْه هذا الفاضلُ وهو أنَّ الصفةَ على قسمَين؛ **الأول**: أن تكونَ باعتبارِ حالِ متبوعِه؛ كقولك: «جاءَني رجلٌ قائمٌ». **والثاني**: أن تكونَ باعتبارِ حالِ متعلقِ متبوعِه؛ كقولك: «جاءَني رجلٌ قائمٌ أبوه» وهذا التعريفُ ليس يشملُ إلا القسمَ الأولَ / دونَ الثاني. [٨٠: و]

تتمةٌ:

اتفق النحويُّون على أنَّ النعتَ هو المنعوتُ في المعنى[١]، وقد تحيَّر ابنُ جعفرٍ ههنا، وقال: «كيفَ يكونُ ذلكَ والنعتُ مخصِّصٌ للمنعوتِ والشيءُ لا يخصَّصُ بنفسِه؟!»، ثم قال: «لعلَّ مرادَهم أنَّ النعتَ إنَّما يكونُ بمعنى موجودٍ في نفسِ الموصوفِ أو ما هو مِن سببِه»[٢]. **قلتُ**: مرادُهم بذلك أنَّهما يدلاَّن على ذاتٍ واحدةٍ؛ لأنَّك إذا قلتَ: «زيدٌ القائمُ» فالقائمُ يدلُّ على ذاتٍ هي زيدٌ.

قوله «مخصِّص والشيءُ لا يخصَّص بنفسِه». **قلت**: إنما صارَ مخصِّصًا من حيثُ إن له دلالةً على الذاتِ وعلى معنًى آخرَ قائمٍ بها؛ فهُوَ هُوَ من حيثُ الذاتُ ومخصِّصٌ من حيثُ ذلك المعنى، ولأجلِ الاتحادِ في الذاتِ اشترطوا المطابقةَ في التعريفِ والتنكيرِ وغيرِهما على ما يأتي.

لِغَرضِ التَّخصِيصِ وَالتَّوضِيحِ ۞ وَقَـد يَجِـي لِلـذَمٍّ أَو مَدِيحِ

---

(١) انظر: المقتضب (٤/ ٢١٩)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤١٣)، ونتائج الفكر (ص ١٥٩)، والمقدمة الجزولية (ص ٥٦)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٠٧).

(٢) المنهاج الجلي (٦٤/ ظ- الفاتح).

النعتُ يذكَر لأغراضٍ؛ منها التخصيصُ وهو في النكراتِ، ومنها التوضيحُ وهو في المعارفِ، ومنها لمجردِ الثناءِ كصفاتِ الله تعالى، ومنها لمجردِ الذمِّ كصفاتِ الشيطان، ومنها لمجردِ التأكيدِ كقولِه تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، و﴿نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]. واعلم أن عدَّهم منها صفةَ التوضيحِ وجعلَهم لها وجودًا فيه نظرٌ؛ وذلك أن الاسمَ على الإطلاقِ إمَّا أن يكون فيه شَركةٌ بالنسبة إلى المخاطَب وإن لم يكن بالنسبةِ إلى المتكلمِ أو لا؛ فالأولُ صفتُه صفةُ تخصيصٍ سواء كان نكرة، أو علمًا ثم اتفق فيه اشتراكٌ، أو مبهمًا، أو معرفًا باللام العهدية. وأمَّا الثاني كالعلَمِ الذي لا شركةَ فيه، والمعرفِ باللامِ الجنسية، وما لا ثانيَ له في الوجودِ الخارجيِّ؛ كاللهِ سبحانه والشمسِ والقمرِ فنحن نمنعُ وصفَه إلا لمدحٍ أو ذمٍّ أو تأكيدٍ، ويساعدُ ما ذكرناه قولُ الجُزُوليِّ؛ حيثُ قال: «النعتُ يُجاءُ به للفرقِ بين المشتركينِ في الاسمِ، وربما جِيء به توكيدًا، وربما كان لمجرَّدِ المدحِ والذمِّ»(١).

وَالخَبَرِيَّــةُ تَلِــي المُنَكَّــرَا وَصفًا كَمَا جَاءَت كَذَاكَ خَبَرَا

يجوز الوصفُ بالجملِ كما جازَ الإخبارُ بها؛ لأن المقصودَ هو المعنى فإذا أدَّت الجملُ ما أدَّت المفرداتُ جاز إقامتُها مُقامَها، ولذلك لا تقعُ الإنشائيةُ أوصافًا ولا أخبارًا؛ إذ لا تؤدِّي معانيَ المفردات، وأمَّا قولُ الشاعر:

حَتَّــى إِذَا جَــنَّ الظَّــلَامُ وَاختَلَطْ
جَاءُوا بِضَيحٍ هَل رَأَيتَ الذِّئبَ قَطْ(٢)

---

(١) المقدمة الجزولية (ص ٥٦).

(٢) الضَّيح: هو اللبن الرقيق الممزوج بالماء، ويروى بـ«مَذِقٍ» أيضًا وهما بمعنًى، ومراد الراجز =

فتقديرهم: بضَيحٍ متلونٍ بلونِ الذئب. وكذا قول الآخر:

وَإِنَّما أَنتَ أَخٌ لا نَعدَمُه[(١)]

تقديره: مدعوٌّ له بالمواصلةِ.

ويشترَط أن يكونَ فيها ذاتُ عائدٍ للربطِ كما في خبرِ المبتدأ، وإن كانت فعليةً اشتُرط ألا يكونَ مستقلًّا لأنَّ اتصافَ الشيءِ بالشيءِ غيرَ حاصلٍ له كذبٌ؛ اللهمَّ إلا إذا كان متحققَ الوجود؛ أي: حُقق أنه سيوجدُ فيجوزُ على ضعف؛ كقولِك: «مررتُ برجلٍ سيصلي غدًا».

وَوَصَفُوا بِمَا بِهِ تَعَلُّقُهْ ... كَرَجُلٍ مُستَحسَنٍ تَمَلُّقُهْ

/ فَأَوَّلٌ يَتبَعُهُ فِي عَشَرَهْ ... إعرَابُهُ تَعرِيفُهُ وَالنَّكِرَهْ [٨٠: ظ]

إفرَادُهُ تَثنِيَةٌ وَجَمعُ ... مُذَكَّرٌ مُؤَنَّثٌ فَاستَرعُوا

وَالثَّانِ يَتَّبِعُ فِي الخَمسِ الأُوَلْ ... لِأَنَّهُ كَالفِعلِ جَارٍ فِي العَمَلْ

مِثلَ: رِجَالٌ قَاعِدٌ غِلمَانُهُم ... لَا قَاعِدُونَ وعَظِيمٌ شَأنُهُم

كما جاز وصفُ الاسمِ بشيءٍ دالٍّ على معنًى في ذلك الاسمِ كذلك جازَ وصفُه بشيءٍ دالٍّ على معنًى في متعلِّقِه لحصولِ غرضِ الوصفِ بهما جميعًا؛ وذلك إمَّا أن يكونَ بمتعلِّقٍ قريبٍ؛ كـ«رجلٍ مستحسَنٍ تملقُه، وطويلٍ ثوبُه،

= أنه تغير بياضه لمخالطة الماء حتى صار شبيهًا بلون الذئب، والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٠٤)، وله في المقاصد النحوية (٤/ ١٥٥٥)، والخزانة (٢/ ١١٢)، وشرح أبيات المغني (٥/ ٧)، وبلا نسبة في البيان والتبيين (٢/ ١٩٣)، والمفصل (ص ١٥٠)، وهو رجز سيار في كتب النحو والأدب.

(١) الرجز لأبي محمد الحَذْلَمي في مجالس ثعلب (ص ١٩٤)، وشرح أبيات المغني (٧/ ٢٢٦)، وبلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور (ص ٢٥٩)، وشرح التسهيل (٣/ ٣١١).

وشديدِ مرضُه». وإمَّا أن يكونَ بمتعلِّقٍ بعيدٍ؛ كـ«رجلٌ قائمٌ غلامُ أبيهِ»، و«رجلٌ قائمٌ أبو غلامِ أَبيهِ». والأول تشترَطُ فيه المطابقةُ بينه وبين المتبوعِ في عشرةِ أشياءَ وهي التي ذكَرها؛ قال ابنُ جعفرٍ: «إلا أنّه فرقٌ بين الثلاثةِ الأوَلِ وهو الإعرابُ وبين البواقي، وذلك أن الإعرابَ حكمٌ طارئٌ على النعتِ بعدَ جريه على الموصوفِ؛ لأنَّه إذا جرَى عليه طابقَه في الإعرابِ وليس إذا طابقَه في الإعرابِ جرَى عليه نعتًا فلا يكونُ شرطًا، والبواقي ليست كذلك بل هي شرطٌ لجريِه على الموصوفِ لتوقُّفِ الجريِ عليها»(١)، وهذا حسنٌ.

ههنا تنبيهٌ: وهو أن الكوفيِّين جوَّزوا وصفَ النكرة بالمعرفة إذا كان الكلامُ مدحًا أو ذمًّا؛ كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ١ - ٢]، وهو عند البصريِّين محمولٌ على البدل(٢).

والثاني تشترَطُ فيه المطابقةُ في الخمسةِ الأُوَل؛ وهي الرفعُ والنصبُ والجرُّ والتعريفُ والتنكيرُ دون الخمسةِ الأُخَر؛ فتقول: «مررتُ برجلٍ حسنةٍ جاريتُه»، و«بامرأةٍ ذاهبٍ غلامُها»، و«برجلٍ قائمٍ أبوه»، و«برجلَين قامَ أبواهُما»، و«برجالٍ ذاهبٍ غلمانُهم»، ويكونُ حكمُها كحكمِ الفعلِ سواءً وسبب ذلك أن جريَها على الموصوفِ وإن اقتضَى المطابقةَ بينها وبينه لكن عرَض فيه ما هو أولى منه؛ وهو أنَّه لما صار ما بعدَها فاعلًا لها والفاعلُ كجزءِ الفعلِ اعتُبر

---

(١) المنهاج الجلي (١/ ٨٤و- عاطف أفندي)، وقد وقع في مخطوطة الفاتح ههنا سقط بمقدار لوحة ونصف تقريبًا.

(٢) ووافق الأخفش من البصريين الكوفيين ههنا، معاني القرآن له (١/ ٢٦٦)، وانظر: التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٢٠٥)، والبديع لابن الأثير (١/ ٣١٥)، وشرح الرضي (٢/ ٣٠٧)، والارتشاف (٤/ ١٩٠٨)، والمساعد لابن عقيل (٢/ ٤٠٢)، وهمع الهوامع (٣/ ١٤٦).

اقتضاءُ الفاعلِ في مسندِه، وهو تأنيثُ المسندِ لتأنيثِه كالمثال الأوَّلِ، وتذكيرُه لتذكيرِه كالمثال الثاني، وتوحيدُه لكونِ الفاعلِ ظاهرًا سواءٌ كان مفردًا كالمثال الثالث أو مثنًّى كالرابع أو مجموعًا كالخامس.

وَالمُضمَرُ الوَجهَانِ فِيهِ خُصَّا وَلَا يَكُونُ صِفَةً أَخَصَّا

يريد أن: المضمر لا يوصَفُ ولا يوصَفُ به؛ **أمَّا الأولُ** فلعدمِ الحاجةِ فيه إلى الوصفِ لأنَّه إن كان متكلمًا فقد وضَح كلَّ الوضوحِ فاستغنَى عن الوصفِ، وإن كان مخاطَبًا فكذلك، وأمَّا الغائبُ فلأنَّه لا بدَّ له من ظاهرٍ فاستُغني عن وصفِه بوصفِ ذلك الظاهرِ؛ كذا قالوه، **ولا يخلو عن نظر**: وهو أنَّ هذه العلةَ مانعةٌ من وصفِه وصفَ تخصيصٍ. وأمَّا وصفُ تأكيدٍ ومدحٍ وذمٍّ فلا على أن الكسائيَّ أجاز وصفَ التخصيصِ نحو: «مررتُ بِهِ المسكينِ»[1]، [٨١: و] إذا تقدَّم أسماءٌ ظاهرةٌ تحتمِل رجوعَ الضميرِ إلى كلِّ واحدٍ / منها فوصفُه بغيرِ وصفِ التخصيصِ يكون أَولى.

وأمَّا الثاني فلعدمِ قيامِه بمعنى الوصفيةِ لأنَّه لا يدلُّ على معنًى في الموصوفِ ولا في متعلِّقِ الموصوف وهو ظاهرٌ.

وقوله: «**ولا يكونُ صِفةً أخصَّا**»، وقال في «الكافية»[2]: «والموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ»، والمعنى واحد لأنَّه إذا ارتفعتِ الأخصيةُ يبقى إمَّا المساواةُ أو العمومُ، ثمَّ إن هذا الكلامَ يحتمل وجهَين؛

---

(١) ذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين إلى حمله على البدلية، وقوَّى ابن مالك رأي الكسائي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم، ونعَت رأي الجمهور بالتكلف، وانظر رأي الكسائي في: شرح التسهيل (٣/ ٣٢١)، وشرح الرضي (٢/ ٣١٠)، والارتشاف (٤/ ١٩٣١)، والمساعد لابن عقيل (٢/ ٤٢٠).

(٢) (ص ٣٠).

الأول: أن يكون المرادُ بالأخصِّ ما هو المشهورُ فلا يوصَف الاسمُ بما هو أخصُّ منه لا يقال: «جاءني الموجودُ الإنسانُ» ولا «الحيوانُ الآدميُّ»؛ لأنَّ الإنسانَ والآدميَّ أخصُّ من الموجودِ والحيوانِ بل يوصَف إمَّا بالأعمِّ؛ كقولك: «الرجلُ العالمُ»، أو بالمساوي؛ كقولك: «الجسمُ المتحركُ» و«الجوهرُ المتحيِّزُ». قال المصنف: «إنما امتنَع الوصفُ بالأخصِّ كراهةَ أن يكونَ المقصودُ بالنسبةِ أدونَ دلالةً مما ليسَ بمقصودٍ»[1]، وهذا يشكل بعطفِ البيانِ؛ لأنّه قد يكونُ أخصَّ مع أنه ليس بمقصودٍ بالنسبة، ويشكلُ أيضًا بالبدل إذا كانَ نكرةً من معرفةٍ مع كونِه مقصودًا بالنسبةِ دون المبدلِ منه، **والأولى أن يقال**: إن الوصفَ إنما هو بالأسماءِ المشتقَّة أو بما يؤدِّي معناها، والأسماءُ المشتقةُ موضوعةٌ لأيِّ ذواتٍ كانت لها المعاني المشتقةُ هي منها فـ«ضارِبٌ» مثلًا موضوعٌ لذاتٍ ما لها ضربٌ حتى إن الجمادَ لو فرِض وقوعُ الضربِ منه لسمِّي ضاربًا بالوضعِ، وحينئذٍ لا شيءَ من الذواتِ يكون أعمَّ منها في المفهومِ بل إمَّا أن يكون أخصَّ وهو الغالبُ، أو مساوٍ له وهو النادرُ فسقط قول مَن قال إن هذا التفسير ينتقض بقولهم: «الحيوانُ الناطقُ» و«الذاتُ القديمةُ» و«الشيءُ الأبيضُ»؛ لأنَّ الناطق والقديم والأبيض وإن كانت أخصَّ من موصوفاتِها باعتبارِ ما وُجد في الخارجِ لكنها باعتبارِ المفهومِ إمَّا أعمُّ منها أو هو مساوٍ لها.

ويحتمل أن يكون مراده بالأخصِّ: الأعرف[2]؛ أي: لا يوصَف الاسمُ بما هو أعرفُ منه بِناءً على قولِ سيبويه حيثُ رتَّب المعارفَ هكذا: المضمرُ ثم العَلَمُ ثم المبهمُ ثم المعرَّفُ باللام؛ فالمضمُر سقَط اعتباره لأنَّه لا يوصَف ولا

---

(١) شرح الكافية (٢/ ٦٣٣).

(٢) وهذا هو المحمل الثاني لمعنى الأخص في كلام ابن الحاجب، وقد تقدم الأول قريبًا.

يوصَف به. والعلَم يوصفُ بالمبهم؛ نحو: «جاءَني زيدٌ هذا»؛ أي: الحاضرُ، وبالمعرَّف باللامِ؛ نحو: «زيدٌ العالمُ»، وبالمضافِ إلى الضمير؛ نحو: «جاءني بكرٌ ضاربُك أمسِ»، وبالمضافِ إلى العَلَم؛ نحو: «عمرٌو صاحبُ بكرٍ»، وبالمضاف إلى المبهم؛ نحو: «خالدٌ صاحبُ هذا»، وبالمضافِ إلى المعرفِ باللامِ؛ نحو: «بشرٌ صاحبُ الأميرِ». والمضافُ يوصَف بالمضافِ؛ نحو: «مررتُ بأخيكَ صاحبِ عمرٍو»، وبالمبهمِ؛ نحو: «جاءَني أخوكَ صاحبُ هذا»، وبالمعرَّف باللام؛ نحو: «رأيتُ غلامَ زيدٍ الظريفَ»(١).

فَلَا تَصِف ذَا اللَّامِ بِالإِشَارَه وَعَكسُـهُ يَلزَمُ فِـي العِبَارَه

على التفسيرَين لا يجوز وصفُ ذي اللام بالإشارة؛ أمَّا على الأول فلأنَّ اسمَ الإشارة لكونِه مقيَّدًا بالحضورِ أخصُّ من المعرف باللام، وأمَّا على الثاني فظاهرٌ لما ذكرناه من الترتيبِ، وكذلك امتنَع وصفُه بالمضمرِ والعَلَم؛ أمَّا الأولُ فلما تقدَّم، وأمَّا الثاني فلأنَّ العَلمَ أخصُّ منه وأعرفُ على التأويلين، وأيضًا العلمُ لا يقومُ بمعنى الوصفيةِ الذي هو الدلالةُ على معنى «في» موصوفة، [٨١: ظ] فما بقي غيرُ المعرف باللام؛ نحو: «الرجلُ / الظريفُ»، أو ما هو مضافٌ إلى المعرف باللام؛ نحو: «الرجلُ صاحبُ الأميرِ».

إن قلت: المضافُ لا يخلو إمَّا أن يكون حكمُه في مراتبِ التعريفِ حكمَ المضافِ إليه أو لا؛ من الأول: يلزمُ امتناعُ وصفِ العلمِ بما هو مضافٌ إلى ما هو أعرفُ منه؛ نحو: «بكرٌ ضاربُك» وشبهه وقد جوزتموه، ومن الثاني: يلزمُ جوازُ وصفِ المعرفِ باللامِ بما هو مضافٌ إلى ما هو أعرفُ منه وقد منعتموه؟! **قلتُ**: المضافُ في التعريفِ دونَ المضافِ إليه، ولذلك جازتِ

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٦، ٧).

المسألةُ الأولى ولا يلزمُ من ذلك جوازُ الثانيةِ؛ لأنَّ كونَ المضافِ دون المضافِ إليه في التعريفِ العَلَميِّ لا يستلزمُ أن يكونَ دون كلِّ معرفةٍ حتى المعرفِ باللامِ.

وقوله «**وَعَكسُهُ يَلزَمُ فِي العِبَارَه**»؛ يعني: أن اسمَ الإشارةِ لا يوصَف إلا بذي اللام، وكان القياسُ جوازَ أن يوصفَ بمثلِه وبالمضافِ إلى مثلِه وبالمضافِ إلى المعرفِ باللامِ لكنَّهم امتنَعوا من ذلك كلِّه لما تقدَّم في أوَّل الباب، وتقدَّم أيضًا تخصيصُ المعرف باللامِ بكونه جنسًا، ونقولُ ههنا: إنَّ في ذلك نظرًا لجوازِ أن يوصفَ بالموصولِ لكونه دونَه في التعريفِ ويحصلُ به غرضُ الوصفِ؛ لأنَّ الصلَّةَ يشترطُ فيها علمُ المخاطَبِ بها فيعلمُ بسببِه تعيُّنُ ذاتِ الموصولِ فيعلَمُ تعيُّنُ ذاتِ الإشارةِ بسببِ وصفِها به؛ فتقولُ: «جاءَني هذا الذي ضرَب»، و«أضرِبُ هذا الذي قامَ»، ولا تحتاجُ إلى تقديرِ موصوفٍ محذوفٍ.

واعلم أنه يجوز أيضًا أن توصَفَ الإشارةُ بالصفة، ويشترطُ أن تكونَ تلك الصفةُ مقصورةً على جنسٍ واحدٍ ليدل عليه بالالتزام[1]؛ فيقال: «مررتُ بهذا العالِمِ»، ولا يقال «مررتُ بهذا الأبيضِ»؛ لأنَّ البياضَ لا يختصُّ بجنسٍ واحدٍ، اللهم إلا إذا لم يكن في حضرةِ المخاطَب من ذواتِ البيضِ إلا جنسٌ واحدٌ فيحسُن حينئذٍ؛ لدلالتِه على تعيُّنِ الجنس بتلك القرينة، والحاصلُ أن الغرضَ من وصفِ أسماءِ الإشارةِ تعيُّنُ الجنسِ فكلُّ ما أفاد هذا الغرضَ صحَّ وصفُها

---

(١) أي: يدل على هذه الصفة الخارجة عنه بدلالة الالتزام؛ وهي دلالة اللفظ على معنى خارجي لازم للمنطوق به؛ كدلالة لفظ السقف مثلًا على الحائط؛ إذ ليس الحائط جزءًا من السقف ولكنه لا ينفك عنه؛ فهو كالرفيق الملازم له، وكذا وصف فلان بالعلم على ما هو معهود عند المخاطب؛ كما سيبين المصنف أعلاه. انظر: روضة الناظر (١/ ٧١).

به وإلا لم يصحَّ، وكذلك إذا لم يكن في حضرةِ المخاطَب إلا جنسٌ واحدٌ لم يحتج إلى الوصف لتعيُّنِه فإن وصِف يكون وصفَ توكيدٍ أو مدحٍ أو ذمٍّ لا وصفَ تخصيصٍ.

تنبيهٌ: زعم عبد القاهر أن اللام في «هذا الرجلُ» للجنسِ ولا تجوزُ أن تكون للإشارةِ إلى شخصٍ إذ لو كان كذلك لوقَع الاستغناءُ بها عن اسمِ الإشارة؛ إذ لا يجمَعُ بين علامتَين لشيءٍ واحدٍ[1]. وهو فاسدٌ لأنَّه إن أراد استغراقَ الجنسِ فليس كذلك للقطعِ بأن المشارَ إليه ليس يستغرقُ أفرادَ الجنس، وإن أراد الجنسَ من حيثُ هو فهو فاسدٌ أيضًا؛ لأنَّ اسمَ الجنس دالٌّ عليه وأيُّ حاجةٍ له إلى اللام؟! وسيأتي تحقيقُ ذلك في «المعارف»[2].

خاتمةٌ؛ فيها فوائدُ:

(أ): إذا اتحد العاملُ واتفق الموصوفانِ في الإعرابِ يجوزُ تثنيةُ الصفةِ اتفاقًا؛ نحو: «جاءَني زيدٌ وعمرٌو العالمان». وإن اختلَف الإعرابُ والمعنى لم يجز اتفاقًا؛ نحو: «ضرَب زيدٌ عمرًا» فلا يجوزُ «الظريفان ولا الظريفين» على الوصفية. وإن كان متفقَي المعنى مختلفَي الإعراب؛ نحو: «ضارَب زيدٌ عمرًا» فهو مختلفٌ فيه؛ أجازَ هشامٌ[3] وثعلبٌ تثنيةَ صفتِهما نظرًا إلى المعنى لأنَّ كلًّا منهما ضارِبٌ ومضروبٌ، إلا أن هشامًا / لا يجوِّز إلا الرفعَ بناءً على التغليبِ، [٨٢: و]

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (٢/ ٩٠٥).

(٢) انظر: ما سيأتي في (ص ١٧٢، ١٧٣).

(٣) هو: هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله الكوفي صاحب الكسائي، أخذ عنه النحو، توفي سنة (٢٠٩هـ)، وله من المصنفات: المختصر في النحو، وكتاب الحدود. انظر: تاريخ العلماء النحويين (ص ١٨٦)، ونزهة الألباء (ص ١٢٩)، وإنباه الرواة (٣/ ٣٦٤).

وثعلبٌ يخيِّر بين الرفعِ والنصبِ، ومنع من ذلك البصريُّون لأدائِه إلى اجتماعِ إعرابَين مختلفَين على اسمٍ واحدٍ[١].

وإن اختلَف العاملُ في الاسمين مع اتفاقِ إعرابهما؛ ففيه مسائلُ أربعٌ:

(أ): أن يختلِفا لفظًا ومعنًى؛ نحو: «قامَ زيدٌ وقعدَ عمرٌو».

(ب): أن يختلِفا لفظًا ويتفِقا معنًى؛ نحو: «قام زيدٌ ونهضَ عمرٌو».

(ج): أن يتفِقا لفظًا ويختلِفا معنًى؛ نحو: «رأى زيدٌ» من الرأي و«رأى عمرٌو» من الرؤية.

(د): أن يتفِقا لفظًا ومعنًى؛ نحو: «قام زيدٌ وقام عمرٌو»؛ فسيبويه يجوِّز تثنيةَ الصفة في الكلِّ لما سبق من قاعدتِه أنه يجوِّز في التابع ما لم يجوِّز في المتبوع، ومنَع ابن السراج في الكلِّ إلا في الرابعةِ لكونِ العاملِ مكررًا واحتجَّ على امتناعِ ما عداها بأن ذلك يؤدِّي إلى اجتماع عاملين على معمولٍ واحدٍ[٢]، **والحقُّ عندي** مذهبُ سيبويه بما ذكره، وبأن تواردَ العاملَين على هذا الوجه ليس فيه استحالةٌ على ما تقدَّم في بابِ «تنازُع العاملَين»[٣].

وأما إذا تغايَرت جهةُ الإعرابِ مع اتفاقِ النوعِ؛ كقولك: «زيدٌ عالمٌ وضُرِب بكرٌ» فالخليل منع تثنيةَ الصفة وجوَّزه بعضُهم. وإن اتفقت الجهة؛ نحو: «هذا زيدٌ وذاك عمرٌو» فجوَّزه سيبويه ومنَع منه المبرِّد لاختلافِ الإشارتينِ[٤].

---

(١) انظر: شرح الرضي (٢/ ٣١٨)، ونسب هذا الرأي للفراء مع تغليب المرفوع خاصة لأنه عمدة، ولابن سعدان الضرير الكوفي في جواز الأمرين، انظر قولهما في الشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٢١٠)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٢٥)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٣٥٠).

(٢) الأصول (٢/ ٤٥، ٦٥)، وانظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٢٤)، والموفور (ص ٢٦٠).

(٣) انظر: ما تقدم في (١/ ٢٤٧).

(٤) الكتاب (٢/ ٥٩، ٦٠)، والمقتضب (٤/ ٣١٥)، وانظر: البديع لابن الأثير (١/ ٣٢٤)، والشرح =

(ب): المصدرُ واسمُ الفاعل والمفعولِ إذا أضيفت يجوزُ في وصفِ المضافِ إليه الجرُّ على اللفظِ والرفعُ إذا كان الموصوفُ فاعلًا والنصبُ إذا كان مفعولًا؛ فتقول: «أعجبَني ضربُ زيدٍ الظريفِ» على اللفظ و«الظريفُ أو الظريفَ» على المحلِّ[١]. و«جاءني ضاربُ زيدٍ الظريفِ» على اللفظِ و«الظريفَ» على المحلِّ، أو: «جاءني مضروبُ زيدٍ الظريفِ» على اللفظ و«الظريفُ» على المحل. ومنهم مَن منَع الوصفَ على الموضع، والمجوِّز استدلَّ بقول لَبيدٍ[٢]:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ ... طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظلُومُ

وفي هذا البيتِ احتمالٌ[٣].

وإن كان غيرَ ذلك[٤] فإن كان كنيةً لم يجز الوصفُ إلا للأول؛ تقول:

= الكبير لابن عصفور (١/ ٢١٠)، وشرح التسهيل (٣/ ٣١٧)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٢٤)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٣٥٠).

(١) وجه النصب هنا على محل المفعولية إذا اعتبرنا أن المصدر الذي هو الضرب أضيف إلى مفعوله الذي هو زيد، وفي هذه المسألة يجوز الرفع والنصب أيضًا على توجيهين آخرين؛ الرفع على القطع، والنصب على الاختصاص.

(٢) بيت له من الكامل، في ديوانه رضي الله عنه (ص ١٢٨)، وهو في الإنصاف (١/ ١٨٧) [م: ٢٧]، والبديع لابن الأثير (١/ ٥٢٣)، والانتخاب لابن عدلان (ص ٦٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٤٠٥)، وقال: «يصف حمارًا وأتانه قد كانَا في خصب زمانًا، حتى إذا هاج النبات ونضبت أكثر العيون وخاف أن ترشقه سهام من القناص، أسرع مع أتانه إلى كل نجد، يرجوان فيه أطيب الكلأ وأهنأ الوِرد...». **ومحل الاستشهاد**: هو رفع «المظلوم» على موضع «المعقب»، ويستحسن فيه الجر على لفظه لولا القافية.

(٣) وجه الاحتمال والله أعلم، أن يقال: «إن المظلوم فاعل لقوله: حقَّه، وحقَّه: فعل ماض، والهاء مفعوله». انظر: المقاصد النحوية (٣/ ١٤٠٧).

(٤) أي: غير الأصناف الثلاثة المتقدمة؛ المصدر واسمي الفاعل والمفعول.

«جاءَني أبو محمدٍ الظريفُ» بالرفع. وإن كان غيرَ كنية؛ نحو: «جاءَني غلامُ زيدٍ» يجوز إجراءُ الوصف على الأولِ والثاني معًا بحسب القصدِ.

(ج): الوصفُ المفردُ يجوزُ حذفُ موصوفِه وإقامتُه مقامَه؛ تقول: «جاءَني الظريفُ»؛ أي: الرجلُ الظريفُ، قال تعالى ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ١١٢]؛ أي: شخصًا بريئًا. وإن كان جملةً لم يحسن ذلك وقد ورَد ذلك شاذًّا؛ قال الشاعر:

أَنَـا ابـنُ جَـلَا وطَـلَّاعُ الثَّنَايَـا مَتَـى أَضَـعِ العِمَامَـةَ تَعرِفُونِي[١]

أي: أنا ابن رجلٍ جلَا، وفيه وجهٌ آخرُ[٢].

وقالَ آخر:

وَمَـا الدَّهـرُ إِلَّا تَارَتَـانِ؛ فَمِنهُمَـا أَمُوتُ، وَأُخرَى أَبتَغِي العَيشَ أَكدَحُ[٣]

أراد: منهما تارةً أموتُ.

وقد تحذَف الصفةُ لأجلِ قرينةٍ حاصلةٍ في سياقِ الكلام؛ منه في قولِه صلى الله عليه وسلم وآله: «**لَا صَلَاةَ لِجَارِ المَسجِدِ إِلَّا فِي المَسجِدِ**»[٤]،

---

(١) تقدم تخريجه في (١/ ٢١٢).

(٢) **قلت**: بل وجهان آخران، قد صرح بهما غير واحد؛ قال ابن الحاجب في الأمالي (١/ ٤٥٦): «وأما قوله: «جلا»، ففيه أقوال؛ قيل: تقديره: أنا ابن رجل جلا، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه. وقيل: إن «جلا» علَم غلب على أبيه. وقيل: إنه أراد أنا ابن ذي جلا. و«جلا» انحسار الشعر عن مقدم الرأس».

(٣) بيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه (ص ٢٤)، وله في الكتاب (٢/ ٣٤٦)، والحيوان (٣/ ٢١)، وتهذيب اللغة (٤/ ٥٩)، والأفعال للسرقسطي (٢/ ١٧٦)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٢٣)، والخزانة (٥/ ٥٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٩١٥)، وابن أبي شيبة (٣٤٦٩)، والدارقطني في سننه =

و: «مَن لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ»[١]؛ أرادَ: لا صلاة كاملة، ولا جمعة كاملة.

وقد يحذف الموصوف نسيًا منسيًّا، وتجعلُ الصفةُ كالأسماء؛ نحو: «الأَجرَع والأَبطَح والفارِس» وغيرها.

(د): جاز عطفُ بعضِ الصفاتِ على بعضٍ؛ نحو: «زيدٌ العالمُ والفقيهُ والزاهدُ والكريمُ»، ولا يجوزُ ذلك في التأكيدِ لا يقال «جاءَ القومُ أنفسُهم وكلُّهم وأجمعون»، والسرُّ فيه: أنَّ العطفَ يقتضي التغايرَ، ولا تغايرَ في ألفاظِ التأكيد إلا في اللفظِ بخلافِ الصفات فإن بينها تغايرًا باعتبارِ المعاني، وإذا اجتمع الوصفُ والتأكيدُ فالواجبُ تقديمُ الوصفِ، وأجاز ابنُ كيسانَ[٢] تقدُّمَ التأكيدِ[٣].

* * *

= (١٥٥٢)، والحاكم في المستدرك (٨٩٨).

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٤٢٠)، وابن حبان في صحيحه- تعليقًا (٥/ ٤٥١).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، من كبار النحويين اللغويين، أخذ النحو واللغة عن المبرد وثعلب. وكان ابن مجاهد يعظمه، ويقول: هو أنحى من الشيخين؛ يعني المبرد وثعلبًا. توفي سنة (٢٩٩هـ). من مصنفاته: المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب. انظر: طبقات النحويين واللغويين (ص ١٧٠)، ونزهة الألباء (ص ٣٠١)، ومعجم الأدباء (٥/ ٢٣٠٦).

(٣) انظر: شرح الرضي (٢/ ٣٩٤).

[العطف]

/ العَطفُ تَابِعٌ مَـعَ المَتبُوعِ يُنسَـبُ فِيهِما إِلَـى الجَمِيعِ [٨٢: ظ]

العطفُ في اللغة: الرجوعُ إلى الشيءِ بعد الانصرافِ عنه؛ قال الشاعر:

وَلَقَـــد أَعطِفُهَـــا كَارِهَـــةً حِينَ لِلنَفسِ مِنَ المَوتِ هَرِيرُ(١)

وهذا المعنى موجودٌ في الاصطلاح؛ لأنَّك إذا قلت: «قام زيدٌ وعمرٌو» ترجع إلى عينِ الحكمِ والإعرابِ بعد الانصرافِ عنهما. وفي الاصطلاح ما ذكَره المصنف. قوله «**تابعٌ**»؛ كالجنس. وقوله «**يُنسَبُ فيهِما إلى الجَمِيع**»؛ كالفصل يخرج عنه غيرُه من التوابع. وتعريفُه هذا يشكِل بالعطف بـ«بل ولكنَّ ولا» لأنه ليس ينسَبُ فيها إلى الجميعِ، ويشكِل أيضًا بعطف الحكمِ على الحكمِ؛ نحو: «زيدٌ قائمٌ وضاربٌ»؛ لأنه ليس ينسب إليهما ولا إلى أحدهما بل ينسبانِ إلى غيرهما. وأما عطفُ الجملة على الجملة فالظاهرُ أنه ليس بمرادِه لأنه متصدٍّ للبحث في الأسماء التي لا يمسُّها الإعرابُ إلا بالتَّبَعية والجملةُ ليست بمعربةٍ فضلًا عن أن تكونَ تابعةً أو لم تكن.

والفرقُ بينه وبين التوابع الأُخَر غيرَ البدلِ أن تبعيَّتَه ليست من حيثُ الحقيقةُ بل من حيثُ الذكرُ، وتبعيَّتُه في الإعرابِ لأجلِ اشتراكِهما في الحكمِ أو المحكومِ عليه فعلًا أو قوَّةً لا كالعطفِ بـ«بل ولكن ولا» لأجلِ التبعية في

(١) بيت من الرمل، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوان الحماسة (١/ ٥٢)، والبرصان والعرجان (ص ٣٩)، والفاضل للمبرد (ص ٥٣)، والعقد الفريد (١/ ١٣١)، والهرير: الخوف.

المعنى، وباقي التوابعِ غيرُ البدلِ تتبع متبوعاتِها من حيثُ الحقيقةُ فيتبعها في الذِّكرِ والإعراب، والبدل يحتمل الأمرين.

فَاعطِفْ عَلَى المَرفُوعِ وَهْوَ مُتَّصِلْ بِشَرطِ تَوكِيدٍ لَهُ بِمُنفَصِلْ

المرفوعُ الذي هو فاعلٌ كجزءِ الفعلِ من حيثُ المعنى على ما عرفتَه في باب «الفاعل»[1]، فإذا صارَ مضمرًا متصلًا ارتفَع استقلالُه بالكليَّةِ لفظًا ومعنًى فكرِهوا العطفَ عليه إلا بعدَ تأكيدِه بمنفصلٍ؛ نحو: «ضربتُ أنا وزيدٌ»؛ إما لأنه يستلزِمُ لعطفِ الاسمِ على الفعلِ، أو لأنه عطفٌ على ما هو كجزءِ الكلمةِ، أو لأنَّ التابعَ فرعٌ فكرِهوا أن يكونَ مستقلًّا والمتبوعُ غيرَ مستقلٍّ، وإذا زالَ أحدُ هذين زالَ المنعُ؛ فيجوز «قام زيدٌ وعمرٌو» لزوالِ الثاني، و«ضرَبني وزيدًا» لزوالِ الأول. وقد أورَد بعضُ المتأخِّرين[2] سؤالًا وهو أن هذه العلَّةَ تمنَع أيضًا تأكيدَ المتصلِ المرفوعِ فهَب أنَّ المسوِّغ للعطفِ هو التأكيدُ فما المسوِّغ للتأكيدِ؟

أقول: الاستقلالُ لا يشترطُ في التأكيد؛ لأنَّ مدلولَه في الحقيقةِ ليس يغايرُ مدلولَ المؤكدِ بل هو مقرِّر له في أمره، وأما العطفُ فليس كذلك لأنه اشتراكٌ بينهما في الحكمِ فأحبُّوا أن يكونَ لأحدِ الشَّريكين ما للآخر من الاستقلالِ؛ ألا ترى إلى جوازِ تأكيدِ الحروفِ مع امتناعِه عليها.

تنبيهٌ: هل العطفُ على المتصلِ أو المنفصلِ؟ فيه بحثٌ؛ والأقوى أنه على المنفصلِ لأنَّه أقربُ فيتعيَّنُ دونَ الأبعد، ولأن المانعَ للعطفِ على المتصلِ

---

(١) انظر: ما تقدم في (١/ ٢٣١).

(٢) كتب في الحاشية: «ابن إياز». وانظر قوله في المحصول في شرح الفصول (ص ٦٨٦).

باقٍ وتأكيدَه لا يجعلُه مستقلًّا اللهمَّ إلا إذا فُقد، وحينئذٍ يكون على المتصلِ، وهو على قسمين؛

الأول: أن يقامَ شيءٌ آخر مقامَ المنفصل وهو الأكثر؛ كقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] فيمن قرأ بالرفع[١]، وقولِ الشاعر:

وَرَجَا الأُخَيطِلُ مِن سَفَاهَةِ رَأيِهِ   مَا لَم يَكُـن وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا[٢]

/ والثاني: أن لا يقومَ مَقامَه شيءٌ آخرُ وهو شاذٌّ نادرٌ؛ كقولِ عمرَ[٣] بنِ أبي ربيعةَ: [٨٣: و]

قُلتُ إِذْ أَقبَلَت وَزُهْرٌ تَهادَى   كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّـفنَ رَملَا

وقولِه تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقيل: إن ﴿لَا﴾ هنا قائمةٌ مَقام المؤكدِ وهو ضعيفٌ. وقيل: إن ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ مبتدأ وخبره محذوف؛ أي: ولا آباؤنا أشركوا[٤]. واعلم أن الكوفيِّين في شَقٍّ عن هذه التكلُّفات؛

---

(١) قرئ بالرفع في المتواتر، وقرأها روح عن أبي جعفر، وأبو السمال والحسن في الشاذ بالنصب؛ انظر: المبسوط لابن مهران (ص ٢٢٥)، والكامل للهذلي (ص ٥٦١).

(٢) بيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه (١/ ٥٧)، وله في شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٤٤)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٧٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٤٥).

(٣) في الأصل: «عمرو»، والبيت من الخفيف، وهو في ملحق ديوانه (ص ٤٩٨)، وله في شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٤١)، واللمع لابن جني (ص ٩٦)، والمفصل (ص ١٦١)، وضرائر الشعر (ص ١٨١)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٧٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٤٦).

(٤) حسَّن سيبويه العطف لحسن مكان ﴿لَا﴾ وطول الكلام، وقال ابن بابشاذ: «وطول الكلام يسد كثيرًا مسد التأكيد؛ مثل: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ فلا إشكال في عطف الآباء على المضمر المرفوع من ﴿أَشْرَكْنَا﴾، ولا تأكيد هناك ولا فصل ولا شيء أكثر من طول الكلام بقوله ﴿وَلَآ﴾، مع أن الطول بعد الواو وإنما المراعى أن يكون الطول قبل حرف =

حيث أجازوا العطف على المتصلِ المرفوعِ من دون التأكيد(١).

وَاعطِفْ عَلَى المُضمَرِ يَأتِي جَرَّا بِشَـرطِ أَن تُعِيـدَ مَا قَـد جَرَّا

اتفق البصريُّون على امتناعِ العطفِ على المضمرِ المجرورِ إلا بعدَ إعادةِ الخافضِ؛ نحوَ: «مررتُ بكَ وبزيدٍ»، وبعضُهم علَّلوه بوجهَين(٢)؛ الأول: أنَّه كما امتنع عطفُ المضمرِ المجرورِ على الظاهرِ المجرورِ بدون إعادةِ الخافضِ؛ كقولك: «مررتُ بزيدٍ وبك» كذلك عكسُه. والثاني: أن المضمرَ المجرورَ يعاقبُ التنوينَ وكما لا يعطَفُ على التنوينِ فكذا لا يعطَفُ على معاقِبه. ولا يخفى ضعفُ هذين على المحصل، **والأقربُ أن نقول**: إن الحروفَ العواملَ لضعفِها في العملِ تحتاج إلى اتصالِ معمولاتِها بها وليس لها قوةٌ تعملُ منفصلةً إذ هو أقوَى مراتبِ العملِ وقد تكفَّل به أقوى العواملِ وهو الفعلُ؛ فحينئذ إذا كان المجرورُ مضمرًا صار الجارُّ والمجرورُ ككلمةٍ واحدةٍ لفظًا ومعنًى فكرِهوا العطفَ إليه كما كرِهوا على المتصلِ المرفوعِ وليسَ للمجرورِ ضميرٌ منفصلٌ ليؤكد به فاضطرُّوا إلى إعادةِ الخافض.

= العطف؛ مثل: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾. على مَن رفع الشركاء [قرأ بها يعقوب وحده من العشرة]، لأنه يرفعه بالعطف على الواو في «فأجمعوا»، وقد سد «أَمْرَكُم» المنصوب مسد التأكيد للطول به». شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٢٤)، وانظر: الكتاب (٢/ ٣٧٩)، والبديع (١/ ٣٧٦).

(١) في شق؛ أي: في راحة من هذا، وانظر المسألة في: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٤٢)، والإنصاف (٢/ ٣٨٨) [م: ٦٦]، واللباب للعكبري (١/ ٤٣١)، وشرح المفصل (٢/ ٢٧٧)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٧٣).

(٢) هو تعليل الرماني؛ انظره في شرحه على الكتاب (٣/ ١٥٣٥)، وانظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٧٥)، وشرح الشاطبي على الألفية (٥/ ١٦٠).

ونقِل عن الجَرْمي جوازُ العطفِ بلا إعادةِ الخافضِ بشرطِ التأكيد؛ نحوَ: «مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ»[١]، وهذا إن كان من قولِ العربِ فمسموعٌ وإلا فمردودٌ.

تنبيهٌ: جوَّز بعضُ الكوفيِّين[٢] العطفَ ههنا بلا إعادةِ الخافضِ محتجِّين بقولِ الشاعر:

.... فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِن عَجَبِ[٣]

وبقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] على قراءة الجرِّ في ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾[٤]، وأجابوا عن الأولِ بأنه شاذٌّ نادرٌ فلا يعتدُّ به،

---

(١) انظر: البديع لابن الأثير (١/ ٣٧٧)، وشرح الرضي (٢/ ٣٣٦)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠١٣)، وتوضيح المقاصد (٢/ ١٠٢٧).

(٢) في هذه المسألة ثلاثة مذاهب؛ أوردها أبو حيان في الارتشاف (٤/ ٢٠١٣)، والبحر المحيط (٥/ ٣٦٢)؛ فقال: «**مذهب جمهور البصريين**: على المنع إلا بإعادة الجار؛ نحو: «مررت بك وبزيد». **الثاني**: جواز ذلك في الكلام، ولا يشترط إعادة الخافض، وهو مذهب الكوفيين، ويونس، والأخفش وهو اختيار الأستاذ أبي علي [الشلوبين]. **الثالث**: أنه إن أكد الضمير جاز نحو: «مررت بك أنت وزيد»، وهو مذهب الجرمي، والزِّيادي».

(٣) جزء بيت من البسيط، والبيت بتمامه:

فَاليَومَ قَرَّبتَ تَهجُونَا وَتَشْـتِمُنَا فَاذهَب فمَا بِكَ وَالأيَّامِ مِن عَجَبِ

وهو بلا نسبة في الكتاب (٢/ ٣٨٣)، وشرح أبياته (٢/ ١٩١)، والأصول (٢/ ١١٩)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤٣٠)، وشرح المفصل (٢/ ٢٨٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٤٧)، والبيت جائز عند البصريين على الضرورة.

(٤) قرأ حمزة وحده بالخفض، والباقون بالنصب؛ السبعة لابن مجاهد (ص ٢٢٦)، والمبسوط لابن مهران (ص ١٧٥)، والنشر (٢/ ٢٤٧)، وقراءة حمزة هذه مما كثر اللغط حولها ووقع فيه بسببها بعض الأكابر؛ كالمبرد والزمخشري، ولقد وصف أبو حيان من ادعى اللحن فيها أو الغلط بالكذب، وقد صحح العطف على المجرور مطلقًا ونعته بالكثرة عن العرب وأورد أبياتًا كثيرة تدعمه؛ انظرها في البحر المحيط في التفسير (٥/ ٣٦٢).

وعن الثاني بأن القراءةَ ضعيفةٌ والقارئ بها كوفيٌّ فلعلَّه رأى في ذلك رأيه. أو تكونُ الواوُ للقسم والمُقسم به محذوفٌ؛ أي: وربِّ الأرحامِ. أو تكون الأرحام هو المقسم به. أو يكون الجارُّ محذوفًا؛ أي: به وبالأرحامِ. ومع هذه الاحتمالات لا يثبتُ الأصلُ المتنازَعُ فيه؛ بل الصحيحُ على حذفِ المضافِ كأنه قال: فاتقوا الله الذي تساءلون به وقطْعَ الأرحامِ.

وَالعَطفُ فِي حُكمِكَ كَالمَتبُوعِ ... فَإِن أَتَى فَاجعَلْــهُ كَالمَقطُوعِ
مَــا أَنــتَ قَائِمًــا وَلَا مُنطَلِقُ ... عَمرٌو بِرَفعٍ وَاجِبٍ قَد حَقَّقُوا

المعطوفُ في حكم المعطوفِ عليه فيما يجب ويمتنع؛ مثلًا إذا عُطف على الصلةِ وجَب أن تكونَ جملةً ذاتَ عائدٍ كالمعطوفِ عليه، وكذا إذا عطِف على الخبرِ أو الحالِ. وقوله «**فَإِن أَتَى فَاجعَلْهُ كَالمَقطُوعِ**»؛ أي: إن أتى ما كان صورتُه صورةَ العطف ولا يكونُ في الثاني ما كانَ في الأولِ لا تجعلْه عطفًا بل كلامًا مقطوعًا؛ كقولك: «ما أنتَ قائمًا ولا منطلقٌ عمرٌو» فإنَّك لو حاولتَ النصبَ على العطفِ لم يجز؛ إذ ليس في المعطوفِ ضميرٌ كما كان في المعطوفِ عليه لأخذِه فاعلَه ظاهرًا بل يكون مرفوعًا على أنَّه خبرُ مبتدأٍ مقدَّمٍ عليه كأنه قال ولا عمرٌو منطلقٌ. وأمَّا جوازُ «ليسَ زيدٌ قائمًا ولا منطلقًا عمرٌو» فليس نصبُه على العطف بل هو عطفُ جملةٍ على جملةٍ / قدَّم الخبرَ [٨٣: ظ] على الاسم؛ أي: ولا عمرٌو منطلقًا، ولا يجوزُ مثل ذلك في المسألة الأولى لامتناع تقديمِ الخبرِ في «ما ولا» على ما تقدَّم(١).

إن قلت: ينتقضُ ما ذكرتَه بقولهم: «الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ»؛ لأنَّ «يغضب» عطِف على «يطير» وليس فيه ضميرٌ، وبقولهم: «زيدٌ قامَ وعمرًا

---
(١) انظر ما تقدم في (١/ ٥٠٠).

أكرمتُه» لأنَّ الجملةَ الثانيةَ عطِفت على الخبرِ وليس فيها ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأ. قلتُ: أمَّا الأولُ فالفاءُ ليست فيه للعطفِ بل هي للسببية؛ لأنَّك إذا أقمتَ حرفًا آخرَ من حروف العطف مَقامَه لم يستقم وهذه الفاء لا يشترط فيها ذلك[١]، وأمَّا الثاني فإنَّ الضميرَ لا يشترطُ أن يكونَ ظاهرًا أبدًا بل يجوزُ أن يحذَف إذا علِم وقد سبق ذلك في باب «ما أضمِرَ عاملُه على شريطةِ التفسيرِ»[٢].

وَالعَطفُ عِندَ عَامِلَينِ مُرتَفِض إلَّا إذَا قُدِّمَ فِيـهِ المُنخَفِض
فِـي بَيتِنَـا أَحبَابُنَـا وَالدَّارِ عَمرٌو وخُلفُ سِـيبَوَيهِ جَارِ
وَقَد أَجَـازَ فِي الجَمِيعِ الفَرَّا وَلَيـسَ مَـا أَجَازَهُ مُسـتَقَرَا

اختلفوا في أنَّه هل يجوزُ العطفُ على معمولي عاملَين مختلَفين أم لا؟ وصورتُه: «إنَّ زيدًا في الدار وعمرًا الحجرةِ» على أن يكون «عمرًا» عطف على «زيدًا» والحجرة عطف على الدار؛ فمنَعه متقدِّمو البصريِّين وسيبويه مطلقًا[٣]، وجوَّزه الأخفشُ والفرَّاء مطلقًا[٤]، وبعض المتأخرين جعل ههنا

---

(١) إنما لم يُشترط ذلك في الفاء؛ لأنها تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية، و«يغضب» مرفوع هنا وإن كانت الفاء للسببية؛ لأن لا بد أن تسبق بشيء من الأمور الثمانية وهي: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والدعاء والعرض والتحضيض. فإذا اجتمع للفاء السببية شيء منها وجب النصب بها.

(٢) انظر ما تقدم في (١/ ٣٨٤).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٣٣)، والمقتضب (٤/ ١٩٥)، والأصول (٢/ ٧١)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٧٨)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ١٣٤)، وشرح الرضي (٢/ ٣٤٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠١٥).

(٤) معاني القرآن للفراء (٣/ ٤٥)، وانظر: المقتضب (٤/ ١٩٥)، والأصول (٢/ ٧٠)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٧٨)، وشرح الرضي (٢/ ٣٤٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠١٥).

تفصيلًا؛ فقال: إذا كان المجرور مقدَّمًا وتبِعه مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو جائز وإلا فممتنعٌ وهو اختيار المصنف[1]؛ حجةُ المانعين: أن حرفَ العطف نائبٌ عن العامل وقائمٌ مَقامَه فلم يقوَ أن يقومَ مَقامَ عاملَين. وحجةُ المجوِّزين: النقلُ وهو قولُه تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣] ثم قال بعد ذلك: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ﴾ [الجاثية: ٥] على القراءتَين[2] على أن يكونَ ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ﴾ مجرورًا عطفًا على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، و﴿آياتٍ﴾ منصوبة عطفًا على الآيات الأولى.

وقولُ الشاعر وهو الأعورُ الشَّنِّيُّ[3]:

هَـوِّن عَلَيـكَ فَـإِنَّ الأُمُورَ ... بِكَـفِّ الإِلَـهِ مَقَادِيرُهَـا

فَلَيـسَ بِآتِيـكَ مَنهِيُّهَـا ... وَلَا قَاصِـرٍ عَنـكَ مَأمُورُهَا

فإنه روِي في «قاصر» الرفعُ والنصبُ والجرُّ، والجرُّ لا يجوزُ أن يكون

(١) نسبه ابن الحاجب للأعلم الشنتمري وغيره، وهو في تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري (١/ ٣٢)، وانظر: شرح الكافية لابن الحاجب (٢/ ٦٤٣)، وشرح الرضي (٢/ ٣٤٤).

(٢) ضبطت كلمة «آياتٍ» في الأصل بالرفع والنصب؛ وهما قراءتان متواترتان؛ قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بالنصب، والباقون بالرفع؛ السبعة لابن مجاهد (ص ٥٩٤)، والمبسوط لابن مهران (ص ٤٠٣)، والكنز للواسطي (٢/ ٦٤٩)، والنشر (٢/ ٣٧١)، وانظر تعليق المصنف عليهما.

(٣) بيتان من المتقارب، وهما له في الكتاب (١/ ٦٤)، وفصل المقال للبكري (ص ٢٨٦)، والحماسة البصرية (٢/ ٢)، والخزانة (٤/ ١٣٦)، وبلا نسبة في المقتضب (٤/ ١٩٦)، والأصول (٢/ ٦٩)، وسفر السعادة (٢/ ٦٤١)، ودخل الخرم التفعيلة الأولى، وهو حذف أول الوتد المجموع في أول القصيدة أو البيت فتصبح «فعولن» فيه «عولن».

عطفًا على «آتيك» و«مأمورها» فاعل له؛ إذ لا يقال «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرٌو» بالجرِّ فبقي أن يكون جرُّ «قاصر» عطفًا على «آتيك» ورفع «مأمورُها» عطفًا على «منهيُها» وهو عينُ ما ادعينا جوازَه.

وقولُ الآخر:

أَكُلَّ امــرِئٍ تَحسَــبِينَ امرَأً   وَنَــارٍ تَأَجَّــجُ بِاللَّيلِ نَــارَا[1]

وقولهم: «مَا كُلُّ سَودَاءَ تَمرَةً ولا بَيضَاءَ شَحمَةً».

أجابوا عن الأول بأن ﴿آياتٍ﴾ الثانية جيء بها توكيدًا للأولى لا أنَّها عطف عليها.

وعن الجواب الثاني لسيبويه بأن الضميرَ في «مأمورها» يعودُ على «منهيِّها»، ويجوزُ ذلك؛ لأن «منهيَّها» لكونه مضافًا إلى المؤنثِ وجزءًا منه اكتسَى تأنيثَ المضافِ إليه، وشبَّهوه بقول الأعشى[2]:

وَتَشرَقُ بِالقَولِ الَّذِي قَد أَذَعتُهُ   كَمَا شَرِقَت صَدرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

/ حيث أنَّث الفعلَ وهو «شرقت» لما ذكرناه. إذا ثبتَ ذلك فيجوز أن [٨٤: و] يكون «مأمورُها» فاعلًا لـ«قاصر» فيكون مثل قولك: «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ غلامُه» وذلك جائزٌ بالاتفاق.

---

(١) بيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٣٥٣)، وله في الكتاب (١/ ٦٦)، والأصمعيات (ص ١٩١)، والمفصل (ص ١٣٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ١٣٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٥٥)، والشاهد فيه غير خافٍ؛ فكأنه قال: «وكلَّ نارٍ» فحذف كلًّا وقدَّر وجودها.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (ص ١٧٣)، وله في الكتاب (١/ ٥٢)، والأصول (٣/ ٤٧٨)، وتوجيه اللمع (ص ٢٥٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٠٣)، وخزانة الأدب (٥/ ١٠٦).

وعن الثالث والرابع: أنه محمولٌ على حذفِ المضافِ وإبقاءِ المضافِ إليه على حالِه؛ أي: وكلَّ نارٍ وكلَّ بيضاءَ.

وحجَّةُ المتأخِّرين: أن جميعَ ما ورَد من ذلك مجرورُه مقدَّمٌ على مرفوعِه أو منصوبِه فوجَب قصرُ الجوازِ عليه؛ لأنا لا نتكلمُ إلا بما تكلَّموا به، والله أعلم.

خاتمةٌ:

عطفُ الاسمِ على الفعلِ وبالعكس ممتنعٌ؛ لأن العطفَ في المفرداتِ تشريكُ المحكومِ عليه في الحكمِ أو تشريكُ الحكمِ في المحكومِ عليه فعلًا أو قوةً؛ فما لم يصحَّ فيه التشريكُ في هذين فامتناعُ العطفِ فيه ظاهرٌ، وما صحَّ فيه نحوَ: «زيدٌ قائِمٌ وضرَب» فكرِهوا أن يكونَ لأحدِ الشريكين ما ليس للآخرِ من الدلالةِ على الذَّات، وإنما جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨] لأن اسمَ الفاعلِ الواقع صلةً مقدرٌ بفعلٍ وإن كان صورتُه صورةَ الاسم. وقولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] الواوُ فيه للحالِ والجملةُ معمولة لـ ﴿صَٰٓفَّٰتٍ﴾.

وزعَم النحويُّون أن عطفَ الفعلِ على الفعلِ جائز بشرطِ ألا يكونَ أحدُهما بمعنى الماضي والآخرُ بمعنى المستقبل، ونحن لا نستصوبُه:

أمَّا أولًا فلأنَّ الفعلَ ليس يخلو عن فاعلٍ ظاهرٍ أو مضمرٍ فيكون العطفُ عطفَ الجملةِ على الجملةِ إلا على رأيِ الفرَّاء في مثل «ضرَب وأكرَم زيدٌ» على ما تقدَّم[1]؛ فإنه لا يلزمُ فيه ذلك، وعطفُ الجمل لا يشترط فيه ذلك؛ كقولك: «قامَ زيدٌ وعمرٌو ينطلِقُ» بالاتفاقِ.

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٤٩٨)، وشرح الرضي (١/ ٢٠٦)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢١٤٩).

وأمّا ثانيًا فلأنَّ للفعلِ دلالةً على الحدثِ والزمانِ فاشتراطُ الاتحاد في أحدِهما دونَ الآخرِ تحكُّمٌ محضٌ.

وأمّا ثالثًا فلأن التباينَ الزمانيَّ لو كان مانعًا من العطفِ لما جاز عطفُ المضارعِ على المضارعِ إذا أُريد بأحدِهما الحالُ وبالآخر الاستقبالُ لكنَّه جائزٌ بالاتفاق، ويؤيِّد ما ذكَرناه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥] ولا وجهَ لتقديرِ أحدِ الزمانينِ بمعنى الآخر، أو تقديرِ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هم يصدون؛ لتكونَ الواوُ للحالِ إذ لا ضرورةَ تُلجئ إلى ذلك.

❊ ❊ ❊

[التوكيد]

تأكِيدُهُـم مَتبُوعُهُ قَـد قَرَّرَا فِي نِسبَةٍ أَو فِي شُمُولٍ حَصَرَا

اعلم أن المحكومَ عليه لا يخلو؛ إما أن يصحَّ تعلُّقُ الحكمِ ببعضِ أجزائِه أو لا، **والثاني**؛ نحوَ قولك: «جاء زيدٌ ومررتُ بزيدٍ» فإن المجيءَ والمرورَ لم يصحَّ تعلُّقُهما بجزءٍ من أجزاءِ زيدٍ فهذا القسمُ ليس غرضُ التأكيدِ فيه إلا تقريرُ المعنى عند السامعِ وتمكينُه في نفسِه رفعًا للالتباس وقطعًا لتوهم إرادةِ المجاز؛ لأنَّ الفعلَ يجوز تعلُّقُه لفظًا إلى ما هو بسببٍ منه؛ كما يقال: «بنَى السلطانُ مسجدًا» و«قطَع الأميرُ اللصَّ»؛ إقامةً للسبب مُقامَ المباشِر توسعًا ومجازًا، وإلى هذا أشارَ المصنِّفُ بقوله: «**في نِسبَةٍ**».

[٨: ظ] **والأول**؛ نحوَ / قولك: «جاءَ القومُ ورأيتُ زيدًا» فإن المجيءَ والرؤيةَ يصحُّ تعلُّقُهما بأجزاءِ القومِ وزيدٍ؛ فإذا قيل: «جاءَ القومُ أو رأيتُ زيدًا» يمكن أن يتوهَّمَ أن الفعلَ تعلَّقَ ببعضِ كلٍّ منهما، وإنما علِّق على الكلِّ مجازًا فغرضُ التوكيدِ فيه رفعُ احتمالِ هذا المجاز وتقريرُ المنسوب في الشمولِ وتمكينُه فيه، وإلى هذا أشار بقوله: «**أَو شمولٌ حَصَر**»، ويكون أَيضًا للغرضِ الأولِ إذ يمكِن دخولُ المجاز فيه على الوجهَين جميعًا؛ فالتأكيدُ تابعٌ يدلُّ على تقرُّر المتبوعِ في النسبةِ أو الشمولِ: «التابع» كالجنسِ، وتقييدُه بكونِه دالًّا على تقرُّر المتبوعِ: كالفصل تخرج به الصفةُ والبدلُ والعطفُ، وتقييدُه بكونِه في النسبةِ أو الشمولِ: كفصلٍ ثانٍ يخرج به عطفُ البيان. **إن قلتَ**: التأكيد قد يكونُ في الجملِ والأفعالِ والحروفِ وليس يشملُ التعريفُ إلا الأسماءَ. **قلتُ**: المرادُ

بالتأكيدِ ههنا ما كان تابعًا للمؤكَّدِ في الإعرابِ؛ لأنَّه متصدٍّ في البحثِ عن المعرباتِ لا مطلقِ التأكيدِ.

إِن كُــرِّرَ اللَّفظُ فَقُــل لَفظِيُّ   وَغَيــرُ تَكرِيــرٍ فَمَعنَــوِيُّ

هذا إشارةٌ إلى نوعَي التأكيد؛ لأنَّه إما لفظيٌّ وهو ما كرِّر فيه المعنى بلفظِ الأولِ بعينِه ويدخلُ على الأقسامِ الثلاثةِ كلِّها، وإما معنويٌّ وهو ما كرِّر فيه المعنى بغيرِ لفظِ الأول؛ بل بألفاظٍ محفوظةٍ يأتي ذكرُها، وهو مختصٌّ بالأسماءِ المعرفة دونَ النكراتِ على رأي أهلِ البصرةِ[1].

أَلفَاظُــهُ نَفسٌ وَعَيــنٌ وكِلَا   وَكُلُّــهُ أَجمَــعُ وَالَّــذِي تَلَا

هذه هي ألفاظُ التأكيدِ وهي خمسةٌ وما عداها متصرِّفٌ منها أو تاليها على ما يأتي، وتترتَّب في الذكرِ بحسبِ قوةِ معانيها وضعفِها فالأقوى يُقدَّم على الأضعفِ وعلى هذا إلى أن تنتهيَ؛ يقال: «جاءَ القومُ أنفسُهم أعينُهم كلُّهم أجمعونَ أكتعونَ أبصعونَ أبتعونَ». وذلك أن النفسَ أقوى لأنه عبارةٌ عن الذات، والعينُ وإن كان كذلك لكنَّه على التجوز، ولا ريبَ أن الدلالةَ الوضعيةَ أقوَى من المجازيةِ، وتأخَّر «كلٌّ» عنهما لأنَّه يدلُّ على الإحاطةِ وذلك معنًى يتعلَّق بحالِ الذاتِ ولا شك أن معرفةَ الذاتِ أهمُ من معرفةِ أحوالِها، وتأخَّر أجمعون عن «كلٍّ» لأنَّ في «كلٍّ» من التوسعة ما ليس في أجمعين فلا يلائمُهم العاملُ عليه دون أجمعين.

---

(١) انظر: اللمع لابن جني (ص ٨٤)، والإنصاف (٢/ ٣٦٩) [م: ٦٣]، واللباب للعكبري (١/ ٣٩٥)، وشرح المفصل (٢/ ٢٢٧)، وشرح الشاطبي على الألفية (٥/ ٢٠)، وسيأتي قريبًا في كلام المصنف.

وأمَّا «أكتعون أبصعون» فإذا اجتمعَا قدم أكتعون؛ لأنَّه مشتقٌّ من قولهم «تكَنَّعتِ الجلدُ»؛ إذا اجتمعت وتقبَّضت، وأبصعون ليس له معنًى بل هو لمجردِ التبعية. وقيل: بل هو مأخوذٌ من البَصِيعِ وهو العرقُ السائلُ ولا يسيلُ إلا إذا اجتمَع[1]؛ فدلالةُ أكتعين على الاجتماعِ أقوى من أبصعينَ لأنَّ معنى الجمعِ يستفاد من لفظِه وأكتعون يستفادُ من معناهُ. وقال الجوهريُّ: «البَصعُ: الجمعُ سمِعته عن بعضِ النحويِّين ولا أدرِي ما صحَّتُه، وبعضُهم يقولُه: بالضاد المعجمة وليس بالعالي»[2].

وأما «أبتع» فليس له معنًى يناسِب الجمعَ بل هو لمجردِ التبعيةِ فتأخَّر عن الكلِّ.

[٨٥/ و] تنبيهٌ: زعَم أبو البقاءِ أن «نفسَه وكلَّه وأجمعون» ونحوَها ألفاظٌ مترادفةٌ / وفائدةُ تكريرها زيادةُ التوكيد[3]. وقال الزجَّاج: إنها وإن اشترَكت في أصلِ التوكيدِ فإن كلًّا منها يفيدُ معنًى لا يفيدُه الآخرُ، ويوضِّح ذلك قولُه تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]؛ فـ﴿كُلُّهُمْ﴾ أفاد أنَّ السجود أتى على الجنسِ مستوعبًا لجميعِ أفرادِه و﴿أَجْمَعُونَ﴾ أفاد أنهم سجدوا في وقتٍ واحدٍ من غيرِ تعاقبٍ فإن السجودَ وإن عمَّ جازَ أن يقعَ في أوقاتٍ متعددةٍ[4].

فَالأَوَّلَانِ بِاختِـلَافِ الصِّيَغِ   وَبِضَمِيـرٍ مَعَـهُ مُسَـوِّغِ

---

(١) انظر: البديع لابن الأثير (١/ ٣٣٤، ٢/ ٧١١).

(٢) الصحاح (بصع).

(٣) انظر: اللباب للعكبري (١/ ٤٠٣).

(٤) جاء في معاني القرآن للزجاج (٣/ ١٧٩) أن {أجمعون} توكيد بعد توكيد؛ وانظر قول الزجاج في: اللباب للعكبري (١/ ٤٠٣)، وشرح الرضي (٢/ ٣٧٧)، وجاء في مطبوعة توجيه اللمع لابن الخباز (ص ٢٧١) منسوبًا للزجاجي.

يريد بـ«الأولان»: النفسَ والعينَ وهما يختلفان بحسب اختلافِ المؤكدِ بالصيغِ والضميرِ جميعًا؛ تقول: «جاءَني زيدٌ نفسُه عينُه»، و«الزيدان أنفسُهما أعينُهما»، و«الزيدون أنفسُهم أعينُهم»، و«هند نفسُها عينُها»، و«الهندان أنفسُهما أعينُهما»، و«الهندات أنفسُهنَّ أعينُهنَّ»، وههنا سؤالٌ وهو أن الأنفسَ جمع وكذا الأعينُ فكيف يجوزُ إضافتهما إلى المثنَّى إذ يلزم من ذلك أن يكون للاثنَين أنفسٌ وهو فاسدٌ؟! قال المصنف: إنما فعلوا ذلك كراهةَ اجتماعِ تثنيتَين فيما هو كالشيءِ الواحدِ[١]. وهو معارضٌ بكراهةِ اجتماعِ التثنيةِ والجمعِ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ.

واعلم أن التحقيقَ فيه أن نقول: «إن جزءَ الشيءِ إذا كانَ منه واحدٌ إذا ضمَّ إلى مثلِه مِن شيءٍ آخرَ جاز فيه الجمعُ والتثنيةُ والإفراد»، والجمعُ هو الأكثر؛ كقولِه تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وقولِهم: «ما أحسنَ رءوسَهما»، و«ما أحسنَ عواليَهما»؛ أمَّا الجمعُ فقال البصريُّون[٢]: إنما فعَلوا ذلك فرقًا بين ما كانَ في البدنِ منه واحدٌ إذا ضمَّ إلى مثلِه من بدنٍ آخرَ وبين ما كانَ في البدنِ منه اثنانِ إذا ضمَّ أحدُهما إلى مثلِه من بدنٍ آخرَ؛ فيقال: قلوبُكما وأنفسُكما ولا يقال: آذانُكما وأرجلُكما، وقوله تعالى: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] جمع وفي البدنِ منه اثنان؛ لأنَّ المرادَ أيمانَهما واليمينُ واحدةٌ، وكذا قرأ ابن مسعود: (**فَاقطَعُوا أَيمَانَهُمَا**)[٣]. وقال الفرَّاء: إنما فعَلوا ذلك لأنَّ

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٤١٢)، وشرح الكافية له (٢/ ٦٥٣).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٦٢٢)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١٧٣)، والأصول (٣/ ٣٤)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٦٣)، والبديع لابن الأثير (٢/ ١١٢)، وشرح المفصل (٣/ ٢١٠)، وشرح التسهيل (١/ ١٠٦)، والتذييل والتكميل (٢/ ٦٧).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٥٨، ٣٠٦)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٦٤)، ومختصر =

الأعضاءَ في البدنِ أكثرُها اثنان اثنان؛ فإذا كان في البدنِ منه واحدٌ أُقيم مُقامَ الاثنين، فإذا ضمَمناه إلى آخرَ صارَا كأنَّهما أربعةٌ فجمَع لذلك[١]. ويقوِّي ذلك أن ديةَ ما كان واحدًا مثل ما كان اثنَين؛ أي: دية كاملة. وأمَّا على قول مَن يقولُ إن أقلَّ الجمعِ اثنان فجوابُه واضحٌ.

وأمَّا الإفرادُ فلأنَّه إذا أضيف إلى اثنين عُلم أنه مثنًّى فاكتفي بلفظِ الواحدِ؛ فقالوا: «أنفُ الزيدينِ»، و«عينُ الزيدين» وشبههما.

وأما التثنيةُ فهي الأصلُ؛ قال المجاشعيُّ[٢]:

ظَهرَاهُما مِثلُ ظُهُورِ التُّرسَـينْ
قَطَعتُهما[٣] بِالسَّمتِ لاَ بِالسَّمتَينْ

فإنه جمَع بين التثنيةِ والجمعِ، وقال أبو ذؤيبٍ[٤]:

فَتَخَالَسَـا نَفسَـيهُما بِنَوافِذٍ   كَنوافِذِ العُبـطِ الَّتِي لَا تُرقَعُ

= الشواذ لابن خالويه (ص ٣٩)، والمفصل (ص ٢٣٣)، وشواذ القراءات للكرماني (ص ١٥٤).

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٠٦) بتصرف.

(٢) الرجز لخِطَام المجاشعي في الكتاب (٢/ ٤٨)، والمحكم لابن سِيده (٣/ ٢٢٥)، وشرح المفصل (٣/ ٢١١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٧٩)، ونسب لهِمْيانَ بنِ قُحَافة في الكتاب أيضًا (٣/ ٦٢٢)، وأمالي ابن الشجري (١/ ١٦).

(٣) كذا في الأصل، وعليه فالبيت مكسور، وإصلاحه على رواية ما في مصادر تخريجه المتقدمة: «قطعته».

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوان الهذليين (١/ ٢٠)، والمفضليات (ص ٤٢٩)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٦٥)، والأفعال للسرقسطي (١/ ٤٨٥)، والمحكم لابن سِيده (٥/ ٤٨).

وقال الفرزدقُ(١):

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِن فَمَوَيهِما　　عَلى النَّابِحِ العَاوِيِّ أَشدَّ رِجَامِ

تنبيهٌ: شرطُ الجمعِ في هذا البابِ أن يكونَ المضافُ متصلًا بالمضافِ إليه؛ فلا يقالُ: أفراسُهما وغلامُهما مع إرادةِ المثنى، وإليه أشرنا أولًا بقولنا: «جزءُ الشيء»، وأكثرُ ذلك أن يكونَ المضافُ إليه مضمرًا وقد جاءَ مظهرًا أيضًا؛ كقوله:

...... ظُهُـــورِ التُّرسَـــينْ

وَقُلْ كِلَا مُختَـصٌّ بِالمُثَنَّى　　وَكُلُّـهُ لِغَيـرِهِ فِـي المَعنَى

/ ثُمَّ الضَّمِيـرُ فِيهِمَا يُجلِّي　　وَأَجمَـعُ وَبَابُـهُ كَكُلِّ [٨٥: ظ]

لَكِنَّـهُ مُختَلِـفٌ بالصِّيَـغِ　　إِذَا الضَّمِيـرُ مَعَـهُ لَم يَسُـغِ

«كِلا» لا يؤكَّد به إلا المثنَّى؛ لأنَّ معناه مثنًّى وإن كان لفظُه مفردًا على الأصحِّ فحينئذٍ لا يصحُّ أن يؤكد به إلا المثنى؛ لأنَّ مدلولَ التأكيدِ هو مدلولُ المؤكَّد.

و«كلٌّ» لا يؤكَّد به المثنَّى بل يؤكد به ما كان ذا أجزاءٍ من المفردِ والجمعِ على ما يأتي شرحُه، وكذا «أجمع» وما يتلوه إلا أنَّ الفرقَ بينَهما أن «كلًّا» يجري على المؤكَّد باختلافِ الضميرِ و«أجمعَ» باختلاف الصيغ؛ فتقول في الأول: «شربتُ الماءَ كلَّه»، و«جاءَني القومُ كلُّهم»، و«اشتريتُ الجاريةَ كلَّها»، و«الجواريَ كلَّهن». وفي الثاني: «جاءَ الجيشُ أجمعُ وأجمعون»، و«جاءَ الخيلُ أجمعُ»، و«جاءتِ القبيلةُ جمعاءُ»، و«جاءتِ النساءُ جُمَعُ»، وعلى هذا القياس ما يتلوه من «أكتعَ أبصعَ أبتعَ».

---

(١) تقدم تخريجه في (ص ٢٥).

كُلٌّ لِـذِي الأَجزَا الَّتِي تُفْرَقُ ... بِالحِسِّ أَوبِالحُكمِ حَتَّى تُنسَقُ
فَقَـامَ زَيـدٌ كُلُّـه مُمتَنَـعُ ... خِلافَ بِيعَ العَبدُ كُلٌّ أَجمَعُ

لفظة الكلِّ وضِعت للإحاطةِ والشمولِ فلذلك لا يصحُّ أن يؤكَّد بها إلا ما صحَّ فيه ذلك مما يصحُّ افتراقُ أجزائِه حسًّا أو حكمًا، جمعًا كان أو مفردًا؛ أمَّا الحسُّ فقولك «جاء القومُ كلُّهم»، و«شربتُ الماءَ كلَّه». وأمَّا الحكمُ فهو بحسبِ الحكمِ فإن صحَّ تعلُّقُه بجزءِ مدلولِ الاسمِ صحَّ تأكيدُه به؛ كقولِك: «اشتريتُ العبدَ كلَّه»، و«رأيتُ زيدًا كلَّه» فإن الاشتراءَ والرؤيةَ يصحُّ تعلُّقُهما ببعضِ العبدِ وبعضِ زيدٍ، وإن لم يصحَّ لم يصحَّ؛ كقولِك: «جاء زيدٌ» فإنَّه لا يصحُّ تعلقُ المجيءِ ببعضِ زيدٍ دون بعضٍ.

واعلم أن المصنِّفَ ذكر في «شرح المفصل»[(١)]: «أن المثنَّى لا يؤكَّدُ بكلٍّ وبأجمعَ لأنَّه نصٌّ باعتبارِ مدلولِه في الإحاطةِ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت «جاءَني الزيدانِ» وأنت تريدُ واحدًا لم يجُز بخلاف قولك: «الرجالُ كلُّهم» لجوازِ أن تريدَ بهم البعضَ». ونحن لا نستصوِبُ هذا الكلامَ لأنَّ وضعَ «كلا» في إفادةِ الشمولِ في المثنَّى كوضعِ «كل» في إفادةِ الشمولِ في غيرِه كما ذهَب إليه الجُزُوليُّ[(٢)]؛ فلو كان كونُ المثنَّى نصًّا في إفادةِ الشمولِ مانعًا من تأكيدِه بـ«كلٍّ» لكانَ مانعًا من تأكيده بـ«كلا» من غيرِ فرقٍ، وأيضًا كما أن المثنَّى نصٌّ وكذلك الجمعُ المحلَّى باللام نصٌّ أيضًا فكان ينبغي ألا يؤكد بـ«كلٍّ» وليس كذلك، **والتحقيقُ**: أن نقولَ إنَّ لفظة الكلِّ وضِعت لشمولِ الأجزاءِ من ثلاثةٍ فما فوقَها سواءٌ كان جمعًا أو مفردًا، والمثنَّى ليس كذلك فلا يجوزُ تأكيدُه بها.

---

(١) (١/ ٤١٢).

(٢) انظر: المقدمة الجزولية (ص ٧٤).

ثم قال(١): «إنَّما لم يؤكَّدِ المثنى إذا كان ذا أجزاءٍ مفرَّقةٍ حكمًا بـ«كلٍّ» باعتبارِ الأجزاءِ استغناءً بـ«كلا» فيقولون «اشتريتُ العبدَين(٢) كِلَيهما»». وهو مختلٌّ أيضًا لأن استغناءَ الشيءِ بالشيءِ إنما يكون إذا قام بمعناه وهو ممنوعٌ لأنَّ «كلا» إنما تفيد الشمولَ في المثنَّى من حيثُ هو مثنًّى لا باعتبارِ أجزاءِ مفردَيه إذ لو جاز باعتبارِ ذلك لجازَ تأكيدُ المفرد به ولا يجوزُ لامتناع «اشتريتُ العبد كِلَيْهِ».

وَالنَّفسُ وَالعَينُ بِرَفعِ المُتَّصِل يُشرَطُ مِن قَبلُ ضَمِيرٌ مُنفَصِل
/ مِثَالُهُ: ضَرَبتَ أَنتَ نَفسُكَا لَا بُدَّ مِن أَنتَ فَخُذهُ مُمسِكَا [٨٦: و]

يريد أن المضمرَ المرفوعَ المتصلَ لا يؤكَّد بالنفسِ والعينِ إلا بعدَ أن يؤكَّد بالمنفصلِ؛ تقول: «ضربتُ أنا نفسِي»، و«ضربتَ أنتَ نفسُك»، و«ضرَب هو نفسُه»؛ وذلك لما سبق من عدمِ استقلالِه فكرِهوا أن يؤكِّدوه بما اشتدَّ استقلالُه لأنَّ التأكيدَ تكملةٌ والمؤكد مقصودٌ والتكملة لا تكونُ أخفضَ درجةً من المقصودِ، وقال عبدُ القاهر: إنما فعَلوا ذلك لئلَّا يلتبسَ التأكيدُ بالفاعلِ في كثيرٍ من المواضع، وذلك إذا كانَ الضميرُ مستجِنًّا(٣)؛ كقولك: «زيدٌ قامَ نفسُه» و«هندُ قامَت نفسُها» ثم طرَدوا البابَ كلَّه(٤).

وَمَا سِوَى ذَلِكَ أَكَّدُوهُ بِغَيرِ شَرطٍ فِيهِ أَلزَمُوهُ

يريد أن: ما عدا ما ذكرناه يؤكَّدُ بالنفسِ والعينِ وغيرِهما من غيرِ شريطةٍ؛

---

(١) أي ابن الحاجب في شرحه على المفصل (١/ ٤١٢).
(٢) في الأصل: «العبد» بالإفراد والمثبت من مصدر التخريج.
(٣) أي: مستترًا مختفيًا، وقد مر هذا الاصطلاح في كلامه قبل.
(٤) المقتصد (٢/ ٨٩٧) باختصار.

وهو خمسةٌ: المضمرُ المرفوعُ المنفصلُ؛ نحو: «أنت نفسُك ضاربٌ». والمضمرُ المنصوبُ المتصلُ؛ نحو: «ضربتُه نفسَه». والمضمرُ المنصوبُ المنفصلُ؛ نحو: «ما ضربتُ إلا إيَّاه نفسَه». والمضمرُ المجرورُ المتصلُ؛ نحو: «مررتُ بهِ نفسِه». والتأكيدُ بغيرِ النفسِ والعينِ؛ نحو: «القومُ ركَبوا كلُّهم أجمعونَ».

تتمةٌ: المظهرُ يؤكَّد بمثلِه لا بالمضمرِ؛ لأنَّ التأكيدَ تكملةٌ فلا يكون أقوَى من المقصودِ، وأمَّا تأكيدُ المضمرِ بالمضمرِ فالقسمةُ تقتضي أن تكون أربعةً: منفصلَين، ومتصلَين، والأولُ متصلٌ والثاني منفصلٌ، وبالعكس، إلا أنَّ المتصلَ بالمتصلِ والمنفصلَ بالمتصلِ سقطَا لامتناعِ الاتصالِ معَ الفصلِ فبقِي المنفصلُ بالمنفصلِ؛ نحو: «ما ضرَبني إلا أنتَ أنتَ»، والمتصلُ بالمنفصلِ؛ نحو: «زيدٌ قامَ هوَ» وشبهه.

وَلَا يُؤَكِّـدُونَ إِلَّا المَعرِفَـه «بَهِيمَةٌ جَمعَاءُ» أُجرِيَت صِفَه
«قَدصَرَّتِ البَكرَةُ يَومًا أَجمَعَا» أَجَازَهُ الكُوفِي كَمَا قَد سَمِعَا

الاسمُ إمَّا معرفةٌ أو نكرةٌ؛ فالمعرفةُ يصحُّ تأكيدُه اتفاقًا، والنكرةُ اختلفوا فيه فمنَعه من ذلك البصريُّون مطلقًا، وجوَّزه الكوفيُّون إذا كانت محدودةً؛ كـ«رجلٍ ويوم»[1]. **حجةُ المانعين من وجهَين؛ الأول**: أنَّ التأكيدَ مقرِّرٌ لأمرِ المتبوعِ في النسبةِ وتقريرُ الشيءِ في النسبةِ لا يصحُّ إلا بعدَ تقرُّرِه في ذاتِه والنكرةُ غيرُ متقررةٍ في ذاتِها.

---

(١) كتب في الحاشية: «غير المحدودة؛ كرجل ودراهم لا يجوز التأكيد عند الكوفيين أيضًا».
وانظر المسألة في: اللمع لابن جني (ص ٨٤)، والإنصاف (٢/ ٣٦٩) [م: ٦٣]، واللباب للعكبري (١/ ٣٩٥)، وشرح المفصل (٢/ ٢٢٧)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٩٧)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص ٣٦١)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٢٩٨)، وشرح الشاطبي على الألفية (٥/ ٢٠).

والثاني: أن التأكيدَ كالوصفِ في الإيضاحِ والبيانِ وكونِه عينَ الأول، وألفاظُ التأكيدِ كلُّها معارفُ فلا يجوزُ تأكيدُ النكرةِ بالمعرفةِ كما لا يجوزُ وصفُ النكرةِ بالمعرفة.

حجةُ المجوِّزين: بأبياتٍ أنشدوها؛ منها قولُ الشاعر:

قَد صَرَّتِ البَكرَةُ يَومًا أَجمَعَا(١)

وقولُ الآخرِ:

يَا لَيتَنِـي كُنتُ صَبِيًّـا مُرضَعَا
تَحمِلُنِي الذَّلفَاءُ حَولًا أَجمَعَا(٢)

وقالَ آخرُ:

إِذَا القَعُـودُ كَـرَّ فِيهَـا حَفَـدَا
يَومًـا جَدِيـدًا كُلَّهُ مُطَّـرَدَا(٣)

---

(١) الرجز بلا نسبة في المفصل (ص ١٤٧)، والإنصاف (٢/ ٣٦٩) [م: ٦٣]، وشرح التسهيل (٣/ ٢٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٨٣)، والخزانة (٥/ ١٦٩).

(٢) الرجز لأعرابي مر بامرأة كان يهواها قديمًا وهي تسكِّت طفلًا فتمنَّى أن يعود صبيًّا فترضعه كما هو الحال مع صبيها، انظر الرجز وقصته في: العقد الفريد (٤/ ٤٩)، وطبائع النساء (ص ٨٨)، وبلا نسبة في الاقتضاب لابن السِّيد (٣/ ٣٤٢)، والبديع لابن الأثير (١/ ٣٣٥)، وضرائر الشعر (ص ٢٩٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٨١)، والخزانة (٥/ ١٦٩)، وفي المصادر: «أكتعا» بدلًا من «أجمعا».

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٣٧٠) [م: ٦٣]، واللباب للعكبري (١/ ٣٩٦)، وشرح المفصل (٢/ ٢٢٨)، والخزانة (٥/ ١٧٠).

وقول الآخر:

أَرمِي عَلَيهَا وَهْيَ فَرعٌ أَجمَعُ
وَهْيَ ثَلَاثُ أَذرُعٍ وَإِصبَعُ[(١)]

❊ ❊ ❊

(١) الرجز لحميد الأرقط في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (١/ ٥٠٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٠١٥)، وبلا نسبة في: الكتاب (٤/ ٢٢٦)، والخصائص (٢/ ٣٠٩)، واللباب للعكبري (١/ ٣٩٦)، والخزانة (١/ ٢١٤).

[البدل]

التَّابِــعُ المَقصُودُ دُونَ الأَوَّلِ ذَاكَ الَّذِي قَد لَقَّبُــوا بِالبَدَلِ

"**التابع**"؛ كالجنس. وتقييدُه بـ"**المقصود**"؛ كالفصلِ تخرج به الصفةُ والتأكيدُ وعطفُ البيان لكونِها ليسَت بمقاصدَ. وتقييدُه بقوله "**دون الأول**" كفصلٍ ثانٍ يخرجُ به العطفُ بالحرفِ لأنَّه مقصودٌ بالنسبةِ / مع المتبوعِ، وفي هذا نظرٌ؛ [٨٦: ر لأنَّ العطف بـ"بل" الثاني مقصودٌ فيه دونَ الأول[١] وما احترَز عنه، ومع هذا أجودُ مما ذكَر في «الكافية»[٢] وهو قوله: «تابعٌ مقصودٌ بما نسِب إلى المتبوعِ دونَه»؛ لأنَّ قولك «ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ» زيد بدلٌ بالاتفاق مع أنَّه ليس بمقصودٍ بما نسِب إلى متبوعِه؛ لأنَّ المنسوبَ إلى المتبوعِ هو اللامجيءُ والمنسوبَ إلى التابعِ هو المجيءُ، وقد أورَد بعضُ الفضلاءِ المعاصرين على هذا التعريفِ النقضَ بهذا المثالِ لأنَّ المتبوعَ مقصودٌ أيضًا وهو سهوٌ والتحقيقُ فيه ذكَرناه في باب «الاستثناء»[٣].

واعلم أن ما ذكره المصنفُ في كونِ المبدلِ منه في حكمِ الساقطِ وإنما ذكِر تمهيدًا وتوطئةً للمبدلِ منه هو مذهبُ المبرِّد[٤]، واحتجَّ على ذلك بقولِهم:

---

(١) انظر ما تقدم في باب عطف النسق (ص ٤٣).

(٢) (ص ٣١).

(٣) حكاه ابن إياز عن بعضهم في المحصول (ص ٣٧٨)، وانظر ما تقدم في (١/ ٤٧٥).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٣٩٩).

«جُدِع زيدٌ أنفُه» والجدعُ إنما يكون للأنفِ وكونُه لا يصحُّ للأول دليلٌ على سقوطِه، ولذا لم يجز «قُطع زيدٌ أنفُه» لأنَّ القطعَ لا يكونُ للأنف. وبقولهم «كان زيدٌ عذرُه واضحًا» وظاهرٌ أن الوضوحَ خبرٌ عن العذرِ لا عن زيدٍ.

وقال بعضُهم: إنَّه ليس بمطَّرَحٍ، واحتجوا بوجوهٍ؛

الأول: أنك تقولُ «الذي مررتُ به أخيكَ زيدٍ» فلو قدرتَ إحلال أخيك محلَّ الهاءِ لخلت الصلةُ عن العائدِ وهو ممتنعٌ.

الثاني؛ قولُ الشاعر:

إِنَّ السُّــيُوفَ غُدوَّهَــا وَرَوَاحَهَا ... تَرَكَت هَوَازَنَ مِثلَ قَرنِ الأَعضَبِ[1]

لو كان «السيوف» في حكم المطَّرح لما جازَ إلحاقُ التاءِ بالخبرِ وهو «تركت»؛ إذ يصيرُ تقديرُه: أن غدوَّها ورواحَها تركت، وهو ظاهرُ الفسادِ.

والثالث: قولُ الآخرِ:

وَكَأَنَّــهُ لَهِــقُ السَّــرَاةِ كَأَنَّهُ ... مَا حَاجِبَيهِ مُعَيَّنٌ بِسَــوَادِ[2]

(١) بيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه (ص ٧٤)، وله في غريب الحديث لابن سلام (١/ ٤٣٦)، والكامل للمبرد (٣/ ١٥)، وبلا نسبة في الأفعال للسرقسطي (١/ ١٩٩)، وتوجيه اللمع (ص ٢٨٠)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٣٩)، وشرح الشاطبي على الألفية (٥/ ٢١٩). قوله: قرن الأعضب؛ أي: الناقة المكسور قرنها.

(٢) كتب في الحاشية: «اللهق: البياض، والسراة: الظهر، وما زائدة».

البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الكتاب (١/ ١٦١)، وكتاب الشعر للفارسي (ص ٧٧) وانظر حاشية محققه فيه والكلام على نسبته للأعشى، واللباب للعكبري (١/ ٤١٠)، وشرح المفصل (٢/ ٢٦٣)، وضرائر الشعر (ص ٦٩).

«حاجبيه» بدلٌ من الضمير في «كأنه» فلو قدِّر الضمير في حكمِ الساقطِ لكان المفردُ خبرًا عن المثنى وهو فاسدٌ.

الرابع: قالَ اللهُ تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] ﴿مِن﴾ بدل من ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فلو قدِّر ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في حكم المطرحِ لدخَلت اللامُ على اللام.

أُجيب عن الأَوَّلَين: بأنَّه إذا أُصِّل شيءٌ ثم عرَض ما يمنَعُ إجراؤُه على أصلِه لا يكونُ قادحًا فيه؛ ألا ترَى أنَّهم حكَموا أن أصلَ المفعولِ به أن يليَ فاعلَه مع امتناعِ ذلك في قولِك: «لبستُ من الثيابِ ألينَها» إذ لو وَليَه لعادَ الضميرُ إلى غير مذكورٍ.

وعن الثالث: أنَّ الحاجبين لما اصطحبَا صحبةً واجبةً جرَى الإخبارُ عنهما مَجَرى الإخبارِ عن المفردِ، ومثلُه ما أنشدَه ابنُ خالويه(١):

لِمَـــن زُحلُـوفَـــةٌ زُلُّ   بِهَـــا العَينَـــانِ تَنهَـلُّ(٢)

---

(١) هو: الحسين بن أحمد بن حمدان الهمذاني أبو عبد الله، من أكابر أهل اللغة والعربية، أخذ عن ابن دريد ونفطويه وابن الأنباري؛ من مصنفاته «ليس»، و«شرح مقصورة ابن دريد»، و«إعراب ثلاثين سورة من القرآن»، و«كتاب في شواذ القراءات»، توفي عام ٣٧٠ هـ. انظر: تاريخ العلماء النحويين (ص ٢٢٧)، ونزهة الألباء (ص ٢٣٠)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٠٣٠)، وإنباه الرواة (١/ ٣٥٩).

وقوله هذا ذكره عنه ابن إياز في المحصول (٢/ ٦٩٢)، وقال إنه في كتاب ابن خالويه «ليس» ولم أجده فيه.

(٢) كتب في حاشية الأصل: «تمامه:

يُنَـــادِي الآخِـــرَ الأُلُّ   أَلا حُـــلُّوا، أَلا حُـــلّوا =

«تنهل» وقع خبرًا عن «العينان» مع أنه مفرد لما ذكرناه.

وعن الرابع: بأن المطَّرح هو الجارُّ والمجرورُ معًا لا المجرورُ وحدَه.

كُلٌّ وَبعضٌ وَاشتِمَالٌ وَغَلَط فَخُذ بَيَانَها عَلَى هَذَا النَّمَط
وَالكُلُّ مَدلُولٌ كَمِثلِ الأَوَّلِ وَالبَعضُ بَعضُ الأَوَّلِ المُستَعمَلِ
وَالاشتِمَالَ اعرِفْهُ بِالمُلَابَسَه وَغَلَطٌ سَبقُ اللِّسَانِ آنسَه

الأبدالُ أربعةٌ على ما ذكَره واستدلَّ على حصرِها في الأربعةِ بأن مدلولَ الثاني: إمَّا أن يكونَ هو الأولَ / أو لا؛ فالأولُ: بدلُ الكلِّ. [٨٧: و]

والثاني: إما أن يكونَ بعضًا من الأولِ أو لا، والأولُ بدلُ البعضِ.

والثاني إمَّا أن يكونَ بينهما ملابسةٌ أو لا، والأولُ بدلُ الاشتمالِ والثاني بدلُ الغلط.

وزعم بعضُ المتأخرين[1] أن القسمةَ غيرُ حاصرةٍ لأنَّها ليست تشملُ بدلَ الكلِّ مِن البعضِ، وليس بشيءٍ لأنَّه إن ثبَت يكونُ داخلًا، وفي بدلِ الاشتمالِ

= قيل: إن الأُلَّ ما جاء بمعنى الأول إلا في هذا البيت». قلت: وهذا منقول بنصه من المحصول في شرح الفصول لابن إياز (ص ٦٩٢).

والبيت من الهزج، وهو لامرئ القيس في ملحقات ديوانه (ص ٤٧٢)، وله في جمهرة اللغة (١/ ٥٩)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٤٠٣)، وشرح التسهيل (١/ ١٠٩)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٥٦)، ونسب للنابغة الجعدي في الشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٦٢١)، وبلا نسبة في اللباب للعكبري (١/ ٤١١)، والمساعد لابن عقيل (١/ ٧٣).

(١) كتب في الحاشية: «ابن إياز والشارح». وقول ابن إياز في المحصول في شرح الفصول (ص ٦٩٣)، ولم أتبين من المقصود بقول المحشي هنا الشارح، وقول المصنف هنا أن القسمة صحيحة كما بيَّن أعلاه، والذي عند الرضي أيضًا في شرحه (٢/ ٣٨٦) موافق لما عليه المصنف هنا.

لأنَّ بينهما ملابسةً وليس الثاني بعضًا مِن الأول هذا بناءً على هذه القسمةِ؛ وهو قولُه في «شرح المفصل»[(١)]، وأمَّا بناءً على ما ذكَره في «شرح الكافية»[(٢)]؛ وهو تقييدُ الملابسةِ بغيرِ الكليةِ والبعضيةِ فهو داخلٌ في بدلِ الغلط، وفي الجملةِ إنَّ القسمةَ صحيحةٌ.

تنبيهاتٌ:

الأول: وقَع التشاجُرُ في بدل الاشتمالِ في أنَّ الأولَ يشتملُ على الثاني أو بالعكس[(٣)]؛ ذهَب بعضُهم إلى الأول؛ لأنَّ الأولَ دالٌّ على الثاني إجمالًا ومتقاضيًا له بوجهٍ ما بحيثُ تبقى النفسُ متشوقةً إلى ذِكرِ ثانٍ منتظرةً له فيجيءُ الثاني ملخصًا لما أجملَه الأولُ؛ فانظر إلى قولِه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فإنَّه دلَّ على سؤالِهم عن حكمٍ من أحكامِ الشهرِ الحرام غيرِ معيَّنٍ وقولُه ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] قد عيَّن ذلك الحكمَ ولخَّصه، وهذا اختيارُ الجُزُولي[(٤)]. وذهَب بعضُهم إلى الثاني لأنَّ قولك «سُلِب زيدٌ ثوبُه[(٥)]»

---

(١) (١/ ٤٢٦).

(٢) (٢/ ٦٦٠).

(٣) فيه مذاهب ثلاثة؛ قال أبو حيان: «ذهب الفارسي في أحد قوليه، والرماني في أحد قوليه، وخطاب الماردي إلى أن الأول مشتمل على الثاني ....، وذهب الفارسي في «الحجة» إلى أن الثاني مشتمل على الأول؛ نحو: «سرق زيد ثوبه». وذهب المبرد، والسيرافي، وابن جني، والرماني في أحد قوليه، ومن أصحابنا ابن الباذِش، وابن أبي العافية، وابن الأبرش إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل، فيكون إسناده إلى الأول مجازًا، وإلى الثاني حقيقةً، إذ المسلوب في الحقيقة هو الثوب لا الرجل، والمعجب هو العلم لا زيد». ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٦٤)، وانظر: شرح الشاطبي على الألفية (٥/ ١٩٧).

(٤) المقدمة الجزولية (ص ٧٦).

(٥) قوله: «ثوبه» جاز فيه الرفع على البدل، والنصب على أنه مفعول ثان لـ«سُلب»، وجوَّد =

فالمشتملُ هو الثوبُ على زيدٍ، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّه لا يطردُ بخلافِ الأولِ فإنه شاملٌ لجميعِ الأمثلةِ.

الثاني: أن بدلَ الغلطِ سمِّي غلطًا؛ لأنَّه يقالُ بعد الغلطِ لا أنَّه غلطٌ، وأُضيف إلى ما هو سببٌ للإتيانِ به، وكانَ من حقِّه ألا يبوبَ له بابٌ لكونِه من الأغلاط، ولذلك قسَّم الجُزُولي البدلَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ ثم قال: «فإن جاءَ خارجًا عن هذا فهو إمَّا غلطٌ وإمَّا بَدَاء»[١]. والفرقُ بين الغلطِ والبداءِ أنك إذا قلت: «مررتُ برجلٍ حمارٍ» أردتَ أن تخبر عن حمارٍ إلا أنك غلطتَ وذكرت «رجل» ثم ذكرتَ فتداركتَ، وأمَّا البداءُ فليس كذلك بل لما أخبرتَ عن الأول بدَا لك بعد ذلك الإعراضُ عنه والإخبارُ بالثاني، وهذا الفرقُ إنما يدركه المتكلِّم في نفسه، وربما أدرَكه السامعُ لقرينةٍ، **والحقُّ في هذا**: أن يؤتَى بـ«بل» لأنَّها وضِعت للإضرابِ وأنت الآن مضرِبٌ عن غلطِك وعادلٌ إلى ما بدا لك. واعلَم أنَّه ما جاء في كلامٍ فصيحٍ بدلُ الغلطِ لا سيما في كلامِ اللهِ ورسولِه، وأمَّا البداءُ فمختلفٌ فيه، وليس هذا موضعَ ذكرِه[٢].

الثالثُ: ينبغي أن تعرفَ الفرقَ بين أن يعلَّقَ الحكمُ على شيءٍ ثم يؤتَى بالبدلِ البعضيِّ أو الاشتماليِّ وبين أن يعلَّق عليه في أولِ الأمرِ؛ وذلك أنَّ

= المبرد النصب. انظر: المقتضب (١/ ٢٧، ٤/ ٥٨).

(١) المقدمة الجزولية (ص ٧٧).

(٢) مثال البداء؛ قولهم: «أكلت لحمًا سمكًا تمرًا»، وذلك أنّه أخبر أولًا عن أكله اللحم، ثم بدا له في ذلك فأخبر عن أكله السمك، ثم بدا له فأخبر عن أكله التمر؛ وهذا وجه بدل البداء، وثمة وجه آخر وهو أن بعضهم حمله على حذف حرف العطف؛ أي: أكلت لحمًا وسمكًا وتمرًا. انظر: الخصائص (٢/ ٢٨٢)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٢٨٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٧٠).

الأولَ يفيدُ الاتصالَ بخلاف الثاني؛ لأنَّك إذا قلتَ: «أكلتُ السمكةَ رأسَها» يستفادُ منه الاتصالُ بينهما، وإذا قلتَ: «أكلتُ رأسَ السمكةِ» لا يستفاد منه ذلك، وكذا إذا قلتَ: «رأيتُ زيدًا ثوبَه» يستفادُ منه الاتصالُ بخلاف «رأيت ثوبَ زيدٍ».

وَقَد يَكُونَانِ مَعًا فِي المَعرِفَه وَالنَّكِرَهْ وَقَـد تَجِي مُختَلِفَه

البدلُ باعتبارِ التعريفِ والتنكيرِ أربعةٌ: معرفتانِ ونكرتانِ ومختلفتانِ، وقد ثبَت أنه باعتبارِ ذاتِه أيضًا أربعةٌ وضربُ الأربعةِ في نفسِها يقوم منه ستةَ عشرَ وهذه أمثلتُها؛ **المعارفُ**: «جاءَني زيدٌ أخوك» / ، «رأيت زيدًا رأسَه»، «أعجبَني زيدٌ علمُه»، «جاءَني زيدٌ الحمارُ». **النكرات**: «جاءَني رجلٌ غلامٌ لك»، «رأيتُ رَجُلًا يدًا له»، «أعجبَني رجلٌ علمٌ له»، «جاءَني رجلٌ حمارٌ له». **المختلفات**: «جاءَني زيدٌ أخٌ لك»، «رأيتُ زيدًا يدًا له»، «أعجبَني زيدٌ علمٌ له»، «جاءَني زيدٌ حمارٌ له». **عكسها**: «جاءني رجلٌ أخوكَ»، «رأيتُ رجلًا يدَه»، «أعجبَني رجلٌ علمُه»، «جاءَني رجلٌ حمارُه». [٨٧: ظ]

وَقَد يَكُونَانِ مَعًا فِي المُظهَر وَمُضمَرٍ وَفِي اختِلَافٍ عَسِر

هذه قسمةٌ أخرَى باعتبارِ الإظهارِ والإضمارِ وقد بيَّنتُ أنه أربعةٌ باعتبارِ ذاتِه فيكونُ أيضًا ستةَ عشرَ، ولا تظنَّن تداخلَ القسمة؛ حيثُ إن بدلَ المظهرِ من المظهرِ داخلةٌ في القسمةِ الأولى بل عليك باعتبارِ الحيثيةِ، وهذه أمثلتُها؛ **المظهرات**: «زيدٌ أخوك»، «زيدٌ رأسُه»، «زيدٌ علمُه»، «زيدٌ الحمارُ». **المضمرات**: «عمرٌو أعطيتُه إياه»، «رأسُ هندٍ قطعتُها»، «إياه ضرَبَ»، «الزيدَين كرهتُهما إيَّاه»، «فرسُ العَمْرين كرهتُهما إياه». **المختلفات**: «رأيتُه زيدًا»، «زيدًا

رأيته رأسَه»، «زيدٌ كرهتُه جهلَه»، «زيدٌ كرهتُه حمارُه». **وعكسها:** «رأيتُ زيدًا إياه»، «اليدَ قطِعت زيدًا إياها»، «الجهلَ كرِهَت هندًا إياه»، «الحمارَ كرهت هندًا إياه».

وَالنَّكِـرَاتُ لَازِمَـاتٌ لِلصِّفَـه إِذَا أَتَتـكَ بَـدَلًا مِـن مَعرِفَـه

لا تبدلُ النكرةُ من المعرفةِ إلا بعدَ الوصفِ؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦] ذلك لما عرِف أنَّ البدلَ مقصودٌ والمبدلَ منه توطئةٌ، فكرِهوا أن يكونَ المقصودُ دون ما ليس بمقصودٍ في الدلالةِ فوضَعوه جبرًا له لما فيه من النقصِ. وبعضُهم جوَّز ذلك وأنشد[١]:

إِنِّـي رَأَيـتُ بَنِي رِجْـلانَ كُلَّهُمُ كَسَاعِدِالضَّبِّ لَاطُولٍوَلَاقِصَرِ[٢]

قوله: «لا طولٍ ولا قصرٍ» مجرورٌ لأنَّه بدلٌ عن «ساعد الضب». وأنكَر المانعون روايةَ الجرِّ وأنشدوه بالرفعِ.

لَا يُبدِلُـونَ ظَاهِـرًا مِـن مُضمَرِ لِلـكُلِّ إِلَّا غَائِبًـا فَاسـتَبصِرِ

لا يجوز إبدالُ الظاهرِ مِن ضميرِ المتكلمِ والمخاطَب بدلَ الكلِّ؛ لئلا يلزمَ أن يكونَ غيرُ المقصودِ أقوى في الدلالةِ من المقصودِ؛ فلا يقال: «ضربتُني

---

(١) نقله ابن بري عن أبي علي الفارسي، وصححه ابن عصفور على أن الشرط في البدل هنا الإفادة. انظر: الشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٢٨٦)، ولسان العرب (جلل).

(٢) بيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: المسائل الحلبيات (ص ٣١)، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (٣/ ١٤٢)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٢٨٧)، وشرح الرضي (٢/ ٣٨٨)، وخزانة الأدب (٥/ ١٨٣)، وقوله «بني رجلان» في المصادر: «بني جلَّان» وهو المعروف، وهم بنو جلان بن عتيك بن أسلم من ربيعة بن نزار رهط من العرب؛ انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (١/ ٢٩٤)، واللسان (جلل).

أخاك»، و«لا ضربتُك زيدًا»، وأما الغائب فيجوز ذلك فيه لأنَّه أضعفُ من أخوَيه، وكذلك يجوزُ ذلك في بدلِ البعضِ والاشتمالِ؛ لأنَّ مدلولَهما ليس هو الأولَ حتى يقالَ إنهما أقوَى أو أضعَف؛ قال الشاعرُ في الغائبِ:

عَلَى حَالَةٍ لَو أَنَّ فِي القَومِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حَاتِمِ(١)

فـ«حاتم» بدل من الهاء في «جوده».

وقال الآخر في بدلِ البعضِ:

أَوعَدَنِــي بِالسِّــجنِ وَالأَدَاهِــم
رِجْلي، ورِجْلي شَثنَةُ المَنَاسِمِ(٢)

(١) بيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٢٩٧)، وله في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢/ ٧)، واللمع لابن جني (ص ١٩١)، واللامع العزيزي (٢/ ١٤٧٢)، وسفر السعادة (٢/ ٩١٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٧٠). وجاء الشطر الثاني في الديوان وسفر السعادة على النحو التالي:

.... عَلَى جُودِهِ ضَنَّت بِهِ نَفسُ حَاتِمِ

وعليه فلا شاهد على هذه الرواية، ونعتها السخاوي بأنها الجيدة وضعف الجرَّ على البدلية.

(٢) الرجز للعُدَيل بن الفَرْخ في شرح أدب الكاتب للجواليقي (ص ٢٠٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٧٣)، وخزانة الأدب (٥/ ١٨٨)، وتاج العروس (٣٢/ ١٩٣)، وبلا نسبة في: أدب الكاتب (ص ٣٥١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٨٦)، واللامع العزيزي (٢/ ٩٠٣)، واللباب للعكبري (١/ ٤١٣).

قلتُ: والتقدير: أوعدني بالسجن، وأوعد رجلي بالأداهم التي هي القيد؛ فيكون «رجلي» بدل بعض من الياء في «أوعدني»، وأورد البغدادي تخريجات ثلاثة أخر غير هذا لاستشكاله أن يكون التوعد للرِّجل؛ **أحدها**: أن تكون مفعولًا ثانيًا حذف منه حرف الجر «لرجلي». **الثاني**: أن تكون رجلي منادى على طريق الاستهزاء بالموعد. **الثالث**: أن تكون الأداهم معطوفةً على السجن ورجلي معطوفة على ضمير المتكلم؛ أي: أوعدني بالسجن وأوعد رجلي بالأداهم. وأما «رجلي» الثانية فمبتدأ اتفاقًا وما بعدها خبرها.

قال الآخر في بدلِ الاشتمالِ:

ذَرِينِـــي إِنَّ أمرَكِ لــن يُطَاعَا ... وَما ألفَيتِنِي حِلمِي مُضَاعَا(١)

تنبيهٌ: أجاز الأخفشُ إبدالَ المظهرِ من المتكلِّمِ والمخاطَبِ بدلَ الكلِّ وأنشد:

مَا تَنقِمُ الحَربُ العَوَانُ مِنِّي
بَازِلُ عَامَينِ حَدِيثُ سِنِّي(٢)

«بازل» مجرورٌ بأنه بدلٌ من الياء في «منِّي» بدلَ الكلِّ.

وقال اللهُ تعالى: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ [الأنعام: ١٢] ﴿ٱلَّذِينَ﴾ بدلٌ من الكافِ والميمِ بدلَ الكلِّ وموضعُه نصبٌ.

[٨/و] **أجابوا عن الأول** بأنَّ «بازل» مرفوعٌ على أنَّه / خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أو

(١) بيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد العبادي في ديوانه (ص ٣٥)، وله في شرح أبيات سيبويه (١/ ٨٥)، وشرح الشاطبي على الألفية (٥/ ١٩٦) والاثنان نقلًا عن سيبويه، ونسب في مطبوعة الكتاب (١/ ١٥٦)، والأصول لابن السراج (٢/ ٥١) لرجل من خثعم أو بجيلة، ولهما أو لأحدهما في المقاصد النحوية (٤/ ١٦٧٤)، وبلا نسبة في البديع لابن الأثير (١/ ٣٥١)، واللباب للعكبري (١/ ٤١٢). **والشاهد فيه**: أن «حلمي» بدل من الياء في «ألفيتني».

(٢) الرجز لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في غريب الحديث للخطابي (٢/ ١٧٠)، والغريبين للهروي (١/ ١٧٤)، والفائق للزمخشري (١/ ١٠٥)، والنهاية لابن الأثير (١/ ١٢٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٤٨)، ونسب لأبي جهل في جمهرة اللغة (١/ ٦١٦)، والمحكم لابن سيده (٨/ ٢٧٤، ٩/ ٤٤)، ومقامات الزمخشري (ص ٢٤٤)، وأورد النسبتين البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب (١/ ٢٥٤). وقوله «بازل» فيه أوجه ثلاثة كما سيذكر المصنف أعلاه.

منصوبٍ على الحالِ والجرُّ شاذٌّ. وعن الآيةِ الشريفةِ بأن الموصولَ مبتدأٌ و﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ خبرُه.

تتمةٌ: يجوزُ إبدالُ الفعلِ من الفعلِ إذا اتفقَا زمانًا ومعنًى؛ كقولِك: «إنْ تقُم تنهضْ أقُم معَك»، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا * يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩] جزم ﴿يُضَٰعَفۡ﴾ بأنَّه بدلٌ من قوله ﴿يَلۡقَ﴾؛ لأنَّ مضاعفةَ العذابِ في المعنى لُقِي بالآثامِ، وقال الشاعر:

إِنَّ عَلَـــيَّ اللهَ أَن تُبَـايِعَـــا تُؤخَذَ كَرهًا أَو تَجِيءَ طَائِعَا(١)

وإن اختلفَا معنًى يكونُ الثاني في موضعِ الحالِ؛ نحو: «إن تأتِني تقرأْ أُحسِن إليك».

وقد يبدلُ الجارُّ والمجرورُ؛ نحوَ: «سألتُه عن الناسِ عن أمرِهم».

وقد تبدلُ الجملةُ من الجملةِ إذا اتفقتَا معنًى قال الشاعر:

ذَكَرتُكِ وَالخَطِّـــيُّ يَخطِرُ بَينَنَا وَقَد نَهِلَت مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمرُ(٢)

قولُه «وقد نهِلت» جملةٌ مبدلةٌ من قوله «والخطيُّ يخطِر بينَنا».

* * *

---

(١) الرجز بلا نسبة في الكتاب (١/ ١٥٦)، والمقتضب (٢/ ٦٣)، والأصول (٢/ ٤٨)، وسفر السعادة (٢/ ٦٤١)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٠٣). والشاهد: أنه أبدل «تؤخذ» من «تبايع»، و«تجيء» معطوف على «تؤخذ».

(٢) بيت من الطويل، وهو لأبي عطاء السِّنْدي في ديوان الحماسة (١/ ١٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٠)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٦/ ٣٠١)، وبلا نسبة في البديع لابن الأثير (١/ ٣٥٢)، وشرح المفصل (٢/ ٢٧).

[عطف البيان]

عَطفُ البَيَانِ تَابِعٌ غَيرُ الصِّفَه ... يُوضِحُ مَتبُوعًا وَلَو جَا مَعرِفَه
أَقسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفصٍ عُمَر ... وَالتَّارِكُ البَكرِيُّ بِشرٍ مُعتَبَر

قوله «**تابعٌ**»؛ كالجنس. وتقييدُه بكونِه غيرَ الصفة؛ كالفصلِ تخرجُ به الصفةُ. وتقييدُه بكونِه موضحًا؛ كفصلٍ ثانٍ يخرجُ به باقي التوابع. واعلم أنَّ عطفَ البيانِ يشارِكُ الصفةَ في توضيحِ المتبوع، ويفارِقُها من حيثُ إنَّه لا يكونُ إلا اسمًا جامدًا والصفةُ تكونُ مشتقًّا أو ما هوَ في قوَّتِه، وأيضًا إن الصفةَ توضِّحُ المتبوعَ من حيثُ دلالتُها في متبوعِها وعطفَ البيانِ يوضِّحُ متبوعَه لمجردِ اجتماعِه معه، وأيضًا عطفَ البيانِ مدلولَه هو مدلولُ متبوعِه بعينِه والصفةَ مدلولَها مدلولُ الأولِ مع زيادةٍ.

واعلم أنَّ النحاةَ زعَموا أن عطفَ البيانِ وجَب أن يكونَ أوضحَ من متبوعِه لامتناعِ توضيحِ الشيءِ بمثلِه في الوضوحِ وبأخفَى منه؛ كقولنا: «أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عمرُ»(١) فإنه كان بعمرَ أشهرَ من أبي حفصٍ، وقال المصنف: «ليس

---

(١) ساقه المصنف على أنه قول يمثل به؛ فقال «كقولنا»، وهو في أصله رجز ينسب لأعرابي والرجز بتمامه:

أَقسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفصٍ عُمَر
مَا مَسَّها مِن نَقَبٍ ولَا دَبَر

والمقصود هنا ناقته، والرجز في المفصل (ص ١٥٩)، وتوجيه اللمع (ص ٢٨٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٥).

ذلك بشرطٍ بل يجوزُ أن يكونَ الأولُ أوضحَ أو مثلَه ويحصلُ التوضيحُ عندَ الاجتماع؛ كجماعةٍ مثلًا كلٌّ منهم يكنى بأبي محمدٍ ويكونُ لكلٍّ منهم اسمٌ أخفَى من الكنية فإذا ذكرا معًا حصَل الوضوحُ وإن كانَ الأولُ أوضحَ»[1]. وقولُه «**وَلَو جَا مَعرِفة**»: إشارةٌ إلى هذهِ الفائدةِ.

قوله «**والتارك**... إلى آخره»: إشارةٌ إلى الفرقِ بين عطفِ البيانِ والبدلِ، والفرقُ بينهما لفظيٌّ ومعنويٌّ واللفظيُّ في موضعينِ؛ الأول: قولُك: «أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ» يجوز جرُّ زيدٍ إذا كان عطفَ بيانٍ ويمتنع إذا كان بدلًا؛ لأن البدلَ مقصودٌ والمبدلَ منه ساقطٌ فيكونُ الضاربُ في التقدير داخلًا على زيدٍ وهو ممتنعٌ على ما عرفتَه، ومنه قول المرَّار[2]:

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكرِيِّ بِشـرٍ عَلَيـهِ الطَّيـرُ تَرقُبُـهُ وُقُوعَا

ولقائلٍ أن يقول: ليس حكمُ التابعِ حكمَ المتبوعِ ورُبَّ تابعٍ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في المتبوعِ على ما عُلم من قاعدةِ سيبويه[3].

---

(١) شرح الكافية له (٢/ ٦٨٨)، والذي اشترط أن يكون عطف البيان أشهر من متبوعه هو عبد القاهر والزمخشري وابن يعيش، وابن عصفور، انظر: الجمل لعبد القاهر (ص ٣٢) والمفصل (ص ١٥٩)، وشرح المفصل (٢/ ٢٧٢)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٠٧)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٢٩٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو في ديوان المَرَّار الأسدي (ص ٤٦٥)، وله في الكتاب (١/ ١٨٢)، والمفصل (ص ١٦٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٠٨)، والبيت سيار في كتب النحاة.

(٣) الكتاب (١/ ١٨٢)، وقال السيرافي: «وقد أجاز سيبويه ...، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنك تقول: «يا أيها الرجل ذو الجمّة» فتجعل «ذو الجمّة» نعتًا للرجل ولا يجوز أن يقع موقعه، وتقول: «يا زيد والرجل»، ولا يجوز أن يقع موقع الأول؛ لأنك لا تقول: «يا أيها ذو الجمّة، «يا الرجل»». شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٩).

والثاني: في المنادى على ما عرفتَه في بابه[١].

وأمَّا المعنويُّ فمِن وجوهٍ؛ منها: أن الثانيَ هو المقصودُ في البدلِ بخلافِ عطفِ البيان.

ومنها: أن البدلَ جارٍ في النكراتِ والمعارفِ، وعطفَ البيان إنما يكونُ في المعارفِ غالبًا.

ومنها: أن البدلَ يكونُ مضمرًا أو مظهرًا، وعطفَ البيانِ لا يكونُ إلا مظهرًا.

[٨٨: ظ] ومنها / : أن عطفَ البيانِ وجَب أن يكونَ مطابقًا لمتبوعِه بخلافِ البدلِ.

ومنها: أنَّ عطفَ البيانِ هو الأوَّلُ بخلافِ البدلِ فإنه لا يجبُ ذلك فيه.

خاتمةٌ:

اختلفوا في عاملِ التوابع؛ قالَ بعضُهم: يقدَّرُ العاملُ في التابعِ من جنسِ العاملِ في المتبوعِ مطلقًا[٢]. وقال بعضُهم: بل ينسحبُ حكمُ العاملِ عليهما معًا[٣]. وفرَّق بعضُهم بين البدلِ والمعطوفِ بالحرفِ وبينَ غيرِهما بأن قال في الأولِ بالتقديرِ وفي الثاني بالانسحابِ[٤]. وقال بعضُهم: إن الحروفَ هيَ

(١) انظر ما تقدم في (١/ ٣٥٦، ٣٥٧).

(٢) ذكره ابن الحاجب والرضي غير منسوب؛ انظره في الإيضاح في شرح المفصل (١/ ١٢٢)، وشرح الرضي (٢/ ٢٧٩).

(٣) مذهب سيبويه وكثير من البصريين وهو اختيار المصنف هنا كما سيأتي؛ الكتاب (١/ ١٥٠)، والمقتضب (٤/ ٣١٥)، وشرح المفصل (٥/ ٤)، وشرح الرضي (٢/ ٢٧٩)، والبسيط لابن أبي الربيع (١/ ٣٢٩، ٣٧٠).

(٤) مذهب الفارسي والرماني وابن جني وأكثر المتأخرين؛ الإيضاح (ص ١٥٩)، الخصائص (٢/ ٤٢٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٣٥)، وشرح المفصل (٥/ ٤)، وشرح الرضي (٢/ ٢٧٩).

العاملةُ في العطفِ بالحرفِ[١].

احتج الأولون بوجهَين؛ الأول: أنَّك تقول «بلغني ضربُ زيدٍ وعمرٍو» ولولا التقديرُ لزِم قيامُ عَرَضٍ واحدٍ لمحلَّينِ وهو محالٌ؛ فيكون تقديرُه: ضربُ زيدٍ وضربُ عمرٍو.

والثاني: أنَّه قد يأتي عاملٌ ولا يجوز انسحابُه عليهما فوجَب التقدير؛ قال الشاعر:

وَعَلَفْتُهَــا تِبنًــا وَمَــاءً بَارِدًا ....[٢]

ولا يقالُ: علفتُ ماءً باردًا؛ فيكون التقديرُ: وسقيتُها ماءً باردًا.

واحتجَّ أصحابُ الانسحابِ بوجهَين أيضًا؛ الأول: أنك تقول «جاءَني غلامُ زيدٍ وعمرٍو» فلو قدَّرت العاملَ في الثاني لزِم تعدُّدُ الغلام وهو واحدٌ.

---

(١) انظره في: شرح المفصل (٥/ ٤)، والبسيط لابن أبي الربيع (١/ ٣٢٩)، وشرح الرضي (٢/ ٢٧٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٠٨)، وانظر ردَّه للمصنف في آخر كلامه.

(٢) كذا في الأصل بإثبات الواو في أوله كما في بعض المصادر، وعليه فيكون البيت من بحر الكامل، والأشهر والأكثر بحذفها وجعله من بحر الرجز، والبيت بتمامه:

وَعَلَفْتُهَــا تِبنًــا ومــاءً بــارِدًا حتَّــى شَــتَت هَمَّالــةً عيناهَا

وهو بلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه (١/ ٧٠)، والخصائص (٢/ ٤٣٣)، وشرح المفصل (١/ ٣٤١)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٩١)، والفصول المفيدة للعلائي (ص ٢٠٢)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٨١) وهذه كلها على أنه من الرجز، وجاء بالواو في شرح الحماسة للمرزوقي (٢/ ٨٠٥) على أنه من الكامل. ونسب لذي الرمة في ملحقات ديوانه بشرح الباهلي (٣/ ١٨٦٢)، والرواية فيه:

لَما حَطَطتَ الرَّحلَ عَنهَا وَارِدَا

عَلَفتُهــا تِبنًــا وَمَــاءً بَــارِدَا

والثاني: أنهم اتفقوا على جوازِ «جاءَني زيدٌ وعمرٌو الظريفانِ» مع اختلافِهم في جوازِ «جاءَني زيدٌ وأتاني بكرٌ الظريفانِ» لو كان العاملُ في الثاني غيرَ العاملِ في الأوَّل لتساوَتِ المسألتانِ في الحكمِ وحيثُ فرَّق بينهما علِمنا أنَّهم أجمَعوا على أنَّ العاملَ في الثاني هو العاملُ في الأولِ.

واحتجَّ أصحابُ الفرقِ في الانسحاب بما احتجَّ به أصحابُه، وفي التقدير في العطف والبدل بمجيئِه صريحًا تقول: «قام زيدٌ وقام عمرٌو»، وقال الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ﴾ [الأعراف: ٧٥][(١)].

والصحيح: الانسحابُ في الكلِّ؛ لأنَّه إذا تعدَّد العاملُ؛ نحوَ: «جاءَني غلامُ زيدٍ وغلامُ عمرٍو» وجَب الإظهارُ فلا عطفَ حينئذٍ بالنسبةِ إلى المضافِ إليه، وإن اتَّحد؛ نحوَ: «غلامُ زيدٍ وعمرٍو» إذا كان مشتركًا بينهما فأمرُ الانسحابِ فيه ظاهرٌ. والبدلُ إن كانَ بحرفِ الجرِّ كالآيةِ الشريفةِ وجَب تكريرُ الحرفِ ويكونُ الجارُّ والمجرورُ معًا بدلًا من الجارِّ والمجرورِ والعاملُ هو الفعلُ أو شبهُه وينسحب عليهما انسحابةً واحدةً. وإن لم يكُن بحرفِ الجرِّ؛ نحو: «أعجبَني زيدٌ حسنُه» فكذلك أيضًا ينسحبُ حكمُ العاملِ عليهِما لأنَّ الإعجابَ ليس منسوبًا إلا إلى الحُسنِ فلو قلنا بالتقديرِ لزِم انتسابُه إلى زيدٍ أيضًا وهو ظاهرُ الفسادِ.

والجواب عما ذكروه أولًا: أن المصادرَ والأفعالَ قصَدوا بها في أولِ الأمرِ ماهيةَ الجنسِ من حيثُ هيَ هيَ لا فردًا من أفرادِها والجنسُ لا تعدُّدَ فيه بل من شأنِه صحةُ انطباقِه على أي فردٍ شئتَ من أفراده، والتعددُ إنما استُفيد

---

(١) الشاهد في قوله تعالى هنا: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾ أنه أبدل ﴿لِمَنۡ ءَامَنَ﴾ من ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فأعاد اللام في البدل.

بعدَ ذكرِ متعلقاتِها؛ لأنَّها إنما تتعدَّدُ بسببِ متعلقاتِها، ثم إنَّهم كما تصوَّروا نسبةَ الضربِ إلى الزيدينِ في قولهم: «ضربُ الزيدَين» و«ضرَبَ الزيدون» من غيرِ تقديرٍ فليتصوروا ههنا؛ لأنَّ الجمعَ فرعُ العطفِ.

وعما ذكروه ثانيًا: بأنه لا يلزمُ من وجوبِ التقديرِ إذا كان مختلفًا وجوبُه إذا لم يكُن كذلك، على أنَّا نقول إن نصبَ

.... **مَـاءً** ....[(١)]

ليس على العطفِ بل على تقديرِ / الفعلِ والعطفُ إنما هو عطفُ الجملةِ [٨٩: و] على الجملةِ.

وأمَّا قولُ من قالَ إن الحروفَ هي العاملةُ فردَيٌّ جدًّا لاشتراكِها في الأسماءِ والأفعالِ، وأيضًا فإنه يختلف إعرابُ ما بعدَها باختلافِ إعرابِ ما قبلَها ولو كانَت عاملةً لما اختلَف عملُها، والله أعلم.

* * *

(١) أي: في قول الشاعر السابق: «وَعَلَفتُهَا تِبنًا وَمَاءً بَارِدًا».

[المبني وألقابه]

مَا نَاسَبَ المَبنِيَّ أَصلًا أو وَقَع غَيرَ مُرَكَّبٍ فَمَبنِيٌّ رَجَع
لَم يَختَلِف آخِرُهُ لِلعَامِلِ خِلَافَ الِاعرَابِ بِهِ وَسَائِلِ
ضَمٌّ وَفَتحٌ ثُمَّ كَسرٌ وَقْفُ أَلقَابُها فَخُذ بَيَانِي وَاقْفُ
رَفعٌ وَنَصبٌ ثُمَّ جَرٌّ جَزمُ أَلقَابُ الِاعرَابِ لِفَرقٍ يَسمُو

لمَّا فرَغ مِن بحثِ المعربِ شرَع يبحثُ في المبنيِّ، وقوله «**مَا نَاسَب... إلى آخره**»: تعريفٌ له، وأنت قد عرَفت في حدِّ المعربِ أن سببَ الإعرابِ شيئانِ: أحدُهما وجوديٌّ وهو التركيبُ، وثانيهما عدميٌّ وهو عدمُ المشابهة؛ فاعلم الآن أن سببَ البناءِ أحدُ شيئين: أحدُهما وجوديٌّ وهو ما كانَ عدميًا ثَمَّ، وثانيهما عدميًا وهو ما كانَ وجوديًا ثَمَّ. وإيرادُ لفظةِ «**ناسب**» ههنا خيرٌ من لفظة «لم يشبِه» في المعربِ[1]؛ لأنَّ ما أورَدناه من النقضَين على حدِّ المعرب عكسًا لم يرِد على هذا الحدِّ طردًا؛ لأنَّ المناسبةَ أعمُّ من المشابهةِ؛ لأنَّ المضافَ إلى المبنيِّ له نسبةٌ إلى المبنيِّ وليس له شبَهٌ به، وكذا بابُ «فَجَارِ» وبابُ «يا زيدُ» كما أنه جعَل اختلافَ الآخرِ حكمًا من أحكامِ المعربِ ولم يجعَله حدًّا له حذرًا من الدَّورِ. كذلك جعَل ههنا عدمَ الاختلافِ حكمًا للمبنيِّ ولم يجعَله حدًّا له.

(١) تقدم تعريف المعرب وهو قوله: «هو المركبُ الذي لم يشبه مبنيَّ الأصل». وانظر ما تقدم في (١/ ١٣٧).

وتنحصر مناسبةُ الاسمِ لمبنيِّ الأصلِ في سبعةِ أشياءَ: تضمَّن معناهُ؛ كـ«أينَ وكيفَ»، أو احتياجَه إلى تكملةٍ في إفادة المعنى الإفراديِّ كالمبهماتِ، أو وقوعَه موقعَه كأسماءِ الأفعالِ، أو مناسبتَه للواقعِ موقعَه كـ«فَجَارِ»، أو وقوعَه موقعَ ما أشبهَه كالمنادي المفردِ المعرفةِ، أو إضافتَه إليه كـ﴿يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]، أو إضافتَه إلى ما يشبهُه كـ«يومئذٍ».

والأسماءُ المبنيةُ التي أرادَ المصنفُ البحثَ عنها ثمانيةٌ: المضمراتُ والإشاراتُ والموصولاتُ وأسماءُ الأفعالِ والأصواتِ والمركباتُ والكناياتُ وبعضُ الظروف.

* * *

[الضمائر]

فَالمُضمَرَاتُ لِلــذِي تكَلَّمَا   أَو خَاطَبُــوا أَو غَائِبٌ تَقَدَّمَا

يريد أن: المضمر ما كان موضوعًا لمتكلمٍ كـ«أنا ونحن»، أو لمخاطَبٍ كـ«أنتَ» وشبهه، أو لغائبٍ تقدَّم ذكره كـ«هُوَ» وما ناسبَه.

قال[1]: «ولا يرِد عليه قولُ المتكلم: «زيدٌ منطلقٌ» وهو يريدُ نفسَه أو مخاطَبه أو غائبًا تقدَّم ذكرُه؛ لأنَّ ذلك وإن صحَّ فليس موضوعًا ليدلَّ على المتكلِّمِ أو المخاطَبِ أو الغائِبِ بخلافِ ما نحن فيه». **أقول**: هذا صحيحٌ إلا أنَّه ينتقضُ بلفظتَي المتكلِّم والمخاطَبِ؛ لأنهما وضعتَا لتدلَّا عَلى المتكلِّمِ والمخاطَبِ وليستَا بمضمرَينِ.

واعلم أن الغرضَ من وضعِ المضمرِ يتعلقُ بأحدِ ثلاثةِ أشياءَ:

الأول: تقوِّي المدلولِ في دلالةِ اللفظِ عليه وهو ضميرُ المتكلِّمِ والمخاطبِ؛ ألا ترَى أن «أنا وأنت» في غايةِ القوةِ من الدلالةِ ولا يحتملانِ الشَّركةَ بحالٍ بخلافِ المظهرات؛ فإنَّك إذا قلت: «زيدٌ منطلقٌ» وأردت نفسَك أو مخاطَبَكَ لا يكونُ في الدلالةِ كالأولِ / لوجودِ الشَّركِة أو لاحتمالِها. [٨٩: ظ]

إن قلت: لِمَ لم توصف عند الشركةِ كالغائبِ؟ **قلتُ**: الخفَّةُ مطلوبةٌ عندَهم وسببٌ ناهضٌ للحذفِ وغيرِه من التغيراتِ ووجِدَ مانعُ الالتباسِ بسببِ

---

(١) أي: ابن الحاجب في شرح الكافية (٢/ ٦٧٥).

الحضورِ فآثروه لذلك، وأمَّا الغائبُ فلم يضمروهُ لهذا الغرضِ بل وصَفوه لفقدانِ الحضورِ المفسِّر.

الثاني: رفعُ كراهةِ التكرارِ وإزالةُ الاحتمالِ وطلبُ الاختصار؛ وهو ضميرُ الغائبِ في نحوِ قولك: «جاءَني زيدٌ ضربتُه» إذ لو قلت «جاءَني زيدٌ ضربتُ زيدًا» لكان فيه نوعُ استهجانٍ واحتمالٌ أيضًا لجوازِ أن يكونَ زيدٌ الثاني غيرَ الأول، ولأجلِ ذلك احتاجَ هذا الضميرُ إلى سبقِ ذكرٍ لفظًا ومعنًى: وذلك إذا أعادَ إلى مذكورٍ واقعٍ في رتبتِه غيرِ منويٍّ به التأخيرُ؛ كقولِك: «زيدٌ أبوه قائمٌ»، و«ضرَب زيدٌ غلامَه». **أو لفظًا دونَ معنًى**: وذلك إذا عادَ إلى مذكورٍ منويٍّ به التأخيرُ؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، أو معنًى دون لفظٍ: وذلك إذا لم يتقدَّم له ذكرٌ لكنه تقدَّم ما يدلُّ عليه؛ كقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠] الضمير للبخل ولم يتقدم له ذكر إلا أنَّه لما ذكر ﴿يَبْخَلُونَ﴾ عُلِم أن ثَمَّ بخلًا فاستُغني عن ذكرِه صريحًا، ومنه قولهم «ظَنَنتُه زيدًا منطلقًا»؛ أي: ظَننتُ الظنَّ، وهذا الضميرُ يسمَّى ضميرَ المصدرِ ويشترَطُ فيه تقدُّمُ مشتقٍّ مِن ذلك المصدرِ ليدلَّ عليه ضمنًا أو حكمًا، وذلك إذا أعادَ إلى شيءٍ متأخرٍ عنه لفظًا وكان رتبتَه التقديمُ؛ كقولك: «ضرَب غلامَه زيدٌ»، ومن هذا النوعِ ما يفسِّرُه سياقُ الكلام؛ كقولِه تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] والضميرُ للقرآنِ وإنما أَضمره للعلمِ بأن المنزَّلَ هو القرآنُ، وقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] أضمَر الشمسَ لدلالةِ قولِه: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِىِّ﴾ [ص: ٣١] على تواري الشمسِ، وقولِه تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥] أضمَر الأرضَ لما عُلم أنَّ الدوابَّ إنما تكونُ عليها، ومنه قولُه تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦].

الثالث: الإشاعةُ والإبهامُ لتأكيدِ إيقاعِ الكلامِ في أذهانِ المخاطبين وإعظامِ الأمرِ عندَهم؛ وذلك أن الشيءَ إذا ذكِر أولًا مفسَّرًا لا يكونُ في التأثرِ في الأذهانِ والإعظامِ مثلما يُذكَر مبهمًا ثم يفسَّر لجوازِ غفلةِ المخاطبين من نكرةٍ أو غيرِها فذكرُ هذا الضميرِ لتنبيهِ المخاطبين خَوفًا من فواتِ المقصودِ وإعظامِ الأمرِ عندَهم، وذلك هو: ضميرُ الشأن، والضميرُ في «نِعم وبِئس»، و«رُبَّ» على ما يأتي في أبوابها.

مُســتَتِرٌ وَبَــارِزٌ مُتَّصِــلُ ... وَمُســتَقِلٌّ وَاســمُهُ مُنفَصِلُ

هذا تقسيمُ الضميرِ باعتبارِ نفسِه؛ وهو إمَّا مستترٌ أو بارزٌ، والمستترُ ما لا يكونُ ملفوظًا به والبارزُ بخلافِه، والبارزُ إمَّا متصلٌ أو منفصلٌ، والمتصلُ ما لا يستقلُّ بنفسِه بل يحتاجُ إلى ما يتصلُ به والمنفصلُ بخلافِه.

فَالرَّفعُ وَالنَّصبُ يَكُونُ فِيهِمَا ... وَالجرُّ خُــصَّ بِاتِّصَالٍ عُلِمَا

وَالرَّفعُ نَوعَــانِ وَنَصبٌ مِثلُهُ ... وَالجَــرُّ نَوعٌ وَاحِــدٌ جَا كُلُّهُ

وَأَوَّلٌ ضَرَبــتُ مَــعْ ضَرَبْنَا ... إِلَى ضَرَبْنَ كُلُّ سِــتٍّ يُعنَى

ثَــانٍ أَنَــا وَنَحــنُ ثُــمَّ أَنتَــا ... آخِرُهُــنَّ [هُنَّ] سِــتًّا سِــتَّا

/ وَثَالِــثٌ ضَرَبَنِــي ضَرَبَنَــا ... آخِرُهَــا ضَرَبَهُــنَّ مُعلِنَــا [٩٠:و]

وَرَابِــعٌ إِيَّــاي مَــعْ إِيَّانَــا ... تَمَــامُ إِيَّاهُــنَّ قَــد أَتَانَــا

وَخَامِــسٌ غُلَامُنَــا غُلَامِــي ... إِلَــى غُلَامِهِــنَّ بِانتِظَــامِ

المضمرُ ينقسمُ باعتبارِ الإعرابِ ثلاثةَ أقسامٍ: مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ، وكلُّ واحدٍ من الأوَّلين متصلٌ ومنفصلٌ، والثالثُ متصلٌ لا غيرُ؛ لأنَّ الجارَّ لا يكونُ إلا متصلًا بالمجرورِ مقدَّمًا عليه فيمتنعُ فيه حينئذٍ الانفصالُ.

واعلم أن مقتَضى الحكمةِ أنَّ الشيءَ إذا أُقِيم مُقامَ الشيءِ أن يقومَ بفائدتِه وزيادةٍ ليبقَى للعملِ فائدةٌ، ولما أقاموا الضميرَ مُقامَ المظهرِ والمظهرُ يقومُ بإفادةِ المعاني المعتورةِ عليه بواسطةِ الإعرابِ والمضمرُ لا يكونُ له في الإعرابِ وضَعوا باعتبارِ كلِّ إعرابِ صيغةً تدلُّ عليه كيلا يكونَ منافيًا لمقتضى الحكمةِ:

فالمضمرُ المرفوعُ المتصلُ يتصلُ بثلاثةِ أشياءَ: الماضي والمضارع المعلومَين والمجهولَين والصفةِ، والأولانِ يستترُ فيهما ويبرزُ، والثالثُ يستترُ فيه لا غيرُ؛ فالأولُ كلٌّ واحدٍ منهما ثمانيةَ عشرَ معنًى واثنا عشرَ لفظًا؛ لأنَّه إمَّا أن يكونَ للمتكلمِ أو المخاطبِ أو الغائبِ، وكلٌّ واحدٍ إمَّا مفردٌ أو مثنًّى أو مجموعٌ، وهذه ثلاثةٌ في ثلاثةٍ فتكون تسعةً، وكلٌّ واحدٍ منها إمَّا مذكرٌ أو مؤنثٌ فتكون ثمانيةَ عشرَ إلا أن المتكلِّمَ والمخاطَبَ لما كان حضورُهما مفسِّرًا لهما ورافعًا للبسِ عنهما آثروا التخفيفَ فيهما بأن شرَّكوا مثنَّى المذكرِ والمؤنثِ المخاطَبين في لفظٍ واحدٍ، وشرَّكوا المفردَ المذكرَ والمؤنثَ المتكلِّمَين في لفظٍ واحدٍ، وشرَّكوا المثنَّى والمجموعَ المذكرِين والمؤنثِين المتكلِّمِين في لفظٍ واحدٍ؛ فانظُر إلى هذه الحكمةِ حيثُ كان المتكلمُ أشدَّ ظهورًا ودلالةً بُولغ فيه في التشريكِ، وحيثُ كان المخاطبُ دونَه في الظهورِ لم يبالغوا فيه، وحيثُ كان الغائبُ دونَهما في ذلك نصُّوا على كلِّ معنًى بلفظٍ يدلُّ عليه؛ وهي «مِن ضَربتُ إلى ضربنَ» و«من ضُرِبتُ إلى ضُرِبنَ» و«من أَضربُ إلى يضربن» و«من أُضربُ إلى يُضربنَ». والثالثُ ستةٌ لا غيرُ؛ وهي «مِن ضاربٍ إلى ضارباتٍ». **والمرفوعُ المنفصلُ ثمانيةَ عشرَ أيضًا معنًى واثنا عشرَ لفظًا**؛ وهي مِن: «أنا ونحن إلى هن».

والمنصوبُ المتصلُ يتصلُ بالماضي والمضارعِ والصفةِ على رأيٍ(١)؛ فالأولانِ كلٌّ منهما ثمانيةَ عشرَ معنًى كما قلنا في المرفوعِ المتصلِ واثنا عشرَ لفظًا؛ وهي: «مِن ضرَبَني إلى ضرَبَهنَّ» و«من يضربُني إلى يضربُهنَّ»، والصفةُ ستةٌ؛ وهي: «من الضَّارِبي إلى الضارِبُهن».

والمنصوبُ المنفصلُ ثمانيةَ عشرَ أيضًا معنًى واثنا عشرَ لفظًا؛ وهي: «مِن إيَّاي إلى إيَّاهُنَّ»، واختلفوا فيها؛ فذهب الخليل إلى أن «إيَّا» اسمٌ مضمرٌ أُضيف إلى الكافِ وأخواتِه وتمسَّك بقولِ بعضِ العرب: «إذا بلَغ الرجلُ الستِّين فإيَّاهُ وإيَّا الشوابِّ»(٢)، وكذلك الزجَّاجُ إلا أنّه قال إنَّه اسمٌ مضمرٌ(٣) أضيفَ إلى مضمرٍ، وذهَب الكوفيُّون إلى أن الضميرَ هو الكافُ وأخواتُه وما قبله عُمدةٌ؛ لأنَّه لما فقِد ما يتصلُ به وضِعت هذه اللفظةُ ليعمدَ عليها، وربَّما قيل: إنَّ «إيَّاك» بكمالِه ضميرٌ، وذهَب الأخفشُ إلى أن الضميرَ هو «إيَّا» والحروفَ في آخرِها اجتُلبت لتدلَّ على مَن هو له فهيَ بمثابةِ التاء في «أنتَ» وأخواتِه / وهذا هو المختارُ(٤). [٩٠: ظ]

(١) هو قول الأخفش، ونسب لسيبويه وردَّه غير واحد، وثمة مناقشة مطولة لابن يعيش في هذا الضمير وجواز وقوعه؛ انظره في شرحه على المفصل (٢/ ١٣٤، ١٣٥)، وانظر: المقتضب (١/ ٢٦٣)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣١)، والتذييل والتكميل (٢/ ١٧٧)، وشرح الشاطبي على الألفية (١/ ٣٤١).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٩)، والأصول (٢/ ٢٥١)، وعلل النحو لابن الوراق (ص ٤١٦)، والمرتجل (ص ٣٣٥).

(٣) كذا في الأصل، والذي ينسب للزجاج أنه قال إن «إيا» اسم ظاهر أضيف إلى سائر المضمرات؛ انظر: الإنصاف للأنباري (٢/ ٥٧٠) [م: ٩٨]، وشرح المفصل (٢/ ١٦٢)، وشرح الرضي (٢/ ٤٢٥)، والمساعد لابن عقيل (١/ ١٠٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٠٥).

(٤) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠): «ومذهب سيبويه أن الضمير هو «إيَّا» =

والمجرورُ المتصلُ ثمانيةَ عشرَ أيضًا معنًى واثنا عشرَ لفظًا، ويتصلُ بالجارِّ والاسمِ الجامد؛ نحوَ: «غُلامي ولي إلى غلامهن ولهنَّ»، وبالمشتقِّ أيضًا على رأي(١).

وَالاستِتَارُ كُلُّ مَا لَم يَضَعُوا لَهُ مَعَ الحَاجَةِ لَفظًا يُسـمَعُ
وَكُلُّ مَـاضٍ غَائِـبٍ وَغَائِبَه فَـردٍ بَرَفعٍ فَاسـتُرَنَّ صَاحِبَه
وَكُلُّ مَرفُـوعٍ لِـذِي تَكَلُّـمِ مُضَـارِعٍ مُسـتَتِرَاتٌ فَاعلَمِ
وَالمُفرَدُ المُخَاطَبُ المُذَكَّرُ وَغَائِـبٌ غَائِبَـةٌ مُسـتَتِرُ
وَالاستِتَارُ فِي الصِّفَاتِ رُفِعَا وَإِن أَتَـى تَثنِيَـةً وَجَمعَـا

الضميرُ المستترُ كلُّ ما لم يكن له لفظٌ مسموعٌ بل كانَ منويًّا مع الفعلِ وشبهِه، وهو يكونُ في الماضي والمضارعِ والأمرِ والصفةِ؛ أمَّا الماضي فلا يستتر فيه إلا في الغائبِ والغائبةِ ما لم يسنَد إلى ظاهرٍ؛ نحوَ: «زيدٌ ضرَب» و«هند ضرَبت». ويستترُ في المضارعِ في أربعِ صيغٍ؛ المتكلم مطلقًا كـ«أضربُ وتضرِبُ»، والغائبِ والغائبةِ ما لم يسنَد إلى ظاهرٍ؛ كـ: «زيدٌ يضرِب» و«هندُ تضرِب»، ويستترُ في الأمرِ في أربعِ صيغٍ للغائبِ والغائبةِ إذا لم يسنَد إلى ظاهرٍ؛ نحوَ: «زيدٌ ليضرِب» و«هندُ لتضرِب»، والمخاطبِ والمخاطبةِ مطلقًا؛

= وحدَه، وما اتصل به حروف تبين أحوال الضمير من تكلم، وخطاب، وغيبة. وعزي إلى الأخفش، واختاره الفارسي، وذهب الفراء إلى أن هذه اللواحق هي الضمائر، و«إيَّا» دعامة زائدة تعتمد عليها الضمائر، وذهَب الكوفيون غيرَ الفراء إلى أنه بجملته هو الضمير؛ يعني «إيَّا» ولواحقه». وانظر: الإنصاف للأنباري (٢/ ٥٧٠) [م: ٩٨]، وشرح المفصل (٢/ ١٦٢)، والتذييل والتكميل (٢/ ٢٠٥)، وهمع الهوامع (١/ ٢٤٣).

(١) هو قول الأخفش أيضًا، وانظر المصادر المذكورة آنفًا في جواز دخول ضمير النصب على المشتق أيضًا.

نحوَ: «يا زيدُ اضرِب» و«يا هندُ اضرِبي»، ولا تحسبنَّ الياء في «اضرِبي» ضميرًا لأنَّها كالتاءِ في «ضربتْ». وأمَّا الصفةُ فلا يكونُ الضميرُ فيها إلا مستترًا اللهمَّ إلا إذا خِيفَ اللبسُ فيبرزُ على ما يأتي.

إن قلتَ: ما الحكمةُ في استتارِ الضميرِ في بعضِ الأفعالِ دونَ بعضٍ، وفي استتارِه في الصفات مطلقًا؟ **قلتُ:** الفعلُ والصفةُ لما اشتدَّت دلالتُهما على مطلقِ الفاعلِ التزامًا في بَدائهِ العقولِ وقد تقدَّم أو حضَر ما يدلُّ على تعيُّنه استغنَوا عن ذكرِه إيثارًا للتخفيفِ، وهذه العلةُ مطردةٌ في الكلامِ إلا أنَّهم لو طرَدوا الاستتارَ في الأفعالِ لوقَع اشتباهُ بعضِها ببعضٍ، وخصُّوا الاستتارَ فيما خصُّوا لأصالتِه، والإبرازُ فيما أبرَزوا لفرعيَّتِه على ما هو النهجُ المألوفُ من كلامِهم، ولما أمِنوا الاشتباهَ في الصفاتِ بسببِ الحروفِ طرَدوا الاستتارَ فيها.

إن قلتَ: فلِمَ لَم يأتوا بعلامةٍ في الأفعالِ أيضًا للمثنَّى والمجموعِ ليطرِدَ الاستتارُ فيها كالصفاتِ؟ **قلت:** الفعلُ باعتبارِ مدلولِه لا يثنَّى ولا يجمَعُ لعدمِ التعدُّدِ فبقِي أن يكونَ باعتبارِ الفاعلِ لكنَّهم استغنَوا ببروزِ الضميرِ عن علامةِ المثنَّى والمجموعِ إذ هو يقومُ مَقامَها، واعلم أنه لو قيلَ بالاستتارِ في الأفعالِ مطلقًا وبجعلِ الحروفِ علاماتٍ للمثنَّى والمجموعِ كالصفاتِ لكانَ جائزًا لكنهم منَعوا من ذلك[1].

إن قلتَ: المستترُ غيرُ ملفوظٍ فيكونُ محذوفًا كضميرِ المفعولِ إذا لم يلفَظ

---

(١) على أن جعل الحروف علامات ودلائل على الفاعل لغة لبعض العرب؛ كما نص سيبويه وعليها حمل ابن مالك وغيره الوارد من كلامهم؛ نحو: «أكلوني البراغيث»، ولكن جمهور النحويين منعوا من ذلك كما نصَّ المصنف وأولوا ما أتى منها، وسيأتي مزيد بيان لها في آخر الكتاب؛ انظره في (ص ٤٨١، ٤٨٢).

به وهم يقولونَ إنَّ الفاعلَ لا يحذَفُ فما الوجهُ فيه؟ **قلتُ:** احتياجُ الفعلِ إلى الفاعلِ في التعقُّلِ ليس كاحتياجِه إلى المفعولِ؛ لأنَّ ذاك لأجلِ الإيجادِ وذا لأجلِ التعلُّقِ، وليس يجبُ أن يكونَ كلُّ فعلٍ له متعلِّقٌ فإذا لم يذكَرِ الفاعلُ فكأنَّه موجودٌ لقوَّةِ توقُّفِ معقوليَّتِه عليه، والمفعولُ إذا لم يذكَر صار نسيًا منسيًّا لضعفِ / توقُّفِ المعقوليةِ عليه، وأيضًا لما كانَ الواحدُ أصلًا بالنسبةِ [٩١: و] إلى المثنَّى والمجموعِ ورأَوا أنَّهم أضمَروا فيهما حكَموا بالإضمارِ مطلقًا إذ لا يزيدُ الفرعُ على الأصلِ.

إن قلت: نحنُ نعلم أن ضميرَ المفعولِ في قوله تعالى: **﴿فِيهَا مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ﴾** [الزخرف: ٧١][١] في الاحتياجِ إليه؛ كضميرِ الفاعلِ لافتقارِ الموصولِ إلى عائدٍ فليكُن مثلَه في الإضمارِ أو الحذفِ. **قلتُ:** الاحتياجُ في مثلِ هذه الصورةِ عارضٌ بسببِ وقوعِ الفعلِ صلةً لا بالنسبةِ إليه نفسِه، كيفَ؟ وإنَّ مثلَ هذا الاحتياجِ قد يعرِضُ لضميرِ الفاعلِ أيضًا؛ كقولِك: «جاءَني الذي ضرَب» ولا يحكَمُ بالإضمارِ باعتبارِه.

وَالانفِصَــالُ لِامتِنَاعِ المُتَّصِل ... عِندَ فَـوَاتِ مَا بِهِ قَـد يَتَّصِل
إِمَّـا لِتَقدِيـمِ عَلَيـهِ عَامِلَـه ... أَو فَصَلُـوا لِغَـرَضٍ بِفَاصِلَه
أَو حَذَفُـوا أَو كَانَ مَعنًى مُتَّبَع ... أَو كَانَ حَرفًا وَالضَّمِيرُ مُرتَفِع
أَو كَانَ مَرفُوعًا بِوَصفٍ قَد جَرَى ... عَلَى الَّذِي لَيسَ لَـه قَد ذُكِرَا

الأصلُ في الضميرِ الاتصالُ لكونِه أخفَّ، وإنما عُدِل إلى الانفصالِ لتعذُّرِ

(١) قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ بزيادة الهاء في آخره. وقرأ الباقون بحذفها. انظر: السبعة (ص ٥٨٨، ٥٨٩)، والمبسوط لابن مهران (ص ٣٩٩)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٧٠).

الاتصالِ؛ وذلك إمَّا لتقدُّمِه على عاملِه كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وإمَّا للفصلِ بينَه وبينَه؛ كقولك: «ما ضربتُ إلا إيَّاك»، وإمَّا لحذفِ عاملِه؛ كقولك: «إيَّاك والأسدَ»، أو لكونِه معنويًا؛ كقولك: «أنت قائمٌ»، أو لكونه حرفًا والضميرُ مرفوعٌ؛ كقولك: «ما أنتَ قائمًا»، وإمَّا لكونِه صفةً جرَت على غيرِ مَن هِي له؛ كقولك: «زيدٌ عمرٌو ضاربُه هوَ»، و«زينبُ دعدُ ضاربتُها هيَ» وذلك أن أصلَ الصفةِ جريُها على مَن هيَ له فلمَّا أُخرجت عن هذا الأصلِ احتيجَ إلى الدلالةِ عليه بإبرازِ الضميرِ.

وأما الفعلُ إذا جرَى على غيرِ من هو له ويكونُ للمتكلمِ أو المخاطبِ لم يحتَجْ إلى إبرازِ الضميرِ لأنَّ الفعلَ نصٌّ باعتبار صيغتِه على المقصودِ؛ كقولك: «أنا زيدٌ أضربُه» و«نحنُ الزيدونَ نضربُهم» و«أنت زيدٌ تضربُه»، وكذلك إذا كان أحدُ الاسمينِ مؤنثًا دونَ الآخرِ؛ نحو: «زيدٌ هندُ يضربُها» و«هندُ زيدٌ تضربُه». وأمَّا إذا كان للغائبِ مع اتفاقِ الاسمينِ في التذكيرِ والتأنيثِ فالصحيحُ الإبرازُ كالصفةِ؛ نحو: «زيدٌ عمرٌو يضربُه هو» خوفَ الالتباسِ.

إن قلتَ: فقد يوجَد في الصفة أيضًا من القرائنِ ما يزيلُ اللبسَ فكان ينبغي ألا تبرزَ كالفعل، وذلك إذا كانَ أحدُ الاسمينِ للمتكلمِ أو المخاطبِ أو المؤنثِ دونَ الآخرِ؛ كقولك: «أنا زيدٌ ضاربُه» و«أنت زيدٌ ضاربُه» و«هندُ زيدٌ ضاربتُه» إذ لو كانت جاريةً على مَن هيَ له لقلتَ: «أنا زيدٌ ضاربي» و«أنت زيدٌ ضاربُك» و«هندُ زيدٌ ضاربُها»! **قلتُ**: أما الأوَّلتانِ فإنما لم تعتبرَا لأنَّهما جاريتانِ يجوزُ زوالُهما لكونِهما ضميرينِ منصوبينِ، وللعربِ في اعتبارِ القرائنِ الداخليةِ دونَ الخارجيةِ مقصدٌ ظاهرٌ. وأمَّا الثالثةُ وإن كانتِ القرينةُ التي هي التاءُ داخليَّةً لكن ثَمَّ احتمالٌ آخرُ وهو أن تكونَ الصفةُ صفةً لما يليه باعتبارِ حالِ متعلِّقِه؛ نحو:

«هندُ زيدٌ ضاربتُه جاريتُها[١]» فقصَد بإبرازِ هذا الضميرِ رفعَ هذا الاحتمالِ.

إن قلتَ: فهذا الاحتمالُ حاصلٌ أيضًا في الفعلِ في نحو: «زيدٌ هندُ يضربُها». **قلتُ**: لما كانت دلالةُ الفعلِ على الفاعلِ أشدَّ لكونِها لذاتِه بخلافِ الصفةِ صارَ احتمالُه للضمائرِ أشدَّ من الصفةِ فاستتَر فيه الضميرُ في موضعٍ لا يستتِرُ فيه في الصفةِ، وهذا يصلحُ أن يكونَ جوابًا عن الكلِّ.

[٩١: ظ] **/ ثُــمَّ الضَّمِيــرَانِ بِغَيرِ رَفعِ ... وَصلُكَ لِلثَّانِي جَوَازُ سَــمعِ**
إِن كَانَ ثَمَّ أَعــرَفٌ قَد قُدِّمَا ... أَعطَيتُكَهُ ضَرْبِيكَ مِنهَا وَاسلَمَا

إذا اجتمعَ ضميرانِ لا يخلو إمَّا أن يكونَ أحدُهما مرفوعًا أو لا يكونَ؛ **فالأولُ**: وجبَ تقديمُ المرفوعِ واتصالُ المنصوبِ؛ نحوَ: «ضَرَبتُكَ» وشبهِه، أما تقديمُ المرفوعِ فلأنَّه كجزءِ الفعلِ على ما عرفتَ غيرَ مرَّةٍ[٢] فوجَب أن يتصلَ به اتصالَ الجزءِ، وأمَّا اتصالُ الثاني فلأنَّ الأولَ لما صارَ جزءًا أمكَن اتصالُه فلا يعدَلُ عنه لأصالتِه.

وإن كانَ الثانيَ: فلا يخلو إمَّا أن يكونَ أحدُهما أعرفَ أو لا يكونَ، والأولُ إمَّا أن يكونَ الأعرفُ مقدمًا أو لا يكونَ؛ **فالأولُ**: يجوزُ في الثاني الاتصالُ والانفصالُ؛ نحو: «أعطيتُكَه» و«أعطيتُك إيَّاه» و«ضَرْبِيكَ»[٣]، و«ضَربي إياك»؛

---

(١) في الأصل: «جاريته»، وهو تحريف، والمثبت الوجه؛ لأن الضمير المؤنث في «جاريتها» هو الرابط بين المبتدأ الأول والثاني، والمعنى: جاريةُ هند ضاربةٌ زيدًا. وانظر: البديع لابن الأثير (١/ ٧٠).

(٢) انظر ما تقدم في (١/ ٢٣١، ص ٤٤).

(٣) أي: في قولهم: «عجبتُ من ضربِيكَ»؛ قال السيرافي: «وأما من يقول: «ضربيك» فإنه يحمله على «ضربتك» حين اتصل به ضمير الفاعل والمفعول، و«ضربيك» مصدره، والياء فيه كالتاء في المعنى». شرح كتاب سيبويه (٣/ ١١٨).

أمَّا الاتصالُ فلأنَّ ضميرَ المنصوبِ والمجرورِ لكونِهما غيرَ مستقلَّين صارًا كجزءِ الكلمةِ لفظًا فآثَروا الاتصالَ لإمكانِه وأصالتِه كما في الأول، وأمّا الانفصالُ فلأنَّ جزئيةَ هذينِ الضميرينِ ليست كجزئيةِ الضميرِ المرفوعِ.

وإن لم يكُن أحدُهما أعرفَ أو لم يكُن مقدمًا: لم يكُن في الثاني إلا الانفصالُ؛ نحو: «أعطيتُه إيَّاكَ» و«أعطيتُه إيَّاه» و«أعطاك إيَّاكَ»؛ أمَّا الأولُ فلأنهم كرِهوا تقديمَ الأضعفِ على الأقوى فيما جعَلوه كالكلمةِ الواحدةِ، وإنما قدَّموا الأضعفَ على الأقوَى في مثل «ضربَتَني»؛ لأنَّ الأولَ لكونِه متوغلًا في الجزئيةِ لكونه فاعلًا صارَ أَولى بالتقديمِ مما ليس كذلك، وأمَّا الثاني فلاستهجانِهم «أعطاكك» و«أعطاهه»؛ لما فيه من الجمعِ بين المثلينِ وذلك في الغائبِ أخفُّ من المخاطبِ، ولذلك جوَّزوا «أعطاهَاهُ» و«أعطاهُوهَا» وشبههما، ومنه قولُ الشاعر:

وَقَدجَعَلَتْ نَفسِي تَطِيبُ لِضَغمَةٍ ... لِضَغمِهِمَاهَا يَقرَعُ العَظْمَ نَابُهَا(١)

* * *

خَبَــرُ كَانَ فَصلُــهُ المُشــتَهَرُ ... لَــولَا أَنَــا وَبَابُهَــا المُعتَبَــرُ

وَقُل عَسَيتُ فِي القِيَاسِ قَد شُهِر ... وَجَاءَ لَــولَاكَ عَســاكَ فَاعتَبِر

---

(١) بيت من الطويل، وهو للمُغَلِّس بن لَقِيطٍ في شرح التسهيل (١/ ١٥١)، وتخليص الشواهد (ص ٩٤)، وشرح الشاطبي على الألفية (١/ ٣٢٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٣١٤)، وللَقِيط بن مُرَّة في أمالي ابن الشجري (٢/ ٤٩٤)، والحماسة البصرية (١/ ٩٩)، ولهما أو لأحدهما في خزانة الأدب (٥/ ٣١١)، وبلا نسبة في: الكتاب (٢/ ٣٦٥)، والمفصل (ص ١٦٩)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٨١).

المختارُ في خبرِ كان وأخواتِه الانفصالُ؛ نحوَ: «زيدٌ قائمٌ وكنتُ إيَّاه»، قالَ الشاعر:

لَئِنْ كانَ إيَّاهُ لَقَد حَالَ بَعدَنَا ....[1]

وقالَ آخرُ:

لَيسَ إيَّاي وَإيَّا كِ وَلَا نَخشَى رَقِيبَا[2]

وذلك لأنَّه ليس بمفعولٍ لنعتبرِ اتصالَه وانفصالَه وإنما هو خبرٌ فحكمُه حكمُ خبرِ المبتدأِ سواءٌ، وجاء الاتصالُ أيضًا؛ كقولِ بعضِهم: «عَلَيكَ رَجلًا لَيسَنِي»[3]، وقال:

إذ ذَهَبَ القَومُ الكِرامُ لَيسِي[4]

---

(١) صدر بيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة، والبيت بتمامه:

لَئن كَانَ إيَّاهُ لَقَد حَالَ بَعدَنَا عن العَهدِ والإنسَانُ قد يَتَغَيَّرُ

ديوانه (ص ٩٤)، وله في: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١١٨)، وتخليص الشواهد (ص ٩٣)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٠٤)، وتعليق الفرائد (٢/ ١٠٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٣١٢).

(٢) بيت من مجزوء الرمل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٣٩)، وله في شرح كتاب سيبويه (٣/ ١١٤)، وشرحه للرماني (٢/ ٥٩٧)، وللعَرجي في ديوانه (ص ٦١)، وأورد النسبتين البغدادي في خزانة الأدب (٥/ ٣٢٢)، وبلا نسبة في: الكتاب (٢/ ٣٨٥)، والمقتضب (٣/ ٩٨)، والأصول (٢/ ١١٨)، والمفصل (ص ١٨١).

(٣) تقدَّم الكلام على هذا المثل والتنبيه على أن الرواية فيه: «عليه رجلًا ليسني» في (١/ ٤٧٢).

(٤) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٧٥)، وله في العين للخليل (٧/ ٢٨٠)، والبارع للقالي (ص ٦٧٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٣١٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١١٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٨).

والأكثر بعد «لولا» الانفصالُ؛ نحو: «**لولا أنت...**» إلى آخرها، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] وذلك لأنَّه مبتدأٌ فوجب أن يكون مرفوعًا منفصلًا. وكذلك الأكثرُ بعد «عسى» أن يكون مرفوعًا متصلًا؛ نحو: «**عسيتُ...**» إلى آخرها، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]؛ لأنَّه مضمرٌ مرفوعٌ ووُجِد ما يتصلُ به فوجَب أن يكون مرفوعًا متصلًا كما في سائرِ الأفعال، وجاءَت فيها لغتانِ أُخريان وهما: إيقاعُ الضميرِ المجرورِ بعد «لولا»؛ نحو: «**لولاي...**» إلى آخرها. وإيقاعُ الضميرِ المنصوبِ بعد «عسى»؛ نحو: «**عساي...**» إلى آخرها، قال الشاعرُ وهو يزيدُ بنُ أمِّ الحَكَم[(١)]:

وَكَم مَوطِنٍ لَولَايَ طِحتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجرامِهِ مِن قُلَّـةِ النِّيقِ مُنهَوِي[(٢)]

وقال آخرُ:

[٩٢: و] / أَومَـت بِكَفَّيهَـا مِـنَ الهَودَجِ ... لَولَاكَ هَـذَا العَامَ لَـم أَحجُجِ[(٣)]

وقد وقَع النزاعُ بين الرجلينِ في هذينِ الضميرين؛ فقالَ سيبويه: إنَّ «لولا» ههنا حرفُ جرٍّ لأنَّ اللفظَ يجوزُ أن تكونَ له حالتانِ باعتبار موقعَيه وشبَّهها بـ«لَدُن»؛ فإنها تنصبُ «غُدوة» وتجرُّ غيرَها، و«عسى» ههنا تعمل عمل «لعلَّ»

(١) البيت من الطويل، وله في الكتاب (٢/ ٣٧٤)، والمفصل (ص ١٧٤)، والتذييل والتكميل (١١/ ٣٠٨)، والمساعد لابن عقيل (٢/ ٢٩٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٧٠).

(٢) قوله: القُلَّة؛ أي: الرأس أو القبة، والنِّيق: أعلى موضع من الجبل، والمنهوي: الساقط الذي هوى، والمعنى بيِّن.

(٣) بيت من السريع، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٨٧)، وله في الصناعتين (ص ١١٤)، والكناش لأبي الفداء المؤيد (١/ ٢٥٤)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٣٣)، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣٧)، وشرح المفصل (٢/ ٣٤١)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢١١).

لكونِها بمعناها[١]. وقال الأخفش: إنَّهما مستعملتانِ في بابَيهما إلا أنَّهم تجوَّزوا بإيقاعِ الضميرِ المجرورِ مقامَ المرفوعِ، والمنصوبِ مقامَ المرفوعِ كما عكَسوا ذلك في قولِهم: «مررتُ بك أنتَ» و«رأيتُك أنتَ»[٢].

تنبيهٌ: الكافُ ههنا وإن كانت واقعةً موقعَ «أنت» إلا أن بينَهما فرقًا معنويًّا؛ وهو أنَّ «لولا أنت» تستعمَلُ في الأسبابِ لا غيرُ؛ كقولِك: «لولا أنتَ لَمَا حججتُ»؛ أي: كنتَ سببًا في حجِّي، و«لولاك» تستعمَلُ في الأسبابِ والأغراضِ؛ نحوَ قولِك: «لولاكَ لما جئتُ»؛ أي: كنتَ غرضًا في مجيئِي؛ أي: ملاقاتِك، ومنه قولُها[٣]:

....   لَوَلَاكَ هَذَا العَامَ لَم أَحجُجِ

والفرقُ بينهما أن السببَ يكونُ مقدَّمًا على الفعلِ في الوجودِ الخارجيِّ والغرضَ يكونُ متأخِّرًا عنه في الوجودِ الخارجيِّ ومتقدِّمًا عليه في الوجودِ الذهنيِّ.

وَالنُّونُ قَبلَ اليَاءِ فِي الفِعلِ وَقَد   يَنُوبُ عَنهَا نُونُ الِاعرَابِ فَقَد[٤]
وَفِـي لَدُن وَبَـابِ إِنَّ مُحتَمَل   وَاختِيرَ فِي لَيتَ وَعَكسُهَا لَعَل

يريدُ أنَّه قد يحتاجُ بعضُ الضمائر وهو ياءُ المتكلمِ إلى زيادةِ حرفٍ

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٣- ٣٧٥)، وانظر المسألة في مصادر الهامش التالي.

(٢) وهو قول الفراء أيضًا؛ انظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣٧)، والمفصل (ص ١٧٧)، وللكوفيين مطلقًا في الإنصاف (٢/ ٥٦٤) [م: ٩٧]، والبديع لابن الأثير (١/ ٤٨٣)، وشرح المفصل (٢/ ٣٤٤)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٤٨٨)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٦٥).

(٣) كذا في الأصل، وقد تقدم البيت بتمامه قريبًا من قول عمر بن أبي ربيعة.

(٤) قوله: «فقد» لغة في «فقط»، وقد تقدم مثالها في كلام الناظم غير مرة.

آخر وهو النون؛ لتحفظَ الفعل وغيرَه على ما يأتي عن دخولِ الكسرةِ عليها؛ حيثُ إن تلك الياءَ وجَب أن يكونَ ما قبلها مكسورًا ولأجلِ ذلك سمَّوها بنونِ الوقاية، وحمَلوا المعتلَّ في ذلك على الصحيحِ؛ نحو: «دعاني ورماني»، وذلك قد يكونُ لازمًا، وقد يكونُ مخيَّرًا فيه، وقد يكون مختارًا، وقد يكونُ ضعيفًا:

أمَّا اللازمُ فيكون في الماضي مطلقًا؛ نحوَ: «ضرَبني وضرَباني وضرَبوني»، وفي المضارِعِ إذا كان عريًّا عن نونِ الإعراب؛ نحوَ: «يضرِبُني وتضرِبُني ويضربنَني»، وفي الأمر؛ نحو: «اضرِبني».

والمخيرُ في مواضعَ؛ منها المضارعُ الذي فيه نونُ الإعراب؛ نحوَ: «يضربانِني ويضرباني ويضربونَني ويضربوني»؛ أما الإثباتُ فللنهجِ المألوفِ، وأمَّا الحذفُ فلقيامِ نونِ الإعرابِ مَقامَه، أو لأجلِ كراهةِ اجتماعِ النونينِ، وإنما التزموا في مثل «يضربنَني» خوفَ الالتباسِ بالواحدِ المجزومِ نحو: «لم يضرِبني»، ويجوزُ فيه الإدغامُ والفكُّ قال تعالى: ﴿قَالَ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، وقال: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ [الأحقاف: ١٧]؛ أمَّا الإدغامُ فلاجتماعِ المثلينِ وأما الفكُّ فلأنَّ نونَ الوقايةِ عارضٌ والعارضُ غيرُ معتدٍّ به.

ومنها: «لَدن» تقول : «لدُني ولدُنِّي» أما الإثباتُ فلمحافظةِ السكونِ الأصلي كمحافظةِ الحركةِ في الفعل. وأمَّا الحذفُ فلإجرائِه مُجرَى غيرِه من الأسماءِ.

ومنها: «إنَّ» وأخواتُها غيرَ «ليتَ ولعلَّ»؛ تقول: «إنِّي وإنني...» إلى آخرها؛ أمَّا الإثباتُ فلتشبيهِها بالفعلِ الذي شبَّهوها به في العملِ، وأمَّا حذفُها فلكراهةِ اجتماعِ النوناتِ.

والمختارُ يكون أيضًا في مواضعَ:

منها: «ليت» وإنما اختِير الإثباتُ فيها لفقدانِ النونِ التي كانت في أخواتِها وكراهةِ اجتماعِها معها، وقد جاءَ حذفُها شاذًّا؛ قال:

كَمُنيَـــةِ جَابِــرٍ إذ قَــالَ لَيتِي أُصَادِفُهُ وَأَفقِدُ بَعضَ مَالِي[1]

/ ومنها: «مِن وعَن وقَط وقَد» وإنما اختِير الإثباتُ فيها قصدًا إلى بقاءِ [٩٢: ظ] السكونِ الأصلي فيها ببقاءَ الحركةِ في الفعلِ، وقد جاء الحذفُ؛ قال:

قَدنِي مِن نَصرِ الخُبَيبَينِ قَدِي[2]

ونقل عن بعض العرب: «منِّي وعنِّي» وإنما لم يلحِقوها بـ«عليَّ ولديَّ وإليَّ»؛ لأمنِهم من الكسرةِ فيها بسببِ الإدغامِ.

وأما الضعيفُ فهو «لعلَّ»؛ فإنَّ «لعلِّي» أفصحُ من «لعلَّني»؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦] **وإليه أشارَ بقوله: «وعكسُها لعلَّ»؛ أي: عكسُ «ليت».**

* * *

(١) بيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ٨٧)، وله في الكتاب (٢/ ٣٧٠)، والنوادر لأبي زيد (ص ٢٧٩)، والمفصل (ص ١٧٧)، وشرح التسهيل (١/ ١٣٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٢٠).

(٢) الرجز لحميد الأرقط كما في الصحاح (خبب)، وسمط اللآلي (١/ ٤٧٥)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٢٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٧)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٨٢)، وبلا نسبة في الكتاب (٢/ ٣٧١)، والأصول (٢/ ١٢٢)، والمفصل (ص ١٧٨).، والخبيبان: هما عبد الله بن الزبير رضي الله عنه وأخوه مصعبٌ، وقيل: مصعب وأخوه عبد الله وابن عبد الله خبيبٌ؛ فيما روى: «الخُبَيبِينَ» بالجمع.

[ضمير الفصل]

وَالفَصلُ بَينَ المُبتَدَا وَالخَبَرِ وَلَو يَكُونُ عَامِلٌ فَمُضمَرِ
بِشَرطِ تَعرِيفٍ لَهُ أَو أَفعَلَا مَطَابِقٌ كَكُنتَ أَنتَ أَفضَلَا
وَفِي تَمِيمٍ جَعَلُوهُ مُبتَدَا فَيَرفَعُونَ الِاسمَ بَعدُ أَبَدَا

اعلم أنَّه قد يفصَلُ بين المبتدأ والخبر المعرفةِ أو المشابهةِ لها وهو «أفعلُ مِن» بصيغةِ ضميرٍ مرفوعٍ خوفَ الالتباسِ بالصفةِ؛ نحو: «زيدٌ هوَ المنطلقُ» و«زيدٌ هوَ أفضلُ منك»، ووجهُ شبهِ «أفعل من» بالمعرفةِ ليس من حيثُ امتناعُ دخولِ اللام عليه وإلا ورَدَ؛ نحو: «زيدٌ غلامُ رجلٍ» فإنَّه يمتنعُ دخولُ اللامِ عليها ولا يؤتَى بالفصل، بل من حيثُ المعنى فإن كلَّ واحدٍ من «الأفضل» و«أفضل من» هو الآخرُ من حيثُ المعنى، ولذا يقومُ كلٌّ منهما مَقامَ الآخر، وإنَّ كلًّا مِن «اللام ومن» أُتي به لبيانِ المفضَّل عليه، ثمَّ إنَّ هذه الصيغةَ هل لها موضعٌ من الإعرابِ أم لا؟ فذهَب الخليلُ إلى الثاني[1]، وذهَب بعضُهم إلى الأول[2].

والخلافُ مبنيٌّ على أنَّها اسمٌ أو حرفٌ؛ **فمَن قالَ بحرفيَّتها قال:** لا جائزٌ

---

(١) انظر رأي الخليل في: شرح الرضي (٢/ ٤٥٥، ٣/ ٥٢)، والتذييل والتكميل (٢/ ٢٩٩).

(٢) هم الكوفيون ويسمُّونه عمادًا؛ كأنه عمَد إلى الاسم الأول فقوَّاه بتحقيق الخبر بعده. انظر: الأصول (٢/ ١٢٥)، والمرتجل (ص ٢٨٣)، والإنصاف (٢/ ٥٧٩) [م: ١٠٠]، والبديع لابن الأثير (١/ ٦٠)، وشرح المفصل (٢/ ٣٢٩)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٦٥)، وشرح التسهيل (١/ ١٦٧)، والتذييل والتكميل (٢/ ٢٨٥).

أن تكونَ اسمًا؛ لأنَّها وقَعت في التركيبِ فيكونُ لها موضعٌ من الإعرابِ، وليسَ[١]؛ لأنَّه إمَّا أن يكونَ بالاستقلالِ أو بالتبعيةِ: **لا سبيلَ إلى الأوَّل**؛ لأنَّه إمَّا أن يكونَ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، ولا سبيلَ إلى الأولِ؛ لأنَّه لا يحتملُ الرفعَ إلا بالابتداءِ فيكونَ ما بعدها خبرًا، وليس كذلك بدليلِ قولهم: «كانَ زيدٌ هو المنطلقَ» بنصبِ المنطلق، ولا سبيلَ إلى الثاني والثالثِ لعدمِ الناصبِ والجارِّ. **ولا سبيلَ إلى الثاني** لأنَّها لم تختلِف باختلافِ المتبوعِ في الإعراب؛ لقولِهم: «إنَّ زيدًا هوَ المنطلقُ»، و«إنا نحنُ الضاربون»؛ كقولهم: «كان زيدٌ هو المنطلقَ»، و«كنا نحنُ الضاربِين».

ومن قال باسميَّتها؛ قال: إن صيغَها صيغةُ الضميرِ المرفوعِ وتصرُّفَها بحسبِ مَن هيَ له كتصرُّفِها، ولا مانعَ من جعلِها اسمًا فوجَب الحكمُ باسميَّتها؛ أمَّا الأولُ فظاهرٌ، وأمَّا الثاني فلأنَّا نختارُ تبعيَّتَها في الإعراب.

قولهم: «لا يختلفُ بحسبِ اختلافِ المتبوعِ». **قلنا**: هذا الحكمُ في غيرِ بابِ التأكيدِ؛ لأنَّ ذلك سوَّغوا فيه ذلك؛ كقولهم: «مررتُ بكَ أنتَ» و«بهِ هوَ» و«بي أنا» و«بنا نحنُ»، وهذا المذهبُ هوَ الحقُّ. واعلم أنَّ هذا البحثَ كان مبنيًّا على لغةِ الحجازِ وأمَّا تميمٌ فإنَّهم يجعلونها مبتدأً وما بعدَها خبرَها، ونقِل في غيرِ السبعةِ: **(وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ)** [الزخرف: ٧٦][٢]، وعلى ذلك لا إشكالَ في اسميَّتِها.

* * *

(١) أي: وليس لها محل من الإعراب، ثم بيَّن المصنف دلالة هذا المنع بالتفصيل أعلاه.

(٢) هي قراءة ابن مسعود وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبي زيد؛ معاني القرآن للفراء (٣/ ٣٧)، ومختصر الشواذ لابن خالويه (ص ١٣٦)، والبحر المحيط لأبي حيان (٢٣/ ١٧٩)، وانظر: الكتاب (٢/ ٣٩٣)، ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٣٤٨)، والمقتضب (٤/ ١٠٥).

[ضمير الشأن]

وَقُل: ضَمِيرُ الشَّأنِ قَبلَ الجُملَهْ ... خَبَــرُهُ مَا بَعدَهُ فِــي الجُملَهْ
وَصَرَّفُــوهُ حَسَــبَ العَوَامِلِ ... مَعَ اتِّصَالٍ وَانفِصَالٍ شَــامِلِ
[٩٣: و] / وَحَذفُ مَنصُوبَاتِهِ قَد ضَعُفَا ... وَهْــوَ بِــأَنَّ لَازِمٌ إِن خُفِّفَــا

اعلم أنه قد يتقدَّمُ الجملةَ الخبريةَ ضميرٌ غائبٌ يسمَّى ضميرَ الشأنِ والقصةِ عندَ البصريِّين والمجهولَ عند الكوفيِّين(١). ووضعُه مغايرٌ للضمائرِ الأُخرِ؛ لأنَّه لا يستدعي تقدُّم ذكرٍ على ما تقدَّم بل هو لمعهودٍ ذهنيٍّ وهو الشأنُ والحديثُ تفسِّره الجملةُ بعدَه، ولذلك لا تشترَطُ المطابقةُ بينهما؛ فيقال: «هو زيدٌ منطلقٌ»، و«هو الزيدانِ منطلقانِ»، و«هو الزيدونَ منطلقونَ»، و«هو هندُ ضاربةٌ»، بل ربَّما يؤنثُ إذا كانَ في الكلامِ مؤنثٌ؛ كقولِه تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ﴾ [الحج: ٤٦]، وقولِ الشاعر:

عَلَــى أَنَّهَــا تعفُــو الكُلُومُ ... .(٢)

ثم إنَّه تختلفُ أحوالُه بحسبِ اقتضاءِ العاملِ فيبرزُ منفصلًا عند الابتداء؛ نحوَ: «هو زيدٌ منطلقٌ»، وعند كونِه اسمَ «ما»؛ كقولك: «ما هو زيدٌ منطلقٌ»،

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج (١/ ١٨٢)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٣٨٤)، والمفصل (ص ١٧٣)، والبديع لابن الأثير (١/ ٦١)، والتذييل والتكميل (٢/ ٢٧١).

(٢) جزء بيت من الطويل لأبي خِراش الهذلي، تقدم تخريجه، والبيت بتمامه:

عَلَــى أَنَّها تَعفُو الكُلُــومُ وَإِنَّما ... نُوَكَّلُ بِالأَدنَى وَإِن جَلَّ مَا يَمضِي

ويستكنُّ في بابي «كانَ وكادَ»؛ نحوَ: «كان زيدٌ منطلقٌ»، و: ﴿كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧][1]. ويبرزُ متصلًا في بابي «إنَّ وظن»؛ نحوَ: «إنَّه زيدٌ قائمٌ»، و«ظننتُه زيدٌ قائمٌ». وحذفُه منصوبًا في غيرِ «أن» المخففةِ المفتوحةِ الهمزةِ ضعيفٌ؛ لكونِه مقصودًا ولا دلالةَ عليه، وقد جاءَ ذلك شاذًّا قال الشاعر:

إِنَّ مَن يَدخُلِ الكَنِيسَـــةَ يَومًا ... يَلقَ فِيهَـــا جَـــآذِرًا وَظِبَاءَ[2]

وأما «أن» المخففةُ فيلزمُ فيه ذلك قال الله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠]، قال المصنِّف: «إنَّما التزموا ذلك لأنَّ «إن» مكسورةً أضعفُ شبهًا بالفعلِ من مفتوحِها وقد ثبتَ إعمالُها مخففةً فلو لم تعملِ المفتوحةُ المخففةُ لزِم إعمالُ الأضعفِ مع إلغاءِ الأقوى»[3]. ولا يخلو هذا الكلامُ من ضعفٍ.

* * *

---

(١) كذا في الأصل: «تزيغ»، وهما قراءتان؛ قرأ حمزة وحفص عن عاصم: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث كما هنا؛ السبعة لابن مجاهد (ص ٣١٩)، والمبسوط لابن مهران (ص ٢٣٠)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٨١). ويكون تقدير الأمر أو الشأن على قراءة التذكير، ويكون تقدير القصة على قراءة التأنيث.

(٢) بيت من الخفيف، نسب للأخطل، وهو في ديوانه (ص ٥١١) وانظر تعليق محققه عليه وما فيه من مصادر، وله في الحلل في شرح أبيات الجمل (ص ٢٨٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٢٢)، وخزانة الأدب (١/ ٤٥٨)، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه (٣/ ٢٧٣)، وشرح المفصل (٢/ ٣٣٧)، وضرائر الشعر لابن عصفور (ص ١٧٨)، وشرح الرضي (٢/ ٤٦٨).

(٣) شرح الكافية له (٢/ ٧١٣).

[أسماء الإشارة]

وَذَا وَذَانِ تَـا وَتَـانِ وَأُولَا إِشَـارَةٌ خَمـسٌ لِسِـتَّةٍ عُلَا
أُولَاءِ لِلجَمعَيـنِ لَا يُخَالِفُ وَذِي وَذَهْ وَتِـي وَتَهْ مُرادِفُ

تَرَكَ المصنفُ ههنا تعريفَ أسماءِ الإشارةِ وقد عرَّفها في «الكافية»[1] بأنَّها: «ما وضِع لمشارٍ إليهِ»، وقال: «لا يلزَم منه الدورُ؛ لأنَّ القصدَ تعريفُ اسمِ الإشارةِ اصطلاحًا لمشارٍ إليه لغةً والإشارةُ من حيثُ اللغةُ معلومةٌ فلا يلزَمُ الدورُ لاختلافِ الجهةِ»[2]. وهذا صحيحٌ لكنَّه ينتقضُ بلفظِ المشارِ إليه؛ فإنه وضِع لمشارٍ إليه وليسَ باسمِ الإشارةِ اصطلاحًا؛ **فالصحيحُ أن يقال**: هو اسمٌ يدلُّ بتوسُّط الإشارةِ على ذاتٍ بعينِها مِن أي جنسٍ كانَ.

إذا تقرَّر ذلك فاعلَم أنَّ: المشارَ إليه ستةٌ باعتبارِ المعنى؛ لأنَّه إمَّا مفردٌ أو مثنًّى أو مجموعٌ وكلُّ واحدٍ إمَّا مذكرٌ أو مؤنثٌ، إلا أنَّهم وضَعوا للجمعِ مطلقًا لفظًا واحدًا فصارتِ الألفاظُ خمسةً لستَّةِ معانٍ وهي: «ذا وذان وتا وتان وأُولَا قصرًا ومدًّا»، وللمؤنثِ أسماءٌ أُخرُ مرادفةٌ وهي: «ذي وذه وتي وته». ثم إنَّ الإشارةَ تحتاجُ إلى ثلاثةِ أشياءَ: المشيرُ والمشارُ إليه والمشارُ له؛ فالمشيرُ لا يحتاجُ إلى تنبيهِ نفسِه وهو ظاهرٌ، وكذا المشارُ إليه إذ لا يشترَطُ فهمُه ولا حياتُه، وإنَّما المحتاجُ إلى التنبيهِ هو المشارُ له لجوازِ غفلتِه فأدخَلوا

---

(١) (ص ٣٤).

(٢) شرح الكافية له (٢/ ٧١٥) بتصرف في اللفظ يسير.

حرفَ التنبيهِ وهو «ها» على اسمِ الإشارةِ؛ نحوَ: «هذا وهذان» ليتنبَّه ولا يفوِّتُ المقصودَ، ويشترطُ أن يكونَ مصدَّرًا به لأنَّه ينبِّه ليشارَ ولا يشارُ لينبَّهَ.

إن قلتَ: ما وجهُ تخصيصِ حرفِ التنبيهِ / باسمِ الإشارةِ دونَ الأسماءِ [٩٣: ظ] الأُخر؟ قلتُ: لأنَّه لا يستقلُّ لمجردِ إطلاقِه في الدلالةِ كغيرِه من الأسماءِ، بل يحتاجُ مع ذلك إلى إشارةٍ حسيَّةٍ، والإشارةُ لا تدرَكُ إلا مع تقليبِ الحدقةِ نحوَ المشيرِ فلذلك اختصَّ التنبيهُ به دون باقي الأسماءِ.

وَخَمسُهَا تُوصَلُ بِالخِطَابِ ... فَخَمسَـــةٌ فِي خَمسَةٍ جَوَابِي
ذَاكَ إِلَـــى ذَاكُنَّ خَمسٌ تَمَّتِ ... ذَانِـــكَ حَتَّى ذَانِكُـــنَّ عَمَّتِ
أَجـــرِ عَلَى ذَلِـــكَ كُلَّ البَابِ ... فَتَســـلُكَ الطَّرِيقَ لِلصَّوَابِ

قد تقرَّر أنَّ الإشارةَ لأجلِ المشارِ له وهو المخاطبُ فاحتاجوا إلى لفظٍ يدلُّ عليه، ثم هوَ تختلفُ أحوالُه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ فأتَوا بحرفِ الخطابِ دلالةً على تلك الأحوالِ وهي ستَّةٌ معنًى، إلا أنَّهم وضَعوا للمثنَّى مطلقًا لفظًا واحدًا فصارتِ الألفاظُ خمسةً لستةِ معانٍ فإذا ضرَبتَ أسماءَ الإشارةِ الخمسةَ في ألفاظِ الخطابِ الخمسةِ يقومُ منه خمسةٌ وعشرون، وهي: «ذاكَ ذاكُما ذاكُم ذاكِ ذاكُنَّ» وهكذا تأخذُ كلَّ واحدٍ مما بقِي من أسماءِ الإشارةِ وتضرِبُ في خمسةِ ألفاظِ الخطابِ إلى أن يقومَ العددُ.

ذَا لِلقَرِيبِ ثُمَّ ذَاكَ لِلوَسَـــط ... ذَلِكَ لِلبَعِيدِ عَن بَعضٍ فَقَط
ذَانِـــكَ شَـــدِّد نُونَـــهُ وَتَانِكَا ... وَتِلـــكَ لِلبَعِيدِ مَـــعْ أُولَالِكَا

لما كانت تختلفُ أحوالُ المشارِ إليه بحسبِ القربِ والبعدِ وما بينَهما احتاجوا إلى دلالةٍ عليها؛ فقالوا في المفردِ: «هذا هذه» للقريبِ، و«ذاك وتاك»

للمتوسطِ، و«ذلك وتالك» للبعيدِ. وفي المثنَّى: «هذان وهاتان» للقريبينِ، و«ذانِكَ وتانِك» للمتوسطينِ، و«ذانِّك وتانِّك» مشدَّدتينِ للبعيدينِ. وفي الجمع: «هؤلاءِ» للقرباءِ، و«أولاك وأولئكَ» للمتوسطينَ، و«أولالك» للبعداءِ، وهذا الترتيبُ أسنده المصنفُ إلى بعضِهم وكأنَّه يستضعفُه[1]، وممن رتَّب هذا الترتيبَ الجُزُوليُّ[2] وهو بمكانٍ عالٍ في العربية.

خاتـمةٌ:

للعربِ في تثنيةِ اسمِ الإشارةِ لغتانِ؛ الأولى وهي العاليةُ: «هذان» في الرفعِ و«هذين» في النصبِ والجرِّ. والثانيةُ: «هذانِ» في الأحوالِ الثلاثِ وعلى هذِه حمَل بعضُهم قولَه تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[3] فعلى الثانيةِ لا إشكالَ أنه

---

(١) انظر: شرح الكافية له (٢/ ٧١٨) وقد قدم بين يدي هذا الترتيب بقوله: «يزعم كثير من النحويين ...»، وبيَّن الرضي وجه عدم تسليم ابن الحاجب بهذا الترتيب والاختصاص فقال: «لما رأى المصنف كثرة استعمال ذي القرب من أسماء الأشارة في موضع ذي البعد منها، وبالعكس، لضربٍ من التأويل كما ذكرنا، خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب، وبعضها بالبعيد، فلم يأخذه مذهبًا ولم يقطع به، بل أحاله على غيره؛ فقال: ويقال، ذا، للقرب، يعني: لم يتحقق عندي ذلك». شرح الرضي (٢/ ٤٨٠).

(٢) انظر: المقدمة الجزولية (ص ٦٩).

(٣) قرأ حفص عن عاصم، وابن كثير: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] بتخفيف «إن» عندهما وتشديد نون «هذان» عند ابن كثير، وقرأ أبو عمرو: ﴿إِنَّ هَذَينِ لَسَاحِرَانِ﴾ بتشديد النون وبإثبات الياء في ﴿هَذَينِ﴾. وقرأ الباقون بتشديد النون والألف وهي التي معنا هنا، وقد جاءت على لغة بني الحارث وخَثْعَم وزُبَيد وبني العَنبر ومراد؛ فإنهم يلزمون المثنى الألفَ على كل حال، وسيأتي لهذه الآية توجيهات أخر؛ انظر ما سيأتي في (ص ٤٥٠) والتعليق عليها. وانظر هذه القراءات في: السبعة لابن مجاهد (ص ٤١٩)، والمبسوط لابن مهران (ص ٢٩٦)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٢١)، وانظر توجيهها في: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٨٣)، =

مبنيٌّ، وأمَّا على الأولى فاختلفوا فيه فذهَب الأكثر إلى بنائِه واستدلُّوا عليه بأن سببَ البناءِ في المفردِ قائمٌ فيه فوجَب الحكمُ بالبناءِ وإلا لما كان السببُ سببًا، والسببُ احتياجُه في الدلالةِ على مدلولِه الإفراديِّ إلى تكملةٍ يتمُّ بها معناه احتياجَ الحروفِ في ذلك، ثم قالوا إنَّ الاختلافَ ليس لأجلِ الإعرابِ بل «هذان» صيغةٌ موضوعةٌ لحالةِ الرفعِ و«هذين» صيغةٌ موضوعةٌ لحالةِ النصبِ والجرِّ، كما فعلوا ذلك في الضمائرِ. وبعضُهم قالَ: إنَّه معربٌ لصدقِ حدِّ المعربِ عليه وهو «ما اختلَف آخرُه باختلافِ العواملِ»، وهذا البحثُ يرجعُ إلى العنايةِ لأنَّه إن عُني بالمعربِ ما عَنى المصنفُ وهو «الذي لم يشبِه مبنيَّ الأصلِ» فـ«هذان» مبنيٌّ لمشابهتِه مبنيَّ الأصل، وإن عُني به ما عَنَوه فهو معربٌ لاختلافِ آخرِه باختلافِ العوامل.

* * *

= وشرح المفصل (٢/ ٣٥٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ١٥٦)، والبحر المحيط لأبي حيان (١٨/ ٥٦١).

[الأسماء الموصولة]

[٩٤: و] / مَـا لَا يَتِمُّ جـزءَ إِلَّا بِالصِّلَه وَالعَائِدُ المَوصُولُ فَاسلُك سُبُلَه

وَالصِّلَـةُ الجُملَـةُ وَالعَائِدُ قُل بِمُضمَـرٍ مُتَّصِـلٍ أَو مُنفَصِل

قوله «ما لا يتمُّ جزءًا إلا بصلةٍ وعائدٍ»: تعريفٌ للموصولِ، وهو خيرٌ من قولِ الزمخشري: «ما لا يتمُّ اسمًا»[١]؛ لأنَّه لا يحتاجُ في اسميَّته إلى شيءٍ وإنما يحتاجُ إلى الجملةِ، والعائدُ في وقوعِه جزءٌ من الكلامِ. وسببُه: أن غرضَ وضعِه ليتوصلَ به إلى وصفِ المعارفِ بالجملِ؛ حيثُ إنَّ الجملَ نكراتٌ والنكراتُ لا تكونُ أوصافًا للمعارفِ فلا يكونُ حينئذٍ لدخولِه في غيرِ الجملِ معنًى؛ كما أنَّ «ذو» وضِعت ليتوصَّلَ بها إلى الوصفِ بالأجناسِ فاختصَّت بدخولِها على الأجناس، ولأجلِ ذلك اشتُرط في الجملةِ ما اشتُرط فيها إذا وقعَت صفةً؛ من كونِها خبريةً، وكونِها ذاتَ عائدٍ، وكونِها ذاتَ نسبةٍ معلومةٍ للمخاطبِ كسائرِ صفاتِ المعارفِ. واعلم أنَّ هذه النسبةَ وإن كانَت معلومةً متعينةً للمخاطبِ بسببِ عهدِ السابقِ لكنَّ تعيُّنَها لم يكُن بالوضعِ فاحتاجوا إلى علامةٍ كسائرِ الأسماءِ المعرَّفةِ بالأداةِ فـ«الذي والتي» في إفادتِهما التعريفَ في هذه النسبةِ كاللام في إفادةِ التعريفِ في المفرداتِ، ولهما فائدةٌ أخرى وهيَ: أنَّ الصفةَ لا بدَّ أن تكونَ دالةً على ذاتٍ هي الموصوفُ في المعنى والجملةُ لا دلالةَ لها على الذاتِ، وبسببِ وصلِها بهما تهيَّئت لوقوعِها صفةً من هذا الوجهِ أيضًا لكونِهما عبارتينِ عن الذاتِ.

---

(١) انظر: المفصل (ص ١٨٣) بلفظ: «الموصول ما لا بد له في تمامه اسمًا».

إن قلتَ: قد تقعُ الجملُ صفاتٍ للنكراتِ مع عدمِ دلالتِها على الذاتِ فكذلك المعارفُ. **قلتُ**: إنما صحَّ ذلك في النكراتِ؛ لأنَّها واقعةٌ موقعَ المفردِ؛ إذا قلت: «جاءَني رجلٌ قامَ أبوهُ»؛ تقديره: قائمٌ أبوه، وأمَّا ههنا فاستغنَوا عن هذا التقديرِ بالموصولِ على ما قلناه.

إن قلتَ: فقد قال النحويُّون: «إنَّ الجملةَ معرِّفةٌ للموصولِ»، فكيفَ حكمتَ ههنا بالعكس وهل هوَ إلا دورٌ؟ **قلتُ**: إنهم إن أرادُوا بذلك أن الجملةَ معرِّفةٌ للموصولِ تعريفَ اللامِ للأسماءِ فهو ممنوعٌ؛ لأنَّ الموصولَ غيرُ محتاجٍ إلى أداةٍ في التعريف لكونِه بالوضعِ، وإن أرادوا أنَّها موضِّحةٌ له إيضاحَ الأجناسِ لأسماءِ الإشارةِ فهو قولٌ حقٌّ؛ لأنَّهم لم يقصدوا في وضعِه ذاتًا من جنسٍ بعينِه بل قصَدوا ذاتًا بعينِها من أيِّ جنسٍ كان فصارتِ الجملةُ موضِّحةً لتلك الذاتِ مبيِّنة لها كأسماءِ الإشاراتِ، وهذا لا ينافي ما قلناه إلا أنَّ أسماءَ الإشاراتِ هيَ المقصودةُ بالذاتِ وصفاتِها مقصودةٌ بالعرَضِ والموصولُ بالعكسِ في ذلك[1].

واعلم أنَّه لما ذكرناه من فائدتَي وضعِ الموصولِ صارَ كجزءٍ من الصلةِ في عدمِ استقلالِه بنفسِه فلا تجري عليه أحكامُ الكلماتِ المستقلَّة؛ من الإخباريةِ والعطفِ عليه والبدلِ منه والتأكيدِ له والاستثناءِ منه. وكذا أحكامُ الأسماءِ؛ من كونِها مبتدأً وفاعلًا ومفعولًا ومنادًى- إلا بعدَ مجيءِ صلتِه وجميعِ ما تقتضيه صلتُه. وكذا لا تقدَّمُ صلتُه عليه، ولا ما هو في حيِّزِها، ولا يفصلُ بينهما بحالٍ؛ فلا يقال: «مررتُ بالضاربِ الظريفِ زيدًا»، ولا «بالضاربِ نفسِه زيدًا»، ولا «بالضاربِ أخيك زيدًا»، ولا «بالضاربِ عمرٍو زيدًا»، ولا «بالضاربِ أخيه

---

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ١٨٧)، والتذييل والتكميل (٣/ ٨)، وتعليق الفرائد (٢/ ١٨١).

زيدًا» / ، ولا «جاءَني الضاربون إلا زيدًا عمرًا»، ولا «الذي ضربتُه قائمٌ عندَك»؛ [٩٤:ظ]
إذا جُعل «عندك» ظرفًا لـ«ضربت».

وَتُوصَلُ اللَّامُ مِنَ المَوصُولِ بِالِاسْـمِ لِلفَاعِلِ وَالمَفعُولِ
وَالعَائِدُ المَفعُولُ قَد يَنحَذِفُ مَا تَشتَهِي الأَنفُسُ فِيهِ يُعرَفُ

اعلم أنَّ من الموصولاتِ اللامُ التي صورتُها صورةُ لامِ التعريفِ، وهي تحتملُ أن تكونَ «الذي والتي» محذوفتَي العجُز، ويحتملُ أن تكون هي وحدَها موضوعةً للوُصلةِ، وعلى التقديرينِ لا تكونُ صلتُها إلا اسمَ الفاعلِ أو المفعولِ؛ كقولك: «جاءَني الضاربُ والمضروبُ» وكان حقُّها أن تكون جملةً إلا أنَّهم كرِهوا إدخالَ اللامِ التي صورتُها صورةُ لامِ التعريفِ على الجملةِ فسبَكوا من الجملةِ اسمًا مفردًا وأدخَلوها عليه، ولذلك لا تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ لعدمِ إمكانِ سَبكِ الاسمِ منها.

واعلم أنَّ الصلةَ لا بدَّ لها مِن عائدٍ إلى الموصولِ ليرتبطَا لفظًا كما ارتبطَا معنًى؛ وهو إمَّا فاعلٌ كقولك: «جاءَني الذي ضرَب»، و«اللذانِ ضرَبا»، و«الذين ضرَبوا»، و«جاءَني الضاربُ والضاربانِ والضاربونَ». وإما مفعولٌ؛ نحو: «جاءَني الذي ضربتُه». وإما مجرور؛ نحو: «جاءَني الذي ضُرِب زيدٌ: عندَه أو معَه أو في داره» أو ما أشبه ذلك؛ فالأولُ لا يجوزُ حذفُه بحالٍ لكونِه فاعلًا وكذا الثالثُ، أمَّا الثاني فيجوزُ حذفُه إذا عُلم؛ كقولِه تعالى: ﴿**فِيهَا مَا تَشتَهِي الأَنفُسُ**﴾ [الزخرف: ٧١][١]؛ أراد: ما تشتهيه.

إن قلتَ: إن كان المسوِّغُ لحذفِ العائدِ في الثاني هو العِلمَ فليسُغ حذفُه في الثالث إذا عُلِم بالقرائنِ كخبرِ المبتدأ. **قلتُ**: لشدَّةِ ارتباطِ الصلةِ بالموصولِ

(١) قراءة متواترة تقدم تخريجها في (ص ٩١).

معنًى وشدَّةِ استقلالِ الجملةِ في نفسِها أوجَبوا الضميرَ وما سوَّغوا الحذفَ إلا لقرينةٍ داخليةٍ؛ وهيَ ما في نفسِ الفعلِ من الاقتضاءِ للمفعولِ دونَ القرائنِ الخارجيةِ كخبرِ المبتدأِ.

وَهْيَ الَّذِي ثُمَّ الأُولَى اللَّذَانِ ثُـمَّ الَّتِـي وَالـلَّاءِ وَاللَّتَانِ
وَذُو تَجِـي طَائِيَّـةً وَمَن وَمَا أَيٌّ وَأَيَّـةٌ وَذَا مِـن بَعدَمَـا

هذه وما تصرَّفَ منها واللامُ جملةُ الموصولاتِ، وبدأ بالذي لأنَّها أمُّ الباب وفيها لغاتٌ: تشديدُ الياءِ ومنه قوله:

وَلَيسَ المَـالُ فَاعلَمهُ بِمالٍ وَإِن أَغنَـاكَ إِلَّا لِلَّـذِيِّ(١)

وحذفُ الياءِ والاكتفاءُ بالكسرةِ، ومنه قوله:

وَالَّـذِ لَـو شَـاءَ لَـكَانَ بَرَّا
أَو جَبَلًا أَشَـمَّ مُشـمَخِرَّا(٢)

وتسكينُ الذالِ، ومنه قولُه:

كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبيَةً فَاصطِيدَا(٣)

---

(١) بيت من الوافر، وهو لرجل من هذيل لم يسمَّ في شرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٥١)، وبلا نسبة في: ما ينصرف وما لا ينصرف (ص٨٣)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٢)، والإنصاف (٢/ ٥٥٥) [م: ٩٥]، والبديع لابن الأثير (٢/ ٦٦٢)، وتوجيه اللمع (ص ٤٨٧)، وشرح التسهيل (١/ ١٩٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٥٠٤). وهو شاهد أيضًا على أن كسرة الياء المشددة في الذيَّ كسرة بناء.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٢)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٥٣)، والإنصاف (٢/ ٥٥٦) [م: ٩٥]، وتوجيه اللمع (ص ٤٨٧)، وخزانة الأدب (٥/ ٥٠٥). والمشمخرُّ: الجبل الطويل، وقيل: العالي.

(٣) الرجز لرجل من هذيل لم يسم كما في شرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٥١)، والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني (ص ٤٢)، وخزانة الأدب (١١/ ٤٢١)، وبلا نسبة في: الكامل =

ويقال في تثنيتِها «اللذانِ» في الرفعِ، و«اللذَين» في النصبِ والجرِّ، والخلافُ في إعرابِها وبنائِها كالخلافِ في «هذين»، وقد تحذفُ نونُها، قال الفَرزدقُ[1]:

أَبَنِي كُلَيْـبٍ إِنَّ عَمَّـيَّ اللَّذَا   قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا

وحكَى الجوهريُّ «اللَّذانِّ» بتشديدِ النونِ[2]، وقرئ به أيضًا في القرآن[3].

ويقال في جمعها: «الذين» في الأحوالِ كلها، وجاء «اللذون» في الرفعِ قليلًا. وربَّما تحذف نونُها؛ قال الشاعرُ:

إِنَّ الَّذِي حَانَت بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم   هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ[4]

وجاء «الأُولَى» بمعنى «الذين»؛ قال الشاعر:

= للمبرد (١/ ٢٧)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٢)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٣١)، والإنصاف (٢/ ٥٥٣) [م: ٩٥]، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٨).، وقوله: تزبى زُبية؛ أي: حفر حفرة في موضع عال، وكان هذا ديدنهم إذا اصطادوا أسدًا= أن يحفروا له حفرة في موضع عال.

(١) تقدم في (ص ١٣).

(٢) الصحاح (لذي).

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ﴾ [النساء: ١٦]، قرأ بتشديد النون ابنُ كثير وحدَه، والباقون بتخفيفها؛ السبعة لابن مجاهد (ص ٢٢٩)، والمبسوط لابن مهران (ص ١٧٧)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٤٨).

(٤) بيت من الطويل، وهو لأَشْهب ابن رُمَيلةَ [وقيل: زُمَيلة، وهي أمه] في الكتاب (١/ ١٨٦)، والمقتضب (٤/ ١٤٦)، والمنصف لابن جني (ص ٦٧)، وضرائر الشعر لابن عصفور (ص ١٠٩)، والحماسة البصرية (١/ ٢٦٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤٨). ودخل الخرم التفعيلة الأولى، وهو حذف أول الوتد المجموع في أول القصيدة أو البيت فتصبح «فعولن» فيه «عولن».

رَأيتُ مَوَاليَّ الأُولَى يَخذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهرِ إذ يَتَقَلَّبُ[(١)]

و«التي» جاء فيها من اللغاتِ ما جاء في «الذي» إلا تشديدَ الياءِ[(٢)]، ويقال في تثنيتها «اللتان» في الرفع / و«اللتين» في النصبِ والجرِّ وجاءَ في جمِعها «اللواتي واللواتِ» بحذف الياء، و«اللوا» بحذف التاء أيضًا، و«اللاتي» وهو اسمُ جمعٍ إذ ليس على أوزانِ الجموعِ، و«اللائي» يصلحُ للمذكرِ والمؤنثِ، وحكَى الجوهري: «اللَّاءون» رفعًا، و«اللائين» نصبًا وجرًّا، و«اللاءو» بلا نون، وقال: «إنها جمعٌ للذي مِن غيرِ لفظِها»[(٣)]. [٩٥: و]

* * *

(١) بيت من الطويل، وهو لعمرو بن أسد الفقعسي في الحماسة البصرية (١/ ٧٥)، ولبعض بني فقعس في ديوان الحماسة (١/ ٦٩)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٠)، وبلا نسبة في: التذييل والتكميل (٣/ ٣٣)، وشرح الشاطبي على الألفية (١/ ٤٣٥).

(٢) انظر اللغات التي في «الذي والتي» في: الأصول (٢/ ٢٦٢)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٢)، والمخصص لابن سِيده (٤/ ٢٦٢)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٥٣)، والإنصاف (٢/ ٥٥٣) [م: ٩٥]، وشرح التسهيل (١/ ١٩١).

(٣) الصحاح (لوي).

[باب الإخبار بالموصول]

وَبِالَّذِي يُخبَرُعَن كُلِّ اسمِ فِي جُملَةٍ إِلَّا لِمَنع يَحمِي
ثُمَّ الَّذِي فِي الجُملَتَينِ عَمَّتِ وَاللَّامُ بِالفِعلِ بِمَعنًى خُصَّتِ

واعلم أنه إذا عُلِمت نسبةٌ وجُهل المنسوبُ إليه، أو عُلم المنسوبُ إليه وجُهِلت النسبةُ احتِيج إلى الإخبارِ بالذي على الوجهِ الآتي بعدُ؛ مثلًا إنك تعلَمُ أنَّ شخصًا ما صدَر عنه الضربُ ولا تعلَمُ تعيُّنَه؛ فيقالُ لك: "الذي ضرَب زيدٌ". أو أن شخصًا بعينِه؛ مثلًا زيد فعل فعلًا ما لا يعلَم تعيُّنُه؛ فيقال لك: "الذي فعَل زيدٌ القيامُ أو الضربُ" أو ما أشبهَ ذلك؛ فهذه هيَ فائدةُ الإخبارِ بالذي وأخواتِها، ثم الجملةُ التي فيها ذلك الاسمُ المبهمُ إن كانت فعليَّةً صحَّ الإخبارُ بوُصلةِ الذي واللام جميعًا، وإن كانتِ اسميةً لم يصحَّ ذلك إلا بالذي لتعذُّرِ سبكِ الاسمِ من الجملةِ الاسميةِ.

فَصَدِّرِ الَّذِي وَأَضمِر مُخبِرَا عَنـهُ لَها وَأَخِّرن مَـا أُضمِرَا
فَالتَّاءُ فِي ضَرَبتُ زَيدًا الَّذِي ضَرَبَ زيدًا أَنَا فَاقتَس وَاحتَذِ

هذه كيفيةُ الإخبارِ بـ"الذي" وبابه، وهي ثلاثةُ أمورٍ؛ الأولُ: تصديرُ الجملةِ بـ"الذي" أو شبهِها. والثاني: تأخيرُ الاسم الذي وقَع مسمَّاه مبهمًا خبرًا عن "الذي". والثالث: إقامة الضمير لذلك الاسم مُقامَه عائدًا إلى "الذي"؛ مثلًا إذا أخبرتَ بالتاءِ في "ضربتُ زيدًا" فصدِّر الجملةَ بـ"الذي" وأخِّرِ التاءَ منفصلًا وأَقم مَقامه ضميرًا مستكِنًّا في الفعلِ عائدًا إلى "الذي"؛ فتقول: "الذي ضرَب

زيدًا أنا". وإذا أخبرتَ بالضمير في "ضربنا"؛ تقول: "اللذانِ ضربَا نحنُ" إن كان مثنًّى، و"الذين ضربوا نحنُ" إن كان جمعًا. وإذا أخبرتَ بالتاء في "ضربتَ" تقول: "الذي ضرَب أنت"، وفي "ضربتُما": "اللذانِ ضربَا أنتُما"، وفي "ضربتُم": "الذين ضربوا أنتُم".

وإذا أخبرت بـ"زيد" في "ضرَب زيدٌ"؛ تقول: "الذي ضرَب زيدٌ"، وفي "ضرَب الزيدان": "اللذانِ ضرَبا الزيدان"، وفي "ضرَب الزيدون": "الذين ضرَبوا الزيدون". وإذا أخبرت بـ"زيدٍ" في "زيد ضاربٌ"؛ تقول: "الذي هو ضارِبٌ زيدٌ"، وفي "الزيدان ضارِبان": "اللذان هما ضارِبان الزيدانِ"، وفي "الزيدون ضارِبون": "الذين هم الضارِبون الزيدون". وإذا أخبرتَ بـ"زيد" في "ضربت زيدًا"؛ تقول: "الذي ضربتُه زيدٌ"، وفي "ضربتُ الزيدَين": "اللذان ضربتُهما الزيدانِ"، وفي "ضربتُ الزيدِين": "الذين ضربتُهم الزيدون"، وقِس على ذلك الإخبارَ بـ"التي".

وإذا أخبرتَ بالتاء في "ضربتُ" باللام؛ تقول: "الضاربُ أنا" فتجعل مكانَ التاء ضميرًا مستكِنًّا في الاسمِ عائدًا إلى اللامِ وتؤخِّره منفصلًا خبرًا عن اللام، وفي "ضرَبنا": "الضاربانِ أو الضارِبون نحنُ". وإذا أخبرت بالتاء في "ضربتَ"؛ تقول: "الضاربُ أنت"، وفي "ضربتُما": "الضاربان أنتُما"، وفي "ضربتُم": "الضاربون أنتُم".

وإذا أخبرتَ بـ"زيدٍ" في "ضرَب زيد"؛ تقول: "الضاربُ زيدٌ"، وكذا "الضارِبان الزيدان"، و"الضارِبون الزيدون". وإذا أخبرتَ بـ"عمرٍو" في "ضرَب زيدٌ عمرًا"؛ تقول: "الضاربُ زيدٌ إياه عمرٌو"، وكذا "الضارب زيدٌ إياهما / [٩٥: ظ]
العَمران"، و"الضاربُ زيدٌ إياهم العمرون"؛ والله أعلمُ.

فَامنَع ضَمِيرَ الشَّأنِ مِن ذَا الوَصفِ وَكُلَّ مَوصُوفٍ وَكُلَّ وَصفِ
وَالحالَ وَالمَصدَرَ مَهمَا أُعمِلَا وَالمُضمَرَ الشَّرطُ لِمَا لَم يُوصَلَا

لما بيَّن كيفيةَ الإخبارِ بـ"الذي" شرَع يذكرُ ما تتعذَّرُ فيه تلك الكيفيةُ فيتعذَّرُ الإخبارُ، وذلك كضميرِ الشأنِ فإنه يمتنعُ الإخبارُ به لتعذُّرِ تأخيرِه لاستحقاقِه صدرَ الكلام. وكالموصوفِ فإنَّه يتعذَّرُ إقامةُ الضميرِ مُقامَه لأدائِه إلى وصفِ المضمر. وكالصفةِ فإنه يتعذَّرُ لإقامةِ الضميرِ مُقامَها لأدائِه إلى الوصفِ بالضمير. وكالحالِ لامتناعِ إقامةِ الضمير مُقامَه لأدائِه إلى وقوعِ الضميرِ حالًا. وكالمصدرِ العاملِ لأنَّه يؤدِّي إلى إعمالِ الضميرِ. وكالضميرِ المستحقِّ لغيرِ الموصولِ؛ نحو: "زيدٌ ضربتُه" فإنَّه إن أعيد إلى الموصولِ بقِي المبتدأُ بلا عائدٍ، وإن أعيد إلى المبتدأِ بقِي الموصولُ بلا عائدٍ وهذا شيءٌ ذكَره الزمخشريُّ وتبِعه المصنفُ، وفيه نظرٌ[1].

ومَا تَجِي شَرطًا وَفِي استِفهَامِ وَصفًا وَمَوصُوفًا وَفِي التَّمَامِ
مَن مِثلُهَا لَا فِي التَّمَامِ وَالصِّفَه وَكُلُّهَا عَلَى البِنَاءِ مُشرِفَه
أَيٌّ وَأَيَّةٌ فَأَعرِبْ أَبَدَا إِلَّا إِذَا حُذِفَ فِيهَا المُبتَدَا

---

(١) انظر: المفصل (ص ١٨٥)، وشرحه لابن الحاجب (١/ ٤٦٣، ٤٦٤). ووجه النظر، والله أعلم هو ما ذكره المصنف في شرحه على الكافية (٩٥/ و- ظ) فقال: «لأنه على تقدير ارتفاع المانع [هو إبقاء المبتدأ أو الموصول بغير عائد] يمتنع أيضًا الإخبار به لعدم حصول شرط الإخبار، وهو أن تكون النسبة التي تجعل صلة معلومةً للمخاطب؛ لأنها صفة في الأصل، وشرط الصفة سبق علم المخاطب بالنسبة، لكنها ليست بمعلومة في المثال [قوله: زيدٌ ضربتُه] لأنها فيه هي النسبة الفاعلية التي وقعت خبرًا، ولو كانت معلومةً لم تقع خبرًا لأن تحصيل الحاصل محالٌ، **والحاصل**: أن الجمع بين الإخبار بهذا الضمير وبين جعلِ النسبةِ الفاعليةِ خبرَ المبتدأ مما يتنافيان، وهذا سبب امتناع الإخبار عن هذا الضمير لا ما ذكره، وهذا السهو قلَّد المصنف فيه الزمخشريَّ فيما أظنه لأنه ذكره أيضًا في مفصله».

اعلم أن «مَن» لها معانٍ:

أولها: أن تكونَ موصولةً وحكمُها مع صلتِها كحكمِ «الذي» معها(١)، إلاَّ أنها مختصةٌ بأولي العِلمِ دون «الذي»، وموصوفَها لا يلفظُ به ولا يقدَّر بخلافِ «الذي» بل هي و«ما» موصولتان(٢) موضوعتان بإزاءِ الموصوفِ والصفةِ معًا؛ إذا قلت: «جاءَني مَن تعرِفُه»؛ معناه: جاءني الرجلُ الذي تعرِفه. و: «علمتُ ما صنعتَ»؛ معناه: الشيءَ الذي صنعتَه. وغرضُ وضعِهما الاختصارُ، ولا يتغيَّرانِ عن حالِهما في التأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ بل ينطلقانِ على الجميعِ بلفظِهما.

ولفظة «مَن» مفردٌ مذكرٌ، والحملُ على لفظِها هو الكثيرُ، وقد ورَد قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] بتذكيرِ الأولِ وتأنيثِ الثاني نظرًا إلى اعتبارَي اللفظِ والمعنى، إلا أنَّه إذا حُمل على اللفظِ جازَ بعد ذلك الحملُ على المعنَى ولا عكس؛ لأنَّ المعنى أقوى من اللفظِ فحسُنَ الرجوع عن الأضعفِ إلى الأقوى دونَ العكس، قالَ تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وقال: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، وقال الفرزدقُ:

.... نكُن مِثلَ مَن يا ذِئبُ يَصطَحِبانِ(٣)

---

(١) أي: كحكم «الذي» مع صلتها.

(٢) في الأصل: «موصولتين».

(٣) عجز بيت له من الطويل، والبيت بتمامه:

تَعَشَّ فَإن واثَقتَني لا تَخونُني ... نكُن مِثلَ مَن يا ذِئبُ يَصطَحِبانِ

ديوانه (٢/ ٣٢٨)، وله في: الكتاب (٢/ ٤١٦)، والأصول (٢/ ٣٩٦)، وليس في كلام العرب (ص ٢١٨)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٠٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢٦).

وثانيهما: أن تكونَ شرطيةً؛ نحو: «مَن يضربْني أضربْه».

وثالثها: أن تكونَ استفهاميةً؛ نحو: «مَن في الدارِ؟»، ولها ههنا حكمٌ في الوقف وهو أنَّه **إذا استفهم بها عن نكرة جاز أن يطابقَ بينها وبين تلك النكرةِ** بزيادة حرفٍ مِن حروفِ المدِّ واللين فيه يجانُس حركتَها؛ إذا قيل: «جاءَني رجلٌ»، تقول «منُو»، وإذا قيل: «رأيتُ رجلًا»، تقول «منَا»، وإذا قيل: «مررتُ برجلٍ»، تقول «منِي». وكذا في المثنى: «منانْ ومنَينْ»، وفي الجمع: «منونْ ومنينْ». وفي المؤنث: «مَنَهْ ومنْتانْ ومنْتَينْ ومناتْ» بسكون النون والتاء. **وفيها لغةٌ أخرى** وهي مراعاةُ مطابقةِ الإعرابِ فقط دون ما سواه من أحوالِ ذاتِ
[٩/ و] المستفهمِ بها؛ فيقال: «منُو ومنَا ومنِي» مطلقًا / مذكرًا ومؤنثًا مثنًّى ومجموعًا، والأولى هي الفصحى لأنَّ مراعاةَ الذاتِ أهم مِن مراعاةِ أحوالِها، وأمَّا الواصلُ فيقول: «مَن يا فتَى؟» مطلقًا، وقد شذَّ قولُ الشاعر:

أَتَوا نَـارِي فَقُلتُ: مَنُـونَ أَنْتُم؟ فَقَالُوا:الجنُّ.قُلتُ:عِمُوا ظَلامَا[1]

من وجهَين: إثباتُ العلامةِ في الوصل وتحريكُ النون.

---

(١) بيت من الوافر، اختلف على قائله؛ فهو لسُمير الضبي في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٧٤)، ولشَمِر بن الحارث الضبي في نوادر أبي زيد (ص ١٢٣)، والحيوان (٤/ ٤٨٢)، وشرح المتنبي المنسوب للعكبري (٢/ ١٨٥)، والحماسة البصرية (٢/ ٢٤٦)، وله أو لتأبط شرًّا في شرح الشاطبي على الألفية (٦/ ٣٣٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٤٨٢)، وقال العيني: «أقول: قائله هو جذع بن سنان الغساني على رواية من روى: «عِمُوا صَبَاحَا»، وأما على رواية من روى: «عِمُوا ظَلامَا» فإنه ينسب إلى شُمَير بن الحارث الضبي»، المقاصد النحوية (٤/ ٢٠٠٨)، وبلا نسبة في: الكتاب (٢/ ٤١١)، والمقتضب (٢/ ٣٠٧)، وعلل النحو (ص ٤٢٨)، والخصائص (١/ ١٣٠).

وإذا استفهَم عن العلَم فلغةُ أهلِ الحجاز ردُّ المستفهمِ عنه بعينِه وحكايةُ إعرابِه؛ إذا قال «جاءَني زيدٌ»؛ تقول: مَن زيدٌ؟ وإذا قال «رأيتُ زيدًا»؛ تقول: «مَن زيدًا»، وإذا قال «مررتُ بزيدٍ»؛ تقول: «من زيدٍ؟». **والسرُّ فيه**: أن النكرةَ أشدُّ احتياجًا إلى الاستفهامِ من المعرفةِ فكثُر الاستفهامُ عنها بخلافِ المعرفةِ فآثروا التخفيفَ فيها بإثباتِ العلامةِ وتركِ ردِّ المذكور، وأمَّا المعرفةُ فلقلَّةِ احتياجِها إلى الاستفهامِ لم يكترثوا لها بإثباتِ العلامةِ بل ردُّوها كما هي. وأيضًا النكرةُ إذا رددتَها منكرةً كنتَ لافظًا بها بعدَ ذكرِها مِن دون حرفِ التعريفِ وهو فاسدٌ، وإن رددتَها معرَّفةً لم تكن حاكيًا لها، والمعرفةُ ليس حكمُها كذلك. وأمَّا المعرفةُ غيرُ العلَم فالرفعُ لا غيرُ؛ تقولُ لمن قال «رأيتُ الرجلَ» أو «مررتُ بالرجلِ»: «مَن الرجلُ؟» مطلقًا. وأمَّا تميمٌ فليس في لغتِهم حكايةُ المعرفةِ مطلقًا بل الرفعُ لا غيرُ[١].

واعلم أنَّه قد يستفهَمُ عن العَلَم عن نسبتِه بـ«من» بإدخالِ اللامِ عليه وإلحاقِ ياءِ النسبة به؛ إذا قيل: «جاءَ زيدٌ»؛ يقال: المَنيُّ؟ أُريد: أهاشميٌّ أو تميميٌّ أم غيرُ ذلك إلى أن يطولَ فآثروا الخفَّةَ بذلك وألحَقوا ياءَ النسبةِ واللامَ به إيذانًا بأنَّ الاستفهامَ وقَع عن الصفةِ المذكورةِ التي هي المنسوبُ دونَ المذكورِ وقصدًا للمطابقةِ بينَهما.

ورابعُها: أن تكونَ نكرةً موصوفةً؛ بمعنى إنسانٍ أو شخصٍ قال:

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٤١٣)، والأصول (٢/ ٣٩٥)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٧٧)، والبديع لابن الأثير (١/ ٧٠٤)، وشرح المفصل (٢/ ٤٢٣)، وتوجيه اللمع (ص ٥٩٢)، وارتشاف الضرب (٢/ ٦٨٧).

رُبَّ مَن أَنضَجْتُ غَيظًا صَدرَهُ ... قَد تَمَنَّى لِيَ مَوتًا لَم يُطَعْ[١]

وزادَ الكوفيُّون له معنًى آخرَ وهو زيادتُها في الكلامِ، وأنشدوا:

آلُ الزُّبَيرِ سِنَامُ المَجدِ قَد عَلِمَت ... ذَاكَ العَشِيرَةُ وَالأَثْرَونَ مَن عَدَدَا[٢]

أراد: الأثرَون عددًا. ومنَع من ذلك البصريُّون كما تقرَّر عندَهم امتناعُ زيادةِ الأسماءِ لكونِها ذواتًا مقصودةً ولذلك حكَم الخليلُ بحرفيَّةِ الفصلِ على ما تقدَّم[٣]، وأوَّلوا البيتَ بأن تقديرَه: مَن يعدُّ عددًا.

وأمَّا «ما»: فأقسامُ «مَن» عائدةٌ فيه إلا أنه ليسَ مختصًّا بأولى العِلم بل الغالبُ استعمالُه في غيرِهم؛ تقول: إذا أشعرتَ بشبحٍ لا تُشعِر حقيقتَه: «ما ذاكَ؟»، وإذا أشعرتَ أنه إنسانٌ؛ تقول: «مَن هو؟»، وقد جاءَ: «سبحانَ ما سخَّركن»، و: «سبحانَ ما سبَّح الرعدُ بحمدِه»[٤]. وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]، و﴿مَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣].

---

(١) بيت من الرمل، وهو لسُوَيد بن أبي كاهل في المفضليات (ص ١٩٠)، والأغاني (١٣/ ٩٨)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٤٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٤٠)، وخزانة الأدب (٦/ ١٢٣).

(٢) بيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال (ص ٣٥٣)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٧١)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٦٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٤٢)، وخزانة الأدب (٦/ ١٢٨).

(٣) انظر ما تقدم في (ص ١٠٠)، وانظر المسألة في: شرح كتاب سيبويه (١/ ٧١)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٦٥)، والبديع لابن الأثير (١/ ٥٠)، والتذييل والتكميل (٣/ ١٢٤)، ومغني اللبيب (ص ٤٣٤)، وتعليق الفرائد (٢/ ٢٤٨).

(٤) انظر: المقتضب (٢/ ٢٩٦)، والأصول (٢/ ١٣٥) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٣٩)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٦٥)، والبديع لابن الأثير (١/ ٥٠)، والمفصل (ص ١٨٦).

ولا يستعمل في أولي العِلم إلا موصولةً، ومثاله في الموصولِ: «بلغني ما قلتَه». وفي الاستفهام: قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]. وفي الشرطِ: ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٠]. وفي الموصوفِ: قولُ أمية(١):

رُبَّ مَا تَكرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمــ ـــرِ لَهُ فَرجَةٌ كَحَــلِّ العِقَالِ

تقديره: ربَّ شيءٍ تكرهُه النفوسُ. وقيل: إن «ما» ههنا هي المهيِّئة لـ«ربَّ» حتى تدخلَ على الجملةِ؛ مثل قولك: «ربَّما قام زيد» وعلى ذلك ليس في البيتِ موضعُ استشهادٍ، وقوِّي الأولُ بأنَّ «تكره» متعدٍّ يحتاجُ إلى مفعولٍ ولا يصلحُ أن يكونَ ضميرًا محذوفًا كما كان في التقديرِ الأولِ فيكونُ تقديرُه: وربما تكره النفوسُ شيئًا من الأمرِ، وحذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصفةِ جارًّا ومجرورًا مُقامَه قليلٌ فكانَ مرجوحًا.

واعلم / أنَّ «ما» جاءَت لمعنيَين آخرَين لم تأتِ «مَن» عليها؛ أولهما: كونُها تامةً بمعنى «شيءٍ»؛ كقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ أي: نعم شيء هي. وثانيهما: كونُها صفةً؛ كقولك: «اضرِب ضربًا ما»؛ أي: ضربًا أيَّ ضربٍ كان. ولها معانٍ أُخَر وهي بتلك المعاني حرفٌ؛ بعضُها تقدَّم وبعضها يأتي. [٩٦: ظ]

وأمَّا «أيٌّ»: فهي كـ«ما» في أقسامِها إلا في التمامِ. والمشهورُ «أيَّة» للمؤنثِ

---

(١) البيت من الخفيف، وهو في ديوان أمية بن أبي الصلت (ص ٥٠)، وله في الكتاب (٢/ ١٠٨)، والحيوان (٣/ ٢١)، والصحاح (فرج)، والمساعد لابن عقيل (١/ ١٦٣)، وله أو لحُنَيف بن عُمير أو لنَهارِ ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٧، ٧٠٨)؛ والمقاصد النحوية (١/ ٤٥٠)،وله أو لأبي قيس صِرْمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب (٦/ ١١٥).

وجاء «أي» فيهما؛ تقول واصلًا: «لأضربنَّ أيَّهم يقومُ» وعلى هذا الوجهِ موضوعةٌ للموصوف مع الصفة كما قلنا في «مَن وما». ومستفهِمًا: «أيُّهم عندك؟». ومُجازِيًا: «أيُّهم يكرِمْني أكرِمْه». وواصفًا لها: «يا أيُّها الرجلُ» في النداءِ. وواصفًا بها: «جاءني رجلٌ أيُّ رجلٍ». وهي تعرَبُ استفهامًا وجزاءً وصفةً؛ لأنها وإن وُجد فيها سببُ البناءِ وهو احتياجُها إلى ما يتضحُ به معناها الإفراديُّ وتضمُّنُها الحرفَ في الأوليين- إلا أنَّه وُجد ما يمنعُ البناءَ وهو الإضافةُ لكونِها مختصةً بالأسماءِ ممكِّنةً لها في اسميَّتها. وتبنى إذا كانَت موصوفةً إمَّا لزوالِ الإضافةِ وإمَّا لكونِها منادًى مفردةً معرفةً.

وينقسم أمرُها إلى قسمينِ عندَ كونِها موصولةً؛ فإن أُتي بصلتِها كاملًا أُعربت لوُجدانِ الإضافةِ المانعةِ من البناء، وإن حذِف صدرُ صلتِها بُنِيت لاحتياجِها واقتضائِها إياه؛ كـ«قبلُ وبعدُ»، قالَ الله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]؛ أي: أيُّهم هو أشد، وقال الشاعر:

إِذَا مَـا أَتَيــتَ بَنِــي مَالِــكٍ ... فَسَــلِّم عَلَى أَيُّهُم أَفضَلُ(١)

واعلم أن ما قلناه من بناءِ «أيّ» هو مذهبُ سيبويه ومَن تابعه(٢)، والباقون

---

(١) بيت من المتقارب، وهو لغسَّان بن وَعْلة في الإنصاف (٢/ ٥٨٧) [م: ١٠٢]، والمقاصد النحوية (١/ ٤٠٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٥٧)، ولرجل من غسان في تخليص الشواهد (ص ١٥٨)، ولهما أو لأحدهما في: شرح شواهد المغني (١/ ٢٣٦)، وخزانة الأدب (٦/ ٦١)، وبلا نسبة في الجيم لأبي عمرو الشيباني (٢/ ٢٦٤)، والمفصل (ص ١٨٩)، وشرح التسهيل (١/ ٢٠٨).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٣٩٩)، وشرحه للسيرافي (٢/ ١٦١)، وشرح المقدمة المحسبة (١/ ١٧٩)، والإنصاف (٢/ ٥٨٧) [م: ١٠٢]، وشرح التسهيل (١/ ٢٠٨)، والتذييل والتكميل (٣/ ٥٦).

على خلافِ ذلك؛ لأنَّ الإضافةَ المانعةَ من البناءِ موجودةٌ فوجَب الحكمُ بالإعرابِ، وأيضًا إن حذفَ صدرِ الصلةِ ضعيفٌ جدًّا وقد امتنعوا من «الذي زيدٌ قائمٌ»؛ على تقدير: الذي هو زيد قائم، وقد ضعَّفوا ما حكي من قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا»، ولهم في الآية أقوالٌ أجودُها: أن ﴿أَيُّهُمْ﴾ مرفوع بالابتداءِ وهي شرطيةٌ والجزاءَ محذوفٌ يدلُّ عليه ما تقدَّم؛ تقديرُه: أَيُّهم أشدُّ على الرحمنِ عتيًا لننزعنه(١).

وأما «ذو» الموصولةُ فهي مختصةٌ بلغة طيِّءٍ وأنشدوا:

فإنَّ المَاءَ مـاءُ أَبـي وجَدِّي وبِئري ذُو حَفَرتُ وذُو طَوَيْتُ(٢)

وأمَّا «ذا» الموصولةُ فما أثبتها سيبويه إلا بعد «ما»؛ نحو: «ماذا صنعتَ؟»(٣)، وأثبتها الكوفيُّون مطلقًا وأنشدوا:

عَـدَسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيـكِ إمَارَةٌ نَجوتِ، وَهَذا تَحمِلِينَ طَلِيقُ(٤)

---

(١) انظر: الأصول (٢/ ٣٢٤)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٦٥)، والتعليقة على كتاب سيبويه (٢/ ١٠٨)، والإنصاف (٢/ ٥٨٤) [م: ١٠٢]، وشرح المفصل (٢/ ٣٨٢)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ١٤٧).

(٢) بيت من الوافر، وهو لسِنان بن الفَحل في ديوان الحماسة (١/ ٢٣٠)، والإنصاف (١/ ٣١٦) [م: ٥٦]، وشرح الشاطبي على الألفية (١/ ٤٥٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٠٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٨٤).

(٣) الكتاب (٢/ ٤١٦، ٤١٧)، وفيه: «فتكون «ذا» بمنزلة الذي ويكون «ما» حرفَ الاستفهام»، وانظر تفصيل قوله رحمه الله في كلام المصنف في شرحه لبيتي ابن الحاجب التاليين.

(٤) بيت من الطويل، ليزيد بن مفرِّغ الحِمْيري في ديوانه (ص ١٧٠)، وله في: أدب الكاتب (ص ٤١٧)، والفاخر للمفضل بن سلمة (ص ٢٨٢)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٨٥)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٤٣)، والإنصاف (٢/ ٥٨٩) [م: ١٠٣]، وتخليص الشواهد (ص ١٥٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٠٨)، وخزانة الأدب (٦/ ٤١).

أي: الذي تحملينهُ طليقٌ، وهو شاذٌّ عند المحقِّقين(١).

جَـوابُ مَـاذَا قَـد أَتَـى بالرَّفع وَالنَّصبُ فِي «خَيرًا» لِكُلِّ السَّبع
وَقُـل: أَسَـاطِيرُ بِرَفـعٍ قَطْعَـا إِذ عَدَلُـوا عَـنِ الجَـوَابِ قَطْعَا

اعلم أنَّ سيبويه جوَّز في نحو: «ماذا صنعتَ؟» وجهَين؛ **الأول**: أن تجعلَ «ما»؛ بمعنى: أيُّ شيءٍ، و«ذا» بمعنى الذي، وتجعل «صنعتَ» صلة له والعائد محذوف؛ أي: أيُّ شيء الذي صنعتَه. وعلى هذا محلُّ «ما» رفعٌ بالابتداء، ولا يجوزُ أن تجعلَه مفعولَ «صنعت» مقدمًا عليه لامتناعِ تقدمِ ما هو في حيِّزِ الصلةِ على الموصولِ / ، ولذلك لم يجُز جوابُه إلا بالرفعِ، وعليه قولُ [٩٧: و] الشاعرِ:

أَلَا تَسـأَلَانِ المَرءَ مَـاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقضَى أم ضَلالٌ وباطِلُ(٢)

الثاني: أن تجعل «ماذا» بكمالها؛ بمعنى: أيُّ شيءٍ، وحينئذ يجوز فيه وجهانِ؛ الأول: أن تجعلَه مبتدأً و«صنعتَ» خبرَه والعائدُ محذوفٌ. الثاني: أن تجعلَه منصوبًا بـ«صنعتَ» مقدمًا عليه لتضمُّنِه الاستفهامَ. ولذلك جاء في جوابه وجهانِ: الرفعُ والنصبُ؛ بالنظر إلى التقديرين قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلِ ٱلْعَفْوَۗ﴾ [البقرة: ٢١٩] قرأ أبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب(٣). وجاء

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٨٥)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٤٣)، والإنصاف (٢/ ٥٨٩) [م: ١٠٣]، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ١٦٩)، وشرح الرضي (٣/ ٢٣).

(٢) بيت من الطويل، للبيد بن ربيعة رضي الله عنه في ديوانه (ص ٢٥٤)، وله في الكتاب (٢/ ٤١٧)، والأصول (٢/ ٢٦٣)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٤٤)، وتخليص الشواهد (ص ٤٤)، والمقاصد النحوية (١/ ١١٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٥٠)، وخزانة الأدب (٦/ ١٤٥).

(٣) السبعة لابن مجاهد (ص ١٨٢)، والمبسوط لابن مهران (ص ١٤٦)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٢٧).

على الوجهِ الثاني خاصةً قولُه تعالى: ﴿قِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾ [النحل: ٣٠]، وقد يعرِضُ ما يمنعُ مِن جعلِ «ذا» موصولًا فيحمَلُ على الوجهِ الثاني؛ كقولِ الشاعر:

وَمَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ....[1]

لأن «عسى» لا تقعُ صلةً لكونِها إنشاءً. وأمَّا قولُه تعالى حكايةً عن الكفار: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] بعدَ قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤]؛ فقال المصنفُ: «إنَّه ليسَ من هذا البابِ؛ لأنَّه لو كان كذلك لكانَ تقديرُه: الذي أنزلَ ربُّنا أساطيرُ الأولينَ وهو فاسدٌ؛ إذ ليسَ ذلك مِن معتقدِهم بل هو كلامٌ مستأنفٌ تقديرُه: هذا القولُ أساطيرُ الأولينَ»[2].

* * *

---

(١) صدر بيت من الطويل اختلف على قائله، والبيت بتمامه:

وَمَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

والبيت لجميل بثينة في ديوانه (ص ٢٤٣)، وديوان الحماسة (٢/ ١٤٨)، ولمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٦٠)، والأغاني (٢/ ٥٠)، ولباب الآداب لابن منقذ (ص ٤١١)، والحماسة المغربية (٢/ ٩١٩)، ولهما أو لأحدهما في خزانة الأدب (٦/ ١٥١- ١٥٣)، وبلا نسبة في التذييل والتكميل (٣/ ١٠)، وتمهيد القواعد (٢/ ٦٤٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٩).

(٢) شرح الكافية له (٢/ ٧٤٠)، وشرح الوافية (ص ٢٩٣).

[أسماء الأفعال]

أَسمَاءُ الَافعَالِ بِمَعنَى المَاضِي وَالأَمرِ هَيهَاتَ رُوَيدَ قَاضِي

اعلم أنَّ أسماءَ الأفعالِ أسماءٌ وضِعت بإزاءِ ألفاظِ الأفعالِ مبالغةً واختصارًا؛ ابتداءً كـ: «صه ومه وهيهات» وما أشبهَها. أو غلبةً[1]؛ كـ: «عليك زيدًا»، أو «هلمَّ زيدًا»، و«حِذرَكَ» و«أَمامَك» وما أشبهها. أما المبالغةُ فلأنَّ «أُفّ» مثلًا أبلغ من «تضجرتُ» في التضجُّر، و«هيهات» أبلغ من «بعُد» في التبعيد. وأمَّا الاختصارُ فلأنَّهم يستعملون فيها اللفظَ الواحدَ بإزاءِ الفعلِ على اختلافِه في التذكيرِ والتأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ.

وينقسم قسمينِ: سماعيٌّ وقياسيٌّ؛ فالسماعيُّ ما لا يكونُ من لفظِ الفعلِ وهو إمَّا بمعنى الأمرِ أو بمعنى الماضي. والأولُ: إمَّا لازمٌ أو متعدٍّ؛ فاللازمُ: «صه» بمعنى اسكت، و«مه» بمعنى اكفُف، و«إيه» بمعنى حدِّث؛ يقال لاستزادةِ الحديثِ لا ابتداءً، و«إيهًا»؛ أي اقطع الحديثَ، وقال الجوهريُّ: «إن أردتَ التبعيدَ بمعنى «هيهات» افتحِ الهمزةَ»[2]، وتنوَّن هذه الأربعةُ لإرادةِ التنكيرِ إذا قيل: «صه» أريد اسكتِ السكوتَ المعهودَ. وإذا قيل: «صهٍ» منونًا أريد اسكتْ

---

(١) كتب في الحاشية: «الذي صار اسم الفعل بالغلبة؛ إما منقول عن المصدر؛ كـ«حِذْرك وفَرطك»، وإما منقول عن ظرف المكان؛ كـ«وراءك وقدامك». وإما منقول عن الجار والمجرور؛ كـ«عليك وإليك»، وإما منقول عن الفعل؛ كـ«هلم زيدًا» في لغة الحجاز».

(٢) أي: أيهًا. الصحاح (إيه).

سكوتًا تامًّا، وعن ابنِ السِّكِّيت أنه إذا وُصل نُوِّن وإذا وقِف تُرِك؛ قال إنَّ ذا الرمة في قوله[١]:

وَقَفنَا فَقُلنَا: إِيهِ عَن أُمِّ سَالِمٍ وَكَيفَ بِتَكلِيمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ

نوَى الوقفَ ولذلك تركَ التنوينَ.

«وهيتِ»؛ أي: أقبِلْ. وجاء بناؤُه على الحركاتِ الثلاثِ، وجاء «هِئْتَ» بكسر الهاءِ مع همزةٍ ساكنةٍ بعدَها وفتحِ التاء. وقيل: إذا ضمَّ التاء؛ معناه: جئتُ إليك. و«هيًا وهيْك وهَيَّك وهيَّاكَ»؛ أي: أسرِع. و«قَدْكَ وقَطُّكَ»؛ أي: اكتفِ. و«إليكَ»؛ أي: تنحَّ، وحكَى سيبويه عن أبي الخطابِ[٢]: أنَّه سمِع مَن يقال له: «إليك». فقال: «إليَّ»؛ أي: تنحيتُ. وهو شاذٌّ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ لا يستعمل إلا للأمرِ خاصةً. و«دَعْ ودَعَا ودَعدَعَا»؛ أي: قم وانتعشْ. و«آمين»؛ أي: استجِب، بالقصر والمد. / و«حيَّ»؛ أي: أقبِل، ويوصل بـ«عَلى»؛ كـ«حيَّ على الصلاةِ». و«هلَا» بمعناه أيضًا، وقال: [٩٧: ظ]

أَلَا أَبلِغَا لَيلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا ....[٣]

---

(١) إصلاح المنطق (ص ٢٠٩)، والبيت من الطويل، وهو في ديوانه بشرح الباهلي (٢/ ٧٧٨)، والعين (٤/ ١٠٤)، والصحاح (إيه)، واللامع العزيزي (٢/ ١٠٧١).

(٢) هو: عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب الأخفش الكبير، الإمام الحجة في اللغة والنحو، أخذ عن الأعراب وعن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه يونس بن حبيب، وسيبويه، والكسائي، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، توفي سنة (١٧٧هـ). انظر: طبقات النحويين واللغويين (ص ٤٠)، وتاريخ العلماء النحويين (ص ١٣٨)، وإنباه الرواة (٢/ ١٥٧). وقوله في الكتاب (١/ ٢٤٩، ٢٥٠).

(٣) صدر بيت من الطويل للنابغة الجعدي، والبيت بتمامه:

أَلا أَبلِغَــا لَيلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا فَقَد رَكِبَــت أَمرًا أَغَرَّ مُحَجَّلَا =

وقال سيبويه: وربَّما اكتفتِ العربُ بأحدِهما عن الآخر، وهذا مشعرٌ بأنَّه يريدُ أن معناهما واحدٌ إلا أنه رُكِّبا وجُعِلا اسمًا واحدًا؛ كـ«حيهلًا بالتنوين، وحيهلَا بالألف، وحيَّهل بحذف الألف»[١]، وزاد غير سيبويه: «حيَّهَلْ بالوقف، وحيَّهْل وحيَّهْلا بتسكين الهاء»، وجاء معدًّى بنفسِه وبـ«إلى» وبالباء، وفي الحديثِ: «**إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلَا بِعُمَرَ**»[٢].

و«مكانَك»؛ أي: تأخَّر. و«بعدَك»؛ أي: احذَر ما وراءَك. و«فَرَطَكَ»؛ أي: احذر ما قدَّامك. و«حِذرَك وحَذارَك وأمامَك»؛ أي: تقدَّم. و«وراءَك»؛ أي: تأخَّر. فهذه كلُّها فيها إغراءٌ والمعهودُ في الإغراءِ أن يكون منقولًا عن ظرفِ المكانِ أو المصدرِ كهذه. أو عن الجارِّ والمجرورِ؛ كـ«عليكَ وإليكَ» والأكثرُ في الخطابِ، وجاء في الغائبِ؛ كقوله عليه السلام: «**فَعَلَيهِ بِالصَّومِ**»[٣]، وأنشد أبو عليٍّ[٤]:

= ديوانه (ص ١٢٣)، وله في: الزاهر لابن الأنباري (٢/ ٢٥٩)، والصحاح (هلا)، واللامع العزيزي (١/ ١٥٢)، وشرح المفصل (٣/ ٤١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٠٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٤٨).

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٠٠، ٣٠١).

(٢) أخرجه معمر في جامعه (٢٠٤٠٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣١٩٧٥)، وأحمد في فضائل الصحابة (٣٤٠، ٣٥٣، ٢٥٦)، والحاكم في مستدركه (٤٥٢٢) موقوفًا على ابن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه أحمد في مسنده (٢٥١٥٢) موقوفًا على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ولم أقف على من رفعه إلى النبي ﷺ.

(٣) الحديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري (١٩٠٥، ٥٠٦٥، ٥٠٦٦)، ومسلم (١٤٠٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) انظر: المسائل البصريات (٢/ ٧٩٩)، والبيت من المتقارب ولم ينسبه أبو علي، وفيه زياد بدلًا من الوليد، وعن رواية أبي عليٍّ أنشده ابن عدلان في الانتخاب (ص ٣٧)، ونسبه =

شَـــهِيدِي الوَلِيدُ عَلَى حُبِّهَا ... أَلَيـسَ بِعَدلٍ عَلَيهَـا الوَلِيدَا

تَم الكلامُ بقوله «بعدلٍ» ثم أغرَى بقوله «عليها».

واعلم أن بعضَ هذه متعدٍّ ذكرتُه لموافقةِ ما هو لازمٌ في الإغراء.

و«هلمَّ إلينا»؛ أي: أقبِل. و«دونَك»؛ أي: ادنُ، قال الشاعرُ:

أَعَيَّـاشُ قَـد ذاقَ القُيُـونُ مَرارَتـي ... وَأَوقَدتُ نارِي فادنُ دُونَك فاصطَلِي [(١)]

كأنه قال: ادنُ ادنُ للتأكيد؛ كقول الآخر:

فَاذهَبِي ما إِلَيكِ، أَدرَكَنِي الحِلْـ ... ـمُ ....[(٢)]

أراد: اذهبي اذهبي و«ما» زائدة.

وأما المتعدِّي فمنه ما يتعدَّى تارةً دون أخرى، ومنه ما يتعدَّى أبدًا: **فالأول** «هلمَّ»؛ أي: هاتِ، قال ابنُ السِّكِّيت: «إذا قيل لك «هَلُمَّ إلى كذا» تقول: لا أَهْلُمَّ. وإذا قيل «هلمَّ كذا» تقول: «لا أَهْلُمَّه»؛ أي: لا أعطيكه»[(٣)].

= الأصفهاني في الأغاني (١/ ٧٧) للعرجي في قصة ذكرها هناك وقعت بين العرجي وبين جوان بن عمر بن أبي ربيعة يمدحه فيها؛ فقال: «شهيدي جوانٌ ...».

(١) بيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه (٢/ ٩٤٥)، وشرح النقائض (٣/ ٨٣٢)، وله في المحكم لابن سِيده (١٠/ ١٣٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٨٤)، وتمهيد القواعد (٨/ ٣٨٩٣).

(٢) جزء بيت من الخفيف للأعشى، والبيت بتمامه:

فَاذهَبِي ما إِلَيكِ، أَدرَكَنِي الحِلـ ... ـمُ عَدَانِي عَن هَيجِكُم إِشفَاقِي

ديوانه (ص ٥٥)، وله في: جمهرة أشعار العرب (ص ٢٠٧)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٣٠٧)، والمسائل البصريات (١/ ٢٦٨)، ومنازل الحروف للرماني (ص ٣٧)، وتوجيه اللمع (ص ١٧٠)، وشرح المفصل (٣/ ١٥).

(٣) إصلاح المنطق (ص ٢٠٨).

وهو لا يتغيرُ عن حالِه عند الحجازِ وأمَا تميمٌ فيتصرَّفون فيه تصرُّفَ الأفعال؛ يقولون: «هلمَّ هلمَّا هلمُّوا» إلى آخرها[١]. **والحق عندي: أنه** على هذه اللغةِ ليس باسمِ فعلٍ؛ لأن التصرُّفَ ينافي حقيقتَه على ما عرفتَ من حدِّه، بل «لُمَّ» فعلُ أمرٍ من قولِهم «لمَّ الله شعثَه»؛ أي: جمعه، دخَل عليه حرفُ التنبيهِ محذوفةُ الألفِ للتركيبِ والتركيبُ لا يستلزمُ كونَه اسمَ فعلٍ، واللغةُ الحجازيةُ كانت أيضًا فعلًا إلا أنَّه صارَ اسمَ فعلٍ بالغلبةِ كظروفِ المكانِ والمصادرِ والجارِّ والمجرورِ على ما تقدَّم. و«حيَّهل»؛ أي: ايتِ وأسرِع، ومنه قولُهم: «حيهل الثريدَ»؛ أي: ايتِه. و«دونَك زيدًا»؛ أي: خذهُ والزمْه، وقد تقدَّم معاني هذه الثلاثة لازمةً.

والثاني[٢]: «رويد» وهو في الأصل مصدر «أروَد»؛ يقال: «أروَد يُرودُ إروادًا» إلا أنَّه صُغِّر تصغيرَ الترخيمِ، ويستعمَلُ على ثلاثةِ أوجهٍ:

الأول: أن يكونَ اسمَ فعلٍ بمعنى «أَرودِ»؛ أي: أمهِل. تقول: «رويدَ زيدًا»؛ أي: أمهلْه، وقد يلحقُه التنوينُ للتنكير، وتلحقُه أيضًا كافُ الخطابِ على اختلافِها بحسبِ المأمورِ، فبعضُهم جعلوها ضميرَ فاعلٍ، وبعضُهم ضميرَ مفعولٍ، وأُفسِد الأولُ بجوازِ حذفِه والفاعلُ لا يحذفُ. وأفسِد الثاني بقولِهم: «رويدَك زيدًا» وهو لا يتعدَّى إلا إلى مفعولٍ واحدٍ، وذهَب سيبويه إلى أنَّه لا موضعَ لها من الإعرابِ بل هي ككافِ «ذلك»[٣]. وربما تزادُ «ما» كما قال

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٩)، والمقتضب (٣/ ٢٥)، والأصول (١/ ١٤٦)، والخصائص (٣/ ٣٨).

(٢) أي: الذي يتعدى مطلقًا.

(٣) الكتاب (١/ ٢٤٤-٢٤٦)، وكذا مذهب المبرد وابن السراج؛ المقتضب (٣/ ٢٠٩، ٢٧٧)، والأصول (١/ ١٤٣)، وانظر الرأيين الآخرين والرد عليهما في: شرح كتاب سيبويه =

بعضُ العربِ لصاحبِه: «لو أردتَ الدَّراهمَ لأعطيتُك رويدَ ما الشَّعَر»[١].

والثاني: أن يكونَ مصدرًا مضافًا إلى معمولِه؛ نحو: «رويدَ زيدٍ».

والثالث: أن يكونَ صفةً؛ كقولِك / : «مشَى فلانٌ مشيًا رويدًا»؛ أي: لينًا [٩٨: و]
رفيقًا، وربما يحذفُ موصوفُه؛ كقولهم: «ساروا رويدًا»، ويجوزُ أن يكون حينئذٍ حالًا.

و«تِيد» بمعنى «رويدَ»: أيضًا اسمُ فعلٍ؛ يقال: «تِيد زيدًا»؛ أي: أمهلْه. ولم يسمَع من تركيبِها غيرُها.

و«هاتِ» بمعنى أعطِ، عدُّوه أيضًا من أسماءِ الأفعالِ وليس به لتصرُّفهم فيه بحسبِ المأمورِ تصرُّفَ الأفعال، ويقويه استعمالُهم إيَّاه في الإخبارِ أيضًا؛ يقال: «ما أُهاتِيك»؛ أي: ما أعطيك.

و«هَاء» معناه خُذ، وفيه ثماني لغاتٍ: «هَا» بألفٍ مفردةٍ على اختلافِ أحوالِ المأمورِ. و«هَاكَ» بتصرُّفِ الكافِ بحسبِ المأمور. و«هَاءِ» بتصرُّفِ الهمزةِ تصرُّفَ الكاف، وقال عليٌّ صلى الله عليه يخاطِبُ الزَّهراءَ عليها السلام[٢]:

أَفَاطِمَ هَاءِ السَّيفَ غَيرَ ذَمِيمِ   فَلَسْتُ بِرِعدِيدٍ وَلَا بِمُلِيمِ

ويتصرَّفُ أيضًا تصرُّفَ «نادِ»[٣]؛ فيقالُ: «هاءِ هاءِ يا هاؤوا...» إلى آخرها.

= (٢/ ١٤٦)، واللباب للعكبري (١/ ٤٦٠)، وشرح المفصل (٣/ ٢٧).

(١) انظر: الكتاب (١/ ٢٤٣)، والمفصل (ص ١٩٣)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٩٩).

(٢) البيت من الطويل، وله في: جمهرة اللغة (١/ ٢٥١)، والفائق للزمخشري (٤/ ٨٧)، والروض الأنف (٦/ ٤٨)، والشطر الأول له رضي الله عنه في شرح كتاب سيبويه (١/ ١٠٦)، وشرح المفصل (٣/ ٣٥).

(٣) أي: الأمر من «نادى». وانظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز (٢/ ٥٨٥)؛ فعنه أخذ هذه اللغات وإن لم يصرح رحمه الله.

و«هاءك» بالهمزةِ بعدَ الألفِ بتصرُّفِ الكافِ على ما تقدَّم. و«هَأْ» بهمزةٍ ساكنةٍ كـ«هبْ» للأحوالِ كلِّها، ويجوزُ أيضًا تصرُّفُها تصرُّفَ «هبْ»، ويجوزُ تصرُّفُها تصرُّفَ «خَفْ»، وقال الجوهريُّ: «إذا قلتَ هاءِ بكسر الهمزة كان معناه: هاتِ، وإذا قلتَ: هاءَ بفتحها كان معناه: هاكَ»(١).

و«عندك زيدًا»؛ أي: احذرْه. وكذا «حِذرَك زيدًا وحَذارَكَ»، ومنَع أبو العباسِ من تعدِّيهما، وزَعم أنهما بمعنى «لا تدنُ مِن زيد» وهو غير متعدٍّ(٢).

و«عليك زيدًا»؛ أي: الزمه. قال أبو عثمانَ: ««عليكَ زيدًا»؛ أي: خذهُ من فوقِك. و«عندكَ زيدًا»؛ أي: خذهُ من عندِك. و«دونَك زيدًا»؛ أي: خذهُ من أسفلِك»(٣). وكان في الأصلِ: خذ من دونِك زيدًا، وخذ من عندِك زيدًا، وخذ من عندِك بكرًا، ثمَّ حذِف الجارُّ وأُوصلَ الفعلُ بالمجرورِ ثمَّ حذِف الفعلُ تخفيفًا واكتفاءً. و«عليَّ زيدًا»؛ أي: ائتِني به، ثم حذِف الجارُّ وأُوصلَ العاملُ بالمجرورِ. وقيل: معناه «أَولني زيدًا»؛ أي: أعطِنيه، وعلى هذا تكونُ الياءُ مفعولًا أولًا وزيدًا مفعولًا ثانيًا. وقد يستعملُ مع الباءِ؛ فيقال: «عليَّ به» و«عليَّ بزيد». وفي «عليكَ وعليَّ» ضميرانِ الفاعلُ والمفعولُ، ولذلك تؤكِّدُهما بقولك: «عليكَ نفسَك أنتَ» و«عليَّ نفسي أنا».

و«بلهَ» معناه دَعْه، ويستعمَلُ أيضًا مصدرًا بمعنى الترك؛ يقال: «بلهَ زيدٍ» بالإضافةِ، وقوله:

---

(١) الصحاح (هوأ).

(٢) انظر: المقتضب (٣/ ٢٥).

(٣) نقله عن المازني السيرافي في شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٤٩)، وعن السيرافي ناظر الجيش في تمهيد القواعد (٨/ ٣٨٩٥).

.... أُعطِيهِمُ الجَهدَ مِنِّي بَلهَ مَا أَسَعُ[١]

يحتملُ الوجهينِ. وحكَى أبو عليٍّ عن أبي الحسنِ أنهم يرفعونَ ما بعدَها كـ«كيف» ويكونُ بمعناها، ويروَى قولُ الشاعر:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلهَ الأَكُفِّ كَأنَّها لَم تُخلَقِ[٢]

على الوجوهِ الثلاثةِ[٣].

وأمَّا الذي بمعنى الماضي فهو قليلٌ ولا أدري فيه متعدِّيًا، فمنه «شتَّان»؛ أي: بعُد. يقال: «شتَّانَ زيدٌ وعمرٌو»، و«شتَّانَ ما زيدٌ وعمرٌو»؛ قال الشاعرُ في الأول:

شَـتَّانَ هَـذَا وَالعِنَـاقُ وَالنَّـومْ
وَالمَشرَبُ البَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّومْ[٤]

---

(١) عجز بيت من البسيط لأبي زُبَيد الطائي، والبيت بتمامه:

حَمّالُ أَثقَالِ أَهلِ الـوُدِّ آونَةً أُعطِيهِمُ الجَهدَ مِنِّي بَلهَ ما أَسَعُ

ديوانه (ص ١٠٩)، وله في غريب الحديث للقاسم بن سلام (١/ ٢٣٦)، والتقفية لابن أبي اليمان (ص ٦٦٣)، والزاهر لابن الأنباري (١/ ٩٤)، والصحاح (أون)، وبلا نسبة في: كتاب الشعر للفارسي (ص ٢٥)، وشرح المفصل (٣/ ٤٤)، وشرح الرضي (٣/ ٩٤).

(٢) بيت من الكامل لكعب بن مالك رضي الله عنه في ديوانه (ص ٢٤٥)، وله في غريب الحديث للقاسم بن سلام (١/ ٢٣٦)، وكتاب الشعر للفارسي (ص ٢٦)، والصحاح (بله)، وشرح المفصل (٣/ ٤٣)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٥٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٢١١).

(٣) انظر: كتاب الشعر للفارسي (ص ٢٦، ٢٧).

(٤) الرجز للقيط بن زرارة في مجاز القرآن (١/ ٤٠٤)، والبيان والتبيين (٣/ ١٥٠)، والمقتضب (٤/ ٣٠٥)، والأغاني (١١/ ١٤٩)، وشرح ما يقع فيه التصحيف للعسكري (ص ٩٦)، =

وقال الأعشى في الثاني(١):

شَـتَّانَ مَا يَومِي عَلَى كُورِهَا   وَيَـومُ حَيَّـانَ أَخِـي جَابِرِ

وأمَّا «شتَّانَ بين زيدٍ وعمرٍو» فجائز أيضًا، وأنكَره الأصمعيُّ ظنًّا منه أنه اسمٌ مثنًّى وقَع خبرًا عنِ اثنينِ مقدمًا عليه وردَّ قولَ الشاعر:

لَشَتَّانَ مَا بَينَ اليَزِيدَينِ فِي النَّدَى   يَزِيدِ سُلَيمٍ وَالأَغَرِّ ابنِ حَاتِمِ(٢)

بأنه مولَّدٌ لا حجةَ في قوله، وردَّ قولُه بأنَّه لو كان مثنًّى لكانتِ النونُ مكسورةً ولجازَ تأخيرُه عن المبتدأِ إذ لا موجِبَ(٣).

ومنه «سَرعَانَ ذا إهالةً»(٤)؛ أي: سَرُع. و: «وَشَكانَ ذا خروجًا»؛ أي: وشك. «ذا» فاعل فيهما / والمنصوبُ بعدهما تمييزٌ. وذكر أبو عليٍّ: «بطآنَ ذا خروجًا» ضد سرعان؛ أي: بَطُؤَ. [٩٨: ظ]

= ونسب لحاجب بن زرارة في جمهرة اللغة (١/ ٤٦٨)، وأساس البلاغة (١/ ٣٠٣)، وبلا نسبة في الأصول (٢/ ١٣٤)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ١٠٢).

(١) البيت من السريع، وهو في ديوانه (ص ١٩٧)، وله في أدب الكاتب (ص ٤٠٣)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ١٠٢)، والمسائل العسكريات (ص ٦٩)، وإسفار الفصيح (١/ ٢٤٥)، وشرح المفصل (٣/ ٢٢).

(٢) بيت من الطويل، وهو لربيعة الرَّقِّي في ديوانه (ص ١٢٤)، وله في العقد الفريد (١/ ٢٤١)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ١٠٢)، والمحكم لابن سِيده (٧/ ٤٢٠)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي (ص ٢١٣)، وشرح المفصل (٣/ ٢٣)، وشرح الرضي (٣/ ١٠٣).

(٣) انظر حكاية الأصمعي والرد عليه في: شرح كتاب سيبويه (١/ ١٠٢)، والمخصص لابن سِيده (٤/ ٢٥٢)، وشرح الرضي (٣/ ١٠٣)، وتمهيد القواعد (٨/ ٣٨٧٧).

(٤) من أمثال العرب انظره في: جمهرة الأمثال (١/ ٥١٩)، ومجمع الأمثال (١/ ٣٣٦)، وشرح المفصل (٣/ ٢٣).

ومنه: «أُفّ» بمعنى تضجرتُ، وفيه عشرُ لغات[1]: كسرُ الفاءِ وضمُّها وفتحُها وفي الأحوالِ تكون منونةً وغيرَ منونةٍ وهذه ستة. و«إِفّ» بكسرِ الهمزةِ والفاءِ بغيرِ تنوين، و«أُفْ» مثل «خُذ»، و«أُفى» بالألف ممالة، و«أُفَّةً» بفتحِ التاءِ منونةً وغيرَ منونةٍ. وقوله: «تفَّة» اتباعٌ له.

ومنه: «أوْهِ» وهو بمعنى «أُف»[2]، وفيه سبعُ لغاتٍ: «أَوْهِ» مثل جَيْرِ، و«آهِ» بقلب الواوِ همزةً، و«أوِّهْ» مشددةُ الواوِ مكسورتُها ومسكونةُ الهاء، و«أوِّ» بحذف الهاء، و«آوَّهْ» بالمدِّ بفتحِ الواو مشددةً وبسكون الهاءِ، و«أوَّتَاهْ» بإدخالِ التاءِ وسكونِ الهاءِ مدًّا وقصرًا[3]. وقد يشتَقُّ منه الفعلُ فيقال: «أوَّه الرجلُ تاويهًا»، و«تأوَّه تأوُّهًا»، والاسمُ منه «الآهَةُ».

ومنه «هيهاتَ ذلك»؛ أي: بعُد، ويجوزُ فتحُ التاءِ وضمُّها وكسرُها منونةً وغيرَ منونة، ثم إذا ضمَّتِ التاءُ أو فتِحت تكونُ اسمًا مفردًا أصلُها «هَيهَية» كـ«زَلزَلَة»، وحينئذٍ يوقَف عليها بالهاءِ، وإذا كسِرت تكونُ جمعًا وأصلُها

---

(١) ذكر أبو حيان في تفسيره أن فيه أربعين لغة؛ ثم سردها؛ فقال: «وذكر الزناتي في كتاب «الحلل» له: أن فى «أف» لغات تقارب الأربعين ونحن نسردها مضبوطة كما رأيناها وهى: «أُفَ أُفِ أُفُ أُفَّ أُفِّ أُفُّ أُفًّا أُفٌّ أُفًا أُفٍ أفٌ أُفْ أفّ أُفَّى بغير إمالة، أُفِّى بالإمالة المحضة، أُفى بالإمالة بينَ بينَ، أُفِّى أُفُّو، أُفَّه أُفِّهْ أُفُّه». فهذا اثنان وعشرون مع الهمزةِ المضمومة. «إِفُ إِفَ إِفِ إِفٌ إِفِ إِفًا إِفَّ إِفّ إِفًّا، إِفيّ بالإمالة، إِفىْ». فهذه إحدى عشرة مع الهمزة المكسورة. «أَفْ أَفَّ أفّ أفَ أفٌّ أَفيّ». وذكر ابن عطية «أفاهْ» بهاء السكت وهى تمام الأربعِينَ». البحر المحيط (١٧/ ٣٦٣).

(٢) كذا في الأصل، والمعروف أنه بمعنى: أتوجع، ولم أجد من ساوى بينه وبين «أف» في المعنى؛ فلعله سبق قلم من الناسخ عفا الله عنه.

(٣) أي: «أوَّتاه، آوَّتاه»، وذكر أبو حيان فيه ثنتي عشرة لغة في ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٠٠)، وهي: «أوَّهْ، أوِّهِ، آوَهْ، أوَّهِ، أوَّتَاهْ، آوَّتَاهُ، آهْ، آهِ، أَوِّ، آوِّ، أووه، أَوَأَهْ».

«هَيْهَيَات» فحذفت الياء ولم يقلبوها ألفًا كما فعلوا ذلك في تثنيةِ المبهماتِ وحينئذٍ يوقَفُ عليها بالتاءِ. ومنهم من يسكِّن التاءَ وقفًا ووصلًا. ومنهم مَن يجعلُها هاءً وقفًا ووصلًا. ومنهم مَن أبدلَ الهاءَ همزةً ثم اختلفوا؛ فمنهم مَن أقرَّ التاءَ فقالَ: «أيهات» قالَ الشاعر:

أَيهَاتَ مِنكَ الحِبَاءُ أَيهَاتَا(١)

ومنهم من أبدلَها نونًا؛ فقال «أيهانَ». ومنهم مَن أبدلَها كافًا فقال: «أَيهاك». وتستعملُ مفردةً ومكررةً قال ذو الرمة(٢):

هَيهَاتَ خَرقَاءُ إِلَّا أَن يُقَرِّبَهَا ذُوالعَرشِ وَالشَّعشَعَانَاتُ العَيَاهِيمُ(٣)

وقال الله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. وإذا كرِّرت فمنهم مَن يضمُّ التاءَ من الأولى ويكسرُها في الثانية، وقرئ بذلك شاذًّا(٤).

وَقِس فَعَالِ في الثُّلاثِي آمِرَا مِثلَ نَزَالِ وتَرَاكِ سَائِرَا

---

(١) شطر بيت من المنسرح لم أقف على قائله أو سابق له أو لاحق، وهو في: الصحاح (هيه)، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (١/ ٣٢٧)، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (١٣/ ١٢٦).

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوانه بشرح الباهلي (١/ ٤٢٣)، وله في: العين (١/ ١١٠)، والصحاح (شعع)، وخزانة الأدب (١/ ٢٥٤).

(٣) كتب في حاشية الأصل: «ناقة شعشعانة؛ أي: طويلة حسنة. وناقة عَيهم؛ أي: سريعة في السير». اهـ. وقال الباهلي في شرح الديوان (١/ ٤٢٣): «المعنى: ما أبعدها إلا أن يقربها ذو العرش. و«الشعشعانات»: الإبل الطوال الخفاف. و«العياهيم»: الشداد الغلاظ السمان، والواحدة عيهمة وعيهم».

(٤) هي قراءة أبي السمال العدوي؛ انظرها في الكامل للهذلي (ص ٦٠٦)، والبحر المحيط (١٩/ ٢٨٢).

هذا هو القسمُ الثاني من أسماءِ الأفعالِ وهو ما كان من لفظِ الفعلِ الذي هو بمعناه، ويكونُ على وزن «فَعالِ» قياسيًّا في الثلاثيِّ عند سيبويه وصحبِه وهذه عبارتُه أنه مستمرٌّ في الأفعالِ الثلاثية لازمًا كان الفعلُ أو متعديًا[١]. وزعَم أبو العباسِ أنه يُسمع ولا يقاس ووافقه على ذلك الكسائيُّ[٢]. وعلى وزنِ «فَعلَال» سماعيًّا في الرباعيِّ اتفاقًا؛ فمِن الأولِ قولُهم: نَزالِ بمعنى «انزل»، وحَذارِ بمعنى «احذر»، وتَراكِ بمعنى «اترك»؛ قال الشاعر:

حَذارِ مِـن أَرْماحِنـا حَذارِ
كَيــلَا يَصِيرَ اللَّيــلُ كَالنَّهارِ[٣]

وقال آخرُ:

تَراكِهــا مِــن إِبِــلٍ تَراكِهَــا
أَمَا تَرَى المَوتَ لَدَى أَورَاكِهَا[٤]

وقِس على ذلك جميعَ الأوامرِ الثلاثيَّةِ. وأمَّا الرباعيُّ فقليلٌ جدًّا؛ قالوا لم

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٢٨٠)، والأصول (٢/ ٨٩)، والانتصار لابن ولاد (ص ٢٠١)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٩- ٤٦)، وشرح المفصل (٣/ ٤٥).

(٢) أي: وافق قولَه الكسائيُّ من الكوفيين؛ فقول المصنف «ووافقه الكسائي» بيان للموافقة المذهبية بين البصريين والكوفيين، وإلا فالكسائي مات سنة (١٨٩هـ) والمبرد (٢٨٦هـ)، المقتضب (٣/ ٣٦٨)، وانظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ٤٢، ٤٣)، وشرح المفصل (٣/ ٤٦).

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه (ص ٢٠٧)، وله في الكتاب (٣/ ٢٧١)، والإنصاف للأنباري (٢/ ٤٣٨) [م: ٧٢]، وبلا نسبة في العين (٣/ ١٩٩)، والمقتضب (٣/ ٣٧٠)، والصحاح (حذر).

(٤) الرجز لطُفَيل بن يزيد الحارثي كما في اللسان (ترك)، وخزانة الأدب (٥/ ١٦٠)، وبلا نسبة في الكتاب (١/ ٢٤١، ٣/ ٢٧١)، والمقتضب (٣/ ٣٦٩)، والإنصاف للأنباري (٢/ ٤٣٧) [م: ٧٢]، والصحاح (ترك).

يأتِ منه سوَى حرفينِ «قَرقارِ» بمعنى «قَرقِر» قال أبو النجم وذكَر سحابًا[١]:

قَالَت لَهُ رِيـحُ الصَّبَا قَرقَارِ

و«عَرعارِ» وهي لعبةٌ لهم؛ قال الشاعر:

مُتَكَنِّفِي جَنبَي عُكَاظَ كِلَيهِما   يَدعُو وَلِيدُهُمُ بها عَرعَارِ[٢]

ومنَع أبو العباس العدلَ منهما وقالَ: «قرقارِ حكايةُ صوتِ الرعدِ وعَرعارِ حكايةُ صوتِ الصبيان». وردَّ عليه أبو سعيدٍ بأن حكايةَ الصوتِ لا يخالَفُ فيها [٩٩: و] بين الأولِ والثاني كما في / «غاقِ غاقِ»، وحيثُ قالوا «قرقارِ وعرعارِ» ولم يقولوا قارِ قار وعارِ عَارِ علِمنا أنَّه ليسَ كما قالَه[٣].

خاتمةٌ:

للنحاةِ في إعرابِ أسماءِ الأفعالِ مذهبانِ؛ **الأولُ**: أنها منصوبةٌ على المصدريةِ، وهو ضعيفٌ لأنَّه لو كان كذلك لوجَب تقديرُ الفعلِ وإذا قدِّر الفعلُ التحَقت ببابِ «سَقيًا ورَعيًا» وخرَجت عن كونها أسماءَ أفعال، وأيضًا لا يبقَى لبنائِها حينئذٍ وجهٌ؛ إذ سببُ بنائِها وقوعُها موقعَ الأفعالِ وإذا قدِّرتِ الأفعالُ لا تكونُ واقعةً موقعَها. **والثاني**: أنها مرفوعةٌ على الابتداءِ والضمائرُ

(١) الرجز في ديوانه (ص ٢٠٣)، وله في الجيم للشيباني (٣/ ١١٢)، والصحاح (قرر)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٠٩)، وبلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٢٧٦)، والمقتضب (٣/ ٣٦٩)، وعلل النحو لابن الوراق (ص ٤٧٢)، والمفصل (ص ١٩٧)، وشرح الرضي (٣/ ١٠٨).

(٢) بيت من الكامل للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٥٦)، وله في الجيم للشيباني (٢/ ٣٠٢)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٦٣)، والصحاح (عرر)، وشرح المفصل (٣/ ٥٠)، وخزانة الأدب (٦/ ٣١٢).

(٣) شرح كتاب سيبويه (٤/ ٤٢، ٤٣).

المستترةُ فيها مرفوعةٌ بالفاعليةِ واقعةٌ موقعَ الخبرِ كما قلنا في «أقائمٌ الزيدانِ»، وهذا هو الحقُّ لأنها أسماءٌ واقعةٌ في التركيبِ جرِّدت عن العواملِ اللفظيةِ فوجَب الحكمُ عليها بالابتداءِ[١].

وَجَا «فَعَالِ» كـ«فَجَارِ» مَعرفَه وَمَصدَرًا أو «يَافَسَاقِ» فِي الصِّفَه
وَفِي «قَطَامِ وغَلابِ» عَلَمَا عَينًا وَكُلٌّ قَد بَنَاهُ مُعلِمَا
وَفِي تَمِيمٍ أَعرَبُوهُ جَارِ إلَا ذَواتِ الرَّاءِ فِي حَضَارِ

اعلم أنه يأتي «فَعالِ» لغيرِ اسمِ الفعلِ وهو على ثلاثةِ أقسامٍ:

الأول: أن يكون علمًا للأعيانِ معدولةً ومؤنثةً غالبًا؛ نحو: «حَذامِ وقَطامِ ورَقاشِ وغَلابِ وبَهانِ» لنسوةٍ، و«قَثامِ وجَعارِ وفَشاحِ» للضبُعِ، و«كَسابِ وخَطافِ» لكلبَينِ، و«خَصافِ وسَكابِ» لفرسَينِ، و«وَبارِ وشَرافِ» لأرضَينِ، و«مَلاعِ ومَناعِ» لهَضْبتَينِ، و«بَراحِ» للشمسِ، و«صَلاحِ» اسمٌ من أسماءِ مكةَ، و«ظَفارِ» مدينةٌ باليمنِ، و«لَفافِ» اسمٌ للبقعة، و«حَلاقِ» للمنيةِ، و«أَزامِ وجَداعِ»[٢]

(١) ضعَّف الرضي القولين، فقال: «ثم اعلم أن بعضهم يدّعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحلّ على أنها مبتدأة لا خبر لها كما في «أقائم الزيدان» وليس بشيء؛ لأن معنى «قائم» معنى الاسم وإن شابه الفعل؛ أي: ذو قيام، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا معنى للاسمية فيه...، وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء؛ إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل»، ثم قال بأن ليس لها محل من الإعراب موافقًا في ذلك الأخفش وأبا علي الفارسي. وانظر: المسائل الحلبيات (ص ٢١١)، وشرح المفصل (٣/ ١٩)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٦١).

(٢) كتب في حاشية الأصل: «أَزامِ: مأخوذ من الأزمة وهي الشدة، وجَداعِ: من الجدع، وهو قطع الأنف».

للسنة المجدبةِ، و«لَحَاصِ» للداهيةِ، و«وَقاعِ» للكيِّ دَائرةٌ[١]، و«فياحِ» للشدَّةِ؛ يقالُ: «فِيحِي فَياحِ»، وأنشَدوا:

دَفَعنَا الخَيلَ شَـائِلَةً عَلَيهِم ... وَقُلنَا بِالضُّحَى فِيحِي فَيَاحِ[٢]

و«سَباطِ» للحُمَّى، و«حَضارِ» لكوكبٍ، و«طَمارِ» للمكانِ المرتفعِ، و«لَصافِ» لجبلٍ.

الثاني: أن يكونَ علمًا للمعاني؛ كـ«يَسارِ» للميسرة، و«فَجارِ» للفجور، و«بَلاءِ» للبلاء، و«بَدادِ» للبُدَّةِ[٣]، وهو واقعٌ موقعَ الحالِ في قوله:

.... وَالخَيلُ تَعدُو فِي الصَّعِيدِ بَدادِ[٤]

---

(١) أي: هي دائرة؛ والمقصود بها سمة أو علامة على شكل دائرة، وهي كما قال ابن يعيش: «دائرة واحدة، يكوى بها جلد البعير أين كان، لا تخص موضعًا». شرح المفصل (٣/ ٦٥).

(٢) بيت من الوافر، واختلف على قائله؛ فنسب للبَكَّائي في الجيم للشيباني (٣/ ٦١)، ولعبد الله ابن ثور في المستقصى للزمخشري (٢/ ١٨٥)، ولغَنِيِّ بن مالك أو لأبي السفاح السَّلُولي في لسان العرب (فيح)، وبلا نسبة في: الأفعال للسرقسطي (٤/ ٥٤)، والإبانة للصحاري (١/ ٢٧٩).

(٣) البُدَّة: النصيب، وقولهم: «ذهب القوم بَدادِ بدادِ»؛ أي: واحدًا واحدًا، معدول عن مصدره وهو البَدَدُ، وأما دلالته على النصيب هنا والله أعلم فكما يقال: «يا قوم بدادِ بدادِ»؛ أي: ليأخذ كل رجل قرنه. الصحاح (بدد).

(٤) عجز بيت من الكامل، اختلف على قائله، والبيت بتمامه:

وَذَكرتَ مِن لَبَنِ المُحلَّقِ شَربَةً ... وَالخَيلُ تَعدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادِ

وهو في ملحق ديوان النابغة الجعدي (ص ٢٤١)، وله في الكتاب (٣/ ٢٧٥)، والمحكم لابن سِيدَه (٣/ ٥)، والمساعد لابن عقيل (٣/ ٣٨)، ولعَوف بن عطية بن الخَرِع في شرح نقائض جرير والفرزدق (٢/ ٤٠٣)، والمعاني الكبير لابن قتيبة (١/ ١٠٤)، وجمهرة اللغة (٢/ ٩٩٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦١)، وشرح المفصل (٣/ ٥١).

و«مَساسِ» للمَسَّةِ وقرِئ به شاذًّا[1]، و«بلالِ» للبلَّةِ.

الثالث: أن يكون صفةً مختصَّةً بالنداء؛ نحو: «يا لَكاعِ يا خَباثِ يا فَساق يا دَفارِ يا غَدارِ يا فَجارِ»، وهو في المؤنث كـ«فُعَل» في المذكر؛ نحو: «يا خُبَث يا لُكَع يا فُسَق يا غُدَر يا فُجَر»، ويستعمَلُ في المذكر «مَفعَلان أيضًا؛ نحو: «يا مَلكَعانُ ويا مَخبَثانُ ويا مَلأمَانُ ويا مَكرَمانُ». واعلم أن هذه الأسماءَ كلَّها مبنيةٌ في اللغةِ الحجازيةِ لمشابهتِها بابَ «فَعالِ» اسمَ فعلٍ زنةً وعدلًا؛ أمَّا الزِّنةُ فواضحٌ، وأما العدلُ فلأنه كما أن «فَعالِ» اسمُ فعلٍ معدولٌ عن صيغةِ الأمرِ كذلك هذه الأسماءُ معدولةٌ: الأول عن الفاعليةِ، والثاني عن المصدرِ، والثالث: عن الصفةِ وهو العدلُ، وإن لم يكن تحقيقًا إذ ليس في ألفاظِها ما يدلُّ على العدليَّةِ لكن وجَب تقديرُه لتحقيقِ موجبِ البناءِ كما وجَب تقديرُه في نحوِ «عُمَر» لتحقيقِ موجِبِ منعِ الصرفِ.

/ وأمَّا التميميةُ فوافقتِ الحجازيةَ في البناءِ في القسمينِ الأخيرينِ، وأمَّا الأولُ فأقلُّهم أعربوه إعرابَ ما لا ينصرِفُ سواءٌ كان في آخره راء أو لم يكن للعلميةِ والعدلِ التقديريِّ، وإنما قدرنا العدلَ ههنا مع الاستغناءِ عنه بتحقُّقِ التأنيث؛ لأنَّه لما ثبَت تحقُّقُ تقديرِه في اللغةِ الحجازيةِ وجَب تقديرُه ههنا أيضًا؛ لأنَّ البابَ واحدٌ، وكذلك الأكثرونَ منهم إلا ما كانَ في آخرِه راءٌ؛ نحوَ: «حَضارِ وجَعارِ»؛ فإنَّهم يوافِقون الحجازَ في بنائِه، وهذا الفرقُ ضعيفٌ جدًّا [٩٩: ظ]

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧]؛ فقراءة الجمهور بكسر الميم من المماسة، يقال: «ماسسته مِساسًا» كـ«قاتلته قِتالًا»، وقرئت في الشواذ بفتح الميم؛ قرأها الحسن وأبو حيوة وابن ابي عبلة وقَعنَب؛ الكامل للهذلي (ص ٥٩٩)، وشواذ القراءات للكرماني (ص ٣١٢)، والبحر المحيط (١٨/ ٦٣١)، والدر المصون (٨/ ٩٥).

لأنَّ الراءَ لا أثرَ لها في البناءِ والإعرابِ. **وغايةُ ما يقالُ فيه**: إنَّهم قصَدوا بذلك تحقيقَ موجِبِ الإمالةِ إذ هيَ لا تتحقَّقُ ههنا إلا بسببِ الكسرةِ لكن لا يُخفِي ذلك ضعفَه[1].

* * *

(١) انظر: الأصول (٢/ ٨٩)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٦٦، ٤/ ٤٤)، وعلل النحو لابن الوراق (ص ٤٧٤)، والبديع لابن الأثير (١/ ٥٢٨)، وشرح المفصل (٣/ ٧، ٧٠، ٧٢)، وشرح الرضي (٣/ ١١٦).

[أسماء الأصوات]

أَسمَاءُ الَاصوَاتِ تَجِيءُ صَوتَا   كَطَـق وَيَأتِي لِدُعَـاءٍ جَوتَا
ومِثلُـه: غَاقِ، وَمِثـلُ: أَيخَا   وَنِـخَّ فِـي إِنَاخَـةٍ وَهَيخَـا

الأصواتُ: ألفاظٌ تحكى بها أصواتٌ، أو صُوِّت بها للبهائمِ، وليست هي من الأقسامِ الثلاثةِ[1]؛ إذ لم يقصَد بها إلا الألفاظُ خاصَّةً دون دلالتِها على المعاني كسائرِ الكلمات، ولذلك سمِّيت أصواتًا وبُنِيت؛ إذ قد عرفتَ أن سببَ الإعرابِ تواردُ المعاني اللازمةِ لمدلولاتِ الأسماءِ، وحيثُ لا مدلولَ لها لا معانيَ لها فلا إعرابَ لها، فهي بمثابةِ الحروفِ الزوائدِ في أنَّ المقصودَ منها هو الألفاظُ لا غيرُ، وإنما ذكرها النحويُّون لأنَّها ألفاظٌ نطَقت بها العربُ، وخصَّها المصنفُ بالأسماءِ المبنيةِ لمشابهتِها إيَّاها في البناءِ.

إن قلتَ: فكذلك الحروفُ المعجمةُ لم يقصَد بها إلا اللفظُ ومع ذلك إذا وقَعت في التركيبِ أُعربت؛ كقولِهم: «كتبت باءً» وشبهه! **قلتُ**: إن هذه أسماءً قصَدوا بها مسمياتٍ هي الحروفُ المعجمةُ المفردةُ المركبةُ منها الكلماتُ الموضوعةُ؛ لذا قلتَ: فعلى ذلك وجَب بناؤُها؛ لكونِها دالةً على ما لا تمكُّنَ له من الإعرابِ من الكلماتِ الموضوعةِ لا مطلقًا.

---

(١) أي: الاسم والفعل والحرف، وقد بيَّن المصنف سبب إطلاق ابن الحاجب عليها لفظ الاسم؛ فقال أعلاه: «وخصَّها المصنف بالأسماء المبنية لمشابهتها إياها في البناء».

إذا تقرر ذلك فاعلَم أنَّها على قسمين[١]:

الأول: أن يكون حكايةً عن الصوتِ؛ كـ«طَق» فإنه حكايةُ صوتِ وقعِ الحجارةِ بعضِها ببعضٍ. و«قَبْ» حكايةُ وقعِ السيفِ. و«طاقْ» حكايةُ صوتِ الضربِ. و«غاقِ» حكايةُ صوتِ الغرابِ. و«ماء» حكايةُ صوتِ بُغام الظِّبيةِ. و«شِيبِ» حكايةُ صوتِ مشافرِ الإبلِ عند الشربِ. و«عِيطِ» صوتُ الفتيانِ إذا تَصايَحوا في اللعب.

الثاني: ما يصوَّت به للبهائم؛ كـ«جَوتُ» فإنه دعاءٌ للإبلِ إلى الشرب. و«هِيخِ وإِيخِ ونِخ» أصواتٌ يناخ بها البعيرُ. و«هِدَع» تسكينٌ لصغارِ الإبلِ، و«دُوهِ» دعاء للرُّبَع[٢]. و«هِسْ وهِجْ وقاعِ» زجرٌ للغنم، و«بُس» دعاء لها. و«حَجْ وعَهْ وعِيزْ» زجرٌ للضأنِ. وقد عدَّ بعضُ الناسِ هذا القسمَ مِن أسماءِ الأفعالِ بمعنى الأمرِ وردَّ عليهم المصنفُ بأنَّ الأمرَ طلبُ الفعل، والبهائمُ لا يطلَبُ منها إذ لا فهمَ لها، وإنما يحصلُ لها الانقيادُ عند التصوُّتِ بها بحسبِ جريِ العادةِ لا لفهمِها لما يطلَبُ منها[٣].

---

(١) عدَّها الرضي ثلاثة أقسام، وجعل القسم الثالث مما خرج من الإنسان طبعًا، ولكن قد مرَّ أن هذا القسم عُدَّ من أسماء الأفعال، وقد بيَّن سبب ذلك؛ فقال: «أصوات صادرة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعًا، بل دالة طبعًا على معانٍ في أنفسهم، كـ«أف وتف»؛ فإن المتكرّه لشيء يخرج من صدره صوتًا شبيهًا بلفظ «أف»، ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بلفظ «تف»، وكذلك «آه» للمتوجع أو المتعجب، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعًا، كـ«أح» لذي السعال، **إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها، نسقوها نسق كلامهم وحركوها بتحريكه**، وجعلوها لغات مختلفة، كما مر من لغات: «أف وأوَّه»». شرح الرضي (٣/ ١١٨).

(٢) أي: للرُّبَع من الإبل، وهو صغيرها يولد في فصل الربيع وهو أول النتاج، وفي المثل: «ما له رُبَع ولا هُبَع»، والهُبَع ما ينتج في آخر النتاج. انظر: شرح المفصل (٣/ ١٠٠).

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٨٥، ٤٨٦).

[المركبات]

وفِي المُرَكَّبَاتِ قُل قِسمَانِ ... مَا بُنِيَا وَمُعرَبٌ فِي الثَّانِ
فَالأَوَّلُ الثَّمَانِ بَعدَ العَشَرَه ... وَتَسقُطُ اثنَا عَشَرَ المُحَرَّرَه
وَالثَّانِ حَضرَ مَوتَ بَعلَ بَكُّ ... وَقِس عَلَى البَابَينِ لَا تَشُكُّ
/ تَضَمَّنَ الأَوَّلُ حَرفًا فَانبَنَى ... وَالثَّانِ بَعلَبَكَّ مَا تَضَمَّنَا [١٠٠: و]

المراد بالمركب هَهنا: كلُّ اسمينِ جعِلَا اسمًا واحدًا وليس بينهما نسبةٌ. وقولنا "ليس بينهما نسبةٌ": ليخرج نحو: "تأبَّط شرًّا" فإنَّ بينهما نسبةً في الأصل، وإنما أخرَجنا الذي ليس بالمقصودِ ههنا لأنَّ بناءَه بسبب الحكاية، والمقصودُ بالبناء ههنا ما كان بناؤُه بسببِ التركيبِ، **وهو على قسمينِ**:

الأول: أن يكونَ الجزءانِ مبنيَّين معًا، وهو ما كان الثاني متضمنًا للحرف، وهو على ضربين: عددٌ وغيرُ عدد؛ فالعددُ هو العشرةُ مع ما نيِّف عليها؛ كـ"أحدَ عشرَ وثلاثةَ عشرَ وأربعةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ"، فالأول بُني لكونِه صدرَ الاسمِ والثاني بُني لتضمُّنه معنى حرفِ العطف. وأما "اثنا عشرَ وأختاهُ" فإنما أُعربت لأنهم لما حذفوا الواوَ للتركيبِ كرِهوا إبقاءَ النون لكونِه مشعرًا بالانفصالِ فحذفوه تشبيهًا بالمضاف، ولما شبَّهوها بالمضافِ في حذفِ النونِ شبَّهوها في الإعرابِ. وقال الجُزُوليُّ: «إنما بُني الأولُ في غيرِ "اثني عشر" لوقوعِ الثاني موقعَ تاءِ التأنيثِ وما قبلَها وجَب أن يكونَ مبنيًّا على الفتح، وأما "اثنا عشرَ" فالثاني منه وقَع موقعَ النونِ وما قبلَ النونِ لا يكون مبنيًّا فأبقي على

حاله»(١). وهذه العلةُ وإن كانت جيدةً لكنها ليست بشاملةٍ لجميعِ البابِ.

وغيرُ العددِ كقولِهم: «وقَعوا في حَيصَ بَيصَ»؛ أي: في فتنةٍ يتعذَّرُ الخلاصُ منها. و«لقيتُه كفَّةَ كفَّةَ»؛ أي: مواجِهًا. و«هو جاري بيتَ بيتَ»؛ أي: ملاصِقًا. و«آتيك صباحَ مساءَ»؛ أي: كلَّ صباح ومساء، و«يومَ يومَ»؛ أي: كلَّ يوم. و«تفرَّقوا شغَرَ بغَرَ»؛ أي: منتشِرين في البلاد. و«شَذَرَ بَذَرَ»؛ أي: متفرِّقين.

الثاني: ما لم يتضمن عجُزُه معنى حرف العطف، فيعربُ إعرابَ ما لا ينصرِفُ ويُبنَى الصَّدرُ؛ نحو: «بعلَبَكَّ ومَعدِيكربَ وقَالِيقَلَا(٢)». ومنهم مَن يعرِبُ الصدرَ إعرابَ المضاف، ثم منهم مَن يعربُ العجُزَ إعرابَ ما لا ينصرِفُ. ومنهم مَن يعربه إعرابَ المنصرفِ؛ فيقولُ الأولُ: «هذا بعلُبكَّ ورأيتُ بعلَبَكَّ ومررت بعلِبَكَّ». ويقول الثاني: «هذا بعلبكٍّ ورأيت بعلبكٍّ ومررت ببعلبكٍّ»، واللغةُ الأولى هي الفصحى(٣).

* * *

(١) المقدمة الجزولية (ص ١٧٢).

(٢) مدينة بأرمينية. معجم البلدان (٤/ ٢٩٩).

(٣) انظر: المقتضب (٤/ ٢٠)، والأصول (٢/ ٩٢)، وشرح المفصل (٣/ ١١٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٠٦)، والمساعد لابن عقيل (١/ ١٢٧)، وتعليق الفرائد (٢/ ١٤٥).

[باب الكناية]

كَم وَكَـذَا كِنَايَةٌ فِـي العَدَدِ كَيتَ وَذَيتَ لِلحَدِيثِ فَاجهَدِ

الكناية: لفظٌ عبِّر به عن لفظٍ آخرَ غيرِ مشاركٍ له في حروفِه، وإنما قيَّدنا بعدمِ المشاركةِ في حروفِه ليخرجَ العدلُ إذ هو يتميَّزُ عن العدلِ بهذا القيد، ثمَّ إنَّه قد يكونُ كنايةً عن **العدد**، وقد يكونُ عن **الجمل**، وقد يكونُ عن **أسماءِ الأعلام**، وقد يكونُ عن **ألفاظٍ يستقبَحُ تصريحُها**، وقد يكونُ عن **أسماءٍ ظاهرةٍ**، وسببُ العدولِ في الكل أمرٌ معنويٌّ بخلافِ العدل؛ فإنه لسببٍ لفظيٍّ.

فالأول هو: «كم وكأين وكذا»؛ فالأولانِ كنايتانِ عن العددِ الكثيرِ سواءٌ معيَّنًا عند المتكلِّم أو لا، تقول: «كم غلامِ ملكتَ»؛ أي: كثيرٌ من العبيد ملكتَهم، وقال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الطلاق: ٨]، وإنما عدَلوا فيها عن الأصلِ قصدًا للإبهامِ على المخاطب؛ ليعظُمَ أمرُه عندَه، أو لجهلِهم بكميَّتِه. و«كذا» كنايةٌ عن عددِ ما وقَع في كلامِ المتكلِّم مفسَّرًا فاستغنَى عن تصريحِه ثانيًا، أو لعلمِه باكتفاءِ المخاطبِ بعلمِه الإجماليِّ دونَ التفصيليِّ.

والثاني: «كَيتَ وكَيتَ وذَيتَ وذَيتَ» وهما كنايتانِ عن حديثٍ وقَع في كلامِ المتكلمِ مفسَّرًا، وسببُ العدولِ ما ذكَرناه في «كذا».

والثالث: «فلانٌ وفلانةٌ» وهما كنايتانِ عن نحو «زيدٍ وعمرٍو[1]». و«الفلانُ

---

(١) كذا في الأصل، وكان حق التمثيل أن يكون مثلًا: «عن نحو: زيد وهند»؛ فإن فلانًا كناية عن الذكر، وفلانةَ كناية عن الأنثى.

والفلانةُ» وهما كنايتان عن نحوِ «لاحقٍ وشَذْقَمٍ»(١).

والرابع: «هَنٌ وهَنَةٌ» وهما كنايتانِ عن الفرجِ، أو عما يستقبَحُ التصريحُ به / ، والغائطُ عن العَذِرةِ، والوطءُ عن الجماعِ، وما أشبه ذلك. [١٠٠: ظ]

والخامس: هي الضمائرُ وقد تقدَّم(٢).

والمراد بالكناية ههنا هو الكناياتُ المبنيةُ دون غيرها. قال المصنِّف: «ليس المرادُ بالكنايةِ ههنا وقوعَ لفظٍ عوضًا عن آخرَ، وإلا أدَّى إلى أن يكونَ أكثرُ الكلماتِ كناياتٍ، وإلى أن يكونَ نحو: «أين وكيف» كناياتٍ، بل المراد بالكناية ههنا ألفاظٌ مبهمةٌ يعبَّر بها عما وقَع في كلامِ المتكلمِ مفسَّرًا». ثم قال: «فـ«كم» ليس بكنايةٍ وإنما سِيقت ههنا لموافقتها «كذا» في العددِ كما سِيقت «ما» الاستفهاميةُ والشرطيةُ في «ما» الموصولة»(٣). **أقول**: هذا خبطٌ ظاهرٌ كخبطِه في العدلِ ولولا خوفُ الإطالةِ لكشفتُ عنه(٤).

واعلم أن سببَ البناءِ في «كم» الاستفهاميةِ تضمُّنُها معنى حرفِ الاستفهامِ؛ كـ«أينَ وكيفَ» وحمِلت عليها «كم» الخبريةُ لشبهِها بها لفظًا ومعنًى.

---

(١) الأول: اسم فرس لمعاوية رضي الله عنه، والثاني: اسم فحل من الإبل كان للنعمان. شرح المفصل (١/ ١١٠).

(٢) تقدم الحديث عنها في بابها.

(٣) شرح الكافية له (٢/ ٧٦١، ٧٦٢).

(٤) لم يظهر لي وجه التخبط هنا، وقد رجعت إلى شرح المصنف نفسه على الكافية فلم أجده تعقب عبارة ابن الحاجب وقد ذكرها فيه مسلمًا بها، وكذا وجدت الرضي يحكيها دون مؤاخذة عليه. ولكن قد وقع في باب «ما» الاستفهامية والشرطية أنهما وُضِعَا وضعًا لهما؛ فلعل مقصده هنا أن «كم» وضعت للكناية في أصل وضعها وليست محمولة على «كذا»، والله أعلم.

و«كأيِّن» مركَّبةٌ من الكافِ الجارَّةِ وأيٍّ المبهمة ثم استعمَلوها حتَّى صارَت كالكلمةِ الواحدةِ بمعنى «كم» وأُظهِر التنوين[١] في الكتابةِ تنبيهًا على أنها مخرجةٌ عن أصلِها فأُبقيت على ما كانَت عليه. وكذا «كذا» مركبةٌ من الكافِ الجارَّةِ و«ذا» المبهمة ثم استعمَلوها حتى صارَت كالكلمةِ الواحدةِ فأُبقيت على ما كانت عليه من البناءِ. و«كَيتَ وذَيتَ» بنيتَا لوقوعِهما موقعَ الجملِ، والجملُ من حيثُ هيَ لا تمكُّنَ لها من الإعراب.

تَمييزُ كَم مُستَفهِمًا بِمُفرَدِ وَنَصبِهِ وَاخفِض بِمِن إن تُرِدِ
وَمُخبِرًا بِمَفرِدٍ وَجَمعِ وَالجَرِّ وَالمُختَارُ مِن بِالسَّمعِ

اعلم أن «كم» تأتي على وجهينِ: خبريةٍ واستفهاميةٍ؛ تقول مخبرًا: «كم عبدٍ ملكتَه». ومستفهمًا: «كم عبدًا ملكتَه؟»، وعلى وجهَيها مبهمةٌ محتاجةٌ إلى التفسير من وجهَين؛ من جهةِ العددِ ومن جهة المعدودِ فكان ينبغي أن تفسَّرَ جهتاها، كما في العددِ الصريحِ في مثل «ثلاثمئةِ درهمٍ» لكن لم يفسِّروها إلا من جهةِ المعدود؛ لما في تفسيرِها من جهةِ العددِ نقضُ غرضِ عدولِها عن أصلِها، فمميِّزُ الخبريةِ مجرورٌ بالإضافةِ مفردًا كانَ أو مجموعًا؛ أمَّا الجرُّ والإفرادُ فلأنها كنايةٌ عن العددِ الكثيرِ، والعددُ الكثيرُ مميِّزها كذلك؛ كـ«ألفِ درهمٍ وألفي درهمٍ». وأمَّا الجمعُ فعلى الأصلِ إذ الأصلُ التعبيرُ عن الجمعِ

(١) أي: النون الساكنة في آخره، ويعبر عنها بالتنوين وهو من مصطلحات سيبويه. والقول بتركيب «كأين» هو قول الجمهور، وذهب ابن عصفور إلى أن الكاف فيها زائدة، وابن خروف إلى كونها مركبة من اسمين «الكاف» التي هي اسم و«أيْن» على زنة «فيعل» ولم يستعمل منفردًا وإنما مركبًا مع كاف التشبيه، وقال بعضهم: إنها بسيطة غير مركبة، وإلى الأخير ذهب أبو حيان. انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٤٦)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٣٤٥).

بالجمع، وقد ينصَبُ مميِّزُها إذا فصِل بينهما لتعذُّرِ الإضافةِ؛ كقولِك: «كم في الدارِ رجلًا»، قالَ الشاعر:

كَم نَالَني مِنهُمُ فَضلًا عَلى عَدَمٍ ....(١)

وقد جاءَ الجرُّ مع الفصلِ شاذًّا؛ قال:

كَم فِي بَنِي سَعدِ بنِ بَكرٍ سَيِّدٍ ضَخمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ(٢)

ومميِّزُ الاستفهاميةِ منصوبٌ مفردٌ؛ لأنها استفهامٌ عن مطلقِ العددِ، والعددُ مراتبُه ثلاثٌ: الأولى مميِّزُها مخفوضٌ مجموعٌ، والثانيةُ منصوبٌ مفردٌ، والثالثةُ مخفوضٌ مفردٌ؛ فأعطَوا لها حكمَ المتوسطةِ من المراتبِ رفعًا للتحكُّمِ. وأمَّا مثلُ قولِهم: «كم لكَ غِلمانًا» فقالوا: إن المميِّزَ محذوفٌ و«غلمانًا» حالٌ، والتقديرُ: كم نفسًا لك غلمانًا(٣). ويجوزُ الفصلُ ههنا اختيارًا؛ نحو: «كم في الدارِ رجلًا»، ولا يجوزُ ذلك في «عِشرين وأخواتِه» إلا اضطرارًا؛ قال:

---

(١) صدر بيت من البسيط للقطامي، والبيت بتمامه:

كَم نَالَني مِنهُمُ فَضلًا على عَدَمٍ إذ لا أكَادُ مِــنَ الإقتَارِ أَحتَمِلُ

ديوانه (ص ٣٠)، وله في الكتاب (٢/ ١٦٥)، واللمع لابن جني (ص ١٤٧)، والمفصل (ص ٢٢٥)، وشرح الشاطبي على الألفية (٦/ ٣٠٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٣٨، ٤/ ٢٠٠١).

(٢) بيت من الكامل للفرزدق في شرح المفصل (٣/ ١٧٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٩٩٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٧٩)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الكتاب (٢/ ١٦٨)، والمقتضب (٣/ ٦٢)، والمفصل (ص ٢٢٦). قوله: ضخم الدسيعة؛ أي: كثير العطاء، وهو كناية عن الرجل الجواد.

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ١٥٩)، والأصول (١/ ٣٢٢)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٩١)، والبديع لابن الأثير (١/ ٦٥١)، والتذييل والتكميل (١٠/ ١٧).

عَلَى أَنَّنِـي بَعدَمَا قَد مَضَى ... ثَلاثُونَ لِلهَجرِ حَولًا كَمِيلَا(1)

وتدخل «مِن» في مميِّزها، ودخولُها في الخبريةِ أكثرُ؛ قال الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النجم: ٢٦]، وقال: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ [الأعراف: ٤].

تنبيهانِ /: [١٠١: و]

(أ): المقصودُ بالبيانِ ههنا هو «كم» الخبريةُ لأنَّها كنايةٌ دونَ الاستفهاميةِ؛ لأنَّ الاستفهاميةَ سؤالٌ عن العددِ، والسؤالُ بالشيءِ عن الشيءِ لا يستلزِمُ أن يكونَ كنايةً عنه، وإلا لكانَ نحو «كيف وأين ومتى» كناياتٍ وليس كذلك، وإنما قرِنت معها في البحثِ لموافقتِها لفظًا ومناسبتِها معنًى، ولئلَّا يُبوَّبَ له بابٌ برأسِه كما فعلوا في «مَن وما»؛ حيثُ عدُّوا استفهاميَّتَهما وشرطيَّتَهما وموصوفيَّتَهما في موصوليَّتِهما لما قلناه.

(ب): أن «كم» وإن كانت مفردةً لفظًا لكنها جمعٌ معنًى، ولذلك جازَ الحملُ على لفظِها تارةً وعلى معناها أخرى؛ تقولُ: «كم عبدٍ ملكتَه وملكتَهم»، و«كم رجلٍ جاءَني وجاءُوني»، قال اللهُ تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ﴾ [النجم: ٢٦]، وقال: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ [الأعراف: ٤]، ثم قال: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

---

(١) بيت من المتقارب للعباس بن مرداس في ديوانه (ص ١٣٦)، وله في: العين (٥/ ٣٧٩)، واللامع العزيزي (٢/ ٩٩٢)، وأساس البلاغة (٢/ ١٤٦)، وإيضاح شرح الإيضاح (١/ ٢٦٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٩٩٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٨)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٧٩)، وبلا نسبة في: الكتاب (٢/ ١٥٨)، والمقتضب (٣/ ٥٥)، وشرح المفصل (٣/ ١٧٤).

تتمة: اعلم أن «كذا» في الإبهامِ كـ«كم» فتحتاجُ إلى التفسيرِ مثلُها، ولما كانت كنايةً عن عددٍ مفسَّرٍ في كلامِ المتكلم يكون تمييزُه بحسبِ ذلك العددِ؛ فتقول: «كذا دراهمَ» من «ثلاثةٍ إلى عشرةٍ»، و«كذا كذا درهمًا» من «أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ»، و«كذا وكذا درهمًا» في الأعدادِ المعطوفةِ ما بين العقودِ، و«كذا درهمًا» في العقود من «عشرينَ إلى تسعينَ»، و«كذا درهمٍ» في العددِ الكثيرِ كـ«مئةٍ وألفٍ» وما يتضاعَفُ منهما. وأمَّا في الشرعِ فيحمَلُ على أقلِّ عددٍ من المراتبِ فتحمِلُ الأولَ على الثلاثةِ، والثانيَ على «أحد عشر»، والثالثَ على «أحدَ وعشرينَ»، والرابعَ على «عشرين»، والخامسَ على «مئةٍ» هذا هو مذهب أبي حنيفة[١]. وحكِي عن أبي عليٍّ الفارسيِّ أنه كان ينكِرُ هذا ويقولُ: إنه من استخراجِ الفقهاء، ويقول: «إن «كذا» بمنزلة عدد منوَّنٍ»، وكان يمنعُ الجرَّ بعدَها لأن «ذا» يمنعُ من الإضافة[٢].

وَلَهُمَـــا صَدرُ الــكَلَامِ مَوقِعَا وَالرَّفعُ وَالنَّصبُ وَجَرٌّ مَوضِعَا
وَالجَــرُّ بِالمُضَافِ مِن قَبلِهِمَا أَو حَرفِ جَــرٍّ وَليَكُن مُقَدَّمَا
وَالنَّصبُ بِالفِعلِ الَّذِي بَعدَهُمَا إن كَانَ تَســلِيطٌ لَــهُ عَلَيهِمَــا
وَالرَّفــعُ بَعــدُ بابتِدَاءٍ شُــهِرَا إن لَــم يَكُن ظَرفًــا وَإِلَّا خَبَرَا

لما فرَغ مِن كيفيةِ تمييزِ «كم» على وجهَيها وكيفيةِ إعرابِه شرَع يبيِّن موقعَها

---

(١) ووافقهم في ذلك الشافعية؛ انظر: الأصل لمحمد بن الحسن الشيباني (٢/ ٢١٥، ٣/ ١٨٣)، والتجريد للقدوري (٧/ ٣١٨٦)، والمبسوط للسرخسي (٣/ ١٤٥)، والكوكب الدري للإسنوي (ص ٢٩٧).

(٢) الإيضاح (ص ٢٢٤)، وعبارته فيه: «ومما ينتصب الاسم بعده انتصاب الأسماء بعد العدد المنوّن قولهم: «لي عنده كذا وكذا درهمًا». فـ«كذا» كناية عن العدد وفصل قولك «ذا» من «كذا» بين الكاف وبين الدرهم فانتصب على التبيين [أي: التمييز]».

وكيفيةَ إعرابِها نفسِها؛ اعلم أن لها صدرَ الكلام؛ أما الاستفهاميةُ فلتضمُّنِها معنى همزةِ الاستفهام، وأمَّا الخبريةُ فلأنَّهم أرادوا في أولِ الأمرِ أن يبهِموا على المخاطَبِ كي يعظُمَ أمرُه عنده، وقولُ المصنفِ إن ذلك «لتضمُّنِها معنَى الإنشاءِ»[١]: يُكذبه تسميتُهم لها خبريةٌ، وليت شعري كيف يجمعُ بين القولِ بأنَّها خبريةٌ وبين كونِها متضمنةً للإنشاءِ!

وأمَّا إعرابُها فتكون مجرورةً ومنصوبةً ومرفوعةً؛ فإذا كان قبلَها حرفُ جرٍّ أو مضافٌ تكون مجرورةً؛ كقولك: «بكم رجلٍ أو رجلًا مررتَ»، و«غلامَ كم رجلٍ أو رجلًا ضربتَ»، ويكون إعرابُ المضاف بحسبِ «كم» لو لم تكن مضافًا إليه.

وإذا كان بعدَهما فعلٌ غيرُ مسلَّطٍ على ضميرِه أو متعلِّقه تكونُ منصوبةً بذلك الفعلِ على حسبِ المضافِ إليه؛ إنْ مفعولًا فمفعولٌ كقولك:» كم رجلٍ أو رجلًا ضربتَ»، وإن مصدرًا فمصدرٌ؛ كقولك: «كم ضربةٍ أو ضربةً ضربتَ»، وإن ظرفًا فظرفٌ / ؛ كقولِك: «كم يومٍ أو يومًا سِرتَ». وإن تسلَّط الفعلُ على ضميرِه أو متعلِّقِه اختِيرَ الرفعُ وجازَ النصبُ على ما عرفتَه في «زيدٌ ضربتُه»[٢]. [١٠١: ظ]

وإذا لم يكن قبلها مضافٌ ولا حرفُ جرٍّ ولا بعدَهما فعلٌ مفرَّغٌ عن ضميرِه أو متعلِّقِه تكونُ مرفوعةً بالابتداء؛ إن لم يكن ظرفًا كقولك: «كم رجلٍ أو رجلًا إخوتُك»، و«كم رجلٍ أو رجلًا ضربتَه» أو «ضربتَ غلامَه». وبالخبريةِ إن كانت ظرفًا؛ كقولِك: «كم يومٍ أو يومًا سفرُك». هذا هو مرادُ المصنِّفِ في كتبه[٣] وفيه

---

(١) شرح الكافية له (٢/ ٧٦٢).

(٢) انظر ما تقدم في باب الاشتغال (١/ ٣٨٩).

(٣) شرح الكافية له (٢/ ٧٦٥، ٧٦٦)، وشرح الوافية (ص ٢٩٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ٥٠٢، ٥٠٣).

سهوٌ، وذلك أنَّه إذا لم يكن قبلَها وبعدَها ما ذكَره لا تتعيَّنُ للابتداء؛ بل يجبُ أن يكونَ خبرًا إذا كان بعدَها معرفةٌ؛ كقولِك: «كم رجلٍ أو رجلًا إخوتُك»؛ إذ لا تجتمعُ معرفةٌ ونكرةٌ إلا ويجِبُ جعلَ المعرفةِ مبتدأً والنكرةِ خبرًا، ويخيَّر بين الأمرينِ إذا كان الاسمُ بعدَها نكرةً؛ كقولك: «كم غلامٍ أو غلامًا خادمٌ لك»، أو «كم مرةٍ أو مرةً مرورٌ بك»، ولا تتعيَّنُ الابتدائيةُ إلا في مثل قولِك: «كم رجلٍ أو رجلًا ضُرِب أو عِندك أو في الدار»؛ لتعذُّرِ وقوعِ الفعلِ والظرفِ والجارِّ والمجرورِ مبتدأً.

تَمييزُهُم كَم عَمَّةً أَجَازُوا ثَلَاثَةً ... وَرَفعُهُ مُجَازُ

اعلم أن «كم» إذا وقعت على المِرار رفِع ما بعدَها بالابتداءِ وحذِفَ التمييزُ؛ نحو: «كم غلامٌ ملكتَه»؛ أي: كم مرةً غلامٌ ملكتَه، ومنه بيتُ «الحماسة»[1]:

ولَم نَدرِ إن جِضنَا مِنَ المَوتِ جَيضَةً ... كَمِ العُمرُ باقٍ والمَدَى مُتَطاوِلُ

أراد: كم سنةً أو شهرًا.

وقولُ الفَرَزدق[2]:

كَم عَمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ... فَدْعَاءُ قَد حَلَبَت عَلَيَّ عِشَارِي

---

(١) البيت من الطويل لجعفر بن عُلْبة الحارثي في ديوان الحماسة (١/ ٩)، ولسان العرب (جيض)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٢/ ٦٠)، وبلا نسبة في: الصحاح (جيض)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٨). قوله: جضنا عن الموت؛ أي: انحرفنا عنه وعدلنا.

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوانه (١/ ٣٦١)، وله في الكتاب (٢/ ٧٢، ١٦٢)، واللمع لابن جني (ص ١٤٧)، والأفعال للسرقسطي (٤/ ٥٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٨٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٢٥)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٨٥).

على ثلاثةِ أوجهٍ: الرفعُ على ما قلناه، والجرُّ على الخبرية، والنصبُ على الاستفهام على سبيلِ الهُزءِ، و«كم» إذا رفِعَت فـ«عمةٌ» منصوبةٌ بـ«حَلبت» على المصدريةِ أو الظرفيةِ، ويجوز تسلُّطُ الفعل خبرًا على ما هو قبلَ المبتدأ، ونظيره قولك: «زيدًا عمرٌو ضرَب»، و«بكرًا عمرٌو ضارِبٌ»، وإذا نُصِبت أو جُرِّت فهي مرفوعةٌ بالابتداءِ[1] وخبرُها قوله «حَلَبت»، ومَن نصَب «عمةً» نصبَ «خالةً فَدْعاءَ»، ومن رَفع رفعَهُما، ومن جرَّ جرَّهما.

وَنَحوُ كَـــم مالُكَ كَم ضَرَبتَا   قَد حُذِفَ التَّمييــزُ إِن فَهِمتَا

يجوزُ أن يحذَفَ التمييزُ إذا فُهِم؛ كقولهم: «كم درهمُكَ؟»؛ أي: كم دانقًا. و«كم مالُكُ؟»؛ أي: كم درهمًا أو دينارًا. و«كم غلمانُك؟»؛ أي: كم نفسًا. و«كم عبدُ الله ماكثٌ؟»؛ أي: كم يومًا أو شهرًا. و«كم سِرتَ؟»؛ أي: كم فرسخًا. و«كم ضرَبتَ؟»؛ أي: كم ضربةً.

* * *

(١) أي قوله: «عمة».

[الظروف]

وَالظَّرفُ عَن إِضَافَةٍ قَد يُقطَعُ فَالضَّمُّ فِي المُختَارِ لَيسَ يُدفَعُ
كـ: فَــوقُ تَحتُ ثُمَّ قَبلُ بَعدُ وَمِثلُــهُ لَا غَيرُ حَســبُ يَبدُو

شرَع يبحثُ في الظروفِ المبنيةِ في موضوعاتِها وسببِ بنائِها؛ فمنها الغاياتُ وهي ظروفٌ قطِعت عن الإضافةِ مع اقتضائِها إيّاها؛ كـ: «قبلُ وبعدُ وفوقُ وتحتُ وأمام وقدَّامَ ووراءَ وخلفَ وأسفلَ ودونَ ومِن علُ»، وأبدأُ بهذا فأقولُ: أو ما شابهَها مما قُطِعت عن الإضافة ونويَت؛ كـ«أفعلُ هذا حسبُ، ولا غيرُ، وليس غيرُ» فهذه الأسماءُ تقتضي معقوليتُها الإضافةَ إلا أنَّه قد يستغنَى عن المضافِ إليه فيقطعُ / [١٠٠:و] عنه لفظًا لأجلِ داعي الخفَّةِ وعدمِ مانعِ الالتباسِ لما فيها من الاقتضاءِ لمطلقِ المضافِ إليه وفي الكلامِ ما يدلُّ على تعيُّنِه، وإذا قُطِعت صارَت حدودًا يُنتهى عندَها فسمِّيت غاياتٍ لذلك، ثم إذا نوِيَ المضافُ إليه وهوَ الكثيرُ المختارُ تصيرُ متقاضيةً له محتاجةً إليه لتكملَ معانيها الإفراديةُ احتياجَ الحروفِ وتقاضيها فتُبنَى لمشابهتِها إيَّاها، وإذا لم ينوَ المضاف إليه لم يبنَ لعدمِ تقاضيها له، ومنه قولُ الشاعر:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكنتُ قَبلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ[١]

---

(١) بيت من الوافر، اختلف على قائله، فهو لعبد الله بن يَعرُب في المقاصد النحوية (٣/ ١٣٤٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٧١٩)، وليزيد بن الصَّعِق في خزانة الأدب (١/ ٤٤٩)، وبلا نسبة في: الزاهر لابن الأنباري (٢/ ٣٥٠)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٦٧)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٢٠٣)، ويروى: «بالماء الحميم».

وقرِئ شاذًّا: (لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)[١] [الروم: ٢]، ويقال: «جئتُ من علٍ»، وإذا بُنيت بُنيت على الحركةِ للفرقِ بين ما كان أصلًا في البناءِ كـ«مَن وما»، وبين ما كان بناؤه عارضًا، وخصَّ بالضَّمِّ[٢] لأنها معرفةٌ منصوبةٌ ومجرورةٌ وليست بمرفوعةٍ فأحبُّوا أن تكون لها في البناءِ حركةٌ ليسَ لها في الإعرابِ لتتبيَّن سهولةُ أمرِها في الإعرابِ والبناءِ.

وَ«حَيثُ» ضُمَّت شَبَهًا بِالغَايَتِ ... تُضَافُ لِلجُملَةِ كَيـفَ كَانَتِ

«حيث» إنما وضِعت لمكانِ نسبةٍ ما، والنسبةُ تفتقرُ إلى المنتسِبين فلذلكَ احتاجَت إلى الجملةِ وأُضيفت إليها ليتعيَّنَ مدلولُها، ولما احتاجَت إليها شابهَتِ الحرفَ بذلك فبُنيت، وشذَّت إضافتُها إلى المفردِ؛ كقوله:

أَمَا تَرَى حَيثُ سُهَيلٌ طَالِعَا[٣]

أي: مكانُ سهيلٍ. وإنما ضُمِّت تشبيهًا لها بالغاياتِ من حيثُ ملازمتُها الإضافةَ.

إِذَا لِلِاسـتِقبَالِ مَعنَى الشَّرطِ ... وَلَا تُجَازِ فِي الفَصِيحِ تُخطِ

---

(١) هي قراءة أبي السمال وعاصم الجحدري وعون العقيلي؛ الكامل للهذلي (ص ٦١٦)، والبحر المحيط (٢١/ ١١).

(٢) وورد أيضًا بناؤه على الكسر، وشاهده قول امرئ القيس في معلقته وهو في ديوانه (ص ١٩):

مِكَـرٍّ مِفَـرٍّ مُقبِـلٍ مُدبِـرٍ مَعًـا ... كَجُلمُـودِ صَخرٍ حَطَّهُ السَّـيلُ مِن عَلِ

(٣) الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة (٥/ ١٣٦)، والمحكم لابن سيده (٣/ ٣٣٢)، والمفصل (ص ٢١١)، واللباب للعكبري (٢/ ٧٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٠٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٩٠)، وخزانة الأدب (٧/ ٣).

اعلم أن وضعَ «إذ وإذا» لزمانٍ نسبةٍ ما كما أن «حيثُ» لمكانٍ نسبةٍ ما، ولذلك احتاجَا إلى جملةٍ بعدَهما، وبنيتَا والفرقُ بينهما من **وجهينِ؛ الأول**: أن «إذا» للزمانِ المستقبل، و«إذ» للزمانِ الماضي. **والثاني**: أن «إذا» فيها معنى الشرطِ، و«إذ» مجردةٌ عنه.

وههنا تنبيهٌ: وهو أن «إذا» وإن كان للشرطِ إلا أنه فرقٌ بينها وبين «إن»، وذلك أن «إذا» لا تكون إلا عند تيقُّنٍ أو ترجُّحٍ؛ كقولِك: «إذا طلعت الشمس فأتِني»، و«إذا جاءَ زيدٌ فأعطِه»؛ فإن طلوع الشمس متيقَّنٌ عند المتكلم ومجيءَ زيدٍ مرجَّحٌ على عدمِ مجيئه. و«إن» تكون للمتساويَينِ من غير تيقُّن وترجُّح؛ كقولك: «إن جاء زيدٌ فأعطِه»؛ فإن مجيءَ زيدٍ وعدمَه متساويانِ عند المتكلم، ولأجل ذلك لا تجزم «إذا» في فصيحِ الكلام كما تجزم «إن»، وشذَّ قولُ الفَرَزدق[١]:

تَرفَعُ لِي خِندَفٌ وَاللهُ يَرفَعُ لِي ... نَارًا إِذَا خَمِدَت نِيرَانُهُم تَقِدِ

وقالَ الآخرُ:

إِذَاقَصُرَت أَسيَافُنَاكَانَ وَصلُهَا ... خُطَانَا إِلَى أَعدَائِنَا فَنُضَارِبِ[٢]

قوله «كان وصلُها»: في محلِّ الجزمِ بـ«إذا»، ويدلُّ عليه جزمُ المعطوفِ عليه وهو «نُضارِب».

---

(١) البيت من البسيط، وله في الكتاب (٣/ ٦٢)، وشرح المفصل (٤/ ٢٧٢)، وضرائر الشعر (ص ٢٩٨)، وشرح التسهيل (٤/ ٨٢)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٢)، وليس في ديوانه.

(٢) بيت من الطويل لقيس بن الخطيم في ديوانه (ص ٨٨)، وله في الكتاب (٣/ ٦١)، وحروف المعاني للزجاجي (ص ٦٣)، وشرح المفصل (٤/ ٢٧٢)، وشرح التسهيل (٤/ ٨٢)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٥). وحركت باء «نضارب» بالكسر لأجل الروي وهي في محل جزم كما بين المصنف رحمه الله.

وقال الأكثرون: إن بينهما فرقًا ثالثًا وهو أن «إذ» تضافُ إلى كلتا الجملتَين، و«إذا» لكونِها متضمنةً للشرطِ لا تضافُ إلا إلى الفعليةِ وما وقَع بعدها منَ الاسميةِ؛ كقولِه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] وشبهِه تكلَّفوا فيه بإضمارِ فعلٍ قبلَ الاسمِ وجعلِ الفعلِ مفسِّرًا للمقدرِ؛ كما فعَلوا في ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة: ٦] توفيةً لما في الشرطِ من اقتضاءِ الفعلِ. **والحق جوازُ إضافتِها إلى الاسميةِ**؛ نعم إضافتُها إلى الفعليةِ هو الأكثرُ / والأقيسُ إلا أنهم [١٠٢: ظ] يستغنونَ بما في عجُزِ الجملةِ من الفعلِ عن تقديرِ الفعلِ وهذا هو مذهبُ الأخفشِ واختيارُ المالكيِّ[(١)]، ويدلُّ على صحَّتِه اتفاقُهم على جوازِ «إذا زيدٌ ضربتَه ضربتُه» فلو كان الفعلُ مقدرًا لم يجُزِ الرفعُ كما لم يجز «إنْ زيدٌ ضربتَه ضربتُه»؛ إذ لا يحتملُ رفعُ الاسمِ في هذا الموقعِ إلا بالابتداءِ.

وإذا ثبتَ ذلك فاعلَم: أنَّهم اختلَفوا في تعيُّنِ العاملِ في «إذا»؛ فقال بعضُهم: إنه هو الشرطُ. وقال الأكثرون إنه هو الجوابُ، واستدلَّ هؤلاء بأن «إذا» مدلولُه وقتٌ ما غيرُ معيَّنٍ وتعيُّنُه إنما هو بإضافتِه إلى الجملةِ التي هي الشرطُ فيكونُ عاملًا فيها، ولو كان الشرطُ عاملًا فيها أيضًا لزِم أن يكونَ الشيءُ الواحدُ عاملًا معمولًا من جهةٍ واحدةٍ؛ فيتعيَّنُ أن يكونَ العاملُ هو الجوابَ إذ لا ثالثَ. وأمَّا «متى» فالأكثرون على أن العاملَ هو الشرطُ عكسَ «إذا»؛ لأنها ليست لوقتٍ معينٍ حتى تلزمَ الإضافةُ فيصحُّ عمل الشرط فيها[(٢)].

---

(١) هو ابن مالك رضي الله عنه؛ قال في شرح التسهيل (٢/ ٢١٣): «وأجاز [أي: الأخفش] مع ذلك جعل المرفوع بعد «إذا» مبتدأ، **وبقوله أقول**، لأن طلب «إذا» للفعل ليس كطلب «إن»».
ووافق الأخفشَ الكوفيون في ذلك؛ انظر: الخصائص (١/ ١٠٦)، وشرح الرضي (١/ ٤٦٠)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤١١)، والجنى الداني (ص ٣٦٨)، ومغني اللبيب (ص ٧٣٧).

(٢) انظر اختلافهم في: الإيضاح لابن الحاجب (١/ ٤٨٩، ٤٩٠)، والأمالي له (١/ ١٣١)، =

إن قلتَ: فقد تعمل «متَى» فيما بعدَها عملَ الجزمِ، وما بعدَها على ما قلتَ عاملٌ فيها فقد صارَ الشيءُ الواحدُ عاملًا معمولًا! قلتُ: تغايرُ الجهتين ههنا جوَّز ذلك؛ لأنَّ «متَى» إنما عمِلت فيما بعدَها من حيثُ تضمُّنُها معنى «إن»، وما بعدَها إنما عمِلت فيها لكونِها ظرفًا له، وأمَّا «إذا» فليست كذلكَ لأنَّها إنما عمِلت فيما بعدَها من حيثُ إنَّها ظرفٌ له، ولأنَّها إنَّما عمِلت من حيثُ إنَّها مضافةٌ إليها، وإنما أُضِيفت إلى ما بعدَها لكونِها ظرفًا له فصارَ عملُها فيما بعدَها من حيثُ الظرفيةُ وعملُ ما بعدَها فيها مِن هذه الجهةِ أيضًا فلذلك افترقَا.

ثم قال المصنفُ: «الحقُّ أنَّ «إذا ومتى» في كونِ الشرطِ عاملًا فيهما سواءٌ، وتقديرُ الإضافةِ في «إذا» لا معنى له، وما ذكَروه من كونِها لوقتٍ معينٍ مسلَّم، لكنه حاصلٌ بذكرِ الفعلِ بعدَها لا بالإضافةِ؛ كما في قولِك: «زمانًا طلَعت فيه الشمسُ» فإنه يحصلُ التعيُّنُ ولا تلزمُ الإضافةُ، وإذا لم تلزمِ الإضافةُ لم يلزم فسادُ عملِ الشرطِ فيها، والذي يدلُّ على ذلك قولُهم: «إذا أكرمتَني اليومَ أكرمتُك غدًا»، وقولُه تعالى: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] ومعلوم أن الجواب معنى قوله ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾، وإذا كان هو العاملَ و«إذا» مضافةً إلى الموتِ لفسَد المعنى؛ إذ يصيرُ وقتُ الموتِ والإخراجِ واحدًا[1]، وكذلك القولُ في المثال الأول»[2].

= وشرح الرضي (١/ ٤٤٥، ٣/ ١٨٩)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤١١)، والجنى الداني (ص ٣٦٨)، ومغني اللبيب (ص ٧٣٧)، وتمهيد القواعد (٤/ ١٩٥١).

(١) بعده في الإيضاح لابن الحاجب: «لأنه ظرف عندهم للإخراج،وهو قد نسب إلى الموت على أنه ظرف؛ فلا يستقيم أن يكون ظرفًا للموت والإخراج جميعًا».

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٩٠).

أقول: هذا الكلامُ لا يخلو عن ضعفٍ لأنَّ الاستقراءَ دلَّ على أن تعيُّنَ الاسمِ بما بعدَه إنَّما هو بأحِد ثلاثةِ أشياءَ؛ بالصلةِ كالموصولاتِ، والصفةِ كالإشاراتِ، والنكراتِ والإضافةِ كالنكراتِ؛ فالقولُ بتعيُّنِ «إذا» بما بعدَها بدونِ أحدِ هذه الثلاثةِ قولُ ما لا عهدَ له في كلامِهم، والمثالُ الذي أورَده[1] إنما تعيَّنَ بما بعدَه لكونِه صفةً له لا لمجردِ ذكرِه بعدَه، ولا يستقيمُ ذلك فيما نحنُ فيه لخُلُوِّ الجملةِ عن العائدِ، وظاهرٌ أنَّها ليست بموصولٍ لخُلُوِّ الجملةِ عن العائدِ أيضًا فتعيَّنَ أن يكونَ لأجلِ الإضافةِ، وما ذكَروه من كونِ الشيءِ عاملًا ومعمولًا لا دلالةَ على استحالتِه؛ إذ ليس المرادُ بالعملِ في هذه الصناعةِ إلا على سبيلِ التجوُّزِ، سلَّمناه، لكنَّ الجهةَ قد تغايرت كما في «متى» لأنَّ «إذا» إنما عمِلت فيما بعدَها من حيثُ / إضافتُها إليه بتقديرِ الحرفِ وما بعدَها عمِل فيها مِن حيثُ إنَّها ظرفٌ له. [١٠٣: و]

تتمةٌ: اعلَم أنَّ «إذا» قد تكونُ لمجردِ الظرفيةِ مِن دونِ تضمُّنِ الشرطِ؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١-٢]، وإنما قلنا ذلك لأنَّها لو كانت للشرطِ لاقتضى جوابًا وليس في اللفظِ، فيكونُ مقدرًا يدلُّ عليه فعلُ القسمِ وهو فاسد؛ لأنَّه يصيرُ المعنى حينئذٍ: إذا يغشى الليلُ أُقسِم، فيكون القسمُ معلقًا بالشرطِ وهو ظاهرُ الفسادِ، وإذا ثبَت أنَّها لمجردِ الظرفيةِ فاعلَم أنَّها ليست تتعلَّقُ بفعلِ القسمِ إذ يصيرُ تقديره: أُقسم في هذا الوقتِ بالليلِ،

---

(١) أي قوله: «زمانًا طلعت فيه الشمس»، وردُّ المصنف هنا قريب من رد الرضي في شرحه (٣/ ١٩٠)؛ إذ قال: «وفيه نظرٌ؛ لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له، لا لمجرد ذكره بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة «إذا» يكفي لتخصيصها، لتخصص «متى» في: «متى قام زيد»، وهو غير مخصص اتفاقًا منهم».

فيصيرُ القسمُ متقيِّدًا والمعنى على إطلاقِه، بل يتعلَّقُ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: أقسمُ بالليلِ حاصلًا في هذا الوقتِ، فهي إذًا في موضعِ الحالِ من الليلِ؛ هذا معنى كلامِ المصنف[(١)]. **وأقول**: إن المحذورَ الذي وقَع فيه رحمه الله في هذا القولِ أعظمُ مما مرَّ فيه، وذلك أن «الليل» عبارةٌ عن مدَّةِ غيبوبةِ الشمسِ فإذا جعِلت «إذا» معمولةً للفعل؛ هو الحالُ عن الليلِ لزِم وقوعُ الزمانِ في الزمانِ ولا يقوله عاقلٌ، **والتحقيق فيه أن نقول**: إن «إذا» كما جرِّدت ههنا عن الشرطِ كذلك جرِّدت عن الظرفيةِ وجعِلت لمجردِ الوقتِ مِن دونِ تعلُّقِها بشيءٍ تعلُّقَ الظرفيةِ، وهي مجرورةُ المحلِّ ههنا بدلًا من ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ كما جرَّت حين دخولِ «حتَّى» عليها في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١]. وتقديرُه: أقسمُ بالليلِ وقتَ غشيانِه؛ أي: أقسمُ بوقتِ غشيانِ الليلِ، وبه يستقيمُ الكلامُ، وهكذا القولُ في نظائرِه.

وَلِلمُفَاجَـاةِ فَتِلـكَ المُبتَدَا   يَلزَمُ فِيمَـا بَعدَهَا عَلَى المَدَا

اعلم أن «إذ وإذا» قد يقعانِ للمفاجأةِ، ثم إنَّ «إذ» تقعُ بعدَها الجملتانِ، و«إذا» مختصةٌ بالاسميةِ، وقد يقعانِ في جوابِ «بينا وبينما»؛ تقولُ: «بينا زيدٌ قائمٌ إذ رأى عمرًا»، و«بينما نحنُ بمكانِ كذَا إذا فلانٌ طلَع علينا»، و«خرجتُ فإذا زيدٌ بالباب»؛ قال الشاعر:

وَكُنتُ أَرَى زَيدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا   إِذَا إِنَّهُ عَبدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ[(٢)]

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٩٠، ٤٩١) بلفظ قريب.

(٢) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب (٣/ ١٤٤)، والمقتضب (٢/ ٣٥١)، والأصول (١/ ٢٦٥)، والخصائص (٢/ ٤٠١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧١٨).

وكان الأصمعيُّ لا يستفصحُ إيقاعَهما في جوابِ «بينا وبينما»(١)، وأنشدَ:

بَيْنَـا نَحـنُ نَرقُبُـهُ أَتَانَـا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِي(٢)

وأمثالًا له. والعامل فيهما معنى المفاجأة وهو عاملٌ لا يظهر أبدًا استغناءً بما في لفظِها من قوَّةِ الدلالةِ عليه، ويدلُّ على ذلك قولُهم: «خرجتُ فإذا زيدٌ بالبابِ»؛ إذ لو كان العاملُ «خرجتُ» لفسَد؛ إذ لا يعطَفُ المعمولُ على عاملِه.

وَإِذْ لِمَا مَضَى وَلَمْ يَسْتَفْصِحُوا إِذْ جَعفَـرٌ قَامَ؛ بِهَذَا صَرَّحُوا

اعلم أن «إذ» تضافُ إلى كلتا الجملتينِ؛ يقال: «جئتُ إذ زيدٌ قائمٌ»، و«إذ قامَ زيدٌ»، و«إذ يقومُ زيدٌ»، و«إذ زيدٌ يقومُ». وأمَّا «إذ زيدٌ قامَ» «فقد استقبَحوه؛ لأنَّهم إن قصَدوا الفعليةَ فالوجهُ «قامَ زيدٌ» وإن قصَدوا الاسميةَ فالوجهُ «زيدٌ قائمٌ». إن قلتَ: إنَّ ذلك ليدلُّ على مضيِّ الحكمِ. [قلت]: لم يصحَّ لأن تلك الدلالةَ مستفادةٌ من نفسِ «إذ»، ولا يرِدُ على ذلك «إذا زيدٌ يقومُ»؛ لأنَّ «يقوم» لم يقصَد بها الدلالةُ على المستقبلِ ليقعَ الاستغناءُ عنها بـ«إذا» بل قصِد بها

---

(١) انظر حكايته في: الصحاح (بين)، والمفصل (ص ٢١٤)، والإيضاح لابن الحاجب (١/ ٤٩١)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٠٩)، ويرى ابن مالك أن تركهما أقيس؛ لأن المعنى المستفاد معهما مستفاد مع تركهما، وكلاهما مروي عن العرب؛ نثرًا ونظمًا.

(٢) بيت من الوافر، وقد جاء هنا مخروم الأول؛ أي: محذوف الفاء من «فبَينَا»، وهذا هو الغالب في روايته، وروته بعض المصادر بإثبات الفاء في أوله، ونسب لرجل من قيس عَيلان في الكتاب (١/ ١٧٠)، وشرح الشاطبي على الألفية (٤/ ٣٠٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٩٨)، ونسب لنُصيب وهو في ديوانه (ص ١٠٤، ١٨٨)، وبلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل (ص ١٢٦)، والمفصل (ص ٢١٤).

والوَفْضة: «هي جعبة السهام، وأراد بها في البيت شيئًا يصنع مثل الخريطة والجعبة، يكون مع الفقراء والرعاة يجعلون فيه أزوادهم». شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٦٧).

الدلالةُ على الحالِ على سبيلِ الحكايةِ»؛ كذا قاله المصنِّفُ(١).

واعلم أن «إذ» لا يجازى بها ألبتَّةَ اللهمَّ إذا كُفت بـ«ما»؛ كقولِ عباسِ بن مِرْداسٍ(٢):

إذ مَا دَخَلتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُل لَهُ ... حَقًّا عَلَيكَ إِذَا اطمَأَنَّ المَجلِسُ

[٣:١٠٣ظ] / **وَأَيـنَ مَـعْ أَنَّى لِلِاسـتِفهَامِ ... وَالشَّرطُ فِي المَكَانِ فِي الدَّوَامِ**

وَكَيفَ لِلحَالِ يَجِي مُسـتَفهِمَا ... وَلَا مُجَـازَاةَ وَإِن أَدخَلـتَ مَا

واعلم أنَّ الحاجةَ لما كانت داعيةً إلى الاستفهامِ عن جزئياتِ المكانِ وإلى الشرطِ في جزئياتِه، وإلى الاستفهامِ عن جزئياتِ الزمانِ وإلى الشرطِ في جزئياتِه، وإلى الاستفهامِ عن جزئياتِ الأحوالِ وإلى الشرط في جزئياتِها، وإلى الاستفهامِ عن جزئياتِ الذواتِ وإلى الشرطِ في جزئياتِها، وكان مِن المتعذِّرِ عدُّ الجزئياتِ منها عن آخرِها لكونِها غيرَ متناهيةٍ اقتضَت حكمةُ الواضعِ صوغَ لفظٍ بإزاءِ كلٍّ منها ينطلِقُ على أي جزئيٍّ كان منها؛ فصاغَ لفظتَي «أين وأنَّى» للمكانِ في الشرطِ والاستفهامِ، ولفظةَ «متى» للزمانِ فيهما، ولفظةَ «كيف» للاستفهامِ في الأحوال، ولفظةَ «ما» للشرطِ فيها، ولفظةَ «مَن» للاستفهامِ والشرطِ في الذواتِ العاقلةِ، ولفظةَ «ما» للاستفهامِ في غيرِ الذواتِ العاقلةِ، ومزَج بمدلولاتِها مدلولي أداتَي الاستفهامِ والشرطِ؛ فقال في المكانِ استفهامًا: «أين زيدٌ؟» و«أنّى زيدٌ؟»، وشرطًا: «أين تكنْ أكنْ»،

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٨٨).

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوانه (ص ٧٢)، وله في الكتاب (٣/ ٥٧)، والمفصل (ص ٢١٣)، وشرح التسهيل (٤/ ٦٧)، والمساعد لابن عقيل (٣/ ١٣٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٩).

و«أنَّى تكنْ أكنْ». وفي الزمان استفهامًا: «متى القتالُ؟»، وشرطًا: «متى تفعلْ أفعلْ». وفي الحالِ استفهامًا: «كيف زيدٌ؟»، وشرطًا: «ما تفعلْ أفعلْ». وفي الذواتِ العاقلةِ استفهامًا: «مَنِ الرجل؟»، وشرطًا: «من يأتِني أكرمْه». وفي غيرِ العاقلةِ استفهامًا: «ما هو؟» و«ما ذاك؟»؛ فمِن حيثُ دلالتُها على جزئياتِ الزمانِ والمكانِ والأحوالِ والذواتِ عدُّوها من الأسماءِ، ومن حيثُ مزجُهم مدلولَ الحرفِ بمدلولاتِها ألحَقوها بالحروفِ في البناء. واعلم أنَّ البصريِّين منَعوا من المجازاةِ بـ«كيف» مطلقًا، وجوَّزه بعضُ الكوفيين إذا كُفَّت بـ«ما»؛ كقولِك: «كيفما تكنْ أكنْ»[1].

وَمُـذ وَمُنذُ إِن تكُـن لِلأَوَّلِ   فَمُفـرَدٌ مَعرِفَـةٌ لَهَـا يَلِـي
وَلِلجَمِيـعِ فَيَلِي مَـا يُقصَدُ   أَجـزَاؤُهُ لِيَحصُـلَ التَّعَـدُّدُ

ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ «منذ» مركبةٌ؛ فقالَ الفرَّاء: إنَّها مركبةٌ من «مِن» الابتدائية و«ذو» الطائية. وقال بعضُهم: من «مِن» الابتدائيةِ و«الذي» المبهمة؛ تقديرُ قولِك «ما رأيتُه منذُ يومانِ»: ما رأيتُه من الذي هو يومانِ. وقال آخرون: مِن «مِن» الابتدائية و«إذِ» الظرفية والمرفوعُ بعدَها بفعلٍ مضمرٍ؛ أي: إذ مضَى يومانِ. وذهَب البصريُّون إلى أن «مذ ومنذ» كلمتانِ مفردتانِ[2]، ثم إذا جُرَّ بهما

(١) وهو مذهب الزجاجي أيضًا من البصريين؛ ذكره في الجمل (ص ٢١١)، ومعاني الحروف والصفات له (ص ٥٩). وانظر: الأصول (٢/ ١٩٧)، وشرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٤٨)، والإنصاف (٢/ ٥٢٩) [م: ٩١]، والبديع لابن الأثير (١/ ٦٢٨)، وشرح الكافية لابن الحاجب (٢/ ٧٧٦)، وشرح الشاطبي على الألفية (٦/ ١٠٨).

(٢) انظر رأي الفراء والمذاهب التي هنا في الإنصاف (١/ ٣١٦) [م: ٥٦]، واللباب للعكبري (١/ ٣٦٩)، وشرح الرضي (٣/ ٢٠٩)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤١٥)، والتذييل والتكميل (٧/ ٣٣٢)، والجنى الداني (ص ٥٠١).

يكونانِ حرفي جرٍّ وسيأتي في «بابه»، وإذا رفع ما بعدَهما يكونانِ اسمينِ بمعنى المدة جميعًا أو أوَّلها[١]؛ مرفوعينِ بالابتداءِ وما بعدَهما خبرُهما، ثم قالوا: إنهما يستعملانِ على وجهين؛ **الأول**: أن يذكَر أولُ المدةِ؛ نحو قولك: «ما رأيتُه منذُ يومُ الجمعة»؛ أي: أولُ انقطاع رؤيتي عنه يومُ الجمعة، ويشترط أن يكونَ متعيَّنًا لأنَّه واقعٌ في جوابِ «متَى»، و«متَى» إنما يطلَبُ بها تعيُّنُ الزمان. **والثاني**: أن يذكَرَ جميعُ المدة؛ كقولك: «ما رأيتُه منذُ يومانِ»؛ أي: المدة التي انقطَعت رؤيتي عنه يومانِ، ويشترِطُ أن يكون محصورًا ولا يشترطُ أن يكونَ متعيِّنًا؛ لأنَّه واقعٌ في جوابِ «كم»، و«كم» إنما يطلَبُ بها حصرُ الأعدادِ لا تعيُّنُها. **ونحن نقول**: إنهما / لو كانتَا بمعنى المدة وما بعدَهما خبرُهما لكان [١٠٤:و] الكلامُ جملتَينِ فجاز عطفُ إحديهما على الأخرى كما جازَ ذلك في تفسيرِهما في قولِك: «ما رأيتُه ومدةُ ذلك يومانِ» لكنه لم يجُز. والقولُ بالتركيبِ بعيدٌ أيضًا **والأقربُ أن نقول**: إنَّهما إذا رفِع ما بعدَهما؛ اسمانِ مفردانِ موضوعَين لزمانِ نسبةٍ ماضيةٍ منصوبَين على الظرفيةِ مضافَين إلى جملةٍ فعليةٍ محذوفِ فعلُها؛ أي: «منذ مضَى يومُ الجمعة»، و«منذ مضَى يومانِ»؛ أي: زمان مُضيِّ يومِ الجمعة وزمان مضيِّ يومين[٢]، والتزموا حذفَ الفعلِ ههنا استغناءً بما في لفظِها من قوةِ الدلالةِ على المضيِّ؛ كما التزموا حذفَ متعلقاتِ الظروفِ إذا

---

(١) أي: أول المدة، وهو أحد معنيين فيهما؛ كما سيأتي في كلام المصنف رحمه الله.

(٢) هذا قول الفراء وبعض الكوفيين واختاره ابن مالك؛ فقال: «والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها...، وهو قول المحققين من الكوفيين». وردَّه أبو حيان بأن هذا مبني على أن «منذ» مركبة وهو قول باطل، ثم قال: «والذي ذهب إليه المصنف غير مذهب الكوفيين من حيث زعم أن «منذ» بسيطة في أصل الوضع، وأنَّ المرفوع بعدها فاعل». وردَّ مذهبه أيضًا بأن إضمار الفعل ليس بقياس. شرح التسهيل (٢/ ٢١٧)، والتذييل والتكميل (٧/ ٣٣٨).

أُريد بها مطلقُ الوجود، وكما التزموا حذفَ خبرِ المبتدأِ بعدَ «لولا» إذا كانَ وجودًا مطلقًا.

ههنا تنبيهٌ: وهو أنَّهما ظرفانِ لكن لا لما بعدَهما كما في «إذا» بل لفعلٍ تقدَّمَهما، وإلا لزِم وقوعُ الزمانِ في الزمانِ، ويجوزُ أيضًا أن يكونَا مضافينِ إلى جملةٍ اسميةٍ محذوفٍ صدرُها؛ أي: «ما رأيتُه زمانًا أولُه يومُ الجمعة»، و«زمانًا هو يومان».

وأَنَّ ثُمَّ الفِعلُ ثُـمَّ المَصدَرُ بَعدَهُمـا مُضَافُهَـا مُقَـدَّرُ
مُبتَـدَأٌ خَبَرُهَـا الَّـذِي يَلِي بِثَبَتٍ وَعَكسُـهَا فِي الجُمَلِ

يريد أن: معناهما لما كان متقاضيًا للزمانِ فحيثُ لا يوجدُ ويمكن تقديرُه وجَب أن يقدرَ توفيةً لمقتضاهما، وذلك إذا وقَع بعدَهما «أَنَّ»؛ كقولك: «ما رأيتُه مذ أنَّ اللهَ خلَقني»، أو الفعلُ؛ كقولك: «مذ سافَرَ»، أو المصدرُ؛ كـ«مذ سفرِه» فقدِّر الزمانُ في ذلك كلِّه مضافًا إلى المصدرِ لفظًا أو تقديرًا؛ أي: مذ زمانِ خلقِ الله إيَّاي، ومذ زمانِ سفرِه، وإنما حذف الزمانُ استغناءً بما في هذه الأشياء من الدلالةِ عليه، ولذلك لم يجز «ما رأيتُه مذ زيدٍ» ويريد: مذ زمانِ زيدٍ لعدمِ دلالةِ زيدٍ على الزمانِ.

ثم قال: إنَّهما مرفوعانِ بالابتداءِ وما بعدَهما خبرُهما وعكَس هذا القولَ الزجاجيُّ في «جمله»[1]، واعلم أنَّه لما تحقَّق لك ما تحقَّق فيما قبلُ تحقَّقَ فسادُ هذا القولِ، وعدمُ الحاجةِ إلى تقديرِ زمانٍ مضافٍ بعدَهما بل هما أنفسُهما زمانانِ مضافانِ إلى ما بعدَهما.

---

(١) (ص ١٤٠).

لَدَى لَـدُنْ لَـدَنْ وجـاء لَدْنِ ولَـدْ ولُـدْ ولَـدُ ثـمَّ لُـدْنِ
وَقَطُّ لِاستِغرَاقِ مَاضٍ قَد نُفِي وَعَوضُ لِاستِقبَالِ نَفيٍ فَاعرِفِ

«لدى» تُرادف «عند» في كونِهما ظرفَي مكانٍ، إلا أنَّك تقولُ: «عندي كذا» لما كانَ في ملكِكَ حضَرك أو غابَ عنك، و«لديَّ كذا» لما لا يتجاوزُ حضرتَك. ولا تستعملُ إلا مضافةً، وأما أخواتُها السبعةُ فالمشهورُ أنها ترادِفُها، وقال المالكيُّ: «إنَّها لأولِ غايةِ زمانٍ أو مكانٍ، وقلَّما تُعدِم «مِن»....، وليست بمعنى «لدى» على الأصحِّ»[1]. أقول: مِن الجائزِ أنَّها ترادِفُها وتكونُ الغايةُ مستفادةً مِن «مِن» لأنها لا تفارِقُها إلا نادرًا كما قال.

و«قَطُّ» موضوعةٌ لما مضَى مِن الزمانِ إلى الأزل، و«عَوضُ» لما يستقبلُ من الزمانِ إلى الأبدِ، ولا يستعملانِ إلا في النفيِ؛ يقالُ: «ما رأيتُه قطُّ ولا أفعلُ عوضُ»، وحكي «قُطُّ» مضمومةُ القاف، و«قَطُ» خفيفةُ الطاء، و«قَطْ» / [١٠٤: ظ] مسكونتُها، و«قطِّ» مكسورتُها. و«عوضُ» مضمومةُ الضاد، وربما تستعمَلُ «عوضُ» مكان «قطُّ» وسببُ بنائِهما تضمُّنُهما معنى اللامِ الاستغراقية، وفي «عوضُ» شيءٌ آخرُ وهو تضمُّنُها الإضافةَ؛ التقديرُ: «عوضَ العائضينَ»[2]، ولذلك إذا أُظهِرت أُعربت.

وَإِن تُضِف إِلَـى كَلَام ظَرفَا فَالفَتـحُ فِيهِ جَائِـزٌ لَا يَخفَى
وَنَحـوُهُ مِثـلٌ وَغَيـرٌ مَعَ مَا وَأَنْ وَأَنَّ فَاسـتَمِع لِتَفهَمَـا

ظروفُ الزمانِ إذا أُضِيفت إلى الجملِ أو أُضِيفت إلى ما أُضِيف إلى

(١) تسهيل الفوائد (ص ٩٧) بنصه.

(٢) يقال: «لا أفعله عوضَ العائضين ودهر الداهرين؛ أي: لا أفعله أبدًا». الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب (ص ٥٩)، والصحاح (عوض)، وشرح المفصل (٣/ ١٣٩).

الجملِ وهو «إذ»: يجوزُ أن تُبنى على الفتحِ ويجوز أن تُعرب؛ أمَّا البناءُ فلأنَّها لما أُضِيفت إلى الجملِ شابَهت الظروفَ التي تتبيَّنُ مدلولاتُها بالجملِ؛ كـ«إذ وإذا» حيثُ تصيرُ الجملةُ مُبينةً لمدلولاتِها. وأما الإعرابُ فلأنَّ تلك الإضافةَ والتبيينَ ليسَا بحسبِ الوضعِ فأُعرِبت على أصلِ البابِ، وذلك نحوَ قولِه تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[1] [المائدة: ١١٩]، و﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[2] [المرسلات: ٣٥] بفتحِ الميمِ ورفعِها فيهما. وقولِه: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] و﴿مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] بفتحِ الميمِ وكسرِها فيهما[3]. قال الشاعر:

عَلَى حينَ عَاتَبتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... فَقُلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيبُ وَازِعُ[4]

وكذا «غيرُ ومثلُ» يجوزُ أن يُبنيا مع «أن وأنَّ وما»؛ لأنَّهما لما أضيفتَا وبُنيتا بما بعدَهما شابهَتَا الظروفَ المبينة بالجملِ؛ قال الشاعرُ:

---

(١) القراءتان متواترتان؛ فقرأ نافع وحده بفتح الميم، والباقون بالرفع، السبعة لابن مجاهد (ص ٢٥٠)، والمبسوط لابن مهران (ص ١٨٩)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٥٦).

(٢) قرأها العشرة برفع الميم، وقرئت في الشاذ بفتحها؛ وهي قراءة: الأعمش، والأعرج، وزيد ابن علي، وعيسى بن عمر، وأبي حيوة، وعاصم في رواية غير حفص وشعبة؛ انظر: مختصر الشواذ لابن خالويه (ص ١٦٧)، والمحتسب لابن جني (١/ ٣١٦)، والكامل للهذلي (ص ٦٥٦)، وشواذ القراءات للكرماني (ص ٤٩٩)، والبحر المحيط (٢٥/ ١٧٣)، وإتحاف فضلاء البشر (٢/ ٥٨٢).

(٣) القراءتان متواترتان؛ فقرأ نافع والكسائي وأبو جعفر بفتح الميم في الموضعين، وقرأ الباقون بالكسر فيهما. السبعة لابن مجاهد (ص ٣٣٦)، والمبسوط لابن مهران (ص ٢٤٠، ٤٤٧)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٨٩).

(٤) بيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٣٢)، وله في الكتاب (٢/ ٣٣٠)، والأفعال للسرقسطي (٤/ ٢٣١)، والبديع لابن الأثير (١/ ١٥٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٢٥)، وخزانة الأدب (٦/ ٥٥٠).

لَم يَمنَعِ الشُّربَ مِنهَا غَيرَ أَن نَطَقَت ... حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوقَالِ(١)

ويقال: «ما منعَني مِن إهانةِ زيدٍ غيرَ أنَّه عالِم» بفتحِ غيرِ. ويقال: «قيامِي مثلَما قامَ زيدٌ»، و«ضربي مثلما ضرَبَ عمرٌو»، وإنما اشترَطوا أن يكونَ معها «أَن وأنَّ وما»؛ لأنَّ الأسماءَ غيرَ أسماءِ الزمانِ تمتنعُ إضافتُها إلى الفعلِ، وهذهِ الأحرفُ لكونِها جاعلةً الفعلَ في تقديرِ المصدرِ تُهيِّئُ الفعلَ لإضافةِ الاسمِ إليه.

❊ ❊ ❊

(١) بيت من البسيط، اختلف على قائله؛ فهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه (ص ٨٥)، والتكملة للصاغاني (٥/ ٥٤٧)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٦٠)، ونسب لأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٧١)، والمفصل (ص ١٦٣)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥٨)، وينسب للشماخ في الخزانة (٣/ ٤١٣) وليس في ديوانه، ولرجل من كنانة في الكتاب (٢/ ٣٢٩)، وشرح المفصل (٢/ ٢٨٧). قوله: غصون ذات أوقال؛ أي: ذات ثمار.

[المعارف]

ذُو اللَّامِ وَالمُضمَرُ ثُمَّ العَلَمُ مُضَافُ تَعرِيفٍ لِمَعنًى، مُبهَمُ
مَعَـارِفٌ أَعرَفُهَـا التَّكَلُّـمُ وَالنَّكِـرَاتُ لَا لِعَيـنٍ تُعلَمُ

اعلم أنَّ الاسمَ على ضربينِ: معرفة ونكرة؛ فالمعرفةُ: ما دلَّ على شيءٍ بعينِه، وهي خمسةٌ: المضمرُ ثم العلمُ ثم المبهمُ ثم المعرفُ بأداتَيه: اللامِ وحرفِ النداء، وما يضافُ إلى أحدِ هذه الأربعةِ إضافةً معنويةً، ويجبُ أن يستثنَى عن ذلك لفظتَا «مثل وغير» إذا أضيفتَا إلى ما له أمثالٌ وأضدادٌ كثيرةٌ فإنهما حينئذٍ لا يتعرفانِ بإضافتِهما إلى المعرفةِ؛ تقول: «مررتُ برجلٍ مثلِك وغيرِك» وتجعلُهما صفةَ النكرةِ، وتدخلُ «ربَّ» عليهما قال:

يا رُبَّ مِثلِكِ فِي النِّسَاءِ عَزِيزَةٍ بَيضَاءَ قَـد مَتَّعتُهَا بِطَلَاقِ[1]

وإذا أضيفتا إلى ما له ضدٌّ واحدٌ أو مِثلٌ واحدٌ من المعارفِ فالوجهُ تعرُّفُهما؛ تقول: «أعجبَتني الحركةُ غيرُ السكون» ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] فإنها مجرورةٌ لكونِها صفةً لـ ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ لكونِ ضدِّه واحدًا وهو المنعَمُ عليهم فحصلَ التخصيصُ بذلك، وقد طرَد ذلك ابنُ السراجِ وجعَلهما غيرَ متعرَّفَين مطلقًا وتمسَّك بقولِه تعالى:

(١) بيت من الكامل، وهو لأبي محجن الثقفي رضي الله عنه في الكتاب (١/ ٤٢٧، ٢/ ٢٨٦)، وتوجيه اللمع (ص ٢٦٣)، وشرح الشاطبي على الألفية (٣/ ٥٧٥)، وفيها: «غريرة» من الاغترار بدلا من «عزيزة».

[١٠٥:و] ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر: ٣٧] / ، وقال: الذي كانوا يعمَلونه هو الفسادُ وله ضدٌّ واحدٌ وهو الصلاحُ ومع ذلك لم تتعرَّف «غير» بإضافتِها إليه لجريِها وصفًا على النكرةِ. وهو ضعيفٌ لجوازِ أن يكونَ بدلًا فلا يبقَى حينئذٍ له تمسُّكٌ[١].

وأعرفُها: ضميرُ المتكلم، ثم العلمُ الخاصُّ وضميرُ المخاطب، ثم ضميرُ الغائبِ السالمُ من الإبهام، ثم المشارُ به والمنادى، ثم الموصولُ وذو اللام، وأمَّا المضافُ فقالوا إنه بحسبِ ما يضافُ إليه في مراتبِ التعريفِ، وليس بشيءٍ لأنَّ تعريفَه بالاكتسابِ فكيف يكونُ مثلَ ما كان له لذاتِه؟ ويدلُّ على ذلك وصفُهم العلمَ بالمضافِ إلى ضميرِ المتكلمِ مع منعِهم من كونِ الوصفِ أعرفَ مِن الموصوفِ.

والعلمُ: ما وضِع لشيءٍ بعينِه غيرُ متناولٍ ما أشبهَه. قولنا «ما وضِع لشيء»: كالجنسِ. وقيدُ التعيين: كالفصلِ يخرِجُ النكراتِ. وقيدُ عدم التناول لما يشبهُه: كفصلٍ ثانٍ يخرِجُ به باقيَ المعارفِ. **والنكرةُ**: ما وضِع لشيءٍ لا بعينِه. قولنا «ما وضِع لشيءٍ»: كالجنس. وقيدُ عدمِ التعيين: كالفصلِ يخرِجُ به باقيَ المعارفِ.

واعلم أن التعريفَ الذي ذكرناه للمعرفةِ هو للنحاةِ بناءً على رأيِهم، وأمَّا على رأيِنا مِن أن الأجناسَ موضوعةٌ لحقائقَ معينةٍ على ما قررناه في صدرِ الكتاب[٢] فلا بدَّ فيه من قيدٍ آخرَ وهو أن يقال: «المعرفةُ ما دلَّ على شيءٍ بعينِه

(١) انظر قول ابن السراج ورده في: شرح الرضي (٢/ ٢١١)، ولم أقف عليه في كتابي ابن السراج المطبوعين؛ الأصول والموجز.

(٢) انظر ما تقدم في (١/ ١٧٥).

ولا تنطلقُ على كثيرينَ»؛ فإن الأجناسَ وإن دلَّت على أشياءَ بأعيانِها لكنها صادقةٌ على كثيرينَ.

إن قلت: فتخرجُ حينئذٍ الأعلامُ الجنسيةُ كـ«أسامة وثُعالة» على ما ذكَروه. **قلتُ:** لا نسلِّمُ أنَّها موضوعةٌ للجنسِ من حيثُ هو جنسٌ، وإلا لما صحَّ إطلاقُها على أفرادِ ذلك الجنسِ؛ لأنَّه إن أُريد بها حينئذٍ الحقيقةُ الموجودةُ في الأفرادِ كما قالَه المصنفُ[1] مع قطعِ النظرِ عما يقارِبُه من المشخَّصاتِ التحَقت بنحو «رجلٍ وفرسٍ» في التنكيرِ، وقد عدُّوها من المعارفِ بدليلِ منعِ الصرفِ. وإن أُريد به الحقيقةُ مع مشخَّصاتِها خرجَت عن الوضعِ الأولِ والتَحَقت بالأعلامِ الشخصيةِ؛ كـ«زيدٍ وعمرٍو»، وهم لا يقولون به؛ بل إنَّها إمَّا موضوعةٌ لكلِّ واحدٍ واحدٍ مِن أشخاصِ الجنسِ من حيثُ هو ذلك الشخصُ ومقولُه على الآحادِ بالاشتراكِ اللفظيِّ قولُ «زيد» على الجماعة المسمَّى كلٌّ منهم بزيدٍ على ما ذكَره ابن جعفر[2]، أو أنَّها موضوعةٌ لأسامي هذه الحقائقِ فالتحَقت بسببِه بالأعلامِ لتعيُّنِ مسمياتِها، وعبارةُ سيبويه فيه هكذا: «إذا قلتَ: «هذا أبو الحارث»؛ تريدُ هذا الأسدَ الذي سمِعتَ باسمِه والذي عرفتَه ولا تريدُ أن تشيرَ إلى شيءٍ قد عرفتَه بعينِه قبلَ ذلك كمعرفتِه زيدًا وعمرًا ولكنَّك تريدُ هذا الذي كلُّ واحدٍ من أُمَّته له هذا الاسمُ»[3]، وهذا

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٠، ٤١).

(٢) انظر: المنهاج الجلي (٧٢/ ظ- الفاتح)، ونص عبارته: «... فهذه كلها وما جرى مجراها معارف أعلام لما تحتها فأسامة عُلِّق علمًا على الجنس العام لما تحته من أشخاصه فكان معرفة بمنزلة طلحة للشخص ثم أطلق على شخص ذلك الجنس فكان معرفة أيضًا».

(٣) الكتاب (٢/ ٩٤)، وبعده فيه: «فاختُصَّ هذا المعنى باسم كما اختُص الذي ذكرنا بزيد؛ لأن الأسد يتصرف تصرف الرجل ويكون نكرة، فأرادوا أسماء لا تكون إلا معرفة وتلزم ذلك المعنى».

الكلامُ لا يخلو عن انغلاقٍ واحتمالٍ[١].

وأمَّا المعرفُ باللامِ فقد حصَروا اللامَ التعريفيةَ في شيئينِ: الجنسيةُ والعهديةُ؛ أمَّا الجنسيةُ فقد تكونُ لاستغراقِ الجنسِ وقد لا تكونُ، أمَّا الأولُ فعلامتُها أنَّه إذا أُقِيم مُقامَ مصحوبِه ضميرٌ له لم يُفِد فائدتَه ويصحُّ الاستثناءُ منه ويصحُّ وصفُه بالجمعِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ١-٢] فلو قال: «إنَّه / لفي خسرٍ إلا الذين آمنوا» لم يصحَّ. [١٠٥: ظ] وقال أبو الحسن عنهم: «أهلَكَ الناسَ الدينارُ الصُّفرُ والدرهمُ البِيضُ»، وقد وصفَ الدينارَ بالصُّفر والدرهمَ بالبِيض وهما جمعانِ[٢]. وأمَّا الثاني فهو ما تصحُّ الإشارةُ إلى مصحوبِه إشارةً حسيةً ولا يسبقُ به علمُ المخاطبِ ولو أُقيم مُقامَه ضميرٌ له لأفادَ فائدتَه؛ كقولك: «ضربتُ الرجلَ» إذا كانَ حاضرًا عندك، و«دخلتُ السوقَ في البلدِ الفلانيِّ»، و«اشتريتُ اللحمَ والخبزَ» وما أشبَه ذلك.

وأمَّا العهديةُ فهي ما سبَق به علمُ المخاطب: إمَّا بذكرٍ تقدَّم، أو بغيرِ ذكرٍ؛ **فالأولُ**: كما إذا جرَى مثلًا ذكرُ رجلٍ أو رجالٍ منكرِينَ بينَك وبينَ مخاطبكَ فإذا أعدتَهما أنت أو مخاطِبُك أدخلتُما اللامَ عليهما؛ كقولِكما «فعلَ الرجلُ وفعلَ الرجالُ»؛ لئلَّا يوهمَ أنَّكما أردتُما بهما غيرَ ما أردتُما أولًا أو أنَّه لما أردتُما بهما ما أردتُما أولًا، والأولُ متعيَّنٌ بسببِ الذكرِ ووجَب إدخالُ اللامِ

---

(١) قال ابن جعفر عقب قول سيبويه: «وهذا كما ترى قد فرق بين اسم الجنس وعلَمِه». المنهاج الجلي (٧٢/ ظ- الفاتح).

(٢) هو أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، وقوله في: الخصائص (١/ ٢٧)، وشرح التسهيل (١/ ٢٥٩)، وشرح الرضي (٣/ ٢٣٧)، والذي في معاني القرآن للأخفش(١/ ١٨٣): «أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ؛ تريد الجماعة»، بغير وصفه الدينار والدرهم.

عليهما لتعيُّنِ مدلولِهما، ومنه قولُه تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦]. وأمَّا قولُه تعالى في حكايةِ موسى: ﴿إِذۡ رَءَا نَارٗا فَقَالَ لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى﴾ [طه: ١] فإنما لم يأتِ بالنارِ الثانيةِ معرفة؛ لأنَّ الأولى لم تكن معهودةً بين موسى وأهلِه وإنما هي من قولِه سبحانه وتعالى ولذلك أتَى بالثالثةِ معرفةً لكون الثانيةِ معهودةً بينهما. **وأمَّا الثاني**: فكما إذا علِم المتكلمُ أن ذكرَ رجلٍ ثابتٍ في ذهن المخاطبِ وإن لم يسبِق له ذكرٌ قال: «فعلَ الرجلُ» كذا إشارةٌ إلى ما هوَ ثابتٌ في ذهنِه، وعلامةُ هذينِ أنَّك إذا أقمتَ مَقامَ الاسمِ ضميرًا له استقامَ المعنى كما أنَّه لو قالَ تعالى: «كما أرسلنا إلى فرعون رسولًا فعصاه فرعون» لكان مستقيمًا.

واعلم أنَّ التحقيقَ فيه أن الجنسَ لما كان موضوعًا للحقيقةِ المطلقةِ على ما بيَّناه احتاجوا إلى زيادةٍ في اللفظِ حينَ إرادتِهم تقييدَها، وتقييدُها إمَّا أن يكونَ بجميعِ أفرادِها وهو الذي احتاجوا فيه إلى اللامِ الاستغراقيةِ، أو ببعضِ أفرادِها، ثم ذلك الفردُ إمَّا أن يكونَ متعينًا في قصدِ المتكلمِ أو غيرَ متعينٍ: أمَّا الأولُ فتلك الأفرادُ إن كانت متمايزةً مترددةً في ذهنِ المخاطبِ عند إطلاقِ اللفظِ كـ«رجلٍ وفرسٍ ودارٍ» وما أشبه ذلك فيشترطُ فيه علمُ المخاطبِ بذلك الفردِ؛ إمَّا بتقدُّمِ عهدٍ وهو الذي سمَّوا اللامَ فيه العهديةَ، أو بسببِ حضورِه؛ كقولك: «ضربتُ الرجلَ» للحاضرِ، وإمَّا بسببِ قرينةٍ منضمَّةٍ إليه؛ كقولِك: «دخلتُ السوقَ في البلدِ الفلانيِّ». وإن لم تكن متمايزةً مترددةً في ذهنِ المخاطبِ لا يشترطُ علمُه بذلك الفردِ؛ كقولك: «اشتريتُ اللحمَ»، و«أكلتُ الخبزَ». وأمَّا الثاني فهو النكرةُ يحتاجُ فيه إلى زيادةٍ وهو التنوينُ.

إن قلت: يلزمُ على ما ذكرتَ أن يكونَ استعمالُ الأجناس؛ معارفُها ونكراتُها في مدلولاتِها، استعمالًا مجازيًّا لكونها مستعملةً في الماهيات المقيَّدة وقد كانت موضوعةً للمطلَقة. قلتُ: لا يلزمُ ذلك لأنَّها / تدلُّ على [١٠٦:و] المقيداتِ بوضعٍ ثانٍ، واللامُ والتنوينُ داخلتانِ في اللفظِ دخولَ علاماتِ المثَّنى والمجموعِ والمؤنثِ فيه، والأجناسُ للمعارفِ والنكراتُ كالمصادرِ للأفعالِ إلا أن المصادرَ لما كانَت أحوالًا والأحوالُ إنما تتغيَّرُ لذواتِها غيَّروا ذاتَ اللفظِ ليدلَّ على تغييرٍ في المدلولِ، والأجناسُ لما كانَت ذواتًا وحقائقَ والذواتُ والحقائقُ لا تتغيَّرُ من حيثُ هي ذواتٌ وحقائقُ لم يغيِّروا ذاتَ اللفظِ ليدلَّ على ثباتِ المدلول؛ بل أبقَوها على حالِها وزادوا عليها اللامَ أو التنوينَ لتدلَّ على أحوالِها.

إن قلتَ: لا جائزٌ أن يدخلَ التنوينُ في ذاتِ اللفظِ دخولَ علاماتِ التأنيثِ والتثنيةِ والجمع وإلا وجَب ثباتُه في الوقفِ كثباتِها. قلتُ: بين البابينِ فرقٌ، وذلك أنه إذا أسقِط التنوينُ انطلَق الاسمُ على الماهيةِ المطلقةِ، والمطلقُ يصحُّ إطلاقُه على المقيَّدِ مجازًا فصحَّ إطلاقُ الاسمِ الخالي عن التنوينِ على مدلولِ الاسمِ المنوَّنِ، وليس كذلك ما في العلاماتِ لأنَّك إذا أسقَطت التاءَ في «مسلمةٍ» مثلًا انطلَق على المذكرِ ولا يصحُّ إطلاقُ المذكرِ على المؤنثِ بحالٍ.

❊ ❊ ❊

[الأعداد]

مَا وَضَعُوا لغَـرَضِ الكَمِّيَّه ... أَلفَاظُهَا اثنَا عَشَـرَ الأَصليَّه
وَاحِـدٌ إِلَى عَشَـرَةٍ ثُـمَّ مِئَه ... أَلـفٌ وَبَاقِيها فُـرُوعٌ مُغنِيَه

اعلم أنَّ أسماءَ العددِ عرَّفها المصنفُ في «الكافية»[1] بأنها: «ما وضِع لكميةِ آحادِ الأشياءِ»، وفيه نظرٌ من وجهين؛ الأول: أن اسمَ العددِ قولٌ لا يوضَع لكميةِ الآحادِ بل لكميةِ العشراتِ أو المئاتِ أو الألوفِ على ما يأتي. **الثاني**: أنه ليسَ كلُّ ما وضِع للكميةِ فهو عددٌ؛ وذلك أن الكمياتِ على قسمين: متصلٌ ومنفصلٌ؛ فالمتصلُ هو المقدارُ، والمنفصلُ هو العددُ، والذي وُضِع للكميةِ المتصلةِ هو: الذِّراعُ والمِيلُ والبَرِيدُ والفَرسَخُ. والذي وضِع للكميةِ المنفصلة هو أسماءُ الأعدادِ، اللهمَّ إلا أن يقال: إنَّ الآحادَ لا تطلَقُ إلا على المنفصلاتِ دون المتصلاتِ، وحينئذٍ يخرجُ عنه الواحدُ والاثنانِ إذ لم يُوضَعا للآحادِ.

والأقربُ أن يقال: «اسمُ العدد: اسمٌ موضوعٌ لكميةِ الأشياءِ المنفصلةِ»؛ فالعدولُ من الآحادِ إلى الأشياءِ: ليدخل فيه ما وضِع لكميةِ العشراتِ والمئاتِ والألوفِ. وتقييدُ الآحادِ بالانفصالِ: ليخرج ما وضِع للكمياتِ المتصلةِ.

إذا ثبت ذلك فاعلَم أن «الواحد والاثنان» من أسماءِ العددِ عندَ النحاةِ وإن لم يكن كذلك عند كثيرٍ من الحُسَّاب والحكماءِ، ويدلُّ على أنَّهما من الأعدادِ أن «كم» موضوعةٌ للسؤالِ عن العددِ ويصحُّ وقوعُها في جوابِها فلولا

---

(١) (ص ٣٨).

أنَّهما من الأعدادِ لَما كان كذلك هكذا قالَه المصنفُ(١)، وفيه ضعفٌ والحقُّ أن الواحدَ ليس بعددٍ وإنما عدَّه النحويُّون في الأعدادِ لكونِه مبدأً للعددِ، ولئلَّا يبوَّبَ له بابٌ برأسِه كما قلناه في «كم» الاستفهاميةِ.

واعلم أنَّ الكميةَ معنًى من المعاني اللازمةِ لمدلولِ الاسم؛ كالفاعليةِ والمفعوليةِ والإضافيةِ للاسم. وكالمضيِّ والحاليةِ والاستقبالِ للحدثِ المطلق؛ فكان / القياسُ أن ينبِّهوا عليها بعلامةٍ أو تغييرٍ في الصيغةِ لكنَّهم [١٠٦: ظ] عدَلوا عنه لأدائِه إلى استحالةٍ؛ لأنَّ الكميةَ لا نهايةَ لها في الارتقاءِ بل اكتَفوا بصَوغِ لفظةٍ للمثنَّى منصوصةٍ عليه، وبلفظةٍ أو أكثرَ للجمعِ على الإطلاقِ، وأتَوا بإزاءِ كلِّ عددٍ لفظًا منصوصًا عليه، وما قصَدوا به ذاتًا من جنسٍ بعينِه بل من أيِّ جنسٍ كان إيثارًا للخفَّةِ وطلبًا للاختصارِ وهذا هو اسمُ العددِ وعلَّةُ وضعِه.

إن قلتَ: ما الفائدةُ في وضعِ لفظِ النصِّ المثنَّى دونَ الثلاثةِ وما فُويق ذلك. قلتُ: لما كانتِ الأعدادُ على قسمين: فردٌ وزوجٌ، وقد وضَعوا لمبدأِ الأفرادِ لفظًا منصوصًا عليه كانتِ الحكمةُ مقتضيةً بأن يضَعوا لمبدأِ الزوجِ أيضًا لفظًا منصوصًا عليه، أو أنَّه لما اقتضى القياسُ الدلالةَ على الكميةِ بتغييرِ الصيغةِ أو بإتيانِ العلامةِ وعدَلوا عنه لِما ذكرناه أرادَ أن ينبِّهوا على ذلك فوضِعَ لفظٌ منصوصٌ لأوَّلِ التضاعيفِ.

إن قلتَ: لِم لَم يستَغنوا بالواحدِ والمثنَّى المنصوصينِ على مدلولِهما عن وضعِ لفظتي «الواحد والاثنان». قلتُ: لما كانتِ الأعدادُ زوجُها وفردُها متفرعةً عليهما وكانوا قد وضَعوا لكلِّ واحدٍ منهما لفظينِ: لفظًا للذاتِ على

---

(١) انظر: شرح الكافية له (٢/ ٧٩٠).

الاشتراكِ ولفظًا للكميةِ على النصِّ، اقتضتِ الحكمةُ وضعَ لفظينِ لهما أيضًا لغرضِ الكميةِ لئلَّا ترتقيَ درجةُ الفرعِ على درجةِ الأصلِ.

إذا تقرَّر ذلك فاعلَم: أن أصولَ الأعدادِ اثنا عشر لفظًا، وما عدَاها متفرعٌ عليها؛ إمَّا بتثنيةٍ كمئتَينِ وألفَين، وإما بجمعٍ حقيقيٍّ كآلافٍ ومئاتٍ، وإما بصيغةٍ كعشرين وأخواتها، وإمَّا بالتركيبِ كـ«أحدَ عشرَ وخمسةَ عشرَ»، وإمَّا بالعطفِ كـ«أحدٍ وعشرين واثنين وعشرين»، **ولها أربعُ طبقاتٍ**:

الأولى: طبقةُ الآحادِ وهيَ من الواحدِ الذي هو مبدأُ الأعدادِ إلى العشرةِ، وسمَّوا كلَّ عددٍ منها عقدًا.

الثانيةُ: طبقةُ العشراتِ وهي من عشرةٍ إلى مئةٍ، وجعلوا العشرةَ في هذه الطبقةِ كالواحدِ في الأولى. **الثالثةُ**: طبقةُ المئاتِ وهيَ من المئةِ إلى الألفِ، وجعلوا المئةَ ههنا كالعشرةِ في كونهما مبدأينِ للعقودِ. **الرابعةُ**: طبقةُ الألوفِ وهيَ من الألفِ إلى ما فوقَها، وجعلوا الألفَ ههنا مبدأً كالمئةِ والعشرةِ والواحدِ في الطبقات الأُوَل. ففي الطبقةِ الرابعةِ تعرَفُ كميةُ الألوفِ، وفي الثالثة كميةُ المئاتِ، وفي الثانية كميةُ العشراتِ، وفي الأولى كميةُ الآحادِ.

فَوَاحِدٌ مُذَكَّرٌ وَاثنَانِ ... وَاحِدَةُ التَّأنِيثِ وَاثنَتَانِ
ثَلَاثَةٌ إِلَى انتِهَاءِ عَشَرَه ... وَقُل ثَلَاثٌ ثُمَّ عَشْرٌ لِلمَرَه
وَأَحَدَ عْشَرَ الذُّكُورِ اثنَا عَشَرْ ... وَأَنِّثِ اللَّفظَينِ فِي غَيرِ الذَّكَرْ
ثَلَاثَةً عَشْرَ كذا لِلتِّسعَه ... ثَلَاثَ عَشْرَةً وَعُدَّ سَبعَه

هذه كيفيةُ استعمالِ أسماءِ العددِ من واحدٍ إلى تسعةَ عشرَ في التذكيرِ والتأنيثِ؛ اعلم أنه يقال: واحدٌ واثنانِ للمذكر، وواحدةٌ واثنتانِ وثنتانِ

[١٠٧: و] للمؤنث؛ جريًا على القياسِ لعدم المعارِض، ويقالُ: ثلاثةٌ / للمذكرِ وثلاثٌ للمؤنثِ وهكذا إلى العشرةِ على عكس النهجِ المألوفِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، والسببُ في ذلك أن وضعَ هذه الأسماءِ في الأصلِ للصفةِ؛ لأنها وضِعت لذواتٍ باعتبارِ معانٍ هي الكمياتُ وهي المقصودةُ دونَ الذواتِ، وهذا هوَ معنى الوصفِ فوجَب حينئذٍ أن تجريَ على موصوفاتِها مطابقةً إيَّاها، وموصوفاتُها كلُّها جموعٌ والجموعُ مؤنثةٌ فوجَب أن تطابقَها في التأنيثِ؛ فقالوا: «رجالٌ ثلاثةٌ» إلى «رجالٍ عشرةٍ»، ثم لما أتَوا إلى المؤنثِ في ثاني الحالِ رأَوا أنَّهم لو جرَوا على هذا النهجِ لم تبقَ الدلالةُ عليه والتبسَ بالمذكرِ، وكان يتعذَّرُ الإتيانُ بعلامةِ التأنيثِ فحذَفوا التاءَ وجعلوا حذفَها علامةً للمؤنثِ ثم لما أخرَجوها عن وضعِها بإضافتِها إلى موصوفاتِها أبقَوها على ما كانَت عليه؛ لأنَّ ما بالوضعِ لا يزولُ بالعوارضِ.

ويقالُ: «أحدَ عشَر رجلًا» و«اثنا عشَر رجلًا» بتذكيرِ العقدِ والنيِّفِ فيهما، و«إحدَى عشْرة امرأةً»، و«اثنتا عشْرة امرأةً» بتأنيثِ العقدِ والنيفِ فيهما؛ أما العقدُ فلأنَّه كذلك في الوضعِ والتركيبُ العارضُ لا يزولُ به ما هو بالوضعِ، وأمَّا النيفُ فلأنَّه لما أُخرِج عن الوضعِ من وجهين: عدمُ جريِه على الموصوفِ، والتركيبُ= لم يعتبروا أصلَ الوضعِ بل رجَعوا إلى ما أُلِف به من تذكيرِ المذكرِ وتأنيثِ المؤنثِ.

ويقالُ: «ثلاثةَ عشَرَ رجلًا»، و«ثلاثَ عشْرة امرأةً» بتأنيثِ العقدِ في المذكرِ وتأنيثِ النيفِ في المؤنثِ، وهكذا إلى «تسعةَ عشَرَ رجلًا» و«تسعَ عشْرةَ امرأةً» لعينِ ما قلناه في «إحدَى عشْرةً».

إن قلتَ: لِم لَم يحذِفوا التاءَ من العقدِ في المذكرِ كما حذَفوها من النيفِ؟

قلتُ: لمراعاتِهم الوضعَ الأصليَّ وعدمِ ما يعارِضُه كما في النيفِ من إرادةِ الدلالةِ على المؤنثِ؛ إذ هو محلُّ الدلالةِ لكونِه عجزًا بخلافِ العقدِ لكونِه صدرًا.

وَالعَينَ فَافتَح مِن ثَلَاثَ عَشَرَا ... ثُمَّ السُّكُونُ جَائِزٌ كَمَا تَرَا
وَالشِّينَ سَكِّن مِن ثَلَاثَ عَشْرَه ... وَنَحـوِهِ وَعَن تَمِيم كَسـرَه
وَفِي ثَمَانِي عَشْـرَةَ السُّكُونَا ... أَجِز وَحَذفِ اليَاءِ وَافتَح نُونَا

الأصلُ فتحُ عينِ «عَشَر وعَشَرة» وفتحُ شينِهما إلا أنَّهما لما وقعَا في التركيب، والتركيبُ يوجِبُ الثقلَ واجتمع أربعُ حركاتٍ متوالياتٌ مع ثقلِ حرفِ الحلقِ طلبوا التخفيفَ فسكَّنوا عينَ «عشَر» في «ثلاثةَ عْشر» إلى «تسعةَ عْشر»، وسكَّنوا الشينَ في «عشْر» في «ثلاثَ عشْرةَ» إلى «تسعَ عشْرةَ» جوازًا لا وجوبًا، وأمَّا تميمٌ فإنهم يكسِرون الشينَ من «عشِرة» مع جميعِ ما نيِّف بها عليه لحصولِ التخفيفِ به أيضًا[1].

وأمَّا «ثماني عشرة» فجاءَ فيها فتحُ الياء وإسكانُها وحذفُها مع فتحِ النونِ؛ أمَّا الأولُ فهو القياسُ في سائرِ المركبات، والثاني لأجلِ ثقلِ الياءِ كما في «معدي كرب» وكيفَ؟ وإنَّه جاءَ مع عدمِ التركيبِ! ففي التركيبِ أحسنُ لزيادةِ الثقلِ بسببِ التركيبِ؛ قال الشاعر:

يا دَارَ هِنـدٍ عَفَت إلَّا أَثَافِيهَا ... .[2]

---

(١) انظر: الأصول (٢/ ٤٢٤)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢/ ٢٢٧)، والعدد في اللغة لابن سِيده (ص ٢٨)، وشرح المفصل (٤/ ١٦)، وشرح التسهيل (٢/ ٤٠٠).

(٢) صدر بيت من البسيط للحطيئة، والبيت بتمامه:

يَـا دارَ هِندٍ عَفَـت إلَّا أَثَافِيهَا ... بينَ الطَّوِيِّ فَصَاراتِ فَوادِيها =

[١٠٧: ظ] وأمَّا الثالثُ فلغةٌ شاذَّةٌ؛ وجهُه / أن القياسَ إذا حذِفت الياءُ أن تبقَى الكسرةُ لتدلَّ عليها كقولِه تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤]، و﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] لكنه بدِّلت الكسرةُ فتحةً لكونِها أخفَّ؛ قالَ الأعشى(١):

وَلَقَد شَـربتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا ... وَثَمَانِ عَشرَةَ وَاثنَتَينِ وَأَربَعَا

وجاء الحذفُ أيضًا مع كسرِ النونِ وجاءَ حذفُها أيضًا مع عدمِ التركيبِ ولم يذكُرهما المصنفُ(٢).

عِشـرُونَ وَالبَـابُ أَتَى سَـوَاءَ ... أَحَدْ وَعِشـرُونَ وَإِحدَى جَاءَ
وَالعَطفُ بَعدَ ذَاكَ مِثلَ مَا مَضَى ... حَتَّى تَرَى تِسعًا وَتِسعِينَ انقَضَى
وَمِئَـــةٌ وَأَلِــفُ البَابَـــانِ ... وَمِئَتَـــانِ فِيهِمَـــا أَلفَـــانِ(٣)

هذا بيانُ كيفيةِ استعمالِ الأعدادِ من عشرين إلى ما فوقَها؛ اعلم أنَّ عقودَ الطبقةِ الثانيةِ وهي «عشرون وثلاثون إلى تسعين» لم يدلُّوا فيها على التأنيثِ بل أطلَقوها على المذكرِ والمؤنثِ؛ فقالوا: «عشرون رجلًا وعشرون امرأةً»؛

= ديوانه (ص ٢٤٠)، وله في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٧٦)، والمآخذ على شراح ديوان المتنبي للمهلبي (١/ ٩٦)، والتكملة للصاغاني (٦/ ١٦٣، ٤٣٧)، ولبعض السعديين في الكتاب (٣/ ٣٠٦)، وشرح الشافية لركن الدين الإستراباذي (٤/ ٤١٠).

(١) البيت من الكامل، وليس في ديوانه، وله في أدب الكاتب (ص ٢٣٣، ٢٦٢)، والفاضل للمبرد (ص ٢١)، وعمدة الكتاب للنحاس (ص ١٦٩)، وسفر السعادة (٢/ ٧٦٧)، وشرح الشاطبي على الألفية (٥/ ٦٠٨).

(٢) انظر: العدد في اللغة لابن سِيده (ص ٢٨)، وشرح المفصل (٤/ ١٦)، وشرح التسهيل (٢/ ٤٠٣)، وشرح الرضي (٣/ ٢٩٨، ٢٩٩)، وارتشاف الضرب (٢/ ٧٦١).

(٣) كذا البيت هنا وفي شرح الوافية (ص ٣٠٨)، والنظم (٢٦/ و- نور عثمانية)، وجاءت روايته في نسخة أخرى من النظم (٣٣/ و- لاله لي) مختلفة عنها؛ على النحو التالي:

وَمِئَـةٌ ثُـمَّ عَلَـى مَـا ذَكَرُوا ... وَمِئَتَـانِ ثُـمَّ أَلِـفٌ ذَكَـرُوا

لِما ثبَت من أنَّ الذاتَ ليست بمقصودةٍ فيها حتَّى يعتبرَ تأنيثُها وتذكيرُها، وليس وضعُها للجريِ على موصوفاتِها حتى تعتبرَ المطابقةُ بتأنيثِها فغلَّبوا التذكيرَ على التأنيثِ بأن وضَعوا لفظًا للتذكيرِ وأطلَقوه على أيِّ ذاتٍ كانت من المذكرِ والمؤنثِ، وهذا هوَ المعهودُ من كلامِهم بأنَّه إذا اجتمَع ذاتانِ أو ذواتٌ وبعضُها أشرفُ من بعضٍ وأرادُوا إطلاقَ لفظٍ عليها على سبيلِ الجمع يغلِّبون الأشرفَ على الأدوَنِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]؛ حيث إنَّ الدابةَ اسمٌ لكلِّ ما يدبُّ فدخَل فيه أولو العقلِ وغيرُهم فغلَّب أولي العقلِ على غيرِهم بإعادةِ الضميرِ الذي وضِع لهم إليه.

وأمَّا ما بينَ العقودِ فالضابطُ فيه أن تجعلَ كلَّ واحدٍ من عقودِ الطبقةِ الثانيةِ معطوفًا على كلِّ واحدٍ من العقودِ من الطبقةِ الأولى واحدًا بعد واحدٍ؛ هكذا: «أحدٌ وعشرون رجلًا، إحدى وعشرون امرأةً، اثنان وعشرون رجلًا، اثنتان وعشرون امرأةً، إلى تسعٍ وعشرين»، ثم تجعَلَ العقدَ الثاني من هذه الطبقةِ وهو «الثلاثون» وتعطفُه على العقود الأولى على هذا القياس إلى أن تنتهيَ إلى «تسعٍ وتسعين» وهو آخرُ العقودِ من الطبقةِ الثانية، ثم تتركَ هذه الطريقةَ وترجعَ إلى الطريقةِ الأولى وتأخذَ العقد من الطبقة الثالثة وهو «المئة» وتضيفَه إلى المعدود؛ فتقولُ: «مئة رجلٍ، ومئة امرأةٍ، ومئتا رجلٍ، ومئتا امرأة»، ثم تجعلُه بمنزلةِ المعدودِ بإضافةِ العقودِ إليه وجعلِه كالتمييزِ في الطبقةِ الأولى؛ نحوَ: «ثلاثِ مئةِ رجلٍ وامرأةٍ، وأربعِ مئةِ رجلٍ وامرأةٍ» إلى أن تنتهيَ إلى المبدأِ الأولِ مِن الطبقة الرابعة؛ هو الألفُ وتصنع معه كصنيعتِك فيما قبلُ، فتقولُ: «ألفُ رجلٍ وامرأةٍ، وألفَا رجلٍ وامرأةٍ، وثلاثةُ آلافِ رجلٍ وامرأةٍ»، وعلى هذا القياسُ.

وَمَيَّــزُوا ثَلَاثَــةً لِعَشَــرَه بالجَمعِ خَفضًا لِلذُّكُورِ وَالمَرَه
إِلَّا ثَـلاثَمِئَـــةٍ لِتِســـعِ فَإِنَّـهُ بِمُفـرَدٍ لَا جَمـعِ
وَأَحَـدَ عْشَـرَ إِلَى قَبـلِ المِئَه بِمُفـرَدٍ نَصبًـا عَلَـى كُلِّ فِئَه
[١٠٨: و] / وَمِئَـةٌ أَلـفٌ وَفِـي المُثَنَّى وَجَمعُ أَلفِ اخفضْهُ فَردًا تُغنَى
وَوَاحِـدٌ وَاثنَـانِ لَا تُمَيَّـزُ لِأَنَّ لَفـظَ جِنسِـهِ مُمَيَّـزُ

لما فرَغ مِن كيفيةِ استعمالِ الأعدادِ شرَع يبيِّنُ كيفيةَ مميِّزها؛ اعلم أنَّ الأعدادَ من حيثُ إنَّهم لم يقصدوا في وضعِها ذاتًا من جنسٍ بعينِه صارَت محتاجةً إلى التمييزِ لتعيينِ الجنسِ؛ فالواحدُ والاثنانِ لا يميَّزان لأنَّهما لم يوضعَا لغرضِ كميةِ الأجناسِ كسائرِ الأعدادِ كي يحتاجَا إلى التمييزِ؛ إذ معرفةُ الكميةِ حاصلةٌ من الواحدِ والمثنَّى كـ«رجلٍ ورجلينِ»، بل إنما وضِعَا لغرضٍ تقدَّمَ في صدر الباب[١]، وأمَّا قولُ الشاعر:

كَأَنَّ خُصْيَيْـهِ مِـنَ التَّدَلدُلِ
ظَرفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنتَا حَنظَلِ[٢]

فخارجٌ عن القياسِ[٣].

---

(١) انظر ما تقدم (ص ١٧٧).

(٢) بيتان من الرجز، اختلف على قائله؛ فهو لجندل بن المثنى في إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٠٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٤٥٠)، وله أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية (٤/ ١٩٩٠)، ولخطام المجاشعي في فُرحة الأديب (ص ١٥٨)، ولهم أو لشمَّاء الهذلية في خزانة الأدب (٧/ ٤٠٠)، ولبعض السعديين في الكتاب (٣/ ٦٢٤)، وبلا نسبة في: المقتضب (٢/ ١٥٦)، وعلل النحو (ص ٤٨٩)، والتمام لابن جني (ص ١٠٧)، والرجز سيار في كتب النحو. قوله: التدلدل: الاضطراب، وظرف العجوز: مِزودها الذي تخزن فيه متاعها، وانظر الحاشية التالية.

(٣) وبيان شذوذه كما قال الجوهري: «أراد أن يقول: فيه حنظلتان فلم يمكنه، فأخرج الاثنين =

و«ثلاثة إلى عشرة»: مميِّزها مخفوضٌ مجموعٌ ما لم يكن عددٌ؛ لِما تقدَّم من أنَّ وضعَها على الوصفِ للجموعِ إلا أنَّهم أضافوها إلى موصوفاتِها طلبًا للتخفيفِ لسقوطِ التنوينِ.

وبعد ذلك أي: «تسع وتسعين»: مميِّزُها مفردٌ منصوبٌ؛ أما الإفرادُ فلأنَّ الغرضَ من الإتيانِ به تبيينُ الجنسِ، وهذا الغرضُ حاصلٌ من المفردِ فاختِير لأصالتِه، وأمَّا النصبُ فلأنَّه فضلةٌ لم يؤتَ به إلا بعدَ كلامٍ تامٍّ فانتصَب كسائرِ الفضلاتِ.

وبعد ذلك أي: «من مئة إلى ما فوقها»: مميِّزُها مخفوضٌ مفردٌ؛ أما الخفضُ فللتخفيفِ، وأما الإفرادُ فلقيامِه بالغرضِ مع أصالتِه، هذا إذا كانَ المعدودُ جنسًا، وأمَّا إذا كان عددًا فإن كان لفظةَ «مئة» فكذلك؛ نحو: «ثلاثُمئةٍ أربعُمئة إلى تسعِمئة»؛ لأنَّهم لو جمعوا المئةَ، وقالوا: «ثلاثُ مئينَ» التبسَ بـ«ثلاثةِ آلافٍ» لأن «مئينَ» له حدٌّ يقفُ عندَه في الارتقاءِ وهو «ألفٌ» وهو يرادفُه، وأمَّا قولُ الشاعرِ:

ثَلَاثُ مِئِينَ قَد مَضَينَ كَوَامِلًا وَهَا أَنَا هَذَا أَرتَجِي مَرَّ أَربَعِ[1]

= مخرج سائر الأعداد للضرورة، وأضافه إلى ما بعده، وأراد ثنتان من حنظل، كما يقال: ثلاثة دراهم وأربعة دراهم. وكان حقه في الأصل أن يقال: «اثنا دراهم واثنتا نسوة»، إلا أنهم اقتصروا بقولهم: درهمان وامرأتان عن إضافتهما إلى ما بعدهما». الصحاح (ثني).

(١) بيت من الطويل، وهو لعمرو بن حُمَمَةَ الدَّوسي في المعمرين لأبي حاتم السجستاني (ص ٢٨)، وحماسة البحتري (ص ٢٠٥)، ومعجم الشعراء (ص ٢٠٩)، ونسب لعامر بن الظَّرِب في مجمع الأمثال (١/ ٣٧)، وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ١٧٠)، وتوجيه اللمع (ص ٤٤٢)، وشرح المفصل (٤/ ١٣).

وقولُ الآخر:

ثَــلَاثُ مِئِيــنَ لِلمُلُــوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّت عَن وُجُوهِ الأَهَاتِمِ[(١)]

فلأجلِ الضرورةِ لا يقاسُ عليه.

وإن كان لفظةَ «ألف»[(٢)] وجَب الجمعُ إذا كان تمييزَ الثلاثةِ وأخواتِها السبعةِ؛ نحو: «ثلاثة آلاف وأربعة آلاف، إلى عشرة آلاف»؛ لأنَّ الأصلَ في تمييزِ ثلاثةٍ وأخواتِها الجمعُ ولا معارِضَ كما في مئةٍ فأجرَوه على الأصلِ.

واعلم أن العددَ إذا ميِّز بالعددِ يحتاجُ إلى تفسيرٍ ثانٍ لذلك العددِ؛ نحو: «ثلاثمئة رجل»، وإن كانَ عددًا أيضًا يحتاجُ إلى تفسيرٍ ثالثٍ؛ نحو: «ثلاثمئة ألفِ رجلٍ»، وإن كان التمييزُ الجنسيُّ معلومًا لم يحتَجْ إلى ذكرِه؛ كقولِك في جواب من يقول «كم له عليك مِن الدراهمِ»: ثلاثُمئةٍ أو ثلاثُمئةِ ألفٍ أو غير ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، ومن ذلك البيتان السابقان.

تنبيهاتٌ:

(أ): قد ينصَبُ المفسِّرُ فيما كان قياسُه الخفضَ؛ كقولهم: «ثلاثةٌ أثوابًا»، وأنشَد سيبويه[(٣)]:

---

(١) بيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣١٠)، وله في أمالي ابن الشجري (٢/ ٢١٠، ٢٧٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٤٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٩٨٣)، وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ١٧٠)، وشرح المفصل (٤/ ١٠). الهتم: كسر الثنايا من أصلها، وأراد بالأهاتم: بني الأهتم سنان بن خالد بن منقر.

(٢) أي: «إن كان المعدود عددًا؛ فإن كان لفظةَ «ألف»...». معطوف على قوله: «فإن كان المعدود لفظة...» السابق.

(٣) الكتاب (١/ ٢٠٨)، ونسبه ثمة إلى الرَّبيع بن ضَبُعٍ الفزاري وهو ما عليه المصادر كما =

إِذَا عَاشَ الفَتَــى مِئَتَيـنِ عَامًا فَقَد ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالفَتَاءُ[١]

وقد يخفض فيما كان قياسُه النصبَ؛ كقولِهم: «عِشرو درهمٍ»، و«أَربعو ثوبٍ».

(ب): قد يبدَلُ المعدودُ من العددِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، وقالَ: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥] وإنما حمَلوا الآيتينِ على البدلِ فرارًا من وقوعِ الشذوذِ في كلامِه سبحانه، وهو مجيءُ المميِّز جمعًا / فيما كان قياسُه الإفرادَ، وقال أبو إسحاقَ[٢]: لو انتصب [١٠٨: ﻇ] ﴿سِنِينَ﴾ على التمييزِ لوجَب أن يكونوا قد لبِثوا تسعَ مئةٍ؛ لأنَّ الاستقراءَ دلَّ على أن مميِّز المئةِ واحدٌ من المئة فإذا جُعِل ﴿سِنِينَ﴾ واحدٌ من المئةِ صار تسعَ مئةٍ لأن سنين جمعٌ وأقلُّه ثلاثٌ فإذا ضرب ثلاثةٌ في مئةٍ يكون كذلك، وفيه نظرٌ، وهذا على قراءة غيرِ حمزةَ والكسائيِّ وأما هما فإنهما قرأا بإضافةِ المئةِ إلى سنينَ على أن تكون ﴿سِنِينَ﴾ تمييزًا لا بدلًا[٣].

= سيأتي في تخريجه، وفي (٢/ ١٦٢) ليزيد بن ضَبَّة، ولم يتابع على هذه النسبة.

(١) بيت من الوافر، وهو للرَّبيع بن ضَبُع الفزاري في المعمرين (ص ٩، ١٠)، والتقفية لابن أبي اليمان (ص ٤٠)، والأصول (١/ ٣١٢)، والمقصور والممدود لابن ولاد (ص ٩٤)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ١٠٠)، وعلل النحو (ص ٥١٣)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٩٤)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٩٨٥).

(٢) هو الزجاج، وقوله في معاني القرآن له (٣/ ٢٧٨، ٢٧٩) على أنها عطف بيان، والقول بنصه في: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٥٣)، وعلل النحو (ص ٥١٧)، والإيضاح لابن الحاجب (١/ ٥٨٩).

(٣) ووافقهما خلف العاشر في المتواتر، والحسن والأعمش من الأربعة الزائدة عليهم، وطلحة ابن مصرف من الشواذ، انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٣٨٩، ٣٩٠)، والمبسوط لابن مهران (ص ٢٧٦، ٢٧٧)، والكامل للهذلي (ص ٥٩١)، والنشر (٢/ ٣١٠)، وإتحاف فضلاء البشر (ص ٣٦٥).

(ج): يشترَطُ في طبقةِ الآحادِ أن تضافَ إلى جمعِ القلةِ إن وجِد، وإن أعوزَه أُضيف إلى الكثرةِ كقولِهم: «ثلاثةُ شُسُوعٍ» لفقدِ «أشسُع وأَشساع»، روِي عن الأخفش أنه أثبت أشسُعًا. وقد يضافُ إلى الكثرةِ مع وجودِ القلةِ على سبيلِ الاستعارةِ؛ كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ أي: أقراءٍ(١).

(د): العاملُ في التمييزِ المنصوبِ هو اسمُ العددِ لمشابهتِه المشتقَّ في كونِه دالًّا على ذاتٍ باعتبارِ معنًى هو المقصودُ وفي كونِه مبهمًا مقتضيًا لما يوضحُه اقتضاءُ الأفعالِ لمتعلقاتِها.

وَإِن أَتَى اللَّفظُ خِلَافَ المَعنَى ... جَازَ لَكَ الوَجهَانِ فَافهَم عَنَّا

يريد أنَّ المميز إذا كان مذكرًا في اللفظِ ومؤنثًا في المعنى أو بالعكسِ: جاز لك الوجهانِ في العددِ في اعتبارِ التذكيرِ والتأنيثِ؛ مثالَ الأولِ كالشخصِ إذا أطلَقت على المؤنثِ؛ تقول: «ثلاثةُ أشخصٍ» نظرًا إلى اللفظِ، و«ثلاثُ أشخصٍ» نظرًا إلى المعنى. ومثالَ الثاني كالنفسِ إذا أطلقت على المذكرِ؛ تقول: «ثلاثُ أنفسٍ» نظرًا إلى اللفظِ، و«ثلاثةُ أنفس» نظرًا إلى المعنى، لكنَّ اعتبارَ اللفظِ في كلتا الصورتين أحسنُ؛ لأنَّهم إنما حكَموا على التذكيرِ والتأنيثِ في مثلِ هذه الألفاظِ نظرًا إلى اللفظِ لا إلى المدلولِ، ويقولون: «شخصٌ حسنٌ» وإن

---

(١) هذا التنبيه بنصه من كلام الزمخشري في المفصل (ص ٢٩٦)، وعلق ابن يعيش على هذا النقل بقوله: «فأما ما حكاه [أي: الزمخشري] عن أبي الحسن من «أشسع»، فهو شاذٌّ قياسًا واستعمالًا؛ فأما الاستعمال فما أقله! وأما القياس، فإن الباب في «فِعل» بكسر الفاء، أن يجمع على «أفعال»؛ نحو: «عِدل»، و«أعدال»، فمجيئه على «أفعُل» على خلاف القياس، فلما لم يكن له بناء قلة، أضافوه إلى الكثير، وكان هذا من المواضع التي قد اتسع فيها، فاستغني ببناء الكثير». شرح المفصل (٤/ ١٥).

كانَ المدلولُ مؤنثًا، و«نفسٌ حسنةٌ» وإن كانَ المدلولُ مذكرًا؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: ١]؛ والمرادُ منه: آدمُ عليه السلام.

لِوَاحِدِ التَّصييرِ قَالُوا الثَّانِي ... وَالثَّانِيَهْ لِعَاشِرِ المَبَانِي
كَذَا أَضَافُوا ثَالِثًا لِاثنَينِ ... وَخَامِسًا لِأَربَعٍ بِعَينِ
وَباعتِبَارِ حَالِهِ يَزِيدُ ... لِمُنتَهَى العَدِّ إِذًا تُفِيدُ
فَإِن أَضَافُوا فَإِلَى مِثلِ العَدَد ... كَقَولِهِم ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ جَحَد
وَإِن تُزِد قُلتَ إِذًا حَادِي عَشَر ... بِالفَتحِ فِي اليَاءِ إِلَى تَاسِعْ عَشَر
وَفِي المُؤَنَّثِ تَجِي تَاءَانِ ... وَسَكِّنِ الشِّينَ إِذًا فِي الثَّانِي
وَإِن تَصِف فَالعَدَدُ المُطَابِقُ ... مُذَكَّرًا مُؤَنَّثًا يُطَابِقُ
وَإِن تَشَا فَاحذِف عَشَرْ مِن أَوَّلِ ... لِأَنَّهُ بِالحَذفِ غَيرُ مُشكَلِ

اعلم أنَّهم يشتقونَ الفعلَ الثلاثيَّ مِن أسماءِ العددِ لثلاثةِ معانٍ:

أحدُها: لأخذِ الجزءِ المشاركِ لذلك الفعلِ فيما اشتقَّا منه؛ تقولُ: «ثَلَثتُ الرَّجُلَ»؛ إذا أخذتَ ثُلثَ مالِه، و«ربَعتُه» إذا أخذتَ ربعَ مالِه، وكذا إلى العشرة، والمضارعُ منه مضمومُ العينِ؛ كـ«أثلُثُ وأخمُس» إلا ما كان لامُه حرفَ حلقٍ؛ كـ«أربَعُ / وأسبَعُ» فإنه مفتوحُ العينِ، وحكمُ اسمِ الفاعلِ منه حكمُ نحوِ: [١٠٩: و] «ضاربٍ وقائل» في جميعِ الأحكامِ من الإضافةِ والإعمالِ، ولا يُبنى مِن اثنينِ ولا يتجاوز من عشرةٍ، وهذا الوجهُ لم يذكرْه المصنفُ.

وثانيهما: لِنَقلِ عددٍ أقلَّ منه بواحدٍ إلى ما اشتُقَّ هو منه؛ تقول: «ثَنيتُ الرجل» إذا جعلتَه بك اثنينِ، و«ثَلَثتُ الرجلينِ»: إذا صيَّرتَهما بك ثلاثةً، وهكذا إلى العشرةِ، ويُبنى منه اسمُ الفاعلِ؛ فيقالُ: «أنا ثالثُ الرجلينِ، ورابعُ الرجالِ،

وثالثُ اثنينِ، ورابعُ ثلاثةٍ، إلى عاشرِ تسعةٍ»، وإلى هذا أشار بقوله:

لِوَاحِـدِ التَّصيِيرِ قَالُوا الثَّانِي .... إلى آخرِه

وحكمُ هذا الضربِ ألا يضافَ إلى أقلَّ منه بواحدٍ؛ لئلا يفسدَ المعنى، ومنه قولُه تعالى ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، وحكمُ هذا الضربِ أيضًا حكمُ نحو «ضاربٍ» في جميعِ الأحوالِ، إلا أنَّ الإضافةَ ههنا- أي في العدد- أحسنُ من الإعمالِ على عكسِ نحوِ «ضاربٍ». قيل: سببُه أن نحوَ «ضاربٍ» يؤثرُ في معمولِه؛ لأنَّك إذا قلتَ: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا» تأثَّر عمرٌو بوقوع الضربِ عليه بخلافِ قولِك: «زيدٌ ثالثُ اثنينِ» فإن «اثنين» لا يتأثرانِ بصفة الثَّلاثِيَّة، وكذلك إذا قلتَ: «زيدٌ ثالثُ عمرًا» في المعنى الأول فالثالثُ لا يؤثرُ في عمرٍو بصفةٍ من الصفاتِ بل يؤثِّر في مالِه، والتقديرُ: زيدٌ ثالثُ مالِ عمرٍو.

وثالثها: لمن اتصَف بصفةٍ عدديةٍ فيشتقُّ الاسمُ مِن ذلك العددِ؛ فيقالُ: «هذا ثالثُ ثلاثةٍ»؛ أي: واحدٌ من الثلاثةِ متصفٌ بصفةِ الثَّلَاثِيَّة؛ قال اللهُ تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]. وقال: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] وإلى هذا أشارَ المصنفُ بقوله:

وَبِاعتِبَـــارِ حَـالِـــهِ يَزِيــدُ

وهذا الضربُ لا يضافُ إلى ما هو دونَه؛ فلا يقال: «هذا ثالثُ اثنينِ»، ولا «رابعُ ثلاثةٍ»؛ إذ ليسَ في «اثنين» من اتصَف بصفةِ الثلاثيَّةِ، ولا في «ثلاثة» من اتصَف بصفةِ الأربعيَّة؛ بل يضافُ إلى ما يساوِيه كما تقدَّم، وهل يضافُ إلى ما هو أكثرُ منه؟ فمنَعه المصنفُ في «شرح الكافية»[1]، وجوَّزه في «شرحِ

(١) (٢/ ٨٠١).

المفصَّل»[١]؛ فقال: «يجوزُ أن تضيفَه إلى عددٍ أكثرَ منه؛ تقولُ في تفصيل عشرةٍ[٢]: ثالثُها كذا ورابعُها كذا ومعناه الواحدُ من العشرةِ». **والحقُّ أن يقالَ**: إن المعدودَ إن كانَ له بدايةٌ ونهايةٌ يحسَبُ بينهما بحسبِ الاجتماعِ والانتظامِ في سَلكٍ واحدٍ في نفسِ الأمرِ أو بسببِ الذكرِ؛ فالقولُ ما قالَه في «شرحِ المفصَّل»، وإلا ما قالَه في «شرحِ الكافيةِ».

وهل يجوزُ تنوينُه ونصبُ ما بعدَه هكذا «ثالثٌ ثلاثةً» أم لا؟ فجوَّزه ثعلبٌ ومنَع منه جمهورُ البصريِّين، وهو الحقُّ[٣].

ثم احتجَّ بعضُهم بأن معناه: واحدٌ من العددِ المضافِ إليه، وكما لا يعملُ الواحدُ كذا لا يعملُ ما هو بمعناه، وقال ابنُ جعفرٍ: «إنَّما لم يعمَل لأنَّه ليس بمأخوذٍ من الفعلِ بل هو مشتقٌّ من أسماءِ العددِ وليس باسمِ فاعلٍ؛ بل هو اسمٌ جاء على وزنِ فاعلٍ؛ كالكاهلِ والغاربِ»[٤]. وهذانِ ضعيفانِ؛ أمَّا الأولُ فلأنَّه يفهَمُ منه معنى زائدًا على الواحديةِ وهو صفةُ الثالثيَّة، وكذلك إذا كانت أشخاصٌ منفصلةٌ لها نهايةٌ وبدايةٌ على نحوِ ما ذكرناه آنفًا يصحُّ أن يطلَقَ على كلِّ واحدٍ / من تلك الأشخاصِ لفظةُ الواحدِ بخلافِ لفظةِ الثالث؛ بل يخصُّ [١٠٩:ظ] كلُّ واحدٍ منها بصفةٍ مشتقةٍ من عددٍ بعينِه، وإذا ثبَت الفرقُ بطَل القياسُ. وأمَّا الثاني فلأنَّها تجري على الموصوفاتِ بخلافِ نحو؛ «كاهلٍ وغاربٍ» لأنهما

(١) (١/ ٥٩٥).

(٢) في الإيضاح: «في تفصيل جملةٍ هي عشرة: ...».

(٣) وهو مذهب الكسائي من الكوفيين أيضًا وقطرب والأخفش في أحد قوليه من البصريين؛ انظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٩١)، والمخصص لابن سِيده (٥/ ٢٠٠)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٤٠)، وارتشاف الضرب (٢/ ٧٦٧)، والتذييل والتكميل (٩/ ٣٦٠).

(٤) المنهاج الجلي (١٩٣/ و- الفاتح).

اسمانِ جامدانِ، والاستقراءُ دلَّ على أنَّ لفظةَ الفاعلِ الجاريةَ على الموصوفِ لا بد أن يكونَ له فعلٌ بمعناه، وعدمَ شهرةِ الاستعمالِ لا تدلُّ على عدمِ الوضعِ، **والصوابُ أن نقولَ**: إن النصبَ إما أن يكونَ بالتعدِّي إليه على أن يكونَ مفعولًا؛ كـ«زيدٌ ضاربٌ عمرًا»، أو على التمييزِ؛ كـ«زيدٌ حسَنٌ وجهًا»، ولا يصحُّ النصبُ ههنا على الوجهِ الأول لأنَّه لازمٌ، ولا على الثاني لأنَّه ليس برافعٍ للإبهامِ فالتُزمت الإضافةُ لذلك.

واعلم أن هذا الضربَ الثالثَ يقارِنُ الضربَ الثانيَ في أنه يقالُ للمبدوءِ به: الأولُ والأولى والأوَّلة، ويتجاوزُ عن العشرةِ بخلافِ الضربِ الثاني، ثم إنَّك إذا تجاوزتَ عن العشرةِ يجوزُ لك **ثلاثةُ أوجهٍ**:

الأولُ: أن تأتيَ بأربعةِ ألفاظٍ؛ فتركِّبَ الأولَ مع الثاني والثالثَ مع الرابعِ وتفتحَهما؛ إلا إذا كانت ياءً هكذا: «هذا حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ، وثانيَ عشرَ اثنيَ عشرَ، وثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ»، و«حاديةَ عشرةَ أحدَ عشرةَ، وثانيةَ عشرةَ اثنتيَ عشرةَ، وثالثةَ[1] عشرةَ ثلاثَ عشرةَ»، وهكذا إلى «تاسعَ عشرَ تسعةَ عشرَ، وتاسعةَ عشرةَ وتسعَ عشرةَ»، والمركَّبُ الأولُ معربٌ بحسبِ العواملِ إعرابًا على المحلِّ والثاني مجرورُ المحلِّ بالإضافة، ولا يجوزُ التركيبُ إذ لا يجوزُ جعلَ ثلاثةِ أسماءٍ اسمًا واحدًا فما الظنُّ بأربعةٍ؟!

الثاني: أن تأتيَ بثلاثةِ أسماءٍ وتحذفَ الاسمَ الثانيَ من المركبِ الأولِ وتعرِبَ الأولَ؛ فتقولُ: «هذا حادي أحدَ عشرَ، وثالثُ ثلاثةَ عشرَ»، و«هذه

---

(١) في الأصل: «ثالث»، والأقرب ما أثبته لموافقته الأمثلة الأخرى هنا، وهو الموافق لما في المصادر: البديع لابن الأثير (٢/ ٣١٠)، وشرح ابن الناظم (ص ٥٢٥)، والتذييل والتكميل (٩/ ٣٦٦)، والارتشاف (٢/ ٧٦٩).

حاديةُ إحدَى عشرةَ، وثالثةُ ثلاثَ عشرةَ»، وإنما أعرِب الأولُ لعدمِ ما رُكِّب معه كما في الوجهِ الأولِ، ولا يجوزُ تركيبُه مع المركبِ لما قلناه، ولهذا الوجهِ حينئذٍ معنيان؛ لأنَّك إذا قلتَ مثلًا: «هذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ» يجوزُ أن تريدَ به الفردَ الثالثَ من هذا العددِ؛ لأنَّ فيه ثالثًا. ويجوزُ أن تريدَ الواحدَ الذي انتهَت «ثلاثةَ عشرَ» إليه وعلى هذا لا يجوزُ «هذا ثالثُ أربعةَ عشرَ».

الثالث: أن تحذفَ عجُزَ المركبِ الأولِ وصدرَ المركبِ الثاني وتأتيَ بلفظينِ وتركبَ أحدَهما مع الآخر، وهي اللغةُ الفصحى؛ تقولُ: «هذا حاديَ عشرَ وثالثَ عشرَ»، و«هذه حاديةَ عشرةَ وثانيةَ عشرةَ»، وإنما ركِّب الاسمُ ههنا وبُني لزوالِ مانعِ التركيبِ فاختاروه للخفَّةِ، وروِي إعرابُ الأولِ وبناءُ الثاني على الفتحِ مع فكِّ التركيب؛ هكذا: «هذا ثالثُ عشرَ»، و«هذه ثالثةُ عشرةَ» كأنَّهم أرادوا «ثالثُ ثلاثةَ عشرَ» فحذَفوه وأبقَوا الصدرَ على حالِه تنزيلًا للمقدرِ منزلةَ الملفوظِ به، وربَّما يضافُ فيقال: «هذا خامسُ عشرةٍ»، و«خامسةُ عشرٍ».

خاتمة فيها مسألتانِ:

الأولى: أن تعريفَ العددِ المضافِ بالمضافِ إليه؛ تقولُ: «ثلاثةُ الأثوابِ»، و«مئةُ الدِّرهمِ»؛ لأنَّه إذا تعرَّفَ المضافُ بالمضافِ إليه في نحو: «غلامِ الرجلِ» فههنا أولى أن يتعرفَ؛ لكونِ الثاني هو الأولَ في المعنى، وأجاز الكوفيُّ تعريفَهما معًا وهو بمعزلٍ عن القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ[1]؛ قال الفرزدق / [١١٠: و]

(١) تقدمت المسألة عرضًا في كلام المصنف في (؟؟؟)، وانظر: البديع لابن الأثير (٢/ ٣٠٣)، وشرح المفصل (٢/ ١٣١)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٣٧)، شرح التسهيل (٣/ ٢٧٢)، والتذييل والتكميل (٩/ ٣٤٥).

يمدحُ يزيدَ بنَ المُهلَّب[١]:

مَا زَالَ مُذ عَقَدَت يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا وَأَدرَكَ خَمسَةَ الأَشبَارِ

يريد: أنه ما زال أميرًا مذ عقَل إلى أن ماتَ، وأرادَ بخمسةِ الأشبارِ: القبر[٢].

وقال ذو الرمة[٣]:

وَهَل يُرجِعُ التَّسلِيمَ أَو يَكشِفُ العَمَى ثَـلاثُ الأَثَافِـي وَالدِّيَـارُ البَلَاقِعُ

وتعريفُ العددِ المركبِ بالأولِ؛ تقول: «الأحدَ عشرَ درهمًا»، و«الاثنتي عشرةَ جاريةً»، ولا يجوزُ تعريفُ الثاني؛ لأنه كبعضِ الاسمِ، وأجاز الكوفيُّ والأخفشُ تعريفَهما معًا؛ نحو: «الأحدَ العشرَ درهمًا»؛ لأنهما في الحقيقةِ اسمانِ والعطفُ مرادٌ؛ بدليلِ وقوعِ حرفِ التأنيثِ بينهما في قولك «أربعة

(١) تقدم تخريجه في (ص ٨).

(٢) اختلف الشراح في معنى قول الفرزدق «خمسة الأشبار» على أقوال كثيرة؛ أقواها أن معنى خمسة الأشبار مقياس يخبر به عن طول الصبي وبلوغه مبلغ التمييز والاعتماد على نفسه، وأضعفها وأبعدها عن الحقيقة هو تفسيره على ما ذهب إليه المصنف؛ لأمرين: أولهما أن العينيَّ بعد أن أورد فيه أقوالًا كثيرة قال: «قال غالب شراح كتب النحو: إن معناه لم يزل منذ نشأ مَهِيبًا فائزًا بالمعالي حتى مات فأقبر في لحد هو خمسة أشبار، وهذا كما ترى بعيد لا يساعده التركيب، ولا هو قريب منه على ما لا يخفى». وثانيها وفيه بيان لضعف التركيب الذي أشار إليه العيني: وهو أن خبر «ما زال» هو قوله في البيت الذي بعده:

يُدني كَتَائِبَ مِن كَتَائِبَ تَلتَقِي فِي ظِلِّ مُعتَـرِكِ العَجَاجِ مُثَارِ

وعليه فمعنى البيت: أن الممدوح مازال مذ اعتمد على نفسه في عقد إزاره وكبر حتى أدرك سن البلوغ وهو يدني الكتائب بعد الكتائب ويرفع فيها الرايات وسط الغبار المثار في أرض المعارك. وانظر: إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٤٦)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٥٦)، وانظر: خزانة الأدب (١/ ٢١٥).

(٣) تقدم تخريجه في (ص ٨).

عشرَ» وهو لا يقعُ حشوًا(١). ولا يجوزُ تعريفُ المميِّز لعدمِ الحاجةِ إليه وجوَّزه الكوفيُّ أيضًا، واستعملَه قومٌ من الكُتَّاب وأدخلوا حرفَ التعريف على كلِّ واحدٍ من الثلاثةِ؛ فقالوا: «الثلاثةَ العشرَ الدرهمَ»(٢). وتعريفُ العددِ المعطوفِ بهما معًا؛ نحو: «الأحدُ والعشرون درهمًا».

الثانية: في التاريخ:

قال ابنُ دُرُستُوَيه(٣): التاريخُ مأخوذٌ من الأَرخ؛ وهو البقرةُ الوحشيةُ البيضاءُ، سمِّيت بذلك لظهورِها. وقيل: أولُ من حثَّ على التاريخِ عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه.

والاعتبارُ في ذلك بالليالي دونَ الأيام؛ لأنَّ أولَ الشهرِ ليلتُه فلو اعتُبرت

(١) انظر: العدد في اللغة لابن سِيده (ص ٦٤)، والإنصاف (١/ ٢٥٥) [م: ٤٣]، وشرح المفصل (٤/ ٢٧)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٣٧)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٧٦)، وشرح الرضي (٣/ ٣١٠).

(٢) هو قول حكاه أبو زيد الأنصاري وأجازه، وقال ابن عصفور: «ذلك شاذٌّ جدًّا، وهو عندنا يتخرج على زيادة الألف واللام في التمييز؛ لأن التمييز لا يكون أبدًا إلا نكرة». الشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٣٨)، وانظر: المقتضب (٢/ ١٧٥)، وعمدة الكتاب (ص ١٧١)، والعدد في اللغة لابن سِيده (ص ٦٥)، والإنصاف (١/ ٢٥٥) [م: ٤٣]، واللباب للعكبري (١/ ٤٩٣)، والجنى الداني (ص ١٩٨).

(٣) هو: عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُوَيه، أبو محمد الفارسي، نحويٌّ جليل، كان شديد الانتصار لمذهب البصريين في النحو واللغة، من مصنفاته: تصحيح الفصيح، وكتاب الكتاب، وتفسير كتاب الجرمي، والإرشاد، توفي سنة (٣٤٧هـ)؛ انظر: طبقات الزبيدي (ص ١٨٧)، ونزهة الألباء (ص ٢١٣)، وإنباه الرواة (٢/ ١١٣).
وهذا الفصل اختصره المصنف من كلام ابن درستويه في كتابه «كِتاب الكتَّاب» (ص ١٤١- ١٤٥).

الأيامُ لخرجتِ الليلةُ الأولى، وهذا ضدُّ ما عُهد من كلامِهم؛ إذ المعهودُ تغليبُ المذكرِ على المؤنثِ عند الاجتماعِ، وكذا تغليبُ أولي العقلِ على غيرِهم، وفي الجملةِ تغليبُ الأشرفِ على الأدنى، وإنما فعلوا ذلك لما ذكرناه.

فإذا أرَّختَ في الليلةِ الأولى من الشهرِ تكتبُ: «لأولِ ليلةٍ مِن شهرِ كذا»، و«لغرَّتِه» وغرَّةُ الشيءِ أولُه، و«لمُهلِّه»، و«لمُستهَلِّه»، ولا تكتبُ «خلَت» لأنك فيها وما مضَت، وفي اليومِ الأولِ: «لليلةٍ خلَت»، والثاني: «لليلتينِ خلتا»، وفي الثالثِ: «لثلاثةٍ خلَونَ»، و«لأربعِ خلونَ»، وهكذا إلى العاشرِ[(١)]، ثم تكتبُ: «لإحدَى عشرةَ ليلةً خلَت»، «لاثنتَي عشرةَ ليلةً خلَت» إلى النصفِ وتكتبُ فيه: «لمنتصفِ شهرِ كذا» وهو أجودُ مِن «لخمسَ عشرةَ خلَت أو بقيت»، ثم تكتبُ: «لأربعَ عشرةَ بقِيت»، و«ثلاثَ عشرةَ بقِيت»، إلى «عشرٍ بقِينَ»، إلى «تسعٍ بقِينَ»، إلى «ليلة بقِيت»، ثم «لآخرِ ليلةٍ منه»، أو «سَلخه»، أو «انسِلاخه»، ثم «لآخرِ يومٍ منه»، أو «سَلخه» أو «انسِلاخه»، وقد تخلُفُ التاءُ النونَ وبالعكسِ[(٢)].

❊ ❊ ❊

---

(١) كتب في حاشية الأصل: «إنما قالوا: إلى عشرة خلون، ومن عشرة إلى عشرين خلت: مطابقة بينه وبين التمييز؛ لأن التقدير: لثلاث ليالٍ خلون، ولثلاث عشرة ليلة خلت، أو لما روي عن أبي عثمان: أن العرب يقولون: الأجذاع انكسرن لأدنى العدد، والجذوع انكسرت [أي: لكثيره]». قلتُ: حكاه عن أبي عثمان المازني أبو علي الفارسي في التكملة (ص ٨٨)، وابن سيده في المخصص (٥/ ٥٦)، والزمخشري في المفصل (ص ٢٥٠)، وسيحكي هذا القول عنه المصنف أيضًا في (ص ٢٠٣).

(٢) أي في قولهم: «عشر بقين، وعشر بقيت».

[التذكير والتأنيث]

مَا فِيـهِ تَأْنِيثٌ فَقُـلْ مُؤَنَّثُ   اللَّفظُ وَالتَّقدِيـرُ فِيهِ يَحدُثُ
وَالتَّاءَ قَد يُقَدِّرُونَ لَا الأَلِف   وَهْوَ حَقِيقِـيٌّ وَلَفظِيٌّ عُرِف
فَمَـا لَهُ فِـي الحَيَـوانِ ذَكَرُ   فَهوَ حَقِيقِيٌّ كَـذَا قَد ذَكَرُوا

اعلم أنَّ التأنيثَ لما كان معنًى لازمًا لمدلولِ اللفظِ ولا يدركُ لمجردِ اللفظِ احتاجوا إلى وضعِ علامةٍ ظاهرةٍ أو مقدرةٍ تظهرُ في بعضِ أحوالِه تدلُّ عليه كما قلناه في الإعرابِ؛ فالمؤنثُ: ما فيه علامةُ تأنيثٍ لفظًا أو تقديرًا، والمذكرُ بخلافِه، وعلامتُه: التاءُ والألفُ مقصورةً وممدودةً؛ نحو: «قائمةٍ وحجارةٍ وأرضٍ وحبلى وحمراءَ ودَعوى وصحراءَ»، وزادَ بعضُهم الياءَ في «هذي أمةُ اللهِ»[1] وليس بقويٍّ؛ لجوازِ أن تكونَ الصيغةُ بكمالِها موضوعةً للمؤنثِ، وهذا التعريفُ للمصنفِ[2]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المؤنثَ في عرفِهم: كلُّ اسمٍ أَجرَت عليه العربُ أحكامَ التأنيثِ / ؛ من إعادةِ الضميرِ إليه وإدخالِ التاءِ [١١٠: ظ] في مسندِه، فجمعُ التكسيرِ مؤنثٌ على ذلك وليس يدخلُ في تعريفِه إذ ليس ذلك علامةً لا لفظًا ولا تقديرًا، فلا بدَّ حينئذٍ أن يخصَّ بالذكرِ، والأعلامُ نحو: «طلحة وحمزة» ليست بمؤنثةٍ وإن كان فيها تاء، وكذلك ما كان للمبالغةِ في

---

(١) هو مذهب السيرافي وابن الوراق وابن سِيده والزمخشري، ورده ابن يعيش ونسبه للكوفيين؛ انظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٩)، وعلل النحو (ص ١٨٥)، والمخصص لابن سِيده (٥/ ١٧٢)، والمفصل (ص ٢٤٧)، وشرحه لابن يعيش (٣/ ٣٥٦).

(٢) شرح الكافية له (٢/ ٨٠٥).

الصفةِ كـ«علَّامة ونسَّابة» فلا بدَّ من إخراجِها، وإنما قلنا إنها ليست بمؤنثةٍ لأنَّ العربَ لم تُجرِ عليها أحكامَ التأنيثِ في الإسنادِ والإضمارِ.

إن قلتَ: فقد يعتبِرون تأنيثَ الأعلامِ في منعِ الصرفِ فلولا أنها مؤنثةٌ وإلا لم يعتبروه. **قلتُ:** إنما اعتبروا تأنيثَها لأنها منقولةٌ عن أصلٍ، وأن التاءَ في الوضعِ الثاني بمثابةِ اللامِ من «رجلٍ» ولم يقصدوا بها التأنيثَ، وإن كان التأنيثُ في أصلِ الوضعِ والإسنادُ إنما هو إلى المدلولِ العَلَميِّ المنقولِ فلا وجهَ حينئذٍ لمراعاةِ التأنيثِ لا لفظًا ولا معنًى، وليس كذلك منعُ الصرفِ لأنه لأمرٍ لفظيٍّ هو الثقلُ على ما تقدَّمَ[1] وهو باقٍ، ولا يلزمُ من بقاءِ الثقلِ بقاءُ التأنيثِ.

إن قلتَ: أحكامُ التأنيثِ ليست منحصرةً فيما ذكرتَ؛ فإن الجمعَ بالألفِ والتاءِ من أحكامِ التأنيثِ وقد وجِد هذا الحكمُ في هذه الأسماءِ فتكونُ مؤنثةً. **قلتُ:** لا نسلِّمُ أنه من أحكامِ التأنيثِ لأنَّه قد يجمع المذكرُ بالألفِ والتاءِ؛ ككثيرٍ من المصادرِ وبعضِ الأسماءِ، كقولهم: «سؤالات وجوابات» في جمع السؤالِ والجوابِ.

واعلم أنَّهم قسَّمواالتأنيثَ على ضربين: حقيقيٌّ وهو ما كان بإزائِه ذَكَرٌ من الحيوانِ، وغيرُ حقيقيٍّ وهو ما عداه. والتاءُ قد تكونُ ملفوظةً كـ«ضاربةٍ وقائمةٍ»، وقد تكونُ مقدرةً كـ«عينٍ وشمسٍ»، وإنما قدروا التاءَ ههنا دون الألف لظهورِها في التصغيرِ؛ نحو: «عُيَينة وشُمَيسة». وقد تكونُ للتاءِ فوائدُ أُخرُ غيرُ الدلالةِ على التأنيث؛ كالدلالة على الوَحدة في المصادرِ كـ«الضَّربةِ والقَتلةِ»، وفي غيرِها كـ«التمرةِ والشعيرةِ»، والدلالةِ على النسبِ كـ«المهالبةِ

---

(١) انظر ما تقدم في (١/ ١٩٣).

والأشاعثةِ»، والدلالةِ على التعريبِ كـ«المَوَازِجةِ والجَوَارِبةِ»[١]، والتعويضِ كـ«الفَرازِنة والجَحَاجِحةِ»[٢].

واعلم أنَّ الأسماءَ المشتقةَ الجاريةَ على الموصوفاتِ المؤنثةِ قياسُها تأنيثُها إذا أُسندت إلى ضمائرِها، أو أُسندت إلى متعلقاتِها المؤنثةِ كما تقدَّم في بابِ «النعت»[٣]، إلا ما كان على «فَعولٍ، ومِفعالٍ، ومِفعيلٍ، وفَعيلٍ بمعنى مفعولٍ»؛ فإنها يستوي فيها المذكرُ والمؤنثُ؛ تقول: «رجلٌ ضَروبٌ وامرأةٌ ضَروبٌ»، و«رجل مِقدامٌ وامرأة مِقدامٌ»، و«رجلٌ مِنطيقٌ وامرأة مِنطيقٌ»، و«رجل جَريحٌ وامرأةٌ جَريحٌ». وأمَّا نحو «حائض وطامث وطالق» فمؤولٌ؛ فأوَّله سيبويه على: «إنسانٍ حائضٍ» كما أوَّل قولهم «غلامٌ رَبَعة» على «نفسٍ ربعةٍ»[٤]. قال الكوفيُّون: التأنيثُ إنما احتِيج إليه ليفرقَ عن المذكرِ، وليس لهذه الصفاتِ مذكرٌ فاستُغني عنه[٥]. وردَّ عن الأولِ بأن هذه الصفاتِ إذا أريد

---

(١) جمع: «مَوزج، وجورب»، والأول هو الخف بالفارسية وأصله: «موزه»، والثاني معروف. انظر: توجيه اللمع (ص ٤٢٥)، وشرح المفصل (٣/ ٣٦٨)، واللسان (مزج، جرب).

(٢) جمع: فرزان، وجحجاح، وقياسه: «فرازين» و«جحاجيح»، فلما حذفوا الياء، وليست مما يحذف هنا؛ عوضوا التاء منها. والأول من لعب الشطرنج، والثاني: معناه السيد الكريم. انظر: شرح المفصل (٣/ ٣٦٨)، واللسان (فرزن، جحجح).

(٣) انظر ما تقدم في (ص ٣٣، ٣٤).

(٤) قال سيبويه: «هذا باب ما يكون مذكرًا يوصف به المؤنث؛ وذلك قولك: امرأةٌ حائضٌ، وهذه طامثٌ، كما قالوا: ناقةٌ ضامرٌ، يوصف به المؤنث وهو مذكر. فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء، والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: هذا شيء حائضٌ، ثمَّ وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث؛ فقالوا: رجلٌ نُكَحةٌ». الكتاب (٣/ ٣٨٣)، والذي هنا موافق لما في المفصل (ص ٢٤٩)، والبديع لابن الأثير (٢/ ٤٩)، وشرح الرضي (٣/ ٣٣٠).

(٥) انظر: المقتضب (٣/ ١٦٤)، والأصول (٣/ ٨٤)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/ ١٧٣)، =

بها الحدوثُ أُنِّث؛ نحو: «هندُ حائضةٌ الآنَ أو غدًا» ولو كان الأمرُ على ما ذكِر لَما كان للافتراقِ / وجهٌ. وعلى الثاني بأنَّه قد يكونُ لها مذكرٌ والحكمُ هو [١١١: و] الحكمُ؛ كـ«رجلٍ عاشقٍ وامرأةٍ عاشقٍ»، و«جملٍ ضامرٍ وناقةٍ ضامرٍ»، وأيضًا لو كانتِ التاءُ للفرقِ لوجَب أن يقال: «امرأةٌ مرضعٌ وامرأةٌ حائضٌ» من غيرِ تاءٍ لعدمِ المذكرِ، وليس الأمر كذلك. **فإذن الحقُّ**: ما قاله الخليلُ وهو أن البابَ موضوعٌ للنسبِ؛ أي: «ذاتُ حيضٍ وذاتُ طلاقٍ»؛ كما قالوا «رجلٌ لابنٌ وتامرٌ، وامرأةٌ لابنٌ وتامرٌ»؛ أي: ذو لبن وتمر وذات لبن وتمر[١].

وأما قولُه تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦] فقالوا: إن الرحمةَ مصدرٌ والمصادرَ المؤنثةَ يجوزُ تذكيرُها حملًا على ألفاظٍ أُخَر مذكرةٍ بمعناها؛ فالرحمةُ بمعنى الرَّحِم، والتذكرةُ بمعنى الذِّكر في قولِه: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ [المدثر: ٥٥][٢]. وأمَّا قولُهم: «مِلْحفةٌ جديدٌ»؛ فقال الكوفيُّون: إن جديدًا «فعيلًا بمعنى مفعولٍ» لأنَّه من «جَدَدتُ الشيءَ؛ إذا قطعتَه»، ثم كثُر حتَّى فُهِم غيرُ معناه[٣].

واعلم أنَّ ما ميِّز واحدُه بالتاءِ؛ كـ«النخلِ والشجرِ والتمرِ» يذكَّرُ ويؤنَّثُ؛

= والإنصاف (٢/ ٦٢٥) [م: ١١١]، والبديع لابن الأثير (٢/ ٤٩)، وشرح المفصل (٣/ ٣٧١)، وشرح الرضي (٣/ ٣٣٠).

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٨٤)، والمفصل (ص ٢٤٩)، وشرح الرضي (٣/ ٣٣٠).

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٢٧)، ومعاني القرآن للزجاج (٢/ ٣٤٤)، والخصائص (٢/ ٤١٤)، وتفسير الرازي (١٤/ ٢٨٦)، وشرح المفصل (٣/ ٣٧٥).

(٣) قال ابن يعيش: «قال البصريون: هي بمعنى «فاعلة»، أي: جدت. يقال: «جد الشيء يجد إذا صار جديدًا»، وهو ضد الخَلِق، فسقوط الهاء عندهم شاذٌّ مشبه بالمفعول». شرح المفصل (٣/ ٣٧٥)، وانظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٢٧)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٣٣٠)، وإسفار الفصيح للهروي (٢/ ٧٨٨)، وسفر السعادة (٢/ ٩٤٢).

يقال: «هذا نخلٌ حاملٌ، وهذه نخلٌ حاملةٌ»، قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وقال ﴿مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]. والمؤنثُ الحقيقيُّ من هذا الباب؛ كـ«الشاةِ والحمامةِ والبطةِ والنملةِ» ليس له مذكرٌ من لفظِه؛ لئلَّا يلتبسَ الواحدُ بالجمعِ. وقال يونسُ: «إذا أُريد التمييزُ؛ يقال: «هذا شاةٌ ذكرٌ أو أنثى»»[١].

فَأَسْنِدِ الفِعلَ إِلَيهِ بِالتَّا ... وَغَيرُهُ عَلَى الخِيَارِ أَنْتَا
إِلَّا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا رَفعَا ... فَالفِعلُ بِالتَّاءِ يَجِيءُ قَطعَا

المؤنثُ إمَّا حقيقيٌّ أو غيرُ حقيقيٍّ؛ فالأولُ: وجَب تأنيثُ مسندِه مطلقًا؛ تقولُ: «جاءَت امرأةٌ، وامرأةٌ جاءَت»، وأجاز بعضُهم تركَ التأنيثِ عند الفصلِ؛ نحو: «حضَر القاضيَ اليومَ امرأةٌ»، قال جريرٌ:

لَقَد وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سُوءٍ ... .[٢]

وليس ذلك بكثيرٍ وقد ردَّه المبرِّدُ[٣].

---

(١) نقله عنه أبو علي في التكملة (ص ١٢٢، ١٢٣)، والزمخشري في المفصل (ص ٢٥٠).

(٢) صدر بيت من الوافر، والبيت بتمامه:

لَقَد وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سُوءٍ ... عَلَى بابِ استِها صُلُبٌ وَشَامُ

ديوانه (١/ ٢٨٣)، وله في: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٥٣)، والمفصل (ص ٢٤٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٨)، وتوجيه اللمع (ص ١٢٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٣٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣١٣).

(٣) قال المبرد معلقًا على البيت: «فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازًا حسنًا، ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزًا على بُعد، وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام، فتقديره أن ذلك الكلام صار عوضًا من علامة التأنيث؛ نحو: «حضر القاضي اليوم امرأة»، و«نزل دارك ودار زيد جارية»، والوجه ما ذكرت لك، ومن أوَّل الفعل مؤنثًا حقيقيًّا لم يجز عندي حذف علامة التأنيث»؛ المقتضب (٢/ ١٤٨، ٣/ ٣٤٩).

والثاني: إن أُسنِد إلى مضمرِه، وكذلك أيضًا نحو: «الشمسُ طلَعت» وشبهِه، وقوله:

....   وَلَا أَرضَ أَبقَـلَ إِبقَالَهَـا[1]

أوَّلوا الأرضَ بمكانٍ أو موضعٍ.

وإن أُسند إلى ظاهرِه فبالخيارِ؛ يقال: «طلَعت الشمس، وطلَع الشمس»، قال تعالى ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال: ﴿وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

وَظَاهِرُ الجَمعِ بِلَفظِ إِسـوَه   كَقَالَتِ الأَعرَابُ قَالَ نِسـوَه
وَفِـي ضَمِيرِ العُقَـلَاءِ قَتَلُوا   وَقَتَلَت وَفِي الصَّحِيحِ الأَوَّلُ
وَغَيرُهُم قِيـلَ عَدَلنَ عَدَلَت   ثَلَاثَةُ الأَنـوَاعِ فِيهَا اعتَدَلَت

كلُّ جمعٍ إلا جمعَ المذكرِ السالمَ مؤنثٌ تأنيثًا غيرَ حقيقيٍّ إذا أَسندتَ إليه الفعلَ وكان ظاهرًا؛ فلك الخيارُ، تقول: «قام الرجالُ، وقامتِ الرجالُ»، وكذا: «قامَ النساءُ والزينباتُ، وقامتِ النساءُ والزينباتُ»، و«مضَى الأيامَ ومضَت الأيامُ». وإن كان مضمرًا فهي أربعةٌ: مذكرٌ يعقلُ، ومذكرٌ لا يعقلُ، ومؤنثٌ يعقلُ، ومؤنثٌ لا يعقلُ؛ فتقول في الأول: «الرجالُ فعَلت وفعلوا»،

---

(١) عجز بيت من المتقارب لعامر بن جُوَين، والبيت بتمامه:

فـلا مُزنَـةٌ ودَقَـت وَدقَهـا   وَلَا أَرضَ أَبقَـلَ إِبقَالَهـا

هو له في الكتاب (٢/ ٤٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٩٩)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٢، ٤٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٢٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٤٣)، وخزانة الأدب (١/ ٤٥).

و«المسلمون فعَلوا» لا غيرُ. وفي البواقي: «النساءُ والأيامُ والعيونُ فعلَت وفعَلنَ»؛ قال الشاعر:

وَإِذَا العَــذَارَى بِالدُّخَــانِ تَقَنَّعَت وَاستَعجَلَت نَصبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ[١]

/ وحكِي عن أبي عثمانَ: أن العربَ تقولُ: «الأجذاعُ انكسَرَن» في القلةِ [١١١: ظ] و«الجذوعُ انكسَرت» في الكثرة[٢]. ويقالُ في التاريخ: «لخمسٍ خلونَ، ولخمسَ عشرةَ خَلَت».

كُلُّ مُثَنًّى رَفعُــهُ جَا بِالأَلِف وَالنَّصبُ وَالجَرُّ بِيَاءٍ قَد أُلِف

وَقَبلَهَــا الفَتــحُ وَبَعــدُ نُونُ مَكسُــورَةٌ إِذ قُدِّرَ السُّــكُونُ

المثنى: ما لحِق آخرَه ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها ونونٌ مكسورة؛ لتدلَّ على أن معه مثلَه من جنسِه؛ نحو: «زيدان وزيدين». وقولنا «من جنسِه»: إشارةٌ إلى أن الأسماءَ المشتركةَ لا يجوز تثنيتُها باعتبار مدلولَيها؛ نحوَ أن يقال: «عينانِ» ويراد: «عينَ الرُّكبةِ، وعينَ الذهبِ» بل إن ثنِّيت ثنِّيت باعتبارِ كلِّ واحدٍ من مدلولاتِها عند إجماعِ فردينِ منه هذا هو المعهودُ من كلامِهم، وإن خالَف فيه بعضُ الناس[٣]، وهكذا القولُ في الجمعِ.

---

(١) بيت من الكامل، اختلف على قائله؛ فهو لعِلْباءَ بن أرقَم في الأصمعيات (ص ١٦٢)، ولسُلمى ابن ربيعة في ديوان الحماسة (١/ ٢١٣)، وخزانة الأدب عن الحماسة (٨/ ٣٦)، وبلا نسبة في المفصل (ص ٢٥٠)، وشرح التسهيل (١/ ١٣٠)، والتذييل والتكميل (٢/ ١٥٧).

(٢) تقدم هذا النقل وتوثيقه في حاشية أصل هذا الكتاب في (ص ١٩٦). وهذا القول وما بعده بنصه في المفصل (ص ٢٥٠).

(٣) قال الرضي: «منع من ذلك [أي: ابن الحاجب] في «شرح الكافية» [(٢/ ٨١٠)]؛ لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء، وجوَّزه على الشذوذ في «شرح المفصل» [(١/ ٥٢٩)]، وذهب الجزولي [المقدمة (ص ١١)]، والأندلسي، وابن مالك [تسهيل الفوائد =

واعلم أنَّ التثنيةَ والجمعَ السالمَ في المتفقاتِ كالعطفِ في المختلفاتِ؛ لأنَّ أصلَهما العطفُ، وإنما عدَل عنه لكراهةِ التكرارِ، ولذلك للشاعرِ أن يلتجئَ إليه عند الضرورةِ؛ قال:

كَأَنَّ بَيـنَ فَكِّهَـا وَالفَـكِّ
فَأرَةُ مِسكٍ ذُبِحَت فِي سُكِّ(١)

وقالَ الآخرُ:

لَيثٌ وَلَيثٌ فِي مَحِلٍّ ضَنكِ(٢)

وكان حقَّهما «فكانِ وليثانِ»، إلا أن الفكَّ في «الفكِّ» أحسنُ من «الليثِ» لتغايُرِ الأولِ بسببِ الإضافةِ واللامِ وتوافقِ الثاني بانفكاكِه عنهما.

وقد يختارُ الفكُّ لإرادةِ التكثيرِ والمبالغةِ؛ كما حكِي أن شاعرًا لما مدَح الحكمَ بنَ المنذرِ بقولِه:

= (ص ١٢)] إلى جواز مثله، قال الأندلسي: يقال: «العينان» في عين الشمس وعين الميزان؛ فهم يعتبرون في التثنية والجمع: الاتفاق في اللفظ دون المعنى». شرح الرضي (٣/ ٣٤٨).

(١) بيتان من الرجز، نسبا لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٩١)، وهما له في أساس البلاغة (١/ ٣٠٩)، ولمنظور بن مَرثَد في التنبيه والإيضاح لابن بري (١/ ٢٣٤)، واللسان (ذبح)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٧٢)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ١٤)، وثمار القلوب (ص ٤١٣)، وأمالي ابن الشجري (١/ ١٤)، وشرح المفصل (٣/ ١٨٥)، وضرائر الشعر (ص ٢٥٧)، وشرح التسهيل (١/ ٦٨)، وشرح الرضي (٣/ ٣٥٠). قوله: ذُبحت؛ شقت، والسكّ: الطيب

(٢) الرجز لجَحْدَر بن مالك الحنظلي في المحاسن والأضداد (ص ١٠٦)، والجليس الصالح (ص ٤٥٧)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٨٦)، والتذكرة الحمدونية (٢/ ٤٨٧)، واللسان (درك)، وله أو لوَاثِلة بن الأَسقَع رضي الله عنه في خزانة الأدب (٣/ ٣٤١)، وبلا نسبة في ضرائر الشعر (ص ٢٥٧)، وشرح الرضي (٣/ ٣٥٠).

يَا حَكَمَ بنُ المنذرِ بنِ الجَارُودْ[1]

قال له الحكم: سَل ما شئتَ؛ فقال: مئةَ دينارٍ. فقال: لك مئةٌ ومئةٌ ومئةٌ.

واعلم أن باعَ المثنى أوسعُ من باعِ الجمع السالمِ؛ لعدم اشتراطِهم فيه العقلَ بخلاف الجمعِ. والتزامُ الألفِ في الأحوالِ كلِّها لغةٌ حارثيةٌ؛ قال الشاعر:

أُحِـبُّ مِنهَـا الجِيـدَ وَالعَينَانَا
وَمِنخَـرَانِ أَشـبَهَا ظِبيَانَـا[2]

وقالَ الآخرُ:

تَـزَوَّدَ مِنَّـا بَينَ أُذنَـاهُ طَعنَةً دَعَتهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ[3]

وَكُلُّ مَـا أَلِفُـهُ عَـن وَاوِ ثَالِثَـةً فَالـوَاوُ بِالتَّسَـاوِي
وَمَـا عَـدَاهُ ثَنِّـهِ بِاليَـاءِ لِأَنَّهَـا أَخَفُّ فِـي الإِفضَاءِ

---

(١) بعده في الأصل كلمة: «حكمه». ولا أعرف لزيادتها وجهًا، وقد مر تخريج الرجز في (١/ ٣٦٠).

(٢) بيتان من الرجز، نسبا لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٨٧)، ولرجل من ضَبَّة في نوادر أبي زيد (ص ١٥)، وهما لرؤبة أو لرجل من ضبة في المقاصد النحوية (١/ ٢٢٥)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٥٢)، وبلا نسبة في: الجمل المنسوب للخليل (ص ١٥٧)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ١٤٣)، وليس في كلام العرب (ص ٣٣٥)، وعلل التثنية لابن جني (ص ٨٨)، وتخليص الشواهد (ص ٨٠).

(٣) بيت من الطويل، وهو لهَوبَرِ الحارثي في غريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ٣٤٥)، ولسان العرب (ص رع)، وبلا نسبة في: الجمل المنسوب للخليل (ص ١٥٨)، وجمهرة اللغة (٢/ ٧٠٧)، وليس في كلام العرب (ص ٣٣٤)، والبديع لابن الأثير (٢/ ٧٨)، وشرح المفصل (٢/ ٣٥٥).

الاسمُ المقصورُ: لا يخلو إما أن يكونَ ثلاثيًا أو غيرَ ثلاثيٍّ، والثلاثيُّ إما أن يكونَ ألفُه عن واوٍ أو ياءٍ أو جهل فيه الأمرانِ: فالأولانِ يردَّان إلى أصلَيهما في التثنيةِ إن واوًا فواوٌ وإن ياءً فياءٌ؛ نحو: «عصَوَان ورحَيَان» في «عصا ورحى». والثالثُ إن كانت الإمالةُ مسموعةً فيه فيردُّ إلى الياءِ؛ نحو: «متَيان وبلَيان» في مسمى بـ«متى وبلى»، وإلا فإلى الواو؛ نحو: «لَدَوان وإِليوان» في مسمَّيين بـ«إلى ولدى». وغيرُ الثلاثيِّ يردُّ إلى الياء مطلقًا سواءٌ كانت أصليةً أو زائدةً عن واوٍ أو ياءٍ؛ لكونِها أخَّف من الواوِ، وقد ثقلتِ الكلمةُ بالزيادةِ؛ فيقال: [١:و] «أعشَيان وملهَيان وحُبلَيان ومصطفَيان ومرتضَيان / وحُباريان» في: «أعشى وملهَى وحُبلى ومصطفى ومُرتضى وحُبارى». وأمَّا قولُهم «مِذرَوانِ»(١) في جمع «مِذرَى» من «الذِّرو»: فشاذٌّ لا يقاسُ عليه.

وَالهَمزَةُ الأَصلِيَّةُ المَمدُودَه تَبقَى عَلَــى هَمزَتِهَا مَردُودَه
وَهَمــزَةُ التَّأنِيــثِ وَاوُ عَينِ وَمَــا سُــوَاهُمَا فَبالوَجهَينِ

كلُّ اسمٍ آخرُه همزةٌ؛ فإمَّا ألَّا يكونَ قبلَها ألفٌ كـ«رشأ وحدأ»، أو يكونَ، ثم إمَّا أن تكونَ الهمزةُ أصليةً؛ كـ«قرَّاءٍ ووَضَّاءٍ»، أو زائدةً للتأنيثِ؛ كـ«حمراءَ وصحراءَ»، أو تكونَ منقلبةً عن حرفٍ أصليٍّ كـ«رداءٍ وكساءٍ»، أو زائدةً في حكمِ الأصليِّ كـ«عِلباءَ وحِرباءَ» فالأولانِ يثبتانِ في التثنيةِ على كلِّ حالٍ يقال: رشأانِ وقرَّاءان بالهمزِ. والثالثُ: تقلَبُ إلى الواوِ؛ نحو: «حمراوانِ وصحراوانِ». والرابعُ والخامسُ: يجوز فيهما الوجهانِ؛ يقالُ: «رِداءانِ ورداوانِ، وعِلباءانِ وعِلباوانِ».

---

(١) هما طرفا الأليتين. وقيل: هما الأليتان. أو هما طرفا وتر القوس من أعلى ومن أسفل. الصحاح (ذرو)، واللسان (ذرو).

وَتُحذَفُ النُّـــونُ إِذَا أُضِيفَتَا   كَضَارِبَــا زَيدٍ وَمَــا وَجَدتَا

المثنى وجمعُ المذكر السالم إذا أُضِيفا وجَب سقوطُ نونِهما؛ نحو: «جاءَني ضاربَا زيدٍ، وضاربو زيدٍ»، و«رأيتُ ضاربَي زيدٍ وضاربِي زيدٍ، وغلامَ ضاربَي زيدٍ وضاربِي زيد»؛ فقال الكوفيُّون: إن ذلك لأنَّها عوضٌ عن التنوينِ فلا تكونُ أسعدَ منه، وكذا البصريُّون إلا أنَّهم قالوا إنها عوضٌ عن الحركةِ والتنوينِ معًا. وكذا المتأخِّرون خصُّوا ذلك بصورةِ الإضافةِ. وأمَّا في صورةِ التعريفِ باللامِ فيقولون إنه عوضٌ عن الحركةِ وحدَها، وفي صورةِ التجريدِ عنهما عوضٌ عنهما معًا[(١)]. وقال المالكيُّ: «النونُ ليست عوضًا عن شيءٍ بل هي لرفعِ توهُّمِ الإضافةِ أو الإفرادِ في نحو «زيدَا» في الوقف»[(٢)]. وفي الكلِّ نظرٌ؛ أما القولُ بالعوضِ فقد تقدَّمَ، وأما ما قالَه المالكيُّ فلأنَّه يُشكِل في صورةِ التعريفِ؛ إذ ليس فيها توهمُ الإضافةِ ولا الإفرادُ لأنَّ اللامَ رافعةٌ لهذا التوهُّمِ.

* * *

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٧)، وشرحه للسيرافي (١/ ٦١، ١٣٩)، وعلل التثنية لابن جني (ص ٨٠- ٨٤)، وشرح المقدمة المحسبة (١/ ١٢٩)، والمرتجل (ص ٦١)، وشرح المفصل (٣/ ١٩٥)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ١٥٢)، والتذييل والتكميل (١/ ٢٩٧).

(٢) انظر: تسهيل الفوائد (ص ١٣) وعبارته فيه: «...ولا النونُ عوضًا من حركة الواحدِ ولا من تنوينه ولا منهما، ولا من تنوينين فصاعدًا خلافًا لزاعمي ذلك، بل الأحرف الثلاثة إعرابٌ، **والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد**»، وبيَّن ذلك في شرحه (١/ ٧٥) مفصلًا فقال: «وأما النون فليست عوضًا من حركة الواحد؛ لأن الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل فلا حاجة إلى التعويض، وليست عوضًا من تنوينه لثبوتها فيما لا تنوينين في واحده نحو: يا زيدا، ولا رجلين فيها، وإذا لم تكن عوضًا من أحدهما فأن لا تكون عوضًا منهما، أو من تنوينات فصاعدًا [إشارة إلى ما رآه ثعلب من أن نون التثنية عوض من تنوينين، ونون الجمع عوض من تنوينات على حسب الآحاد] أحق وأولى».

[باب الجموع]

الجَمعُ مَـا دَلَّ عَلَـى آحَادِ   مَقصُـودَةٍ بِأَحـرُفِ الإِفرَادِ
فَالتَّمرُ وَالرَّكـبُ لِغَيرِ جَمعِ   وَالفُلكُ وَالهِجَانُ جَمعُ جَمعِ

قوله «مَا دَلَّ عَلَى آحَادِ»: كالجنسِ يدخلُ فيه الجمعُ الاصطلاحيُّ الذي هو المحدودُ وغيرُه مِن أسماءِ الجموعِ. وقولُه «بِأَحرُفِ الإِفرَادِ»: كفصلٍ تخرجُ به أسماءُ الجموعِ؛ نحو: «القومِ والرهطِ والنفرِ»؛ لأنها لا تدلُّ على الآحادِ بأحرفِ الإفرادِ إذ لا أفرادَ لها، وإنما وضعُها كوضعِ «رجلٍ»، ويخرجُ به أيضًا؛ نحو: «ركبٍ وتمرٍ» فإنه وإن دلَّ على آحادٍ لكنَّ تلك الآحادَ ليست مقصودةً بأحرفِ الإفرادِ؛ لأنَّ الركبَ في الوضعِ كوضعِ «رهطٍ ونفرٍ»، والتمرَ في الوضعِ كـ«العسلِ والماءِ»= في أن المقصودَ منه الحقيقةُ الموجودةُ في الأفرادِ لا الأفرادُ من حيثُ هيَ إلَّا أنَّه قد اتفِقَ فيه أفرادٌ متميزةٌ بخلافِ العسلِ والماءِ.

واعلم أن بعضَهم زعَم أن نحو «تمرٍ»؛ أي: ما تميَّز واحدُه بالتاءِ، ونحو: «رَكبٍ وصَحبٍ»؛ أي: ما كان على وزن «فَعْل»، دالٌّ على آحادٍ / ويكونُ له واحدٌ– جمعٌ[1]. وهؤلاء إن أرادوا بأنها «جمعٌ» أنها تدلُّ على الآحادِ فلا مُشاحَّة [١١٢:ظ]

(١) قال الرضي: «وعند الأخفش: جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها، كـ«جامل وباقر [في: جَمَل وبَقَر]، وركب»: جمع، خلافًا لسيبويه، وعند الفراء: كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسمَ جمع كـ«باقر وركب»، أو اسم جنس كـ«تمر» و«رُوم» فهو جمع، وإلا =

فيه، وإن أرادوا أنَّها جموعٌ اصطلاحيةٌ كـ«رجالٍ ومساجدَ» فهو ممنوعٌ، وتدلُّ عليه وجوهٌ ذكَرها المصنفُ[(١)]:

أولها: أنَّها ليسَت على أوزانِ الجموعِ المستفادةِ من الاستقراءِ.

وثانيها: أنَّها لو كانت جمعًا لكانَت إمَّا جمعَ قلةٍ أو كثرةٍ، والأولُ فاسدٌ لأن «فَعْل» ليس من أوزانِه، وكذا الثاني لتصغيرِهم إياها على ألفاظِها كـ«تُمَيرٍ»، وجمعُ الكثرةِ لا يصغَّرُ على لفظه.

وثالثها: أنَّها تقع موقعًا لا يقعُ فيه إلا اسمُ الجنسِ؛ وهو موقعُ التمييزِ، كقولِك: «لك عندي خمسةُ أرطالٍ تمرًا»، كما تقول: «خمسةُ أرطالٍ عسلًا»، ولو قلت «تمورًا» لأفاد معنًى آخرَ؛ وهو إفادةُ اختلافِ أنواعِه.

ورابعها: أنَّه يصحُّ إطلاقُها على القليلِ والكثيرِ ولو كان جمعًا لَما صحَّ ذلك، وهذانِ الأخيرانِ يختصَّانِ ببابِ «تمرٍ» دون «رَكبٍ».

واعلَم أن الذي غرَّهم على ما زعَموه أن لهذينِ البابينِ واحدًا بخلافِ بابِ «عسلٍ وماءٍ»، **وسببُه**: أن له أفرادًا تتميَّزُ فاحتاجوا إلى وضعِ اسمٍ يختصُّ به بخلافِ بابِ «عسلٍ» لأنَّه لا أفرادَ له متميزةٌ حتَّى يحتاجَ إلى وضعِ لفظٍ يختصُّ بالمفردِ.

وأمَّا نحو «هِجان وفُلْك» فهو جمعٌ لدخولِه تحت حقيقةِ الجمعِ، وموافقتُه صيغةَ المفردِ لا تمنعُ من جمعيَّتِه؛ فالكسرةُ في «هِجان» مفردًا ككَسرة «كِتابٍ»

= فلا، وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقًا، نحو: «إبل، وتراب»». شرح الكافية (٣/ ٣٦٧)، وانظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ١١٢)، ومعاني القرآن للأخفش (٢/ ٥٤٦)، وتسهيل الفوائد (ص ٢٦٧).

(١) انظر: شرح الكافية له (٢/ ٨١٧، ٨١٨)، وشرح الوافية (ص ٣١٨).

وجمعًا ككَسرة «رِقاب»، والضمةُ في «فُلك» مفردًا كضمة «بُردٍ» وجمعًا كضمة «أُسْدٍ».

قِسمٌ صَحِيحٌ ثُمَّ قِسمٌ كَسَّرُوا ... ثُمَّ الصَّحِيحُ أَنَّثُوا وَذَكَّرُوا
فَالذَّكَرُ اسمًا عَلَمًا ذُو فَهمِ ... وَفِي الصِّفَاتِ عَالِمٌ بِعِلمِ
لَا نَحوَ سَكرَانَ الَّذِي لِسَكرَى ... وَلَا كَأَحمَرَ الَّذِي كَحَمرَا
وَلَا فَعِيلَ إِن أَتَى مَفعُولَا ... مِثلَ جَرِيحٍ لَا وَلَا فَعُولَا
وَيَلحَقُ الجَمِيعَ وَاوٌ رَفعَا ... وَاليَاءُ فِي نَصبٍ وَجَرٍّ قَطعَا
وَضُمَّ قَبلَ الوَاوِ وَاكسِر فِي اليا ... وَافتَح بِنَحوِ مُصطَفَى وَيَحيَى
وَنُونُهُ مَفتُوحَةٌ وَإِن تُضِف ... فَالنُّونُ مِن جَمِيعِهِ قَطعًا حُذِف
ثُمَّ المُؤَنَّثُ الصَّحِيحُ ما أَصِف ... يَزدَادُ تَاءً آخِرًا بَعدَ أَلِف
فَفِي الصِّفَاتِ يُجمَعُ المُذَكَّرُ ... لَهُ صَحِيحًا مِثلُ مَا قَد ذَكَرُوا
وَإِن يَكُن مُؤَنَّثًا غَيرَ صِفَه ... فَاجمَعهُ مُطلَقًا عَلَى هَذَا الصِّفَه
وَنَحوَ حَائِضٍ يَجِي مُجَرَّدَا ... فَاجمَعهُ بِالتَّكسِيرِ وُقِّيتَ الرَّدَى

الجمعُ على ضربين: صحيحٌ ومكسَّرٌ. والصحيحُ: ما سلِم فيه بناءُ واحدِه؛ كـ«مسلمون وزيدون» في جمع «مسلم وزيد»، و«مسلمات وطلحات» في جمعِ «مسلمة وطلحة»، وهو على حدِّ المثنَّى في أنه معدولٌ عن العطف، ثم [١١٣:و] الاسمُ إن كانَ / مذكرًا وكان صحيحًا فحكمُه أن تلحق بآخرِه واوٌ مضمومٌ ما قبلَها ونونٌ مفتوحةٌ في حالة الرفعِ؛ نحو: «جاءني مسلمونَ»، وياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونٌ مفتوحةٌ في حالتَي النصبِ والجرِّ؛ نحو: «رأيت مسلمِينَ ومررت بمسلمِينَ». وإن كان معتلًّا فإن كان منقوصًا فكذلك إلا أنه يحذَفُ منه حرفُ العلةِ؛ نحو: «قاضُون» في الرفع، و«قاضِين» في النصبِ والجرِّ، وكانا في

الأصل «قاضيون وقاضيين» فاستُثقلت الضمةُ والكسرةُ على الياءِ فنُقِلتا إلى ما قبلها فسقطتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنين. وإن كان مقصورًا فكذلك أيضًا إلا أنه يحذَفُ الألفُ لالتقائِه ساكنةً مع الواوِ أو الياءِ فبقي ما قبلَها مفتوحًا على حالِه؛ نحو: «جاءَني المصطفَونَ، ورأيتُ المصطفَينَ، ومررت بالمصطفَينَ».

وإن كان مؤنثًا فحكمُه أن يلحق بآخرِه ألفٌ وتاءٌ مضمومةٌ في الرفع ومكسورةٌ في حالتَي النصب والجرِّ؛ نحو: «جاءتني مسلماتٌ ودعداتٌ، ورأيتُ مسلماتٍ ودعداتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ ودعداتٍ». وتحذف منه التاءُ إن كان ذاتًا استغناءً عنه بتاءِ الجمعِ لقيامِه مَقامَه، والمنقوصُ فيه كالصحيحِ؛ نحو: «قاضياتٍ وداعياتٍ». والمقصور إن كانت ألفُه أصليةً تردُّ إلى أصلِها؛ إن واوًا فواوٌ، وإن ياءً فياءٌ؛ كـ«قناةٍ وقنواتٍ، وفتاةٍ وفتياتٍ». وإن كانت للتأنيثِ قلِبت ياءً مطلقًا؛ نحو: «حُبلى وحبليات، وبُشرى وبشريات». والممدودُ تقلبُ إلى الواوِ مطلقًا؛ نحو: «حمراءَ حمراواتٍ، وصحراءَ وصحراواتٍ».

وشرطُ المذكرِ إن كان اسمًا شيئانِ: أن يكونَ علمًا وذا فهمٍ؛ فنحو «رجلٍ» لا يجمعُ هذا الجمعُ لفقدانِ الأولِ، وكذا نحو «أعوجَ» اسمُ فرسٍ لفقدانِ الثاني، وكذا نحو «فرسٍ» لفقدانهما معًا. ويجمع نحو «زيدٍ وعمرٍو» لوجدانِهما معًا. وإن كان صفةً فشيئانِ أيضًا؛ الأول: أن يكونَ ذا فهم. والثاني: ألا يكونَ من باب «أَفعل فَعلاء»؛ نحو: «أحمرَ حمراءَ»، ولا من «فَعلَى فَعلانَ»؛ نحو: «سَكرَى سَكرانَ». ولا «فعيلًا بمعنى مفعولٍ»؛ نحو: «جَريحٍ وقتيلٍ». ولا «فعولًا» للمبالغة؛ نحو: «صَبورٍ وضَروبٍ»؛ فإن ذلك كلَّه لا يجمَعُ جمعُ السلامةِ.

وشرطُ المؤنثِ إن كان صفةً وله مذكرٌ أن يكونَ مذكرُه جمِعَ بالواوِ

والنونِ، اللهمَّ إلا إذا أُخرجت إلى الأسماء: إمَّا بالتسميةِ أو بالغلبةِ؛ كقولهم: «بطحاواتِ وبرقاواتِ» لغلبةِ الاسميةِ على «بطحاءَ وبرقاءَ»، كما غلَبت على «الأبطحِ والأبرقِ»، ومن ذلك قولُه ﷺ: «لَيسَ فِي الخَضرَاوَاتِ زَكَاةٌ»[1]. وإن لم يكن له مذكرٌ فشرطُه ألا يكونَ مجردًا عن التاء؛ كـ«حائضٍ وطامثٍ»؛ فإن ذلك لا يجمعُ بالألفِ والتاءِ لأنَّ وضعَه كوضع «لابنٍ وتامرٍ»، ولذلك إذا أُريد به الحدوثُ؛ نحو: «هندُ حائضةٌ الآنَ أو غدًا» أُنِّث وجُمع؛ كـ«حائضةٍ وحائضاتٍ». وإن كان اسمًا فيجمَعُ مِن غيرِ شرطٍ سواءٌ كانَ ذا علامةٍ ظاهرةٍ أو مقدرةٍ؛ نحو: «أَرَضاتٍ وعِيَرات وعُرُسات».

وَجَمعُكَ التَّكسِـيرَ مَا تَغَيَّرَا   وَاحِـدُهُ؛ نَحوَ: رِجَالٍ وَقُرَى
وَأَفعِلَـهْ أَفعَالُ أَفعُـلْ فِعلَه   مَعَ الصَّحِيحِ خَمسَـةٌ لِلقِلَّه

جمعُ التكسيرِ: ما يُكسَر بناءُ واحدِه فيه؛ كـ«رجالٍ ومساجدَ» في جمعِ «رجلٍ ومسجدٍ»، وليسَ هو معدولًا عن العطفِ بل وضعُه كوضعِ المفرداتِ، وهو على ضربين؛ جمعُ قلة وجمعُ كثرة:

[ظ:١١٣] فالأولُ: ما يطلَق على العشرةِ فما دونَها / إلى الثلاثةِ، وأوزانُه أربعةٌ، كما ذكَرها؛ نحو: «أفلُسٍ وأثوابٍ وأجربةٍ وغِلمةٍ»، والجمعُ السالمُ مطلقًا فصارَت خمسةً.

والثاني: ما يطلَقُ على الثلاثةِ فما فوقَها إلى ما لا يتناهى، وأوزانُه من الثلاثيِّ المجرَّدِ عشرةٌ؛ كأوزانِ أفرادِه وهي هذه:

---

(١) رواه بهذا اللفظ موقوفًا على ابن عمر رضي الله عنهما ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠٠٣٥)، ورواه مرفوعًا إلى النبي ﷺ بلفظ: «لَيسَ فِي الخَضرَاوَاتِ صَدَقَةٌ» الترمذي في سننه (٦٣٨)، والدارقطني في سننه (١٩٠٩).

أولُها: «أَفعالٌ»، وهي أعمُّها: «فَرْخ وأفراخٌ، وحِمْل وأحمالٌ، ورُكْن وأركانٌ، جَمَل أجمالٌ، عَجُز أعجازٌ، عُنُق أعناقٌ، فَخِذ أفخاذٌ، عِنَب أعنابٌ، رُطب أرطابٌ، إِبِل آبالٌ».

ويتلوها «**فِعالٌ**»: «زَنْد زِنادٌ، قِدْح قِداحٌ، خُفٌّ خِفافٌ، جَمَل جِمالٌ، رُبَع رِباعٌ[1]، سَبُع سباعٌ».

ويتلوها «**فُعُول**»: «فِلس فلوسٌ، عِرق عروقٌ، جُرح جروحٌ، ذَكَر ذكورٌ، نَمِر نُمورٌ».

ويتلوها «**فِعلانٌ**»: «رَأْل رئلانٌ، صِنْو صِنوانٌ، عُود عيدانٌ، خَرَب خربانٌ، صُرَد صردانٌ».

ويتلوها «**أَفعُلٌ**»: «فِلْس أفلُسٌ، رِجل أرجُل، زَمَن أزمنٌ، ضِلع أضلعٌ».

ويتلوها «**فُعلانٌ**»: «بَطن بطنانٌ، ذِئْب ذؤبانٌ، حَمَل حُملانٌ».

ويتلوها «**فِعَلةٌ**»: «غَرْد غِرَدةٌ، قِرْد قردةٌ، قُرْط قرطةٌ».

ويتلوها «**فُعْلٌ**»: «سَقْف سُقفٌ، فُلْك فُلْكٌ».

ويتلوها «**فِعْلَةٌ**: «جَار جيرةٌ».

و«**فُعُلٌ**»: «نَمِر ونُمُرٌ»، وهذه تمامُ العشرةِ.

وقد جاء «حِجلَى» في «حَجَل»؛ قال الشاعر:

.... حِجلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[2]

---

(١) الرُّبَعُ: ولد الناقة ينتج في الربيع، ويجمع على «رِباع» كما هنا، وهو غير «الرَّبع» بمعنى الدار ويجمع أيضًا هذا الجمع نفسه ويشترك معه «أفعال وفعول وأفعُل». المصباح المنير (ر ب ع).

(٢) عجز بيت من الكامل لعبد الله بن الحجاج الثعلبي، والبيت بتمامه:

فَارحَم أُصَيبِيَتي الَّذِينَ كَأَنَّهُم حِجلَى تَدَرَّجُ بالشَّـرَبَّةِ وُقَّعُ =

وأما الرباعيُّ والخماسيُّ المجردانِ فلهما بناءٌ واحدٌ وهو «فَعَالِلُ»؛ نحو: «جَعْفر وجعافِرُ، وسَفَرْجل وسفارِجُ». وأمَّا المزيدُ فأبنيتُه كثيرةٌ ليس هذا موضعَها.

* * *

= البيت له في المحتسب لابن جني (٢/ ٢٧١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٤٥)، وشرح المفصل (٣/ ٢٤٣)، وسفر السعادة (١/ ٣١٣)، واللسان (حجل)، وشرح الشاطبي على الألفية (٧/ ٥٨).

تدرَّج: تفعَّل من الدرج، وهو المشي بضعف، والشَّرَبَّة: حفرة في أصل النخل، وقيل: موضع بعينه في ديار بني تميم. ورجَّح العلامة الدكتور الطناحي القول الأول، وقال: وهذا المعنى هو المناسب للسياق؛ فإن الحفرة التي تكون في أصل النخلة غالبًا ما يجتمع فيها الماء القليل فتقع فيها الطيور تحسو منها حسوات، والشاعر يستعطف هنا حابسه أن يفك أسره فشبه أولاده بالحجلى، وهو جمع الحجل، وهو طائر في حجم الحمام، في مشيِهِ ضعفٌ وتقاربٌ، وهذا دأب الشعراء يشبهون صغار أولادهم بالفراخ وزغب الحواصل. انظر كلامه رضوان الله عليه بتمامه في كتابه «في اللغة والأدب دراسات وبحوث» (ص ٢٤١).

[إعمال المصدر]

وَأَعمَلُوا كَالفِعلِ مِنهُ المَصدَرَا   وَلَـم يَجِـئ فَاعِلُهُ مُسـتَتِرَا
وَأَخَّـرُوا مَعمُولَهُ عَن عَامِلِه   حَتمًـا وَلَا يَلزَمُ ذِكـرُ فَاعِلِه
وَقَد يَجِي الفَاعِلُ وَالمَفعُولُ   خَفضًـا بِـهِ فَيُتبَـعُ الدَّلِيلُ
وَمَـا يَجِيءُ مُطلَقًـا فَالعَمَلُ   لِلفِعلِ إِلَّا نَحوَ: سَقيًا فَاقبَلُوا

شرَع الآن يبحث في أسماءٍ تعملُ عملَ الأفعالِ لدلالتِها على معانيها؛ فمنها المصدرُ وهو: اسمُ ما دلَّ عليه الفعلُ بجوهرِه، وهو المفهومُ المشتركُ بين الماضي والمستقبلِ، وليس لصيغتِه ضابطٌ يعرَفُ به بل أمرُهُ يرجعُ إلى السماعِ، وإنما قدَّمه المصنفُ على باقي الأسماءِ العاملة؛ لأنَّه أشبَهُ شيءٍ بالفعلِ لأنَّه مدلولُه، ولذلك يعمَلُ مطلقًا من غيرِ شريطةِ زمانٍ دونَ زمانٍ، ويعملُ على ثلاثةِ أوجهٍ:

مفردًا منونًا؛ كقولك: «عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمرًا»، و«من ضربٍ زيدًا عمرٌو».

والثاني: أن يكونَ مضافًا؛ إمَّا إلى فاعلِه نحوَ: «سرَّني ضربُ الأميرِ اللصَّ»، قال الشاعرُ:

فَلا تُكثِرَا لَومِي فَإِنَّ أَخَاكُمَا   بِذِكرَاهُ لَيلَى العَامِرِيَّةَ مُولَعُ[1]

---

(١) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٨٤) [م: ٢٧]، وشرح المفصل (٤/ ٧٨).

وإمَّا إلى مفعولِه؛ نحو: «أعجبَني دقُّ الثوبِ القصارُ»، قال الشاعرُ:

أمِنْ رَسْمِ دارٍ مَربَعٌ ومَصيفُ لِعَينَيكِ مِن مَاءِ الشُّئُونِ وَكِيفُ[1]

ويجوزُ الاقتصارُ على أحدِهما في حالتَي الإضافةِ والإفرادِ؛ كقولك: «عجبتُ من ضربِ زيدًا أو زيدٌ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]، و«من ضربِ زيدٍ»، و«عجبتُ من ضربِ زيدٍ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم: ٣]؛ أمَّا الاقتصارُ
[١١:و] على الفاعلِ فظاهرٌ؛ لأنَّ المفعولَ فضلةٌ لا يحتاجُ إليه انعقادُ الكلامِ / ، وأمَّا على المفعولِ فلأنَّ الفاعلَ ههنا لم يلزمْ من حذفِه اختلالٌ؛ لأنَّه ليس بجزءِ الجملةِ كما كان في الفعلِ.

إن قلتَ: فكذا اسمُ الفاعلِ ليس فاعلُه جزءَ الجملةِ ومع ذلك لم يجُز حذفه. **قلتُ**: بينهما فرقٌ وذلك أن اسمَ الفاعلِ إذا عمِل بالاعتمادِ على حرفِ الاستفهامِ أو حرفِ النفي ففاعلُه جزءُ الجملةِ؛ كقولك: «أقائمٌ الزيدانِ»، و«ما قائمٌ الزيدانِ» فيمتنعُ حينئذٍ حذفُه، وأمَّا إذا عمِل بالاعتمادِ على صاحبِه: فإمَّا أن يكونَ فاعلُه ظاهرًا أو مضمرًا؛ فالأوَّلُ يمتنعُ حذفُه لئلَّا يلتبسَ مَن هوَ له بالموصوفِ. والثاني: ليس في الحكمِ على حذفِه فضيلةٌ زائدةٌ على إضمارِه، مع أنَّ القولَ بالإضمارِ توفيرٌ لما يقتضيهِ فكانَ هو الوجهَ، وإنما لم يُضمروا في المصدَرِ لأنَّه لو أُضمِر لأُضمِر المثنَّى والمجموعُ وحينئذٍ لا يتميَّزُ عن

(١) بيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٢٥٣)، وله في الأغاني (١٧/ ٢٢٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٧١)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ١١١)، والحماسة البصرية (١/ ١٣٩)، وخزانة الأدب (٨/ ١٢١)، وقال: «و«رَسْم» هنا: مصدر «رسم المطر الدار»؛ أي: صيرها رسمًا بأن عفاها، ولا يراد بالرسم هنا ما شخص من آثار الدار؛ لأن ذلك عين لا معنى، والذي يعمل معنى لا غيرُ». والشئون هنا: عروق الدموع، والوكيف: السائل.

تثنيته نفسِه وجمعِه لكونه اسمًا مستحقًا لهما، وليس كذلك اسمي[١] الفاعلِ والمفعولِ؛ إذ ليس لهما مدلولٌ مغايرٌ لمدلولِ الفاعلِ، فمدلولاهُ نفسُ الفاعلِ فإذا ثنِّي وجمِع لم يكُن ذلك إلا باعتبارِ الفاعلِ فصحَّ ذلك فيهما ولم يصحَّ في المصدرِ.

الوجهُ الثالثُ: أن يكون معرفًا باللامِ، وهو قليلٌ جدًّا؛ قال الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[٢]

وقال الآخرُ:

.... كَرَرتُ فَلَم أَنكُل عَنِ الضَّربِ مِسمَعَا[٣]

وإنما قلَّ إعمالُه باللامِ؛ لأن عملَه إنما هو بتقديرِ «أن» مع الفعلِ؛ إذا قلت:

---

(١) كذا في الأصل: «وليس كذلك اسمي الفاعل والمفعول»، وتخريجه على أن الكاف اسم بمعنى «مثل» و«ذلك» مضاف إليها؛ فيكون «كذلك» اسم «ليس»، و«اسمي الفاعل والمفعول» خبرها، ومجيء الكاف بمعنى «مثل» كثير ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ﴾ [البقرة: ٧٤]. وسيأتي هذا التركيب في كلام المصنف مرارًا.

(٢) بيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الكتاب (١/ ١٩٥)، وشرح أبياته (١/ ٢٦٠)، والمفصل (ص ٢٨١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٧٧)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٩٧)، وخزانة الأدب (٨/ ١٢٧).

(٣) عجز بيت من الطويل اختلف في نسبته، والبيت بتمامه:

لَقَد عَلِمَت أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّني ... كَرَرتُ فَلَم أَنكُل عنِ الضَّربِ مِسمَعَا

وهو للمَرَّار الأسدي في ديوانه (ص ٤٦٤)، وله في الكتاب (١/ ١٩٤)، والتذييل والتكميل (١١/ ٨٣)، وله أو لمَالك بن زُغْبة الباهلي في شرح أبيات سيبويه (١/ ٤٦)، وفُرحة الأديب (ص ٣٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٨٠)، وشرح المفصل (٤/ ٧٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٣٦)، وصحح نسبته لمالكٍ البغداديُّ في خزانة الأدب (٨/ ١٣٢).

«أعجَبَني ضربُ زيدٌ عمرًا»؛ تقديره: أن ضرَب زيدٌ عمرًا، وهذا التقديرُ متعذرٌ مع اللام، ولأجلِ تقدُّرِه بـ«أن» لم يجُز تقديمُ معمولِه عليه لكونِه في حيِّزِ الصلةِ، فلا يجوِّزون: «أعجبَني ذَكرًا نَتاجُ ناقتِك»، كما لا يجوِّزون: «أذكَرًا أن تنتجَ ناقتُك أحبُّ إليكَ أم أُنثى»؛ فإذا قلت: «أعجَبني ضربُ زيدٌ عمرًا اليومَ عندَ زيدٍ»؛ ففيه ثلاثةُ أوجهٍ:

الأولُ: أن تجعلَ الظرفينِ متعلقينِ بالمصدرِ وحينئذٍ يجوزُ إيقاعُهما بعد المصدرِ أيَّ موضعٍ كانَ؛ لأنَّهما حينئذٍ من صلةِ المصدرِ، ويجوزُ تقديمُ بعضِ الصلةِ على بعضٍ.

الثاني: أن تجعلَهما متعلقينِ بـ«أعجَبني» وحينئذٍ وجَب تقديمُهما على المصدرِ نفسِه أو تأخيرُهما عنه وعن جميعِ معمولاتِه، ولا يجوز إيقاعُهما بين المصدرِ وبين معمولاتِه لأنَّه أجنبيٌّ، كما لا يجوزُ أن تقول: أعجَبني ضربُ زيدٌ إعجابًا شديدًا عمرًا.

الثالثُ: أن تجعلَ أحدَهما متعلقًا بالمصدرِ والآخرَ متعلقًا بـ«أعجَبني»، وأيُّهما تعلَّق بالمصدرِ يكونُ حكمُه حكمَ الأول، والثاني حكمُه حكمَ الثاني.

واعلم أنَّ إعمالَ المصدرِ مشروطٌ بأن لا يكونَ مفعولًا مطلقًا؛ كقولك: «ضربتُ ضربًا زيدٌ عمرًا»؛ لأنه قد وجِد ما هو أولى في العملِ وهو الفعلُ. وكذلك إذا كان الفعلُ محذوفًا حذفًا غيرَ لازمٍ يكون العملُ للفعلِ أيضًا. وأما إذا حذِف حذفًا لازمًا وجعِل المصدرُ بدلًا منه؛ كـ«سَقيًا ورَعيًا» فوِزانُ الخلافِ في أنَّ العملَ هل هو للفعلِ أو للمصدرِ؟ كوِزانِ[1] الخلاف في

(١) أي: حالة الخلاف في هذا كحالته في ذاك، وهو من استعمالات ابن الحاجب اللغوية في كتبه.

الظروفِ المتعلقةِ بالمحذوفِ؛ كقولِك: «زيدٌ عندَك، أو في الدار» على ما تقدَّم[١]؛ فالأكثرون أن العملَ للمصدرِ لكن لا مِن حيثُ هوَ بل مِن حيثُ نيابتُه عن الفعلِ[٢].

* * *

(١) انظر ما تقدم في (١/ ٤١٠).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٣١١)، والأصول (١/ ١٦٧)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٠٤)، والبديع لابن الأثير (١/ ١٢٨)، وشرح المفصل (١/ ٢٨٠)، والكناش لأبي الفداء المؤيد (١/ ٣٢٦)، والتذييل والتكميل (١١/ ١١١).

[إعمال اسم الفاعل]

مَا اشتُقَّ مِن فِعلٍ لِمَن يَقُومُ بِهْ عَلَى الحُدُوثِ فَاعِلٌ لَا يَشتَبِهْ
مِنَ الثُّلَاثِي فَاعِلٌ وَمَا عَدَا فَكَالمُضَارِعِ بِمِيمٍ يُبتَدَا
/ وَمِيمُهُ مَضمُومَةٌ وَالكَسرُ مِن قِبَلِ الآخِرِ مُستَمِرُّ [١١٤: ظ]

اسم الفاعل: اسمٌ اشتُقَّ من الفعلِ لمَن قامَ به بمعنى الحدوثِ. قولنا «اسمٌ اشتقَّ»؛ كالجنسِ. وقولنا «لمن قامَ به»؛ كالفصل يخرجُ به اسمُ المفعولِ لأنَّه اسمٌ لما وقَع عليه. وقولنا «بمعنى الحدوثِ»؛ كفصل ثانٍ تخرجُ به الصفةُ المشبهةُ؛ لأنَّها وإن وضِعت لمن قامَ بها لكنَّها بمعنى الثبوتِ لا بمعنى الحدوثِ على ما يأتي، ولذلك إذا أريد الحدوثُ ردَّت إلى صيغةِ الفاعلِ؛ فيقال: «زيدٌ حاسنٌ الآنَ، أو غدًا»، قال تعالى: ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ [هود: ١٢]. وصيغتُه من الثلاثيِّ المجردِ على وزن «فاعلٍ» وبه سمِّي لكثرةِ الثلاثي، ومِن غيرِه على صيغةِ المضارعِ إلا أنَّه يُقام مقامَ حرفِ المضارعةِ ميمًا مضمومًا ويكسَر ما قبلَ الآخرِ؛ كقولِك من «أَكرم يُكرِم مُكرِم»، ومن «خرَّج يُخرِّج مُخرِّج»، ومن «ضارَب يُضارِب مُضارِب»، ومن «اقتدَر يَقتدِر مُقتدِر»، ومن «انكَسَر يَنكسِر مُنكسِر»، ومن «استخرَج يَستخرِج مُستخرِج...» وهكذا إلى آخرِ الأبوابِ.

يَعمَلُ كَالفِعلِ وَالِاستِقبَالُ يُشرَطُ فِي الإِعمَالِ لَهُ وَالحَالُ
مَعَ اعتِمَادٍ لَازِمٍ لِصَاحِبِهْ أَو هَمزَةٍ أَو مَا ولَا تُغَالِ بِهْ

اعلم أنَّ العملَ لأجلِ الاقتضاءِ، والاقتضاءَ للحدوثِ. وأسماءُ الفاعلين شاركَتِ الأفعالَ في الدلالةِ على الحدثِ فشارَكَتها في الاقتضاءِ فشاركَتها في العملِ، إلا أنَّهم اشترَطوا في عملِها أن يكون بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ خلافًا للكسائيِّ[(١)]، وأن يكونَ معتمدُه على أصحابِها، أو على حرفي النفيِ والاستفهامِ خلافًا للأخفشِ[(٢)]؛ كقولِك: «زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا الآنَ أو غدًا»، و«جاءني رجلٌ ضاربٌ غلامُه زيدًا»، و«هذا زيدٌ ضاربٌ غلامَه»، و«أقائمٌ الزيدانِ»، و«ما قائمٌ الزيدانِ»، وإنما اشترَطوا الزمانَ لتكميلِ مشابهتِها بالفعلِ لفظًا كما كان معنًى؛ ألا ترَى أنَّ وِزانَ «ضارب» في الحركاتِ والسكناتِ والتصريفِ كوزانِ «يضرِب» تقولُ: «ضارِب ضارِبانِ ضاربون» كما تقول: «يضرِب يضرِبانِ يضرِبون»، وأمَّا الماضي وإن شابهَته معنًى لكنَّها لم تشابهه لفظًا فانقطعت عنِ العملِ حين كونِها بمعناهُ لذلك، وهذا ضعيفٌ جدًّا لما تقرَّر أن العملَ باعتبارِ الاقتضاءِ واللفظَ لا تأثيرَ له في العملِ أصلًا.

واشتراطُ اعتمادِها على أصحابِها ليس لأجلِ العملِ بل هو شيءٌ مأخوذٌ من الوضعِ، أو لما ذكرنا من أنَّ عملَها لدلالتِها على الحدثِ المقصودِ وإذا لم يعتمِد على أصحابِها لم يكن الحدثُ مقصودًا بل الذاتُ والذاتُ لا عملَ

---

(١) ووافقه هشام الضرير وابن مضاء أيضًا، وسيقويه المصنف هنا في ختام شرحه البيتين التاليين. انظر: الأصول (٢/ ٢٤٤)، والبديع لابن الأثير (١/ ٥٠٦)، وشرح المفصل (٤/ ١٠٠)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٥٥٠)، وشرح الرضي (٣/ ٤١٦)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٣٢٤).

(٢) ووافقه المبرد وبعض الكوفيين أيضًا. انظر: اللباب للعكبري (١/ ١٤٣، ٤٤٠)، وشرح المفصل (٤/ ١٠٣)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٥٥٣)، وتسهيل الفوائد (ص ١٣٧)، وشرح الرضي (٣/ ١٢، ٤١٧)، والكناش للمؤيد (١/ ٣٢٩)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٣٢٤)، والمساعد (٢/ ١٨٤).

لها؛ إذ لا اقتضاءَ لها، ولأجلِ ذلك إذا أُبعِد مظنةَ دلالتِها على الذواتِ بسببِ وقوعِها موقعَ الفعلِ في نحو: «ما قائمٌ الزيدانِ»، و«أقائمٌ الزيدانِ» صار عملُها أحسنَ واستقلَّت بمرفوعِها كلامًا بخلافِ ما لم يكن كذلك، فظهَر من ذلك فسادُ قولِ الأخفشِ حيثُ جوَّز «قائمٌ زيدٌ» على أن يكونَ زيدٌ فاعلَ قائمٍ، و«قائمٌ الزيدانِ» من غيرِ الاعتمادِ؛ لأنَّ ذلك على خلافِ وضعِ اسمِ الفاعلِ، ولا يصحُّ القياسُ على «أقائمٌ الزيدانِ» لوجودِ الفارقِ وهو قيامُه مَقامَ الفعلِ.

وَفِي المُضِيِّ تَلـزَمُ الإِضَافَهْ مَعنًى وَقَـالَ بَعضُهُم خِلافَهْ

/ وَسَكَنًا فِي جَاعِلِ اللَّيلِ العَمَل لِغَيـرِ جَاعِـلٍ بِتَقدِيـرِ جَعَل [١١٥: و]

وَاللَّامُ إِن جَاءَت فَكُلٌّ مُستَوِي لِأَنَّهـا مَوصُولَـةٌ بِهَـا قَوِي

لما قرَّر أن شرطَ اسمِ الفاعلِ في العملِ أن يكون بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، شرع يبيِّن أنَّه إذا كانَ بمعنى الماضي وجبتِ الإضافةُ معنًى؛ أمَّا الإضافةُ فلأنَّه إذا بطَل العملُ تعينتِ الإضافةُ، وأمَّا كونُها معنويةً فلأنَّ الإضافةَ اللفظيةَ إنَّما تكونُ إذا أُضيف إلى المعمولِ وحيثُ بطَل العملُ وجَب أن تكونَ الإضافةُ معنويةً، والكسائيُّ لما لم يشترِطِ الزمانَ في العملِ جعَل الإضافةَ لفظيةً مطلقًا، واستدلَّ على جوازِ العملِ بمعنى الماضي بمثلِ قولِهم: «زيدٌ مُعطي عمرٍو درهمًا أمسِ»، قال: ولما عمِل في المفعولِ الثاني وجَب أن يعملَ في الأولِ لعدمِ الفارقِ، وبقولِه تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا﴾(١) [الأنعام: ٩٦] وقولِه: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، وقولِهم: «الضاربُ زيدًا أمسِ».

---

(١) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ بالفعل، وقرأ الباقون «وَجَاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا والشَّمسَ والقَمَرَ» باسم الفاعل؛ انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٢٦٣)، والمبسوط لابن مهران (ص ١٩٩)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٦٠). وقد تقدمت هذه المسألة في (ص ١٤).

أجابوا عن الأوَّل(١): بأنَّ المفعولَ الثانيَ منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ تقديرُه «أُعطي عمرًا»؛ لأنَّه لما قال «زَيدٌ مُعطي» كأنه قيل ماذا أعطاهُ فقال: أعطاهُ درهمًا، ونظيرهُ قولُه تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧] فيمن قرأ بفتح باء ﴿يُسَبَّحُ﴾ على ما تقدَّم في باب «الفاعل»(٢).

وعن الثاني: بأن كونَ ﴿جَاعِلُ﴾ بمعنى الماضي غيرَ مسلَّم؛ لأنَّ كونَ الليل سكنًا لا يختصُّ بما مضَى دونَ الحالِ والاستقبالِ فمن الجائزِ أن يكونَ المرادُ به الحالَ أو الاستقبالَ، وعلى تقدير التسليم؛ فتقدير التقدير؛ أي: وجعلَ الليلَ سكنًا.

وعنِ الثالث: بأنه حكايةُ حالٍ والحالُ الماضيةُ تحكَى على صورةِ الحاضرةِ؛ كقولِه تعالى: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥] مع أنَّه لم يكن ثمَّ ما يشارُ إليه إلا أنَّه قصَد حكايةَ الحالِ، فكذلك فيما نحنُ فيه.

وعنِ الرابعِ: بأنَّه إنما عمِل بمعنى الماضي لأنَّه وقَع صلةً للألفِ واللامِ، وحقُّه أن يكونَ فعلًا إلا أنَّه سبَك من الفعلِ الاسمَ لأمرٍ لفظيٍّ استحسانيٍّ فيجري مَجرى الفعلِ مطلقًا. واعلم أنَّ هذِه الجواباتِ فيها تكلُّفاتٌ غيرُ محتاجٍ إليها وقولُ الكسائيِّ قويٌّ(٣).

* * *

(١) انظر: شرح المفصل (٤/ ١٠٣)، وشرح الكافية لابن الحاجب (١/ ٦١٤، ٦١٥)، وشرح الرضي (٣/ ٤١٧)، ولم يسلم المصنف بهذه الردود وقوَّى مذهب الكسائي لقوة شواهده؛ كما سيذكر في آخر كلامه.

(٢) قرأ ابن عامر وشعبة عن عاصم بفتح الباء، وقرأ الباقون بضمها؛ انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٤٥٦)، والمبسوط لابن مهران (ص ٣١٩)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٣٢)، وانظر ما تقدم في (١/ ٢٤١).

(٣) وقوَّى ابن الأثير أيضًا قول الكسائي في البديع (١/ ٥١٤).

[إعمال صيغ المبالغة]

فَعُــولُ فَعَّــالٌ فَعِيــلٌ فَعِلُ   مَا بَالَغــوا بِهِ كَــذَاكَ يَعمَلُ
أَجِز بِحَذفِ النُّونِ مِنهُ العَمَلَا   مِفعَالُ ثُمَّ الضَّارِبُونَ الرَّجُلَا

يريد أنَّ الأسماءَ التي وضِعت لمبالغةِ الفاعلِ؛ كـ: «ضرَّاب وضَروب ومِضراب وعَلِيم وحَذِر»، حكمُها في العملِ والاشتراطُ والعملُ= حكمُ اسمِ الفاعلِ؛ تقولُ: «زيد ضَروبٌ أبوه عمرًا الآن، أو غدًا» وكذا إلى آخرِها، وكذا المثنَّى والمجموعُ حكمُها حكمُ المفردِ على السواءِ؛ نحو حذف نونِهما عندَ العملِ، وكونِهما معرَّفَين باللامِ تخفيفًا؛ نحو: «جاءَ الضارِبا عمرًا»، و«الضارِبو عمرًا»، وقد ذكرتُ ذلك فيما تقدَّمَ.

* * *

[إعمال اسم المفعول]

مَا اشتُّقَ مِن فِعلٍ لِمَن تَعَلَّقَا ... بِهِ اسـمُ مَفعُولٍ فَقُل مُصَدَّقَا
صِيغتُـهُ مَفعُـولٌ إن تَجَرَّدَا ... وَغَيـرُهُ كَفَاعِلٍ قَـدِ اغتَدَى
وَفَرَّقُـوا بَينَهُمَـا بِالفَتحَـةِ ... مِن قَبلِ الَاخِرِ بِحَرفِ الصِّحَّةِ
وَنَحوُ مُختَارٍ وَمُحْمَرٍّ سَـوَا ... لَفظًا وَفِي التَّقدِيرِ فَرقٌ مُنتَوى
وَأَمـرُهُ فِـي عَمَلٍ وَشَـرطِ ... عَلَى اسمِ فَاعِلٍ مَضَى لَا يُخطِي

/ **اسمُ المفعول**: اسمٌ اشتقَّ من فعلٍ لمَن تعلَّق به. فقولنا «اسمٌ اشتقَّ»: [١١٥: ظ] كالجنسِ يدخلُ فيه جميعُ الأسماء المشتقة. وقولنا «لمن تعلَّق به»: كالفصل يخرجُ به سائرُ الأسماءِ المشتقَّة عدَا المحدودَ. وصيغتُه من الثلاثيِّ المجردِ على صيغةِ «مفعولٍ» وبه سمِّي مفعولًا لكثرةِ الثلاثيِّ وأصالتُه. ومن غيرِ ذلك على صيغةِ الفاعلِ إلا أنَّه يفتحُ ما قبلَ الآخرِ للفرقِ بينَه وبينَ الفاعلِ، وقد يَعرِض اللبسُ بسببِ الإعلالِ أو الإدغامِ فميِّزَ بالقرائنِ الخارجيةِ؛ نحو: «مُختار ومحمرّ» وأصلُهما في التقديرِ مختلفٌ. وأمرُه في العملِ والاشتراطِ كأمرِ اسمِ الفاعلِ على السواءِ، إلا أنَّه يعملُ عملَ الفعلِ المجهولِ؛ تقولُ: «زيدٌ مُعطي غلامَه درهمًا»، كما تقولُ: «زيدٌ يُعطي غلامَه درهمًا»، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]؛ بمعنى: يجمعُ الناسَ.

❊ ❊ ❊

[إعمال الصفة المشبهة]

مَا اشتُقَّ مِن فِعلٍ وَلَا تَعَدِّي   لِفَاعِــلٍ وَلِلثُّبُــوتِ يُجــدِي
كَحَسَــنٍ صَعبٍ عَــمٍ قَبِيحِ   تَعمَلُ مِثلَ فِعلِهَــا الصَّرِيحِ

قوله «**مَا اشتُقَّ مِن فِعلٍ**»: كالجنسِ يدخلُ فيه المحدودُ وهو الصفةُ المشبهةُ وغيرُه من المشتقاتِ عن الأفعالِ. قوله «**لا تعدِّي**»: كالفصلِ يخرجُ به اسمُ الفاعلِ المتعدِّي واسمُ المفعولِ لأَنَّه لا يأتي مِن غيرِ المتعدِّي. وقولُه «**لفاعلٍ**»: كفصلٍ ثانٍ يخرجُ به أسماءُ الزمانِ والمكانِ. وقوله «**للثبوتِ**»: كفصلٍ ثالثٍ يخرجُ به اسمُ الفاعلِ اللازمُ؛ كـ«القائمِ والقاعدِ». وليس لصيغتِها ضابطٌ تعرَف به بل هي مختلفةٌ راجعٌ أمرُها إلى السماعِ.

واعلم أنا ذكَرنا أنَّ العملَ في أسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ لأجلِ مشاركتِها الفعلَ في الحدوثِ، والصفةُ المشبهةُ ليس تشارِكُ الفعلَ في الحدوثِ بل ليس لها فعلٌ بمعناها، وإنَّما تدلُّ على اللزومِ؛ أَلَا تَرى أنَّك إذا قلتَ: «زيدٌ حَسَنٌ» لم تُرِد به حدوثَ الحُسن له في أحدِ الأزمنةِ كما قصَدت في الفاعلِ بل أردتَ اتصافَه بصفةٍ تلزمُهُ دائمًا أو غالبًا فهي أشبه شيءٍ بالجوامدِ، فكانَ حقُّها ألَّا تعملَ إلا أنَّها لما شابهَتِ اسمَ الفاعلِ مِن حيثُ إنَّها وضِعت لمن قامَ به كاسمِ الفاعلِ أُجريت مُجراه في العملِ، ولذلك سميت صفةً مشبهةً بالفاعلِ، وقصُر عملُها في المرفوعِ؛ لأنَّ المشابهةَ وقَعت مِن تلك الجهة، ولم تعمَل في الحالِ ولا في الظرفينِ ولا في الجارِّ والمجرور؛ فلا يقال: «زيدٌ حسَنٌ

قائمًا يومَ الجمعةِ خلفَ عمرٍو في الدارِ» لأنَّ عملَها في تلك المتعلقاتِ يستلزِمُ تقييدُها بها، والتقييدُ يستلزم الحدوثَ وقد ثبت أنَّها بمعنى اللزوم، اللهمَّ إلا إذا علِّقت بمحذوفٍ، وحينئذٍ تجوزُ المسألةُ. واعلم أن تقريرَ المشابهةِ على الوجهِ المذكورِ أحسنُ من قولِ أبي عليٍّ أنها شابهَتِ الفاعلَ من تثنيتِها وجمعِها وتأنيثِها[1]؛ لأنَّ تلك أحكامٌ ثبتَت بالمشابهةِ فلو علِّلت المشابهةُ بها للزِم الدورُ.

إذا تقرَّر ذلك فاعلم: أنَّها تعملُ من غيرِ اشتراطِ الزمانِ لأنَّ قصدَ الزمانِ تابعٌ للحدوث، وقد ثبَت أنَّها لا تدلُّ على الحدوثِ، ولا الاعتمادِ على الصاحبِ أو حرفي النفيِ والاستفهامِ ولا بدَّ لما ذكرناه في اسمِ الفاعلِ.

إِمَّـا بـِلَامٍ أَو تَجِـي مُجَـرَّدَه   كَحَسَـنٍ وَالحَسَـنِ المُقَيَّـدَه
مَعمُولُهَـا كَـذَا وَبِالإِضَافَـتِ   فَاثنَـانِ فِـي ثَلَاثَـةٍ بِسِـتَّتِ
/ إِعرَابُـهُ رَفـعٌ وَنَصـبٌ جَـرُّ   يَكُـونُ عَشـرًا مَعْ ثَمَـانٍ فَادرُوا [١١٦: و]
فَحَسَـنٌ مَـعْ وَجهِـهْ وَالوَجـهِ   وَوَجـهٍ الثَّـلَاثُ تِسـعٌ تُلهِـي
ثُـمَّ تَجِـي بِالـلَّامِ أَيضًا تِسـعَا   يَكُونُ عَشـرًا مَـعْ ثَمَـانٍ قَطعَا

هذا تقسيمُ مسائلِها بحسبِ الحصرِ العقليِّ؛ لأنَّها إمَّا مع اللامِ أو لا، والثاني إمَّا أن يكونَ معمولُه مضافًا أو لا، والثالث: إمَّا أن يكون معرفًا باللام أو لا. وكلٌّ منها إمَّا مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ، وهذه ثلاثةٌ في ثلاثةٍ فتكونُ تسعةً هكذا: «زيدٌ حسنٌ وجهُـه» ثلاثًا، و«حسنُ الوجهُ» ثلاثًا، و«حسنٌ وجهٌ» ثلاثًا، وهكذا إذا كانتِ الصفةُ معرفةً باللام؛ نحو: «زيدٌ الحسنُ وجهُـه» إلى آخره، فتكون ثمانيَ عشرةَ مسألةً.

---

(١) الإيضاح العضدي (ص ١٥١)، وعبارته فيه: «وجهة شبهها باسم الفاعل أنها تذكر وتؤنث، وتثنى وتجمع بالواو والنون، والألف والتاء».

فَالحَسَنُ المُضَافُ قَبلَ وَجهِ ... وَوَجْهُـهُ امنَعْ فيهِمَـا بِوَجهِ
وَحَسَنُ المُضَافُ قَبلَ وَجهِهِ ... فِيهِ خِلَافٌ وَاضِـحٌ بِوَجهِهِ
وَمَـا عَـدَاهُ بِضَمِيـرِ وَاحِدِ ... فَهُوَ الَّذِي اختِيرَ بِغَيرِ جَاحِدِ
وَبِضَمِيرَيْـنِ يَكُونُ حَسَـنَا ... وَلَا ضَمِيـرَ فَقَبِيـحٌ هُجِّنـا

لما فرَغ من تقسيمِ مسائِلها شرَع يبيِّنُ مراتبَها بحسبِ الحسنِ والقبحِ والامتناع؛ فمسألتانِ منها ممتنعتانِ وهما: «الحسنُ وجهِهِ»، و«الحسنُ وجهٍ» بإضافةِ الحسنِ؛ لأنَّ فائدةَ هذِه الإضافةِ هِي طلبُ التخفيفِ لا غيرُ، وحيثُ امتنَع التخفيفُ امتنعتِ الإضافةُ لا محالةَ.

وواحدةٌ منها مختلفٌ فيها وهيَ «حسنُ وجهِهِ» بالإضافةِ فجوَّزها سيبويه ومَن تبِعه ومنَعها الباقون[١]، ثم إن بابَشاذَ[٢] قال: «إنَّما امتنَع ذلك لأن «الحسن» هو «الوجه» في المعنى فلو أُضِيف إليه لزِم إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه». وقال بعضُهم: إن «الوجه» مضافٌ إلى الضميرِ والضميرُ لصاحبِ الوجهِ فكأنَّه إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه. والوجهانِ ضعيفانِ؛ أمَّا الأولُ فلأنَّه إضافةُ العامِّ إلى الخاصِّ وتلك جائزةٌ، ثم إنَّه معارضٌ بـ«حسنُ الوجهِ أو وجهٍ» لأنَّ ما ذكره

---

(١) الكتاب (١/ ١٩٩)، والأصول (٣/ ٤٧٥)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٢٥٠)، والخصائص (٢/ ٤٢٢)، واللباب للعكبري (١/ ٤٤٤)، وشرح المفصل (٤/ ١١٤)، وسفر السعادة (٢/ ٦١٣).

(٢) كذا في الأصل، وإنما المعروف أنه ابن بابشاذ، صرَّح بنقل هذا الموضع عنه الرضي في شرحه (٣/ ٤٣٧)، وقوله في شرح المقدمة المحسبة له (٢/ ٣٣٤).
وهو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، أبو الحسن النحوي، من حذاق نحاة المصريين على مذهب أهل البصرة، توفي (٤٥٤هـ)، من مصنفاته: «المقدمة المحسبة» وشرحها، و«شرح جمل الزجاجي». انظر: ترجمته في: نزهة الألباء للأنباري (ص ٢٦٣)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٤٥٥)، وإنباه الرواة (٢/ ٩٥).

عائدٌ فيهما، وهما جائزانِ بالاتفاقِ. وأمَّا الثاني فلأنَّ الضميرَ لصاحبِ الوجهِ فيكونُ إضافةُ البعضِ إلى الكلِّ وهي جائزةٌ؛ كما تقول: «يدُ زيدٍ» وشبهِه.

واعلَم أنَّ المسألة تستلزمُ إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه لكن لا على الوجهِ الذي قرَّروه، ويتوقفُ على مقدمتَين؛ **الأولى**: أن الصفةَ إذا جرَت على صاحبِها يكونُ مدلولُها عينَ مدلولِه باعتبارِ دلالتِها على الذاتِ وأخذِها بقيدِ كونها له. **والثانية**: أن المضافَ إلى المضافِ إلى الشيءِ مضافٌ إلى ذلك الشيءِ، ويدلُّ عليه أن الغلامَ في «غلامُ وزيرِ الأميرِ» تعرَّف بالأميرِ فلولا أنَّه مضافٌ إليه وإلا لما كانَ كذلك. **وإذا كان كذلك فنقولُ**: إذا قلنا «جاءَني رجلٌ حسنُ وجهِهِ» إن الحسنَ هو الرجلُ وليس أعمَّ منه باعتبارِ جريِه عليه وإن كانَ أعمَّ منه بحسبِ الوضعِ وهو مضافٌ إلى ضميرِه فيكونُ مضافًا إليه فيكونُ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه، نعم إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه ممتنعةٌ إذا كانتِ الإضافةُ معنويةً، وأمَّا اللفظيةُ فلا، فلا تدلُّ حينئذٍ على امتناعِ المسألةِ وتمسَّك سيبويه في جوازِها بقولِ الشَّمَّاخ(١):

/ أَقَامَت عَلَى رَبعَيهِمَا جَارَتَا صَفًا كُمَيتَا الأَعَالِي جَونَتَا مُصطَلَاهُمَا [١١٦: ظ]

فإن «جونتا» صفة لـ«جارتا»، والأصلُ: جونٌ مصطلاهما، كما يقولُ «جونٌ متوقِّدَاهما»، ثم أضافَ الجونَ إلى «مصطلاهما» وثنَّاه لزوالِ موجِبِ التوحيدِ، و«مصطلاهما»مضافٌ إلى ضميرِ «جارتا» فهي عينُ المسألةِ. ومنَع المبرِّدُ ذلك وجعَل الضميرَ في «مصطلاهما» عائدًا إلى «الأعالي»؛ لأنَّ الأعالي

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (ص ٣٠٧)، وله في الكتاب (١/ ١٩٩)، والصاحبي لابن فارس (ص ٢١٠)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٣٥)، والمفصل (ص ٢٩٥)، واللباب للعكبري (١/ ٤٤٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٤٥١)، والجون السواد، والمصطلى موضع احتراق النار، وسيأتي تفسير البيت في كلام المصنف قريبًا.

في المعنى مثنًّى على حدِّ قولهم «رءوسهما وأيديهما»؛ فيكون التقديرُ: كُمَيتَا الأعليَين جُونتَا مصطلى الأعليين، ويجري مَجرَى قولِك: «هندُ حسنةُ الوجهِ نقيَّةُ لونه» تريد: نقيةَ لونِ الوجه[1]. واعلم أنَّ ذلك تكلفٌ محضٌ مع أنه يؤدي إلى فسادِ المعنى فكان مردودًا؛ أمَّا أنه تكلفٌ فلأنَّ جعلَ «الأعالي» بمعنى الأعليين على خلافِ الأصلِ ولا ضرورةَ تُلجِئ إليه، وأمَّا فسادُ المعنى فلأنَّ المعنى: أن أعلى الحجرين لم يغيَّر عما كان عليه لبعدِه عن النارِ واسودَّ موضعُ الاصطلاء؛ فلو عادَ الضميرُ إلى الأعالي لزِم أن يكونَ الأعالي مسودةً وغيرَ مسودةٍ وذا فاسدٌ.

وأمَّا باقي المسائلِ فما لا ضميرَ فيه فقبيحٌ لاحتياجِها إلى ضميرٍ يعودُ إلى الموصوفِ. وما فيه ضميرانِ فحسنٌ لأن فيه زيادةً مما يحتاجُ إليه. وما فيه ضميرٌ واحدٌ فأحسنُ لأخذِه ما تقتضِيه مِن غيرِ زيادةٍ ونقصانٍ، **والضابطُ فيه**: أنَّ الضميرَ البارزَ في معمولِ الصفةِ شيءٌ محسوسٌ **فإذا أدركتَه**، ولا يكونُ الاسمُ المشتملُ عليه مرفوعًا، ففيها ضميرانِ البارزُ والمستكِنُّ في الصفةِ؛ إذِ الصفةُ لا تخلو عن فاعلٍ، وحيث لم يكن ظاهرًا علِمتَ أنه مضمرٌ. وإن كانَ الاسمُ المشتملُ على الضميرِ مرفوعًا يكونُ فيه ضميرٌ واحدٌ هو ذلك الضميرُ البارزُ وتكونُ الصفةُ خاليةً عن الضميرِ؛ لأنَّ العاملَ الواحدَ لا يرفعُ فاعلينِ. **وإذا لم تدركه** فإن كانَ ما بعدَ الصفةِ مرفوعًا فليسَ فيه ضميرٌ لما قلناه، وإلا ففيه ضميرٌ واحدٌ وهو المستكِنُّ في الصفةِ لما قلناه أيضًا.

---

(١) لم أقف على هذا البيت أو تفسيره في كتب المبرد المطبوعة، وقوله ذكره ابن عصفور في الشرح الكبير (١/ ٥٧٤)، وابن مالك في شرح التسهيل في موضعين (١/ ١٠٨، ٣/ ٩٩)؛ نعته في الموضع الأول: بأنه توجيه حسن، ثم وصفه في الثاني بقوله: «وهذا صحيح في الاستعمال منافر في المعنى»، وشرح الرضي (٣/ ٤٣٨)، والتذييل والتكميل (١١/ ٢٣).

فالمسائلُ القبيحةُ أربعٌ هي: «الحسنُ الوجهُ» برفعِ الوجهِ، و«حسنٌ الوجهُ» بتنوينِ حسنٍ ورفعِ الوجهِ، و«حسنٌ وجهٌ» برفعِ الوجهِ وتنوينِ حسنٍ، و«الحسنُ وجهٌ» برفعِ الوجهِ. **والحسنةُ ثلاثٌ هيَ**: «حسنٌ وجهَهُ» بنصبِ الوجهِ والجرِّ، و«الحسنُ وجهَه» بنصبِ وجهِه. **والحُسَنُ**(١) **تِسعٌ** هي ما عدا ما ذكرناه.

وَارفَع عَلَى الفَاعِلِ وَانصِب أَبَدَا مُمَيَّزًا وَاجرُر مُضِيفًا مُسعِدَا
وَقِيلَ نَصبُهُ عَلَى التَّشبِيهِ وَقِيلَ بِالفَرقِ عَلَى التَّوجِيهِ
شُبِّهَ بِالمَفعُولِ إِن جَا مَعرِفَه وَالنَّصبُ بِالتَّمييزِ فِيمَا خَالَفَه
وَإِن نَصَبتَ أَو جَرَرتَ فَاضمِرِ فِيهَا وَطَابِق بَينَهَا وَالمُضمَرِ
وَهِيَ كَالفِعلِ إِذَا رَفَعتَا لَا تُضمِرَن ذَكَّرتَ أَو أَنَّثتَا

لما فرغ مِن مراتبِها شرَع يبيِّن إعراباتِ معمولاتِها على أيِّ وجهٍ هي؛ فاعلَم أنَّك إذا رفعتَ ما بعدَ الصفةِ رفعتَه بالفاعليةِ وهو الوجهُ. ذهَب إليه أبو عليٍّ(٢) وذهَب الأخفشُ والكوفيُّون إلى أنَّه على البدل من الضميرِ المستترِ في الصفةِ، وفائدةُ الخلافِ تظهرُ في التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ؛ تقولُ على الأولِ: «مررتُ برجلينِ حسنٍ وجوهُهما» / ، و«برجالٍ حسنٍ وجوهُهم»، و«برجلينِ [١١٧: و] حسنةٍ جاريتُهما»؛ لأنَّها إذا جعلت عاملةً في الظاهرِ يكونُ حكمُها حكمَ الفعلِ

---

(١) كتب في حاشية الأصل: «جمع الحسنى». قلتُ: هو جمع قياسي لـ«فُعلى» صفةً؛ نحو: «فُضلى فُضَل، صُغرى صُغَر».

(٢) كذا في الأصل: «ذهب إليه أبو عليٍّ» وهو مخالف لما في كتبه، ولما نسبه إليه غيرُ واحدٍ؛ منهم عبد القاهر وابن يعيش وابن الحاجب وابن مالك والرضي؛ قال الرضي (٣/ ٤٤٠): «وقال أبو علي: «الوجهُ، ووجهٌ، بدلان من الضمير المستكن في الصفة، قاله في قوله تعالى: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]». قلت: ذكر ذلك في الإيضاح العضدي (ص ١٥٤)، وانظره في: المقتصد لعبد القاهر (١/ ٥٤٥)، وشرح المفصل (٤/ ١١٨)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٢٢٢)، وشرح التسهيل (١/ ٢٦٢).

على ما عرفتَه في باب «النعت»[١]. وتقول على الثاني: «مررت برجلين حسنَين وجوهَهما»، و«برجالٍ حسنِين وجوهَهم»، و«برجلين حسنةٌ جاريتُهما»، وعلى المذهبين تقول: «رجالٌ حسانٌ وجوهُهم» كما تقول: «رجالٌ قعودٌ غلمانُهم»؛ لأنَّ جمعَ التكسيرِ لا ينافي كونَها عاملةً عملَ الفعلِ لأنَّ الفعلَ لا يجمَعُ هذا الجمعُ.

وإذا جرَرتَ جررتَه بالإضافةِ؛ نحو: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ» وحينئذٍ يسكن الضمير في الصفةِ عائدًا إلى الموصوفِ على سبيلِ التجوُّز؛ إطلاقَ اسمِ البعضِ على الكلِّ، ولذلك طُوبِق بينهما وبينَ الموصوف؛ نحو: «رجلانِ حسنَا الوجهِ»، و«رجالٌ حسنو الوجهِ»، و«امرأةٌ حسنةُ الوجهِ»، ولولا أن في الصفة ضميرًا للمرأةِ وإلا لما جازَ تأنيثُه، كما لم يجُز في قولِك: «امرأةٌ حسنٌ وجهُها».

وإذا نصبتَ نصبتَه على التشبهِ بالمفعول؛ إن كان معرفةً؛ نحو: «رجلٌ حسنٌ الوجهَ»، ووجهُ التشبيه أنَّهم لما أجرَوا الصفةَ مَجرَى اسمِ الفاعلِ في العملِ واسمُ الفاعلِ إنَّما يضافُ إلى معمولِه المنصوبِ للتخفيفِ شبَّهوا مرفوعَها بمنصوبِ اسمِ الفاعلِ فنصَبوه لتصحَّ الإضافةُ. ونصبتَه على التمييزِ إن كانَ نكرةً؛ نحو: «رجلٌ حسنٌ وجهًا»، ومنهم مَن نصَب على التمييزِ مطلقًا، ومنهم مَن نصَب على التشبيهِ مطلقًا، والوجهُ هو الأولُ[٢].

---

(١) انظر ما تقدم في (ص ٣٣، ٣٤).

(٢) انظر الوجهين في: المقتضب (٤/ ١٦١)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٥٣)، والمرتجل (ص ٢٣٩)، والبديع لابن الأثير (١/ ٥١٨)، وشرح المفصل (٤/ ١١٣)، والتذييل والتكميل (١١/ ٢٩)، وشرح الشاطبي على الألفية (٤/ ٤٢٩).

وَفَاعِـلُ اللَّازِمِ مَـعْ مَفعُولِ   مُشَـبَّهًا بِهَا عَلَـى المَنقُولِ

يريد أن اسمَ الفاعلِ اللازمَ؛ نحو: «الذاهب والقاعد»، واسمَ المفعولِ المتعدِّيَ إلى واحدٍ؛ نحو: «المضروب والمقتول» يجوزُ فيهما من المسائلِ ما جازَ في الصفةِ المشبهةِ، وذلك أنَّ الصفةَ المشبهةَ إنما تشعَّبت مسائلُها لشبهِها باسمِ الفاعلِ في حالتَي النصبِ والجرِّ، وحيثُ كان شبهُ اسمِ الفاعلِ باسمِ الفاعلِ أتمَّ يكونُ حملُه عليه أحسنَ؛ فتقولُ: «رجلٌ ذاهبٌ غلامُـه ثلاثًا، وغلامٍ لَه ثلاثًا، والغلامُ ثلاثًا» وهذه تسعةٌ، وهكذا مع اللامِ إلا أنَّ بعضَ هذه المسائلِ أبعدُ من مسائلِ الصفةِ؛ وذلك إذا كانَ في اسمِ الفاعلِ ضميرٌ للموصوفِ وجعلُ الفعلِ كأنَّه له على سبيلِ التجوُّزِ، وإنَّما بعُد ذلك ههنا ولم يبعُد في الصفةِ؛ لأنَّ اتصافَ الرجلِ بذهابِ غلامِه ليسَ في الحسنِ كاتصافِه بحسنِ غلامِه.

* * *

[أفعل التفضيل]

وَأَفعَــلُ التَّفضِيلِ لَيسَ يُبتَنَى　　إِلَّا مِنَ الثَّـلَاثِ حَتَّى يُمكِنَا
لَا لَــونَ لَا عَيبَ لِفَرقٍ فَصلِ　　إِذ مِنهُمـا أَفعَــلُ لَا لِلفَضلِ
وَيُتَوَصَّــلُ بِمُمكِــنٍ كَمَــا　　أَشَــدَّ مِنهُمُ انطِلاقًــا وَعَمَى

اعلم أن أفعل التفضيل: اسمٌ وضِع لذاتٍ باعتبارِ معنًى هو المقصودُ زادَ فيه على غيرِه. قولنا «اسمٌ وضِع لذاتٍ»: كالجنسِ للأسماءِ كلها. وقولُنا «باعتبارِ معنًى هو المقصودُ»: كالفصلِ تخرجُ به الجوامدُ. وقولنا «زاد فيه على غيرِه»: كفصلٍ ثانٍ يخرجُ به ما عدا المحدودَ من المشتقَّاتِ؛ فإنَّك إذا قلتَ: "زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو"؛ فالأفضلُ اسمٌ موضوعٌ لذاتٍ هو زيدٌ باعتبارِ معنًى مقصودٍ هو الفضلُ، وزادت تلك الذاتُ في ذلك المعنى على عمرٍو.

إن قلتَ: هذا ينتقضُ بالصفاتِ التي وضِعت للمبالغةِ والتكثيرِ؛ كـ"ضرَّاب وضَرُوب" / فإن التعريفَ صادقٌ عليها وليست بأفعل التفضيل. **قلتُ**: المعنى [١١٧: ظ] الذي وضِع أفعلُ التفضيلِ باعتبارِه أمرٌ إضافيٌّ لا يعقل إلا بينَ ذاتٍ هي مدلولُه وبينَ ذاتٍ أخرى زاد ذلك المعنى عليها، وقد أشَرنا إليه بقولِنا «زاد فيه على غيره»، وأما تلك الصفاتُ فليست كذلك لأنَّها وضِعت لذواتٍ باعتبارِ معانٍ كثُرت من تلك الذواتِ لا بالقياسِ إلى غيرها، ولذلك إذا فرِض ذاتٌ واحدةٌ كثُر منها معنًى ما وقُطِعَ النظرُ عما عداها صحَّ بناءُ المبالغةِ ولم يصحَّ بناءُ أفعل التفضيل لتوقُّف معقوليَّتِه على شيئينِ.

وإنما قلنا: «اسمٌ وضِع»، ولم نقل: «ما اشتقَّ من فعلٍ» كما قالَه المصنف في "الكافية"(١)؛ لأنَّه قد لا يكونُ مشتقًّا من فعلٍ؛ كقولهم: «هذا الشاةُ أحنكُ الشاتينِ» و«هذا البعيرُ أحنكُ البعيرين»(٢)؛ أي: أشدُّهما أكلًا؛ مأخوذًا من الحَنك. و«فلانٌ آبلُ الناسِ»؛ أي: أعلمُهم بمصلحةِ الإبلِ، ومنه «أوَّلُ، وآخَرُ».

إذا تقرَّر ذلك فاعلَم: أنَّ أفعل التفضيل لا يُبنى إلا من الثلاثيِّ المجردِ مما ليس بلونٍ ولا عيبٍ؛ أمَّا الشرطُ الأولُ فلأنَّ الرباعيَّ والمنشعبَ(٣) إذا أُريد منهما بناءُ «أفعل» فإن لم يحذَف منهما شيءٌ لم يمكِن، وإن حذِف لزِم الاختلال؛ ألا تَرى أنَّك إذا بنيتَ أفعل مِن «أعلم يُعلم» وحذَفت منه همزةَ التعديةِ وأتيتَ بهمزةِ التفضيلِ لم يُعلم أن المرادَ كثيرُ العلمِ أو الإعلامِ. وأمَّا الشرطُ الثاني فلأنَّ الأصلَ في بابِ الألوانِ والعيوبِ المنشعبةِ؛ نحو: «اعورَّ واحولَّ واسودَّ وابيضَّ»، والثلاثيُّ فيها فرعٌ على المنشعبةِ على عكسِ ما عُهِد في غيرها، وصوغُ أفعل متعذرٌ من المنشعبةِ التي هي الأصلُ فحُمل الثلاثيُّ عليه لكونه

---

(١) (ص ٤٢)، والتعريف بتمامه هناك: «ما اشتقّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو «أفعل»».

(٢) كذا في الأصل بإثبات قوله: «هذا الشاة...، هذا البعير...»، وهذا لا يعرف وإنما المعروف قولهم: «هو أحنك الشاتين، وهو أحنك البعيرين»؛ قال ابن يعيش: «المراد بقولهم: «أحنك الشاتين» أكثرهما أكلًا، فكأنهم قالوا: «آكل الشاتين» لأن الآكل يحرك حنكه، فلما كان المراد به حركته عند الأكل لا عظمهما؛ استعملوه استعمال ما هو في معناه». شرح المفصل (٤/ ١٢٥)، وجعله سيبويه مما يسمع ولا يقاس عليه فقال: «وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال «أفعل منه» ونحو ذلك. وقد قالوا فلانٌ آبل منه، كما قالوا: أحنك الشاتين». الكتاب (٤/ ١٠٠).

(٣) الأفعال المنشعبة: هي ما زادت على ثلاثة أحرف أو أربعة أصول، وهي المزيدة عامة. انظر: المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني (ص ٤٤).

فرعًا عليه هكذا قاله بعضُهم[1]. وقال سيبويه: «إنَّما امتنَع ذلك لأنَّ الألوانَ والعيوبَ خِلَقٌ ثابتةٌ، وإنما يُتعجَّب ويُفضَّل مما يقبَلُ الزيادةَ والنقصانَ»[2]، وردَّ عليه المصنفُ بأن ذلك يقتضي ألا يتعجبَ منهما ولا يفضَّلَ أصلًا، وليس كذلك لأنَّهم يتوَّصلون في ذلك بالممكنِ ويفضِّلون ويتعجبونَ، ثم قال: «إنَّما امتنَع ذلك فيهما لأنَّ لها «أفعل» لغيرِ التفضيلِ نحو: «أعور وأسود» فلو صِيغ منهما أفعلُ للتفضيل لوقَع الالتباسُ، ولذلك صحَّ ذلك إذا لم يكُن «أفعل» لغيرِ التفضيلِ كـ«زيدٌ أجهلُ مِن عمرٍو وأقبحُ وألأمُ»[3].

واعلم أنَّ الممتنعَ إذا أُريد التفضيلُ منه توصَّل بالممكنِ بحسبِ ما قصِد من المعنى؛ فيميَّز بمصادرِ الممتنع كقولِك: «زيدٌ أشدُّ استخراجًا»، و«أقلُّ تعلُّمًا»، و«أشدُّ سوادًا وعمًى»، و«أقلُّ بياضًا وعورًا» وما أشبه ذلك، وقد شذَّ عن القياسِ قولُهم: «هو أعطاهم للدينارِ»، و«آمرُهم للمعروفِ»، و«أنت أكرمُ لي من فلانٍ»؛ أي: أشدُّ إكرامًا. و«هذا المكانُ أقفرُ من غيرِه»؛ أي: أشدُّ إقفارًا. و«هذا الكلامُ أخصرُ»؛ أي: أشدُّ اختصارًا. وفي أمثالهم: «أفلَسُ مِنِ ابنِ المُذلَّقِ»[4]؛ أي: أشدُّ

---

(١) ذكره المبرد دون نسبة في المقتضب (٤/ ١٨١)، وانظره في: شرح المفصل (٤/ ١٢٠)، وشرح التسهيل (٣/ ٤٥)، وشرح الرضي (٣/ ٤٤٩)، وشرح الشاطبي على الألفية (٤/ ٤٦٢).

(٢) هذا قول الخليل وبه قال سيبويه في الكتاب (٤/ ٦٨)، وانظر: المقتضب (٤/ ١٨١)، وشرح المفصل (٤/ ١٢٠)، وشرح التسهيل (٣/ ٤٥)، وشرح الرضي (٣/ ٤٤٩)، وشرح الشاطبي على الألفية (٤/ ٤٦٢).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٦٢٦، ٦٢٧)، وجهَّل قول الخليل وسيبويه ولم ينسبه لهما ثمَّة.

(٤) انظر المثل وقصته في: جمهرة الأمثال (٢/ ١٠٧)، ومجمع الأمثال (٢/ ٨٣)، والمستقصى للزمخشري (١/ ٢٧٥)، ويروى: «المذَلَّق والمدَلَّق».

إفلاسًا. و: «أَحمَقُ مِن هَبَنَّقَةَ»(١)؛ أي: أشدُّ حمقًا، وكذا قولُ الشاعر:

أَمَّا المُلُوكُ فَأَنتَ اليَومَ أَلأَمُهُم لُؤمًا وَأَبيَضُهُم سِربَالَ طَبَّاخِ(٢)

أراد: أشدُّ لؤمًا وأشدُّ بياضًا.

وقال آخرُ:

فَمَا شَنَّتا خَرقَاءَ وَاهِيَتا الكُلَى سَقَى بِهِمَا سَاقٍ وَلمَّا تَبَلَّلَا
بأضيعَ مِن عَينَيكَ لِلمَاءِ كُلَّما تَوَهَّمْتَ رَبعًا أو تَذكَّرتَ مَنزِلَا(٣)

أراد: بأشدَّ إضاعةً.

بِنَاؤُهُ لِفَاعِلٍ مُطَّرِدُ وَغَيرِهِ لِنَقلِهِ مُستَنَدُ
كَقَولِهِم أَلوَمُ مِنهُ أَعذَرُ وَقَولُهُم أَشغَلُ مِنهُ أَشهَرُ

/ أصلُ أفعل التفضيل أن يكونَ للفاعل؛ لأنَّ وضعَه كذلك على ما عرفتَ [١١٨: و]

---

(١) انظره وقصته في: جمهرة الأمثال (١/ ٣٨٥)، والأمثال للهاشمي (ص ١١)، ومجمع الأمثال (١/ ٢١٧)، والمستقصى للزمخشري (١/ ٨٥).

(٢) بيت من البسيط، لطرفة في ديوانه (ص ١٥٠)، واللسان (بيض)، وجاء صدره بروايات مختلفة، والبيت برواية المصنف هنا ذكرها بلا نسبة الأزهري في تهذيب اللغة (٣/ ١٥٦)، والقزاز في ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص ٣٣٦)، والزمخشري في أساس البلاغة (ط ب خ)، و ابن الأثير في البديع (١/ ٥٠٣)، وأبو حيان في التذييل والتكميل (١٠/ ٢٢٤). ورواية الديوان:

إن قُلتَ نَصرٌ فَنصرٌ كانَ شَرَّ فَتَى قِدمًا وَأَبيَضَهُم سِربَالِ طَبّاخِ

وعليها فلا شاهد له في شطره الأول؛ ويصح الاستشهاد بعجزه كما لا يخفى.

(٣) بيتان من الطويل، وهما لذي الرمة في ملحقات ديوانه بشرح الباهلي (٣/ ١٨٩٨)، وله في أمالي القالي (١/ ٢٠٨)، وزهر الآداب (٤/ ١٠١٢)، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (٣/ ٤٦).

في تعريفِه، وقد جاء كليماتٌ للمفعولِ وهيَ «أشغلُ وأشهرُ وألومُ وأعذرُ وأعرفُ وأنكرُ وأحمدُ».

مُسـتَعمَلٌ عَلَى أَحَـدْ ثَلَاثَه بِمِـن وَبِالـلَّامِ وَبِالإِضَافَـه

قد تقرَّر أن وضعَ «أفعل» باعتبارِ معنى إضافيٍّ، والأمورُ الإضافيةُ تحتاج معقوليتُها إلى معقوليةِ المتضايفَين؛ فلذلك استعملُوه على أحدِ ثلاثةِ أوجهٍ؛ لبيانِ المفضلِ عليه الذي هو أحدُ المتضايفَين؛ إمَّا بـ«من»؛ كقولك: «زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو». أو بالإضافةِ؛ كقولك: «زيدٌ أفضلُ القومِ». أو باللامِ كقولك: «زيدٌ الأفضلُ». وفي الحقيقةِ البيانُ بشيءٍ واحدٍ هو «مِن»؛ لأنَّ الإضافةَ بتقديرِ «مِن»، وأمَّا اللامُ فهي للعهدِ فيكونُ مبينًا في الأصلِ بها أو بالإضافةِ التي يرجعُ حاصلُها إليها. ولا يجوزُ الجمعُ بين اللامِ و«مِن»؛ نحوَ: «زيدٌ الأفضلُ مِن عمرٍو» لأن المفضَّل عليه في الأصلِ إن كان عينَ المذكورِ لم يكُن للجمعِ بينهما فائدةٌ لقيامِ كلٍّ واحدٍ منهما مَقامَ الآخرِ، وإن كان مغايرًا له فالجمعُ بينهما جمعٌ بين النقيضينِ؛ لأنَّ اللامَ تدلُّ على تفضيلِه باعتبارِ المعهودِ والفرضَ أنَّ المذكور بـ«من» مغايرٌ له فيكونُ تفضيلُه باعتبارِ المعهودِ لا باعتبارِه وذا فاسدٌ.

وليس «مِن» في قولِ الأعشى [(١)]:

وَلَستَ بِالأَكثَرِ مِنهُم حَصًى ....

---

(١) صدر بيت له من السريع، والبيت بتمامه:

وَلَسْـتَ بِالأَكْثَرِ مِنهُم حَصًى وَإِنَّمَـا العِـزَّةُ لِلكَاثِـرِ

ديوانه (ص ١٩٢)، وله في الخصائص (١/ ١٨٥)، وشرح التصريف للثمانيني (ص ٢٣٧)، والمفصل (ص ٣٠١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٥٢٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٣٥).

لبيان المفضَّل عليه بل هي مثل «مِن» في قولِك: «أنت منهمُ الفارسُ الشجاعُ»؛ أي: من بينِهم.

ويجوزُ أن تقدَّر «من» إذا عُلِم؛ كقولِه تعالى: ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾ [طه: ٧]، وقولِنا: «اللهُ أكبرُ»، وقولِ الشاعر:

لَكَانَ التَّعَزِّي عِنْدَ كُلِّ مُصِيبَةٍ ... وَإِنْ عَظُمَتْ مِنْهَا أَجَلُّ وَأَفْضَلُ[1]

يُضَافُ لِلتَّفْضِيلِ وَهْوَ مِنهُمُ ... مُشْتَرَكُ الأَصلِ وَزَادَ عَنهُمُ

وَإِن أَتَى مَخفُوضُهُ مَنكُورَا ... طَابَق بِهِ المُفَضَّلَ المَذكُورَا

كَأَنَّ جِنسَهُ بِهِ قَد فُصِّلَا ... بَعَدَدِ المَنكُورِ ثُمَّ فُضِّلَا

وَالثَّانِ فِيهِ مُطلَقُ الزِّيَادَةِ ... لَيسَ عَلَى المَذكُورِ فِي الإِفَادَةِ

يُضَافُ لِلتَّخصِيصِ وَالتَّوضِيحِ ... كَحَسَنٍ يُضَافُ أَو قَبِيحِ

وَلَم يَجُز يُوسُفُ أَعلَى إِخوَتِهْ ... إِذ لَا يَكُونُ يُوسُفٌ مِن جُملَتِهْ

وَهْوَ عَلَى الثَّانِي يَجُوزُ عَنهُمُ ... إِذ لَيسَ شَرطًا أَن يَكُونَ مِنهُمُ

وَطَابَقُوا فِي أَوَّلٍ وَأَفرَدُوا ... وَطَابَقُوا فِي الثَّانِ حَيثُ أَبعَدُوا

وَطَابَقُوا مُعَرَّفًا بِاللَّامِ ... وَمَا بِـ«مِن» يُفرَدُ فِي الدَّوَامِ

أفعل التفضيل إذا أضيف يرادُ منه معنيان:

الأول: أن تقصدَ الزيادةَ على مَن أُضيف إليهم فيكونُ داخلًا فيهم باعتبارِ مشاركتِه إيَّاهم في أصلِ الصفةِ خارجًا عنهم باعتبارِ زيادتِها، وذلك أن لـ«أفعل» جهتَين: جهةُ أصلِ الصفةِ التي يدلُّ عليها بمادتِه، وجهةُ الزيادةِ عليه التي يدلُّ عليها بصيغته؛ إذا قلتَ: «زيدٌ أعلمُ القومِ»؛ معناه: زيدٌ زاد علمه

(١) بيت من الطويل، وهو لإبراهيم بن كُنَيفٍ النَّبهاني في ديوان الحماسة (١/ ٨٨)، وله في الدر الفريد (٥/ ٣٧٦)، وبلا نسبة في التذييل والتكميل (٤/ ١٨٦).

على علمِ القومِ فهو داخلٌ فيهم باعتبارِ مشاركتِه إياهم في صفةِ العلم خارجٌ عنهم باعتبارِ اتصافِه بالزيادةِ، ولأجلِ تغايُرِ الاعتبارينِ جازَ أن يعملَ في حالينِ متضادَّينِ؛ كقولِك: «زيدٌ قائمًا أحسنُ منه قاعدًا» فنسبةُ «أحسن» إلى القيام نسبةُ زيادة الحسنِ ونسبتُه إلى القعودِ نسبةُ أصلِ الحسنِ ولو جعلت نسبته إليهما على حدٍّ واحدٍ لزِم تفضيلُ كلٍّ واحدٍ من حالتَي القيامِ والقعودِ على الآخرِ / ويلزَمُ منه تفضيلُ الشيءِ على نفسِه. وقد زال بهذا التحقيقِ توهُّمُ مَن [١١٨: ظ] قال: إنَّ القولَ بأن «أفعل» من جملةِ مَن أُضيف إليه مشتملٌ على التناقضِ؛ لأنَّه قد فضِّل على من أضيفِ إليه وهو من جملتِهم فيكونُ مفضَّلًا على نفسِه وهو محالٌ. **والجوابُ**: ما تقرر من تغايُر الجهتينِ.

الثاني: أن تقصدَ مطلقَ الزيادةِ من غيرِ النظرِ إلى شخصٍ أو أشخاصٍ زادَ الفضلُ عليهم، ويضافُ لغرضِ التخصيصِ لا لأجلِ زيادةِ الفضلِ عليهم؛ كقولك: «زيدٌ أفضلُ بني تميمٍ» لم تقصِدْ بقولِك «أفضل» أنه أفضلُ مِن بني تميمٍ بل أعمُّ من ذلك.

إن قلتَ: وحينئذٍ لا يتميزُ عن صيغِ المبالغةِ، إن قلنا إنَّه ليس باعتبارِ أمرٍ إضافيٍّ، وإلا لا بدَّ من المفضلِ عليهم؛ لما تقرَّر أن التفضيلَ أمرٌ إضافيٌّ يتوقَّفُ تصورُه على تصوُّرِ المتضايفَينِ. **قلتُ**: إنه لم يخرُج بهذا المعنى عن التفضيلِ إلا أنَّهم حين يريدونَ تفضيلَ الشيءِ على جميعِ مَن عداه مِن جنسِه لا يذكرونَ المفضلَ عليه اعتمادًا على ما فُهم من المعنى، ثم إذا وقَع فيه إبهامٌ باعتبارِ الذاتِ أضافُوه إلى ما يفيدُ تخصيصَه لغرضِ التخصيصِ لا للتفضيلِ عليه.

إذا تقرَّر ذلك فاعلَم أن الفرقَ يظهرُ بين المعنيينِ من ثلاثةِ أوجهٍ:

الأول: أنه إذا أُريدَ المعنى الأولُ يجوزُ أن يضافَ إلى النكرةِ بخلافِ المعنى الثاني، وحينئذٍ يطابقُ بين موصوفِ «أفعل» وتلك النكرةِ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ مع توحيدِ «أفعل»؛ كقولِك: «زيدٌ أفضلُ رجلٍ»، و«الزيدانِ أفضلُ رجلين»، و«الزيدونَ أفضلُ رجالٍ»، و«هندُ أفضلُ امرأة»، و«الهندانِ أفضلُ امرأتينِ»، و«الهنداتُ أفضلُ نسوةٍ»، ومعناه: ثبوتُ زيادةِ الفضلِ للأولِ على المتفاضلينِ واحدًا واحدًا أو اثنينِ اثنينِ أو جماعةً جماعةً. وإن كانَ المضافُ إليه مشتقًّا جازَ إفرادُه مع كونِ الأولِ غيرَ مفردٍ؛ كقولك: «زيدٌ أعلمُ صانعٍ»، و«الزيدانِ أعلمُ صانعٍ» إلى آخره. وقد غفَل جارُ الله عن هذه الإضافةِ؛ حيثُ قال: «ويعتورُ «أفعلَ» حالتانِ متضادَّتانِ: لزومُ التنكيرِ عند مصاحبةِ «مِن»، ولزومُ التعريفِ عند مفارقتِها»[1].

الثاني: أنَّه إذا أريدَ المعنى الأولُ لم يجُز أن يضافَ المضافُ إليه إلى ضميرِ المفضَّلِ؛ لأنَّ المفضلَ من جملةِ ما أُضيف إليه فلو أُضيف ما أُضيف إليه «أفعل» إلى ضميرِ المفضَّلِ لزِم أن يكونَ خارجًا عنهم فيكون داخلًا خارجًا؛ هذا خَلْف فلا يقالُ: «يوسفُ أحسنُ إخوتِه» لخروجِه عنهم بإضافتِهم إليه، ولا يمتنعُ ذلك في المعنى الثاني؛ إذ لا يشترطُ فيه أن يكونَ المفضلُ داخلًا فيهم على ما تقرَّر.

الثالث: أنه إذا أُريدَ المعنى الأولُ جازتِ المطابقةُ بينَه وبينَ موصوفِه وجازَ الإفرادُ؛ تقولُ: «زيدٌ أفضلُ القومِ»، و«الزيدانِ أفضلَا القومِ، أو أفضلُ القومِ»، و«الزيدون أفضلُو القومِ، وأفاضلُ القومِ، أو أفضلُ القومِ»، و«هندُ فُضلى القومِ، أو أفضلُ القومِ»، و«الهنداتُ فُضَل القومِ، أو أفضلُ القومِ»، وإذا أُريدَ

(١) المفصل (ص ٢٩٨).

المعنى الثاني وجَب المطابقةُ على كلِّ حالٍ؛ تقول: «الزيدانِ أفضلَا قومِه»، والزيدونَ أفضلو قومِه» إلى آخرِه. والسببُ فيه: أن الإضافةَ في الأولِ بمعنى «مِن» التفضيليةِ فجازَ الإفرادُ نظرًا إلى الأصلِ، وأمَّا الثاني فليستِ الإضافةُ بمعنى تلك؛ من حيثُ يعتبَرُ الأصلُ بل هي / بمعنى «مِن» التي في قولك: [١١٩:و] «زيدٌ مِن تميمٍ» هذا مع الإضافةِ، وأمَّا مع اللام و«من» فليس الأمرُ كذلك بل لا بدَّ في اللامِ من المطابقةِ إذ هي الأصلُ ولا معارضَ، ولا بدَّ في «مِن» مِنَ الإفرادِ لأنَّها مع معمولِها كجزءِ «أفعل» في إفادةِ معنى التفضيلِ وجزءُ الاسمِ لا يثنَّى ولا يجمعُ ولا يؤنثُ.

لَم يَرفَعُوا اسـمًا ظَاهِرًا بِأَفعَلَا — إِلَّا مُسَـبَّبًا أَتَـى مُفَضَّـلَا
مُفَضَّـلًا عَلَيـهِ مِـن وَجهَيـنِ — مَوصُوفُهُ المَنفِـي وَثَانِي اثنَينِ
كَمَـا رَأَيتُ رَجُلًا أَحسَـنَ فِي — عَينَيهِ كُحلٌ مِنهُ فِي عَينِ الصَّفِي
وَنَكِّـرِ الفَاعِـلَ أَوْ فَعَـرِّفِ — وَاحذِف إِذَا شِئتَ ضَمِيرَ مِن وَفِي
وَمَـا رَأَيـتُ مِثلَ عَيـنِ عَمرِو — أَحسَـنَ فِيهَا الكُحلُ فَرعٌ فَادرِ
لَـو رَفَعُـوهُ خَبَـرًا لَفَصَلُـوا — بِمَـا يَكُـونُ مُبتَـدًا فَأَعمَلُـوا
أَو هُـوَ هَهُنـا بِمَعنى حَسَـنَا — وَلَم يَجِي فِعلٌ بِمَعنَى أَحسَـنَا

اعلم أن «أفعل من» لا يعملُ في فاعلٍ ظاهرٍ إلا في صورةٍ نذكرُها، ولا في مفعولٍ به؛ لا يقالُ: «مررتُ برجلٍ أفضلَ منك أبوه» بجرّ «أفضلَ» بل برفعِه ليكون خبرًا مقدمًا على المبتدأِ وهو «أبوه»[١]. ولا يقالُ: «زيد أضربُ منك عمرًا» على أن يكون «عمرًا» مفعولَ «أضرب»، قال النحويُّون: السببُ فيه أنه غيرُ جارٍ على الفعلِ لأنَّه لا يثنَّى ولا يجمعُ ولا يؤنثُ كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ

(١) أي: على قطعه عن الأول.

والصفةِ المشبهةِ[(١)]. وقال المصنفُ: «أحسنَ منه أن الاسمَ إنما يعملُ إذا كان له فعلٌ بمعناه، و«أفعل من» لا فعلَ له بمعناه باعتبارِ الزيادةِ»[(٢)].

أقول: هذانِ ضعيفانِ؛ أما الأولُ: فلِما تقرَّر قبلُ أن العملَ باعتبارِ المعنى واللفظَ لا تأثيرَ له فيه، وأيضًا أن عملَه في الفاعلِ الظاهرِ وفي مفعولٍ به مسلوبٍ عنه مطلقًا، وعدمُ جريانِه على الفعلِ مسلوبٌ عنه في بعضِ أحوالِه فكيفَ يكون سببًا فيه؟

وأمّا الثاني: فلأنَّ مقتضى ما ذكَره ألا يعملَ أصلًا وقد تحقَّق عملُه في الضميرِ والحالِ والظرفينِ والتمييزِ وبه يبطلُ قولُ النحاةِ أيضًا، **والأَولى أن يقالَ:** أما امتناعُ عملِه في الفاعلِ الظاهرِ فلأنَّ الفاعلَ رتبتُه أن يكونَ بعدَ مسندِه بلا فصلٍ على ما عرفتَه في «بابه»[(٣)]، وقد أخَذتْ «مِن» هذه الرتبةَ لكونِها كجزءِ «أفعل» في إفادةِ المعنى المقصودِ فلا يمكنُ الإتيانُ بفاعلٍ ظاهرٍ على حسبِ مقتضاهُ فتركوه لذلك، وإنما عمِل في فاعلٍ مضمرٍ لأنَّ فيه توفيرًا لمقتضى الفاعلِ ومن كلَيهما. وأمَّا في المفعولِ به فلأنَّ المقصودَ مِن «أفعل من» إفادةُ زيادةِ الفعلِ لا إفادةُ الفعلِ؛ لأنَّ الإخبارَ بزيادةِ الفعلِ لا يكونُ إلا ممَّن هو عالمٌ بالفعلِ، والزيادةُ لا تقتضي مفعولًا ولذلك يعملُ في الظرفينِ والحالِ والتمييزِ لاقتضاءِ الزيادةِ إياها، وإذا قصِد الإتيانُ بالمفعولِ به أُتي بحرفِ الجرِّ كما يقال: «زيدٌ أعلمُ مِن عمرٍو في النحوِ»؛ أي: زادَ علمُه في النحوِ على علمِ

---

(١) هو قول المبرد وابن السراج والسيرافي وغيرهم؛ انظر: المقتضب (٣/ ٢٤٨)، والأصول (١/ ١٣٠)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٦٨)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٩٧)، والبديع لابن الأثير (١/ ٥١٩).

(٢) شرح الكافية له (٢/ ٨٥٤).

(٣) انظر ما تقدم في (١/ ٢٣١).

عمرٍو. ويقالُ: «زيدٌ أضربُ منا لعبيدِه»؛ أي: زادَ ضربُه لعبيدِه، وعلى هذا فقِس. وقولُ الشاعر:

.... وَأَضرَبَ مِنَّا بِالسُّيوفِ القَوَانِسَا[1]

مؤوَّل: بأن القوانسَ منصوبٌ بفعل يدلُّ عليه «أضرَبَ».

وقولُه تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]: يحتملُ وجهينِ / ؛ **الأول**: أن يكونَ ﴿مَن يَضِلُّ﴾ منصوبًا بفعلٍ يدلُّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾. [١١٩: ظ]
والآخر: أن تكونَ ﴿مَن﴾ في موضعِ الجرِّ بإضافةِ ﴿أَعْلَمُ﴾ إليه ويكون الغرضُ زيادةَ علمِه على علمِهم على سبيلِ الهُزءِ.

واعلَم أنَّ «أفعل من» إذا كان صفةً لشيءٍ هو في المعنى لمسبِّبِ ذلك الشيءِ مفضلٌ باعتبارِ الموصوفِ الأولِ على نفسِه، باعتبارِ غيرِه ويكونُ هذا التفضيلُ منفيًا[2]، [فالذي] يعمَلُ في الفاعلِ الظاهرِ هو ذلك المسببُ؛ مثالُه قولُك: «ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِه الكحلُ منه في عينِ الصَّفيِّ»؛ فإن أحسنَ صفة لرجلٍ وهو في المعنى لمسبِّبه وهو الكحلُ، والكحلُ مفضلٌ باعتبارِ عينِ الرجلِ على نفسِه باعتبارِ عينِ الصفيِّ وهذا التفضيلُ منفيٌّ، وهذا ضابطٌ كليٌّ مقيسٌ عليه.

---

(١) عجز بيت من الطويل للعباس بن مرداس، والبيت بتمامه:

أَكَرَّ وأَحمَى لِلحَقِيقةِ مِنهُمُ وأَضرَبَ مِنَّا بِالسُّيوفِ القَوانِسَا

ديوانه (ص ٩٣)، وله في الأصمعيات (ص ٢٠٥)، وديوان الحماسة (١/ ١٦٩)، والتبيين للعكبري (ص ٢٨٧) [م: ٤٢]، وشرح المفصل (٤/ ١٤٢)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٢١).

(٢) جاءت هذه العبارة بلفظ أوضح في الكافية (ص ٤٣): «ولا يعمل في مظهر إلاَّ إذا كان صفة لشيء وهو في المعنى لمسبِّب مفضَّل باعتبار الأوَّل على نفسه، باعتبار غيره منفيًّا؛ مثل: «ما رأيتُ رجلًا أحسَن في عينِه الكحلُ منه في عينِ زيد»؛ لأنَّه بمعنى حسُن ...».

ولا يشترطُ أن يكونَ الفاعلُ نكرةً أو معرفةً بل يجوزُ كلُّ واحدٍ منهما؛ أما المعرفةُ فما جاءَ في الأثرِ على صاحبِه أفضلُ الصلواتِ: «**مَا مِن أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّومُ مِنهُ فِي عَشرِ ذِي الحِجَّةِ**»[١].

وأمَّا النكرةُ فما أنشدَه سيبويه[٢]:

مَرَرتُ عَلَى وَادِي السِّباعِ وَلَا أَرى ... كَوَادِي السِّـباعِ حِينَ يُظلَمُ وَادِيَا
أَقَـلَّ بِـهِ رَكـبٌ أَتَـوهُ تَئِيَّـةً ... وَأَخوَفَ، إِلَّا مَا وَقَى اللهُ، سَارِيَا

ولك عبارةٌ أخرى وهيَ: أن تحذفَ الضمير في «منه»، وتحذفَ «في»؛ فتقولُ: «ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِه الكحلُ من عينِ الصفيِّ». ولك عبارةٌ ثالثة وهيَ: أن تقدِّمَ ذكرَ العينِ على «أفعل» مصحوبًا بكافِ التشبيه، وحينئذٍ يُستغنى عن ذكر «مِن»؛ فتقول: «ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ»، ومنه البيتُ؛ قال سيبويه: إنما يعمل «أفعل» في الظاهرِ في هذه الصورةِ؛ لأنَّه لو لم يعمَل لزِم الفصلُ بين «أحسن» ومعمولِه الذي هو «منه» بأجنبيٍّ هو المبتدأُ وهو «الكحلُ» وذا ممتنعٌ، ولو قدِّم المعمولُ على المبتدأِ لعاد الضميرُ إلى غيرِ مذكورٍ[٣]. وزاد المصنفُ وجهًا آخرَ وهو أنَّ «أفعل» في هذه الصورةِ ليس للتفضيلِ فإن «أحسن» في المثال المذكور يعني «حسُنَ» فعمِل عملَه؛

---

(١) روي في دواوين السنة بألفاظ متقاربة ليس فيها محل الشاهد؛ فقد أخرجه أحمد (٦١٥٤، ٦٥٠٥)، والترمذي (١٧٢٧)، وأبو داود (٢٤٣٨)، وبهذا اللفظ ذكره سيبويه في كتابه (٢/ ٣٢)، والمبرد في المقتضب (٣/ ٢٥٠)، وأكثر كتب النحو.

(٢) الكتاب (٢/ ٣٢)، وقد أنشده لسُحَيم بن وَثِيل، والبيتان من الطويل، وهما في ديوانه (ص ١٩)، والمخصص (٥/ ٥٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٤٣)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٢٧، ٣٢٨).

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٣٢).

تقديره: ما رأيتُ رجلًا حسُن في عينه الكحلُ حسنَه في عينِ زيدٍ، وكذا في غيرِه[١]. وفيهما نظرٌ؛ **أمَّا الأولُ**: فلأنَّه إذا قدِّم معمولُ «أحسن» مثلًا على المبتدأِ لم يلزَم منه عودُ الضميرِ إلى غيرِ مذكورٍ؛ لأنَّ الضميرَ لا يشترطُ أن يكونَ عائدًا إلى مذكورٍ لفظًا ومعنًى بل يكفي في ذلك عودُه إلى ما هو في حكمِ المذكورِ بأن يكونَ رتبتُه التقديمَ؛ بدليل قولهم: «في دارِه زيدٌ»، و: «في بَيتِهِ يُؤتَى الحَكَمُ»[٢]، فكذلك فيما نحنُ فيه لأنَّ الجارَّ والمجرورَ متعلقُ الخبرِ الذي رتبتُه التأخيرُ عن المبتدأ. **وأمَّا الثاني**: فلأنَّه دعوى مجردةٌ عما يدلُّ على صحَّتِها، وما ذكَره من التقديرِ يتأتَّى في جميعِ صورِ النفيِ؛ كقولِك: «ما رأيتُ رجلًا أحسنَ منك» يمكن أن يقدَّر بأن معناه: ما رأيتُ رجلًا حسُنَ حُسنَك، مع أن المرادَ منه التفضيلُ قطعًا، وإن التُزم ذلك وطُرد الحكمُ في جميعِ صورِ النفي لزِمه جوازُ عملِه في جميع تلك الصورِ، وقد خصَّص الحكمُ في الصورةِ المذكورةِ[٣].

والتحقيق فيه: أنا قد قرَّرنا أن سببَ امتناعِ عمل «أفعل من» في الظاهرِ في غيرِ هذه الصورةِ صيرورةُ «مِن» مع مجرورِها كجزئِه لاحتياجِه إليها في إفادةِ المعنى المقصودِ، وممانعتُها للفاعلِ الظاهرِ في أخذِه مقتضاه، وهذا السببُ منتفٍ في هذه الصورة؛ لأنَّ «أفعل» لا يحتاجُ في إفادةِ معناه ههنا إلى «مِن» لأنَّ الفاعلَ لا يذكرُ فيها إلا مع ما هو سببٌ في فضلِه مع الدلالةِ على أنه لا سببَ إلا ذلك، ولا شكَّ أنَّه إذا ذكِر الشيءُ ومعَه سببُه ودلَّ على أنه لا سببَ

---

(١) انظر: شرح الكافية له (٢/ ٨٥٤).

(٢) تقدم المثل وتخريجه في (١/ ٢٧٢).

(٣) هذا تعليل الرضي؛ قال (٣/ ٤٦٨): «قلت: هذه العلة التي أوردها تطرد في جميع أفعل التفضيل، فيلزمه إذن جواز رفعه للظاهر مطردًا».

إلَّا ذلك عُلِم / قطعًا انتفاءُ المسبِّبِ عند انتفاءِ ذلك السببِ، فعُلِم أن ذلك [١٢٠: و]
المسبَّب مفضَّلٌ باعتبارِ وجودِ ذلك السببِ على نفسِه باعتبارِ عدمِه؛ فلم يحتَج إلى بيانِ المفضَّلِ عليه بإتيانِ «مِن» فإن أُتي بها يكونُ على وجهِ التوضيحِ والتقريرِ.

ولنُزِده إيضاحًا بالمثال؛ فنقولُ: إذا قلت «ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ من عينِ زيدٍ»، أو «ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ»: أفدتَ أن الكحلَ متصفٌ بزيادةِ الحسنِ بإسنادِ «أحسن» إليه، وذكرتَ ما هو سببٌ لتلك الصفةِ وهو ظرفُه، ودلَلتَ على أنَّه لا سببَ لها إلا ذلك بذكرِ حرفِ النفيِ؛ فعُلِم قطعًا أن تلك الصفةَ مسلوبةٌ عن الكحلِ عندَ عدمِ ذلك السببِ، فعُلِم أنَّ الكحلَ مفضَّلٌ باعتبارِ وجودِ هذا السببِ على نفسِه باعتبارِ عدمِه، وقد تبيَّن من ذلك أيضًا أن شرطَ هذا البابِ أن يكونَ التفضيلُ منفيًّا.

❊ ❊ ❊

[باب الأفعال]

خَصَائِصُ الفِعلِ دُخُولُ السِّينِ وَنَحوَ تَا فَعَلتَ تَا السُّــكُونِ

شرَع المصنفُ الآن يبحثُ في قسمِ الفعلِ، وقد ترَك تعريفَه اعتمادًا على ما أشارَ إليه في الحصرِ في صدرِ الكتابِ، ولذلك قال ثَمَّ(١):

وَقَــد عَلِمتَ حَــدَّ كُلٍّ مِنهَا فَلَا تُســائِلْ بَعدَ هَــذا عَنهَا

وصورتُه أن يقالَ: الفعلُ كلمةٌ تدلُّ على معنًى في نفسِها مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ. فالدالُّ على معنًى؛ كالجنسِ لأنَّه شاملٌ للأنواعِ الثلاثةِ، وتقييدُ كونِ ذلك المعنى في نفسِ ذلك الدالِّ؛ كالفصل يخرجُ به الحرفُ. وتقييدُه بكونِه مقترنًا بأحدِ الأزمنةِ: كفصلٍ ثانٍ يخرِجُ به الاسمَ. وقال جارُ اللهِ في تعريفِه أنَّه: «ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ»(٢). وردَّ المصنفُ عليه: «بأنَّ الغرضَ من تعريفِ الألفاظِ معرفةُ موضوعاتِها، ومدلولُ الفعلِ بالوضعِ هو الحدثُ والزمانُ لا الاقترانُ، وإنما استفيدَ الاقترانُ بدلالةِ الالتزامِ؛ لأنَّه إذا عُلِم الحدثُ والزمانُ عُلِم اقترانُهما ضرورةً، فأخذُه الاقترانَ في التعريفِ دونَ المدلولِ الذي هو الحدثُ والزمانُ ليسَ بوجهٍ، ولا ينفعُه كونُهما متعلقينِ للاقترانِ؛ لأنَّ الحكمَ الثابتَ لأحدِ المتعلقينِ لا يلزمُ ثبوتُه للآخرِ؛ لأنَّك

---

(١) انظر ما تقدم (١/ ١٢٠).

(٢) المفصل (ص ٣١٩).

تقول: «أعجبَني اقترانُ زيدٍ وعمرٍو دونَهما» فيثبتُ باعتبارِ الاقترانِ ولا يثبتُ باعتبارِ متعلِّقِه»[١].

أقول: إذا قلنا مثلًا «ضرب» لا شكَّ أنَّه يفهمُ منه الحدثُ والزمانُ واقترانُهما، لكنَّ الحدثَ مستفادٌ من مادتِه التي هي (ض ر ب) لا من صيغتِه، فغرضُ صوغِ هذه الصيغةِ إما لتدلَّ على الزمانِ ويكونُ استفادةُ الاقترانِ بالالتزامِ أو بالعكسِ، والثاني: هو مرادُ جارِ اللهِ وهو الوجهُ لأنَّ الزمانَ ليسَ مقصودًا بذاتِه؛ لأنَّ الغرضَ من صوغِ الأفعالِ يعيِّنُ مدلولاتِ مصادرِها، والتعيُّنُ إنَّما هو باقترانِها بالأزمنةِ وأخَذ الزمانَ في التعريفِ لكونه متعلقًا للاقترانِ فيكونُ الفعلُ ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ. قوله: «الحكمُ الثابتُ للشيءِ لا يستلزِمُ ثبوتُه لمتعلِّقِه». قلنا: مسلَّم لكنَّ المرادَ من الدلالةِ دلالةُ الصيغةِ لا دلالةُ المادةِ، والحدثُ ليس مدلولَ الصيغةِ، وأيضًا أنه جعَل[٢] الزمانَ متعلِّقًا للاقترانِ الذي جعَله صفةً للحدثِ الذي جعَله لمدلولِ الفعلِ؛ حيثُ قال في «الكافيةِ»[٣]: «الفعلُ ما دلَّ على معنًى في نفسِه مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ»؛ فيلزمُ ألَّا يكونَ الزمانُ من مدلولِه التضمُّنيِّ وهو خلافُ ما اعتقدَه، فكان ينبغي أن يقولَ على ما اعتقده: إن الفعلَ ما دلَّ على معنًى في نفسِه وزمانٍ مقترنينِ.

إذا تقرَّر ذلك فاعلَم أنَّ للفعلِ خصائصَ:

منها: دخولُ السين أو سوف؛ كقولِك: «زيدٌ سيضرِبُ / ، أو سوفَ يضرِبُ»: [١٢٠: ظ] وهما موضوعتانِ للاستقبالِ عند مَن قال إن المضارعَ موضوعٌ للحالِ، أو

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٧).

(٢) كتب بعده في الأصل: «أيضًا» ولم يضرب عليها.

(٣) (ص ٤٤).

لتخليصِه عند من قالَ إنَّه مشتركٌ بين الحالِ والاستقبالِ[1]، والفرقُ بينهما معنويٌّ ولفظيٌّ؛ أمَّا المعنويُّ فهو أن التراخيَ في سوف أكثر من السين بدلالةِ الاستقراءِ؛ قال تعالى: ﴿وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، وقال: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البقرة: ١٤٢]. وأمَّا اللفظيُّ فهو أن سوف قد تدخلُ عليها اللامُ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، ولا تكادُ تدخلُ على السينِ.

ومنها: اتصالُ الضمائرِ البارزةِ المرفوعةِ؛ كـ«فعلتَ فعلتَا فعلتُما فعلتُم...» إلى آخرِها، وإنما قيَّدها بالبروزِ لأن المستكِنَّة قد تتصلُ بالأسماءِ المشتقَّةِ أيضًا كما تقدَّم. وقيَّدناها بالرفعِ لأن المجرورةَ لا مدخلَ لها في الأفعالِ أصلًا، وأمَّا المنصوبةُ فإنها قد تتصلُ بالأسماءِ المشتقَّةِ أيضًا على رأيٍ.

ومنها: دخولُ «قد» ويأتي ذلك في الحروف.

ومنها: دخولُ النواصبِ والجوازمِ؛ نحو: «لن يضربَ، ولم يضربْ».

❊ ❊ ❊

---

(١) للعلماء في دلالة المضارع على الحال والاستقبال حقيقة فيهما أو مجازًا في أحدهما حقيقة في الآخر- ثلاثة مذاهب سيأتي ذكرها قريبًا في كلام المصنف عند شروعه في باب المضارع.

[الفعل الماضي]

فَــذُو زَمَانٍ قَبلَ مِــن زَمَانِكَا مَاضٍ عَلَى الفَتحَةِ فِي بِنَائِكَا
وَسَــكِّنُوا عِندَ ضَمِيرِ الرَّفعِ مُحَرَّكًا وَاضمُم بِوَاوِ الجَمعِ

الماضي: فعلٌ دلَّ على زمانٍ قبلَ زمانِك. فـ«فعلٌ دلَّ على زمانٍ»؛ كالجنس للأفعال. وتقييدُ الزمانِ بكونه قبلَ زمانك؛ [فصلٌ] يخرِجُ باقيَ الأفعال.

إن قلت: ينتقض ذلك طردًا بـ«أمسِ» فإنه دالٌّ على زمانٍ قبلَ زمانِك وليس بفعلٍ فضلًا عنِ الماضي، وبمثل: «لم يضرِب» طردًا فإنَّه دالٌّ على زمانٍ قبل زمانِك وليس بماضٍ، وبمثلِ: «إن ضربتَ ضربتُ» عكسًا؛ فإنه ماضٍ وليس يدلُّ على زمانٍ قبل زمانِك. **قلتُ**: الجوابُ عن الأول: أنَّه لما عُلم أن مطلقَ الفعلِ يدلُّ على الحدثِ لم يحتَج إلى ذكرِه، وإنَّما ذكَر الزمانَ وحدَه لتمييزِ بعضِ الأفعالِ عن بعضٍ لا لتعريفِ موضوعِه. وعن الثاني: أن المرادَ بالدلالة الدلالةُ الوضعيةُ لا مطلقُ الدلالةِ، ونحوَ: «لم يضرِب» لم يدلَّ على الزمانِ الماضي بالوضعِ بل بقرينةِ «لم». وكذلك الجوابُ عن الثالثِ.

وهو مبنيٌّ على الفتحِ إلا إذا كان مع الضميرِ المرفوعِ المتحركِ؛ نحوَ: «ضربْتُ ضربْنَا» فإنه عند ذلك يسكَّنُ فرارًا من توالي أربعِ حركاتٍ متوالياتٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ. وإلا إذا كان مع واوِ الجمعِ؛ نحو: «ضربُوا» فإنَّه عند ذلك يضمُّ لأجلِ الواو. وإنما قيَّدنا ضميرَ الرفعِ بكونِه متحرِّكًا لأنَّه لو كان

ساكنًا؛ نحو: «ضربَا» لم يزُل به الفعلُ عن بنائِه على الفتحِ لزوالِ ما يوجِبُ التسكينَ. وإنَّما بُني على الفتحِ وإن كانَ أصلُ البناءِ السكونَ؛ لأنَّه لما شابَه الاسمَ بوقوعِه موقعَه في قولك: «زيدٌ ضَرَب» مثل: «زيدٌ ضاربٌ» أعطَوه بحكمِ تلك المشابهةِ حظًّا من الإعرابِ وهو البناءُ على الحركةِ، ولم يعرِبوه كالمضارعِ لأنَّ المشابهةَ لم تبلغ مبلغًا يوجِبُ ذلك.

❊ ❊ ❊

[الفعل المضارع]

مَا ضَارَعَ الأَسمَا بِحَرفٍ يَأتِي — أَوَّلَ مِن «نَأيتُ» أَو مِن نَأتِي
مُضَارِعٌ كَهَمزَةِ التَكَلُّمِ — لِمُفرَدٍ وَالنُّونِ لِلمُعَظِّمِ
وَمَا عَدَا المُفرَدَ ثُمَّ التَّاءُ — لِكُلِّ مَن خَاطَبتَهُ سَوَاءُ
وَغَائِبُ الثِّنتَينِ وَالوَاحِدَةِ — وَاليَا لِمَن عَدَاهُمَا فِي الغَيبَةِ
وَاضمُم بِهِ الأَوَّلَ فِي الرُّبَاعِي — وَافتَح بِهِ الغَيرَ بِلَا دِفَاعِ

قوله: «**ما ضارَع الأسماء**»؛ كالجنسِ يدخل فيه الماضي والمضارع. وقوله: «**بحرف... نأيت**»؛ كالفصلِ يخرجُ به الماضي لأنَّه لم يشبهِ الأسماءَ بتلك الحروفِ، ولم يعرِّفه باعتبارِ الزمانِ كما عرَّف الماضي باعتبارِه لأنَّ الأمرَ يشاركُه فيه. واعلم أنه قد تحقَّق أن الأصلَ غيرُ محتاجٍ إلى علامةٍ وإنما المحتاجُ إليها هو الفرع[1]؛ فالمضارعُ لما كان فرعًا على الماضي لكونِه بعدَه في الوجودِ احتاجوا فيه إلى زيادةٍ في اللفظِ، وكان أَولَى الحروفِ بذلك حروفُ المدِّ واللينِ؛ فأتَوا بالياءِ للغائبِ والغائبَين والغائبِين والغائباتِ، وأتَوا بالألفِ للمتكلِّم واحدًا وحرَّكوها لوقوعِها أولًا فصارَت همزةً، وأمَّا الواوُ فاستثقَلوها أوّلًا ولذلك لا تزادُ أوَّلًا ألبتَّة فأبدَلوها تاءً لقربِهما في المخرجِ، ولذلك كثيرًا ما تبدلُ الواوُ تاءً؛ نحو «تُكَلة وتُخَمَة» في «وُكَلة ووُخَمَة»، وجعَلوها للمخاطبِ مطلقًا والغائبةِ والغائبتَين، فبقِي المتكلمُ إذا لم يكُن واحدًا أو واحدًا معظِّمًا

---

(١) تقدم تحقيق ذلك في (١/ ١٦٩).

ووجَدوا النونَ أشبهَ شيءٍ بحروفِ المدِّ واللين؛ لأنَّ فيها غنةً في الخيشومِ فوضَعوها بإزائِه.

ثم اعلم أنَّ حروفَ المضارعةِ مفتوحةٌ فيما عدا الرباعيَّ؛ نحو: «يَعلَم ويَقتُل ويَضرِب ويَستكرِم ويَقتطِع ويَنكسِر ويَتكرَّم ويَتكارَم ويَحمَّر ويَحمارُّ»، ومضمومةٌ في الرباعيِّ؛ نحو: «يُدحرِج ويُكرِم ويُكرِّم ويُكارِم»، والاعتبارُ بالرباعيِّ وعدمُه ههنا إنَّما هو في الماضي باعتبارِ جميعِ حروفِه الأصليةِ والزائدةِ.

واعلم أنَّهم بعد أن اتَّفقوا على جوازِ استعمالِ المضارعِ في الحالِ والاستقبالِ اختلَفوا في: أنه حقيقةٌ فيهما، أو مجازٌ في الاستقبالِ حقيقةٌ في الحالِ، أو بالعكسِ؛ فالأكثرونَ على الأوَّلِ، ويمكنُ أن يرجَّحَ الثاني بثلاثةِ أوجهٍ:

الأول: أن الذهنَ يسبقُ إلى الحالِ عند إطلاقِ اللفظِ مجرَّدًا عن القرائنِ؛ كـ«زيدٌ يصلِّي» مثلًا، وذلك من أقوى دلائلِ الحقيقةِ مع نفيِ الاشتراكِ.

الثاني: أنَّهم وَضعوا للاستقبالِ ما يدلُّ عليه وهو السينُ وسوف، ولم يضَعوا للحالِ ما يدلُّ عليه بل استعمَلوا اللفظَ له مجردًا عن القرينةِ، ولو كان مشتركًا أو مجازًا في الحالِ لم يكن له بدٌّ من القرينةِ.

إن قلتَ: اللامُ وضِعت للحالِ كما هو مذهبُ الكوفيِّ في قولِك: «زيدٌ ليصلي»، والآنَ والساعةَ قرينتانِ للحالِ في قولك «زيدٌ يصلِّي الآنَ أو الساعةَ».
قلتُ: أمَّا اللامُ فلا نسلِّمُ أنَّها للحالِ، ولِمَ لا يجوزُ أن تكونَ للتأكيدِ كما هو مذهبُ البصريِّ؟[1]، ثم الذي يدلُّ على أنها ليسَت للحالِ جوازُ اجتماعِها مع

(١) انظر: المقتضب (٢/ ١)، واللامات للزجاجي (ص ٩٤)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٤٨)، =

حرفِ الاستقبالِ في قولك «إن زيدًا لسوفَ يضرِبُ»، وأما الآنَ والساعةَ فلا نسلِّم أنَّهما يُذكران لتخليصِ الحالِ عن الاستقبالِ، ولِمَ لا يجوزُ أن يكونا مثلُ قولك: «ضربتُ أمسِ»، و«أضربُ غدًا»، وتكونُ فائدةُ ذكرِهما التأكيدَ؟!

الثالث: أنه قد ثبَت في «أصول الفقه»: أنَّ المجازَ خيرٌ من الاشتراكِ[1]؛ فالأولى حينئذٍ أن يكونَ مجازًا في المستقبلِ للدليلينِ الأولينِ.

واعلم أنَّه وإن أمكَن ترجيحُ هذا المذهبِ، لكن القولَ بالاشتراكِ أَولى في هذه الصناعةِ؛ لأنَّ إعرابَ المضارعِ يتوقَّف على المشابهةِ، وتلك لا تحصلُ إلا بالقولِ بالاشتراكِ فوجَب المصيرُ إليه لتحصيلِ المشابهةِ المحصِّلةِ للإعرابِ[2].

وَخُصَّ بِالإِعْـرَابِ لَا يَكُونُ تَأْكِيـدَ نُـونٍ أَو ضَمِيرًا نُونُ
/ كَمِثْـلِ: يَضرِبَنْ وَتَضرِبَنَّا وَقَولِهِم: يَضرِبْنَ أو تَضرِبْنَا [١٢٠: ظ]

اعلم أن أصلَ الفعلِ البناءُ لعدمِ ما يوجِبُ الإعرابَ من توارُدِ المعاني اللازمةِ عليه كما تقرَّر في إعرابِ الاسمِ، والفعلُ المضارعُ معربٌ فليُطلَب

= والمسائل العسكريات للفارسي (ص ٦٠)، والإنصاف (٢/ ٤٤٦) [م: ٧٣]، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٢٧٨)، وشرح التسهيل (١/ ٢٢)، وتمهيد القواعد (١/ ١٩٣).

(١) انظر: المحصول للرازي (١/ ٣٥٨)، وبيان المختصر للشمس الأصفهاني (٢/ ٢٩١)، والإبهاج للسبكيَين (٣/ ٨٣٧)، والتمهيد للإسنوي (ص ٤٣٣)، والبحر المحيط للزركشي (٣/ ١٢٩، ٢٥٠).

(٢) القول بالاشتراك هو قول الجمهور كما قرره المصنف أولًا هنا، وانظر: الكتاب (١/ ١٥)، والمقتضب (٢/ ١)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٤٨)، والعسكريات للفارسي (ص ٦٠)، والإنصاف (٢/ ٤٤٦) [م: ٧٣]، وتوجيه اللمع (ص ١٠١)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٢٧٨)، وشرح التسهيل (١/ ٢٢)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٣٠).

لذلك علَّةٌ؛ فقالوا: إنَّه لما اشتدَّت مضارعتُه الاسمَ لفظًا ومعنًى أُعطي له بحكمِ تلك المضارعةِ حكمُ الاسمِ وهو الإعرابُ، والمضارعةُ اللفظيةُ: اتفاقُها في الحركاتِ والسكناتِ والتصرُّفِ؛ تقولُ: «يضرِب يضرِبان يضرِبون» كما تقول: «ضارِب ضارِبان ضارِبون». والمعنويةُ: اتفاقُهما في الشِّياعِ والتخصيصِ وذلك كما أن نحوَ «رجلٍ» شائعٌ في أمَّتِه واقعٌ على كلِّ واحدٍ من أفرادِه على البدلِ، وإذا أُريد تخصيصُه بواحدٍ من تلك الأفرادِ أُدخل عليه اللامُ كـ«الرجل»، كذلك الفعلُ المضارعُ شائعٌ في الحالِ والاستقبالِ واقعٌ على كلِّ واحدٍ على البدلِ، وإذا أُريد تخصيصُه بالاستقبالِ أُدخل عليه السينُ أو سوف، وإذا أُريد تخصيصُه بالحالِ أُدخل عليه اللامُ على رأي الكوفيِّ[1].

واعلم أنَّ إعرابَ المضارعِ مشروطٌ بألَّا يكونَ مع نونِ الضميرِ؛ نحو: «تضربْنَ»، ونونِ التأكيدِ نحو: «إمَّا تضربنَّ»؛ أما الأولُ فلأنَّه مع نونِ الضميرِ تزولُ المضارعةُ اللفظيةُ إذ ليس على وزنِ «تضربْنَ» اسمٌ، وأيضًا لو أُعرب لكانَ الإعرابُ إمَّا على ما قبلَ النونِ وهو ممتنعٌ لما ذكرناه من وجوبِ سكونِ ما قبلَ الضميرِ المرفوعِ المتحركِ، وإما على النونِ وهو أيضًا ممتنعٌ إذِ الضميرُ لا يُحطُّ عليه إعرابٌ لفظيٌّ. وأمَّا الثاني فلأنَّه لو جعِل الإعرابُ على ما قبلَ النونِ لالتبسَ مَن هو له؛ أي: لم يُدرَ أنَّه مفردٌ أو مثنًّى أو مجموعٌ، ولو جعِل على النونِ لفسَد لأنَّها كلمةٌ أخرى اتَّصلت به فيؤدِّي إلى أن يكونَ إعرابُ الكلمةِ على غيرِها، ولا يردُ على ذلك تاءُ التأنيثِ حيثُ إنَّ الإعرابَ حُطَّ عليها لأنَّها داخلةٌ في الكلمةِ دخولَ الجزءِ، وإنما قلنا ذلك لأنَّ مدلولَ الاسمِ مع التاءِ غيرُه، ومدلولَه مع غيرِها غيرُه، فوجَب أن يكونَ الاسمُ مع التاءِ مصوَّغةً

(١) تقدم بيانه قريبًا، وانظر مصادر الحاشية السابقة.

للمؤنثِ، وليس كذلك نونُ التأكيدِ لأنَّ مدلولَ الفعلِ بعد دخولِها عليه هو المدلولُ الأولُ إلا أنَّه آكدُ، فالفعلُ مع هذه النونِ بمثابةِ المضافِ مع المضافِ إليه، وكما لا يُحطُّ إعرابُ المضافِ على المضافِ إليه فكذلك لا يُحطُّ إعرابُ الفعلِ على النونِ.

وإن قلنا: إنَّ النونَ داخلةٌ في الفعلِ دخولَ الجزءِ. **قلنا**: إنما بُني معَها لزوالِ المشابهةِ اللفظيةِ كما في نونِ الضميرِ.

إِعرَابُـهُ رَفـعٌ وَنَصـبٌ جَـزمُ ... لَيسَـت لِأَنـوَاعِ مَعَانٍ تَسـمُو
مَـا لَيـسَ يَفعَـلَانِ يَفعَلُونَـا ... وَلَيـسَ تَفعَـلَانِ تَفعَلُونَـا
وَلَيـسَ تَفعَلِيـنَ لَامُ صِحَّـه ... بِضَمَّـةٍ وَسَـاكِنٍ وَفَتحَـه
ذُو الـوَاوِ وَاليَـا ضَمَّـةٌ تُقَدَّرُ ... وَالفَتحُ وَالحَـذفُ بِلَفظٍ يُذكَرُ
وَالأَلِفَ اضمُم وَافتَحَنْ مُقَدَّرَا ... وَالحَذفُ فِي الجَزمِ بِلَفظٍ ذُكِرَا[١]
وَخَمسَـةُ الأَفعَـالِ أَدخِل نُونَا ... وَحَذفُهَـا كَمِثـلِ: يَضرِبُونَـا

لما اختلَف أنواعُ إعرابِ الفعلِ بالحركةِ والحذفِ واللفظِ والتقديرِ شرَع يبيِّنُها كتبيينِه في الاسمِ. واعلم أنَّ أنواعَ الإعرابِ في الفعلِ ثلاثةٌ كما في الأسماءِ إلا أنَّ الإعرابَ فيه ليس لمعانٍ تدلُّ عليه كما كان في الأسماء /، [١٢٢: و] وهي: رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ، والجزمُ عوضُ الجرِّ في الأسماءِ على ما تقدَّم[٢]، والأفعالُ باعتبارِ الإعرابِ على أربعةِ أقسامٍ:

---

(١) بعده في المنظومة (٤٢/ ظ)، وشرح الوافية (ص ٣٤٢) بيت آخر، وهو قوله:

وَالنُّونُ فِي لَم يَكُ قَد تَنحَذِفُ ... وَلَم يكُ الَّذِيـنَ هَذَا يَضعُفُ

ومعناه واضح؛ يقول: قد كثر قولهم: «لم يكن» حتى جاز أن تحذف النون على وجه التخفيف، وضعيفٌ حذفها في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة: ١]؛ لقوَّتها بالحركة عليها لالتقاء الساكنين.

(٢) انظر ما تقدم في (١/ ١٢٨، ١٢٩).

الأول: أن يكونَ رفعُه بالضمةِ ونصبُه بالفتحةِ وجزمُه بالسكونِ، وهو الصحيحُ المجرَّدُ عن الضميرِ البارزِ المرفوعِ؛ نحو «يضرِبُ»؛ تقول: «زيدٌ يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضربْ».

والثاني: أن يكونَ رفعُه بالنونِ ونصبُه وجزمُه بحذفِ النونِ، وهو كلُّ ما اتصَل به الضميرُ البارزُ المرفوعُ غيرَ النونِ، وهو خمسةُ أفعالٍ: «يفعلانِ وتفعلانِ ويفعلونَ وتفعلونَ وتفعلينَ»؛ تقول: «هما يفعلانِ، ولن يفعلا، ولم يفعلا»، و«هم يفعلون، ولن يفعلوا، ولم يفعلوا»، و«أنتم تفعلون، ولن تفعلوا، ولم تفعلوا»، و«أنتِ تفعلينَ، ولن تفعلي، ولم تفعلي»، وإنما أُعربت هذه الأفعالُ بالحروفِ لمشابهتِها المثنَّى والمجموعَ في الأسماءِ في التصريفِ.

الثالث: أن يكونَ رفعُه ونصبُه بالضمةِ والفتحةِ مقدَّرتَينِ وجزمُه بحذفِ حرفِ الإعرابِ، وهو ما كان لامُه ألفًا؛ نحو «يخشى»؛ تقول: «هو يخشَى ولن يخشَى ولم يخشَ».

والرابع: أن يكونَ رفعُه بالضمةِ تقديرًا ونصبُه بالفتحةِ لفظًا وجزمُه بحذفِ الحرفِ، وهو ما كان معتلًّا بالواوِ والياءِ؛ نحو «يدعُو ويرمِي»؛ تقول: «هو يدعو ويرمي، ولن يدعوَ ويرميَ، ولم يدعُ ولم يرمِ».

* * *

[النواصب]

وَارفَع إِذَا لَم يَنتَصِب أَو يَنجَزِم ... وَانصِب بِأَن وَلَن وَكَي إِذًا وَعَم
فَــأَن إِذَا لَــم تَكُ بَعــدَ[1] عِلم ... إِذ خَفَّفُوهَــا بَعــدَهُ فِي الحُكمِ
كَــذَاكَ تَأتِــي قَد وَالِاســتِقبَالُ ... أَو حَرفُ نَفــيٍ عِوَضًا قَد قَالُوا
وَإِن تَجِــي مِن بَعــدِ فِعلِ ظَنِّ ... فَجَــوِّز الوَجهَيــنِ وَافهَم عَنِّي
وَلَــن لِنَفيٍ أَكِّــدِ المُســتَقبَلَا ... كَمِثــلِ لَن أَبــرَحَ حَتَّــى تَنزِلَا
وَقُل إِذًا تَنصِبُ فِي المُســتَقبَلِ ... إِن لَم يَكُن بَعــدُ اعتِمَادٌ وَاقبَلِ
وَإِن أَتَت مِن بَعدِ حَرفِ عَطفِ ... فَهْوَ اعتِمَادٌ فِي الفَصِيحِ يَكفِي
وَكَــي يَكُــونُ أَبَــدًا لِلسَّــبَبِ ... أَسلَمتُ كَي أَدخُلَ فَافهَم تُصِبِ

لما قرَّر أن المضارعَ معربٌ والمعربُ يستدعي عاملًا شرَع يبيِّن ماذا يعملُ فيه؛ اعلَم أنَّ إعرابَ الفعلِ لما كان فرعًا على إعرابِ الاسمِ اقتضتِ الحكمةُ أن يكونَ عاملُه أحطَّ مرتبةً من عاملِ الاسمِ، وعاملُ الاسمِ لفظيٌّ ومعنويٌّ، والمعنويُّ أضعفُهما فخصَّ بالفعلِ لعملِ الرفعِ وقد تقدَّم ذلك في صدرِ الكتابِ مستوفًى[2]، ثم اختلَفوا في أنَّ ذلك المعنى ما هو؛ فقال الفرَّاءُ: هو تجرُّدُ الفعلِ عن الناصبِ والجازمِ. وقال البصريُّون وعليه المتأخِّرون: إنه وقوعُ الفعلِ موقعَ الاسمِ، قالوا: كما أَنَّ الاسمَ الذي أعرب لأجلِه غيرُ الذي رفِع به ونصِب وجُرَّ؛ لأنه إنما أُعرِب لتوارُدِ المعاني اللازمةِ عليه، ورُفع ونصِب

(١) في الأصل: «يعلمْ»، والمثبت من المنظومة (٤٢/ ظ)، وشرح الوافية (ص ٣٤٤).
(٢) انظر ما تقدم في (١/ ١٤٥).

وجُرَّ لأعيانِ العواملِ في كلٍّ واحدٍ منها كذلك الفعلُ الذي لأجلِه أُعرِب غيرُ الذي لأجلِه رفِع ونصِب وجزِم؛ فإن الذي أعرِب لأجلِه مشابهتُه الاسمَ كما تقرَّر والذي لأجلِه رفِع هو وقوعُه موقعَ الاسمِ؛ ألا تراك تقول: «مررتُ برجلٍ يقومُ»، و«هذا زيدٌ يقومُ»، و«رأيتُ رجلًا / يقومُ»، و«جاءَني زيدٌ يقومُ»، فتراه [١٢٢: ظ] واقعًا موقعَ الاسمِ في قولك: «مررتُ برجلٍ قائمٍ»، و«هذا زيدٌ قائمًا»، و«رأيتُ رجلًا قائمًا»، و«جاءني زيدٌ قائمًا»، ثم اعترَضوا على ذلك بقولِهم: «كادَ زيدٌ يقومُ»، و«جاءني الذي يقومُ»، و«يقومُ الزيدان»؛ فإنها مواضعُ لم يقَع فيها الاسمُ لا يقال: «كاد زيدٌ قائمًا»، ولا «جاءَني قائمٌ»، ولا «قائمٌ الزيدان»[1].

أجابوا عن الأول: بأنه موضعُ الاسمِ أيضًا وإن لم يستعمَل إلا فعلُ المضارعِ لأنَّه خبرٌ لفعلٍ ناقصٍ؛ مثل: «كان زيدٌ قائمًا»، وإنما عدَلوا إلى الفعلِ لأنَّ «كاد» وأخواتها وضِعت للمقاربةِ على ما يأتي، واسمُ الفاعلِ ليس يختصُّ بالحالِ بل ليسَ يدلُّ عليه بالوضعِ فأوقَعوا موقعَه الفعلَ المضارِع لكونِه للحالِ أو ظاهرًا فيه ليكونَ أدلَّ على مقتضى «كادَ»، ويوضِّحُ ذلك أنَّه لو كان امتناعُهم من الاسمِ ههنا يمنعُ من تقديرِه لكان «إيَّاك» في قولنا: «إيَّاك أن تفعلَ» منصوبًا بغيرِ فعلٍ لأنَّه لا يظهرُ ألبتَّة وذلك لا يقولُه أحدٌ، ويدلُّ على أن الموقِعَ موقعَ الاسمِ أنه قد جاءَ ذلك صريحًا في قولِ تأبَّطَ شرًّا:

فَأُبتُ إِلَى فَهمٍ وَمَا كِدتُ آيبًا ....[2]

---

(١) هذا على مذهب الجمهور، وهو جائز على مذهب الأخفش؛ الذي يرى إعمال اسم الفاعل من غير اعتماد على استفهام أو غيره، وقد تقدم مذهبه في (ص ٢٢١).

(٢) صدر بيت من الطويل له، والبيت بتمامه:

فَأُبتُ إِلَى فَهمٍ وَمَا كِدتُ آيبًا ... وَكَم مِثلِها فَارَقتُها وَهِي تَصفِرُ

=

هكذا رواهُ عبدُ القاهرِ عن بعض البصريّين وذكَر أنَّه وجَده بخطٍّ قديمٍ[١].

وعن الثاني والثالث: أنَّه وإن لم يقَع في ذينكَ الموضعينِ الاسمُ لكنَّه يصحُّ أن يقعَ، ولذلك قال جارُ اللهِ: وذلك وقوعُه بحيثُ يصحُّ وقوعُ الاسم[٢]؛ دفعًا لهذه الاعتراضاتِ. واعلم أنَّ هذينِ الجوابينِ في غايةِ الضعفِ ولذلك عدَل المصنف عن هذه التكلُّفاتِ إلى مذهبِ الفرَّاءِ وقال:

وَارفَع إِذَا لَم يَنتَصِب أَو يَنجَزِم

ولم يقل: وارفَع بوقوعِه موقعَ الاسمِ[٣].

وأمَّا النواصبُ فأربعةٌ هي: «أَن ولَن وكَي وإِذن»، وما عدا ذلك منصوبٌ بإضمارِ «أنْ» على ما يأتي، فـ«أن» هي المتفَقُ عليها وفيما عدَاها خلافٌ، فـ«أن» قد تنصِبُ مطلقًا، وقد لا تنصِبُ متحتِّمًا، وقد يجوزُ فيها الأمرانِ:

= ديوانه (ص ٩١)، وله في ديوان الحماسة (١/ ١٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٨١)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٥٢)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٨٠)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٧٤). قوله «وهي تصفِر» من صفير الطائر.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (٢/ ١٠٤٨)، ولم ينسب البيت هناك، والضمير في قوله «أنه» عائد على البصري الذي رواه وليس عبد القاهر؛ كما يظهر من نص المصنف رحمه الله.

(٢) انظر: المفصل (ص ٣٢٣).

(٣) صحح ابن الحاجب هذا الرأي أيضًا في شرح الكافية (٢/ ٨٦٦)، وقال: «وإذا عرِّف بتجرده صحَّ [أي: تعريف المضارع المرفوع]، ولم يرد عليه إشكال»، وهذا قول الفراء وحذاق الكوفيين، واختاره غير المصنف أيضًا ابن معطٍ وابن مالك وغيرهم؛ انظر: شرح الوافية لابن الحاجب (ص ٣٤٣)، وفصول ابن معطٍ (ص ١٧١)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦١٠)، وشرح الألفية للمرادي (٤/ ١٧٢).

فالأول: كلُّ موضعٍ لا تقعُ فيه بعدَ فعلِ العلمِ والظنِّ؛ كقولِ اللهِ عزَّ وجلَّ(١): ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [المائدة: ٣٧]، وإنما يجبُ النصبُ ههنا لأنه موضعٌ لا يقعُ فيه إلا «أن» الناصبةُ للفعلِ لأَّن المخففةَ من المثقلةِ مختصةٌ بأفعالِ المبتدأِ والخبرِ، وشذَّ الإلغاءُ بها في قولِ الشاعر:

أَبَيتُ وَيَأبَى النَّاسُ أَن يَشتَرُونَهَا وَمَن يَشتَرِي ذَا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ(٢)

كما شذَّ الجزمُ بها في قولِ الآخر:

أَخلِق بِذِي الصَّبرِ أَن يَظفَرْ بِحاَجَتِهِ وَمُدمِنِ القَرعِ لِلأبوَابِ أَن يَلِجَا(٣)

ومتى حذِفت «أن» لزِم رفعُ الفعلِ؛ قال سيبويه: «مُره يحفرها؛ أي: أن يحفرَها»(٤). وجوَّز الكوفيُّون النصبَ وأنشدوا:

وَحُقَّ لِمَن أَبو بَكرٍ أَبُوهُ يُوفِّقَهُ الَّذِي نَصَبَ الجِبَالَا(٥)

---

(١) قوله: «قول الله عز وجل» وقع محرفًا في الأصل: «كقولك».

(٢) بيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الدُّمينة في ديوانه (ص ٢٧)، وشرح أبيات المغني (١/ ١٣٧)، وبلا نسبة في البديع لابن الأثير (١/ ٥٩١)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٦٦)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٢٢).

(٣) بيت من البسيط، وهو لمحمد بن بَشير- وقيل: يَسير- في ديوان الحماسة (٢/ ٣٤)، والبيان والتبيين (٢/ ٣٦٠)، والأغاني (١٤/ ٤٠)، وبلا نسبة في شرح التسهيل (١/ ٣٨٨)، والتذييل والتكميل (١١/ ٣١٩).

(٤) الكتاب (٣/ ٩٩).

(٥) بيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه بشرح الباهلي (٣/ ١٥٤٦)، وله في عمدة الكتاب للنحاس (ص ٢٤٧)، واللامع العزيزي (١/ ١١٩)، والتذييل والتكميل (٣/ ١٧٣)، وتمهيد القواعد (٢/ ٧٨٧). وقال النحاس في الموضع المذكور: «فأما القول في البيت، فالأصح فيه ما حكاه لنا علي بن سليمان [الأخفش الأصغر]، عن محمد بن يزيد [المبرد]، قال: يكون التقدير: وحُقَّ الحقُّ، كما تقول: سِير بزيد فرسخٌ، لأن «سير» يدل على السير، و«حقَّ» يدل على الحق».

أي: أن يوفقَه فنصبَ بتقدير «أن». وعندَ البصريِّين «أن» لا تعملُ مقدرةً إلا في الصورِ التي نذكرها.

والثاني: كلُّ موضعٍ تقعُ بعدَ فعلِ العِلم، وحينئذٍ لا تستعملُ إلا مع حرفِ الاستقبالِ أو حرفِ النفيِ، ويجوز أيضًا أن يقترنَ حرفُ الاستقبالِ بكلمةِ التوقُّعِ، وزعَموا أنَّهم إنما التزَموا ذلك ليكونَ كالعوضِ عن التشديدِ في «أنَّ»؛ تقول: «علمتُ أنْ سيكونُ»، و«علمتُ أن قد سيكونُ»، و«علمتُ أن لا يكونُ»؛ قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ [طه: ٨٩] بالرفع؛ أي: أفلا يعلمون. وإنما لم تنصِب في هذا الموقعِ لأنَّها مخففةٌ من المثقَّلة، ولا يجوزُ أن تكونَ هي الناصبةَ لأنَّها موضوعةٌ للرجاءِ والطمعِ فالجمعُ بينها وبين العِلم جمعٌ بين النقيضينِ.

والثالثُ: كلُّ موضعٍ تقعُ فيه بعدَ فعلِ الظنِّ؛ كقولِك: «ظننتُ / أن يقومَ»، [١٢٣: و] و«أن سيقومُ»، وإنما جازَ ههنا الأمرانِ لجوازِ وقوعِ المخففةِ من المثقلةِ و«أن» الناصبةِ لعدمِ المنافاةِ بين موضوعِها وبين الظنِّ.

وأمَّا «لن» فهي ناصبةٌ مطلقًا وهي موضوعةٌ لنفيِ الاستقبالِ نقيضةُ السينِ وسوف؛ حيثُ إن السينَ وسوف للإيجابِ في المستقبلِ وهي للنفيِ فيه، فهي بمثابةِ «لا» إلا أنها آكدُ مِن «لا»، وزعَم بعضُهم أنها تفيدُ التأبيدَ[١] ولا دليلَ

---

(١) نسب ابن مالك وغير واحد من شراح كتبه أو ممن وقف عليها هذا القول إلى الزمخشري في أنموذجه، والذي في المفصل (ص ١٠٢)، والكشاف (١/ ٧٦، ٧٧)، ومطبوعة الأنموذج (ص ١٠٢) القول بتأكيد النفي لا تأبيده، وقد قال ابن يعيش في شرحه (٥/ ٣٧، ٣٨) كلامًا ظاهره أنها تفيد التأبيد؛ إذ قال: «"لن" معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من "لا"؛ لأن "لا" تنفي "يفعلُ" إذا أريد به المستقبل، و"لن" تنفي فعلاً مستقبلًا قد دخل عليه السين وسوف، وتقع جوابًا لقول القائل: "سيقوم زيدٌ"، =

عليه، على أنَّه وجِد ما يدلُّ على خلافِه وهو قولُك: «لن أضرِبَ زيدًا اليومَ أو غدًا»، ولو كان للتأبيدِ لزِم الجمعُ بين نفيِ الضربِ إلى الأبدِ وبين القصرِ عليه في اليومِ أو إلى الغدِ وذلك جمعٌ بين النقيضين.

وقال الخليلُ: هي مركبةٌ من «لا وأنْ» وردَّ سيبويه هذا الرأيَ وجعَلها حرفًا برأسِها[1]؛ لأنَّهم يقولون «أمَّا زيدًا فلن أضربَ» فلو كان مركبًا من «لا وأن» لامتنَع ذلك كما امتنَع «زيدًا أن تضربَ خيرٌ لك»؛ لأنَّ المنصوبَ بـ«أن» لا يعملُ فيما قبلَها لكونِها موصولةً. وقال أبو عثمانَ[2]: إنَّ ذلك لا يلزمُ الخليلَ لجوازِ أن يُحدِث التركيبُ شيئًا لم يكن حالةَ الإفرادِ، كما تقول في «لولا» أنها مركبةٌ من «لو ولا» ولها حكمٌ ليس لـ«لو»، وكذلك فيما نحنُ فيه. وأُلزِم

= و«سوف يقوم زيدٌ». والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان، فلذلك **يقع نفيُه على التأبيد وطول المدة**، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٩٥]؛ فذكر الأبد بعد «لَن» تأكيدًا لما تعطيه «**لن**»**من النفي الأبدي**»، ولكنه لم يحمل نفي الرؤية في قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] على الإطلاق وإنما قال إن النفي مختص بالدنيا لا يجري على الآخرة، وهذا خلاف ما نسب إلى الزمخشري من مقتضى مذهبه الاعتزالي! وانظر: شرح التسهيل (٤/ ١٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٤٤)، ومغني اللبيب (ص ٣٧٤)، وتمهيد القواعد (٨/ ٤١٣٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٥٧).

(١) الكتاب (٣/ ٥).

(٢) لم أقف على من نسب هذا القول للمازني فيما بين يدي من كتب النحو، ولقد وقفت عليه من كلام السيرافي في شرح الكتاب (١/ ٣٣) وقد ساقه كأنه من لفظه؛ فقال: «وللمحتج عن الخليل أن يقول: إن الحرفين إذا ركِّبا قد يتغير معناهما منفردين، من ذلك ...» ثم سرد مثالي «لو ولولا» كما هنا بسياقه، فلعل هذا من كلام المازني وأورده أبو سعيد في كتابه ولم يسم صاحبه، أو يكون من قول أبي سعيد ووقع وهم في النسبة لا سيما والمصنف رحمه الله كثيرًا ما يأتي بتعقيب السيرافي على كلام سيبويه في غير ما موضع. وذكر قريبًا من كلام السيرافي ابن الوراق في علل النحو (ص ١٩٢)، والعكبري في اللباب (٢/ ٣٣).

الخليلَ شيءٌ آخر وهو أنَّك تقولُ: «لن يخرجَ زيدٌ» فيستقلُّ كلامًا، وإذا قلتَ «أن تخرجَ زيدٌ» لم يستقلَّ كلامًا إلا أن تقولَ «أحبُّ إليَّ» أو ما أشبَهُه، وأُجِيبُ بما أجابَ به أبو عثمانَ.

وزعَم الفرَّاءُ أن أصلَها «لا» إلا أنه قُلبت ألفُها نونًا[1]. والحقُّ مذهبُ سيبويه؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التركيبِ، وليس شيءٌ يدلُّ عليه فلا يصارُ إليه.

وأمَّا «كي» فهي للسببيةِ؛ أي: لتدلَّ على أنَّ ما قبلها سببٌ فيما بعدَها؛ تقول: «أسلمتُ كي أدخلَ الجنةَ»، و«سرتُ كي أدخلَ البلدَ»؛ فإنَّ الإسلامَ سببُ دخولِ الجنةِ، وكذا السيرُ سببٌ لدخولِ البلدِ. واختلفوا فيها فقال الكوفيُّون: إنها هي الناصبةُ بنفسِها مطلقًا واحتجُّوا بأنه لو لم تكن ناصبةً لكانت حرفَ جرٍّ كما قالَه الخَصم[2]. وليس كذلك لأنَّ حرفَ الجرِّ يدخلُ عليها وهي تدخلُ على حرفِ الجرِّ وحرفُ الجرِّ لا يدخلُ على حرفِ الجرِّ؛ أمَّا الأولُ فكقولِه تعالى: ﴿لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وأمَّا الثاني فكقولِ ابن قيس الرقيات[3]:

لَيتَنِي أَلقَى رُقَيَّةَ فِي ... خَلوَةٍ مِن غَيرِ مَا بَئِسِ
كَي لِتَقضِينِي رُقَيَّةُ مَا ... وَعَدَتنِي غَيرَ مُختَلَسِ

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٤)، والمفصل (ص ٤٠٧)، والبديع لابن الأثير (١/ ٥٩٢)، وشرح التسهيل (٤/ ١٥)، وشرح الرضي (٤/ ٣٨).

(٢) انظر: اللامات للزجاجي (ص ٦٦)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٩٣)، والإنصاف (٢/ ٤٦٥) [م: ٧٨]، وشرح المفصل (٤/ ٢٣١)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٤٧).

(٣) البيتان من المديد، وهما في ديوانه (ص ١٦٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٥٨)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٨٨)، والبيت الأول محل الشاهد له في: التذييل والتكميل (١/ ٢١٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٦٠).

وقال الأخفشُ: إنَّها حرفُ جرٍّ بمعنى اللامِ والنصبِ بعدَها بإضمارِ «أن»[١]، واحتجَّ عليه بأنَّه قد وجِد فيها بعضُ خواصِّ حرفِ الجرِّ، وذلك من خواصِّه أنَّها إذا دَخلت على ما الاستفهامية حذِفت ألفُها؛ كقولهم: «فِيمَ ولِمَ وعَمَّ» وقد وجِدت هذه الخاصيةُ فيها في قولهم «كيمَ»، وأيضًا قد ظهَرت «أن» في قولِ بعضِهم، ولولا أنَّها مقدرةٌ وإلا لَما جازَ ذلك؛ قالَ الشاعرُ:

[فقَالَت] أَكُلَّ النَّاسِ أَصبَحتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيمَا أَن تَغُرَّ وَتَخدَعَا[٢]

وأكثرُ البصريِّين على أنَّها هي الناصبةُ في مثلِ «لكيلا» وما عداه بتقديرِ «أن» وعليه أكثرُ المتأخرينَ، والأقربُ هو الأولُ لأنَّ ما ذكِر من خاصيَّتِها لا يتمُّ إلا بعدَ العلمِ بأنَّ «كي» حرفُ جرٍّ لأنها لو كانت ناصبةً لَما كانتِ الخاصيةُ خاصيةً فلو أثبتت جارِّيتُه بتلك الخاصيةِ لزِم الدورُ وأمَّا قولُ الشاعرِ فشاذٌّ حمَلته عليه الضرورةُ[٣]، وأيضًا أنها لو كانَت حرفَ جرٍّ كاللامِ لجازَ «كي زيد» كما جاز «لزيد» ولم يجُز بالاتفاقِ.

[١٢٣: ظ] وأمَّا «إذًا» فاختلفوا فيها أيضًا؛ فقال بعضُهم: أصلُها / «إذ أن» فحذِفت الهمزةُ تخفيفًا[٤]. وقال بعضُهم: أصلُها «إذا» إلا أنَّها قطِعت عن الإضافةِ

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٥)، والإنصاف (٢/ ٤٦٥، ٤٧٣) [م: ٧٨، ٨٠]، وتوجيه اللمع (ص ٣٥٨)، وشرح المفصل (٤/ ٢٣١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٠٨)، وله في: المفصل (ص ٤٤٥)، وتوجيه اللمع (ص ٣٥٨)، والمساعد لابن عقيل (٣/ ٦٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٣٢)، وله أو لحسان بن ثابت رضي الله عنه في المقاصد النحوية (٣/ ١١٩٥، ٤/ ١٨٥٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠٨)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٨١).

(٣) قال بضرورته أيضًا ابن عصفور في ضرائر الشعر (ص ٦٠)، وانظر: الشرح الكبير له (٢/ ١٤٢).

(٤) هو قول الخليل بن أحمد فيما نقله ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٣٢)، =

وعوِّض التنوينُ عن المضافِ إليه؛ كـ«يومئذٍ، وحينئذٍ»[1]، فالنصبُ بعدَها بإضمارِ «أن»، والذي يدلُّ على أنَّها ليَست ناصبةً بنفسِها أنَّها تقعُ منفصلةً مستقلةً؛ كبيتِ «الحماسة»:

إذًا لَقَامَ بِنَصرِي مَعشَرٌ خُشُنٌ ....[2]

ولو كانت ناصبةً لما كان الأمرُ قياسًا على «أن»، وأيضًا لو كانت ناصبةً لَما انفكَّت عن النصبِ قياسًا على «أن» أيضًا وليس كذلك. وقال الأكثرونَ: إنَّها هي الناصبةُ بنفسِها وليست مركبةً مِن «إذ أن»؛ لأنَّ «إذ» لما مضَى من الزمانِ و«إذا» لما يستقبلُ فبينهما منافاةٌ، وأيضًا لو كان لوجَب ألا تنفكَّ عن النصبِ كما لا تنفكُّ «أن» **وهذا المذهبُ أقربُ إلى الحقِّ**، والجوابُ عما ذكَروه من استقلالِها أنَّ ذلك غيرُ مانعٍ من كونِها ناصبةً والقياسُ فاسدٌ لوجودِ الفارقِ. وعن الثاني: أن عملَ العاملِ إذا كان مشروطًا بشيءٍ ثم زالَ ذلك الشرطُ وانفكَّ عن العملِ لا يقدحُ ذلك في عامليتِه؛ ألا ترى بابَ «علِمت» مع قوَّتِه في العملِ فما ظنُّك بما هو أضعفُ منه.

= والعكبري في اللباب (٢/ ٣٤)، والرضي في شرحه (٤/ ٤٦)، وابن عقيل عنه وعن بعض الكوفيين في المساعد (٣/ ٧٤).

(١) هو قول الرضي في شرحه (٤/ ٣٩، ٤٠)؛ إذ قال: «الذي يلوح لي في «إذن» ويغلب في ظني أن أصله «إذ»، حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض منها التنوين...، وإذن، ههنا هي «إذ» في نحو قولك: «حينئذ ويومئذ»، إلا أنه كسر ذاله في نحو «حينئذ» ليكون في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم».

(٢) صدر بيت من البسيط، لأُنيف بن قُرَيط العنبري، والبيت بتمامه:

إذًا لَقَامَ بِنَصرِي مَعشَرٌ خُشُنٌ عِندَ الحَفِيظَةِ إن ذُو لُوثَةٍ لانَا

ديوان الحماسة (١/ ٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٥٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٦٨)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٤١)، وسيأتي جزء من عجزه عند المصنف في (ص ٤٧٣).

إذا تقرَّر ذلك فاعلَم أنها جوابٌ وجزاءٌ؛ إذا قالَ الرجلُ: «أنا آتيكَ» تقولُ: «إذًا أكرِمَكَ» فقولك «إذًا أكرمَكَ» جوابٌ لقولِه وجزاءٌ لهَ، كذا قالَه سيبويه(١).

ولعملِها النصبُ شرطانِ؛ الأول: ألَّا يكونَ ما بعدَها معتمدًا على ما قبلَها. والثاني: أن يكونَ الفعلُ مستقبلًا. فإن فقِد الشرطانِ أو أحدُهما فلا نصبَ؛ مثالُ فقدانِ الأولِ قولُك لمن يقولُ «أنا آتيك»: «أنا إذًا أُحسِنُ إليك»؛ لأن «أُحسِن» وقع خبرًا للمبتدأ وهو «أنا». وقولك: «إن تكرمْني إذًا أكرمْك» بالجزمِ لأنه اعتمدَ على ما قبلَها لكونِه جزاءً. وتقولُ: «واللهِ إذًا لا أفعلُ» بالرفع لأنَّه معتمدٌ على اليمين، ومنه بيتُ «الكتاب»(٢):

لَئِن عَادَلِي عَبدُ العَزِيزِ بِمِثلِهَا ... وَأَمكَنَنِي مِنهَـا إِذًا لَا أُقِيلُهَا

لأنَّ قوله «لا أقيلُها» معتمدٌ على ما في قوله «لئن عادَ لي» من تقديرِ القسمِ؛ أي: واللهِ لئن عادَ لي، فهي في الإلغاءِ عندَ الاعتمادِ بمثابةِ بابِ «ظننتُ» على ما يأتي، إلا أنَّه لا يجوزُ الإعمالُ ههنا في موضعِ الإلغاءِ بخلافِ بابِ «ظننتُ» وسببُه قوتُه وضعفُها(٣).

ومثالُ فقدانِ الثاني قولُك لمن يحدِّثُك: «إذًا أظنُّك كاذبًا»؛ أي: في هذه الحالِ.

ومثالُ فقدانِهما قولُك له: «أنا إذًا أظنُّك كاذبًا».

---

(١) الكتاب (٣/ ١٤، ٤/ ٢٣٤).

(٢) (٣/ ١٥)، والبيت من الطويل وهو فيه لكثير عزة، وهو في ديوانه (ص ٣٠٥)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٩٧)، والمفصل (ص ٤٤٣)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٦٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٦٣)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٧٣).

(٣) انظر ما سيأتي في (ص ٣١٩).

ومثالُ حصولِ الشرطين معًا قولُك لمن يقولُ «أنا آتيك»: «إذًا أُحسِنَ إليك»، ومنه بيتُ «الكتاب»[(١)]:

فَارْدُدْ حِمَارَكَ لَا يَرتَعْ بِرَوضَتِنَا ... إِذًا يُـرَدَّ وَقَيدُ العَيرِ مَكرُوبُ

إن قلتَ: كان على المصنفِ أن يذكرَ شروطًا أُخر؛ الأولُ: أن يكونَ جوابًا لكلامٍ سابقٍ.

والثاني: أن يكونَ داخلًا على فعلٍ؛ ليخرجَ نحوُ قولِ الشاعر:

قَـومٌ إِذَا نُسِـبوا فَفَرعُهُـمُ ... فَرعِي وَأَصلُهُـم إِذًا أَصلِي[(٢)]

الثالث: ألا تفصَلَ عن الفعلِ؛ كقولِك: «إذًا عبدُ اللهِ يقومُ».

قلت: أمَّا الأولُ فليسَ بشرطٍ لعملِها بل هو مأخوذٌ من وضعِها ولا يفارقها ألبتَّة فلا وجهَ لاشتراطِه، وأمَّا الثاني والثالثُ فلأنَّ مرادَه أنَّها إذا دخَلت على الفعلِ فلإعمالِها فيه هذانِ الشرطانِ، فلا وجه لاشتراطهما أيضًا.

وقوله:

وَإِن أَتَت مِن بَعدِ حَرفِ عَطفِ ... . إلى آخره

(١) (٣/ ١٤٥)، والبيت من البسيط وهو فيه لعبد الله بن عَنَمةَ الضبي، وله في ديوان الحماسة (١/ ٢٢٩)، والمقتضب (٢/ ١٠)، والأصول (٢/ ١٤٨)، والأفعال للسرقسطي (٢/ ١٤٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٦٤). والعَير: الحمار أهليًا كان أو وحشيًا، وقد غلب استعماله على الوحشي، وهو في البيت هنا الأهلي.

(٢) بيت من الكامل، وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٨١)، وله في الأغاني (٢/ ١٥٣)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٠٨). وجاءت الرواية في الديوان والمصدرين:

قَـومٌ إذا نُسِـبُوا فَفَرعُهُـمُ ... فَرعِـي وأَثْبَتَ أَصْلُهُم أَصلِي

وجاء قوله: «إذا نسبوا» في الأصل: «إذا ما انتسبوا» وعلى هذا فالبيت مكسور، وصوابه ما أثبت وهو الموافق لما في المصادر.

يريد: أنها إذا دخَل عليها حرفُ العطفِ فالفصيحُ إلغاؤُها لحصولِ الاعتمادِ
[١٢٤: و] المانع من الإعمالِ / بسببِ العطفِ، وبه جاءَ القرآنُ: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[١] [الإسراء: ٧٦]، وقوله: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]. وجاءَ في غير السبعة: (وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا)[٢]، ووجهُه: أن الفعلَ مشتغلٌ بفاعلِه من غيرِ النظرِ إلى حرفِ العطفِ.

وجوَّز النحاةُ في مثلِ قولِك «إن تأتِني آتِك وإذن أحسِنُ إليك»: ثلاثةَ أوجهٍ؛ النصبَ على الإعمالِ من غيرِ الاعتدادِ بحرفِ العطفِ، والرفعَ على أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: وأنا إذن أُحسنُ إليك. والجزم على أن يكونَ عطفًا على الجزاءِ من دون تقديرِ المبتدأ[٣].

إِضمَارُ أَن مِن بَعدِ حَتَّى وَالفَا … وَالـوَاوِ وَاللَّام وَأَو لَا يَخفَى
حَتَّى لِلاستِقبَالِ مِمَّا قَبلَه … يَأتِي كَكَي وَكَإِلَى فِي الجُملَه

لما فرَغ مِن النواصبِ بأنفُسِها شرَع يبيِّنُ ما ينصبُ بإضمارِ «أن»، وهي ستةُ أحرفٍ: «حتَّى ولامُ كي ولامُ الجحود، والواوُ والفاءُ وأو»، واختلفوا فيها

(١) قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو وشبعة عن عاصم: (خَلْفَكَ)، وقرأها الباقون: ﴿خِلَٰفَكَ﴾. السبعة لابن مجاهد (ص ٨٤)، والمبسوط لابن مهران (ص ٢٧١)، والتيسير لأبي عمرو الداني (ص ١٤١)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٠٨).

(٢) هي قراءة أبي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما، شواذ ابن خالويه (ص ٨٠)، والبحر المحيط (١٧/ ٥١٦)، وانظر: الكتاب (٣/ ١٣)، والمقتضب (٢/ ١٢)، وشرح المفصل (٤/ ٢٢٧).

(٣) انظر الأوجه الثلاثة في: الكتاب (٣/ ١٥)، والمقتضب (٢/ ١١)، والمفصل (ص ٤٤٣)، والبديع لابن الأثير (١/ ٦١٦)، وشرح المفصل (٥/ ١٢٧)، وشرح الرضي (٤/ ٤٨)، وشرح الشاطبي على الألفية (٦/ ٢٢).

فقال الكوفيُّون: إن الثلاثةَ الأُوَل هي النواصبُ بأنفُسِها. وقال البصريُّون: إنها تنصبُ كلُّها بتوسطِ إضمارِ «أن»، وإنما حمَلهم على ذلك أنَّهم رأَوا الثلاثةَ الأولَ حروفَ جرٍّ ومعناها ههنا كمعناها في غيرِها وهي مختصَّةٌ بالاسمِ فوجَب أن يقدرَ الفعلُ بعدَها مصدرًا ليمكنَ دخولَها فيه، ولا يمكنُ ذلك إلا بتقديرِ حرفٍ مصدريٍّ والحروفُ المصدريةُ هي: «أنْ وأنَّ وما وكي»، ولا سبيلَ إلى الثانيةِ لأنَّها مختصةٌ بالأسماءِ وأيضًا لم يثبُت إضمارُها أصلًا فلا طريقَ إليها، ولا إلى الثالثةِ لأنَّها لم تعمل ظاهرةً فكيف تعملُ مقدرةً؟! ولا إلى الرابعةِ لأنَّها لم يثبُت إضمارُها أصلًا، وأيضًا قد وقَع النزاعُ في أنها ناصبةٌ أو جارةٌ فمَن قال إنَّها جارةٌ لا يحسُنُ تقديرُها عندَه لأنَّ تقديرَها يستلزمُ تقديرَ «أن» وتقديرُ «أن» أَولى، وأيضًا يؤدِّي ذلك إلى فسادِ المعنى في بعضِ الصورِ؛ كقولِك: «سرتُ حتَّى تغيبَ الشمسُ» فلو أضمرت «كي» وهي للتعليلِ لكانَ السيرُ معللًا لغيبوبةِ الشمسِ وهو ظاهرُ الفسادِ، وإذا بطَل تقديرُ هذه الحروفِ تعيَّن تقديرُ «أن» وهو المطلوبُ[١].

ويدلُّ أيضًا على أن «حتَّى» ليست ناصبةً بنفسِها ما أنشدَه عبدُ القاهرِ عن شيخِه[٢]

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٩٤)، وعلل النحو لابن الوراق (ص ١٩٤)، والإنصاف (٢/ ٤٦٩، ٤٨٥، ٤٨٩) [م: ٧٩، ٨٢، ٨٣]، وشرح المفصل (٤/ ٢٣٠)، وشرح التسهيل (٤/ ٢٣)، وشرح الرضي (٤/ ٥٣)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٥٨).

(٢) هو: محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث، أبو الحسين الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي أخذ عنه النحو ونشر علمه في بلاد جرجان وغيرها، كان نحويًّا أديبًا أحد أفراد زمانه، أخذ عنه عبد القاهر واحتفى به وقالوا لم يكن له أستاذ سواه، توفي (٤٢١هـ)، من مصنفاته: كتاب الهجاء، وكتاب الشعر. انظر: نزهة الألباء (ص ٢٥١)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٢٣)، وإنباه الرواة (٣/ ١١٦).

عن أبي الفضلِ الرِّياشيِّ(١) مِن قولِ الشاعر:

دَاوَيتُ غَبنَ أَبِي الدَّهِيقِ بِمَطلِهِ   حَتَّى المَصِيفِ وتَغلُوَ القِعدَانُ(٢)

فإن المصيفَ مجرورٌ بـ«حَتَّى»، وقولُه «تغلوَ» معطوفٌ عليه ولا يحتملُ نصبُه إلا بإضمارِ «أن»؛ إذ تكونُ «حتى» جارةً ناصبةً معًا باتفاقِ الخَصمِ.

إذا تقرَّر ذلك فاعلَم: أنَّ «حتَّى» لها معنيانِ؛ الأول: أن تكونَ بمعنى «كي» وهو الغالبُ؛ كقولِك: «أسلمتُ حتَّى أدخلَ الجنةَ»؛ أي: كي أدخلَها. والثاني: أن تكونَ بمعنى «إلى أن»؛ كقولِك: «سرتُ حتى أدخلَ البلدَ»؛ أي: إلى أن أدخلَه. وشرطُ نصبِ الفعلِ بعدَها أن يكونَ مستقبلًا تحقيقًا أو حكايةً، وإنما قلنا ذلك لأنَّه ليس يشترطُ أن يكونَ الفعلُ مستقبلًا عند الإخبارِ بل يجبُ أن يكونَ مستقبلًا بالنظرِ إلى ما قبلَه وإن لم يكن مستقبلًا عندَ الإخبارِ؛ مثالُ الاستقبالِ حقيقةً قولُك وأنتَ في حالِ السيرِ: «أسيرُ حتَّى أدخلَ البلدَ». ومثالُ الحكايةِ قولُك وقد سرتَ ودخلتَ: «سرتُ أمسِ حتَّى أدخلَ البلدَ» إذا قصدتَ الإخبارَ عن الدخولِ المستقبلِ عندَ ذلك السيرِ.

---

(١) هو: العباس بن الفرج، أبو الفضل الرياشي، كان عالمًا باللغة والشعر كثير الرواية عن الأصمعي وغيره، أخذ عن المازني النحو وقرأ عليه كتاب سيبويه وأخذ عنه المازني الشعر واللغة، وأخذ عنه المبرد وثعلب وابن دريد. توفي مقتولًا (٢٥٧هـ)، من مصنفاته: كتاب الخيل، وكتاب الإبل، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب. انظر: أخبار النحويين البصريين (ص ٦٩)، وتاريخ العلماء النحويين (ص ٧٥)، ونزهة الألباء (ص ١٥٣).

(٢) بيت من الكامل، وهو بلا نسبة في المقتصد (٢/ ١٠٨٠)، والإنصاف (٢/ ٤٩٠) [م: ٨٣]، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (١/ ٣١٢)، وتوجيه اللمع (ص ٢٤٩)، وفي الثلاثة الأخر: «عين أبي الدهيق» بدلًا من «غبن أبي الدهيق»، وإنما المقصود هنا الغَبْن في البيع وبتحريك الباء يكون في الرأي.

وههنا تنبيهٌ: وهو أنَّ ههنا مضافًا محذوفًا؛ فإنَّك إذا قلت: «أسيرُ حتَّى أدخلَ البلدَ»؛ تقديره: حتَّى وقتَ دخولِ البلدِ، وكذا / قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]؛ أي: إلى وقتِ طلوعِ الفجرِ. و«سرتُ حتَّى صلاةَ العصرِ»؛ أي: وقتَ صلاةِ العصرِ. وقولهم: «جئتُك خُفوقَ النجم»؛ أي: وقتَ خفوقِ النجمِ. وإنما حذِف استغناءً بما في الفعلِ من قوةِ الدلالةِ على الوقتِ. [١٢٤: ظ]

فَــإِن تُرِد تَحقِيــقَ أَو حِكَايَهْ ... الحَالِ فَارفَــع مُخبِرًا بِالغَايَهْ
وَيَجِبُ السَّبَبُ حَيثُ استَغنَى ... كَشَــرِبَت حَتَّى تَجُــرُّ البَطنَا
فَلَا تَقُل مَا سِرتُ حَتَّى أَدخُلُ ... وَهَكَذَا أَسِــرتَ حَتَّى تَدخُلُ
وَأَيُّهُــم سَــارَ حَتَــى يَدخُلُ ... الرَّفعُ وَالنَّصبُ جَمِيعًا يُقبَلُ

يريد: أنه إذا فقِد الاستقبالُ وأُريد الحالُ تحقيقًا أو حكايةً وجَب الرفعُ وتجبُ السببيةُ؛ أي: يجبُ أن يكونَ ما قبلَها سببٌ فيما بعدَها، وتكونَ «حتى» حرفَ ابتداءٍ؛ مثالُ الحالِ الحقيقيِّ قولُك: «سرتُ حتَّى أدخلُ البلدَ» وأنت في حال الدخول. ومثالُ الحكايةِ قولُك وأنت سرتَ ودخلتَ: «سرتُ حتى أدخلُ البلدَ» بالرفعِ إذا قصَدت الإخبارَ عن تلك الحالِ الواقعةِ لغرضِ الحكايةِ، وإنما تجِبُ السببيةُ لأنه لما فقِد الاتصالُ اللفظيُّ من حيثُ جعَل «حتَّى» حرفَ ابتداءٍ أرادوا أن يعوِّضوا عنه الاتصالَ المعنويَّ بقصدِ السببيةِ؛ فإذا قلتَ: «مرِض حتَّى لا يرجُونه» فالمرضُ سببٌ لعدمِ الرجاءِ، وقولُهم: «شَرِبتْ حتى تجيءُ البعيرُ تجرُّ بطنَه» فالشربُ سببٌ لجرِّ بطنِها. ولأجلِ اشتراطِ السببيةِ امتنَع الرفعُ في قولِك: «ما سرت حتى أدخلَ» لأنَّ نفيَ السيرِ لا يكونُ سببًا للدخول، وكذلك امتنَع الرفعُ في «أسِرتَ حتى تدخلَها» لأن السيرَ المستفهمَ عنه المشكوكَ فيه لا يكونُ سببًا للدخولِ المتحقِّق. وأما إذا قلتَ: «أيُّهم سارَ

حتى يدخلُها» فلا يمتنعُ فيه الرفعُ لفقدانِ المانعِ لأنَّ السيرَ متحققٌ فيه فيصحُّ أن يكونَ سببًا للدخول، وإنما المستفهمُ عنه هو السائرُ ولذلك يجابُ بأن يقالَ: زيدٌ أو عمرٌو، ولا يقال: سارَ أو لم يسِر.

وههنا **تفريعٌ آخرُ** أسقَطه المصنفُ؛ وهو أنَّك إذا قلتَ: «كانَ سَيري أمسِ حتَّى أدخلَـها» فيه ثلاثةُ أوجهٍ؛

الأول: أن تجعل «كان» تامةً بمعنى «وقع»، وحينئذ جاز الرفعُ لإمكانِ السببيةِ وجاز النصبُ أيضًا إذا أردتَّ الدخولَ المترقبَ بالنظرِ إلى ما قبلَها.

الثاني: أن تجعلَ «كان» ناقصةً وتجعل «أمسِ» متعلقًا بمحذوفٍ؛ أي: كان سيري حاصلًا أمسِ، وحينئذٍ يجوز فيه أيضًا الوجهانِ: الرفعُ والنصبُ كما قلناه.

الثالث: أن تجعلَ «كان» ناقصةً وتجعل «أمسِ» متعلقة بـ«سَيري» وحينئذٍ لا يجوزُ إلا النصبُ لامتناعِ جعلِ «حتى» للابتداءِ لوقوعِها مع مجرورِها موقعَ الخبرِ عن «كان»، والتقديرُ: كان سيري أمسِ حاصلًا إلى وقتِ دخولِها.

وَلَامُ كَي كَكَي وَلَامُ الجَحدِ ... تَأكِيدُ نَفـيٍ بَعدَ كَانَ يُجدِي

لام كي حرفٌ مفيدٌ للتعليلِ ولذلك سمِّيت بـ«لام كي»، ولامُ الجحودِ لامٌ زائدةٌ تأتي بعد كلامٍ منفيٍّ تفيدُ تأكيدَ النفيِ، وهما تنصبانِ الفعلَ بعدَهما بإضمارِ «أن»؛ تقولُ: «أَسلمتُ لأدخلَ الجنةَ»؛ معناه: كي أدخل الجنة. ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]؛ أي: لأن يعذبَهم. والفرقُ بينهما يقعُ من ثلاثةِ أوجهٍ:

[١٢٥: و] **الأول**: أن الأولى تفيدُ التعليلَ / ، ولامُ الجحودِ ليست كذلك.

الثاني: أنَّها لو أُسقطت لاختلَّ الكلامُ، ولامُ الجحودِ ليست كذلك لكونها زائدةً؛ ألا تَرى أنَّك إذا قلتَ: «ما كانَ اللهُ يعذِّبهم» استقامَ المعنى.

الثالث: أنَّها ليست بلازمةِ النفيِ، ولامُ الجحودِ لا بدَّ أن تكونَ بعد النفيِ.

وَالفَا بِشَرطِ أَن تكُونَ لِلسَّبَبْ وَقَبلَهـا أَحَـدُ سِـتَّةٍ وَجَبْ
أَمـرٌ وَنَهـيٌ نفيٌ اِسـتِفهَامُ عَـرْضٌ تَمَـنٍّ سِـتَّةٌ تَمَـامُ

اعلم أنَّه إذا ربِط الفعلُ المضارعُ بالفاءِ أو الواوِ أو «أو» بأحدِ الستَّةِ المذكورةِ على وجهٍ مأتيٍّ، وقُصِد أن يكونَ الأولُ سببًا للثاني وجَب أن تنصبَ ذلك الفعلَ بالاتفاق، لكن اختلَفوا بماذا ينتصبُ؛ فقال الجَرْمي: إنه منصوبٌ بنفسِ هذه الأحرفِ، وإنها خرَجت عن بابِ العطفِ؛ لأنَّ العطفَ يقتضي الاشتراكَ ولا اشتراكَ ههنا فهي بمثابةِ الواوِ في المفعولِ معه. وقال الكوفيُّون: إنه منصوبٌ على الخلافِ؛ أي: كونُ الثاني مخالفًا للأول عاملٌ فيه عملَ النصبِ كما أن المنصوبَ بعد الواوِ التي بمعنى «مع» كونُه مخالفًا للأولِ عاملٌ عملَ النصبِ. وقال البصريُّون، وهو اختيارُ المتأخِّرين: إنه منصوبٌ بـ«أن» مقدرةً، وإن الحروفَ باقيةٌ على كونِها عاطفةً وهو الحقُّ[١].

والجوابُ عن الأول: أن الفاءَ إذا جعِلت ناصبةً؛ فإما أن تكونَ عاطفةً، أو تكونَ للسببيةِ، أو قسمًا ثالثًا، لا سبيلَ إلى الأولَين لأنَّهما غيرُ عاملتينِ في غيرِ صورةِ النزاع، فوجَب ألا تعملَ فيها أيضًا إلحاقًا للصورةِ المتنازَعِ فيها ببابِها

(١) وإلى قول الجرمي ذهب بعض الكوفيين أيضًا؛ انظر المسألة في: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٢٢٨)، والإنصاف (٢/ ٤٥٤) [م: ٧٦]، وشرح المفصل (٤/ ٢٣٢)، وتوجيه اللمع (ص ٣٦٧)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ١٤٣)، وشرح الرضي (٤/ ٥٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٦٨)، وشرح الشاطبي على الألفية (٦/ ٤٩).

المعلومِ بالاستقراءِ، ولا إلى الثالثِ لأنها إثباتٌ لشيءٍ مِن دونِ إقامةِ الدليلِ عليه مع إمكانِ إجرائِه على بابِه المشهورِ.

وعن الثاني: أنَّا نطالبُهم أولًا بإقامةِ الحجةِ المتعذرِ عليهم على كونِ الخلافِ موجبًا للعملِ، ثم بإقامةِ الحجةِ على كونِه موجبًا للنصبِ، ثم نقولُ لو كانَ الخلافُ موجِبًا للنصبِ لوجَب أن يقالَ: «جاء زيدٌ لا عمرًا» لوجودِ الخلافِ، وليس الأمرُ كذلك بالاتفاقِ، وكذا القولُ في الواوِ و«أو».

ثم اعلَم أن البصريِّين لما جعَلوا الحروفَ عاطفةً والعطفُ يقتضي الاشتراكَ ولا اشتراكَ في هذه الأشياءِ قدَّروا الفعلَين بتقديرِ المصدرِ ليحصلَ الاشتراكُ فيصحَّ العطفُ، ولا يمكن تقديرُ الفعلِ الموجَب بالمصدرِ إلا بحرفٍ مصدريٍّ ولا حرفَ مصدريًّا ناصبًا للفعل سوى «أن وكي»، و«كي» لا مدخلَ لها في هذا البابِ؛ لأنَّها للتعليلِ المفسدِ للعطفِ فتعيَّنت «أن»، فقالوا: إنَّ الفعلَ منصوبٌ بتقديرِ «أن» وهو مقدرٌ بالمصدرِ معطوفٌ على المصدرِ. أو نقول ما قالَه عبدُ القاهرِ؛ وهو: أنَّه لولا الحكمُ بإضمارِ «أن» ههنا للزِم دخولُ ما بعدَها فيما قبلَها بحكمِ العطفِ؛ لأنا إذا قلنا «ما تأتِينا فنعطيَك» لولا تقديرُ «نعطيَك» بالمصدرِ بإضمارِ «أن» لكانَ حاصلُ معناه: «لا تأتِينا فإنَّا لا نعطِيك»، وليس المعنى نفيَ الإعطاءِ مطلقًا بل نفيَ الإعطاءِ لأجلِ نفيِ الإتيانِ، والحاصلُ جعلُ الإتيانِ سببًا للإعطاءِ، وذلك لا يحصلُ إلا بأن نقول: «لا يكونُ منك إتيانٌ فإعطاءٌ منَّا»؛ لأنَّ الإعطاءَ إذا عطِف بالفاءِ على الإتيانِ المنفيِّ عُلِم أن نفيَه بعدَ نفيِ الإتيانِ، كما أنَّك إذا قلتَ: «ما يأتينا زيدٌ فعمرٌو» وكنتَ نفيتَ إتيانَ عمرٍو بعد نفيِ إتيانِ زيدٍ، وإذا عُلم أن نفيَ الإعطاءِ بعدَ نفيِ الإتيانِ عُلم أن سببَ الإعطاءِ الإتيانُ، وهذا التقديرُ لا يمكن إلا بأن تقدِّر «أن» كما قلناه،

وإذا قدرت «أن» وصار الفعلُ في تقديرِ المصدرِ وجَب أن يقدرَ الفعلُ الأولُ مصدرًا أيضًا لئلَّا يلزَمَ عطفُ الاسمِ على الفعلِ؛ هذا خلاصةُ ما قالَه(١).

إذا تقرَّر ذلك فلنَقدِّرِ الأمثلةَ ونقرِّرها: أما النفيُ / فقد تقرَّر. والأمرُ نحوَ [١٢٥: ظ] قولِك: «أعطني فأشكرَك»؛ أي: ليكن منك إعطاءٌ فشكرٌ مني. والنهيُ كقولِك: «لا تشتمْني فأضربَك»؛ أي: لا يكُن منك شتمٌ فضربٌ مني. والاستفهامُ كقولِك: ﴿هَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]؛ أي: هل حصولُ الشفعاءِ فشفاعةٌ لنا. والتمنِّي كقولِك: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]؛ أي: ليت لي كونًا معهم ففوزًا عظيمًا [لي]. والعرضُ كقولِك: «ألا تنزلَ فنكرمَك»؛ أي: ألا يكونَ منك نزولٌ فإكرامٌ منَّا. واعلم أنَّ المصدرَ المقدرَ باعتبارِ إعرابِه في هذه الأشياءِ ثلاثةُ أقسامٍ: فمنها ما لا يجوزُ فيها إلا النصبُ، ومنها ما لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ. ومنها ما يجوز فيه الأمرانِ:

فالأولُ: هو «ليت» خاصةً كما مثَّلنا به، ولا يجوزُ أن يقدَّر بـ«ليت يكونُ لي كونٌ معهم ففوزٌ»؛ لأنَّ ذلك زيادةٌ غيرُ محتاجٍ إليها.

والثاني: كلُّ ما كان الفعلانِ لفاعلينِ؛ كقولِك: «ائتِني فأعرفَ لك»؛ التقدير: ليكُن منك إتيانٌ فعرفانٌ مني، ولا يجوز أن يكون التقديرُ: افعل إتيانًا فعرفانًا؛ لأنه لا يقدَّر على فعلِك نفسِك، ولا يجوزُ أن يكونَ المرادُ بقولك «افعل عرفانًا مني»؛ أي: افعل الإتيانَ الذي هو سببٌ لعرفاني؛ لأنَّ ذلك على بعدِه يَخرجُ عن إفادةِ المقصودِ الذي هو السببيةُ بين الفعلينِ، مع أنَّه لا يخلو عن عطفِ الشيءِ على نفسِه؛ لأنَّ المرادَ بالعرفانِ إذا كان سببَ العرفانِ، وسببُه هو الإتيانُ؛ فعطفُ العرفانِ عليه عطفُ الشيءِ على نفسِه.

---

(١) المقتصد (٢/ ١٠٦٢، ١٠٦٣).

والثالث: كلُّ ما عدا هذين القسمينِ؛ فالرفعُ كما مثلنا في الأمثلة والنصبُ على تقديرِ «افعلْ هذا» فهذا مثلًا في النفي: «ما تأتِينا فتحدثَنا»؛ أي: افعل إتيانًا فحديثًا. واعلم أن لقولِك «ما تأتِينا فتحدثَنا» معنيانِ؛ أحدُهما: أنك ما تأتِينا فكيفَ تحدِّثنا؛ أي: إن الإتيانَ سببٌ للحديثِ وقد انتفَى الإتيانُ فكيفَ لا ينتَفي الحديثُ الذي هو المسبَّبُ؟ وثانيهما: أنك ما تأتينا أبدًا إلا لم تحدِّثنا؛ أي: منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك، وهذا تفسيرُ سيبويه[(١)]. وحاصلُ هذا انتفاءُ الفاعلينِ على التعاقُبِ وإثباتُ الأولِ على الانفرادِ؛ كما تقول: «ما جاءَني زيدٌ فعمرٌو»؛ أي: ما جاءَا معًا على التعاقُبِ، ويجوز أن يكونَا قد جاءَا على الانفرادِ أو أحدُهما، وليس مرادُ سيبويه بتقريرِ الإتيانِ على سبيلِ الكثرةِ تحقيقُ معناهُ في كلِّ الصورِ؛ لأنَّه قد لا يرادُ الكثرةَ؛ كما جاءَ في الأثر: «**لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ**»[(٢)]، وليس ذلك على الوجهِ الأولِ؛ لأنَّ موتَ الولدِ ليس سببًا للمسِّ حتَّى ينتفيَ بانتفائِه بل الأمرُ بالعكس، فيكونُ على الوجهِ الثاني ويكونُ معناه: نفيُ المسِّ عقيبَ الموتِ المذكورِ، كما أنَّ المقصودَ نفيُ الحديثِ عقيبَ الإتيانِ، ولا يمكنُ أن يحملَ على الكثرةِ؛ إذ ليس المقصودُ أن موتَ ثلاثةٍ من الولدِ لكلِّ واحدٍ واقعٌ كثيرٌ ولكن لا يحصلُ بعدَه المسُّ[(٣)].

---

(١) الكتاب (٣/ ٣٠).

(٢) متفق عليه؛ البخاري (٦٦٥٦)، ومسلم (٢٦٣٢/ ١٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ بلفظ: «**لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ المُسلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ، إِلَّا تَحِلَّةَ القَسَمِ**».

(٣) هذا كلام ابن الحاجب بنصه في الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٦، ١٧)، وذكره أيضًا في أماليه (٢/ ٧٧٦، ٧٧٧).

تفريعاتٌ:

الأول: إذا لم تقصَدِ السببيةُ وجَب الرفعُ؛ كقولك: «ما تأتِينا فتحدثُنا» على وجهينِ ومعنيينِ؛ أحدهما: التشريكُ بينهما في النفي بحكمِ حرفِ العطفِ؛ أي: ما تأتِينا فما تحدثُنا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]؛ أي: لا يؤذنُ لهم فلا يعتذرون. وثانيهما: على الابتداءِ لا على التشريكِ بالعطفِ؛ فالجملة الأولى منفيةٌ والثانية مثبتةٌ؛ أي: ما تأتينا فأنتَ تحدِّثُنا؛ أي: تجهلُ أمرَنا، ومنه قولُ العَنبَريِّ(١):

غَيـرَ أَنَّــا لَــم يَأتِنَــا بِيَقِيــنٍ   فَنُرَجِّــي وَنُكثِــرُ التَّأمِيــلَا

أراد: أنَّ الآتيَ لم يأتِ بيقينٍ فنحنُ نرجو / خلافَ ما أتى به لانتفاءِ اليقينِ. [١٢٦: و]

وقال الآخرُ:

أَلَم تَســأَلِ الرَّبعَ القَوَاءَ فَيَنطِقُ   وَهَل تُخبِرَنْكَ اليومَ بَيدَاءُ سَملَقُ(٢)

قال سيبويه: «ليس السؤالُ سببًا للنطقِ بل جعَله ناطقًا بلسانِ الحالِ لما هوَ عليه من الأحوالِ؛ كأنَّه قال: فهو مما ينطق، كما تقول: «ائتِني فأحدثُك»؛ أي:

---

(١) البيت من الخفيف، وهو للعنبري هذا- ولم أقف على اسمه أو تال للبيت أو سابق- في المفصل (ص ٣٢٩)، ولبعض الحارثيين في شرح كتاب سيبويه (٣/ ٢٢٣)، والرد على النحاة (ص ١٢١)، وشرح المفصل (٤/ ٢٥٥)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٣٨)، وبلا نسبة في الكتاب (٣/ ٣٣)، وشرح التسهيل (٤/ ٣١)، ومغني اللبيب (ص ٦٢٥).

(٢) بيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٤٤)، وله في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٨٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٨٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٨١)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٧٤)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٢٤)، ونسب لكثير عزة في اللامع العزيزي (٢/ ٩٠٨) وليس في ديوانه، والمعروف أنه لجميل. وقوله: «القواء»: هو القفر الخلاء، و«سَملَق»: الأرض التي لا تنبت، وهي المستوية السهلة

فأنا ممن يحدِّثُك على كلِّ حالٍ»[١].

الثاني: إذا كانَ الكلامُ موجَبًا لم يجزِ النصبُ ألبتة، وقد شذَّ قولُ الشاعر:

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا ... وَيَأْوِي إِلَيهَا المُستَجِيرُ فَيُعصَمَا[٢]

وقولُ الآخرِ:

قَوَارِصُ تَأْتِينِي وَتَحتَقِرُونَهَا ... وَقَد يَملأُ القَطرُ الإِنَاءَ فَيُفعَمَا[٣]

وقول الآخر:

سَأَترُكُ مَنزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلحَقُ بِالحِجَازِ فَأَستَرِيحَا[٤]

الثالث: لما ثبَت أنَّ الفعلَ ههنا بتقديرِ المصدرِ ثبَت أنَّ الكلامَ جملةٌ واحدةٌ؛ لأنَّ عطفَ المفردِ على المفردِ لا يجعلُ الجملةَ جملتينِ وهوَ كما

---

(١) الكتاب (٣/ ٣٧).

(٢) بيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ١٩٤)، وله في كتاب سيبويه (٣/ ٤٠)، والعمدة لابن رشيق (٢/ ٢٧٦)، والرد على النحاة (ص ١١٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٤٨)، وضرائر الشعر (ص ٢٨٥)، وشرح التسهيل (٤/ ٤٦)، وللأعشى في خزانة الأدب (٨/ ٥٢٤) عن ابن جني، وليس في ديوانه، وقال المبرد: يرويه بعضهم بـ«ليعصما» وعلى ذلك لا شذوذ فيه. المقتضب (٢/ ٢٤).

(٣) بيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ١٩٥)، وله في: الحيوان (٣/ ٩٦)، وعيون الأخبار (٢/ ٢٠)، وليس في كلام العرب (ص ٢١٠)، واللامع العزيزي (١/ ٥٣٦)، والحماسة البصرية (١/ ٣٦)، وجاءت رواية الديوان والمصادر السابقة: «فيفعمُ» بالرفع، وعليه فلا شاهد في البيت، وجاء بلا نسبة وعلى رواية المصنف هنا في: البديع لابن الأثير (١/ ٦٠٢)، وضرائر الشعر (ص ٢٨٤)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٥٠).

(٤) بيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حَبْناء في إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٤٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٧٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٩٧)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٢٢)، وبلا نسبة في الكتاب (٣/ ٣٩، ٩٢)، وضرائر الشعر (ص ٢٨٤).

تقولُ: «لا يكُن منك خروجٌ وقعودٌ»، وليس ذلك كالشرطِ والجزاءِ في قولك: «إن تأتِني فأنتَ مكرَمٌ»؛ لأن الجزاءَ ليس معمولًا للفعلِ الذي قبلَه كما هو فيما نحن فيه بل هو جملةٌ برأسِها، وإنما سمَّاه النحويُّون جوابًا للستةِ المذكورةِ على سبيلِ المجازِ؛ لكونِ الأولِ سببًا في الثاني، كما أنَّ الشرطَ سببٌ في الجواب.

وَبَعــدَ وَاوِ الجَمعِ لِلجَمعِيَّه وَقَبلَ إِحدَى السِّتَّةِ المَحكِيَّه
وَبَعدَ وَاوِ العَطفِ إِن عَطَفتَا فِعلًا عَلَى اسمٍ بَعدَهُ ذَكَرتَا(١)

اعلم أنَّ الواوَ التي ينتصبُ الفعلُ بعدَها على ضربينِ؛ الأول: واوُ الجمعِ ولها شرطانِ؛ الأولُ: أن يكونَ قبلَها الأشياءُ الستةُ المذكورةُ في الفاءِ. والثاني: أن تقصَدِ الجمعيةُ بين الأولِ والثاني؛ مثالُ الأمر قولُك: «زرْني وأزورَك»؛ أي: لتجتمعِ الزيارتانِ، قالَ الشاعر:

فَقُلتُ: ادعِي وَأَدعُوَ إِنَّ أَندَى لِصَوتٍ أَن يُنَــادِيَ دَاعِيَانِ(٢)

ومثالُ النهيِ قولُك: «لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ»؛ أي: لا تجمَع بينهما، قال الشاعرُ:

---

(١) بعده في المنظومة (٤٤/ و)، وشرح الوافية (ص ٣٥٠) بيت آخر، وقد شرحه المصنف هنا منبهًا على معناه في آخر الكلام على الواو دون أن يشير إلى بيت ابن الحاجب؛ فلعله لم ينتبه إلى سقوطه، وهو قوله:

«وَيَعلَــمَ الَّذِينَ» وَاوُ الصَّرفِ وَعِندَنَــا مُقَــدَّرٌ بِالعَطــفِ

(٢) بيت من الوافر، اختلف على قائله؛ فهو للأعشى في الكتاب (٣/ ٤٥)، والرد على النحاة (ص ١٢٤) وليس في ديوانه، ولربيعة بن جُشَم في المفصل (ص ٣٢٨)، ولهما أو للحطيئة في شرح المفصل (٤/ ٢٥٣)، ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني (٢/ ١٨٣)، والتنبيه لأبي عبيد البكري (ص ١٠٠)، ولأحد الأربعة في المقاصد النحوية (٤/ ١٨٧٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٧)، ورجح البغدادي أنه لدثار في شرح أبيات المغني (٦/ ٢٣٠).

لَا تَنهَ عَــن خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثلَهُ　　عَارٌ عَلَيكَ إِذَا فَعَلتَ عَظِيمُ(١)

أي: لا تجمعْ بين النهيِ عن خلقٍ والإتيانِ بمثلِه، وحكِي عن الأصمعيِّ أنه قال: لا أنشدُه إلا «تأتي» بإسكانِ الياءِ، وحينئذٍ يحتملُ أن يكونَ على الاستئنافِ(٢)، ويحتمل أن يكونَ في تقديرِ النصبِ كقول الآخر:

كَأَنَّ أَيدِيهِنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ(٣)

واعلم أنَّ الفعلَ في هذا المثالِ إذا كانَ مما يتفقُ فيه النصبُ والجزمُ بسقوطِ النونِ من الأمثلةِ الخمسةِ لا يتعيَّنُ النصبُ بل يجوزُ أن يكونَ منصوبًا على الجمعيةِ ومجزومًا على العطفِ؛ كقولك: «لا تضرِبَا وتشتمَا، ولا تضرِبوا وتشتُموا، ولا تضرِبي وتشتُمي»؛ فالنصبُ على أن تكونَ الواوُ للجمعيةِ، والجزمُ على أن تكونَ للعطفِ؛ مثل قولِ الشاعرِ:

وَلَا تَشتُمِ المَولَى وَتَبلُغْ أَذَاتَهُ　　.... ....(٤)

---

(١) تقدم تخريجه في (١/ ١٩٧).

(٢) أي: مرفوع على الاستئناف، وقال ابن يعيش: «أو يجعله حالًا؛ أي: لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله»، أي: في حال إتيانك مثلَه. وهذا قريب من معنى النصب». شرح المفصل (٤/ ٢٣٧)، وانظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٢٣٨)، والفصول المفيدة للعلائي (ص ٢٠٩).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٧٩)، وله في الكامل (٣/ ٢١)، وديوان المعاني (٢/ ١٢٣)، والعمدة لابن رشيق (٢/ ١٠٠٨)، والتذكرة الحمدونية (٥/ ٢٦١)، وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٣٢)، والخصائص (١/ ٣٠٧)، واللامع العزيزي (٢/ ٨١٠). قوله: بالقاع القرق؛ أي: بالقاع المستوي، والبيت في وصف الإبل، وقبله: «أَيدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَينَ الوَرِقْ».

(٤) صدر بيت من الطويل لجرير، والبيت بتمامه:

وَلا تَشتُمِ المَولَى وَتَبلُغْ أَذَاتَهُ　　فَإِنَّكَ إن تَفعَلْ تُسَفَّهْ وتَجهَلِ　=

ومثالُه في القرآنِ: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢].

ومثالُ النفيِ قولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] في قراءة من نصب[1]؛ أي: ولما يجتمعِ العلمُ بهذين.

مثالُ التمنِّي قولُه تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

ومثالُ الاستفهامِ قولُ الشاعرِ:

أَلَم أَكُ جَارَكُم وَيَكُونَ بَينِي ... وَبَينَكُمُ المَوَدَّةُ وِالإِخَاءُ[2]

ومثالُ العرضِ: «ألا تنزلُ وتصيبَ خيرًا».

ومثالُ الدعاءِ: «اللهمَّ ارزقْني بعيرًا وأحجَّ به»، وهذا راجعٌ في هذه الصناعةِ إلى الأمرِ.

ومثالُ التحضيضِ: «لولا تصومُ وتصليَ؟»، وهذا راجعٌ إلى الاستفهامِ، ولذا لم يعتدَّ بهما المصنفُ حيثُ جعلَها ستةً.

= ملحقات ديوانه (٢/ ١٠٣٦)، وله في الكتاب (٣/ ٤٢)، والرد على النحاة (ص ١٢٢)، وشرح المفصل (٤/ ٢٥٢)، ونسب لجَحدَر بن معاوية العكلي في قصيدة طويلة في التذكرة الحمدونية (١/ ٢٦٧)، والدر الفريد للمستعصمي (٥/ ٢٠٠)، وله أو للخَطِيم بن المِلاص في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٣٢، ١٧٧).

(١) هي القراءة المتوترة عن العشرة، وقرأ الحسن وابن يعمر وأبو حيوة وعمرو بن عبيد: «ويعلمِ» مجزومًا عطفًا على «يعلمِ» المجزوم، وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو: «ويعلمُ» بالرفع على الاستئناف؛ انظر: مختصر الشواذ لابن خالويه (ص ٢٩)، وشواذ القراءات للكرماني (ص ١٢٠)، والبحر المحيط (٨/ ٢٣٠)، وإتحاف فضلاء البشر (ص ٤٨٨).

(٢) بيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٩٨)، وله في الكتاب (٣/ ٤٣)، ومغني اللبيب (ص ٨٧٧)، والفصول المفيدة للعلائي (ص ٢١٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٩٠٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٥٠).

[١٢٦/ظ] واعلم أنه يجوزُ الرفعُ في هذهِ الأشياءِ كلِّها إذا / لم تقصَدِ الجمعيةُ؛ كقولِك: «زرْني وأزورُكَ»؛ تعني: زيارتُك عليَّ على كلِّ حالٍ فلتكُن منك زيارةٌ. وكقول من يؤدِّب: «دعْني ولا أعودُ» بالرفعِ؛ أي: دَعني ولا أعودُ إلى ما نهيتَني عنه في المستقبلِ. قال المصنفُ: ولا يجوزُ النصبُ ههنا لأدائِه إلى فسادِ المعنى؛ إذ المعنى مع النصبِ: ليجتمعْ تركُك لي وتركي لما تنهاني عنه، وطلبُه لتركِه إنما هو في الحالِ فيكونُ ترك المؤدِّب إيَّاه أيضًا في الحالِ فيكونُ تركُه للمنهيِّ عنه أيضًا في الحالِ، وليس ذلك غرضَ المؤدِّب، وإنما غرضُه تركُه للمنهيِّ عنه في المستقبلِ[(١)]، وفيه نظرٌ[(٢)].

القسمُ الثاني واوُ العطفِ[(٣)]: وذلك إذا عطِف الفعلُ على الاسمِ فالقياسُ أن يكونَ ذلك الاسمُ مصدرًا؛ كقولِك: «أعجبَني ضربُك وتشتمَ»؛ أي: وأن تشتمَ؛ أي: والشتمَ. ومنه قولُ الشاعر:

لَلُبـسُ عَبـاءَةٍ وَتَقَـرَّ عَينِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبسِ الشُّفُوفِ[(٤)]

وإنما يجبُ إضمارُ «أن» ههنا لئلَّا يلزمَ عطفُ الفعلِ على الاسمِ وذا

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٥، ٢٦).

(٢) كتب في حاشية الأصل: «وجه النظر: أن قوله «دعني» طلب الامتناع عن إيلامه وذلك يستغرق الحال والاستقبال فلا يفسد المعنى».

(٣) أي: من القسمين اللذين ينتصب الفعل فيهما بعد الواو؛ الأول: الواو الجمعية كما مر، وهذا الثاني: واو العطف.

(٤) بيت من الوافر، وهو لميسون بنت بَحدَل زوج معاوية رضي الله عنه في بلاغات النساء لابن طيفور (ص ١١٦)، ومغني اللبيب (ص ٣٥١، ٣٧٣)، والفصول المفيدة للعلائي (ص ٢١٩)، وشرح الشاطبي على الألفية (٦/ ٨٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٨٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٨٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٥٠).

ممتنعٌ، ومن ذلك قولُ كعبِ الغنويِّ[1]:

وَمَا أَنَا لِلشَّيءِ الَّذِي لَيسَ نَافِعِي وَيَغضَبُ مِنـهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ

قوله «ويغضبُ» عطِف على «الشيءِ»؛ أي: ما أنا للشيءِ الذي لا ينفعني وغضبَ صاحبي؛ أي وسببَ غضبِ صاحبي بقؤول، وجوّز أيضًا الرفعُ على أن يكونَ جملةً معطوفةً على «ليس نافعي» فيكونَ في حيزِ الصلةِ لـ«الذي»، ولذا احتِيج فيها إلى عائدٍ يرجعُ إلى «الذي»، وذلك أَولى من النصبِ من وجهين؛ الأول: أن عطفَ الفعلِ على اسمِ غيرِ مصدرٍ ضعيفٌ. والآخر: أنَّ النصبَ يحتاجُ إلى تقديرٍ بخلافِ الرفع فيكونُ أَولى. ولا يجوزُ أن تكونَ هذه الواوُ واوَ الجمعِ؛ لأنَّ المقصودَ منه أن الذي يغضبُ منه صاحبُه لا يقولُه، والنصبُ بواوِ الجمعِ يؤدِّي إلى أنَّ الذي لا ينفعُه ولا يغضبُ منه صاحبُه لا يقولُه وهو ضدُّ المقصودِ.

وَأَو بِشَـــرطِ أَن تَكُونَ كَإِلَى وَبَعضُهُم قَالَ كَإِلَّا مُســـجِلَا

الفعلُ المنصوبُ بعد «أوْ» إن[2] كان قبلَها ما يصحُّ أن يكونَ معطوفًا عليه؛ كقولِك: «أريدُ أن تقومَ أو تتحدثَ» وجَب إحالةُ النصبِ إلى العطفِ، وإن لم يصحَّ ذلك وجَب إضمارُ «أن» ليكونَ الفعلُ [منصوبًا] بها؛ إذ لا يحتملُ غيرَ ذلك على ما تقدَّم في الفاءِ؛ كقولِك: «لألزمنَّك أو تعطيَني حقِّي»، ومنه قولُه سبحانه: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وقولُ الشاعرِ:

---

(١) البيت من الطويل، وله في الكتاب (٣/ ٤٦)، والأصمعيات (ص ٧٦)، وعيون الأخبار (١/ ٤٦٤)، وأمالي القالي (٢/ ٢٠٤)، والمفصل (ص ٣٢٨)، والرد على النحاة (ص ١٢٥)، والفصول المفيدة (ص ٢١٣).

(٢) في الأصل: «وإن».

وَكُنْـتُ إِذَا غَمَـزتُ قَنَاةَ قَومٍ   كَسَـرتُ كُعُوبَهَا أَو تَستَقِيمَا[١]

وقدَّر سيبويه «أو» ههنا بمعنى «إلَّا»، وبعضُهم بمعنى «إلى» وكلاهما حسنٌ[٢]؛ أمَّا الأولُ فلأنَّ «إلا» معناها الإخراجُ وهو حاصلٌ ههنا ألا ترى أن قولَك: «لألزمنَّك» شاملٌ لجميعِ الزمانِ المستقبلِ؛ فإذا قلتَ: «أو تعطيني حقِّي» أخرجتَ عنه زمانَ الإعطاءِ. وأمَّا الثاني فلأنَّ «إلى» معناها انتهاءُ الشيءِ وهو أيضًا حاصلٌ ههنا؛ لأنَّ زمانَ اللزومِ إنَّما ينتهي بزمانِ الإعطاءِ.

يَجُوزُ أَن مَعْ لَامِ كَي وَالعَاطِفَهْ   وَأَوجَبُوهَـا فِي لِئَلَّا كَاشِـفَهْ

وَمَا سِـوَاهَا وَاجِبٌ إِضمَارُهَا   إِن لَم يَجِئ فِي مَوضِعٍ إِظهَارُهَا

اعلم أنَّ الأفعالَ المنصوبةَ بإضمارِ «أن» باعتبارِ إظهارِها وإضمارِها على ثلاثةِ أقسامٍ:

[١٢٧: و] **الأول**: أن يجوزَ / فيه الأمرانِ وهو مع «لام كي وواو العاطفة»؛ تقولُ: «أسلمتُ لأدخلَ الجنةَ، ولأن أدخلَ»، و«أعجَبني ضربُ زيدٍ ويضحكَ، وأن يضحكَ».

والثاني: ما يجبُ فيه إظهارُ «أن» وذلك إذا كانَ مع «لا» في اللامِ؛ كقوله: «لِئَلَّا تَفرحُوا»[٣]؛ أي: لأن لا، وإنما أوجَبوا إظهارَها كراهيةَ اجتماعِ اللامينِ،

(١) بيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه (ص ١٠١)، وله في الكتاب (٣/ ٤٨)، والمقتضب (٢/ ٢٩)، والأزهية (ص ١٢٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٥٠)، وشرح التسهيل (٤/ ٢٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٦٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٠٥).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٨)، والمرتجل (ص ٢٠٧)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٠٠)، وشرح التسهيل (٤/ ٢٥).

(٣) كذا في الأصل، وهذه الجملة ليست من القرآن في شيء، ولا من كلام العرب، ولعل المصنف قد قصد إلى قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] كما مثل به =

أو ليكونَ حرفُ النفيِ آخذًا مقتضاه ظاهرًا لأنَّه يقتضي صدرَ الكلامِ و«أن» لكونِها موصولةً لا يكونُ بعدها إلا جملةٌ، ولولا إظهارُها لما كانَ آخذًا مقتضاه ظاهرًا؛ لدخولِ حرفِ الجرِّ عليه، والتعويلُ على الأولِ.

الثالث: ما يجب فيه إضمارُ «أن» وهو ما عدا القسمين فيما بعدَ «حتى وأو والفاء وواو الجمع»، وإنما لم يجزِ الإظهارُ لداعي الاختصارِ وعدمِ مانعِ الالتباسِ بسببِ قوةِ الدلالةِ عليها.

* * *

= النحويون؛ سيبويه والزمخشري وغيرهما في مثل هذا الموضع، فلعل التحريف هنا من الناسخ، وأما الآية القريبة من هذا المعنى فقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، وليس بها محل استشهاد للمصنف هنا؛ لأن العطف هنا على «كي» ولامها، وانظر: الكتاب (١/ ٣٩٠)، والمفصل (ص ٤٢٤).

[الجوازم]

وَاجزِم بِلَامِ الأَمــرِ لَم وَلَمَّا ... لَا النَّهيِ وَالجَزَاءِ إِن وَمَهمَا
إِذ مَا وَأَينَ وَمَتَــى وَمَن وَمَا ... أَيٌّ وَأَنَّــى وَكَــذَاكَ حَيثُمَــا

الجوازمُ حروفٌ وأسماءٌ؛ فالحروفُ خمسةٌ وهيَ التي ذكَرها، وقد جمَعوها في شطرِ بيتٍ:

إِنَّ الجَازِمَاتِ خَمسٌ يَا غُلَامُ ... إِن وَلَــم وَلَمَّــا وَلَا وَلَامُ(١)

وقالوا: إنَّما عمِلت لكونِها مختصةً بقَبيلٍ واحدٍ، وكلُّ مختصٍّ فأصلُه العملُ، وذلك يشكِلُ بالسين و«سوف» و«قد» ولام التعريف؛ فإنها مختصةٌ وليست بعاملةٍ. فـ«لم» مختصةٌ بلفظِ المضارعِ ونقَلت مدلولَه الحدثَ إلى النفيِ والزمانَ إلى الماضي(٢)، ولا تفارِقُ مصحوبَه أبدًا؛ لا بالحذفِ ولا بالفصلِ، وشذَّ في الأولِ قولُ الشاعرِ:

---

(١) كذا في الأصل، وهو على هذا لا يستقيم وزنًا، ولم أقف عليه في المصادر المطبوعة والمخطوطة التي بين يدي، ولعله كذا فيكون من الرجز:

وَالجَازِمَاتُ خَمــسٌ يَا غُلَامُ ... لَمَّــا وَلَــمْ وَإِنْ وَلَا وَلَامُ

(٢) نازع المصنف رحمه الله نفسه في أن «لم» قالبة للزمان إلى الماضي وجعل ذلك للقرائن الدالة عليه في كتابه الإشارات والتنبيهات (ص ٦١)؛ فقال: «...وهو وهم؛ لأن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، وهي دالة هنا بالوضع على زمان الحال، ومعناه: لم يتجدد وجود الضرب في الحال، واستفادة عدمه في الماضي بالعملِ لا بالوضع، وذكرِ الأزمنة المعينة معها؛ نحو: لم يضرب أمس أو يوم الجمعة، لتعين الزمان المطلق بالماضي الذي هو مدلول العقل».

فَاحفَــظ وَدِيعتَكَ الَّتِي اســتَودَعتَها   يَومَ الأَعَازِبِ إِن وَصَلتَ وَإِن لَمِ[1]

أي: وإن لم تصِل.

وشذَّ في الثاني قولُ الآخر:

فَأَضحَــت مَغَانِيهَا قِفَارًا رُسُــومُهَا   كَأَن لَم سِوَى أَهلٍ مِنَ الوَحشِ تُؤهَلِ[2]

وكذا «لما» قالبةٌ للمضارعِ قلبَ «لم» وهِي «لم» بعينِها إلا أنَّها زِيدت فيها «ما»، وتنفصلُ عنها بشيئينِ:

الأول: جوازُ حذفِ فعلِها إذا دلَّت عليه قرينةٌ؛ تقولُ: «خرَج زيدٌ ولمَّا»؛ أي: ولما يخرجْ غلامُه مثلًا؛ كأنَّهم جوَّزوا ذلك لنيابةِ «ما» منابَ الفعلِ.

الثاني: اختصاصُها باستمرارِ مدلولِها إلى حينِ التكلمِ بها؛ تقولُ: «ندِم زيدٌ ولما ينفعْهُ الندمُ»؛ أي: استمرَّ ذلك إلى وقتِنا.

وأمَّا التي تدخلُ على الماضي في قولك: «لمَّا قامَ عبدُ اللهِ قمتُ» فليسَت هي إيَّاها بل هيَ ظرفُ زمانٍ بمعنى «إذا»، ولذا تضافُ إلى جملةٍ فعليةٍ وتحتاجُ إلى الجوابِ مثلِها. وزعَم أبو عليٍّ أنها «لم» إلا أنَّه لما دخَلت عليها «ما» تغيَّر حكمُها فدخَلت على الماضي[3]، وهو بمعزلٍ عن التحقيقِ؛ لأنَّ ذلك من اتفاقِ

(١) بيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه (ص ١٩١)، وله في البديع لابن الأثير (١/ ٦٢١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٩٣٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٩٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٨).

(٢) بيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه بشرح الباهلي (٣/ ١٤٦٥)، وله في الخصائص (٢/ ٤١٢)، وضرائر الشعر (ص ٢٠٣)، وشرح التسهيل (٤/ ٦٥)، والمساعد لابن عقيل (٣/ ١٣١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٩٣٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٧٨)، وخزانة الأدب (٩/ ٥).

(٣) الإيضاح العضدي (ص ٣١٩)، وعبارته فيه: «وأما لما فمثل «لم» في الجزم ....، وإنما =

الصيغ؛ كما اتفقَت صيغتُها [مع] صيغةِ الماضي المثنَّى في قولِك: «الزيدانِ لمَّا شعثَ عمرٍو»، وصيغةِ المصدرِ الموقوفِ عليها في قولِك: «لممتُ شعثَ زيدٍ لمَّا».

وأمَّا اللامُ فهي لامٌ يطلَب بها الفعلُ من الفاعلِ الغائبِ؛ نحو: «لِيضربْ زيدٌ ولْيقمْ»، وأصلُها الكسرُ وجاز إسكانُها عندَ دخولِ الواوِ أوِ الفاءِ أو ثمَّ عليها؛ كقولِه تعالى ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، وقولِه: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥] قرِئ بالإسكانِ والكسرِ؛ أمَّا الكسرُ فعلى الأصلِ وأمَّا الإسكانُ فلتشبيهِه بنحوِ «فَخِذ وكَتِف»(١).

وقد جاءَت للمخاطبِ كقولِه تعالى: ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] في قراءةٍ شاذةٍ(٢). وقولِه ﷺ في بعض الغزوات: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»(٣)؛ وكان ذلك

= هي «لم» دخلت عليها «ما» فتغيرت بدخول «ما» عليها عن حال «لم» فوقع بعدها مثال الماضي في قولك: «لما جئتَ جئتُ»، فصار بمنزلة ظرف من الزمان كأنك قلت: حين جئتَ جئتُ».

(١) قرأ أبو عمرو وابن عامر ويعقوب وورش عن نافع: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ بكسر اللام فيهما. وقرأ ابن كثير في رواية القواس ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ ساكنة اللام ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ بكسر اللام. وقرأ الباقون بسكون اللام فيهما. السبعة لابن مجاهد (ص ٤٣٤)، والمبسوط لابن مهران (ص ٣٠٦)، والتيسير للداني (ص ١٥٦)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٢٦).

(٢) كذا مذهب المصنف فيها، وهي من الثلاثة المتواترة الزائدة على السبعة، وهي قراءة رويس عن يعقوب، وقرأ بها جمع من الأكابر؛ من جلتهم: عثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس بن مالك، والحسن وأبو رجاء وابن مقسم وقتادة والجحدري والأعمش وابن هرمز وغيرهم، ورويت عن النبي ﷺ؛ انظر: المحتسب (١/ ٣١٣)، والكامل للهذلي (ص ٥٦٨)، والبحر المحيط (١٥/ ١٦٢)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٥٨).

(٣) ذكره بهذا اللفظ الفراء في معاني القرآن (١/ ٤٧٠)، والثعلبي في الكشف والبيان (٥/ ١٣٦)، =

ليتناولَ الحُضَّارَ والغُيَّابَ. وقد شذَّ تقديرُها جازمةً؛ كقوله:

مُحَمَّدُ تَفدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ   إِذَا مَا خِفتَ مِن أَمرٍ تَبَالَا(١)

/ وأمَّا «لا» فهي التي يطلَب بها تركُ الفعلِ فهي ضدُّ اللام، وهيَ لا تفارِقُ [١٢٧: ظ] الجزمَ على حالٍ قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ﴾ [الزمر: ٥٣]، و﴿وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾ [الأنعام: ١٤١]، والتي لمجردِ النفيِ لا تعملُ أبدًا إمّا لأنَّها مشتركةٌ بين القَبِيلين، وإمَّا لئلَّا تشتبهَ بالتي للنهيِ.

وأمَّا «إن» وباقي الأسماءِ التسعةِ فهيَ موضوعةٌ للمجازاةِ تدخلُ على كلامينِ فتجعلُ الأولَ سببًا للثاني؛ كقولِك: «إن تكرِمْني أكرِمْك»، ويسمَّى الأولُ شرطًا والثاني جزاءً ويصيرانِ في قوةِ كلامٍ واحدٍ، و«إن» هي أمُّ البابِ والأسماءُ فروعٌ عليها بسببِ تضمُّنها معناها وقد تقدَّم بيانُ موضوعاتِها في «الظروفِ المبنيةِ»(٢).

واعلَم أنَّ الكلمَ المجازاةَ باعتبارِ احتياجِها إلى «ما» في العملِ وعدمِ احتياجِها على ثلاثةِ أقسامٍ:

الأول: ما يحتاجُ إليها وهو «إذ ما وحيثما» وإنَّما احتاجَتا إليها؛ لأنَّهما

= والقرطبي في تفسيره (٨/ ٣٥٤). وأخرجه أحمد في مسنده (٢٢١٠٩)، والترمذي في جامعه (٣٢٣٥) بمعناه من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه بلفظ: «عَلَى مَصَافِّكُم». ومصافكم: جمع مصف وهو موضع الصف. انظر: تحفة الأحوذي (٩/ ٧٧).

(١) بيت من الوافر، وهو لأبي طالب عم النبي ﷺ في شرح الشذور لابن هشام (ص ٢٧٥)، وبلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٨)، ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٢٨٢)، والمقتضب (٣/ ١٣٢)، ومعاني القرآن للزجاج (٣/ ١١٣)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٩١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٩٠٦)، وقوله: «تبالًا»؛ أي: فسادًا.

(٢) انظر ما تقدم في (ص ١٦١).

موضوعتانِ على الإضافةِ على ما تقدَّم، والإضافةُ تُمانِعُ الانجزامَ؛ لأنَّ الإضافةَ يتعيَّن مدلولاهما والتعيينَ ينافي الاحتمالَ الذي يستلزمُ المجازاةَ فاحتاجتَا إلى حرفٍ يكفُّهما عن الإضافةِ وهو «ما» حتى تصحَّ المجازاةُ بهما.

والثاني: لا يحتاجُ إليها ولا تدخلُ هي عليه بحالٍ، وهو «مَن وما وأنَّى».

والثالث: ألَّا تحتاجَ إليها لكنَّه يجوزُ دخولُها عليها وهو «أينَ ومتَى وأي وإن»؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وقالَ الشاعرُ:

مَتَى مَا تَلقَنِي فَردَينِ تَرجُفْ　　　رَوَانِفُ أَلِيَتيكَ وَتُستَطَارَا[١]

وقال اللهُ تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]؛ أي: [إن] ترينَّ، و«ما» زائدة.

وأمَّا «مهما» فاختلفوا فيها؛ فقال الخليلُ: أصلُها «ما» زِيدت عليها «ما» أخرَى كبعضِ أخواتِها، ثم كرِهوا التكرارَ فقلَبوا الألفَ هاءً لقربِهما في المخرجِ فصارَ «مهما». وقالَ الأخفشُ: أصلها «مهْ ما» و«مه» اسمُ فعلٍ بمعنى اكفُفْ و«ما» للمجازاة؛ كأنَّ قائلًا يقولُ: كلُّ ما أفعلُ لا تقدرُ أنتَ عليه فتقولُ: «مهْ»؛ أي: امتنِع عن هذا الكلامِ، ثم قالَ: ما تفعَلْ أفعَلْ[٢]. ومما يرجِّحُ هذا المذهبَ أنَّهم يوصِلون بـ«مَن» أيضًا في قولِ الشاعرِ:

[أماويَّ]مَهْمَن يَستَمِعِ مِن صَدِيقِهِ　　　أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَندَمِ[٣]

---

(١) تقدم تخريجه في (١/ ٤٣١).

(٢) ووافق الأخفشَ الزجاج أيضًا؛ انظر: المقتضب (٢/ ٤٧)، والأصول (٢/ ١٥٩)، والبغداديات للفارسي (ص ٣١٣)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٦٣)، والموفور من شرح ابن عصفور (ص ٢٨٣).

(٣) قوله: «أماوي» سقط في الأصل، والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح المفصل =

ولا يقالُ: النونُ مبدلةٌ عن الألفِ لكونِه تعسفًا غيرَ محتاجٍ إليه.

ويوصِلونها أيضًا بـ«ما» الاستفهاميةِ؛ قالَ الشاعرُ:

مَهمَا لِيَه اللَّيلَةَ مَهمَا لِيَه
أَودَى بِنَعلَيَّ وَسِربَالِيَه[1]

واعلم أنَّهم اختلَفوا في المجازاةِ بـ«كيفَ» فمنَع منه البصريُّون مطلقًا، وجوَّزه بعضُ الكوفيِّين، وبعضُهم جوَّزه إذا كُفَّت بـ«ما»[2]، واحتجَّ البصريُّون بأن «كيف» للحالِ؛ فإذا قلتَ: «كيف تكنْ أكنْ»؛ معناه: على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ، وذا محالٌ لأنَّ العبدَ لا يقدِرُ على أحوالِ غيرِه من الصحةِ والسقمِ والسلامةِ والعافيةِ، وذا ضعيفٌ لأنَّ الأحوالَ على قسمينِ؛ قسم: هو فعلُ اللهِ تعالى وهوَ كما ذكَروه. وقسم: مِن فعلِ العبيدِ؛ كالقيامِ والقعودِ والتلبُّسِ والتزيُّنِ وغيرِها، كيفَ وقد اتَّفقوا على أنَّ الحالَ في تقديرِ جواب «كيف»؟! ومن المعلومِ أنَّ الحالَ في غالبِ الأحوالِ من مقدوراتِ العبيدِ

= (٢/ ٤٠٩)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ١٩٦)، وشرح الرضي (٤/ ٨٨)، واللمحة لابن الصائغ (٢/ ٨٧١)، وخزانة الأدب (٩/ ١٦).

(١) الرجز لعمرو بن مِلْقَط فى النوادر لأبى زيد (ص ٦٢)، والأزهية (ص ٢٥٦)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٥٧)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٢٠)، وخزانة الأدب (٩/ ١٨)، ونسب لبشر بن أبى خازم فى الجمل المنسوب للخليل (ص ٢٨٢)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٣٨)، وكتاب الشعر للفارسي (٢/ ٤٤١)، وشرح التسهيل (٤/ ٦٩).

(٢) وقال بمجازاة «كيف» من البصريين قطربٌ أيضًا؛ انظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٥٧)، والإنصاف (٢/ ٥٢٩) [م: ٩١]، وشرح المفصل (٣/ ١٤٢)، وشرح التسهيل (٤/ ١٠٥)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٦٨)، والمساعد لابن عقيل (٣/ ١٣٨)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٥٠).

فالقائلُ بـ«كيف تكنْ أكنْ» يريدُ الأحوالَ المقدورَ عليها لا مطلقَ الأحوالِ.

فَمَا أَتَاكَ فِي الجَزَا وَالشَّــرطِ ... مُضَارِعٌ فَاجزِمهُ غَيرَ مُخطِي
وَإِن أَتَاكَ فِــي الجَزاءِ مُفرَدَا ... فَالرَّفعَ جَــوِّز وَاترُكِ المُبَرِّدَا

[١٢٨: و] / الشرطُ والجزاءُ إذا كانا مضارعينِ خاليينِ من نونَي التأكيدِ الثقيلةِ والخفيفةِ ونونِ الضميرِ فلا بدَّ من الجزمِ فيهما؛ كقولِك: «إن تضربْني أضربْك» لوجودِ عاملِ الجزمِ وكونِ الفعلِ معربًا وعُدمِ ما يمنعُه عن ذلك، وإن جاءَ الجزاءُ غيرَ مجزومٍ فهو محمولٌ على التقديمِ والتأخيرِ عند صاحبِ «الكتاب»(١)، كقولِك: «إن تضرِبْ أضربُ» بالرفع؛ التقدير: اضربْ إن تضربْ، وأنشد:

يــا أقرعُ بنَ حَابِــسٍ يَا أَقرَعُ ... إِنَّكَ إِن يُصرَعْ أَخُوكَ تُصرَعُ(٢)

التقدير: إنَّك تُصرَعُ إن يُصرَعْ أخوك.

وكذلك إذا كانَ الأولَ مضارعٌ دونَ الثاني لا بدَّ من الجزمِ في الأولِ؛ كقولِك: «إن يقمْ زيدٌ قمتُ معه»، وهو قليلٌ جدًّا. وقيل: إنَّه إنما يأتي في الشعرِ؛ قال الشاعرُ:

إِن يَســمَعُوا رِيبَةً طَارُوا لَهَا فَرَحًا ... يَومًا، وَمَا سَمِعُوا مِن صَالِحٍ دَفَنُوا(٣)

---

(١) كتاب سيبويه (٣/ ٦٧).

(٢) بيت من الرجز، وهو لجرير بن عبد الله البَجَلي رضي الله عنه في الكتاب (٣/ ٦٧)، وشرح التسهيل (٤/ ٧٨)، وشرح أبيات المغني (٦/ ٢٩١)، وتعقب هذه النسبة ابنُ السيرافي في شرح أبيات الكتاب (٢/ ١٢٧) فقال: «وجدته منسوبًا لجرير وهو لغيره من بجيلة»، وله أو لعمرو بن خُثارِم البجلي في شرح نقائض جرير والفرزدق (١/ ٣١١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٩٢٠).

(٣) بيت من البسيط، وهو لقَعنَب بن أم صاحب في ديوان الحماسة (٢/ ١٨٧)، والصحاح (أذن)، وسمط اللآلي (١/ ٣٦٢)، وربيع الأبرار للزمخشري (٣/ ٣٤٠)، ولباب الآداب =

وقال آخرُ:

مَن يَكِدْنِي بِسَـيِّءٍ[١] كُنتُ مِنهُ   كَالشَّـجَا بَينَ حَلقِهِ وَالوَرِيدِ[٢]

وإن كان الشرطُ ماضيًا والجزاءُ مضارعًا؛ كقولِك: «إن ضربتَني أضربُك»، جاز في الجزاءِ وجهانِ: الرفعُ على تقديرِ: أنا أضربُك. والجزمُ على أصلِ البابِ، والأولُ قليلٌ جدًّا وجعَله المبرِّدُ شاذًّا[٣]، كرفعِه إذا كانَ الأولُ مضارعًا وهو جيدٌ لأنَّه إذا قصَد الجملةَ لم يكن فيها بدٌّ من الفاءِ أو ما يقومُ مقامَها كغيرِها من الجملِ. ويليق بهذا المقامِ مسألتانِ:

الأولى: أنَّه قد تفصَلُ أداةُ الشرطِ عن فعلِه بحرفِ نافٍ والفعلُ يكونُ مجزومًا كما كانَ؛ فإن كانَ «لا» فالعملُ لحرفِ الشرطِ بلا إشكالٍ؛ لأنَّ «لا» لا عملَ لها في النفيِ؛ كقولِه تعالى: ﴿إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٌ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وقولِ الشاعرِ:

فَدَع عَنكَ قَومًا قَد كَفَوكَ شُئُونَهُم   وَشَـأنُكَ أَن لَا تَرْكُهُ مُتَفَاقِمُ[٤]

= (١/ ٤٠٣)، والتكملة للصاغاني (٦/ ١٨٤)، ولقيس بن عاصم المِنقَري في حماسة الخالديين (١/ ٤٦)، ولكعب بن زهير في شمس العلوم لنشوان الحميري (٤/ ٢١١٩)، وليس في ديوانه.

(١) في الأصل: «بشيء» وعلى ذلك فالبيت مكسور، والمثبت من مصادر تخريجه.

(٢) بيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه (ص ٥٢)، وله في المقاصد النحوية (٤/ ١٩١٧)، وخزانة الأدب (٩/ ٧٦)، وبلا نسبة في: المقتضب (٢/ ٥٩)، وشرح التسهيل (٤/ ٩١)، وتمهيد القواعد (٤/ ١٧٩٣).

(٣) قال المبرد في المقتضب (٢/ ٦٧): «ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يجز في موضع الجواب مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء فكأنك قدرته وأنت تريد الفاء».

(٤) بيت من الطويل من الألغاز، وهو لسُويد بن كُراع في الأغاني (١٢/ ٣٤٢)، ومقاييس اللغة =

قوله «تركُهُ» أصلُه: تركوه؛ من «رَكَا الأمرَ يركُوه»؛ إذا أصلَحه، فانجزَمَ بحرفِ الشرطِ.

وإن كان «لم»؛ كقولِك: «إن لم تحسِنْ إليَّ لم أحسنْ إليك»؛ فالعملُ لـ«لَم» لوجهينِ؛ الأول: أنَّها أقربُ فتتعيَّن لقربِها. والثاني: أنَّها تختصُّ بالمضارعِ بخلافِ «إن» فكانَ أَولى.

الثانية: أنَّه قد يعرِض الشرطُ بين الشرطِ والجزاءِ مع حرفِ العطفِ وعدمِه فيعلَّقُ الجزاءُ بهما معًا في الصورتينِ؛ مثالُ الأولِ قولُك: «إن جاءَ زيدٌ وإن قامَ عمرٌو فعبدي حرٌّ». ومثالُ الثاني قولُك لعبدٍ: «إنْ دخَلت المسجدَ إن صلَّيت فأنتَ حرٌّ»، ومنه قولُه تعالى ﴿وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]. والجزاءُ في الصورتينِ مترتبٌ على وجودِ الشرطينِ إلا أنَّ في الأولِ معلَّقٌ عليهما على الجمعِ، وفي الثاني يحتمل أن يكون معلَّقًا بكلِّ واحدٍ منهما فأيُّهما عُلِّق يكونُ الآخرُ شرطًا للشرطِ؛ مثلًا إن علِّقت الحريةُ بدخولِ المسجدِ؛ معناه: أن دخولَ المسجدِ بتقديرِ وقوعِه مشروطًا بالصلاةِ سببُ الحريةِ، وإن علِّقت بالصلاةِ؛ معناه: أن الصلاةَ بتقديرِ وقوعِها مشروطة بدخولِ المسجدِ سببِ الحريةِ، وقِس على ذلكَ.

وَالفِعلُ لِلمَاضِي يَجِي جَزَاءَ   وَهُوَ لِلاستِقبَالِ يَأبَى الفَاءَ
وَفِي المُضَارِعِ نُفِيْ أَو أُثبِتَا   الحَذفُ وَالإِثبَاتُ فِيهِ ثَبَتَا
وَمَا سِوَاهُ لَازِمُ الفَائِيَّه   أَو بِإِذَا فِي الجُملَةِ الاسمِيَّه

= (٢/ ٤٣١)، ومجمل اللغة (١/ ٣٩٥)، والفائق للزمخشري (٢/ ٨٢)، والانتخاب لابن عدلان (ص ٧١).

/ اعلم أنَّ الجزاءَ باعتبارِ الفاءِ على ثلاثةِ أقسامٍ: قسم يجبُ دخولُها فيه، [١٢٨: ظ] وقسم يمتنعُ، وقسم يجوزُ فيه الأمرانِ؛

الأولُ: كلُّ ما لا يكونُ للشرطِ فيه عملٌ لا في اللفظِ ولا في المعنى؛ بأن يكونَ أمرًا أو نهيًا أو جملةً اسميةً؛ تقولُ: «من يضربْني فاضربْه، ومن أعطاني فلا تهنْه، ومن أتاني فهو مكرمٌ»، وقد شذَّ قولُ الشاعر:

مَن يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثلَانِ(١)

وكذلك إذا كانَ فعلًا ماضيًا محققًا؛ أي: يكونُ مع «قد» ظاهرةً أو مقدرةً؛ كقولِك: «إن أكرمتَني اليوم فقد أكرمتُكَ أمسِ»، وقولِه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧]؛ لأنَّ التقديرَ: فقد كذبت، وإنَّما وجبَتِ الفاءُ في مثل هذه المواضعِ؛ لأنَّهم لما رأَوا الجزاءَ جملةً مستقلةً مع قطعِ النظرِ عن الشرطِ وليس لحرفِ الشرطِ فيه عملٌ لا لفظًا ولا معنًى؛ أما اللفظُ فظاهرٌ وأمَّا المعنى فلأنَّه باقٍ على حالِه كما كانَ قبلَ وقوعِه جزاءً- أحبُّوا أن يكونَ فيه ما يشعرُ بالجزئيةِ ليكونَ كالربطِ بينَه وبينَ الشرطِ، كما أحبُّوا في سائرِ الجملِ الواقعةِ جزءًا من الكلامِ.

وكذلك إذا كان الجزاءُ فعلَ حالٍ بالوضعِ كـ«ليس»؛ تقولُ: «مَن أذاني فليسَ منِّي». وكذا ما كانَ مجردًا عن الزمانِ كـ«عسى»؛ تقولُ: «مَن أتاني

---

(١) بيت من البسيط، اختلف على قائله؛ فهو لكعب بن مالك رضي الله عنه في ديوانه (ص ٢٨٨)، وله في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١١٥)، ولحسان بن ثابت رضي الله عنه في الكتاب (١/ ٢١٩)، وليس في ديوانه بطبعتيه، ولعبد الرحمن بن حسان في النوادر لأبي زيد (ص ٣١)، والمقتضب (٢/ ٧٢)، واللامع العزيزي (٢/ ٦١٠)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٩)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٩٢٣)، ولكعب أو لعبد الرحمن في شرح شواهد المغني (١/ ١٧٨)، وخزانة الأدب (٩/ ٤٩).

فعسَى أن أكرِمَه»؛ لأنَّ هذينِ الفعلينِ ليس لحرفِ الشرطِ فيهما تأثيرٌ ألبتَّة لا لفظًا ولا معنًى. وكذا ما كان الفعلُ مع حرفِ الاستقبالِ؛ كقولِك: «إن أكرمتَني فسوفَ أكرمُك»، و«من أتاني فلن أهينَه»، وذلك لعدمِ تأثيرِ حرفِ الشرطِ فيه لأنَّ الاستقبالَ إنما استُفيد من حرفِه لا مِن حرفِ الشرطِ. وكذا إذا كان ماضيًا استعمِلَ للدعاءِ؛ كقولِك: «مَن يكرِمْني فرحِمَه الله»، ومنه قولُ الشاعرِ:

إِن كَانَ مَا بُلِّغتِ عَنِّي فَلَامَنِي صَدِيقِي، وَشَلَّت مِن يَدَيَّ الأَنَامِلُ(١)

والثاني: كلُّ ما كانَ لحرفِ الشرطِ فيه تأثيرٌ؛ إما لفظًا بأن يكونَ مجزومًا فيعلَمُ بذلك ارتفاعُ استقلالِه، وإمَّا معنى بأن يكونَ ماضيًا وقد قلبتْه حرفُ الشرطِ إلى الاستقبالِ، وذلك إذا كانَ بغيرِ «قد» ظاهرةً أو مقدرةً؛ تقولُ: «إن ضربتَني ضربتُك»، و«إن أتيتَني لم أهنْك»، ويجري هذا المَجرى قولُ الشاعرِ:

إِذَا مَا انتَسَبنَا لَم تَلِدنِي دَنِيَّةٌ ....(٢)

معناه: وجدتَني شريفَ الأمِّ؛ كأنهم استغنَوا بما في حروفِ الشرطِ منَ التأثيرِ فيه من قلبِه إلى المستقبلِ عن الفاءِ لكونِ ذلك محصِّلًا للغرضِ ورافعًا للاستقلالِ المانعِ من وقوعِه جزاءً.

---

(١) بيت من الطويل، وهو لمعدان بن جَوَّاس الكندي في ديوان الحماسة (١/ ٤١)، والإنصاف (١/ ٢٠٨) [م: ٣٢]، والتذكرة الحمدونية (٣/ ٧٢)، والدر الفريد (٤/ ٣٧٩)، ودخل الخرم التفعيلة الأولى، وهو حذف أول الوتد المجموع في أول البيت فتصبح «فعولن» فيه «عولن».

(٢) صدر بيت من الطويل لزائد بن صعصعة الفقعسي، والبيت بتمامه:

إِذَا مَا انتَسَبنَا لَم تَلِدنِي دَنِيَّةٌ وَلَم تَجِدِي مِن أَن تُقِرِّي بِهَا بُدَّا

وله في شرح أبيات المغني (١/ ١٢٥)، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء (١/ ٦١، ١٧٨)، وتفسير الطبري (٢/ ٥٧)، والبديع لابن الأثير (١/ ٦٢٩)، ومغني اللبيب (ص ٤٠).

الثالث: إذا كانَ مضارعًا مثبتًا أو منفيًّا بـ«لا» فإنَّه يجوزُ فيهما دخولُ الفاءِ وتركُها؛ تقولُ: «مَن يكرمْني فأكرمُه»، و«أكرمْه»، و«مَن يأتِني لا أهنْه، أو فلا أُهِينُه»، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]؛ **أما الأولُ**: فلأنَّك إذا جزمتَه بحرفِ الشرطِ لم تحتَج إلى الفاءِ، وإذا جعلتَه خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: فأنا أكرمُه فلا بدَّ من الفاءِ لعدمِ تأثيرِ حرفِ الشرطِ فيه، وهو قليلٌ جدًّا لعدمِ الحاجةِ إلى الإضمارِ المنافي للأصلِ، وقد جاءَ في قراءةِ حمزةَ: ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بالرفعِ(١).

وأما الثاني: فلأنَّ «لا» إن تركتَها على وضعِها في إفادةِ الاستقبالِ لم يكن لحرفِ الشرطِ / في مصحوبها تأثيرُ الحال؛ أي: أنها لم تعمل في اللفظِ، فلا بدَّ من الفاء، وإن قدرتَها مسلوبًا عنها ذلك؛ كما في قولِك: «أريدُ ألا يقومَ» لم تحتج إلى الفاء. [١٢٩: و]

واعلم أنَّ «إذا» قد تقعُ موقعَ الفاءِ في الجملةِ الاسميةِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]؛ أي: فهم يقنطون، وذلك لأنَّ «إذا» ههنا هي للمفاجأةِ المستلزمةِ للتعقيبِ الذي هوَ موضوعُ الفاءِ فقامَت مَقامَها.

وَقَــدَّرُوا إِن جَزَمَت بَعدَ الطَّلَبْ   فِي خَمسَةٍ تَضَمَّنَت مَعنَى السَّبَبْ

---

(١) قرأها حمزة وحده: ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ﴾؛ بكسر همزة ﴿إِنْ﴾ وتشديد الكاف وضم الراء من ﴿فتذكِّرُ﴾، وقرأ الباقون: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بفتح الهمزة وكاف مشددة وراء منصوبة؛ غير أن ابن كثير وأبا عمرو ويعقوب خففوا الكاف. السبعة لابن مجاهد (ص ١٩٣)، والمبسوط لابن مهران (ص ١٥٥)، والتيسير للداني (ص ٨٥)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٣٦).

الأَمـرِ وَالنَّهيِ وَالِاسـتِفهَامِ عَرضٍ تَمَنٍّ خَمسَةِ الأَقسَامِ
وَمَنَعُوا لَا تَدنُ يَأكُلْكَ الأَسَد وَلِلكِسَـائِيِّ جَـوازٌ مُقتَصَد
وَلَم يَجِئ جَزمٌ لَهُم فِي النَّفْيِ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعنَـى النَّهْـيِ

اعلم أنَّهم جوَّزوا جزمَ الفعلِ المضارعِ بعدَ خمسةِ أشياءَ: الأمرِ والنهيِ والاستفهامِ والتمني والعرضِ؛ نحوَ: «زرْني أكرمَك»، و«لا تكفرْ تدخلِ الجنة»، و«أما تأتينا نحدثْك»؟، و«ألا ماءً نشربَه»، و«ألا تنزلُ تصبْ خيرًا». ثم إنَّ هذا يستفادُ منه أنَّ الأولَ سببٌ للثاني، وأمَّا من اللفظِ فلا؛ لأنَّ هذه الأشياءَ من حيثُ مدلولاتُها الوضعيةُ ليست سببًا لما ذكِر بعدَها ألا ترى أنَّ مدلولَ «زرني» الأمرُ بالزيارةِ والأمرُ بالزيارةِ ليس سببًا للإكرامِ بل عسَى أن تكونَ الزيارةُ نفسُها، وكذلك عن آخرِها، فأشعرَ ذلك أنَّ في الكلامِ إضمارًا فيكون التقديرُ: «زرني فإنك إن تزرني أكرمك، ولا تكفر فإنك إن لا تكفر تدخل» وكذا عن آخرِها. وإنما جوَّزوا ذلك ههنا دونَ الإخبارِ؛ لأنَّها كلَّها تشتركُ في تضمُّنِ معنى الطلبِ والطلبُ يقتضي سببًا حاملًا يكون غايةً لمتعلقِ الطلبِ بخلافِ الإخبارِ؛ فإنَّه لا يلزمُ أن يكونَ لتحصيلِ سببٍ عنها بل قد يكونُ لغرضِ اطلاعِ المخاطبِ على ذلك خاصةً، ولذلك إذا أمَرَ إنسانٌ أو نهَى أو استفهَم أو تمنَّى أو عَرَض حسُنَ أن يسألَ عن اللِّمية[١] بخلافِ الإخبارِ، وذلك السببُ إذا تعقَّل يكون سببًا لمتعلقِ الطلبِ، وإذا وجِد صارَ مسببًا عنه فإذا ذكِر بعدَ هذه الأشياءِ ما يصلحُ أن يكونَ غايةً لمتعلقِ الطلبِ علِم أنه سببٌ فيه فلم يحتَج إلى ذكرِ ما يدلُّ على السببيَّة بالوضعِ. ولأجلِ ذلك لم يجوِّزوا الجزمَ بعدَ النفيِ لأنَّه لا يتضمَّنُ معنَى الطلبِ فلا تُقضى الغايةُ فلا توجدُ القرينةُ المسوِّغةُ لإضمارِ

---

(١) أي: عن سبب فعله؛ فيقال له: لِمَ فعلت كذا؟

الشرطِ فلا يجوزُ الجزمُ؛ هذا قولُ المصنفِ إلا أنّي بسطتُه[١].

وههنا تقريرٌ آخرُ وهو أنَّ هذه الأشياءَ تتضمَّن الطلبَ والطلبُ يستدعي مطلوبًا وهو سببٌ له، وذلك المطلوبُ بعينِه هو السببُ في الجزاءِ؛ مثلًا إذا قلنا: «زرْني أكرمْك»؛ فإنَّ «زرني» طلبُ الزيارةِ وسببٌ له، والزيارةُ سببٌ للإكرام فاستُغني بذكر سببِ السببِ ومسببِ السببِ عن ذكرِ السببِ وأداتِه التي هي كلمةُ الشرطِ لكونهما يدلَّان عليه، وكذلك في النهيِ فإن «لا تكفرْ» طلبٌ لعدمِ الكفرِ وسببٌ له وعدمُ الكفرِ سببٌ لدخولِ الجنة، وكذا عن آخرِها، وتبيَّن مِن هذا امتناعُ الجزمِ بعد النفيِ؛ لأن النفيَ إخبارٌ بعدمِ الفعلِ، والإخبارُ بعدمِ الفعلِ لا يستدعي الفعلَ.

وتبين أيضًا فسادُ قولِ الكسائيِّ حيثُ لا يشترط كونَ المقدرِ من جنسِ المذكورِ ويجوِّز «لا تدنُ من الأسدِ يأكلْك»؛ لأنَّ «لا تدنُ» طلبٌ لتركِ الدنوِّ وسببٌ له، وتركُ الدنو ليسَ سببًا للأكلِ بل نقيضُه فلا تحصلُ القرينةُ المذكورةُ؛ فلا تجوزُ / المسألةُ[٢]. ويدلُّ أيضًا على فسادِ قولِه قولُه تعالى: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا * إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ﴾ [نوح: ٢٦-٢٧]؛ [١٢٩: ظ]
لأنه لما لم يكنِ الشرطُ من جنسِ المذكورِ لم يضمرْه، ولو كان ذلك سائغًا لعدَل إليه لأنَّ الإضمارَ من محاسنِ الكلامِ؛ لقولِه ﷺ: «وَأُوتِيتُ جَوامِعَ الكَلِمِ

(١) انظره في: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٤، ٣٥).

(٢) انظر رأي الكسائي في: البديع لابن الأثير (١/ ٦٤٧)، وشرح التسهيل (٤/ ٤٣)، واللمحة لابن الصائغ (٢/ ٨٨٩)، والكناش للمؤيد (٢/ ٢٨)، والمساعد لابن عقيل (٣/ ١٠٠)، وانظر منع الجزم مطلقًا هنا في: الكتاب (٣/ ٩٨)، والمقتضب (٢/ ٨٣، ١٣٥)، والأصول (٢/ ١٦٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٥)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٨٥).

وَاختُصِرَ لِيَ الكَلَامُ اختِصَارًا»[1].

واعلم أنَّ الجزمَ في هذه الأشياءِ إنما يجبُ إذا قصِدت السببيةُ، وأما إذا لم تقصَد فلا، وحينئذٍ يقعُ على وجوهٍ:

الأول: أن يكونَ وصفًا؛ كقولِه تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ [مريم: ٥-٦].

الثاني: أن يكون حالًا؛ كقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]؛ أي: مستكثرًا، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١].

الثالث: أن يكون مستأنفًا؛ كقولك: «لا تذهَبْ به تغلبُ عليه»، و«قم يدعوك»، ومنه بيت «الكتاب»[2]:

---

(١) أخرجه الهيثمي في المقصد العلي (٥٩، ٦٣) بلفظ: «**أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَد أُوتِيتُ جَوامِعَ الكَلِمِ، واختُصِرَ لِيَ الكَلَامُ اختِصَارًا**»، وبه أيضًا عن عمر رضي الله عنه أخرجه المقدسي في الأحاديث المختارة (١١٥)، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠١٦٣)، وأبو دواد في المراسيل (٤٥٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٨٣٧)؛ بلفظ: «**إِنَّ الله عزَّ وجلَّ بعَثَنِي خاتِمًا وأُعطِيتُ جوامِعَ الكَلِمِ وخواتِمَهُ، واختُصِرَ لِيَ الحَدِيثُ اختِصَارًا، فلا يُلهِيَنَّكُمُ المُتَهَوِّكون**» عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. والحديث بهذا اللفظ ضعفه غير واحد من أهل العلم، وبلفظ: «**أُعطِيتُ جوامِعَ الكَلِمِ، واختُصِرَ لِيَ الحَدِيثُ اختِصَارًا**» أخرجه الدارقطني في سننه (٤٢٧٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنه وهو أيضًا ضعيف بهذا اللفظ، وأما قوله ﷺ: «**أُوتيتُ جوامِعَ الكَلِمِ**» فهو متفق عليه؛ أخرجه البخاري (٢٩٧٧) ومسلم (٥٣٢) واللفظ له، وقال الإمام البخاري: «وبلغني أن جوامع الكلم: أن الله يجمع الأمور الكثيرة، التي كانت تكتب في الكتب قبله، في الأمر الواحد، والأمرين، أو نحو ذلك». وهو قريب مما أراد المصنف الاستشهاد به هنا.

(٢) (٣/ ٩٦)، والبيت من البسيط، ونسبه للأخطل وليس في ديوانه المطبوع، وله في شرح المفصل (٤/ ٢٨٠)، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٧١)، وبلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل (ص٢١٣)، وشرح الرضي (٤/ ١١٩).

فَقَـالَ رَائِدُهُم أَرسُـوا نُزَاوِلُهَا ... فَكُلُّ حَتفِ امرِئٍ يَجرِي لِمِقدَارِ

ومما يحتملُ الحالُ والاستئنافُ قولهم: «ذرْه يقولُ ذاك»، و«مُرْه يحفرُها».

ولنختم الباب بمسألتين:

الأولى: أن أدواتِ الشرطِ غيرَ «إن» تستحقُ إعرابًا بحكمِ الاسميةِ، ثم إن لم يكن الفعلُ واقعًا عليها؛ كما في «من وما وأي» في قولِك: «من يضربْ أضربْ»، و«أيُّ رجلٍ يضربْ أضربْ» بالياء المنقطة تحتَها في الشرطينِ، و«مَن تضربْه أضربْه»، و«أيُّ رجلٍ تضربْه أضربْه»، و«ما تفعلْه أفعلْه» تكن مرفوعة بالابتداء اتفاقًا، وإن كان واقعًا عليها كقولك: «من تضربْ أضربْ»، و«أيَّ رجلٍ تضربْ أضربْ» بالتاءِ المنقطةِ فوقَها في الشرطين، و«ما تفعلْ أفعلْ»، و«مهما تفعلْ أفعلْ»- تكن منصوبةً بالمفعولية. وإن كان واقعًا فيه كقولِك: «أين تكنْ أكنْ»، و«أنَّى تكنْ أكنْ»، و«إذ ما تفعلْ أفعلْ»، و«متى تفعلْ أفعلْ»، و«حيثما تجلسْ أجلسْ» تكن منصوبةً بالظرفيةِ.

ثم اختلفوا فقيل: العاملُ هو الجوابُ وهو ضعيفٌ. أما في الظروفِ فقد تقدَّم في «إذا»[١]، وأما في غيرِها؛ فلأنَّك تقولُ: «أيَّ رجلٍ تضربْ فإنِّي أكرمُه»، وليس العاملُ ههنا إلا الشرطُ فكذا في غيره. وقيل: هو الشرطُ، وهو الصحيحُ ولا استحالةَ في أن يكونَ شيءٌ واحدٌ عاملًا في شيءٍ ومعمولًا له إذا تغايَرت جهتَا العملِ؛ لأنَّ أسماءَ الشرطِ إنَّما تعملُ من جهةِ تضمُّنِها حرفَ الشرطِ والشرطُ يعملُ فيها من جهةِ تعلُّقه بها[٢].

---

(١) انظر ما تقدم في (ص ١٥٨).

(٢) هذا قول الجمهور في غير «إذا» على ما تقدم؛ وانظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٨)، شرح المفصل (٤/ ٢٧٨)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٦٩)، وشرح الرضي (٤/ ١١٩)، وشرح =

الثانية: أنَّه إذا عطِف على الجزاءِ فعلٌ مضارعٌ؛ نحوَ: «إن تأتِني آتِك وأحدثُك» يجوزُ فيه الجزمُ والرفعُ؛ أمَّا الجزمُ فعلى أن يكونَ معطوفًا على «آتِك» عطفَ الفعلِ على الفعلِ فيشاركَه في المسببيةِ والجزمِ. والرفعُ يحتملُ وجهينِ؛ **الأول**: أن تقصدَ المشاركةَ بينه وبين معطوفِه في المسببيةِ إلا أنَّه لما قصدَ به الجملةَ امتنَع عن الجزمِ. **الثاني**: ألا تقصدَ المشاركةَ في المسببيةِ بل تقصدَ مجردَ وقوعِه بعدَ الإتيانِ على التعقيبِ. ومما جاءَ فيه الوجهانِ قولُه تعالى: ﴿فَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾، وقرِئ: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾(١) [الأعراف: ١٨٦]. ومما جاء فيه الجزمُ لا غيرُ قولُه ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨]، ومما جاء فيه الرفعُ لا غيرُ قولُه ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١].

وأما إذا عطِف على المنصوبِ؛ كقولِك: «زرْني فأكرمَك وأحسنُ» يجوزُ فيه الرفعُ على الاستئناف والنصبُ على اللفظِ والجزمُ عطفًا على المحل؛ لأن «أكرمَك» وإن كان منصوبًا لفظًا لكنه مجزومٌ محلًّا بتقدير «أنْ» لأجلِ السببيةِ
[١٣٠: و] فحسُن العطفُ عليه بالجزمِ؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾ / ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ

= الكافية الشافية (٣/ ١٦٢٠)، والمباحث المرضية المتعلقة بمَن الشرطية لابن هشام (ص ٣٥)، وتمهيد القواعد (٩/ ٤٣٣٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٧٣٠).

(١) قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾ بالياء والجزم. وقرأ عاصم وأبو عمرو ويعقوب: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء والرفع. وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر: ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ بالنون والرفع. السبعة لابن مجاهد (ص ٢٩٨)، والمبسوط لابن مهران (ص ٢١٧)، والتيسير (ص ١١٥)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٢٧٣) وجاء فيه أن أبا عمرو قرأ بالنون كنافع رضي الله عنهم.

ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، وقد سألَ سيبويه الخليلَ عن هذهِ الآيةِ فمثّلها بقولِ عمرِو بنِ معدي كربِ[(١)]:

دَعنِــي فَأَذهَــبَ جَانِبًــا يَومًــا وَأَكفَــكَ جَانِبَــا

* * *

(١) نقل المصنف هنا نص عبارة الزمخشري في المفصل (ص ٣٣٦)، وقد مثل الزمخشري هناك ببيت عمرو كما هنا وببيت زهير كما أورده سيبويه في سؤاله للخليل، وقال البغدادي في الخزانة (٩/ ١٠٠) بعد نقل كلام الزمخشري على الوجه المذكور: «أقول: بيت ابن معدي كرب لم يورده سيبويه في كتابه ألبتة لا هنا ولا في موضع آخر»، وأما الذي في الكتاب (٣/ ١٠٠، ١٠١) فقوله: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾؛ فقال: هذا كقول زهير [ديوانه (ص ٢٨٧)]:

بَدَالِيَ أَنّي لستُ مُدرِكَ مامَضَى وَلَا سَــابِقٍ شَيئًا إِذَا كانَ جَائِيَا

فإنّما جروا هذا، لأنَّ الأول قد يدخله الباء [أي خبر ليس «مدرك» وكثيرًا ما تدخل عليه الباء]، فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا».

قلت: و البيت من مجزوء الكامل، وهو في ملحق ديوان عمرو (ص ١٩٧)، وانظره في المواضع المذكورة.

[فعل الأمر]

وَصِيغَـةُ الأَمرِ تَخُـصُّ فَاعِلَا ... مُخَاطَبًـا فَاحذِف لَـهُ الأَوَائِلَا
مِنَ المُضَارِعِ فَـإِن كُنتَ تَجِد ... مُحَرَّكًا فَانطِق بِـهِ؛ كَقُل وَعِدْ
وَفِي السُّكُونِ جِيْ بِهَمزِ وَصلِ ... تُثبِتُهَا فِـي الِابتِـدَا لَا الوَصلِ
مَضمُومَةٍ فِي نَحوِ: أُخرُج وَاقتُلِ ... مَكسُورَةٍ فِي الغَيرِ كَانزِل وَاجعَلِ
وَخُذ وَكُل بِالحَذفِ فِي الفِعلَينِ ... وَجَـاءَ مِن «يَأمُـرُ» بِالوَجهَينِ
وَتَرجُـعُ الهَمزَةُ فِـي الرُّبَاعِي ... الفَتـحِ وَالقَطـعِ بِـلَا دِفَـاعِ
وَشَـبَّهُوا آخِـرَهُ بِالجَـزمِ ... وَهْـوَ بِنَـاءٌ عِندَنَـا بِالجَـزمِ

الأمرُ عندَ النحاةِ شيءٌ وعندَ الأصوليّين شيءٌ آخرُ؛ فعندَ النحاةِ: فعلٌ يدلُّ على طلبِ الفعلِ بالوضعِ. فالدلالةُ على الطلبِ: كالجنسِ للأمرِ والنهيِ والاستفهامِ والتمنّي والعرضِ. وبتقييدِ الطلبِ بالفعلِ خرَج النهيُ؛ لأنَّه يدلُّ على طلبِ الكفِّ عن الفعلِ لا على طلبِ الفعلِ، وخرَج الاستفهامُ؛ لأنَّه يدلُّ على طلبِ الخبرِ عن الفعلِ لا على طلبِ الفعلِ. وبتقييدِ الدلالةِ بالوضعِ خرَج التمني والعرضُ؛ لأنهما لا يدلانِ على طلبِ الفعلِ بالوضعِ بل بالالتزامِ، وهذا التعريفُ مختصٌّ بالأمرِ الذي للفاعلِ المخاطبِ، وإن أردنا إدخالَ الأمرِ الذي لغيرِه يضمُّ إليه: أو بأداةِ اللامِ.

وعند الأصوليّين المحققّين منهم: هو صيغةٌ دالَّة على طلبِ الفعلِ على وجهِ الاستعلاءِ[1]. فهم أسقَطوا قيدًا وزادُوا قيدًا آخرَ فإنَّهم أسقَطوا قيدَ الوضعِ

(١) هذا تعريف غير واحد منهم: الباقلاني والباجي والغزالي والكَلوَذاني والفخر الرازي وابن =

وزادوا قيدَ الاستعلاءِ؛ فبينَ التعريفينِ عمومٌ من وجهٍ وخصوصٌ من وجهٍ آخرَ لأنَّهما صادقانِ في مثل قولِ السيدِ لعبدِه: «اسقِني»، ويصدقُ الأولُ لا الثاني على مثلِ: «اللهمَّ اغفرْ لي»، وعلى مثلِ قولِ النَّبيِّ: «**إِذَا لَم تَستَحْيِ فَافعَل مَا شِئتَ**»(١). ويصدقُ الثاني لا الأولُ على مثلِ قولِه تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]؛ لأنَّ قولَه: ﴿يُرْضِعْنَ﴾ المرادُ منه طلبُ الفعلِ؛ أي: فليرضعن فيصدقُ عليه التعريفُ الثاني دونَ الأولِ؛ لأنَّ دلالتَه على طلبِ الفعلِ ليس بالوضعِ بل على وجهِ التجوُّزِ.

ثم اعلم أنَّ الأمرَ لما كانَ طلبًا للفعلِ، وطلبُ الشيءِ فرعٌ على ذلك الشيءِ من حيثُ المعنى- فرَّعوا اللفظَ الدالَّ عليه على اللفظِ الدالِّ على الفعلِ تطبيقًا بين اللفظِ والمعنى، كما فعَلوا في سائرِ المعاني المتفرعةِ على الفعلِ؛ كالنفيِ والنهيِ والاستفهامِ، إلا أنَّ الطلبَ لما كانَ توجهُه إلى الفاعلِ المخاطبِ أكثرَ وأشدَّ حاجةً إليه احتاطُوا فيه بأن دلُّوا عليه بالحذفِ على وجهٍ نبيِّنه؛ لمناسبةٍ بين الخفَّةِ والكثرةِ. وأما ما هو للمفعولِ وللفاعلِ الغائبِ وللمتكلمِ فلقلةِ الحاجةِ إليه أتَوا فيه بأداةِ الطلبِ على صيغةِ المضارعِ وهيَ اللامُ على ما هو النهجُ المألوفُ.

= قدامة والقرافي وصفي الدين الهندي؛ وانظر تفصيلًا أكثر في: التقريب والإرشاد (٢/ ٥)، والإشارة (ص ٥٦)، والمستصفى (ص ٢٠٢)، والتمهيد في أصول الفقه (١/ ٦٦)، والمحصول (١/ ٢٣١)، وروضة الناظر (١/ ٥٤٢)، وشرح تنقيح الفصول (ص ٤٠)، والفائق للصفي الهندي (١/ ١٨٣).

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٧١٠٧)، والبخاري في صحيحه (٣٤٨٣)، وأبو داود في سننه (٤٧٦٧) بهذا اللفظ من حديث أبي مسعود البدري رضي الله عنه، وعنه أيضًا رضي الله عنه بلفظ: «**فَاصنَع مَا شِئتَ**»، وهما بمعنى.

واعلم أنَّ الأمرَ إنَّما هو مأخوذٌ من المضارعِ؛ أما الذي ليس للفاعلِ المخاطبِ / فظاهرٌ، وأمَّا الذي له فإنَّما حكَموا ذلك لأجلِ التوافقِ الزمانيِّ؛ [١٣٠: ظ] فإن كان المرادُ الحالَ فهو مأخوذٌ من الحالِ وإلا فهو من المستقبلِ. **وكيفيةُ الأخذِ**: أن تحذفَ حرفَ المضارعةِ؛ فإن كان ما بعدَها متحرِّكًا تتركه على حالِه مِن غيرِ زيادةِ شيء؛ فتقول مِن «يقول»: «قُل»، ومن «يعِدُ»: «عُد»، ومن «يُدَحرج»: «دَحرِجْ»، ومن «تتَعلَّم»: «تعلَّمْ»، ومن «تَتَفاخر»: «تفاخرْ»، ومن «تُكَرِّم»: «كَرِّم»، ومن «يُكارِم»: «كارِمْ». وإن كان ما بعدَها ساكنًا وهو مِن غيرِ بابِ الأفعالِ تأتي بهمزةِ الوصلِ لامتناعِ النطقِ بالساكنِ وتضمُّها إن كانَ ما بعدَ الساكنِ مضمومًا قصدًا للتناسبِ، وحذرًا من الالتباسِ بتقديرِ الفتحِ بالمضارعِ للمتكلمِ، ومن الثقلِ بتقديرِ الكسرِ؛ نحو: «اقتُل من يقتُل». وتكسِرُه إن لم يكن كذلك على أصلِ الكسرِ؛ نحو: «اِضرِب واِعلَم واِغتنِم واِنصلِحْ واِستكرِم واِحمَرَّ واِحمارَّ» من: «تضرِب وتعلَم وتغتنِم وتنصلِح وتستكرِم وتحمَرُّ وتحمَارُّ». وإن كان من بابِ الأفعال؛ نحو: «يُعلِم» وجَب ردُّ الهمزةِ المفتوحةِ المحذوفةِ من المضارعِ لزوالِ الموجبِ، وذلك أنَّ أصلَ «أُعلِمُ» الذي للمتكلم «أأعلِم» لأن المضارعَ وجَب أن يكونَ بزيادةِ حرفِ المضارعةِ على الماضي وماضيهِ «أعلَمَ» فحذَفوا إحدَى الهمزتينِ تخفيفًا وطرَدوا ذلك في جميعِ الأمثلةِ، وهذا الموجِبُ يزولُ عندَ حذفِ حرفِ المضارعةِ؛ فنقولُ: من يُعلِم «أعلِمْ»، ومن يُكرِم «أَكرِمْ» بفتحِ الهمزةِ وعلى هذا.

واعلَم أنَّ القياسَ اقتضى أن يكونَ الأمرُ مِن «تأخذُ وتأكلُ»: «أُوخذ وأوكل»؛ لأنَّ ما بعدَ حرفِ المضارعةِ فيهما ساكنٌ فوجَب الإتيانُ بالهمزةِ المضمومةِ وقلبُ الهمزةِ الأصليةِ واوًا على ما يقتضِيه القياسُ إلا أنَّه لما كثُر

استعمالُهما اختاروا حذفَ فاءَيهما تخفيفًا فصارا: «كُل وخُذ ومُر»، وجاءَ في «يأمرُ» وجهانِ: الحذفُ والإثباتُ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ [طه: ١٣٢]؛ لأَنَّه لم يكثُر كثرةَ «كل وخذ»، ولم يجِئ في «أيسِرْ من يأسِر» إلا الإثباتُ لقلَّةِ استعمالِه.

واعلم أنَّ آخرَ الأمرِ للفاعلِ المخاطبِ حكمُه حكمُ المجزومِ؛ فيسكَّنُ إن كانَ حرفًا صحيحًا، ويحذفُ إن كان حرفَ علةٍ، وتحذَفُ النونُ بعدَ ضميرِ الرفعِ، كما فعلوا ذلك في المجزومِ؛ فتقولُ: «اقتلْ» كما تقول «لتقتلْ». و«ادعُ واخشَ وارمِ» كما تقول: «لتدعُ، لتخشَ، لترمِ». وتقول: «اقتلَا اقتلُوا اقتلِي»، كما تقول: «لتقتلا لتقتلوا لتقتلي» فتراه كالمجزومِ سواءً، ولأجلِ إجراءِ حكمِ المجزومِ عليه ظنَّ الكوفيُّ أنَّه معربٌ، وليس كذلك **لوجهين**[1]:

الأول: أن الجزمَ يستدعي جازمًا وليسَ[2].

الثاني: أنه لو كان معربًا لتوارَدَ على آخرِه من التغييراتِ، وليس كذلك بل يلزمُ طريقةً واحدةً.

* * *

(١) انظر رأي الكوفيين في: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٩١)، ومجالس ثعلب (ص ٤٥٦)، وإيضاح الوقف والابتداء (ص ٢٢٢)، وانظر المسألة في: المقتضب (٢/ ١٣١)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٩٧)، والإنصاف (٢/ ٤٧٢) [م: ٧٢]، والتبيين للعكبري (ص ١٧٦) [م: ١٥]، وشرح المفصل (٤/ ٢٩٤)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ١٩١).

(٢) أي: وليس ثمة جازم ههنا.

[الفعل المبني لما لم يسم فاعله]

وَكُلُّ فِعــلٍ قَد أُزِيــلَ فَاعِلُه   فَــذَاكَ فِعلٌ لَم يُسَــمَّ فَاعِلُه
فَإِن يَكُن مَاضٍ فَضَمُّ الأَوَّلِ   وَكَســرُ قَبلِ الآخِرِ المُوَصَّلِ
وَضُمَّ مَعْ هَمزَةِ وَصلٍ مَا يَلِي   سَــاكِنَهُ وَثَانِــيَ التَّــا وَاقبِلِ
وَبَــابُ قِيلَ مَــعَ بِيعَ سَــامِ   باليَاءِ وَالــوَاوِ وَبِالإِشــمَامِ
وَمِثلُــه انقِيدَ وَبَــابُ اختِيرَا   دُونَ أُقِيــمَ وَكَذا اســتُخِيرَا
وَفِي المُضَــارِعِ يُضَمُّ الأَوَّلُ   وَفَتــحُ قَبلِ الآخِــرِ المُعَوَّلُ

[١٣١: و] / اعلم أنَّه إذا حذِف الفاعلُ لأحدِ أغراضٍ ذكرناها في «مفعول ما لم يسمَّ فاعلُه»[١] وأُسند الفعلُ إلى مفعولِه ورُفع تقتضي الحكمةُ أن تغيَّرَ صيغةُ الفعلِ كَيلَا يلتبسَ المفعولُ بالفاعلِ، ثمَّ إن كان الفعلُ ماضيًا يُضمُّ أولُه ويكسَرُ ما قبلَ الآخرِ؛ نحو: «قُتِل وعُلِم وأُكرِم ودُحرِج»، وإن كان مع همزةِ وصلٍ يضمُّ ثالثُه أيضًا؛ نحوَ: «استُكرم واقتُدر»، وكذا إن كان أولُه تاءً يضمُّ ثانيه؛ نحو: «تُكرِّم وتُكُورمَ».

وإن كان معتلَّ العينِ؛ نحوَ: «قال وباع» جاء في مجهولِه ثلاثُ لغاتٍ؛ **الأولى**: «قِيل وبِيع» وهي أفصحُها، ووجهُها أنَّ أصلَهما: «قُوِل وبُيِع» فاستثقلوا النطقَ بحرفِ العلةِ متحركةً بعدَ الضمةِ فسكَّنوها، فوقعتِ الياءُ ساكنةً بعد الضمةِ فلم يمكنِ النطقُ بها فوقَع التعارضُ بين أن تقلبَ الضمةُ كسرةً لأجلِ

---

(١) انظر ما تقدم في (١/ ٢٦١).

الياءِ وبين أن تقلبَ الياءُ واوًا لأجلِ الضمةِ فاختاروا الأولَ لوجهينِ؛ الأول: أن التغييرَ كلَّما كان أقلَّ كان أولى. والثاني: أنَّه يستلزِمُ الخفَّةَ أشدَّ من الثاني؛ فكان أَولى لأنَّ الخفةَ هي المطلوبةُ من هذا التغييرِ؛ فقالوا «بِيع» وحمَلوا عليه «قيل» لأنَّ البابَ واحدٌ. **الثانية**: «قُول وبُيع» بالإشمامِ وهي فصيحةٌ. **والثالثة**: «قُولَ وبُوع» وهي قليلةٌ، ووجهُها أنَّهم لما سكَّنوا الواوَ في «قُول» حصَل به بعضُ الخفَّةِ فاكتفوا به ثم حملوا «بُوع» عليه كما عكَسوا ذلك في الأُولى، وإنَّما قلَّ ذلك لأنَّ قلبَ الواوِ إلى الياءِ أَولَى من العكس لاستلزامِه الخفَّةَ أكثرَ.

وكذلك بابُ «انقِيد واختِير»؛ أي: يجوزُ فيهما أيضًا لغاتٌ ثلاثٌ، وذلك لأنَّ أصلَهما: «انقيد واختير» فصارَ «قِيد وخُير» منهما مثل «قُول وبُيع» في أنَّ حرفَ العلَّةِ واقعةٌ بعدَ الضمةِ، وليس المقتضي للغاتِ الثلاثِ إلَّا ذلك. وليس كذلك بابُ «أُقيم واستُخِير»؛ أي: وجَب فيهما التزامُ لغةٍ واحدةٍ لزوالِ المقتضى؛ لأنَّ ما قبلَ حرفِ العلةِ فيهما ساكنٌ.

وإن كان الفعلُ مضارعًا: ضُمَّ حرفُ المضارعةِ وفُتح ما قبلَ الآخرِ؛ نحو: «يُضرَب ويُقتَل ويُعلَم ويُقتدَر ويُستخرَج ويُدحرَج».

* * *

[المتعدي واللازم]

وَالمُتَعَــدِّي مَــا لَــهُ تَعَلُّــقُ   كَالقَتلِ والضَّربِ كَذَاكَ حَقَّقُوا
وَقَــد تَجِــي بِوَاحِــدٍ وَاثنَيــنِ   وَجَاءِتِ الثَّــلَاثُ فِي فِعلَينِ[1]
أَعلَمــتُ مَعْ أَرَيــتُ لَا أَظنَنتُ   وَلَا أَخَلــتُ لَا وَلَا أَزعَمــتُ
وَأَخبَــرُوا وَخَبَّــروا وَحَدَّثُــوا   وَأَنبَــأُوا وَنَبَّــأُوا مُســتَحدَثُ

اعلم أنَّ الأفعالَ باعتبارِ معقوليَّتِها تنقسمُ قسمينِ؛ **الأول**[2]: ما تتوقَّف معقوليتُها على متعلِّقٍ توقُّفُها على فاعلِهِ؛ لكونِه نسبةً بينهما ولا تتعقلُ النسبةُ إلا بعدَ تعقلِ المنتسبين، وليس كذلك الزمانُ والمكانُ لإمكانِ تعقُّلِ الفعلِ

---

(١) جاء هذا البيت في الأصل بعد البيت التالي، ولكني قدمته عليه؛ لاتساق الكلام، وهو الموافق لما في المنظومة (٤٦/ و)، وهذا البيت واللذان بعده جاءت بهذا الترتيب في شرح الوافية (ص ٣٦٢) ولكنها هناك جاءت بعد باب «ظننت».

(٢) كذا في الأصل، «تنقسم قسمين»، ولم يذكر المصنف هنا إلا قسمًا واحدًا هو المتعدي الذي تتوقف معقوليته- أي: تأثيره وحركته- على نفسه، وأما القسم الثاني فهو غير المتعدي وهو المتعلق بمن قام به، وأصل هذا الكلام ما ذكره ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٤٦): «كل فعل توقفت عقلية معناه على متعلق؛ كـ«قتل وعلم» فإنه لا يُعقل معنى مثل ذلك إلا بمتعلق؛ لأنه من المعاني النسبية، وكل معنى نسبي لا يعقل إلا بما هو منسوب إليه؛ فمثل ذلك هو المعنيّ بالمتعدي. وغير المتعدي: ما لا تتوقف عقليته على متعلق له، ولا يرد على أن غير المتعدي بهذا التفسير تتوقف عقليته على فاعله؛ لأن فاعله محله وليس متعلقًا له»، ولخَّص هذا في شرح الكافية له (٢/ ٨٩٦) فقال: «المعاني انقسمت قسمين: قسم لا تعلق له بغير من قام به، وقسم يتعلق لنفسه؛ فما تعلق لنفسه فهو المتعدي..، وما يُعقل من غير متعلق كـ«قام» ....، فهو غير المتعدي».

مع قطعِ النظرِ عنهما بلى يستلزمُ تعقلُه تعقلَهُما لكونِهما من لوازمِ الفعلِ، ثم إن كانَ التعلقُ بمتعلقٍ واحدٍ فهو متعدٍّ إلى واحدٍ؛ كـ«قتَله وضرَبه»، وإن كان بمتعلقينِ فهو متعدٍّ إلى اثنينِ؛ نحو «أعطَى وعلَّم» لأنَّ معقوليةَ الإعطاءِ بعدَ الفاعلِ تتوقَّف على شيئينِ: المعطي والشيء الذي يُعطى، وكذلك معقوليةُ العلمِ تتوقَّفُ على منسوبٍ ومنسوبٍ إليه. وإن كان بثلاثِ متعلقاتٍ فهو متعدٍّ إلى ثلاثةٍ / ؛ نحو: «أَعلَم وأَرى» فإنَّهما بمادَّتِهما يتعلقانِ بمفعولينِ وأَوجبت [١٣١: ظ] الهمزةُ مفعولًا آخرَ هو مصيَّر في المعنى؛ لأنَّك إذا قلت: «أعلمتُ زيدًا»؛ معناه: صيَّرته عالمًا، وقد علِمَ أن العلمَ يتعلق بشيئينِ فصارَ «أعلمتُ» متعلقًا بثلاثةِ مفاعيلَ بالثاني والثالثِ بمادَّته التي هي «ع ل م» وبالأول بواسطةِ الهمزةِ، وأما بقيةُ أفعالِ القلوبِ فأجاز الأخفشُ تعديتَها إلى مفعولٍ واحدٍ بالهمزةِ قياسًا على «علمتُ وأرأيتُ» وهو فاسدٌ(١)؛ لأن التعديةَ بالهمزةِ ليس بقياسيٍّ فيما يتعدَّى إلى واحدٍ فكيفَ فيما يتعدَّى إلى اثنينِ؟! وعلى تقديرِ التسليمِ فقد وجِد ههنا ما يمنعُ من القياسِ، وذلك أن شرطَ القياسِ أن يكثرَ المحمولُ عليه ليحصلَ ظنُّ صحتِه فلا يحمَلُ على صورةٍ أو صورتينِ إلى ما يعدُّ قليلًا عادةً، ولم يُستفَد من ذلك بالاستقراءِ إلَّا فعلَين «أعلَم وأرَى» فامتنعَ القياسُ.

وأما «أخبَر» وما بعدَها فلم يذكُر منها سيبويه غير «نبَّأ» والبواقي مستحدثةٌ وقد عدُّوها من جملةِ ما يتعدَّى إلى ثلاثةٍ(٢)، وقال المصنفُ: إنَّها عندَ التحقيقِ

---

(١) وهذا اختيار ابن السراج انظره في الأصول (٢/ ٢٨٥)، وانظر رأي الأخفش والرد عليه في: الخصائص (١/ ٢٧٢)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ١٤)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٣٠٤)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٧٣)، والتذييل والتكميل (٦/ ١٦٨)، وشرح الشاطبي على الألفية (٢/ ٥١٣).

(٢) الكتاب (١/ ٤١)، وقال أبو حيان: «وما زاده الفراء والكوفيون من «أخبر وخبر وحدث» =

متعديةٌ إلى واحدٍ هو المنبأُ والمخبرُ؛ لأنَّا إذا قلنا مثلًا: «أخبرتُ زيدًا عمرًا قائمًا»؛ فالإخبارُ إنَّما تعلَّق بمخبرٍ هو «زيد» وأمَّا «عمرًا قائمًا» فهو نفسُ الخبرِ الذي هو نفسُ الإخبارِ فيكونَ مفعولًا مطلقًا إلا أنَّه قد ذكَر خصوصيةَ الخبرِ؛ لأنَّ «عمرًا قائمًا» خبرٌ خاصٌّ من مطلقِ الخبرِ فانتصَب انتصابَ أنواعِ المصادرِ كـ«رجَع القَهقَرى» وشبهِه، وليس كذلك مفعولَي[1] «أعلمت» لأنَّهما ليسا نفسَ الإعلامِ بل متعلِّقَه. لا يقالُ: كيفَ يصحُّ ذلك وهو ليس بفعلٍ في المعنى؟ لأنَّا نقول: إنَّه لم يقع مصدرًا باعتبارِ «عمرًا[2] قائمًا» بل باعتبارِ كونِه حديثًا مخصوصًا فالوجهُ الذي صحَّح وقوعَه خبرًا عن الحديثِ في قولِك: «حدَّثني زيدٌ منطلقٌ» هو الوجه الذي صحَّح وقوعَه مفعولًا مطلقًا ههنا. لا يقالُ: فكان ينبغي أن يحكَى ما حلَّ محلَّ المصدرِ كما يحكَى ما وقَع محلَّ القولِ في قولِك: «قلت: زيدٌ قائمٌ»، فلما لم يحكَ دلَّ على أنه ليس كذلك؛ لأنا نقولُ: إنما وجبتِ الحكايةُ بعد القولِ إذا قصِد حكايةُ لفظٍ تكلَّم به المتكلمُ، ولم يقصَد بالحكايةِ إلا مجردُّ اللفظِ، ولذلك إذا لم يُقصَد به الحكايةُ جرَى مَجرى

= لم يصح عند س [سيبويه]، أو لم يسمعها، أو تأول ما سمع منها، ولم يذكرها المتقدمون من البصريين، وقد ذكرها جماعة من المتأخرين؛ كالزمخشري وأكثر أصحابنا [أي: الأندلسيين]، وقياسها إذا صحت أن تكون محمولة على «أعلم»». التذييل والتكميل (٦/ ١٦٢). وانظر: المفصل (ص ٣٤٢)، والتوطئة للشلوبين (ص ٢٠٦)، والملخص لابن أبي الربيع (١/ ٣٦٢)، والبسيط له (١/ ٤٩٩).

(١) كذا في الأصل: «وليس كذلك مفعولي»، وقد تقدم شبيهه في كلام المصنف مرارًا وتخريجه على أن الكاف اسم بمعنى «مثل» و«ذلك» مضاف إليها؛ فيكون «كذلك» اسم «ليس»، و«مفعولي أعلمت» خبرها.

(٢) في الأصل: «زيدًا»، وقد تقدم المثال هنا على أنه «عمرًا قائمًا».

«أخبرتُ»؛ كقولك: «أتقول: زيدًا منطلقًا»، وليس كذلك منصوبي «أخبرت»[١] إذا لم يُقصَد بهما حكايةُ لفظٍ تقدَّم بل المعنى. ثم قالَ: إنما سمَّاها النحويُّون مفعولًا ثانيًا وثالثًا على طريقِ المسامحةِ[٢].

❊ ❊ ❊

---

(١) كذا في الأصل: «وليس كذلك منصوبي أخبرت...»، وقد تقدم شبيهه في كلام المصنف مرارًا ويخرَّج على أن الكاف اسم بمعنى «مثل» و«ذلك» مضاف إليها؛ فيكون «كذلك» اسم «ليس»، و« منصوبي أخبرت ...» خبرها.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٤٨، ٤٩).

[باب ظننت]

ظَنَنْـتُ مَعْ حَسِـبتُ مَعْ عَلِمتُ زَعَمـتُ مَعْ رَأَيـتُ مَعْ وَجَدتُ
وَخِلـتُ أَفعَالَ القُلُـوبِ تَدخُلُ فِـي مُبتَـدَا وَخَبَـرٍ فَتَعمَـلُ
وَتكشِفُ الحَدِيثَ كَشفَ المَعنَى أَقَصَـدُوا عِلمًـا بِـهِ أَم ظَنَّـا

اعلم أن هذه الأفعالَ من عواملِ المبتدأِ والخبرِ لا تدخلُ إلا فيهما وتسمَّى أفعالَ القلوبِ، وهيَ تجري مَجرى «كان وأخواتها» و«إن وأخواتها» في أنَّها كالأدواتِ، والكلامَ المقصودَ بالذاتِ هو المبتدأُ والخبرُ، وذلك أنا إذا قلنا «زيدٌ قائمٌ» لم يعلم أنَّ نسبةَ القيامِ إلى «زيد»، أهيَ من جهةِ العلمِ أم هي من
[١٣٢: و] جهةِ الظنِّ؟ فإذا أردنا / إفادةَ تلك النسبةِ على جهةِ العلمِ قلنا: «علمتُ زيدًا قائمًا»، وإذا أردنا إفادتَها على جهةِ الظنِّ قلنا: «ظننتُ زيدًا قائمًا»، وإنما عملت فيهما لأنَّ اقتضاءَها إيَّاهما على حدٍّ واحدٍ. واعلم أن «أُرِيتُ» يستعملُ استعمالَ «ظننتُ»؛ فيقالُ: «أُرِيتُ زيدًا منطلقًا»، و«أُرَى عمرًا عالمًا»، و«أين تَرى بِشرًا جالسًا»، وهو «رأيتُ» معدًّى بالهمزةِ إلا أنَّه لما كثُر استعمالُه حذِفت منه الهمزةُ لزومًا واستُعمل بمعنى الظنِّ؛ لأنَّ أكثرَ الأخبارِ عن ظنٍّ. وتستعمل «قلتُ» وما تصرَّف منها استعمالَ «ظننتُ» في لغة سُليم؛ لكونِه متعلقًا بجزأينِ تعلقَ الظنِّ؛ فيقالُ: «قلتُ زيدًا عالمًا»، و«تقولُ زيدًا قائمًا»، و«متَى تقولُ بِشرًا واقفًا»؟ و«أتقولُ زيدًا عالمًا؟ واللغةُ الفصيحةُ التي عليها أكثرُ العربِ اختصاصُ ذلك بمضارعِ المخاطبِ الحاضرِ بعدَ استفهامٍ متصلٍ، أو منفصلٍ

بظرفٍ، أو جارٍّ ومجرورٍ، أو أحدِ المفعولين[١]:

مثالُ الأول قولُك: «أتقولُ عمرًا منطلقًا؟»، وقولُ عمر بن أبي ربيعة[٢]:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجمَعُنا

ومثالُ الثاني قولُك: «أكلَّ يومٍ تقولُ زيدًا منطلقًا؟».

ومثالُ الثالث: «أفي الدارِ تقولُ زيدًا قائمًا؟».

ومثالُ الرابعِ قولُ الشاعرِ:

أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمرُ أَبِيكَ أَم مُتَجَاهِلِينا[٣]

قال المصنِّفُ: «قولُ النحاةِ إنَّه بمعنى الظنِّ فيه تسامحٌ؛ لأنَّه لو كانَ بمعنى الظنِّ لم يصحَّ الاستفهامُ به عما تعلَم، ولا الجوابُ بما يكونُ معلومًا ونحنُ نعلم خلافَه؛ فالحقُّ أنَّه باقٍ على وضعِه إلا أنَّه كما لم يقصَد به حكايةُ لفظٍ تقدَّم وكانَ متعلقًا بجزأينِ تعلُّقَ الظنِّ أُجري مُجراه في العملِ وليس تعلُّقُه بمنصوبَيهِ مثلَ تعلقِ الظنِّ في وقوعِه عليهما بل تعلقِ المصدريةِ لأنَّ منصوبَيهِ هما القولُ نفسُه في المعنى، وقد تقدَّم ذلك»[٤].

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٢٤)، وشرحه للسيرافي (١/ ٤٦١)، والمفصل (ص ٣٤٦)، والبديع لابن الأثير (١/ ٤٤٨)، وشرح المفصل (٤/ ٣٢١)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٤٦٤)، والتذييل والتكميل (٦/ ١٣٥).

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوانه (ص ٢٢٧)، وله في الكتاب (١/ ١٢٤)، والمفصل (ص ٣٤٦)، وشرح الشاطبي على الألفية (٢/ ٥٠١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٩٣)، وخزانة الأدب (٩/ ١٨٥).

(٣) بيت من الوافر، وهو للكميت الأسدي في الكتاب (١/ ١٢٣)، وشرح المفصل (٤/ ٣٢١)، وشرح الشاطبي على الألفية (٢/ ٥٠٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٨٨)، وخزانة الأدب (٩/ ١٨٣)، وليس في ديوانه.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٥٧) بتصرف يسير.

خُصَّــت بــأَن يُلَازَمَا بِشَــرطِ ... كَالأَصــلِ لَا كِمِثلِ بَابِ يُعطِي
وَفِــي التَّأَخُّــرِ وَفِي التَّوَسُّــطِ ... يَجُوزُ الِاعمَالُ وَالِالْغَا فَاضبُطِ
وَإِنَّهــا قَــد عُلِّقَــت بِالــلَّامِ ... وَالنَّفــيِ أَيضًا مَعَ الِاســتِفهَامِ
وَبِضَمِيــرَي فَاعِــلٍ مَفعُــولِ ... مِثــلُ عَلِمتُنِي عَلَــى المَنقُولِ

اعلم أنَّ أفعالَ القلوبِ خُصَّت بخصائصَ:

منها امتناعُ الاقتصارِ على أحدِ مفعولَيها: لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما ركنُ الكلامِ على ما تقرَّر، فلو حذف أحدُهما لاختلَّ الكلامُ، وليس كذلك بابُ «أعطيت» لأنَّ مفعولَيه فضلتانِ لا يختلُّ الكلامُ بحذفِ أحدِهما، ولا يرِدُ على ذلك قولُهم: «ظننتَ ذاك»؛ لأنَّ ذلك إشارةٌ إلى مصدرِ «ظننتُ» ومفعولاهُ حذِفا للعلم بهما؛ كأنَّ قائلًا قال: «ظننتُ زيدًا قائمًا». فقيل: «ظننتَ ذاك»؛ أي: ذاك الظنَّ المخصوصَ. وإذا علِم الظنُّ المخصوصُ علِم متعلَّقاه قطعًا، وجوَّز بعضُهم أن يكون «ذا» إشارةً إلى المفعولينِ كما أنه إذا قيلَ: «أنبأتُ زيدًا ذاك» يكون إشارةً إلى المفعولين، وهو فاسدٌ؛ لأنَّ «ذا» لا يشارُ به إلى شيئينِ وإنما جازَ في «أنبأتُ وأخواته» لما تقدَّم مِن قولِ المصنفِ: «إنَّ منصوبَيه هوَ المصدرُ بمعنى النَّبأ»[1]، فجازتِ الإشارةُ إليها بلفظةِ «ذا» من حيثُ المعنى. ولا يرِدُ أيضًا قولُهم: «ظننتُ به»؛ لأنَّ «به» الضميرُ فيه عائدٌ إلى مكانِ الظنِّ ومفعولاه محذوفانِ؛ كما يقالُ: «ظننتُ في الدارِ زيدًا منطلقًا» ولذلك إذا صرِّح بمفعولَيه [١٣٢: ظ] مع ذلك / استقامَ المعنى؛ كقولِك: «ظننتُ بزيدٍ وجهَه حسنًا» إلَّا أن ذكرَ محلِّ الظنِّ مع حذفِ المفعولينِ أحسنُ لأنَّهما إذا ذكِرا عُلِم محلُّها فلم تحتَج إلى ذكرِه؛ لا يقالُ: الذي يدلُّ على أنَّه مفعولٌ قولُهم: «ظننتُ به خيرًا» فيذكرونَ

(١) تقدَّم قريبًا من كلام ابن الحاجب في الإيضاح.

مفعولَه الآخرَ معه؛ لأَنَّا نقولُ لما دلَّ الاستقراءُ على امتناعِ ذلك وقولُه مثلُ ذلك ويحتملُ التأويلَ وجَب أن تُؤوّلَ؛ وجهُه أن نقولَ: إنه مصدرٌ أيضًا؛ أي: ظنَّ خيرٍ، كما يقال: ظنَّ سوءٍ.

واعلَم أنَّ الذي ذكرتُه قولُ النحاة وفيه ما ترَى من التكلُّفاتِ، **والصوابُ**: تجويزُ الاقتصارِ كما جازَ ذلك في المبتدأِ والخبرِ لكن لا مطلقًا بل عندَ القرينةِ، وأمَا أَنَّه هل يجوزُ أن يحذفَ مفعولاهُ معًا؟ فقد منَع منه قومٌ مستدلِّين بأنَّ في عِلم كلِّ أحدٍ: أنَّ أحدًا لا يخلو عن علمٍ أو ظنٍّ فلا فائدةَ حينئذٍ في ذكره وحدَه[1]، وهو فاسدٌ؛ لأَنَّا نقولُ إنَّه [لا] يذكَرُ على أنَّه كلامٌ مستقلٌّ من حيثُ هو بل بالنظرِ إلى مفعولَيه المحذوفينِ؛ فإنه إذا استفهَم «أَعلِمتَ زيدًا قائمًا؟»، مفعولُ «علِمت» فهو يفيدُ لدلالتِه على قيامِ زيدٍ لا من حيثُ دلالتُه على مدلولِه المطابقيِّ، وأيضًا قد دلَّ الاستقراءُ على جوازِ ذلك؛ كالمثلِ السائرِ «**مَن يسمَعْ يَخَلْ**»[2]؛ أي: يخلِ المسموعَ حقًّا[3].

ومن خواصِّها جوازُ الإلغاءِ إذا توسَّطت أو تأَخَّرت؛ معنى الإلغاءِ: إبطالُ عملِها وجعلُ مفعولِها مبتدأً وخبرًا على أصلِ البابِ، وسببه: أَنَّا ذكَرنا أن مفعولَيه هما المقصودانِ بالذاتِ وعمدتانِ فاقتضيَا الرفعَ بذلك إلا أَنَّه لما

---

(١) هذا مذهب الأخفش والجَرْمي. انظر: البديع لابن الأثير (١/ ٤٤٩)، والتذييل والتكميل (٦/ ٩).

(٢) انظر: الأمثال لابن سلام (ص ٢٩٠)، وجمهرة الأمثال (٢/ ٢٦٣)، ومجمع الأمثال (٢/ ٣٠٠).

(٣) هذا كلام الرضي في شرحه (٤/ ١٥٥)، وانظر المسألة تفصيلًا في: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٨١)، والبديع لابن الأثير (١/ ٤٤٩)، وشرح المفصل (٤/ ٣٢٧)، وشرح ابن الناظم (ص ١٥١)، وتوضيح المقاصد (١/ ٥٦٨)، ومغني اللبيب (ص ٧٩٧)، وشرح الشاطبي على الألفية (٣/ ١٥٩).

اقتضاهُما الفعلَ وتعلَّق بهما عمِل فيهما لحصولِ مقتضى العملِ، وحيثُ ضعُف التعلقُ بالتأخُّر أو التوسُّط جازَ ترجُّحُ جانبِ الرفعِ، ومما يدلُّك على أن الفعلَ يضعفُ عملُه بالتأخُّرِ أنه إذا أخِّر عن مفعولِه جوِّز تقويتُه بحرفِ الجرِّ؛ كقولهم: «لِزيدٍ ضربتُ» مع امتناع «ضربت لِزيدٍ»؛ فتقول: «ظننتُ زيدًا مقيمًا» بالإعمالِ لا غيرُ لقوةِ تعلُّقِ الفعلِ بهما، و«زيدًا ظننتُ مقيمًا» بالإعمالِ والإلغاءِ؛ قال الشاعرُ في الإلغاء:

أَبالأَرَاجِيزِ يَا بنَ اللُّؤمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ -خِلتُ- اللؤمُ والخَوَرُ[1]

وتقول: «زيدٌ مقيمٌ ظننتُ» بالإلغاءِ والإعمالِ.

واعلَم أنَّ الإعمالَ عندَ التوسيطِ أحسنُ من الإلغاء؛ لأنَّ الفعلَ وإن ضعُف بالنسبةِ إلى مفعولِه الأولِ لكن بقِي تعلُّقه كما كانَ بالنسبةِ إلى الثاني. **فإن قلتَ**: فهلَّا يجوُز إلغاؤُه بالنسبةِ إلى الأولِ دونَ الثاني؟ **قلتُ**: لا يجوزُ لئلَّا يبقَى الفعلُ بلا مفعولِه الأولِ، وذا ممتنعٌ. وروِي أيضًا الإلغاءُ مع التقدُّمِ، ولا يستبعَدُ ذلك أيضًا لما تقرَّر من قيامِ مقتضى الرفعِ فيهما.

ومن **خواصِّها التعليقُ**؛ ومعناه: إبطالُ العملِ وجوبًا بالعارضِ وذلك إذا دخَل على مفعولَيه ما يقتضي صدرَ الكلامِ فيمتنعُ حينئذٍ الإعمالُ توفيرًا لمقتضى ذلك الداخلِ، وذلك: حرفُ الابتداءِ وحرفُ النفي والاستفهامِ؛ كقولِك: «علمتُ لزيدٌ قائمٌ»، و«علمتُ ما زيدٌ قائمٌ»، و«علمتُ أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو»، و«علمتُ

---

(١) بيت من البسيط، وهو للَّعين المِنقَري يهجو رؤبة وقيل أباه العجاج، وله في الكتاب (١/ ١٢٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٤٤٦)، وشرح الشاطبي على الألفية (٢/ ٤٦٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٥٩)، وخزانة الأدب (١/ ٢٥٧)، ونسب لجرير في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٦٩)، والبديع لابن الأثير (١/ ٤٥١)، وهو في ملحق ديوانه (٢/ ١٠٢٨).

أنَّهم في الدار»، واختلَفوا في جوازِ «علمتُ هل زيدٌ قائمٌ» فجوَّزه قومٌ نظرًا إلى أخذِ الاستفهامِ ما يقتضيه من صدرِ الكلامِ، ومنعه آخرون نظرًا إلى أن متعلِّقَ الاستفهامِ يضادُّ متعلقَ الخبرِ فلا يردانِ على شيءٍ واحدٍ، بخلاف نحوِ: «علمتُ أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو»؛ لتغايُرِ متعلقَيهما لأنَّ العلمَ تعلَّقَ بأحدِهما / على سبيلِ [١٣٣: و] الإجمالِ والاستفهامَ بأحدِهما على التعيينِ، ولذلك يجابُ الأولُ بـ«لا أو نعم»، ويجابُ الثاني بأحدِهما على التعيينِ(١).

ومن خواصِّها جوازُ أن يكونَ فيها ضميرُ الفاعلِ والمفعولِ لشيءٍ واحدٍ؛ كقولِك: «علمتُني وعلمتَك» بضمِّ التاءِ في الأولِ وفتحِها في الثاني. و«زيدٌ عَلِمَه» إذا كانَ الضميرُ البارزُ لـ«زيد»، ولا يجوزُ ذلك في غيرِها؛ لا يقالُ: «ضربتُني ولا ضربتَك» بل يُعدَل إلى ذكرِ النفسِ؛ نحو: «ضربتُ نفسي، وضربتَ نفسَك»، **والسرُّ فيه**: أن الغالبَ في غيرِ أفعالِ القلوبِ تعلقُ الفعلِ بغيرِ الفاعلِ فإذا جمِع بين الضميرينِ لشيءٍ واحدٍ سبَق إلى الأذهانِ ذلك الغالبُ فيحكَمُ بالتغايرِ ولم تقوِ حركةُ الضميرِ لإزالةِ هذا اللبس. وأمَّا أفعالُ القلوبِ فالغالبُ تعلقُها بالفاعلِ؛ لأن علمَ الإنسانِ وظنَّه بصفاتِ نفسِه أكثرُ وأشدُّ من صفاتِ غيرِه فإذا أطلِقَ سبَق الغالبُ إلى الأذهانِ فلا لبسَ.

وأُجرِي هذا المُجرى «فقدتُني وعدمتُني» في الدعاءِ؛ كقوله:

لَقَدكَانَلِي عَن ضُرَّتَينِ فَقَدتُنِي ....(٢)

---

(١) انظر: الأصول (١/ ١٨٢)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٤١١)، وشرح المفصل (٤/ ٣٣٠)، شرح الرضي (٤/ ١٦٥)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢١١٤)، وشرح الشاطبي على الألفية (٢/ ٤٨٣).

(٢) صدر بيت من الطويل لجِرَّان العَود، والبيت بتمامه:

لَقَدكَانَلِي عَن ضُرَّتَينِ عَدَمتُنِي ... وَعَمَّا أُلَاقِـي مِنهُمَا مُتَزَحزَحُ

ديوانه (ص ٤٠)، وله في شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣٠)، والمفصل (ص ٣٤٨)، وشرح =

وهو خارجٌ عن القياسِ، وغايةُ الاعتذارِ أن يقال: إنَّهما ضدَّانِ لـ«وجدتُ» وكثيرًا ما يحمَلُ الضدُّ على ضدٍّ آخرَ.

وَقَد تَجِي رَأَيتُهُ أَبصَرتُ ... وَقَد تَجِي وَجَدتُهُ أَصَبتُ
وَقَد تَجِي ظَنَنتُ كَاتَّهمتُ ... وَقَد تَجِي عَلِمتُهُ عَرَفتُ
فَلَا تُعَدِّي مَعَ ذَا الإثنَينِ ... لِفَقدِ ذَاكَ المُقتَضَى الأَمرَينِ

يريدُ أنَّ لبعضِ هذه الأفعالِ معانيَ أخرَ تتعدَّى بها إلى مفعولٍ واحدٍ، وذلك أن عملَ الفعلِ ليس لأجلِ لفظِه بل لأجلِ الاقتضاءِ الذي هو من توابعِ مدلولِه فلا يَعدو حينئذٍ أن يكونَ الفعلُ يتعدَّى إلى مفعولينِ باعتبارِ معنًى، وإلى واحدٍ باعتبارِ معنًى آخرَ؛ فـ«رأيتُ» إذا كان بمعنى «أبصرتُ» يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ؛ لأنَّ الإبصارَ لا يقتضي إلا شيئًا واحدًا. و«وجدت» إذا كان بمعنى «أصبتُ» كما يقالُ: «وجدتُ الضَّالَّة» يتعدَّى إلى واحدٍ؛ لأن الإصابةَ لا تتعلقُ إلا بشيءٍ واحدٍ. وكذا «ظننتُ» إذا كان بمعنى «اتهمتُ»، و«علمتُ» بمعنى «عرفتُ» لا يتعديانِ إلا إلى واحدٍ؛ لأنَّ الاتهامَ والعرفانَ لا يقتضيانِ أكثرَ مِن ذلك.

واعلم أن لبعضِ هذهِ الأفعالِ معانيَ أُخر تتعدَّى بها إلى واحدٍ لم يذكرْها المصنفُ؛ فـ«علمتُ» يأتي بمعنًى آخرَ؛ يقال: «عَلِم الرجل يعلَم عَلَمًا»؛ إذا صار أعلَمَ وهو المشقوقُ الشفةِ العليا. و«وجدتُ» يأتي بمعنى الحزنِ والاستغناءِ؛ يقال: «وجَد وَجْدًا» بفتح الفاءِ لا غيرُ؛ أي: حزن، و«وجَد وَجْدًا» بفتحِ الفاء وكسرِها؛ أي: استغنى. و«حسبتُ» يأتي بمعنًى آخرَ؛ يقال: «حسِبَ البعيرُ وأحسَبَ»؛ إذا كان فيه بياضٌ وحمرةٌ، و«حسِبَ الرجلُ واحسَبَّ»؛ إذا

= الكافية الشافية (٢/ ٥٦٤)، والتذييل والتكميل (٦/ ١١٤)، وفي الديوان والمصادر كلها: «عدمتُني» بدلًا من «فقدتُني» التي رواها المصنف هنا رحمه الله.

كان في شعرِ رأسِه شقرةٌ. و«خلتُ» بمعنى «بكَّرت»؛ قالَ الشاعرُ:

إِنْ كُنتَ سَيِّدَنَا سُدتَنَا ... وَإِن كُنتَ لِلخَالِ فَاذهَب فَخَلْ[(١)]

و«رأيتُ» من الرَّأي؛ يقال: «رأى فلانٌ كذا»؛ أي: رأيُه كذا.

واعلم أن هذه الأفعالَ كما لا تتعدَّى بهذه المعاني أو تتعدَّى إلى واحدٍ كذلك لا تُلغَى لزوالِ ما ذكَرناه من مسوِّغِ الإلغاءِ.

واعلم أن بعضَ المتأخِّرين زادَ على أفعالِ القلوبِ[(٢)]: «حَجا وعَدَّ وجعَل» إذا كن بمعنى «ظنَّ»، و«هَبْ» غيرَ متصرفٍ. و«ألغى» مرادفَ «وجَد»، و«درَى وتعلَّم» إذا كانا بمعنى «عَلِم» /. وزاد على الأفعالِ الداخلةِ على المبتدأِ [١٣٣: ظ] والخبرِ ما كانَ للتحويلِ[(٣)]؛ نحوَ: «جعَل، وصيَّر، وردَّ، وترَك، وتخِذَ، واتَّخَذ» و«سَمِعَ»[(٤)] المعلَّقة بعينٍ، ولا يخبَرُ بعدَها إلا بفعلٍ دالٍّ على صوتٍ.

* * *

(١) بيت من المتقارب، وهو لبعض العبديين في عيون الأخبار (١/ ٤٠٩)، ولبعض بني نبهان في ضرائر الشعر (ص ٨٠)، وبلا نسبة في ديوان الحماسة (١/ ٨٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٨٤)، ومجمع الأمثال (١/ ٢٠)، ودخل الخرم في أول البيت؛ وهو حذف الحركة الأولى من الوتد المجموع، ففيه «فعولن» أصبحت «عولن»، وجاء في المصادر كلها غير مخروم: «فإن».

(٢) من هنا إلى آخر الباب من كلام ابن مالك رحمه الله، وهذا رأيه وقد ذكره في ألفيته (ص ٩٧)، وفي تسهيل الفوائد (ص ٧٠، ٧١)، وقال ابن هشام في تخليص الشواهد (ص ٤٤١): «ولا يعرف غير ابن مالك من النحويين عدَّ «حجا» من أفعال هذا الباب».

(٣) أي: ابن مالك كما تقدم وقوله في تسهيل الفوائد (ص ٧٠، ٧١)، وعبارته هناك: «وللرابع [أي: للتحويل]: «صيَّرَ» و«أصار» وما رادفهما؛ من «جعل» و«وهَبْ» غير متصرف، و«ردَّ» و «ترك» و «تخِذَ» و «اتَّخذ» و«أكان»، وألحقوا بـ «رأى» العلمية والحلمية، و«سمع» المعلقة بعين، ولا يخبر بعدها إلا بفعل دال على صوت».

(٤) رسمت في الأصل: «سَمِيَ»، والمثبت من «تسهيل الفوائد».

[باب كان وأخواتها]

كَانَ وَصَارَ ظَلَّ بَاتَ أَصبَحَا ... أَمسَى وَأَضحَى آضَ عَادَ فَرِحَا
غَدَا وَرَاحَ مَا فَتِــى وَمَا بَرِحْ ... مَا انفَكَّ مَا زَالَ وَمَا دَامَ شُرِحْ
وَلَيسَ أَيضًا وَتُسَمَّى النَّاقِصَه ... لِكَونِها عَمَّا سِــوَاهَا نَاقِصَه
لِأَنَّهــا لِلنَّصــبِ ذُو افتِقَــارِ ... وَغَيرُهَا بِالرَّفــعِ ذُو اقتِصَارِ
قَد قَرَّرَت فَاعِلَها عَلَى صِفَه ... أَوضَحَهُ مَوضُوعُهَا وَكَشَفَه

هذه الأفعالُ وما تصرَّف منهن وما كان بمعناهُنَّ تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ، وسمِّي المبتدأُ بعد دخولِها اسمَها والخبرُ خبرَها، **وفائدتُها**: تقريرُ اسمِها على صفةٍ هو خبرُها؛ فإنَّك إذا قلت: «كانَ زيدٌ قائمًا» فكان قد قرَّرت زيدًا على صفةِ القيامِ؛ أي: ثبّتَه عليها، ولأجلِ ذلك احتاجَت إلى جزأينِ، وسمِّيت نواقصَ لأنَّ الأفعالَ من شأنِها تمامُها لمرفوعِها، وربَّما يقالُ: إن ذلك لأجلِ نقصانِها عن الدلالةِ على الحدثِ وهو بعيدٌ؛ وإلا لالتحقَت بالأسماءِ. واعلم أنَّها كما دلَّت على تقريرِ المبتدأِ على صفةٍ كذلك لها فائدةٌ أخرى؛ فإنَّا إذا أسندنا الخبرَ إلى المبتدأِ وقلنا مثلًا: «زيدٌ قائمٌ» لم يستفَد منه إلا مطلقُ ثبوتِ القيامِ لزيدٍ في الحالِ، وأمَّا في غيرِ الحالِ فلا دلالةَ عليه فبعضُ هذه الأفعالِ يعيِّن زمانَ ثبوتِ الخبرِ للمبتدأ؛ إمَّا بمادتِه وصيغتِه أو بصيغتِه فقط كما يأتي مفصَّلًا، وكذلك لا يستفادُ منه أن الفاعلَ انتقَلَ مِن صفةٍ أُخرى، وبعضُ [الأفعالِ] الأُخَرِ غيرُ «ما دام وليس»: لإعطاءِ هذهِ الفائدةِ، فهذه الأفعالُ بمثابةِ

الحروفِ في كونِها أدواتٍ وليست مقصودةً بالذاتِ.

واعلم أن سيبويه لم يذكر من هذه الأفعالِ غيرَ «كانَ وصارَ وما دامَ» ثم قال: وما كانَ بمعناهنَّ[1]. وعدَّ أبو عليٍّ منها أحدَ عشرَ فعلًا[2]، وألحقَ بها جارُ اللهِ أربعةً أخرى هي: «آض [وعاد][3] وغدا وراح» ثم قال: «وقد جاء «جاء» بمعنى «صار» في قولِ العربِ: «مَا جاءَت حاجتَكَ»؛ أي: ما صارت قدرُ حاجتِك. و«قعد» في قولِ الأعرابيِّ: «أَرهَف شفرتَه حتَّى قعَدَت كأنَّها حربةٌ»»[4]. واعلم أن «قعَد» لا تستعمَلُ في هذا المعنى في غيرِ هذا المحلِّ إذ لا يقالُ: «قعَد زيدٌ يكتُبُ» بهذا المعنى. وأمَّا «جاء» فالظاهرُ جوازُ تعديتِها عن محلِّها؛ كقولهم: «جاءَ البرُّ قَفِيزينِ وصاعينِ»، وليس مقصودُ الإخبارِ بالمجيءِ عن البرِّ مطلقًا، وإنما المقصودُ حصولُه على هذه الصفةِ وهو عينُ موضوعِ هذه الأفعالِ.

واعلم أنَّ جميعَ شرائطِ المبتدأِ والخبرِ وأحوالِهما عائدةٌ ههنا إلا أنَّ الجملةَ الطلبيةَ لا تقعُ خبرًا ههنا، ولا يمتنعُ ذلك في خبرِ المبتدأ؛ فلا يقالُ: «كانَ زيدٌ اضربْه، ولا تضربْه»، ولا «أين» ولا غيرُ ذلك مما يتضمَّن طلبًا، وقد شذَّ:

---

(١) وذكر سيبويه (١/ ٤٥) مع الثلاثة المذكورة «ليس»، فقال: «وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر».

(٢) الإيضاح (ص ١١٦- طبعة كاظم البحر)، والمقتصد (١/ ٣٩٧)، وهي كما ذكرها الجرجاني عنه: «كان وصار وأصبح وأمسى وظل وبات، وما زال وما دام وما برح وما فتئ، وليس»، وجاءت في مطبوعة الإيضاح العضدي (ص ٩٥- طبعة فرهود) ثلاثة عشر فعلًا؛ بزيادة «أضحى وما انفك».

(٣) سقطت من الأصل، وأثبتت من «المفصل».

(٤) المفصل (ص ٣٤٩)، وأرهف بمعنى رقَّق.

وَكُونِـي بِالمَـكَارِمِ ذَكِّرِينِي ....[(١)]

وشذَّ أيضًا وقوعُ النكرةِ مبتدأً والمعرفةِ خبرًا؛ كما في قولِ القُـطامِيِّ[(٢)]:

[١٣٤: و] / قِفي قَبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعَا وَلَا يَكُ مَوقِفٌ مِنكِ الوَدَاعَا

وقولِ حسَّانٍ[(٣)]:

كَأَنَّ سَـبِيئَةً من بَيـتِ رَأسٍ يَكُونُ مِزاجَها عَسَـلٌ وماءُ

وأورَد سيبويه من جملةِ ذلك قولَ الآخر:

.... أَظَبـيٌ كَانَ أُمَّـكَ أَم حِمَارُ[(٤)]

والحقُّ: أنه ليس من هذا البابِ بل «ظبي» مبتدأ، و«كان» فيه ضميرٌ اسمُها و«أمَّك» خبرُها وهما معرفتانِ، وغايةُ ما يقال في تصحيح قولِه وجهان[(٥)]؛

---

(١) صدر بيت من الوافر، والبيت بتمامه:

وَكُونِـي بِالمَـكَارِمِ ذَكِّرِينِي وَدِلِّـي دَلَّ مَاجِـدَةٍ صَنَـاعِ

وهو لبعض بني نهشل في النوادر لأبي زيد (ص ٢٠٦)، ودون نسبة في: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٣٧)، وكتاب الشعر (ص ٣٢٧)، وقال في شرح التسهيل (١/ ٣٣٦): «نادر؛ لأن الخبر فيه جملة طلبية».

(٢) تقدم عجزه وتخريجه في (١/ ٢٧٨).

(٣) تقدم عجزه وتخريجه في (١/ ٢٧٨).

(٤) عجز بيت من الوافر اختلف على قائله، والبيت بتمامه:

فإنَّـكَ لَا تُبالـي بَعـدَ حَولٍ أَظَبـيٌ كَانَ أُمَّـكَ أَم حِمـارُ

نسب لخداش بن زهير في الكتاب (١/ ٤٨)، والمقتضب (٤/ ٩٤)، وتخليص الشواهد (ث ٢٧٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٩)، وانظره في شعره المجموع (ص ٦٦)، ولثَرْوان بن فَزارة العامري في حماسة البحتري (ص ٢١٠)، وخزانة الأدب (٧/ ١٩٢).

(٥) أطال ابن الحاجب في توجيهه وتخريجه لهذا البيت في الإيضاح (٢/ ٧١، ٧٢)، وقد

الأول: أنَّ الاستفهامَ بالفعلِ أَولى فيكونُ التقديرُ: أكان ظبيٌ أمَّك. و«كان» الظاهرةُ مفسرةٌ لها فيكون من هذا البابِ. **الثاني:** لعلَّه ذهَب إلى أن ضميرَ النكرة نكرةٌ كما هو مذهبُ بعضِهم[1]. وهما ضعيفانِ؛ أمَّا الأولُ فلان الهمزةَ المعادلةَ لـ«أم» يجبُ أن تدخلَ على أحدِ المستويَينِ؛ لا يقالُ: «أضربتُ زيدًا أم عمرًا» بل «أزيدًا ضربتَ أم عمرًا»، وإذا كان كذلك امتنَع تقديرُ الفعلِ بعدَ الهمزةِ لدخولِ «أم» المعادِلة لها على «حمار» الذي هو معادلُ الظبيِ فوجَب أن تدخلَ الهمزةُ على «ظبي»، واعتذَر المصنفُ عن ذلك بأنَّ الفعلَ لمَّا كان واجبَ الحذفِ بسببِ المفسِّر صارَ حكمُه حكمَ العدمِ فصحَّ دخولُ الهمزةِ على «ظبي». وهو ضعيفٌ؛ لأنَّا نقول: إن «ظبي» مرفوعٌ يقتضي رافعًا فإن كانَ رافعُه معنًى فهو المطلوبُ، وإن كان الفعلَ الظاهرَ فهو ظاهرُ الامتناعِ اتفاقًا، وإن كان المقدرَ فوجَب أن يكونَ في حكمِ الموجودِ حتَّى يصحَّ أن يكونَ عاملًا، وإذا كان كذلك لزِم المحذورُ. وأما الثاني فقد تقدَّم في باب «العدلِ» أن ضميرَ النكرةِ معرفةٌ؛ فعليك بالمراجعةِ إليه[2].

فَكَانَ مَعنَاهَا الثُّبُوتُ فِي الخَبَرْ   عَلَى انقِطَـاعٍ أَو دَوَامٍ اِشْـتَهَرْ

لخصَّ المصنف هنا كلامه في هذين الوجهين، وأورد عليهما ما أورد ثم رجح عنده إخراجه من هذا الباب بالكلية على ما قرره.

(١) ذكر السيرافي وابن يعيش وغيرهما أن ضمير النكرة في التحصيل لا يفيد أكثر مما أفادت النكرة نفسها، وأن الضمير نفسه معرفة من حيث يعلم المخاطب أنه المذكور قبلُ وهو النكرة نفسها، وبناء على تعريف الضمير هنا سيرد المصنف تبعًا لابن الحاجب كما سيذكر آنفًا التأويل الثاني لكلام سيبويه، وانظر تخريج هذا الشاهد وبيان كلام سيبويه فيه في: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٠٦)، وشرح المفصل (٤/ ٣٤٢)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٤٠٥)، والتذييل والتكميل (٤/ ١٤٣).

(٢) انظر ما تقدم في (١/ ١٨٦).

وَلِضَمِيـرِ الشَّـأنِ أَو كَصَـارَا ... هَذِي مَعَانِي النَّقصِ لَا تُمَارَى
وَفِي التَّمَامِ أُجرِيَت مُجرَى حَضَرْ ... وَقَد تَجِـيْ زَائِدَةً فِيمَا اشـتَهَرْ

«كان» تأتي لمعانٍ:

أولُها: أن يكونَ لتقريرِ فاعلِه على صفةٍ فيما مضَى بصيغتِه وهو المقصودُ بالبيان ههنا. ثم إنَّه قد يراد منه الانقطاعُ؛ كما يقالُ: «كان زيدٌ غنيًّا» إذا انقطَع غناهُ. وقد يرادُ منه الاستمرارُ كما في صفاتِه تعالى؛ كقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٣]، وكذلك «يكونُ» إلا أنَّه في المستقبلِ.

والثاني: أن يكون فيها ضميرُ الشأنِ وذلك إذا رفع الجُزءان بعدَها كقول الشاعر:

لَـكَانَ التَّعَزِّي عِنـدَ كُلِّ مُصِيبَةٍ ... وَإِن عَظُمَت مِنهَا أَجلُّ وَأَفضَلُ(١)

وهذا في الحقيقةِ راجعٌ إلى الأولِ وإنَّما جعلوه قسمًا لانفرادِه بأحكامٍ؛ تنبيهًا عليها، منها: أن اسمَها لا يكونُ إلا ضميرَ الشأن. ومنها: أنه لا يكونُ خبرُها إلا جملةً. ومنها: أنه لا تكونُ الجملةُ ذات عائدٍ لامتناعِ عودِ الضميرِ إلى الضميرِ.

الثالث: أن تكون بمعنى «صار»؛ كقولِ الشاعرِ:

بِتَيهَـاءَ قَفـرٍ وَالمَطِـيِّ كَأَنَّهَـا ... قَطَا الحَزْنِ قَد كَانَت فِرَاخًا بُيُوضُهَا(٢)

---

(١) تقدم تخريجه في (ص ٢٣٩).

(٢) بيت من الطويل، اختلف على قائله؛ فهو لعمرو بن أحمر في ديوانه (ص ١١٩)، وله في الحيوان (٥/ ٣٠٤)، واللسان (عرض، كون)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٠٥)، ونسب لذي الرمة في إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٨٩)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٣)، وليس في ديوانه، ونسب لابن كَنزَة في شرح المفصل (٤/ ٣٥١).

وإنما حملوها على «صار» لامتناعِ حملها على الناقصةِ لأدائِها إلى عكسِ المعنى؛ لأنَّها تُشعِر بأنَّ الفراخَ سابقةٌ على البيضِ، وامتناعُ حملِها على البواقي ظاهرٌ فيتعيَّنُ كونُها بمعنى «صار».

الرابع: أن تكونَ تامة بمعنى «وجِد» أو «حصَل» فيكتفي بمرفوعِها؛ كقولِ الشاعر:

فَإِن لَم يَكُن إِلَّا تَعَلُّلُ سَاعَةٍ   قَلِيلًا فَإِنِّي نَافِـعٌ لِي قَلِيلُهَا(١)

كأنه قالَ: وإن لم يوجَد إلا أن أتعلَّلَ قليلًا فالأمرُ كذا.

والخامس: أن تكونَ زائدةً في الكلامِ وجودُها كعدمِها؛ كقولِ الشاعر:

جِيَـادُ بَنِي أَبِي بَكرٍ تَسَـامَوا   عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ(٢)

ويمكن لقولِه تعالى / : ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] أن يحمَلَ على هذه الخمسةِ(٣). [١٣٤: ظ]

---

(١) بيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه بشرح الباهلي (٢/ ٩١٣)، وله في عيون الأخبار (٤/ ٢٣)، والدلائل في غريب الحديث (٢/ ٨٤٦)، وأمالي الزجاجي (ص ١٥٩)، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (١/ ٢٩٦)، وخزانة الأدب (٦/ ١٦٦).

(٢) بيت من الوافر، ونسب للفرزدق في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (٤/ ٩)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٩٦)، وعلل النحو (ص ٢٤٩)، واللمع لابن جني (ص ٣٩)، والمفصل (ص ٣٥١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٠٣)، وفيه: «أقول: هذا أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، ولا يعرف إلا من قِبله»، وخزانة الأدب (٦/ ١٦٦)، وفيه: «وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أقف على خبر له».

(٣) كذا في الأصل، وهو وهم وإنما قوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ يحمل على الأوجه كلها عدا أن يكون في «كان» ضمير شأن؛ لفقدان شروطها المذكورة في كلام المصنف آنفًا من كون اسمها ضمير الشأن و﴿قَلْبٌ﴾ ههنا اسم ظاهر، وكون بـ«كان» ضمير يعود على اسمها =

وَصَــارَ لِانتِقَالِـهِ وَأَصبَحَـا أَمسَى وَأَضحَى لِاقتِرَانٍ وَضَحَا
وَلِانتِقَــالٍ وَبِمَعنَــى دَخَــلَا فَاعِلُهَــا فِــي وَقتِهَــا وَحَصَلَا
ظَــلَّ وَبَــاتَ لِاقتِــرَانٍ جُعِلَا وَجَاءَنَــا كَصَــارَ فِيمَــا انتَقَلَا

اعلم أن «صار» وضِعت للانتقالِ؛ إمَّا من صفةٍ إلى أخرَى أو مِن موضعٍ إلى آخرَ، **والأول**: قد يكونُ إلى صفةٍ حقيقيةٍ؛ كقولِك: «صارَ الطينُ خزَفًا»، و «العصيرُ خلًّا». وقد يكونُ لمجردِ نسبةٍ؛ كقولِك: «صارَ زيدٌ غنيًّا». **والثاني**: قد يكونُ على سبيلِ الحقيقةِ؛ كقولك: «صارَ زيدٌ إلى عمرٍو»، وقد يكونُ على سبيلِ التجوُّزِ؛ كقولهم: «صار زيدٌ إلى الزوالِ».

و«أصبحَ وأمسَى وأضحَى» تأتي لمعانٍ ثلاثةٍ؛

أولها: لاقترانِ النسبةِ بأوقاتِها التي هيَ الصباحُ والمساءُ والضحى على طريقةِ «كان» إلا أنَّها تدلُّ بموادِّها على الأوقاتِ المعينةِ وبصِيَغِها على الماضي أو المستقبلِ والحالِ.

الثاني: أن تكونَ للدخولِ في أوقاتِها؛ كقولِهم: «أمسَينا وأصبَحنا»؛ أي: دخَلنا في المساءِ والضحى[1]، وعلى هذا الوجهِ تكونُ تامةً، كما يقولون:

= ولا يعود ضمير على ضمير كما صرح المصنف، ووجه هذه الأوجه ما ذكره ابن يعيش رحمه الله في شرح المفصل (٤/ ٣٥١)، فقال: «**فيجوز** أن تكون الناقصة الناصبة للخبر، ويكون ﴿قَلْبٌ﴾ هو الاسم، والجار والمجرور هو الخبر...، **ويجوز** أن تكون التامة التي تكتفي بالاسم، ولا تحتاج إلى خبر، ويكون ﴿قَلْبٌ﴾ اسمها، والجار والمجرور في موضع الحال...، **الوجه الثالث**: أن تكون زائدة، دخولها كخروجها، والمراد: لمن له قلب، ويكون «له قلب» جملة في موضع الصلة، أي: لمن له قلب. **الوجه الرابع**: أن تكون بمعنى «صار»، أي: لمن صار له قلب».

(١) كذا في الأصل، والوجه: «والصباح».

«أظهَرنا وأعتَمنا»؛ أي: دخَلنا في الظهرِ والعتمةِ؛ قال الشاعرُ:

ومِـــن فَعَلاتي أنَّنِي حَسَـــنُ القِرَى   إِذَا اللَّيلَةُ الشَّهبَاءُ أَضحَى جَلِيدُهَا[١]

الثالث: أن تكونَ بمعنى «صار»، والكلامُ كما في «صار»، ومنه قولُ الشاعر:

ثُـــمَّ أَضحَـــوا كَأَنَّهُـــم وَرَقٌ جَفْـ   ـــفَ فَأَلوَتْ بِهِ الصَّبَـا وَالدَّبُورُ[٢]

إذ ليس المعنى أنَّهم على هذه الصفةِ في وقتِ الضحى؛ بل المرادُ أنَّهم صاروا كذلك.

و«ظلَّ وباتَ» بمعنيَين؛ **أحدهما:** اقترانُ النسبةِ بوقتَيهما النهارِ والليلِ فهما في هذا المعنى كـ«أصبحَ» في الوجهِ الأولِ.

والثاني: أن يكونا بمعنى «صار»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

مَـا دَامَ ظَـرفٌ جَـاءَ لِلتَّوقِيـتِ   بِمُـدَّةِ الخَبَـرِ فِـي الثُّبُـوتِ
مِـن ثَـمَّ يَحتَـاجُ إِلَـى كَلَامِ   كَسَـائِرِ الظُّـرُوفِ فِـي الأَعلَامِ

سقط ههنا ذكرُ «ما زال» وما يرادفُها، ولا أدري أهوَ من المصنفِ أم هو من النساخِ[٣].

---

(١) بيت من الطويل، وهو لعبد الواسع بن أسامة في المفصل (ص ٣٥٢)، وبلا نسبة في: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٩٥)، وشرح التسهيل (١/ ٣٤٢)، والتذييل والتكميل (٤/ ١٣٩).

(٢) بيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٩٠)، وله في الشعر والشعراء (١/ ٢٢٠)، والاختيارين للأخفش الأصغر (ص ٧١٥)، والمفصل (ص ٣٥٣)، وأمالي ابن الشجري (١/ ١٣٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٧٠).

(٣) كذا صرح ولعله كما قال أسقطه النساخ؛ فقد جاء في المنظومة (٤٨/ و)، وشرح الوافية لابن الحاجب (ص ٣٦٦)، هذا البيت وهو قوله: =

واعلم أنَّ «زال» ماضي «يزالُ»، و«برِح وفتِئ وانفكَّ»: معناها النفيُ وإذا أُدخلت عليها «ما» انتفَت مدلولاتُها التي هي النفيُ فبقِي الإثباتُ، وإذا دخَلت على المبتدأِ والخبرِ تعطي فائدةَ استمرارِ الخبرِ للمبتدأِ مذ كانَ مدلولُه قابلًا لمدلولِه بحسبِ العادةِ؛ فإذا قيل: «ما زالَ زيدٌ كريمًا»، يعطي استمرارَ صفةِ الكرمِ لزيدٍ مذ كان صالحًا لها عادةً، ولأجلِ أن هذه الأفعالَ مثبتةٌ في المعنى امتنع «ما زال زيدٌ إلا قائمًا» لامتناعِ الاستثناءِ المفرغِ من الإثباتِ كما تقدَّم في بابه، وقد خطَّأ الأصمعيُّ وغيرُه ذا الرُّمَّةِ في قولِه(١):

حَراجيــجُ مَــا تَنْفَــكُّ إلا مُناخةً ... عَلَى الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدًا قَفْرَا

واعتذروا له بما حكاه النحاسُ(٢) من جوازِ «زالَ زيدٌ قائمًا»؛ قال الشاعرُ:

وَأَبــرَحُ مَــا أَدَامَ اللهُ قَومِــي ... رَخِيَّ البَــالِ مُنتَطِقًا مُجِيدًا(٣)

= وَمَـا فَتِى مَـا زَالَ ثُمَّ مَـا بَرِحْ ... مَا انفَكَّ لِلدَّوَامِ مِن حَيثُ صَلَح

وقد شرع المصنف رحمه الله أعلاه في شرح هذه الأربعة حتى تكتمل الفائدة.

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه بشرح الباهلي (٣/ ١٤١٩)، وله في الكتاب (٣/ ٤٨)، والحلبيات (ص ٢٧٤)، والمفصل (ص ٣٥٣)، والبديع لابن الأثير (١/ ٤٦٧)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٠).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس المرادي المصري النحوي المفسر الفقيه، رحل إلى العراق فأخذ عن المبرد والزجاج والأخفش الأصغر، توفي سنة (٣٣٨هـ)، من مصنفاته: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والناسخ والمنسوخ، وعمدة الكتاب، والقطع والائتناف، وكلها مطبوعة ولله الحمد. انظر: تاريخ العلماء النحويين (ص ٣٣)، ونزهة الألباء (ص ٢١٨)، وإنباه الرواة (١/ ١٣٦).

(٣) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في تهذيب اللغة (٩/ ٢٥)، وفصل المقال لأبي عبيد البكري (ص ٦٤)، وأساس البلاغة (٢/ ٢٨٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦١٨)، وانظر: شعر خداش بن زهير العامري (ص ٤٢).

وبأنَّ خبرَ «لا تنفكُّ» يجوزُ أن يكونَ قولُه «على الخسفِ» و«مناخةً» تكونُ حالًا؛ ومعناه: أنها حاصلةٌ على الخسفِ إلا في حال إناختِها.

وبأنَّ / «إلَّا» يجوزُ أن تكونَ زائدةً للتوكيدِ؛ كقولِ الآخرِ: [١٣٥: و]

لَيَالِــيَ إِذ أَهلِــي لِأَهلِــكِ جِيــرَةٌ ... وَإِذ لَا نَخَافُ الصُّرمَ إِلَّا عَلَى وَصلِ(١)

وهذه الوجوهُ ضعيفةٌ؛ أمَّا الأولُ فلأنَّه لا يفيدُ المعنى المقصودَ إلا بتقديرِ حرفِ النفيِ وإذا قدِّر لا يتمُّ به الاعتذارُ. وأمَّا الثاني فلأنَّ الحالَ لا يمكنُ أن تتعلقَ إلا بقوله «على الخسف»، وحينئذٍ يكونُ انفصالًا من محذورٍ ووقوعًا في آخرَ؛ لأن الحالَ لا تتقدَّمُ على العاملِ المعنويِّ. وأمَّا الثالثُ: فلأن زيادةَ «إلَّا» لم تَرِد في كلامِ الفصحاءِ. **وما ذُكِر نادرٌ والنادرُ لا يحمَلُ عليه ولا يعتدُّ به**(٢).

---

(١) بيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه (٢/ ٩٤٨)، وهو في شرح النقائض (١/ ٣٣١).

(٢) كذا حمل المصنف البيت على الندرة والشذوذ، وللنحويين فيه أربعة توجيهات؛ أصحّها أنَّ «مُناخةً» حال، وتنفك تامَّة، وجماعها في قول ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٣٥٧، ٣٥٨)؛ إذ قال: «ففيه أربعة أقوال: أصحُّها: أن «تنفك» فعل تام، وهو مطاوع «فكه» إذا خلصه أو فصله، فكأنه قال: ما تتخلص من السير أو تنفصل منه إلا في حال إناختها على الخسف.

الثاني: أن تكون «تنفك» ناقصة، والخبر على الخسف، و«مناخة» حال، فكأنه قال: ما تنفك كائنة على الخسف؛ أي: الذل والتعب، أو مرميًّا بها بلد قفر إلا في حال إناختها.

الثالث: أنّ «إلا» زائدة، قاله ابن جني في المحتسب [١/ ٣٢٨]، وحمل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (إِنْ كُلٌّ إِلَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ) [هود: ١١١].

الرابع: أن ذا الرمة أخطأ بإيقاع «إلا» موقعًا لا يصلح إيقاعها فيه، وهذا أضعف الأقوال».

وانظر تخريجاته هذه بتفصيل أكثر في: المسائل الحلبيات (ص ٢١٠)، والإنصاف (١/ ١٢٨) [م:١٧]، وشرح المفصل (٤/ ٣٥٨)، والتذييل والتكميل (٤/ ٢٠٠).

وأمَّا «ما دام» فليس كأخواتِها الداخلةِ عليها «ما» لأنَّ معناها أبدًا توقيتُ أمرٍ لمدةِ ثبوتِ خبرِها لفاعلِها؛ إذا قلت: «أكرِمُك ما دمتَ قائمًا»؛ معناه: توقيتُ الإكرامِ لمدةِ ثبوتِ القيامِ للمخاطبِ، ومن ثَمَّ لم تستقلَّ باسمِها وخبرِها كلامًا لأنها ظرف، والظرفُ فضلةٌ تحتاجُ إلى كلامٍ سابقٍ.

وأمَّا «ليس» فهي لنفيِ مضمونِ الجملةِ، وهل تختصُّ بالحالِ أو يجوزُ استعمالُها في الاستقبالِ؟ فالمشهورُ هوَ الأولُ. وقيل: الثاني، ويقوِّيه قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]؛ فإن صرفَ العذابِ عنهم إنَّما هو في القيامةِ[١].

وَجَوَّزُوا فِي الكُلِّ تَقدِيمَ الخَبَرْ إِلَّا الَّـذِي أَوَّلُـهُ «مَا» تُسْـتَطَرْ
وَلِابـنِ كَيسَـانَ جَـوَازٌ فِيهَـا إِلَّا بِمَـا دَامَ فَمُسْـتَثْنِيهَا
وَ«لَيسَ» قَدجَاءَت عَلَى الخِلَافِ وَ«لَيـسَ مَصرُوفًا» دَليلٌ خَافِ

لا خلافَ بينهم في جوازِ تقديمِ أخبارِها على أسمائِها لكونِها أفعالًا، وأمَّا تقديمُها عليها أنفسِها فهي باعتبارِ ذلك على ثلاثةِ أقسامٍ:

قسمٌ يجوزُ بالاتفاقِ وهو ما عدا ما في أوَّلِه «ما»، وما عدا «ليسَ» وذلك لقوةِ العاملِ وعدمِ ما يمنعُه عن ذلك.

وقسمٌ يمتنعُ ذلك وهو ما كان في أولِه «ما» خلافًا لابن كيسانَ في غيرِ «ما دام»[٢]، وإنَّما امتنَع ذلك لأنَّ «ما» في غيرِ «ما دام» للنفيِ وهو يستدعي صدرَ

---

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٨٠)، وشرح الرضي (٤/ ١٩٨)، والكناش للملك المؤيد (٢/ ٤٤)، والتذييل والتكميل (٤/ ٣٠٥).

(٢) وهذا رأي الكوفيين أيضًا عدا الفراء؛ انظره في: الإنصاف (١/ ١٢٦) [م: ١٧]، والتبيين للعكبري (ص ٣٠٢) [م: ٤٥]، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٨)، وشرح الرضي (٤/ =

الكلامِ، وأمَّا «ما دام» فلأنَّ «ما» فيها مصدريةٌ فيمتنعُ عملُ ما بعدَها فيما قبلَها، وابنُ كيسانَ إنما جوَّز ذلك في غيرِ «ما دام» لأنَّ «ما» لما دخَلت على النفيِ وامتزَج مدلولُهما صارَ المعنى إثباتًا فجازَ التقديمُ كما في «كان» وهو فاسدٌ؛ لأنَّ «ما» بدخولِها على النفيِ لم تخرُج عن وضعِها الذي هو نفيُ ما دخَلت عليه، بل معناها نفيُ النفيِ ونفيُ النفيِ نفيٌ إلا أنَّه يستفادُ منه الإثباتُ مِن حيثُ الدلالةُ المعنويةُ لا اللفظيةُ؛ ألا ترى أنَّ «ما زال» مثلُ «ما أَبَى» سواءٌ في دخولِها على النفيِ وقد امتنَع اتفاقًا «أكلًا ما أَبَى زيدٌ»، وليسَ ذلك لبقاءِ حكمِ النفيِ فكذلك «ما زال».

والثالث: مختلفٌ فيه [وهو ليس][1] فجوَّزه متقدمو البصرةِ واختارَه أبو عليٍّ، والباقون على امتناعِه وهو اختيارُ عبد القاهر[2]، وليسَ لسيبويه فيه نصٌّ[3]، واحتجَّ أبو عليٍّ بأنَّ المانعينَ إنَّما منَعوا ذلك قياسًا لها على «ما» حيثُ إنَّها بمعناها، وذلك غيرُ لازمٍ لأنَّ «ما» لم يسُغ تقديمُ خبرِها على اسمِها اتفاقًا ويسوغُ ذلك في «ليس» اتفاقًا، وإذا فارَقت «ما» في هذا الحكمِ فلتفارِقْها فيما / نحن [١٣٥: ظ]

= ١٩٨)، والتذييل والتكميل (٤/ ٣٠٥)، والموفور من شرح ابن عصفور (ص ١٨٨).

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، ولا بد أن يذكر لتمام الكلام.

(٢) الإيضاح (ص ١٠١)، وشرحه المقتصد (١/ ٤٠٧).

(٣) قال الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر «ليس» عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر «ليس» عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها». الإنصاف (١/ ١٣٠) [م: ١٨]، وانظر المسألة في: المسائل الحلبيات (ص ٢٨١)، والتبيين للعكبري (ص ٣١٥) [م: ٤٧]، وتوجيه اللمع (ص ١٣٩)، وشرح المفصل (٤/ ٣٧٠)، وشرح التسهيل (١/ ٣٥٤)، والتذييل والتكميل (٤/ ١٨٠)، وشرح الشاطبي على الألفية (٢/ ١٧٤).

فيه. وردَّ عليه عبدُ القاهرِ بأن «كان» يجوزُ تقديمُ خبرِها عليها اتفاقًا لقوةِ تصرُّفها، و«ما» يمتنعُ تقديمُ خبرِها على اسمِها وعليها اتفاقًا؛ لعدمِ تصرُّفها ألبتَّة، و«ليس» أضعفُ تصرفًا مِن «كان» وأقوَى تصرفًا مِن «ما» فوجَب أن يكونَ لها مرتبةٌ بينهما، وهيَ أن يجوزَ تقديمُ خبرِها على اسمِها ويمتنعَ تقديمُ خبرِها عليها، واستدلَّ بعضُهم[1] على الأولِ بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وذلك أنَّ ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ معمولُ الخبرِ وإذا جازَ تقديمُ المعمولِ جازَ تقديمُ العاملِ على سبيلِ الأَولَى، وهذا متينٌ.

* * *

(١) هو أبو الحسين الفارسي ابن أخت أبي علي وشيخ عبد القاهر، وقد مرت ترجمته، وقد استحسن عبد القاهر هذا المذهب فقال: «... فإنه مذهب قد بلغ الغاية في السداد وهو اختيار شيخنا رحمه الله، وهذا الذي ذكرته هو معنى كلامه وعين ترتيبه». المقتصد (١/ ٤٠٩).

[باب: كاد وأخواتها]

مَا كَانَ مِنهَـا لِدُنُوٍّ فِي الرَّجَا   أَوِ للحُصُولِ أو لِأَخذٍ فِيهِ جَا
فَكُلُّهـا يُضَـافُ لِلمُقَارَبَـه   فَلِلرَّجَا أَتَى عَسَـى مَا جَانَبَه
عَسَيتُ أَن أَخرُجَ مَعْ عَسَى أَنْ   أَخرُجَ وَالفَصِيـحُ أَن مُعَايَنْ

هذه الأفعالُ وضِعت لمقاربةِ الفعلِ: إمَّا رجاءً أو حصولًا أو أخذًا فيه؛ فالأولُ هو «عسى» وضِعت لمقاربةِ الفعلِ رجاءً، والفرقُ بينها وبين «ليت ولعل» أن «ليت» موضوعةٌ لمطلقِ الرجاءِ، ولعلَّ لرجاءِ الممكناتِ دون الممتنعاتِ، و«عسى» لرجاءِ المقاربة، ولأجلِ كونِ «عسى» للرجاء دخَلها معنى الإنشاء، ولما صارَت للإنشاءِ لزِمت معنًى واحدًا لأنَّ تصرفَها ينافي الإنشاءَ؛ لأنَّها إذا تصرَّفت دلَّت على الخبرِ فيما مضَى وفي الحالِ وفي المستقبلِ، وهو يناقضُ معنى الإنشاء، وتستعمَلُ ناقصةً وتامَّةً، وإذا استُعملت ناقصةً قدِّرت بـ«قارَبَ»؛ لأنه فعلٌ متعدٍّ بمعناها، وإذا استُعملت تامةً قدِّرت بـ«قرُب»؛ لأنَّه فعلٌ لازمٌ بمعناها. والناقصةُ تستعمل على ثلاثةِ أوجهٍ:

الأول: أن يليَها اسمٌ ظاهرٌ مرفوعٌ هو اسمُها ويلي اسمَها فعلٌ مستقبلٌ مع «أن» هو خبرُها؛ كقولِك: «عسى أن يخرجَ زيدٌ»، وإنما حكَموا على محلِّ الخبرِ بالنصبِ لأنَّه إذا وقَع اسمٌ محتملٌ للإعرابِ موقعَه يكونُ منصوبًا؛ كقولِ الزَّباءِ: «**عَسَى الغُوَيرُ أَبؤُسًا**»[1]، وقولِ الشاعر:

---

(١) انظر المثل وقصته في: جمهرة الأمثال (٢/ ٥٠)، والأمثال للهاشمي (١/ ١٧١)، وفصل =

أَكثَرتَ فِي اللَّومِ مُلِحًّا دَائِمَا
لَاتُكثِرَنْ إِنِّي عَسَيت صَائِمَا[١]

الثاني: أن يليَها اسمٌ مضمرٌ مرفوعٌ؛ كقولِك: «عسيتُ أن أفعلَ»، ولا خلافَ بينهم أن الضميرَ هو اسمُها والفعلَ خبرُها.

الثالث: أن يقعَ موقعَ الاسمِ ضميرٌ منصوبٌ؛ كقولك: «عساني أن أقومَ»، و«عساك أن تقومَ» فهنا وقعَ الخلافُ بين الرجلينِ؛ فسيبويه على أن المصدرَ المفكوكَ مرفوعٌ بأنَّه اسمُها والضميرَ خبرٌ مقدمٌ على الاسم، وإنما قال ذلك لكونِ الضميرِ منصوبًا لا يقعُ فاعلًا ولا مشبهًا به[٢]. والأخفشُ على أنَّ الضميرَ في موضعِ رفعٍ بأنَّه اسمُها والمصدرَ المفكوكَ في موضعِ نصبٍ فإنَّه خبرُها، وقال: هذا الضميرُ المنصوبُ استُعير للمرفوعِ كما استُعير ضميرُ المرفوعِ للمجرورِ في قولِهم: «أنا كأنتَ»[٣].

وأمَّا التامةُ فتستعملُ على وجهٍ واحدٍ، وهو أن يكونَ فاعلُها المصدرَ

= المقال للبكري (ص ٤٢٤)، ومجمع الأمثال (٢/ ١٧)، والغوير تصغير الغار، وأبؤس جمع بأس، وهو يضرب في الأمر يظن فيه الشر.

(١) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٨٥)، وله في المقاصد النحوية (٢/ ٨٧٨)، وخزانة الأدب (٩/ ٣١٦)، وقالا فيه: إنه مما جهل قائله، وبلا نسبة في الحلبيات (ص ٢٥١)، والخصائص (١/ ٩٩)، واللباب للعكبري (١/ ١٩٢)، وشرح الرضي (٤/ ٢١٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٩).

(٢) الكتاب (٢/ ٣٧٤).

(٣) وثمة مذهب ثالث فيها هو قول المبرد، وهو أن الكاف والنون والياء في «عساك، وعساني» في موضع نصب بـ«عسى» وأنّ اسمها مضمر فيها مرفوع؛ أي: جعله كقولهم: «عسى الغوير أبؤسًا»: انظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣٩)، والبديع لابن الأثير (١/ ٤٨٣)، وشرح المفصل (٢/ ٣٤٤)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٤٨٨)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٦٥)، وشرح التسهيل (١/ ٣٩٦)، والجنى الداني (ص ٤٦٧).

المفكوكَ؛ كقولِك: «عسى أن يقومَ زيدٌ»، قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦]، ويجوزُ أن تدخلَ هذه الصورةُ في بابِ «إعمال الفعلين».

[١٣٦: و] واعلم أنَّهم إنَّما التزموا استعمالَ المستقبلِ مع «أن» فيها ولم يستعمِلوا / المصدرَ الصريحَ؛ لأنَّ الاستقبالَ يلائمُ موضوعَ «عسى»؛ حيثُ إنَّ الرجاءَ يكونُ في المستقبلِ دون الماضي والحالِ، وقد تحذفُ «أن» من خبرِها تشبيهًا بـ«كاد»؛ قال الشاعرُ:

عَسَى الهَمُّ الَّذِي أَمسَيتُ فِيهِ ... يَكُـونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَرِيبُ(١)

وإلى ذلك أشارَ المصنفُ بقولِه «**والفَصِيحُ أن مُعاينْ**»؛ أي: الفصيحُ أن تكونَ «أن» معاينةً لا مقدرةً.

وَلِلحُصُولِ كَادَ جَعفَرٌ يَجِي ... بِغَيرِ أَن عَلَى الفَصِيحِ تَلتَجِي

هذا هو الذي وضِع لمقاربةِ الفعلِ تحقيقًا لا رجاءً وهو «كاد»، ويحتاجُ إلى اسمٍ مرفوعٍ وخبرٍ منصوبٍ، ويكون الخبرُ فعلًا مستقبلًا مجردًا عن «أن» تقولُ: «كاد زيدٌ يقومُ»، وإنما استعملوا الفعلَ بغيرِ «أن» في «كاد»؛ لأنَّ «كاد» موضوعُها قريبٌ من الحالِ؛ لكونِها لمقاربةِ الفعلِ تحقيقًا، ويؤيدُ ذلك امتناعُ قولِهم: «سيكاد وسوف يكاد» و«أن» للاستقبالِ فالجمعُ بينهما جمعٌ بين النقيضينِ، وقد تستعملُ مع «أن» تشبيهًا بـ«عسى»؛ قال الشاعرُ:

قَد كَادَ مِن طُولِ البِلَى أَن يَمصَحَا(٢)

---

(١) بيت من الوافر، وهو لهُدْبة بن الخَشْرَم في الكتاب (٣/ ١٥٨)، واللمع لابن جني (ص ١٤٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١١٣)، وشرح المفصل (٤/ ٣٧٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٩١).

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٢)، وله في الكتاب (٣/ ١٥٨)، وإيضاح شواهد =

وجاء في الحديثِ: «**كَادَ الفَقرُ أَن يَكُونَ كُفرًا**»[١]. قال الجُزُوليُّ: إن موضعَ تشبيهِ كلٍّ واحدٍ من «عسى وكاد» هو الشعرُ لا غيرُ[٢]. وقيل: إن إلحاقَ «أن» في الحديثِ إنما جاءَ من الرواةِ[٣].

وقد يقعُ الاسمُ موقعَ الخبرِ ويروى بيتُ تأبط شرًّا:

فَأُبتُ إِلَى فَهمٍ وَمَا كِدتُ آيبًا ....[٤]

واعلم أنَّ باعَ «كاد» في الاستعمالِ أوسعُ مِن «عسى»؛ حيثُ استعملوا منها المستقبلَ، وجاءَ المصدرُ أيضًا وهو الكَودُ، روى أبو عثمان: «**لا أفعلُ ذلك ولا كَودًا ولا همًّا**»[٥] كأنَّهم استعملوا المصدرَ بالواوِ فرقًا بينه وبين مصدرِ «كاد يكيد» من المكيدةِ؛ كما قالوا في جمعِ «عيد أعياد» فرقًا بينه وبين جمعِ العُودِ وهو «أعواد».

= الإيضاح (١/ ١١٧)، وشرح المفصل (٤/ ٣٨٠)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧١١)، وأن يمصح؛ أي: أن ينمحي.

(١) الحديث أخرجه الطبراني في الدعاء (١٠٤٨)، والكلاباذي في معاني الأخبار (ص ٥٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣/ ١٠٩، ٨/ ٢٥٣)، والشهاب القضاعي في مسنده (٥٨٦)، وضعفه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٣/ ١٨٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) انظر: المقدمة الجزولية (ص ٢٠٦).

(٣) قال الأنباري: «إن صح فزيادة «أن» من كلام الراوي، لا من كلامه عليه السلام؛ لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد». الإنصاف (٢/ ٤٦٢) [م: ٧٧].

(٤) تقدم تخريجه في (ص ٢٦٠).

(٥) انظره من رواية أبي عثمان المازني في جمهرة اللغة (٢/ ٦٨٠)، ومن رواية الأصمعي في: الأصول لابن السراج (٣/ ٣٤٥)، والمنصف لابن جني (ص ٢٥٧)، والصحاح (كود)، وشرح المفصل (٤/ ٣٨٣).

وقد تستعملُ «كدتُ» بمعنى «أردتُ»؛ قال اللهُ تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦].

وَفِـي دُخُولِ النَّفـيِ كَالأَفعَالِ   عَلَـى أَصَحِّهَـا وَلَا تُبَـالِ
وَعَكسُـهَا قِيلَ، وَقِيلَ المَاضِي   عَكسٌ، وَفِي الغَيرِ قِياسٌ مَاضِ
تَمَسُّـكًا بِقَولِـهِ مَـا كَادُوا   وَلَـم يَكَـد وَكُلُّهُـم أَجَـادُوا

«كاد» إذا دخَل عليها حرفُ النفيِ اختلفوا فيه؛ فقالَ بعضُهم: إنَّها كالأفعالِ مطلقًا ماضيًا كان أو مستقبلًا؛ يعنون: كما أنَّ الأفعالَ إذا كانَت مجردةً من سائرِ الأدواتِ تكونُ لإثباتِ ما وضِعت هي لأجلِه، وإذا دخَلت عليها حرفُ النفيِ تكونُ لنفيِ موضوعِها، كذلك «كاد» ينبغي أن تكونَ لإثباتِ المقاربةِ، وإذا دخَلت عليها حرفُ النفيِ تكونُ لنفيِ المقاربةِ؛ إدراجًا للجزئيِّ المتنازَعِ فيه في الأمرِ العامِّ المتفقِ عليه، ونفيُ المقاربةِ يستلزمُ نفيَ وقوعِ الفعلِ فالفعلُ غيرُ واقعٍ، وعلى ذلك جاءَ قولُ ذي الرُّمَّةِ(١):

إِذَا غَيَّرَ الهَجرُ المُحِبِّينَ لَم يَكَد   رَسِيسُ الهَوَى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ

وإن أُستفيد وقوعُ الفعلِ فمِن خارجٍ؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] ففعلُهم مستفادٌ من قولِه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾.

وقال بعضُهم: إنَّها للإثباتِ مطلقًا كما كانت قبلَ حرفِ النفيِ للنفيِ مطلقًا؛ أمَّا في الإثباتِ فلأنَّك إذا قلت: «كاد زيدٌ يخرجُ»؛ فالخروجُ غيرُ حاصلٍ، وأمَّا في النفيِ فكقوله تعالى ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] وقد فعَلوا، وبما رُوي

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (٣/ ١١٩٢)، وله في المفصل (ص ٣٥٩)، والبديع لابن الأثير (١/ ٤٨٦)، والكافية (ص ٤٨)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٦٨)، وهو من الأبيات السائرة في كتب النحو والبلاغة والتفسير.

أن ذا الرُّمَّةِ لما أنشَد البيتَ قال له ابن شُبْرُمةَ أراه قد برِحَ، فغيَّره وقال(١):

.... لـم أَجِـد ....

[١٣٦: ظ] وقال بعضُهم: / إنَّما في الماضي إثباتٌ وفي المستقبل نفيٌ واستدلُّوا في الماضي بقولِه تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] وقد فعَلوا، وفي المستقبلِ في قولِه تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠]، والمعنى: نفيُ الرؤيةِ وإلا لفسَد المعنى، وبما رُوي من تخطئةِ ذي الرمةِ.

واختار المصنفُ القولَ الأولَ وردَّ الباقيَينِ بما ذكرناه من استدلالِ الأولَينِ، وقال: «لا ينبغي أن يحملَ قولُ ذي الرُّمَّةِ على الغلطِ؛ لأنَّ معناه: أن الهجرَ إذا غيَّر المحبِّين لم يقارِب حتَّى التغيرَ وهذا أبلغُ مِن نفيِ نفسِ التغيُّرِ،

---

(١) ابن شُبرمة هو عبد الله بن شبرمة الضبي، كان شاعرًا فقيهًا قاضيًا جوادًا ورعًا، روى عن أنس ابن مالك رضي الله عنه، وتمام خبره هنا ما راوه غير واحد منهم المرزباني؛ فقال: «حدثنا عبد الصمد بن المعذّل، عن أبيه، عن جده غيلان بن الحكم، قال: قدم علينا ذو الرّمة الكوفة، فوقف راحلته بالكُناسة [موضع بالكوفة] ينشدنا قصيدته الحائية، فلما بلغ إلى هذا البيت:

إذا غيّر النأيُ المحبينَ لم يكَد رسِيسُ الهَوَى من حبّ ميّة يبرح

فقال له ابن شبرمة: يا ذا الرّمة؛ أراه قد برح [أي: زال، وبرح هنا تامة]. ففكر ساعة، ثم قال:

إذا غيّر النأيُ المحبينَ لم أَجِد رَسِيسَ الهَوَى من حبّ ميّة يبرح

قال: فرجعت إلى أبي؛ الحكم بن البختري بن المختار فأخبرته الخبر، فقال: أخطأ ابن شبرمة حيث أنكر عليه، وأخطأ ذو الرّمة حيث رجع إلى قوله؛ إنما هذا كقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠]؛ أي: لم يرها ولم يكد». الموشح (ص ٢٣٣).

قلت: وعلى تفسير الحكم بن البختري هذا في نفي المقاربة حمله ابن الحاجب ورجحه، وأنكره المصنف عليه كما سيجيء في نهاية كلامه، وبقول الحكم قال عبد القاهر وحمزة ابن يحيى العلوي والبغدادي أيضًا؛ انظر: دلائل الإعجاز (ص ٢٧٤)، والطراز المتضمن لأسرار البلاغة (٢/ ١٠٦)، وشرح أبيات المغني (٨/ ٢٩).

ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠] في أن معناه نفيُ المقاربةِ الذي هو أبلغُ من نفيِ نفسِ الفعلِ، ولا يجوزُ أن يحمَلَ على الإثباتِ؛ لأنَّه يصيرُ حينئذٍ معنى الكلامِ: ظلمةٌ عظيمةٌ ليس فوقَها ظلمةٌ لشدَّتِها إذا أخرَج الإنسانُ يدَه يراها، وهو ظاهرُ الفسادِ»[1].

أقول: القائلون بأنَّها في النفيِ للإثباتِ مطلقًا إن أرادوا أنَّها لإثباتِ مدلولِها الذي هو المقاربةُ أو لإثباتِ الفعلِ بالوضعِ فهوَ فاسدٌ بما ذكَروه. وإن أرادوا أنَّها لنفيِ المقاربةِ مع إرادةِ إثباتِ الفعلِ فهوَ كلامٌ حقٌّ، وذلك كما أنَّه لا يستبعدُ أن تكونَ «كاد ويَكيَد»[2] لإثباتِ المقاربةِ مِن حيثُ الوضعُ واستفادةُ نفيِ الفعلِ من طريقةِ المفهومِ كذلك لا يستبعدُ أن يكونا بعدَ دخولِ حرفِ النفيِ عليهما لنفيِ المقاربة، واستفادةُ وقوعِ الفعلِ من طريقةِ المفهومِ؛ فمعنى قولنا: «ما كادَ زيدٌ يفعلُ» أنه ما قارَب الفعلَ أولًا لكنَّه فعَل وقارَب في ثاني الحالِ بعدَ كدٍّ ومقاربةٍ للامتناعِ، وهذا المعنى هو السابقُ إلى الفَهمِ عندَ الإطلاقِ ومنكرُ ذلك مكابرٌ. وإنما قلنا: إن استفادةَ نفيِ الفعلِ في الإثباتِ وإثباتَ الفعلِ في النفيِ من طريقةِ المفهومِ؛ لدلالةِ الاستقراءِ على أنَّ الفعلَ إنَّما يدلُّ بالوضعِ

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٨٧، ٨٨).

(٢) كذا في الأصل وهذا على أصل تصريف الفعل «كَيِدَ يكيَد»، وذلك أن «كاد» تأتي على ضربين؛ أحدهما: من فعل المكيدة وهي الحيلة، وفعله: «كاد يكِيد» مثل «باع يبيع»، وثانيهما: من فعل المقاربة، وفعله «كاد يكاد» وكان أصله: «كَيِدَ يكيَد» فقلبوا الياء في الماضي ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ونقلوا فتحتها في المضارع إلى ما قبلها فسكِّنت، وقبلها فتحة، ثم أتبعوها الفتحة فصارت ألفًا فقالوا: «يكادُ». شرح التصريف للثمانيني (ص ٤٤٢).

على حدثٍ فقط أو نفيِ حدثٍ فقط، و«كاد» يدلُّ على المقاربةِ و «ما كاد» على نفيِ المقاربةِ؛ فوجَب أن لا يدلَّا بالوضعِ على ما زادَ عليهما إدراجًا للجزئيِّ في الأمرِ الكليِّ المعلومِ بالاستقراءِ، ولما فُهِم المعنى الزائدُ عليهما وجَب ألا يكونَ من الوضعِ بل من طريقةِ المفهومِ، ثم العجبُ من المصنفِ أنَّ ذا الرمة اعترَف بالغلطِ في قولِه وأخذ هو يعتذرُ له! وقولُه تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠] لا يؤولُ المعنى إلى ما ذكَره بل المعنى: أنه لا يقارِبُ الرؤيةَ في أولِ الحالِ لشدَّةِ الظلمةِ لكنها تقعُ منه في ثاني الحالِ بعد جهدٍ من إحدادِ النظرِ وتقريبِ اليدِ من الحدقةِ، والرؤيةُ ممكنةٌ مع هذه الأمورِ في الظلماتِ.

وَثَالِـثٌ جَعَـلَ ثُـمَّ طَفِقَـا　　　كَـرَبَ ثُـمَّ أَخَـذَ المُحَقَّقَا
وَهَـذِهِ كَكَادَ ثُـمَّ أَوشَـكَا　　　كَكَادَ مَعْ عَسَى بِهَا قَد سُلِكَا

هذا هو الذي وضِع لأخذِ الفعلِ والشروعِ فيه، وفي تسميتِه أفعالَ المقاربةِ تسامحٌ؛ لأنَّ الشروعَ في الشيءِ لا يكونُ مقاربةً اللهمَّ إلا إذا نُظِر إلى ما بقِي من الفعلِ، وهي: «جعَل وأخَذ وطفِق وكرَب وأنشَأ»؛ تقول: «جعَل زيدٌ يفعلُ»؛ أي: شرَع فيه ولابسَه.

ولـ«جعَل» عدةُ معانٍ؛ أحدُها هذا.

وثانيها: أن تكونَ بمعنى «صيَّر» فتتعدَّى إلى مفعولين؛ تقولُ: «جعَل [الصانعُ] الخشَبَ بابًا»؛ أي: صيَّره. قال تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا﴾ [الأنبياء: ٥٨].

[١٣٧: و] وقريبٌ من هذا المعنى / ما جاءَ أحدُ مفعولَيه جارًّا ومجرورًا؛ كقولِه تعالى: ﴿وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٧٥] وقولِه: ﴿وَٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وثالثها: أن تكونَ بمعنى «ألقى»؛ تقولُ: «جعلتُ المتاعَ بعضَه فوقَ بعضٍ».

ورابعها: أن تكونَ بمعنى «خلَق»؛ كقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

وخامسها: أن تكون بمعنى «سمَّى»؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]. واستعمالُ هذه الأفعالِ كاستعمالِ «كاد»؛ لِما ذكرناه من مناقضةِ «أن» لمدلولِها فههنا أَولَى.

وأمَّا «أوشك» فقد يرادُ بها مقاربةُ ذاتِ الفعلِ؛ تحقيقًا كـ«عسى» فتستعملُ استعمالَ «عسى» إلا أنّه لا يقعُ بعدَها الضميرُ؛ لا يقال: «أوشكني» ولا «أوشكك». وتستعملُ ناقصةً وتامَّةً؛ تقولُ: «أوشك زيدٌ أن يخرج». و«أوشك أن يخرجَ زيدٌ». ويستعملُ المضارعُ؛ فيقالُ: «يوشِكُ زيدٌ أن يخرجَ»، و«يوشِكُ أن يخرجَ زيدٌ». وهي مكسورةُ الشينِ؛ تقول: «أوشَك يُوشِك إيشاكًا»؛ إذا أسرَع في سيرِه، والعوامُّ يفتحون الشين[1]. وقد يرادُ بها مشارفةُ الفعلِ والأخذُ فيه كـ«كاد» فتستعملُ استعمالَ «كاد»؛ تقولُ: «أوشَك زيدٌ يقومُ»، قال أميةُ بنُ أبي الصَّلتِ[2]:

يُوشِــكُ مَن فَــرَّ مِــن مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعــضِ غِرَّاتِــهِ يُوَافِقُهَا

* * *

(١) انظر: إصلاح المنطق (ص ٢١٩)، ودرة الغواص للحريري (ص ١٠٧).

(٢) البيت من المنسرح، وهو في ديوانه (ص ٤٢)، وله في الكتاب (٣/ ١٦٠)، والأصول (٢/ ٢٠٧)، والأفعال للسرقسطي (٤/ ٢٢٤)، وشرح المفصل (٤/ ٣٨٦)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٨) وقال ابن هشام: «المشهور أنه لأمية بن أبي الصلت، وقال صاعد: إنه لرجل خارجي قتله الحجاج».

[فعلا التعجب]

وَأَنشَـئُوا بِبعضِهَـا تَعَجُّبَـا لِأَجلِـهِ صَـارَ عَلَيهَـا لَقبَا
وَصِيغتَـاهُ جَاءَتَا مَـا أَفعَلَه أَفعِـلْ بِهِ كِلتَاهُمَـا مُحَصَّلَه
وَالأَمـرُ فِيهِمَا كَأمـرِ أَفعَلِ مَنعًا وَتَجوِيزًا وَفِي التَّوَصُّلِ
وَالتَزَمُوا صُورَتَهُ وَقَد فُصِلْ بِالظَّرفِ فِيمَا المَازِنِي كَمَا نُقِلْ

أراد النحاةُ بفعلِ التعجبِ الفعلَ الذي وضِع لإنشاءِ التعجبِ لا الذي وضِع لإخبارِ التعجبِ؛ أَلَا تراهم لا يسمُّون نحوَ: «تعجبتُ من زيدٍ» فعلَ التعجبِ. وسببُ جعلِهم له بابًا ما حكَى الجوهريُّ: «أن ابنةَ أبي الأسودِ الدُّؤَلِيِّ قالَت لأبيها في يومٍ شديدِ الحرِّ: يا أَبه ما أشدُّ الحرِّ؟ قال: إذا كانتِ الصَّقعاءُ من فوقِكِ والرَّمضاءُ من تحتِكِ. فقالت: أردتُّ أنَّ الحرَّ شديدٌ! قال: فقولي إذًا ما أشدَّ الحرَّ! فحينئذٍ وضَع بابَ التعجبِ»(١).

واعلم أن التعجبَ من مواضعِ الإبهامِ والبعدِ مِن الوضوحِ والبيانِ؛ لأنَّه إنما يُتعجَّبُ من الشيءِ إذا تعدَّى عن حدِّ نظرائِه، وتبلغُ مرتبتُه حدًّا لا يدرَكُ سببُه، ولذلك قال سيبويه: إن «ما» خاليةٌ عن الوصلِ والوصفِ لكونِهما موجَبين للتعيُّنِ المنافي للإبهامِ اللازمِ للتعجب(٢)، ونظيرُ ذلك أنَّ الإنسانَ

(١) الصحاح (صقع)، وانظر القصة أيضًا في: أخبار النحويين البصريين (ص ١٥)، وطبقات النحويين واللغويين (ص ٢١)، وتاريخ العلماء النحويين (ص ١٦٧)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٤٦٥).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٧٢، ٧٣).

إذا قصَد تعظيمَ خطبٍ أدركَه قال: «إنَّ رجلًا فعَل ذلك»، و «إنَّ أمرًا أوجَب ذلك»؛ يريدُ أن من عِظم شأنِه لا يُعلَم منه إلا هذا القدرُ اليسيرُ. ولأجلِ إرادةِ الإبهامِ سوَّغوا الابتداءَ بـ«ما» مع كونِها نكرةً.

وله صيغتانِ: «ما أفعلَه وأفعِلْ به»، ولا يبنيانِ إلا ممَّا بُني منه «أفعلُ» التفضيل، ويتوصَّل في الممتنعِ بالممكن كما تقدَّم[١]، وقد شذَّ قولهم: «ما أشهَاهَا»، و«ما أمقَتَه» حيثُ بُنيا للمفعول[٢]، وقولُهم: «ما أعطاه» و«ما أولاه» للمعروفِ؛ حيث بُنِيا من الرباعيِّ. واستثنى سيبويه «ما أقيَلَه» وقال: «استغنَوا عنه بـ«ما أكثَر قائلتَهُ»»[٣]، ولم يسمَع «ما أقيَلَه» فلو كان جائزًا عندَهم لوقَع ولو وقَع لسُمِع لأجلِ الاستقراءِ البالغِ، ولمَّا لَم يسمَعْ لم يقَعْ فلم يجُزْ.

والصيغتانِ لا تتغيرانِ عن حالِهما لكونِهما مسندَين إلى فاعلٍ جارٍ على وجهٍ واحدٍ، وأجازَ المازنيُّ وغيرُه الفصلَ / بالظرفِ؛ نحوَ: «ما أحسنَ اليومَ زيدًا»[٤]. وقد ورَد عنهم أيضًا: «ما أحسنَ بالرجلِ أن يصدقَ». وأجازُوا زيادةَ [١٣٧: ظ]

(١) انظر ما تقدم في (ص ٢٣٥).

(٢) هذا ظاهر كلام سيبويه أنهما تعجب من الرباعي، وأنهما بنيا من «فعُل» وإن لم يستعمل؛ قال: «باب ما أفعله على معنيين: تقول: ما أبغضني له، وما أمقتني له، وما أشهاني لذلك؛ إنما تريد: أنك ماقتٌ، وأنك مبغِضٌ، وأنك مشتهٍ، فإن عنيت غيرك قلت: ما أفعله، إنما تعني به هذا المعنى...، وتقول: ما أشهاها، أي هي شهيةٌ عندي، كما تقول: ما أحظاها، أي: حظيت عندي. فكأن ما أمقته وما أشهاها على «فعُل» وإن لم يستعمل». الكتاب (٤/ ٩٩)، وانتقد ابن مالك النحويين لأنهم عدوهما من شواذ التعجب لاعتقادهم أن الثلاثي منهما مهمل، وذكر أن الثلاثي مستعمل؛ وهما «شهي بمعنى اشتهاه»، و«مقُت إذا صار مقيتًا». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٦).

(٣) الكتاب (٤/ ٩٩).

(٤) ذهب إليه أيضًا الفراء والجَرْمي والزجاج والفارسي وابن خروف، ومنعه آخرون منهم =

«كان» للدلالةِ على المضيِّ؛ نحوَ: «ما كانَ أحسنَ زيدًا»، و «ما أحسنَ ما كانَ زيدٌ»، و «ما كانَ أحسنَ ما كانَ زيدٌ»، والأفصحُ هي الأولى لعدمِ الحاجةِ إلى التكرارِ[1]. وحكِي أيضًا: «**ما أصبحَ أبردَها**» والضميرُ للغداةِ، و«**ما أمسَى أدفاها**» والضمير للعشِيَّةِ[2].

وَ«مَا» ابتِدَا عَن سِيبَوَيهِ نَكِرَه — وَيَجعَلُ الأَفعَالَ بَعدُ خَبَرَه
مَوصُولَةٌ بِالفِعلِ عِندَ الأَخفَشِ — قَد حُذِفَت أَخبَارُهَا وَمَا خَشِي
وَقُل «بِهِ» عَن سِيبَوَيهِ فَاعِلُ — وَصِيغَةُ الأَمرِ كَمَاضٍ جَاعِلُ
وَعِندَ الاخفَشِ فَقُل مَفعُولُ — وَالبَا بَوَجهَينِ لَهَا مَنقُولُ
زَائِدَةٌ كَمِثلِهَا فِي الفَاعِلِ — وَلِلتَّعَدِّي وَهْوَ قَولُ فَاضِلِ
فَيَقتَضِي أَفعِلْ ضَمِيرًا رَفعًا — لَا بُدَّ مِنهُ بِاستِتَارٍ قَطعًا

اختلفوا في «ما» التعجبيةِ فقال الخليلُ وسيبويه: إنَّها نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ ولا موصولةٍ بمعنى «شيءٍ» وهو مبتدأٌ والفعلُ بعدَه فعلٌ ماضٍ فيه ضميرٌ مستكِنٌّ عائدٌ إلى «ما» والمنصوبُ بعدَه مفعولٌ به والجملةُ في موضعِ الرفعِ بأنَّها خبرٌ عن «ما»[3]. وقال الأخفشُ: إنها موصولةٌ والفعلُ بعدَها صلةٌ وهي

= الأخفش والمبرد والسيرافي، ولم يتعرض له سيبويه، انظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٥٧)، وعلل النحو لابن الوراق (ص ٣٣٢)، والمفصل (ص ٣٦٨)، والبديع لابن الأثير (١/ ٤٩٩)، وشرح الرضي (٤/ ٢٣٢)، وشرح التسهيل (٣/ ٤٢)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧٢).

(١) انظر: الكتاب (١/ ٧٣)، والأصول (١/ ١٠٦)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٣٥٩)، والبديع (١/ ٤٩٩)، واللباب للعكبري (١/ ٢٠٤)، وتوجيه اللمع (ص ٣٨٣).

(٢) حكي ذلك عن الأخفش، وقوم من النحويين؛ منهم أبو علي الفارسي؛ انظر: الأصول (١/ ١٠٦)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٣٥٩)، وشرح المفصل (٤/ ٤٢٤)، وشرح التسهيل (١/ ٣٦٢)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧٤).

(٣) الكتاب (١/ ٧٢، ٧٣).

في موضعِ الرفعِ بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ؛ أي: الذي أحسَن زيدًا شيءٌ[١]. وقال بعضُهم: إنَّها استفهاميةٌ مرفوعةٌ بالابتداءِ والجملةُ بعدَها خبرُها[٢]. والكلُّ ضعيفٌ؛ أمَّا الأولُ فلأنَّهما إن أرادَا أنَّها كذلك الآنَ فهو فاسدٌ؛ لأنَّا لو صرَّحنا به لم يفِد فائدتَها، وإن أرادَا أنها كانت في الأصلِ كذلك ثم نقَلوها إلى معنى التعجبِ فليتَ شِعري ما الذي دعاهما إليه مع إمكانِ جعلِها غيرَ منقولةٍ، وبهذا يضعفُ الثاني أيضًا وبأنه يلزمُ منه حذفُ الخبرِ وجوبًا من غيرِ موجبٍ. وأمَّا الثالثُ فإن أرادَ القائلُ به أنَّها للاستفهامِ الآن فهو فاسد؛ لأنَّ الكلامَ للتعجبِ، والاستفهامُ والتعجبُ معنيانِ متضادَّانِ، وإن أرادَ أنَّها منقولةٌ عن الاستفهاميةِ فذلك دعوى مجردةٌ عن دليلٍ، وأيضًا لم يُعهَد مثلُ هذا النقلِ فكان مردودًا.

والتحقيقُ فيه أن نقولَ: إنَّ الاستقراءَ دلَّ على أنَّ الكلامَ الذي لا يدخلُه صدقٌ ولا كذبٌ على ثلاثةِ أوجهٍ؛ **الأول**: أن يكونَ بالوضعِ كالأمرِ للمخاطبِ الفاعلِ. **والثاني**: أن يكونَ بالنقلِ كـ«طلقتُ» المنقولةِ من الإخبارِ إلى الإنشاءِ. **والثالث**: أن يكونَ بالأداةِ كالاستفهامِ والنهيِ؛ فالتعجبُ بـ«ما» ظاهرٌ أنه ليس من الأولِ ولا منَ الثاني وإلا لم يحتَج إلى «ما» فتعيَّن الثالثُ؛ فإذا قلنا: «ما أحسنَ زيدًا»، «ما» فيه موضوعةٌ للتعجب، وليسَت من الأقسامِ الأخَر؛ لأنَّ

---

(١) ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل (١٠/ ١٨٣، ١٨٤) عن الأخفش ثلاثة مذاهب، هي: أنها نكرة تامة؛ كقول الجمهور. وأنها موصولة والفعل بعدها صلة لها، وهو قول طائفة من الكوفيين. وأنها نكرة موصوفة، وأفعل صفتها. وانظر: المرتجل (ص ١٤٧)، والإنصاف (١/ ١٠٤) [م: ١٥]، والتبيين للعكبري (ص ٢٨٢) [م: ٤١]، وتوجيه اللمع (ص ٣٨٢)، وشرح المفصل (٤/ ٤٢١).

(٢) هو مذهب الفراء وابن درستويه، ونسبه ابن مالك للكوفيين مطلقًا؛ انظر: توجيه اللمع (ص ٣٨٢)، وشرح المفصل (٤/ ٤٢١)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٢)، وشرح الرضي (٤/ ٢٣٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٦).

استعمالَ اللفظِ في معنًى الأصلُ فيه أن يكونَ موضوعًا لذلك المعنى إلى أن قامَ دليلٌ على أنه منقولٌ إليه أو مجازٌ فيه. وهيَ ههنا اسميةٌ ضمَّنوا مدلولَها الذي هو القدرُ المشتركُ بين الماءاتِ الاسميَّةِ معنى التعجبِ كما ضمَّنوا مدلولَها معنى الاستفهامِ في الاستفهاميةِ، ومعنى الشرطِ في الشرطيَّةِ، وكما أنَّ «ما» الاستفهاميةَ والشرطيةَ ليستا بمنقولتينِ عن شيءٍ كذلك التعجبيةُ.

[١٣٨: و] وأمَّا «أفعِل به» فاختلفوا فيه أيضًا؛ فقال سيبويه: أصلُه «أفعِل / زيدٌ»؛ أي: صار ذا فعل، والمجرورُ مرفوعٌ بأنَّه فاعلُه والباءُ مزيدةٌ مثلُها في «كفَى بالله»(١). وقال الأخفشُ: إنَّ أصلَه أمرٌ لكلِّ أحدٍ بأن تجعَل «زيدًا كريمًا أو حسنًا» أو ما أشبهَه، ثم نقَلوا إلى إنشاءِ التعجبِ، وفاعلَه ضميرٌ مستترٌ أبدًا؛ لأنَّه جرَى مَجرى المثلِ، والمجرورَ منصوبٌ بأنه مفعولٌ به، والباءَ مزيدةٌ مثلُها في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥](٢).

وهذان المذهبانِ ضعيفانِ؛ **أمَّا الأولُ** فلأنَّه إن أرادَ أنَّه كذلك الآنَ فلزِم منه استعمالُ الهمزةِ لصيرورةِ الشيءِ ذا كذا في «أفعِل» وذلك غيرُ معهودٍ، وإن أرادَ أنه كان «أفعل» في الأصلِ ثمَّ غيِّر لزِم منه ذلك التغييرُ المنافي للأصلِ، وأيضًا يلزمُ منه زيادةُ الباءِ في الفاعلِ وذلك لم يُعهَد إلَّا في فاعلِ «كفى» وفي غيرِه نادرًا. **وأمَّا الثاني** فلأنَّه يلزمُ منه استتارُ الضميرِ؛ المثنى والمجموع والمؤنث في الفعلِ، وأيضًا يلزمُ منه النقلُ من الأمرِ إلى الإنشاءِ وهو غيرُ معهودٍ.

---

(١) هو مذهب الجمهور أيضًا وقد نصوا على أنه رأي سيبويه ولكني لم أظفر به في كتابه رحمه الله؛ وانظر: شرح المفصل (٤/ ٤١٩)، وشرح الكافية لابن الحاجب (٣/ ٩٢٨)، وشرح الرضي (٤/ ٢٣٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٦).

(٢) وهو مذهب الفراء والزجاج والزمخشري أيضًا؛ وانظره في: معاني القرآن للزجاج (١/ ٢٥٤)، وشرح المفصل (٤/ ٤١٩)، وشرح الرضي (٤/ ٢٣٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٧).

[فعلا المدح والذم]

وَأَنشَـئُوا مَدحًـا بِهَـا وَذَمَّـا ... فِي بَعضِهَا صَارَت بِهِ يُسَـمَّى
فَنِعـمَ مَـدحٌ ثُـمَّ بِئـسَ ذَمُّ ... وَفِـي اتِّفَاقٍ فِيهِمَـا جَا الحُكمُ
فَاعِلُهَـا بِالـلَّامِ جَـاءَ مَعرِفَه ... أَو قَد أَضَافُوهُ إِلَى تِلكَ الصِّفِه
أَو مُضمَـرٌ مُمَيَّـزٌ بِنَكِـرَه ... أَو مَـا بِمَعنَى شَـيءٍ المُقَدَّرَه
وَبَعدَ ذَاكَ اسمٌ هُوَ المَخصُوصُ ... بِالمَـدحِ وَالذَّمِ بِـهِ التَّلخِيصُ

اعلم أنَّ مرادَهم بفعلِ المدحِ والذمِ ههنا: أفعالٌ وضِعت لإنشاءِ المدحِ العامِّ ولإنشاءِ الذمِّ العامِّ؛ ألا تراهم لا يسمُّون نحو: «عظُم وكرُم وبخِل وجَبُن» أفعالَ المدحِ والذمِّ؛ لأنَّها لإخبِار المدحِ والذمِّ لا لإنشائِهما، وإنما وضَعتا المدحَ والذمَّ بالعمومِ؛ لأنَّهم لم يقصِدوا بهما خَصلةً معينةً دونَ أخرى بل المدحَ العامَّ والذمَّ العامَّ الشاملينِ للفضائلِ والرذائلِ، ولأجلِ ذلك امتنَع وصفُ مخصوصِهما أو فاعلُهما وصفَ مدحٍ أو ذمٍّ؛ فلا يقالُ: «نِعمَ الرجلُ زيدٌ العالمُ»، و«بِئسَ الرجلُ عمرٌو البخيلُ»، وأمَّا وصفُ تخصيصٍ فلا أرى به بأسًا، ويؤيِّدُه قولُ الشاعرِ:

لَعَمـرِي وَمَا عَمرِي عَلَـيَّ بِهَيِّنٍ ... لَبِئسَ الفَتَى المَدعُوُّ بِاللَّيلِ حَاتِمُ[1]

(١) بيت من الطويل، وهو ليزيد بن قُنافةَ الطائي في ديوان الحماسة (٢/ ١٩٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥١٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٤٠٥)، وبلا نسبة في: توضيح المقاصد (٢/ ٩١٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٠).

وأصلُ البابِ فيهما «نِعمَ وبئسَ» ولا يستعملانِ في الإنشاءِ إلا كذلك، وإن جاءَ في أمثالِهما ثلاثُ لغاتٍ فروعًا على الأصليةِ: «نَعِمَ» وهي الأصلُ، و «نَعْمَ» بإسكانِ العينِ، و«نِعِم» بإتباعِ النونِ العينُ، و«نِعْم» بنقلِ الحركةِ من العينِ إلى الفاءِ وهذه هي المستعملةُ، وهذا إذا كان العينُ حرفَ حلقٍ، وأمَّا إذا لم تكن فيسقُطُ الإتباعُ. وأمَّا ﴿نِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] فتحركتِ العينُ لأجلِ عارضٍ هو سكونُ الميمِ لأجلِ الإدغامِ.

ويستعملانِ على وجهينِ:

الأولُ وهوَ الأكثرُ: أن يؤتى باسمِ جنسٍ معرَّفٍ باللامِ مرفوعٍ لهما بالفاعليةِ، أو باسمٍ مضافٍ إلى اسمِ جنسٍ معرَّفٍ باللامِ؛ كقولِك: «نِعمَ الرجلُ زيدٌ»، و«بئسَ الرجلُ عمرٌو»، و«نعمَ صاحبُ القومِ بكرٌ»، و «بئسَ وزيرُ الملكِ فلانٌ». وزعَم أبو عليٍّ ومَن سلَك طريقتَه أنَّ اللامَ في اسمِ الجنسِ لاستغراقِ الجنسِ ومنَعوا أن تكونَ عهديةً؛ لأنَّها لو كانت كذلك لجازَ وقوعُ سائرِ المعارفِ هنا؛ كقولك: «نعم زيدٌ»، و«نعم أنت»، و«نعم هذا»، وذا ممتنعٌ قالوا ولذا لم تحتَج إلى عائدٍ إذا جعِل خبرَ مبتدأٍ؛ لأنَّ الاسمَ لما كان شائعًا شمِلَ المبتدأَ واستغنى
[١٣٨: ظ] عن عائدٍ، وأمَّا / إذا جعِلت عهديةً خلتِ الجملةُ من العائدِ وعمَّا يقومُ مَقامَه وذا ممتنعٌ[١]. ولم يستصوبِ المصنفُ هذا الكلامَ للقطعِ بأنَّ المتكلمَ إذا قال: «نعمَ الرجلُ زيدٌ» أنه لم يُرِد أن «زيدًا» جميعُ أفرادِ الرجالِ، وإذا لم يُرِد ذلك تحقَّق أنها ليسَت للاستغراقِ، وأيضًا لو كانَ كما ذكَروه لوجَب ألا يثَنَّى ولا يجمَعَ؛ إذ ليس فوقَ الاستغراقِ شيءٌ آخرُ حتَّى يدخلَ في المثنى والمجموعِ،

(١) الإيضاح العضدي (ص ٨٧)، وانظر: البديع لابن الأثير (١/ ٤٨٨)، وشرح التسهيل (٣/ ٨)، وشرح الرضي (٤/ ٢٤٠)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٣)، ومغني اللبيب (ص ٧٦٥).

وما ذكَروه مِن فقدانِ العائدِ معارضٌ بقولهم: «نعمَ رجلًا زيدٌ» إذا جعِل «نعم» خبرًا؛ إذ ليس فيه عائدٌ إلى المبتدأ؛ إذ لو كان فيه عائدٌ إلى «زيد» لوجَب أن يقال: «نعمَ رجلينِ الزيدانِ»، و «نعمَ رِجالًا الزيدونَ»، ولا ما يقومُ مَقامَه مِن الشمولِ الذي ادَّعوه، ثم **الجوابُ عنه**: أنَّ الخبرَ الجملةَ إذا اشتمَلَ على اسمٍ هو المبتدأُ في المعنى وقَع الاستغناءُ عن العائدِ؛ كقولِ الشاعرِ:

فَأَمَّا الصُّــدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعفَرٍ ... وَلِكِنَّ أَعجَازًا شَــدِيدًا ضَرِيرُهَا[(١)]

وقالَ الآخرُ:

فَأَمَّــا القِتَــالُ لَا قِتَــالَ لَدَيكُــمُ ... وَلَكِنَّ سَيرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ[(٢)]

وإذا بطَل كونُها للجنسِ تعيَّن كونُها للعهدِ لكن لا لعهدٍ ذكريٍّ بل لعهدٍ ذهنيٍّ؛ فإنَّهم أسنَدوا الفعلَ أولًا إلى شيءٍ غيرِ معيَّنٍ مأخوذٍ في الذهنِ ثم فسَّروه بما يعيِّنُ به جنسيةَ ذلك وهو المسمَّى بالفاعلِ، وأدخَلوا عليه اللامَ إشارةً إليه، ثم فسَّروا الجنسَ بما يعيِّنُ شخصيتَه وهو المسمَّى بالمخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ، ولذا اشترِط أن يكونَ أخصَّ من الفاعلِ. والداعي لهم إلى ذلك الإبهامِ

---

(١) بيت من الطويل، وهو لتَوبة بن الحُمَيِّر في شرح الشاطبي على الألفية (١/ ٦٣٢)، ولرجل من ضِباب في خزانة الأدب (١١/ ٣٦٦)، وبلا نسبة في: الإيضاح للفارسي (ص ٨٦)، والمحكم لابن سِيده (٨/ ١٠٢)، وشرح المفصل (٤/ ٣٩٩)، وشرح الرضي (٤/ ٤٧٠).

(٢) بيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (ص ٤٥)، وله في خزانة الأدب (١/ ٤٥٢)، ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٢٩) إلى الوليد بن نَهِيك، وإلى الكميت الأسدي وليس في ديوانه، وقال الأصفهاني في الأغاني (١/ ١٧٧): هذا مما هُجي بي قديمًا بنو أَسِيد بن أبي العِيص، وبلا نسبة في: المقتضب (٢/ ٧١)، والإيضاح للفارسي (ص ٨٦)، وشرح المفصل (٤/ ٣٩٩)، وشرح الرضي (٤/ ٤٧٠).

والتفسيرِ أنَّ الشيءَ إذا أُبهم ثم فسِّر يكونُ أوقعَ في الذهنِ مما فسِّر أولًا لجوازِ أن يكونَ المخاطبُ غافلًا، وإذا ذكِر المقصودُ أولًا يفوتُ عنه، وأمَّا إذا أُبهِم أولًا تنبَّه به ويسدِّدُ ذهنَه لإدراكِه فلا يفوتُه المقصودُ.

وأمَّا من طريقِ الحكمةِ فنقول: إنَّ الذهنَ إذا أدرَك شيئًا لا على سبيلِ التمامِ حصَل له بالقدرِ المجهولِ ألمٌ وبالقدرِ المعلومِ لذةٌ وشوقٌ إلى إدراكِ ما هو مجهولٌ؛ فإذا ذكِر ما يدلُّ على كمالِ المرادِ حصَل له إدراكُ ذلك المجهولِ، واستلزَم ذلك الإدراكُ لذةً، واللذةُ الحاصلةُ بعدَ الألمِ تكونُ أكملَ مما يحصُلُ ابتداءً، وهذا السرُّ هو السببُ الداعي إلى استعمالِ المجازاتِ والاستعاراتِ[1].

الوجه الثاني: أن يضمَرَ فاعلُه على الوجهِ الذي قلناه ويفسِّره بنكرةٍ منصوبةٍ مفردةٍ دائمًا، ويؤتَى بعدَها بالمخصوصِ بالمدحِ؛ كقولك: «نعم رجلًا زيدٌ»، و«نعم رجلًا الزيدان»، و«نعم رجلًا الزيدون»، وإنَّما وحِّد التفسيرُ لكونِه تفسيرًا لمفردٍ وهو ضميرٌ مستكِنٌّ في «نعم». ويفسَّر أيضًا بـ«ما» بمعنى «شيء» موصوفةً أو موصولةً؛ كقولِه تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟﴾ [البقرة: ٩٠]، وقولِه تعالى» ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨] فـ«ما» تحتملُ في الآيتينِ أن تكون موصوفةً وأن تكون موصولةً إلا أنَّ المخصوصَ في الثانيةِ محذوفٌ كأنه- وهو أعلم- نعمًّا يعظكُم به ذلك؛ أي: أداءُ الأمانةِ والحكمُ بالعدلِ، وفي الأولى مذكورٌ وهو قولُه تعالى: ﴿أَن يَكْفُرُوا۟﴾ .

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١] فقال المصنفُ: إن «ما» مميزةٌ

---

(١) قد ذكر ذلك أيضًا بلفظ قريب مما هنا في أحوال ما يعرض للمسند إليه من حذف وغيره في كتابه الإشارات والتنبيهات (ص ٢٩).

أيضًا[١]. **والحقُّ: أنها فاعلةٌ** وليست بمفسِّرة؛ لأنَّها بمعنى «شيءٍ» غيرِ موصوفةٍ ولا موصولةٍ فهي في غايةِ الإبهامِ، ولا شيءَ أبهمُ منه حتَّى تكونَ هي مفسِّرةً له.

وأما قولُ الشاعرِ:

فَنِعمَ صَاحِبُ قَومٍ لا سِلاحَ لَهُم   وَصَاحِبُ الرَّكبِ عُثمَانُ بنُ عَفَّانَا[٢]

فشاذٌّ خارجٌ عن القياسِ؛ حيثُ استعمَل «نِعمَ» على غيرِ الوجوهِ المذكورةِ.

واعلم أنَّه إذا أُسند الفعلُ / إلى الشيءِ المبهمِ على ما ذكَرنا استدعَى [١٣٩: و] التفسيرَ مِن وجهينِ؛ للشيءِ المبهمِ وهو الذي سمِّي تمييزًا عن مفردٍ. ولنسبةِ الفعلِ إليه؛ أي: لتعلَمَ جهةُ النسبةِ وهو الذي سمِّي تمييزًا عن جملةٍ، لكن لمَّا قصَد بالمدحِ والذمِّ العمومَ به زالَ به الإبهامُ الناشئُ عنِ النسبةِ؛ إذ لم تقصَد نسبةُ المدحِ أو الذمِّ إليه من جهةٍ دونَ أخرى حتَّى يحصُلَ الإبهامُ، فإن جمِع بينَ التفسيرينِ يكونُ على وجهِ التوكيدِ كما يقالُ: «نِعمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ»، قال جريرٌ[٣]:

تَــزَوَّد مِثــلَ زَادِ أَبِيــكَ فِينَا   فَنِعمَ الــزَّادُ زَادُ أَبِيــكَ زَادَا

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٩٤).

(٢) بيت من البسيط، ذكر القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١١٩، ١٢٠) أنه نسب لكثير ابن عبد الله، ولحسان بن ثابت رضي الله عنه، ولأوس بن مغراء، وكذا في خزانة الأدب (٩/ ٤١٥)، ولكثير أو أوس في المقاصد النحوية (٤/ ١٥١٦)، وبلا نسبة في: المرتجل (ص ١٤١)، وشرح المفصل (٤/ ٣٩٥)، وشرح الرضي (٤/ ٢٥٣).

(٣) البيت من الوافر، وهو في ديوانه (١/ ١١٨)، وله في الإيضاح العضدي (ص ٨٨)، والخصائص (١/ ٨٤)، والمفصل (ص ٣٦٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٢٧)، والبيت سيار في كتب النحو.

قِيلَ ابتِدَا وَالفِعلُ قَبلُ خَبَرُ ... أَو خَبَرٌ وِالإِبتِدَاءُ مُضمَرُ
وَهْوَ طِبَاقُ فَاعِلٍ قَد حَصَلَا ... وَأَوَّلُوا القَومَ بـ: سَاءَ مَثَلَا
لِأَنَّ سَاءَ عِندَهُم كَبِئسَا ... فَأَوَّلُوا مَا خَالَفَ المَقِيسَا
قَد يُحذَفُ المَخصُوصُ وَهْوَ القَصدُ ... مَعنًى وَفِي التَّنزِيلِ: نِعمَ العَبدُ

اعلم أنَّ رفعَ المخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ يحتمل وجهينِ؛ **الأول**: أن يكونَ مبتدأً والجملةُ قبلَه من الفعلِ والفاعلِ خبرُه قدِّم عليه؛ لتضمُّنِها الإنشاءَ الذي يقتضي صدرَ الكلامِ. **والثاني**: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ؛ إذا قلت: «نِعمَ الرجلُ زيدٌ» يكونُ تقديرُه: هو زيدٌ، فحذِف للعلمِ به، وهذا الثاني أَولَى لفظًا ومعنًى؛ أمَّا اللفظُ فلأنَّا لم نعهَد فعلًا يكونُ خبرًا مقدمًا على المبتدأِ، وأمَّا المعنى فلأنَّا لما حقَّقنا أنَّه تفسيرٌ تعذَّر جعلُه مبتدأً؛ إذ لا يتحقَّقُ جعلُ المبتدأِ تفسيرًا للخبرِ، وإذا جعِل خبرًا تحقَّق معنى التفسيرِ مِن حيثُ المفهومُ.

إن قلت: قد تقدَّم المخصوصُ؛ كقولِهم: «زيدٌ نعمَ الرجلُ»، وقالَ الأخطل[1]:

أَبُو مُوسَى فَجَدُّكَ نِعمَ جَدًّا ... وَشَيخُ الحَيِّ خَالُكَ نِعمَ خَالَا

---

(١) كذا في الأصل للأخطل وقد تبع المصنف هنا الرضيَّ (٤/ ٢٤٧) في نسبته إليه، والمعروف أنه لذي الرمة في مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وهو جده المقصود في البيت، والبيت من الوافر وهو في ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي (٣/ ١٥٣٨)، وله في: توجيه اللمع (ص ٣٩٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٩١)، وقال: «والبيت من قصيدة طويلة عدتها مئة بيت مُدِح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وليس البيت للأخطل كما زعم الشارح [الرضي] فإن الأخطل هلك قبل ظهور بلال؛ فإن الأخطل كان من شعراء معاوية بن أبي سفيان وبلال كان في زمن عمر بن عبد العزيز. والبيت موجود في قصيدة من شعر ذي الرمة، وغالب شعر ذي الرمة في مدح بلال».

وهذا يقوّي الوجهَ الأولَ. قلتُ: من يجعلُ المخصوصَ خبرًا يجعلُه ههنا محذوفًا لدلالةِ المتقدمِ عليه.

واعلم أنَّ الواجبَ أن يكونَ المخصوصُ مطابقًا للفاعلِ لكونِه تفسيرًا له؛ فيقالُ: «نعمَ الرجلُ زيدٌ»، و«نعمَ الرجلانِ الزيدانِ»، و «نعمَ الرجالُ الزيدونَ»، و «نعمتِ المرأةُ هندُ»، وأما قولُه تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٧] فعلى حذفِ المضافِ؛ أي: ساءَ مثلًا مثلُ القومِ، وكذا قولُه تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الجمعة: ٥]؛ أي: مثلُ الذين كذَّبوا. أو يكونُ الموصولُ في موضعِ الجرِّ صفة لـ﴿ٱلْقَوْمِ﴾ والمخصوصُ محذوفًا؛ تقديرُه: بئسَ مثلُ القومِ المكذبينَ مثلُهم. والأولُ أولى لأنَّه على الوجهِ الثاني لا يتحقَّق معنى التفسيرِ؛ لكونِه كالأولِ في الإبهامِ والوضوحِ. وقد تحصُلُ قرينةٌ مشعرةٌ بتعيُّنِ المخصوصِ فيستغنَى عن ذكرِه؛ كقولِه تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]؛ تقديرُه: نعمَ العبدُ أيوبُ. وكذا قولُه تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]؛ أي: فنعم الماهدون نحنُ.

وَحَبَّـذَا مُنَاسِـبٌ لِنِعمَـا ... فَاعِلُـهُ ذَا مُفـرَدٌ مُعَمَّـا
وَبَعدَهُ مَخصُوصُــهُ وَأُعرِبَا ... إعرَابَ مَخصُوصٍ لِنِعمَ ذَهَبَا
وَقَد يَجِي مِن قَبلِهِ حَالٌ عَلَى ... طِبَاقِ مَخصُوصٍ وَتَمييزٍ جَلَا

اعلم أنَّ «حبَّذا» مثلُ «نعمَ» في كونِها لإنشاءِ المدحِ العامِّ، وزعَم المبرِّدُ وابنُ السَّرَّاجِ وأبو سعيدٍ وابنُ معطٍ[1] / من المتأخِّرين: أنَّها مركبةٌ من فعلٍ [١٣٩: ظ]

(١) هو: يحيى بن معطٍ بن عبد النور زين الدين المغربي الزواوي، أحد أكابر زمانه في النحو والأدب، مولده بالمغرب سنة (٥٦٤هـ)، وقدم دمشق وتصدر لإقراء النحو والأدب بجامعها العتيق، وتوفي بالقاهرة سنة (٦٢٨هـ)، ومن مصنفاته: الألفية المشهورة المسماة =

وفاعِلِه وصارَ حكمُه حكمَ الأسماءِ فارتفَع بالابتداءِ والمرفوعُ بعدها خبرٌ عنها[١]، ودعَاهم إلى التركيبِ ملازمتُهما بحيثُ لا يفارقانِ بحالٍ، وإلى الاسميةِ قبولُها بعضَ خواصِّ الأسماءِ وهيَ دخولُ حرفِ النداءِ عليها؛ قال جريرٌ[٢]:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلٍ ... وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَن كَانَا

والتصغيرُ؛ كقولهم: «ما أُحَيبِذَه». وقالَ بعضُهم: إنها فعلٌ والمرفوعُ فاعلُه تغليبًا لجانبِ الفعلية[٣]، ودعَاهم إلى ذلك لزومُها طريقةً واحدةً في المثنى والمجموع والمؤنث، وقولهم: «لا تحبِّذ».

وهذانِ المذهبانِ ضعيفانِ؛ لأنَّ التركيبَ غير مسلَّمٍ لهم وإنما التزم ذكرُ «ذا» مع الفعلِ لأنَّ الموضعَ موضعُ إبهامٍ و«ذا» اسمٌ مبهمٌ فأوقَعوها موقعَ اسمِ الجنسِ، وحرفُ النداءِ دخَلت على منادًى محذوفٍ؛ أي: يا قومُ حبَّذا، وقولُهم: «ما أُحَيبِذَه» شاذٌّ خارجٌ عن القياسِ. وقولُهم: «لا تُحبِّذ» اشتقاقٌ

= بالدرة الألفية، والفصول الخمسون، والمثلث في اللغة، ونظم جمهرة ابن دريد، ونظم الصحاح، وله قصيدة في القراءات السبع، وأخرى في العروض. انظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٨٣١)، وإنباه الرواة (٤/ ٤٤)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٤٤).

(١) المقتضب (٢/ ١٤٣)، والأصول (١/ ١١٥)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٢)، والفصول الخمسون (ص ١٧٨)، ونسبه أبو حيان إلى الأكثرين في ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٥٩)، وقال: ونسب إلى الخليل وسيبويه وكلامهما محتمل؛ انظر: الكتاب (٢/ ١٨٠).

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوانه (١/ ١٦٥)، وله في مصارع العشاق (٢/ ٢٢٦)، وتوجيه اللمع (ص ٣٩٣)، وشرح المفصل (٤/ ٤٠٨)، والمقرب (١/ ٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧١٣).

(٣) نسب للأخفش ولخطاب الماردي في ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٥٩)، والمساعد لابن عقيل (٢/ ١٤٢).

من لفظِ «حبَّذا» كما يقولون «حَوقَل» من «لا حول ولا قوة»، و«بَسمِل» من «بسم الله». وقال الجُزُوليُّ: إنَّها غيرُ مركبة[١]. وهو اختيارُ المصنفِ، فـ«حبَّ» فعلُ مدحٍ من قولهم «حبَّ الشيءُ» إذا صارَ محبوبًا، و«ذا» فاعلُه بمثابةِ الضميرِ المستكنِّ في «نعمَ رجلًا زيدٌ»، أُريد بها مشارٌ إليه في الذهنِ، ولذلك لا تتغيَّرُ عن حالِها أبدًا في المثنَّى والمجموعِ والمؤنثِ. والمرفوعُ بعدَها مخصوصٌ بالمدحِ وإعرابُه كإعرابِ «نعم»، ويجوزُ أن يؤتَى قبلَ المخصوصِ أو بعدَه بتمييزٍ أو حالٍ على وَفق المخصوصِ؛ كقولِك: «حبَّذا زيدٌ رجلًا»، و«حبَّذا رجلًا زيدٌ»، و«حبَّذا زيدٌ راكبًا»، و«حبَّذا راكبًا زيد»، وإنما لم يلتزِموا ذكرَ التمييزِ ههنا والتزَموا في «نعمَ رجلًا» لوجهينِ؛ **الأول**: أن الضميرَ المستترَ أشدُّ احتياجًا إلى التفسيرِ من المظهرِ فالتزموه لذلك. **والثاني**: أنَّه لولا التزامُ التمييزِ في «نعمَ رجلًا» لالتبسَ الفاعلُ بالمخصوصِ في كثيرٍ مِن المواضعِ؛ كقولِك: «نعمَ رجلًا السلطانُ» فلو حذفتَ التميزَ لم تدرِ أنَّ السلطانَ هل هو فاعلٌ والمخصوصُ محذوفٌ أو سيذكَرُ أو الفاعلُ مضمرٌ، أو السلطانُ هو المخصوصُ بالمدحِ؟! بخلافِ «حبَّذا» فإن لفظةَ «ذا» نصٌّ على كونِه فاعلًا.

* * *

---

(١) المقدمة الجزولية (ص ١٦٢).

[باب الحروف: حروف الجر]

مَا يُفضِ بِالأَفعَالِ مَعنًى فَادرِ لِمَـا يَلِيـهِ فَهْوَ حَـرفُ جَرِّ

اعلم أنَّ حروفَ الجرِّ حروفٌ وضِعت لتفضيَ بمعاني الأفعالِ إلى الأسماءِ؛ أي: لتوصِّلَ معانيَها إليها، ولذلك سمِّيت حروفَ الجرِّ لأنَّها تجرُّ المعانيَ إلى الأسماءِ، وحروفَ الإضافةِ لأنها تضيفُ معانيَها إليها. وحروفَ التعديةِ؛ لأنها تعدِّي معانيَها إليها. وكلُّ الحروفِ الجارةُ تشترِكُ في هذا المعنى وإن افترَقت باعتبارِ وجوهِ الإفضاءِ. وأمَّا الخفضُ وحروفُ الخفضِ فهو عبارةٌ الكوفيِّين وسمَّوها بذلك لأن الخفضَ انهباطٌ وتسفُّلٌ[(١)]؛ قال الكميتُ[(٢)]:

تَرفَعُهُـم تَـارَةً وَتَخفِضُهُم إِذَا طَفَوا فَوقَ المَاءِ قد رَسَبُوا

وهذا المعنى موجودٌ في هذه الحركةِ؛ لأنَّ اللسانَ يستفِلُ طرفُه عندَ النطقِ بها، ولذلك سمَّوا ما في مقابِلِهِ رفعًا.

مِن وَإِلَى حَتَّـى وَفِي ثُمَّ البَا ثُـمَّ عَلَـى وَالـلَّامُ ثُـمَّ رُبَّا
وَوَاوُهَا وَالوَاوُ وَالبَا قَسَـمَا وَالكَافُ ثُمَّ مُذ وَمُنذُ فَاعلَمَا
وَبَعدَ حَاشَـا وَخَـلَا ثُمَّ عَدَا فَمِن لِبَعـضٍ وَبَيَـانٍ وَابتِدَا
[١٤٠: و] / وَلِزِيَـادَةٍ بِغَيـرِ مُوجَـبِ وَعَمَّمَ الكُوفِي بِغَيرِ مُوجِبِ
قَـد كَانَ مِـن مَطَـرٍ الدَّلِيلُ لَهُـم وَعِندَنَـا لَـهُ تَأوِيـلُ

---

(١) انظر: توجيه اللمع (ص ٢٢٧)، وشرح المفصل (٢/ ١٢٣).

(٢) البيت من المنسرح، وهو من هاشمياته؛ ديوانه (ص ٥٨٦).

هذه جملةُ حروفِ الجرِّ أولُها «مِن» ولها معانٍ:

الأولُ: أن تكونَ لابتداءِ غايةِ فعلِ الفاعلِ من المكانِ؛ كقولِك: «خرجتُ من البصرةِ»؛ أي: ابتدأتُ بالخروجِ منها، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الفرقان: ٤٨] وتعتبَرُ بصحةِ معنى الابتداءِ فيها، وقال أبو بكر بنُ السرَّاج: «قد تكونُ لابتداءِ غايتَي الفاعلِ والمفعولِ معًا في المكانِ؛ كقولك: «رأيتُ مِن الدارِ زيدًا مِن المسجدِ»، و «رأيتُ مِن مكاني الهلالَ من خَلَلِ السحابِ»: فمبدأُ رؤيتِك مكانُك، ومبدأُ كونِه مرئيًّا خللُ السحابِ»(١). وفي القرآنِ: ﴿نُودِيَ مِن شَـٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠] فـ﴿مِن﴾ في الموضعينِ لابتداءِ النداء بالنسبةِ إلى موسى عليه السلام؛ لأنَّه سمِعَ النداءَ من الشجرةِ، والشجرةُ في شاطئِ الوادي.

واعلم أنَّه لا يشترطُ أن تكونَ «مِن» الابتدائيةُ مقرونةً بـ«إلى» الانتهائيةِ، بل يجوزُ أن تحذَف عند الدلالةِ وقد لا يقتضي الابتداءُ الانتهاءَ؛ كقولِنا: «أعوذُ باللهِ مِن الشيطانِ الرجيمِ». واعلَم أنَّ الكوفيِّين يجوِّزون استعمالَ «مِن» الابتدائيةِ في الزمانِ أيضًا محتجِّين بقولِ زهيرٍ(٢):

لِمَنِ الدِّيَارُ .... أَقوَينَ مِــن حِجَجٍ وَمِن دَهرِ

(١) انظر: الأصول (١/ ٤١٢) بتصرف، وبنصه عن ابن السراج في اللباب للعكبري (١/ ٣٥٣)، وشرح الرضي (٤/ ٢٦٥).

(٢) جزء بيت له من الكامل، والبيت بتمامه:

لِمَــنِ الدِّيَــارُ بقُنَّــةِ الحِجرِ أَقوَينَ مِن حِجَــجٍ وَمِن دَهرِ

ديوانه (ص ٨٦)، وهو في الشعر والشعراء (١/ ١٣٩)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٩٢)، والصحاح (منن)، والإنصاف (١/ ٣٠٦) [م: ٥٤]، وشرح المفصل (٣/ ١١٦، ٤/ ٤٥٩)، ، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٢).

وبقولِه تعالى: ﴿أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]. والبصريُّون يمنعونَ ذلك ويؤوِّلون مثلَ ذلك بحذفِ المضافِ إلى: مِن تأسيسِ أولِ يوم، ودعاهم إلى هذا التكلُّفِ قولُ سيبويه: إن «مِن» في الأمكنةِ[١]، وهذا صحيحٌ ولا ينافي قولَ الكوفيِّين؛ لأنَّ مرادَه أن أصلَها أن تكونَ في الأمكنةِ فإن استُعمِل في الزمانِ يكونُ على وجهِ الاستعارةِ[٢].

الثاني: أن تكونَ للتبعيضِ، وتعتبَرُ بصحةِ إقامةِ لفظةِ البعضِ مُقامَها؛ كقولِك: «أخذتُ من الدراهمِ»؛ أي: بعضَها. وقال المبرد: هي للابتداءِ أيضًا، والتبعيضُ مستفادٌ من الخارجِ[٣].

الثالثُ: أن تكونَ للتبيينِ، وتعتبَرُ بأن تكونَ كالصفةِ لما قبلَها؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]؛ أي: الرجسَ الذي هو الوثنُ. وقيل المبعِّضة ما كان قبلَها بعضٌ لما بعدَها لفظًا أو معنًى، والمُبيِّنة عكسُ ذلك؛ فإذا قلتَ: «أخذتُ درهمًا مِن الدراهمِ» فهي مبعضةٌ على التفسيرِ الثاني مبينةٌ على التفسيرِ الأولِ[٤].

---

(١) الكتاب (٤/ ٢٢٤)، وعبارته فيه: «وأما «من» فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: «من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا». وتقول إذا كتبت كتابًا: «من فلان إلى فلان»».

(٢) هذا مذهب ابن يعيش والرضي، وصححه ابن مالك لكثرة شواهده أيضًا، شرح المفصل (٤/ ٤٥٩)، وشرح التسهيل (٣/ ١٣١)، وشرح الرضي (٤/ ٢٦٤)، وانظر المسألة في: شرح كتاب سيبويه (١/ ٩٢)، والإنصاف (١/ ٣٠٦) [م: ٥٤]، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٤٨٨)، وهؤلاء الثلاثة منعوا المسألة.

(٣) انظر: المقتضب (١/ ٤٤).

(٤) قال ابن يعيش: «وربما أوهم هذا الضرب التبعيض؛ ولهذا قلنا: إن مرجعها إلى شيء واحد». شرح المفصل (٤/ ٤٦٠)، وانظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢).

الرابعُ: أن تكونَ للبدلِ؛ كقولِه تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]؛ أي: بدلًا منها. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَـٰٓئِكَةً﴾ [الزخرف: ٦٠]؛ أي: بدلًا منكم.

الخامسُ: أن تكونَ بمعنى «عن»؛ تقولُ: «لَهَيت من كذا»؛ أي: عنه. وهذانِ لم يتعرَّض لهما المصنفُ لنُدرتِهما.

السادسُ: أن تكون زائدةً لاستغراقِ الجنسِ، وذلك في غيرِ الموجَب خاصةً عند سيبويه[1]. وأما في النهيِ في الفاعلِ؛ نحوَ: «لا يقُمْ مِن رجلٍ»، وفي المفعولِ: «لا تضرِبْ من عبدٍ». وفي النفيِ والاستفهامِ في الفاعلِ؛ نحوَ: «ما جاءني مِن رجلٍ»، و«هل جاءَك من رسولٍ»، وفي المفعولِ نحوَ: «ما ضربتُ مِن رجلٍ»، و«هل اشتريتَ من عبدٍ. وفي الابتداءِ؛ نحوَ: «ما في الدارِ مِن غلامٍ»، و«هل لك من دارٍ». وأجاز الأخفش والكوفيون زيادتها في الموجَب أيضًا متمسِّكين بقولِه تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤] فلولا الحكمُ بزيادتِها لتناقَضَ مع قولِه تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، وبقولِه تعالى: ﴿نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ﴾ [هود: ١٢٠]، وبقولِه: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣] فإن الثالثةَ زائدةٌ لا فائدةَ لها[2]. وبقولِهم: «لقد كانَ من مطرٍ».

والجوابُ: أنَّ الاستقراءَ لما دلَّ على امتناعِ زيادتِها في الإيجابِ، وما

---

(١) انظر: الكتاب (٤/ ٢٢٥).

(٢) أي: زائدة على قولهم زيادة نحوية، وأصل الكلام عندهم: «من جبال فيها برد»، وقد بيَّن المصنف أنها ذات معنى وهو التبيين، وذكر الزمخشري أنها للتبعيض أيضًا؛ انظر: الكشاف (٣/ ٧١)، وحاشيته للطيبي (١١/ ١١٨).

[١٤٠: ظ] ذكَروه يحتملُ التأويلَ وجَب المضيُّ بمقتضى الاستقراءِ والتأويلُ / لتلك الصورِ؛ فنجيبُ عن الأولِ: بأنَّ الآيةَ الأولى ورَدت في قومِ نوحٍ، والثانيةَ في هذه الأمةِ فلا تناقضَ لتغايُرِ الموضوعِ. وعن الثاني: أنَّها للتبعيضِ بدليلِ قوله ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]. وعن الثالث والرابع بأن التقديرَ: شيءٌ مِن بردٍ، وشيءٌ مِن مطرٍ؛ فحذِفَ الموصوفُ وأُقِيمتِ الصفةُ مُقامَه.

إِلَــى وَحَتَّى لِانتِهَــاءٍ ثُمَّ مَعْ ظُهُورِ مَعنَاهَا بَحَتَّى يُستَمَعْ
تَختَصُّ بِالظَّاهِرِ عِندَ الفُضَلَا وَفِي لِظَــرفٍ وَتَكُونُ كَعَلَى

واعلم أنَّ «إلى» حرفٌ وضِعت لانتهاءِ غايةِ الشيءِ في المكانِ فهي في مقابلةِ «مِن» في ذلك؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. وهل يدخلُ ما بعدَها فيما قبلَها في الحكمِ أم لا؟ فيه أربعةُ أقوالٍ؛ قيل: لا، وإن دخَل كانَ مجازًا. وقيل: نعم، وإن لم يدخَل كان مجازًا. وقيل: هي مشتركةٌ بينَهما. وقيل: إن كانَ مِن جنسِ ما قبلَها يدخلُ فيه وإلا لم يدخُل. والأولُ هو المختارُ وعليه النحاةُ(١)، ويدلُّ عليه أنَّك تقولُ: «سرتُ إلى الكوفةِ وما دخلتُها، وإلى البصرةِ ودخلتُها»، ولو كانت حقيقةً للدخولِ لكانَ الأولُ نقضًا والثاني تكريرًا، ويساعدُه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] وقولُه تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] إنما أُستفيد دخولُ المرفقِ في الغسلِ من بيانِ النبيِّ ﷺ لا مِن الآيةِ.

(١) قال أبو حيان: «وعليه أكثر المحققين». التذييل والتكميل (١١/ ١٦١)، وانظر: البديع لابن الأثير (١/ ٢٤٧)، والتبيين للعكبري (ص ٤٠٥) [م: ٦٧]، وتوجيه اللمع (ص ٢٢٩)، وشرح المفصل (٤/ ٤٦٣)، وشرح الرضي (٤/ ٢٧١)، ومغني اللبيب (ص ١٠٤).

أو تكونُ «إلى» بمعنى «مع»؛ لأنَّها قد ترِدُ بمعناها؛ كقولِه تعالى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [آل عمران: ٥٢]؛ أي: معَ اللهِ. وقولِه ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢]؛ أي: معَ أموالِكم[1]، وقولِ الشاعرِ:

وَأَنتِ الَّتِي حَبَّبتِ شَغبًا إِلَى بَدَا ... إِلَـيَّ وَأَوطَانِي بِلَادٌ سِـوَاهُمَا[2]

أي: مع بدا. وقولِهم: «الذَّودُ إلى الذَّودِ إبلٌ»؛ أي: معَ الذودِ. وقيل: إنها للغايةِ أيضًا في هذه المواضعِ.

وقد ترِدُ بمعنى «في»؛ قال النابغةُ:

فَـلَا تَترُكنِـي بِالوَعِيـدِ كَأَنَّنِي ... إِلَى النَّاسِ مَطلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجرَبُ[3]

---

(١) قال أبو حيان: «ذهب الكوفيون، وكثير من البصريين إلى أن «إلى» تأتي بمعنى المصاحبة، وقاله كثير من المفسرين في قوله تعالى: «من أنصاري إلى الله» قال الفراء: «وهو وجه حسن»». التذييل والتكميل (١١/ ١٦٢)، وانظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢١٨) والخصائص (٢/ ٣٠٩)، واللباب للعكبري (١/ ٣٥٦)، وشرح المفصل (٤/ ٤٦٤)، وشرح التسهيل (٣/ ١٤١)، ومغني اللبيب (ص ١٠٤).

(٢) كتب في حاشية الأصل: «الـ: شغب وبدا: موضعان»، والبيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٦٣)، وله في ديوان الحماسة (٢/ ٩٦)، والفاضل للمبرد (ص ٢٦)، والمقصور والممدود للقالي (ص ١١٣)، والفائق للزمخشري (٤/ ٦٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٤٦٢)، وله أو لجميل في شرح شواهد المغني (١/ ٤٦٥)، ومجيء «إلى» هنا بمعنى «مع» هو قول الكوفيين، ورأى بعضُهم هنا أنها بمعنى الفاء وتفيد الترتيب؛ أي: «شغبًا فبدا».

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (ص ٧٣)، وله في: شرح نقائض جرير والفرزدق (٢/ ٤٣٣)، وأدب الكاتب (ص ٥٠٦)، وحروف المعاني للزجاجي (ص ٧٩)، وتوجيه اللمع (ص ٢٣٠)، والجنى الداني (ص ٣٨٧).

وقالَ الآخرُ:

وَإِن يَلقَنِي الحَيُّ الجَمِيعُ تُلَاقِنِي إِلَى ذَروَةِ البَيتِ الرَّفِيعِ المُعَمَّدِ[١]

وأما «حتَّى» فهيَ أيضًا لانتهاءِ الغايةِ مثلَ «إلى» إلَّا أنَّها حقيقةٌ لدخولِ ما بعدَها فيما قبلَها، وفيها لغتانِ بالحاءِ والعينِ، وقرأ ابنُ مسعودٍ: (عَتَّى حِينٍ) [يوسف: ٣٥] وهي هُذَيليَّة[٢]. وكانَ من حقِّها ألا تعملَ لدخولِها على القَبيلينِ لكنَّها إنَّما أعمِلَت لموافقتِها «إلى» في المعنى، ولأجلِ فرعيَّتِها لم تدخُل على المضمرِ خلافًا للمبرِّدِ[٣]، وإنَّما دخَلت على المضمرِ في قولِ الشاعرِ:

وَأُعطِيهِ مَا يَرجُو وَأُولِيهِ سُؤلَهُ وَأُلحِقُهُ بِالقَومِ حَتَّاهُ لَاحِقُ[٤]

لأنَّها للابتداءِ لا للجرِّ؛ تقديرُه: حتى هو لاحقٌ.

ولأجلِ عدمِ اختصاصِها زعَم الكسائيُّ أنَّها غيرُ عاملةٍ أصلًا، وأنَّ الجرَّ بعدَها بإضمارِ «إلى»؛ إذا قلتَ: «قام حتَّى الأميرِ»؛ تقديرُه: حتى انتهَى القيامُ إلى الأميرِ[٥].

---

(١) بيت من الطويل، وهو لطَرَفة بن العبد في ديوانه (ص ٣٠)، وله في: أدب الكاتب (ص ٥٠٧)، والأصول (١/ ٤١٥)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٦٠٨)، واللمحة لابن الصائغ (ص ١/ ٢٢٤)، وخزانة الأدب (٩/ ٤٦٩).

(٢) مختصر الشواذ لابن خالويه (ص ٦٨)، والمحتسب لابن جني (١/ ٣٤٣)، وشواذ القراءات للكرماني (ص ٢٤٧)، والبحر المحيط لأبي حيان (١٦/ ١١٧).

(٣) المقتضب (٢/ ٧)، وانظر: الأصول (١/ ٤٢٦)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٤٩)، وتوجيه اللمع (ص ٢٤٤).

(٤) بيت من الطويل، لم أقف على قائله، وعجزه في إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٩٨)، والبيت في ضرائر الشعر (ص ١٢٦)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٤١١)، وخزانة الأدب (٩/ ٤٧٢).

(٥) انظر: توجيه اللمع (ص ٢٥٠)، وشرح المفصل (٤/ ٤٦٧)، وشرح التسهيل (٤/ ٢٤).

إذا تقرَّر ذلك فاعلَم أنَّها على أربعةِ أقسامٍ[١]: جارة وعاطفة وحرف ابتداء. والجارة لها معنيانِ:

الأول: أن تكونَ بمعنى «إلى»؛ كقولِك: «سرتُ حتَّى طلوعِ الشمسِ».

والثاني: أن تكونَ بمعنى «كي»؛ كقولِك: «أطعتُ اللهَ حتَّى أدخلَ الجنةَ»، وهيَ بذلك المعنى لا يقعُ مجرورُها إلا الفعلَ المؤولَ بالمصدرِ كما تقدَّم. وتفارِقُ الأولى «إلى» من ستةِ أوجهٍ:

(أ): أن يكونَ ما بعدَها من جنسِ ما قبلَها أبدًا؛ كقولِك: «قامَ القومُ حتَّى الأميرُ»، ولا يلزَمُ في «إلى»؛ لأنَّك تقولُ: «قامَ القومُ إلى البلدِ».

(ب): أن يكونَ ما قبلَها أكثرَ عدَّةً مما بعدَها بخلافِ «إلى»؛ لأنَّك تقولُ: «قام زيدٌ إلى عمرٍو».

(ج): أن يكونَ ما بعدَها مذكورًا للتعظيمِ؛ كقولِك: «ماتَ الناسُ / حتَّى [١٤١:
الأنبياءُ»، أو للتحقيرِ؛ كقولِك: «قدمَ الحاجُّ حتَّى المشاةُ».

(د): أن «إلى» ومجرورَها قد يقعانِ خبرًا؛ كقولِك: «الأمرُ إليَّ إلى زيدٍ»، بخلافِ «حتَّى».

---

(١) كذا في الأصل: «أربعة أقسام»، ولم يذكر المصنف ههنا إلا ثلاثةً؛ الجارة والعاطفة والابتدائية، ويمكن الجمع بينهما إذا علمنا أن المصنف ههنا قد قسم الجارة إلى معنيين؛ الأول: أن تكون بمعنى «إلى»، والثاني: بمعنى «كي»، وإن الذين يرون أنَّ «حتى» تأتي على أربعة أقسام؛ كابن بابشاذ وابن عصفور وابن مالك: يفرقون بين كونها بمعنى «كي» وكونها جارة، والذي عليه الأكثرون أن التي بمعنى «كي» جارة أيضًا كما ذكر المصنف هنا؛ فكيف تكون قسيمة للجارة وهي بمعناها؟! وهو ما صرَّح به ناظر الجيش في رده على ابن مالك رحمهما الله. انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٣٨)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥١٧)، وشرح التسهيل (٣/ ١٦٦)، وتمهيد القواعد (٦/ ٢٩٨٦).

(هـ): «إلى» مع مجرورِها يقومانِ مقامَ الفاعلِ؛ نحوَ: «قِيمَ إلى زيدٍ»، بخلاف «حتَّى».

(و): «إلى» تدخلُ على المضمرِ بخلافِ «حتى».

وأما **العاطفةُ** فسيجيءُ ذكرُها(١).

وأما **المبتدأُ بها** فهيَ التي يستأنَفُ بعدَها الكلامُ وتليها الجملةُ الاسميةُ والفعليةُ، **وشرطُ الأولِ**: أن يكون عجُزُ الجملةِ من جنسِ الفعلِ المذكورِ؛ كقولِك: «قامَ القومُ حتَّى زيدٌ قائمٌ»، ولو قلتَ: «قام القومُ حتَّى زيدٌ راكبٌ» لم يجُز. **وشرطُ الثاني**: أن يكونَ الفعلُ المذكورُ ملاقيًا لمضمونِ الفعلِ الذي بعدَها؛ كقولِك: «جلستُ حتَّى لقيتُ الأميرَ»؛ ألا ترى أنَّ نهايةَ الجلوسِ اتصلت بلقاءِ الأميرِ، وفائدتُها: فالتعظيمُ؛ كقولِ الشاعرِ:

فَمَا زَالَتِ القَتلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجلَةَ أَشكَلُ(٢)

أو التحقيرُ؛ كقولِ الآخرِ:

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهشَلٌ أَو مُجَاشِعُ(٣)

وأما «في» فهيَ للظرفيةِ، ومعناها: حلولُ الشيءِ في غيرِه؛ إمَّا حقيقةٌ كقولك: «الماءُ في الكوزِ»، و«زيدٌ في الدارِ»، و«البياضُ في العاجِ». وإما مجازٌ؛ كقولِك:

---

(١) انظر ما سيأتي في (ص ٤٣٠).

(٢) بيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه (١/ ١٤٣)، وله في: توجيه اللمع (ص ٢٤٤)، وشرح المفصل (٤/ ٤٦٨)، واللمحة لابن الصائغ (١/ ٢٢٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٧).

(٣) بيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤١٩)، وله في: الكتاب (٣/ ١٨)، والأصول (١/ ٤٢٥)، وعلل النحو (ص ٣١٩)، وشرح المفصل (٤/ ٤٦٩)، وتخليص الشواهد (ص ٥١٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٨٨).

«النجاةُ في الصدقِ»، و«نظرتُ في العلمِ»، و«فلانٌ في بُحبُوحةِ المجدِ». وقد تكونُ بمعنى «على»؛ كقولِه تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]؛ أي: على جذوعِ النخلِ لأنَّ الموضعَ للاستعلاءِ، والذي يفصلُ بين موقعَيهما أنَّ كلَّ موضعٍ فيه معنى الاحتواءِ تتعيَّن «في»؛ نحوَ: «الماءُ في الكوزِ»، و «زيدٌ في الدارِ». وكلُّ موضعٍ فيه معنى الاستعلاءِ تتعيَّن «على»؛ نحوَ: «زيدٌ على السطحِ»، و«على الفرسِ». وكلُّ موضعٍ هوَ صالحٌ للأمرينِ يكونُ المتكلمُ بالخيارِ بحسبِ ما يقصدُ؛ نحوَ: «زيدٌ في الأرضِ، وعلى الأرضِ»، و«في الفُلكِ، وعلى الفُلكِ»؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ﴾ [يونس: ٢٢]، وقال: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]. وأمَّا قولهم: «أدخلتُ القلنسوةَ في رأسي، والخاتمَ في إِصبعي، والخفَّ في رجليَّ» فقالوا: إنَّه من المقلوبِ إذِ الرأسُ والإصبعُ والرِّجلُ ليست بحاويةٍ لهذهِ الأشياءِ بل الأمرُ بالعكسِ[1].

وَالبَـــاءُ لِلإِلصَاقِ وَاستعانَهْ ... وَلِلمُصَاحَبَـــهْ وَللتَّعدِيَـه
وَقَابَلَـــت وَمِثلُ فِـــي وَزَائِدَهْ ... فِي غَيرِ مُوجَبٍ أَتَت كَالعَائِدَهْ
بِحَســبِكَ العِلمُ وَأَلقَى بِيَدِهْ ... لَيسَ قِيَاسًا بل سَمَاعَ مُسنَدِهْ

الباءُ لها معانٍ؛ منها: الإلصاقُ؛ إما تخفيفًا نحوَ: «به داءٌ»؛ أي: التصَق الداءُ به. و«به مِن أعيُنِ الناسِ مَسَّةٌ». وإمَّا تقديرًا نحوَ: «مررتُ بزيدٍ»؛ أي: ألصقتُ مروري بزيدٍ.

ومنها الاستعانةُ، وذلك إذا أُدخلت على الآلةِ المتوسطةِ بين الفاعلِ ومُنفَعلِهِ القريبِ؛ نحو: «كتبتُ بالقلم».

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٤٠)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٢٤٠)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٤٩)، ومغني اللبيب (ص ٢٢٣).

ومنها المصاحبةُ؛ نحوَ: «دخَل الأميرُ بسلاحِه»؛ أي: معَ سلاحِه. و «اشتريتُ الفرسَ بسرجِه ولجامِه»؛ أي: معهما.

ومنها التعديةُ، وذلك إذا كانَ الفعلُ لازمًا؛ نحوَ: «خرجتُ بزيدٍ»، و«ذهبتُ بعمرٍو» ويصلحُ هذا للمصاحبةِ أيضًا. واعلم أنَّ الجُزُولي كذلك جعَل التعديةَ قسيمةً لمعانيها[(١)]، وردَّ عليه الأندلسيُّ[(٢)] وابنُ الخبَّاز: بأنَّ قسيمَ الشيءِ يجبُ أن يقابلَه ولا يداخلَه، والتعديةَ منخرطةٌ في الإلصاقِ بل في معانيها كلِّها فكيفَ تكونُ قسيمةً؟، واعتذَر ابنُ جعفرٍ: بأن التعديةَ وإن لم تفارِقِ الإلصاقَ لكن الإلصاقَ يفارِقُها / فصحَّ جعلُها قسيمةً له؛ ألا تَرَى أنَّ أبا الفتح ذكَر أنَّك إذا قلتَ: «أمسكتُ زيدًا» احتملَ أن تكونَ باشرتَه بيدِك وأن تكونَ منعتَه من التصرُّفِ مِن غيرِ مباشرةٍ. وإذا قلتَ: «أمسكتُ بزيدٍ» خلَص لمباشرتِك إيَّاه بيدِك[(٣)]. [١٤١: ظ]

---

(١) قسيم الشيء مشاركه فيه، ولا يكون منه، فالأفعال قسيمة الأسماء، والحروف قسيمة لهما، ويجمعها الكلام ولكل تفرده الذي لا يداخله فيه غيره كما نقل المصنف عن ابن الخباز آنفًا، وقول الجزولي في المقدمة الجزولية (ص ١٢٧)، وعبارته فيها: «الباء: **تكون للإلصاق**، ويدخلها معنى الاستعانة ومعنى المصاحبة ومعنى الظرف، **وتكون للتعدية**».

(٢) هو: القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللَّورَقي، أبو محمد الأندلسي، أحد أكابر زمانه في النحو والقراءات، وهو كما قيل: ما من علم إلا وقد أخذ منه بأوفر نصيب وحصل منه على أعلى ذروة، ولد بمرسية سنة (٥٧٥هـ)، وأخذ عن الجزولي بالمغرب، واستوطن مصر، وتوفي بدمشق (٦٦١هـ)، ومن مصنفاته: شرح المفصل، وشرح الجزولية، وشرح الشاطبية. انظر: معجم الأدباء (٥/ ٢١٨٨)، وإنباه الرواة (٤/ ١٦٧)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٥٠).

(٣) انظر: البيان الجلي (١٣٧/ ظ- الفاتح)، وكلام أبي الفتح بنصه في سر صناعة الإعراب (١/ ١٣٤).

وأقول: هذا باعتبارِ الإلصاقِ، وأما باعتبارِ المعاني الأخرِ فلأنَّ التعديةَ بواسطةِ الحرفِ تطلَق على معنيينِ: خاص وعام؛ **فالخاصُّ**: تعديةُ الفعلِ اللازمِ بواسطةِ الباءِ إلى ما يشارِكُ فاعلَه فيه؛ كما يقال: تعدَّى «ذهَب» إلى زيدٍ بواسطةِ الباءِ في «ذهبتُ بزيدٍ» وقد يشارِكُ المتكلمَ في الذهابِ. **والعامُّ**: للإفضاءِ بمعاني الأفعالِ مطلقًا إلى الأسماءِ بواسطةِ حرفِ الجرِّ، فالتي جعِلت قسيمةً هي بمعنى الخاصِّ فصحَّ جعلُها قسيمةً لما فيه التعديةُ بمعنى العامِّ، بلى يرِدُ عليه أنَّها بالمعنى الخاصِّ لا تكونُ مفارِقةً عن المصاحبةِ فتكونُ مندرجةً فيها فكيفَ تكونُ قسيمةً لها؟! ولذلك لم يذكُر جارُ اللهِ الباءَ التي للتعديةِ اكتفاءً بالمصاحبةِ(١).

ومنها: أن تكونَ بمعنى «في»؛ كقولِك: «زيدٌ بالبابِ»، وقولِه تعالى: ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات: ١٨]، وقولِ الشاعرِ:

مَا بُـكَاءُ الكَبِيـرِ بِالأَطلَالِ ....(٢)

أي: في البابِ، وفي الأسحارِ، وفي الأطلالِ.

ومنها: أن تكونَ للمقابلةِ؛ كقولِك: «بعتُ هذا بهذا».

ومنها: أن تكونَ زائدةً؛ **إما في الفاعلِ**: لزومًا في التعجبِ في «أفعل به» على رأيِ سيبويه، وكثيرًا في فاعلِ «كفى»؛ نحوَ: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣].

---

(١) انظر: المفصل (ص ٣٨١).

(٢) صدر بيت من الخفيف وهو للأعشى، والبيت بتمامه:

مَـا بُـكَاءُ الكَبِيـرِ بِالأَطلالِ وَسُـؤَالي فَمـا يَرُدُّ سُـؤَالي

ديوانه (ص ٣)، وله في شرح كتاب سيبويه (١/ ١٩٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٤٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨٤).

ونادرًا في غيرِهما؛ كقولِ امرئ القيسِ(١):

أَلَا هَل أَتَاهَا وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ   بِأَنَّ امرَأَ القَيسِ بنَ تَملِكَ بَيقَرَا(٢)

وقولِ الآخرِ:

أَلَم يَأتِيكَ وَالأَنبَاءُ تَنمِي   بِمَا لَاقَت لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(٣)

أو في المفعولِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقولِ المتنبيِّ(٤):

كَفَى بِجِسمِي نُحُولًا أَنَّنِي....   ....

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (ص ٣٩٢)، وله في شرح القصائد السبع الطوال (ص ٤٥٩)، والخصائص (١/ ٣٣٦)، والأفعال للسرقسطي (٤/ ١٣٥)، وسمط اللآلي (١/ ٤٠)، والاقتضاب لابن السِّيد (٢/ ٣٣٢)، والمفصل (ص ٣٨١)، وضرائر الشعر (ص ٦٣).

(٢) كتب في حاشية الأصل: «يقال: بيقر الرجل؛ إذا أقام بالحضر وترك قومه بالبادية». انظر: الزاهر لابن الأنباري (٢/ ٥٩٥)، والصحاح (بيقر). وقال العلامة الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم رحمه الله في حاشية تحقيقه الديوان: «تملك: اسم أمه، وقوله: بيقر؛ أي: ترك الخمر، ويقال: بيقر الرجل؛ إذا أعيا. ويقال: بيقر الرجل؛ إذا لم يدر أين يسلك. (من شرح الطوسي)».

(٣) بيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير العبسي في الأغاني (١٧/ ١٣١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٢٣)، وشرح الشاطبي على الألفية (١/ ٢٣٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٥٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٢٩).

(٤) جزء بيت من البسيط، والبيت بتمامه:

كَفَى بِجِسمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ   لَولا مُخاطَبَتِي إِيَّاكَ لَم تَرَنِي

ديوانه (ص ٢)، وله في الجنى الداني (ص ٥٣)، ومغني اللبيب (ص ١٤٨)، وخزانة الأدب (٦/ ١٢١)، وأتى به المصنف هنا تمثيلًا لا استشهادًا على ما هو معروف من بعد المتنبي عن عصر الاحتجاج.

أو في المبتدأِ كقولِك: «بحسبِك كذا»، وقولِ الشاعر:

بِحَسبِكَ فِي القَومِ أَن يَعلَمُوا   بِأَنَّـكَ فِيهِـم غَنِـيٌّ مُضِرُّ(١)

وقد اجتمَعت في البيتِ زيادتُها في المبتدأِ والمفعولِ.

أو في الخبرِ: في الاستفهامِ والنفيِ غالبًا؛ نحوَ: «هل زيدٌ بقائمٍ»، و«ليس زيدٌ بقائمٍ»، و«ما زيدٌ بقائمٍ». وفي غيرِهما نادرًا؛ كقولِه تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]. وأمّا قولُه تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥-٦]؛ فإن جُعل ﴿ٱلْمَفْتُونُ﴾ بمعنى: صاحبُ الفتنةِ؛ أي: المجنونُ كانت الباءُ زائدةً. وإن جُعِل مصدرًا كـ«الميسورِ»؛ بمعنى: الفتنةُ، لا تكونُ زائدةً.

وقد ترِدُ الباءُ بمعنى «عن»؛ كقولِه تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]؛ أي: عنه، وكقولِ الشاعر:

فَإِن تَســأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي   عَلِيمٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَـاءِ طَبِيبُ(٢)

أي: عنهن.

وَاللَّامُ لِاختِصَاصِها وَزَائِدَه   وَقَـد تَجِي فِي قَسَـمٍ لِفَائِدَه

قال الجُزُوليُّ: اللامُ تكونُ للمِلك؛ نحو: «المالُ لزيدٍ». ولمجردِ التخصيصِ؛

---

(١) بيت من المتقارب، وهو للأشعر الرَّقَبان الأسدي في النوادر لأبي زيد (ص ٧٣)، والحيوان (١/ ٣٦٠)، والمعاني الكبير (١/ ٤٩٦)، والصحاح (ضرر)، وبلا نسبة في كتاب الشعر للفارسي (٢/ ٣٣١)، والخصائص (٢/ ٢٨٤)، والمرتجل (ص ٣٢١)، وشرح المفصل (٤/ ٤٧٧)، وسفر السعادة (٢/ ١٠٧٧).

(٢) بيت من الطويل، لعلقمة الفحل في ديوانه (ص ٣٥)، وله في المفضليات (ص ٣٩٢)، وغريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ٤٠٦)، وأدب الكاتب (ص ٥٠٨)، والتذييل والتكميل (١١/ ١٩٦)، والجنى الداني (ص ٤١)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠١٩).

نحوَ: «الجُلُّ للفرسِ»[١]. وللاستحقاقِ؛ نحو: «الشُّفعةُ للجارِ»، و«الصيدُ لمن أثارَه». ولمجازِ الملكِ؛ نحو: «كُن لي أكُن لك»، وقولُ المصنفِ «للاختصاصِ» شاملٌ لهذهِ الأقسامِ كلِّها.

وقد تكونُ زائدةً؛ كقولِه تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]؛ أي: ردفَكم.

قد تكونُ بمعنى واوِ القسمِ مشوبةً بتعجُّبٍ؛ كقولِ الشاعرِ:

للهِ يَبقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ....[٢]

وقد تكونُ بمعنى «عن»؛ كقولِه تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [مريم: ٧٣]؛ أي: عنهم.

وقد تكونُ للتعليلِ؛ نحوَ: «جئتُك للسمنِ».

وبمعنى «على»؛ كقولِه تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣]؛ أي: على الجبينِ، وقولِ الشاعرِ:

.... فَخَرَّ صَرِيعًا لِليَدَينِ وَلِلفَمِ[٣]

---

(١) الجلّ: ما يلبس للدابّة لتصان به. الصحاح (جلل).

(٢) صدر بيت من البسيط اختلف على قائله، والبيت بتمامه:

للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

فهو لأمية بن أبي عائذ في كتاب سيبويه (٣/ ٤٩٧)، والأصول (١/ ٤٣٠)، والبديع لابن الأثير (١/ ٢٧٢)، وله أو لأبي ذؤيب الهذلي أو لمالك بن خالد الخناعي أو لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٧٧، ٤٣٩)، ولأمية أو أبي ذؤيب أو للفضل بن العباس الليثي في شرح المفصل (٥/ ٢٥٥)، ولعبد مناة في المفصل (ص ٤٨٤). وقوله: «ذو حيد» يروى بكسر الحاء وفتحها، ويعني به الوعل؛ فمن رواه بالفتح قصد به خاصة اعوجاجًا يكون في قرن الوعل، وهو جمع «حَيدة»، ومن رواه بالكسر قصد به نتوءات به.

(٣) عجز بيت من البسيط اختلف على قائله، واختلف على صدره أيضًا، فهو لجابر بن حُنّي في =

أي: على اليدينِ وعلى الفمِّ.

وبمعنى «بعدَ»؛ كقولِ الشاعرِ:

فَلَمَّـا تَفَرَّقنَـا كَأَنِّـي وَمَالِـكًا ... لِطُولِ اجتِمَاعٍ لَم نَبِت لَيلَةً مَعَا[1]

أي: بعدَ طولِ اجتماعٍ. ومنه الحديثُ: «صُومُوا لِرُؤيَتِهِ وَأَفطِرُوا لِرُؤيَتِهِ»[2].

/ وَرُبَّ لِلتَّقلِيـلِ لَا تُؤخَّـرُ ... مَجرورُهَـا بِصِفَـةٍ مُنَكَّـرُ [١٤٢: و]

وَقَـد يَجِيءُ مُضمَـرًا مُمَيَّزَا ... وَطَابَقَ الكُوفِي بِـهِ المُمَيَّزَا

اختلفوا في «ربِّ» قال الأخفشُ: إنَّه اسمٌ محتجًّا بصحةِ الإخبارِ عنها[3]؛

= المفضليات (ص ٢١٢)، وشرح النقائض (٢/ ٦٢٥)، والبيت بتمامه عندهما:

تَناوَلَـهُ بالرُّمـحِ ثُـمَّ اتَّنَى لهُ ... فَخَـرَّ صَرِيعًا لِليَدَيـنِ ولِلفَمِ

ولحرب بن مِسعَر في حماسة الخالديين (١/ ١٧)، وصدره:

وَأَوجَرتُه لَدُن الكَسُوب مُقَوَّمًا ... .

وقال ابن السيد البَطَليَوسِي في الاقتضاب (٣/ ٣٥٥): «هذا البيت يروى للمكعبر الأسدي، وقيل: إنه للمكعبر الضبي. ويقال: إنه لشريح بن أوفى العبسي. وقيل: إنه لعصام بن المقشعر العبسي، وذكر ابن شبة أنه للأشعث بن قيس الكندي، وصدره:

تَناولتُ بِالرُّمحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ ... .

وقيل فيه غير ذلك؛ وانظر: شرح شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٥٦٢)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (٤/ ٢٨٦).

(١) بيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه (ص ١٢٢)، وله في المفضليات (ص ٢٦٧)، والأمثال لابن سلام (ص ١٧٢)، وأدب الكاتب (ص ٥١٩)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٦١٦)، واللمحة لابن الصائغ (١/ ٢٥٢).

(٢) متفق عليه؛ البخاري (١٩٠٩)، ومسلم (١٠٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) وينسب للكوفيين أيضًا؛ انظر: الإنصاف (٢/ ٦٨٦) [م: ١٢١]، وشرح التسهيل (٣/ ١٧٥)، والتذييل والتكميل (١١/ ٢٧٨)، والجنى الداني (ص ٤٣٩)، ومغني اللبيب (ص ١٧٩).

كقولِ الشاعرِ:

إِن يَقتُلُوكَ فَإِنَّ قَتلَكَ لَم يَكُن عَارًا عَلَيكَ، وَرُبَّ قَتلٍ عَارُ(١)

فإن «عار» خبرٌ عن «ربَّ». وبأنها نقيضةُ «كم» وهي اسمٌ فتكونُ «ربَّ» كذلك. وقال آخرونَ: إنها حرفُ جرٍّ موضوعةٌ للتقليلِ. وأجابوا عن الأولِ: بأن «عار» خبرٌ عن مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو عارٌ. وعن الثاني: بأنَّه كما أنَّ إفادةَ الحرفِ معنى الاسمِ نحوَ «مِن» التبعيضيةِ فإنَّها تفيدُ فائدةَ البعضِ لا تخرِجُه إلى الاسميَّةِ كذلك إفادتُه ما يناقِضُه لا تخرِجُه إلى الاسميةِ.

وإذا تقرَّر أنَّها حرفُ جرٍّ فتستدعي اسمًا مجرورًا وفعلًا تتعلَّقُ به؛ فالمجرورُ يكونُ نكرةً موصوفةً أبدًا، أما التنكيرُ فلأنَّ «ربَّ» مقدِّرةٌ فلا بدَّ أن يكونَ مصحوبُها ممَّا يقبلُ التقليلَ والتكثيرَ وليس ذلك إلا النكرةُ، ويجوزُ أن تعملَ في المعرفةِ بواسطةٍ؛ بشرطِ أن تكونَ مضافةً إلى ضميرِ نكرةٍ هي مجرورُها؛ كقولِك: «ربَّ رجلٍ وأخيه» وإنما سوَّغ ذلك؛ لأنَّ التعريفَ بالإضافةِ إلى ضميرِ النكرةِ قريبٌ من النكرةِ وإن لم يكُن نكرةً مع أنَّه تابعٌ، وربَّ تابعٍ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في متبوعِه، ولو قلتَ: «مررتُ بامرأةٍ، وربَّ رجلٍ وأخيها» لم يجُز؛ لأنَّ الأخَ ليس بمضافٍ إلى ضميرِ رجلٍ. وأمَّا الوصفُ فليكونَ به بعضُ الإحاطةِ بالمدلولِ.

وأمَّا فعلُه فيكونُ ماضيًا خلافًا لأبي عليٍّ(٢)، محذوفًا غالبًا، متأخرًا عنها:

---

(١) بيت من الكامل، وهو لثابت بن قُطْنة في ديوانه (ص ٤٩)، وله في الشعر والشعراء (٢/ ٦٣٥)، وحماسة ابن الشجري (١/ ٣٣٠)، وشرح شواهد المغني (١/ ٨٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٧٧)، وبلا نسبة في: المقتضب (٣/ ٦٥)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٣٢)، وشرح التسهيل (٣/ ١٧٥).

(٢) انظر: الإيضاح (ص ٢٥١).

أمَّا المضيُّ فلأنَّها إنما تساقُ لمدحٍ أو ذمٍّ وهما لا يتحقَّقانِ إلا فيما هو ثابتٌ متحقَّقٌ كالتعجبِ. وأمَّا الحذفُ فلأنَّه جارٍ على طريقةٍ واحدةٍ كمتعلِّقِ «باسمِ اللهِ» محذوفٍ للعلمِ به. وقد يظهَرُ؛ كما يقالُ: «ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُه» هكذا قالوه[1]. وعندي: أن الفعلَ إذا اشتمَل على ضميرِ مجرورِ «ربَّ» كهذا المثالِ فإنَّه صفةٌ أيضًا والعاملُ محذوفٌ؛ إذِ الفعلُ الواحدُ لا يتعدَّى حالةً واحدةً إلى شيءٍ واحدٍ بنفسِه وبواسطةِ حرفِ الجرِّ، وإذا لم يشتمل على ضميرِه يجوزُ أن يكونَ محذوفًا وهو صفةٌ فلا يتحقَّقُ حينئذٍ إثباتُ عاملِ «ربَّ» أصلًا، بل يكونُ مقدرًا أبدًا كمتعلقاتِ الظروفِ؛ إذا كانت وجودًا مطلقًا كمتعلِّق باءِ «بسمِ اللهِ»، وكخبرِ المبتدأِ الواقع بعدَ «لولا». وأما التأخُّرُ فلأنَّ «ربَّ» للإنشاءِ والإنشاءُ يقتضي صدرَ الكلامِ، أو لأنَّهم أرادوا في أولِ الأمرِ أن يُبهِموا الأمرَ كي يعظمَ شأنُه عندَ المخاطبِ كما قلناه في «كم»[2].

واعلم أنَّه يجوزُ دخولُ «ربَّ» على ضميرٍ مجهولٍ من غيرِ قصدٍ به إلى ظاهرٍ بل أمرٍ ذهنيٍّ، ثم يميَّزُ لإبهامِه، وإنَّما جوَّزوا إدخالَها على الضميرِ؛ لأنَّ الضميرَ ههنا لكونِه مجهولًا شابَه النكرةَ وعدَلوا عن الوصفِ لأن الضميرَ لا يوصَفُ، وغرضُ هذا الإبهام والتفسيرِ ما ذكرناه في «نِعمَ رجلًا» على السواءِ[3]، ولأجلِ أنَّه لم يقصَد به ظاهرٌ تقدَّم ذكرُه يجِبُ إفرادُه أبدًا؛ تقولُ: «رُبَّه رجلًا، ورُبَّه رجلَين، ورُبَّه رجالًا» هذا مذهبُ البصريِّين، والكوفيُّون زعَموا أنَّه عائدٌ إلى مذكورٍ؛ كأنَّ قائلًا قال: هل مِن رجلٍ كريمٍ؟ فقالَ للمجيبِ: «رُبَّه رجلًا»،

---

(١) انظر: البديع لابن الأثير (١/ ٢٤٨)، والمقدمة الجزولية (ص ١٢٦)، وشرح المفصل (٤/ ٤٨٥، ٤٨٦)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٤٥)، والجنى الداني (ص ٤٥٢).

(٢) انظر ما تقدم في (ص ١٤٩).

(٣) انظر ما تقدم في (ص ٣٥٢).

ولذلك أوجَبوا المطابقةَ بينَه وبينَ مميِّزه؛ نحوَ: « رُبَّه رجلًا، ورُبَّهما رجلينِ، ورُبَّهم رجالًا»، ويرِدُ على الأولِ جوازُ «ربَّ رجلٍ» كما جازَ «ربَّه رجلًا»؛ إذ لا فرقَ بينهما، وعلى الثاني جوازُ «ربَّه، وربَّهما» وحدَها / لعدمِ الحاجةِ [١٤٢: ظ] إلى التمييزِ لكونِه معرفةً عائدًا إلى مذكورٍ، وجوازُ «ربَّ الرجلِ» أيضًا بطريقِ الأَولَى؛ لأنَّ الضميرَ أعرفُ مِن المعرَّفِ باللامِ(١).

والأقربُ ما عليه البصريُّون، والجوابُ عن الإشكالِ: أنه لا استبعادَ أن يكونَ المذكورُ مرشدًا إلى المفسَّرِ له وإن لم يكُنِ الضميرُ عائدًا إليه ألا تَرى أنَّك لو قلت: «جاءَني زيدٌ». فقيل: «نِعمَ رجلًا». كان كلامًا مستقيمًا، وإن كان الضميرُ في «نعم» لم يقصَد عودُه إلى زيدٍ بل إلى مبهمٍ فكذلك فيما نحنُ فيه.

وَإِن أَتَت «مَا» دَخَلَت عَلَى الجُمَلْ ... وَفِعلُهَا مَـاضٍ فَخُذ هَذَا العَمَلْ

اعلم أنَّهم إذا قصَدوا تقليلَ النسبةِ احتاجوا إلى إدخالِها في الجملةِ التي هي مفيدتُها فأدخَلوا عليها «ما» كافةً إيذانًا بذلك؛ فإذا قلتَ: «ربَّما قامَ زيدٌ» فإنَّما قلَّلت النسبةَ المفهومةَ من تلك الجملةِ، ونقِل عن سيبويه اختصاصُها بالفعليةِ(٢)، وقولُ الشاعرِ:

رُبَّمَـا الجَامِـلُ المُؤَبَّـلُ فِيهِم ... وَعَنَاجِيـجُ حَولَهُـن المِهَارُ(٣)

---

(١) انظر: الأصول (١/ ٤٢٢)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٥٠٤)، وشرح التسهيل (٣/ ١٨٤)، والتذييل والتكميل (١١/ ٣٠٦)، والجنى الداني (ص ٤٤٩)، والمساعد (٢/ ٢٩٠).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ١١٥، ٥١٨).

(٣) بيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص٣١٦)، وله في المفصل (ص ٣٨٣)، وشرح التسهيل (٣/ ١٧٢)، والتذييل والتكميل (٣/ ١٢٠)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٦٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٨٦). قوله الجامل: اسم جمع لجمل، أو جماعة الجمال، =

على الضرورةِ. ولا أرَى المتأخِّرين يخصّونها بها(١).

وقد يرادُ بها التحقيقُ دونَ التقليلِ؛ كما في «قد» في قولِه تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٦٣]، **وذلك قولُه:** ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، **وقولُ الشاعر:**

قُتِلنَــا، وَنَــالَ القَتلُ مِنَّــا، وَرُبَّمَا يَكُونُ عَلَى القَومِ الكِرَامِ لَنَا الظَّفَرْ(٢)

وقد تزادُ «ما» زيادةً محضةً؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وذلك كقولِ الشاعرِ:

رُبَّمَــا ضَربَــةٍ بِسَــيفٍ صَقِيــلٍ بَيــنَ بُصــرَى وَطَعنَــةٍ نَجْــلاءِ(٣)

وَوَاوُ رُبَّ مِثْــلُ رُبَّ قُــدِّرَتْ وَقِيلَ بَعــدَ الــوَاوِ رُبَّ أُضمِرَتْ

تضمر «ربَّ» بعدَ «بل والفاء» وهي عاملةٌ اتفاقًا، وبعدَ الواوِ على الخلافِ؛ أما «بل» فكقولِ الشاعرِ:

بَــلْ بَلَدٍ مِلءُ الفِجَــاجِ قَتَمُه
لَا يُشتَرَى كِتَّانُهُ وَجَهرَمُه(٤)

= والمؤبل: الإبل المعدة للاقتناء، وعناجيج: الخيول الطوال، والمهار: جمع مهر وهو ولد الفرس، وجملة: «حَولَهُن المِهَارُ» صفة «عناجيج»، والمعنى: ربّ قطيع من الجمال المعدة للاقتناء، وجياد طويلة الأعناق حولهن المِهار.

(١) انظر: شرح المفصل (٤/ ٤٨٦)، وشرح التسهيل (٣/ ١٧٢)، والتذييل والتكميل (٣/ ١٢٠)، ومغني اللبيب (ص ١٨٣)، وشرح الشاطبي على الألفية (٣/ ٦٩٩).

(٢) بيت من الطويل، وهو لأوس بن حَجَر في الفصول المفيدة للعلائي (ص ٢٥٦)، وبلا نسبة في شرح الرضي (٤/ ٢٩٥)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣).

(٣) بيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرَّعْلاء الغساني في الأصمعيات (ص ١٥٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٠٧)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٧٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٠٤)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٨٢).

(٤) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه (ص ١٥٠)، وله في إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٦٥٨)، =

وذلك نادرٌ جدًّا. وأمَّا الفاءُ فقولُ الآخر:

فَحُــورٍ قَد لَهَــوتُ بِهِــنَّ عِينٍ   نَوَاعِمَ فِي البُــرُودِ وَفِي الرِّيَاطِ[(١)]

وقولُ امرئ القيسِ[(٢)]:

فَمُثلِكِ حُبلَى قَد طَرَقتُ وَمُرضِعٍ   .... البيتَ

وهو قليلٌ أيضًا.

وأمَّا الواوُ فهوَ الكثيرُ الشائعُ؛ كقولِ رؤبةَ[(٣)]:

وَقَاتِمِ الأَعمَاقِ خَاوِي المُختَرَق

وقولِ الآخرِ:

وَبَلَــدٍ عَامِيَــةٍ أَعمَــاؤُهُ
كَأَنَّ لَــونَ أَرضِــهِ سَــمَاؤُهُ[(٤)]

= وشرح ابن الناظم (ص ٢٦٩)، والمقاصد النحوية (١/ ١٩٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤٧). قوله: «قتمه»؛ أي: الغبار، وكتان وجهرم: من أنواع الثياب.

(١) بيت من الوافر، وهو للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين (٢/ ١٩)، وله في جمهرة أشعار العرب (ص ٤٧٨)، والمرتجل (ص ٢٢٤)، والانتخاب لابن عدلان (ص ٥٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٧٨). قوله: «الرياط»؛ أي: الملحفة.

(٢) صدر البيت من الطويل، والبيت بتمامه:

فَمِثلِكِ حُبلَى قَد طَرَقتُ ومُرضِعٍ   فَأَلهَيتُهــا عَــن ذِي تمائمَ مِحولِ

ديوانه (ص ١٢)، وله في الأفعال للسرقسطي (١/ ٣٣٤)، وإسفار الفصيح (٢/ ٧٨٦)، وشرح التسهيل (٣/ ١٨٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٦٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٠٢).

(٣) تقدم تخريجه في (١/ ١٣٢).

(٤) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه (ص ٣)، وله في كتاب الشعر للفارسي (١/ ٢٣٨)، =

فذهَب كثيرٌ منهم أنَّ العملَ للواوِ بطريقِ النيابةِ عن «ربَّ»؛ قياسًا على واوِ القسمِ فإنَّها تعملُ نيابةً عن الباءِ واختارَ ذلك المصنفُ[١]، وذهَب سيبويه ومَن تابَعه أنَّ الجرَّ بـ«ربَّ» المقدرةِ محتجِّين بالأصلِ[٢]؛ فإنَّ أصلَ «ربَّ» أن تكونَ عاملةً وأصلَ الواوِ ألَّا تكونَ عاملةً. وبأنَّه لو كانَ حالُها كحالِ واوِ القسم لصحَّ اجتماعُهما مع واوِ العطفِ كما جازَ اجتماعُ واوِ القسمِ معها؛ يقالُ: «وواللهِ لأضربنَّ»، ولا يقالُ: «وربَّ».

وأما إعمالُها مقدرةً من دونَ النيابةِ عنها؛ كقولِ الشاعرِ:

رَســـمِ دَارٍ وَقَفــتُ فِي طَلَلِه ... كِدتُ أَقضِي الحَيَاةَ مِن جَلَلِه[٣]

فشاذٌّ عند الفريقينِ.

* * *

وَاحذِف بِوَاوِ القَسَمِ الأَفعَالَا ... وَجَانَبِ الضَّمِيرَ وَالسُّـؤَالَا

كَذَلِكَ التَّـاءُ وَخُصَّت بِاللهْ ... وَالبَـاءُ عَمَّت الجَمِيـعَ كُلَّهْ

= وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٣٤)، وشرح الشاطبي على الألفية (٣/ ٧٠٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٠٧٥).

(١) هذا مذهب الكوفيين ووافقهم المبرد، واختاره ابن الحاجب في شرح الكافية (٣/ ٩٥٣)؛ انظر: الإنصاف (١/ ٣١١) [م: ٥٥]، وشرح الرضي (٤/ ٢٩٨)، والتذييل والتكميل (١١/ ٣١٧)، والجنى الداني (ص ١٥٤)، والفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص ٢٤٥).

(٢) الكتاب (١/ ٢٦٣)، وانظر مصادر الحاشية السابقة.

(٣) بيت من الخفيف لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٨٩)، وله في الأغاني (٨/ ٩٤)، وأمالي القالي (١/ ٢٤٦)، وشرح الشاطبي على الألفية (٣/ ٧٠٧)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٦٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٥).

اعلم أن فعلَ القسمِ(١) لما كانَ قاصرًا احتاجوا إلى موصلٍ، وليس كذلكَ [١٤٣:و] إلا حروفُ الجرِّ، ثم نظَروا ووجَدوا الباءَ / أَولَى بذلك لكونِها للتعديةِ والإلصاقِ، ثم تصرَّفوا فيها وأبدَلوها واوًا لقربِها في المخرجِ وقربِهما في المعنَى من حيثُ إنَّها للإلصاقِ والواوُ للجمعِ وهما متقاربتانِ، ثم تصرَّفوا في الواوِ ثانيًا وأبدلُوها تاءً لقربهما في المخرجِ أيضًا كما فعَلوا ذلك في «تراثٍ وتخمةٍ وتهمةٍ» وغيرِها ثمَّ اتَّسعوا في التصرُّفِ، وأتَوا بـ«مِـُن» مكسورةَ الميمِ ومضمومتَها، وإنَّما ضمُّوا ميمَها إشعارًا بعدمِ أصالتِها في القسمِ، وهي لا تجرُّ- مضمومةَ الميمِ- إلا في هذا البابِ، ويجوزُ أيضًا أن تكونَ مِن تصرُّفاتِ «ايمُن اللهِ» على ما يأتي(٢)، ثمَّ لأصالةِ الباءِ تنحطُّ هذه الثلاثةُ عنها بثلاثةِ أوجهٍ:

الأول: أنَّها لا تستعملُ مع فعلِ القسمِ دائمًا بخلافِ الباءِ؛ قالَ اللهُ: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وقالَ الشاعرُ:

حَلَفتُ لَهَـا باللهِ حَلفَةَ فَاجِرٍ ....(٣)

• الثاني: أنَّها لا تدخلُ على المضمرِ أبدًا بخلافِ الباءِ؛ قالَ الشاعرُ:

.... فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا(٤)

---

(١) في الأصل: «فعل الاسم»، وقوله الاسم هنا لا معنى له؛ فهذا من عمل الناسخ عفا الله عنه، والوجه ما أثبت.

(٢) انظر ما سيأتي في (ص ٣٨٩).

(٣) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، والبيت بتمامه:

حَلَفـتُ لَهَا بـاللهِ حَلفَـةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إنْ مِن حَدِيثٍ ولَا صَالي

ديوان امرئ القيس (ص ٣٢)، وله في الأصول (١/ ٢٤٢)، والمفصل (ص ٤٥٠)، وشرح التسهيل (٣/ ٢١٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤١)، وسيأتي عجزه في (٣٨٥).

(٤) عجز بيت من الوافر لعمرو ذي السَّلائق، والبيت بتمامه: =

وقالَ الآخرُ:

أَلَا نَـادَت أُمَامَـةُ باحتِمَـالِ لِتَجزِيَنِـي فَلَا بِكَ مَـا أُبَالِي[١]

الثالثُ: أنَّها لا تستعملُ مع السؤالِ بخلافِ الباءِ؛ قالَ الشاعرُ:

باللهِ رَبِّـكِ إن دَخَلتَ فَقُل لَهُ هَذَا ابنُ هَرمَـةَ وَاقِفًا بِالبَابِ[٢]

وقالَ الآخرُ:

بِدِينِكَ هَل ضَمَمتَ إِلَيكَ لَيلَى قُبَيلَ الصُّبحِ أَم قَبَّلـتَ فَاهَا[٣]

ولما كانَ التاءُ فرعَ الفرعِ انحطَّت عنها باختصاصِها باسمِ «اللهِ» وحدَه. وحكَى الأخفشُ «تَرَبِّ الكعبةِ»، و«تالرحمنِ» وهو شاذٌّ[٤]. و«مِـُن» عكسُ التاءِ حيثُ اختصَّت بالربِّ؛ تقولُ: «مُـِن ربِّي لأفعلنَّ» وحكِي أيضًا: «مِـُن اللهِ لأفعلنَّ». واعلَم أنَّه قد تُجعَلُ همزةُ الاستفهامِ و«ها» التي للتنبيهِ نائبينِ عن

= رَأَى بَرقًا فَأَوضَـعَ فَوقَ بَكرٍ فَلَا بِـكَ مَا أَسَـالَ وَلَا أَغَامَا

هو له في جمهرة اللغة (٢/ ٩٦٣)، وسمط اللآلي (١/ ٧٠٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣١٨)، وسفر السعادة (١/ ٣٠١)، وبلا نسبة في العسكريات (ص ٦٠)، والخصائص (٢/ ٢١)، وشرح المفصل (٤/ ٤٩٠).

(١) بيت من الوافر، وهو لغُوية بن سُلميٍّ في ديوان الحماسة (١/ ٤١٥)، وبلا نسبة في العسكريات (ص ٦٠)، والخصائص (٢/ ٢١)، والبديع لابن الأثير (١/ ٢٧٠)، وشرح المفصل (٤/ ٤٩٠)، والفصول المفيدة (ص ٢٣٩).

(٢) تقدم تخريجه في (١/ ٤٣٨).

(٣) بيت من الوافر، لمجنون ليلى في ديوانه (ص ٢٢٢)، وله في الأغاني (٢/ ٢٥)، والحماسة البصرية (٢/ ١٦٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٣)، وبلا نسبة في شرح المفصل (٥/ ٢٥٧)، والتذييل والتكميل (١١/ ٣٣٣)، ومغني اللبيب (ص ٧٦١)، والفصول المفيدة (ص ٣٤١).

(٤) انظر: المفصل (ص ٣٨٣)، والبديع لابن الأثير (١/ ٢٧١)، وتوجيه اللمع (ص ٤٧٧).

حرفِ القسمِ؛ فيقالُ: «آللهِ لأفعلنَّ»، و«ها اللهِ لأقومنَّ»، ويدلُّ على كونِهما نائبَينِ عنها عدمُ اجتماعِهما معها(١)، ويجوزُ حذفُ ألفِ «ها» وإثباتُها، وقطعُ همزةِ «الله» ووصلُها؛ كلُّ ذلك مَحكيٌّ(٢).

وأمَّا قولُهم: «لاها اللهِ ذا»(٣) فاختلَفوا فيه؛ فقالَ الخليلُ: إنَّ «ذا» من جملةِ المقسمِ عليه والأصلُ: «لا واللهِ الأمرُ هذا»(٤)؛ فـ«الأمرُ» مبتدأ و«هذا» خبرُه، ثم حذِف المبتدأُ وقدَّموا «ها» على المقسمِ به ثمَّ حذَفوا حرفَ القسمِ وأنابُوها منابَه فانجرَّ اسمُ اللهِ بها. وقالَ الأخفشُ: إن «ها» مِن جملة المقسمِ به، ثمَّ له قولانِ؛ **أحدُهما**: أنَّ «ها» صفةُ «الله» تعالى كأنه قال: «لا واللهِ الحاضرِ»؛ بدليلِ قولِه تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ الآيةَ [المجادلة: ٧]. **وثانيهما**: أنَّه إشارةٌ إلى القسمِ كأنَّه لمَّا قال: «لا واللهِ»، قال: ذا قسمي؛ فعلى قولِه الأولِ يكونُ «ذا» مجرورًا. وعلى الثاني مرفوعًا. ورُدَّ قولُ الخليلِ بجوازِ اجتماعِ «ها» مع جوابِ القسمِ؛ تقولُ: «ها اللهِ ذا لقد كانَ كذا»(٥).

---

(١) انظر: المقتضب (٢/ ٣٣١)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٤٠)، وشرح المفصل (٥/ ٢٥٥).

(٢) انظر: الأصول (١/ ٤٣١)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١١٠)، والمفصل (ص ٤١٦).

(٣) هذا من أقوال العرب، وقد جاء أيضًا في كلام لسيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه في الصحيحين وغيرهما، وفيهما: «لاها الله إذا» بزيادة ألف؛ قال أبو سليمان الخطابي: «هكذا يروونه، وإنما هو في كلامهم، «لاها الله ذا»، والهاء فيه بمنزلة الواو، كأنه يقول: لا والله يكون ذا»، وقال ابن مالك: «المعروف في كلام العرب «ها الله ذا». وقد وقع في هذا الحديث «إذن»، وليس ببعيد». صحيح البخاري (٣١٤٢)، وصحيح مسلم (١٧٥١/ ٢). وانظر: شرح صحيح البخاري للخطابي (٢/ ١٤٥٦)، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص ٢٢٤).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ١٥٢).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٤٠)، والمفصل (ص ٤٨٨)، والتذييل والتكميل (١١/ ٤١١).

يُجَـابُ بِالـلَّامِ وَإِنَّ مُثْبَتَـا وَبِحُرُوفِ النَّفْيِ إِن نَفْيٌ أَتَى

جوابُ القسمِ: إمَّا أن يكونَ مثبتًا أو منفيًّا، والأولُ: إمَّا أن تكونَ اسميةً أو فعليةً؛ **فالاسميةُ** يُؤتى فيها بـ«أن» أو اللام أو بهما معًا؛ يقالُ: «واللهِ إن زيدًا قائمٌ»، و«واللهِ لَزيدٌ قائمٌ»، و«واللهِ إن زيدًا لقائمٌ». **والفعلية**: إما أن تكونَ طلبيةً أو لا؛ فالطلبيةُ لا تحتاجُ إلى شيءٍ آخَرَ؛ يُقال: «باللهِ أخبِرْني»، و«باللهِ لا تضرِبْني»، و«باللهِ هل قامَ زيدٌ» وهو قليلٌ. وغيرُ الطلبيّةِ: إمَّا أن يكونَ الفعلُ ماضيًا أو مضارعًا، فإن كان ماضيًا يُؤتى فيها باللامِ و«قد»؛ يجوز: «واللهِ لقد قامَ زيدٌ»، وقد يُقتصَر على أحدِهما قال الله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] / ثم قال ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، وقال امرؤُ القيسِ(١): [١٤٣: ظ]

.... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

وإن كان مضارعًا يُؤتى فيها باللامِ وإحدى النونينِ(٢)؛ نحو: «واللهِ لأقومنَّ»، وقد يُكتفى بأحدِهما؛ نحو: «والله لَيقومُ زيدٌ»، ومنه قراءةُ ابنِ كثيرٍ: ﴿لَأُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾(٣) [القيامة: ١]. وقال المتلمِّسُ واقتصرَ على اللامِ(٤):

لَأُورِثُ بَعدِي سُـنَّةً يُقتَدَى بِهَا وَأَجلُو عَمَى ذِي شُبهَةٍ إِن تَوَهَّمَا

وقال الآخَرُ واقتصرَ على النونِ:

---

(١) تقدم صدره وتخريجه في (ص ٣٨٢).

(٢) أي: نون التوكيد الثقيلة والخفيفة.

(٣) وهي قراءة الحسن أيضًا من غير المتواتر؛ السبعة لابن مجاهد (ص ٦٦١)، والمبسوط لابن مهران (ص ٤٥٣)، والمحتسب (٢/ ٣٤١)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٩٣).

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (ص ٣٩)، والأصمعيات (ص ٢٤٦)، وشرح الرضي (٤/ ٣١٠).

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّهُ فِرغٌ، وَإِنَّ أَخَاكُمُ لَم يَثأَرِ[١]

أراد: واللهِ لأثأرَنَّ.

وإن كان منفيًّا فإما أن تكونَ فعليةً أو اسميةً؛ فالفعليةُ يؤتى فيها بإحدى[٢] الحروفِ الثلاثةِ «ما ولا وإن» النافيةِ سواءٌ كان الفعلُ ماضيًا أو مضارعًا؛ نحوَ: «واللهِ ما فعلتُ، وما أفعلُ، أو لا فعلْتُ ولا أفعلُ، أو إنْ فعلْتُ وإن أفعَلُ»، ولا يؤتى بـ«لم ولن»؛ قال أبو سعيدٍ: «لأنَّ «لم يفعلْ» نقيضُ «فعَلَ»، و«لن يفعلَ» نقيضُ «سيفعلُ»، وكما لا يُقسَم عليهما فكذلك لا يُقسَم على نقيضِها»[٣].

وقد يُحذَفُ حرفُ النفيِ لداعي التخفيفِ وعدم مانعِ الالتباسِ بسببِ الإثباتِ له؛ علامةً على ما عرفتَ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا تفتأُ، وقال الشاعرُ:

تاللهِ يَبقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ[٤]

والاسميّةُ يؤتى فيها بـ«ما»؛ نحوَ: «واللهِ ما زيدٌ قائمٌ»، وبـ«لا» مكرَّرةً؛ نحو: «واللهِ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو».

---

(١) بيت من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه (ص ٥٦) من قصيدة دالية، وقافيتها: «لم يقصد»، وكذا هي في المفضليات (ص ٣٦٤)، والأصمعيات (ص ٢١٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢١٧)، وكذا نبّه عليها السيوطي في شرح شواهد المغني (٢/ ٩٣٥)، والبيت بهذه الرواية في توجيه اللمع (ص ٤٨١)، ومغني اللبيب (ص ٨٤٥)، وبها ولكن بلا نسبة في: شرح التسهيل (٣/ ٢١٠)، وشرح الرضي (٤/ ٣١١). وقوله: فإنه فِرغٌ؛ أي: هدرٌ؛ يقال: ذهب دم فلانٍ فِرغًا وهدرًا إذا لم يقتل قاتله.

(٢) كذا في الأصل بالحمل على معنى الأداة لا على لفظ الحرف، وهو كثير شائع في العربية.

(٣) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٣١٨) بتصرف يسير.

(٤) تقدم تخريجه والكلام عليه في (ص ٣٧٤).

وَالحَذفُ عِندَمَا يَدلُّ مُرتَضَى   وَهَكَـذَا إِذَا أَتَـى مُعتَرِضَـا

اعلمْ أنه إذا تقدَّمَ كلامٌ يدلُّ على جوابِ القسمِ أو اعترَضَ القسَمُ من جزئيِّ كلامٍ يدلُّ عليه؛ يجبُ حذفُ الجوابِ لداعي الخِفّةِ وعدمِ مانعِ الالتباسِ؛ كقولِكَ: «زيدٌ قائمٌ»، و«زيدٌ واللهِ قائمٌ». وربما تُحذَفُ الجملةُ القسَميةُ إثباتًا ونفيًا؛ فالإثباتُ إذا كان الجوابُ مضارعًا مؤكَّدًا باللامِ والنونِ؛ نحوَ: «لأضربنَّ» بتقديرِ: واللهِ لأضربَنَّ. والنفيُ إذا كان ظرفُه دالًّا عليه وذلك مسموعٌ؛ نحو: «لا أفعَلُه عَوضَ العائضينَ»؛ أي: دهرَ الداهِرين[1]، والأصلُ: أقسمتُ باللهِ لا أفعلُه فحذفتَ الفعلَ لدلالةِ ظرفِه عليه. وربما يجعَلُ ذلك الظرفُ بمنزلةِ القسمِ؛ فيقالُ: «عَوضُ لا أفعلُ»، والمعنى: واللهِ لا أفعلُ أبدًا، قالَ الأعشى[2]:

حَلِيفَا لِبَانِ ثَدي أُمٍّ تَقَاسَـمَا   بِأَسحَمَ دَاجٍ عَوضُ لَا تَتَفَرَّقُ

وقد يجعَلُ حرفُ التصديقِ أيضًا كالقسمِ؛ كقولِهم: «جَيرِ لأفعلنَّ»؛ والمعنى: نعَم واللهِ لأفعلنَّ.

تتمةٌ لبابِ القسمِ:

الاسمُ المقسَمُ به بحسبِ إعرابِه ينقسمُ خمسةَ أقسامٍ:

الأول: ما كان واجبَ الجرِّ، وذلك إذا كانَ مع حرفِ القسمِ كما تقرَّر.

---

(١) يقال: «لا أفعله عوضَ العائضين ودهرَ الداهرين؛ أي: لا أفعله أبدًا». انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب (ص ٥٩)، والصحاح (عوض)، وشرح المفصل (٣/ ١٣٩).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (ص ٢٢٥)، وله في العين (٢/ ١٩٤)، والأزمنة لقطرب (ص ٥٩)، وإصلاح المنطق (ص ٢١٢)، وأدب الكاتب (ص ٤٠٧)، والخصائص (١/ ٢٦٦)، والمفصل (ص ٢١٦).

الثاني: ما كان جائزَ النصبِ والجرِّ، والنصبُ هو المختارُ وهوَ في اسمِ اللهِ تعالى خاصةً إذا حذِف منه حرفُ القسم؛ كقولِك: «اللهَ لأفعلنَّ». أمَّا النصبُ فهو القياسُ المشهورُ من نزعِ الخافضِ وتعديةِ الفعلِ إلى المخفوضِ؛ كقولِه(١):

أَستَغفِرُ اللهَ ذَنبًا ....(٢)

أي: من ذنبٍ. إلا أنه لا يستعملُ الفعلُ ههنا مع النصبِ. وأمَّا الجرُّ فلأنَّه لما كثُر القسَمُ باسمِه العظيمِ عُلِم أنَّه مقسمٌ به إذا كانَ مجرورًا بدونِ / حرفِه. [١٤٤:و]
وأجازَ أبو الحسنِ أيضًا الرفعَ بالابتداءِ قياسًا على رفعِ «لعمرُك» على ما يأتي.

الثالث: ما كان جائزَ النصبِ والرفعِ، والنصبُ هو المختارُ أيضًا وهو «يمينَ اللهِ، وعهدَ اللهِ، وأمانةَ الله»؛ أما النصبُ فلِما تقدم، وأما الرفعُ فعلى الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ؛ أي: يمينُ اللهِ قسمي. وإنما كان النصبُ مختارًا لما تقدَّم مِن قياسِ النصبِ عند نزعِ الخافضِ، ورُوِي بيتُ امرئِ القيسِ(٣):

[فَقُلتُ:] يَمِيـنُ اللهِ أَبرَحُ قَاعِدًا وَلَو قَطَّعُوا رَأسِي لَدَيكِ وَأَوصَالِي

---

(١) في الأصل: «كقوله تعالى»، وهو سبق قلم من الناسخ عفا الله عنه.

(٢) جزء بيت من البسيط لم يعرف قائله، والبيت بتمامه:

أستَغفِرُ اللهَ ذَنبًا لَستُ مُحصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إليهِ الوَجهُ والعَمَلُ

وهو في الكتاب (١/ ٣٧)، والمقتضب (٢/ ٣٢١)، والأصول (١/ ١٧٨)، وتخليص الشواهد (ص ٥٠٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ١١٨٠)، وهو من الأبيات السائرة في كتب النحو والأدب واللغة والغريب.

(٣) البيت من الطويل وهو في ديوانه (ص ٣٢)، وله في الكتاب (٢/ ٣٢٦)، والأصول (١/ ٤٣٤)، والخصائص (٢/ ٢٨٦)، وشرح المفصل (٤/ ٤٩٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٥).

على الرفعِ والنصبِ، وكذا قولُ الآخرِ:

إِذَا مَـا الخُبزُ تَأدِمُـهُ بِلَحمٍ   فَـذَاكَ أَمَانَـةُ اللهِ الثَّرِيـدُ(١)

الرابع: ما كان واجبَ الرفعِ بالابتداءِ وهو «عمرُك وايمنُ» إذا كانا مع لامِ الابتداءِ؛ نحوَ قولِك: «لعمرُكَ لأفعلنَّ وايمنُ اللهِ لأذهبنَّ»، قال اللهُ تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]. واعلم أنَّ «ايمُن» اسمٌ مفردٌ عند البصريِّ والهمزةَ للوصلِ ومعناه: بركةُ اللهِ. وجمعُ «يمينٍ» عند الكوفيِّ، واحتجوا بأن «أفعُل» صيغةٌ تخصُّ الجمعَ، واعتذر البصريُّ بأنَّه قد جاءَ «آنُك» للرصاصِ، و«أسنُمة» اسمًا للبلد، و«أبلُم» لخُوصِ المُقل(٢).

وفيها عشرُ لغاتٍ: «اَيمن الله» بفتح الهمزة وكسرها وبحذف النون معهما، و«مُن الله» بضم الميم وكسرها وبحذف النون معهما، و«أم الله» بفتح الهمزةِ وكسرِها(٣).

الخامس: ما كان واجبَ النصبِ، وهو «عمرَكَ اللهَ» و«قِعدَكَ اللهَ» قال الشاعر:

---

(١) بيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الكتاب (٣/ ٦١) وفيه: «يقال: وضعه النحويون»، والأصول (١/ ٤٣٣)، والأفعال للسرقسطي (١/ ٦٥)، والمفصل (ص ٤٨٧)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٠٠).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٥٠٣)، والمقتضب (٢/ ٣٣٠)، والأصول (١/ ٤٣٤)، والمنصف لابن جني (ص ٦١)، والإنصاف (١/ ٣٣٤) [م: ٥٩]، واللباب للعكبري (١/ ٣٨٠)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧٠).

(٣) انظر هذه اللغات ومزيدًا عليها في: الإنصاف (١/ ٣٣٧) [م: ٥٩]، والمقدمة الجزولية (ص ١٣٨)، واللباب للعكبري (١/ ٣٨١)، وتوجيه اللمع (ص ٤٨٥)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧٢).

عَمــرَكِ اللهَ سَــاعَةً حَدِّثِينَا   وَدَعِينَــا مِن ذِكرِ مَــا يُؤذِينَا(١)

عمرَك نصِب على المصدريةِ؛ أصلُه: تعميرَك؛ فحذفتِ الزائدتان(٢)، والمعنى: سألتُ الله تعميرَك؛ أي: أن يعمِّرَك تعميرًا. واسمُ «الله» منصوبٌ بـ«سألت». وقيل: إن «عمرَك» منصوبٌ بإسقاطِ الجارِّ؛ تقديرُه: بعمرِك. ومنهم من يرفعُ اسمَ «الله» على أنَّه فاعلُ المصدرِ؛ أي: أسأُلك بتعميرِك اللهُ. و«قعدَك» منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ؛ أي: أذكِّرك قعدَك؛ أي: مُقاعِدَك؛ أي: الحاضرَ معك. ومثله «قعيدَك» قال المرقِّش(٣):

قَعِيــدَكَ اللهَ هَل تَــدْرِي إِذَا   لُمْتَ فِــي حُبِّهَا فِيــمَ تَلُومْ

وقد يحذفُ اسمُ «الله» قال مُتمِّم(٤):

قَعِيدَكِ أَن لَا تُسْمِعِيني مَلامَةً   وَلَا تَنْكَئِي قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيَيْجَعَا

وهذا لا يتمحضُ للقسمِ بل يشوبُه السؤالُ والدعاءُ(٥).

* * *

(١) بيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢١٧)، والمخصص لابن سِيده (١٧/ ١٦٥)، والتذييل والتكميل (١١/ ٣٣٦).

(٢) أي: التاء والياء، وقد تقدم الكلام عليها في (١/ ٣٣٨).

(٣) تقدم تخريجه في (١/ ٣٣٩).

(٤) تقدم تخريجه في (١/ ٣٣٩).

(٥) هذا أصله من قول الجُزُولي: «وليس يتمحض هذا الاسم [أي: عمرك وقعدك] للقسم بل يشوبه سؤال»، وقال ابن جعفر في بيانه: «يريد: لا بد من أن يخلط بدعاء واستعطاف يُقدمه المخاطب أمام كلامه تملُّقًا لمن يخاطبه فهو بمنزلة قولهم: «نشدتُك اللهَ» و«أنشدك اللهَ»؛ أي: أطلب الله عندك وأذكرك به». المقدمة الجزولية (ص ١٣٩)، وشرحها لابن جعفر (م١/ ٢٠٨و- عاطف أفندي).

وَ«عَن» تَجَاوُزٌ «عَلَى» استِعلَاءُ   وَعِندَ حَرفِ الجَرِّ قُل أَسـمَاءُ

«عن» معناها: المجاوزةُ حقيقةً؛ كما تقولُ: «ذهبتُ عن زيدٍ»؛ أي: جاوزتُه. ومجازًا كقولِك: «أخذتُ العلمَ عن فلانٍ»، و«أدَّيتُ الدينَ عنه».

وقد تكونُ بمعنى الباءِ؛ كقولِ امرئ القيسِ(١):

تَصُدُّ وتُبدِي عَن أَسِيلٍ وَتَتَّقِي   ....

أي: بأسيلٍ.

وبمعنى «على»؛ كقولِ الآخرِ:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لَا أَفضَلتَ فِي حَسَبٍ   عَنِّي وَلَا أَنتَ دَيَّانِي فَتَخزُونِي(٢)

أراد: في حسبٍ عليَّ.

وبمعنى «بعدَ»؛ كقولِه تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]؛ أي: بعدَ طبقٍ. وقيل: إن قولَ امرئ القيسِ(٣):

---

(١) صدر بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

تَصُدُّ وَتُبدِي عَن أَسِيلٍ وتَتَّقِي   بناظِرَةٍ مِن وَحشِ وَجرَةَ مُطفِلِ

ديوانه (ص ١٦)، وله في أدب الكاتب (ص ٥٠٩)، وحروف المعاني للزجاجي (ص ٧٤)، وإسفار الفصيح (٢/ ٧٨٦)، والأزهية (ص ٢٧٩)، والتذييل والتكميل (١١/ ٢٢١)، والجنى الداني (ص ٢٤٩). والأسيل: الخد السهل، والناظرة: العين، ووجرة: منزل بتهامة.

(٢) بيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في المفضليات (ص ١٦٠)، وأدب الكاتب (ص ٥١٣)، وحروف المعاني للزجاجي (ص ٧٩)، والأزهية (ص ٢٧٩)، ومغني اللبيب (ص ١٩٦)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٢٩).

(٣) جزء بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

وَتُضحِي فَتِيتُ المِسكِ فَوقَ فِراشِهَا   نَؤُومُ الضُّحَى لَم تَنتَطِق عَن تَفَضُّلِ   =

.... لَم تَنتَطِق عَن تَفَضُّلِ

أنَّها كذلك.

وقولُ الآخرِ:

وَمَنهَلٍ وَرَدتُـهُ عَن مَنهَلِ(١)

يحتملُ أن تكونَ على بابِها؛ أي: متجاوزًا عن منهلٍ. ويحتملُ أن تكونَ بمعنى «بعدَ».

وأمَّا «على» فهي للاستعلاءِ حسًّا؛ كقولِك: «زيدٌ على السطحِ». ومعنًى نحو: «على فلانٍ دَينٌ». وقد تكونُ لمحضِ الإفضاءِ؛ كـ«توكلتُ على اللهِ»، و«اعتمدتُ عليه». وندرتْ بمعنى «عن» قال الشاعرُ:

.... رَضِيَت عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ ....(٢)

❊ ❊ ❊

= ديوانه (ص ١٧)، وله في الفاخر (ص ١٢٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٧٥)، والاقتضاب (٣/ ١٩٩)، وضرائر الشعر (ص ٢٣٥)، والتذييل والتكميل (١١/ ٢٢٥).

(١) الرجز للعجاج في ديوانه (١/ ٢٤١)، وله في شرح القصائد السبع الطوال (ص ٦٦)، والاقتضاب (٣/ ٣٦٧)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٦١١)، واللمحة لابن الصائغ (١/ ٢٣٤)، وشرح الشاطبي على الألفية (٣/ ٦٥٥)، ونسب لبُكَير بن عبد الربعي في شرح شواهد المغني (١/ ٤٣٣).

(٢) جزء بيت من الوافر للقُحَيف العُقَيلي، والبيت بتمامه:

إذَا رَضِيَت عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمرُ اللهِ أعجَبَنِي رِضَاهَا

وله في النوادر لأبي زيد (٨/ ٢٧٩)، وأدب الكاتب (ص ٥٠٧)، والأزهية (ص ٢٧٧)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٦١٠)، وضرائر الشعر (ص ٢٣٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٢٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤١٦).

وَالــكَافُ لِلتَّشــبِيهِ ثُــمَّ زَائِــدَه وَاسمٌ لِحَرفِ الجَرِّ وَهْيَ القَاعِدَه

/ اعلم أنَّ الكافَ لا تفارِقُ معنى التشبيهِ أبدًا، ولها في الاستعمالِ ثلاثُ [١٤٤: ظ] حالاتٍ؛ حالةٌ تتعيَّنُ فيها حرفيتُها، وحالةٌ تتعيَّنُ فيها اسميتُها، وحالةٌ يحتملُ فيها الأمرانِ:

فالحالةُ الأولى: هي وقوعُها صلةً؛ كقولِك: «رأيتُ الذي كالأسدِ»، وإنما تتعيَّنُ حرفيتُها ههنا؛ لأن الصلةَ لا تكونُ إلا جملةً والجارُّ والمجرورُ يقدَّرُ بالجملةِ، فكأنَّ فيه توفيرًا لمقتضى الموصولِ مِن غيرِ تكلُّفِ تقديرِ شيءٍ آخرَ. وقولُ الجُزُولي: «الأجودُ ألا تكونَ الكافُ في صلةِ الموصولِ إلا حرفًا»(١): يؤذِنُ بجوازِ كونِها اسمًا على تأويلٍ؛ أي: «رأيتُ الذي هو كزيدٍ»؛ أي: مثلُ زيدٍ.

وكذلك إذا كانَت زائدةً فإنَّه يتعيَّنُ حرفيتُها إذِ الاسمُ لا يزادُ، وذلك كقولِ الشاعرِ:

فَصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصفٍ مَأكُولْ(٢)

أراد: مثلَ عصفٍ مأكولٍ. وكقولِه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فإن الكافَ فيها زائدةٌ وإلا لزِم الشركُ تعالى الله عن ذلك. وقيل: إن المثلَ قد يطلقُ على الذاتِ؛ كما يقال: «مِثلي لا يفعلُ كذا» ويرادُ الذاتُ، وعلى ذلك لا تكونُ الكافُ زائدةً؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ: ليس كذاتِه شيءٌ وذلك مستقيمٌ.

---

(١) المقدمة الجزولية (ص ١٣١).

(٢) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٨١) وله في المقاصد النحوية (٢/ ٨٥٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٦٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٩٠)، ونسب لحميد الأرقط في الكتاب (١/ ٤٠٨).

وهذا ضعيفٌ؛ لأن المثلَ إنما يطلقُ على ذاتٍ يكون لها مِثلٌ لضربٍ من الفائدةِ فإطلاقُه على مَنِ استحالَ أن يكونَ له مثلٌ حملٌ عليه من غيرِ جامعٍ، على أنَّ أسماءَه تعالى توقيفيةٌ تتوقَّف على إذنٍ شرعيٍّ وهو منتفٍ. وقيل: يمكنُ ألا تجعَلَ الكافُ زائدةً ولا يلزَمُ الشركُ، ويكون ذلك نفيَ الشيءِ بنفيِ لازِمِه؛ كما يقالُ: «ليس لأخي زيدٍ أخٌ» فأخو زيدٍ ملزومٌ والأخُ لازمُه؛ لأنَّه لا بدَّ لأخي زيدٍ من أخٍ، وإن لم يكُن إلا زيدٌ نُفِي هذا اللازمُ والمرادُ نفيُ الملزومِ؛ أي: ليس لزيدٍ أخٌ إذ لو كان له أخٌ لكان لذلك الأخِ أخٌ هو زيدٌ فكذا ههنا نَفَى أن يكونَ لمثلِ اللهِ مثلٌ، والمرادُ نفيُ مثلِه؛ إذ لو كان له تعالى مثلٌ لكانَ هو تعالى مثلُ مثلِه(١).

والحالةُ الثانيةُ: عندَ دخولِ حرفِ الجرِّ عليها؛ كقولِ الشاعرِ:

يَضحَكنَ عَن كَالبَردِ المُنهَلْ(٢)

وقولِ الآخرِ:

وَصَالِيَـاتٍ كَكَمَـا يُؤَثفَينْ(٣)

---

(١) أقوى هذه الأوجه ما قدمه المصنف رحمه الله، وانظرها وزيادة عليها في: تفسير الرازي (٢٧/ ٥٨٥)، والدر المصون (٩/ ٥٤٤)، والجنى الداني (ص ٨٩)، ومغني اللبيب (ص ٢٣٨).

(٢) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٢٨) وله في المقاصد النحوية (٣/ ١٢٣٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٥٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠٣)، وبلا نسبة في العين (٤/ ٤٦١)، والمفصل (ص ٣٨٥)، والرواية في الديوان وفي المصادر كلها: «كالبرد المنهم» والقصيدة كلها ميمية، ولم أقف على رواية اللام غير هنا.

(٣) الرجز لخطام المجاشعي في الكتاب (١/ ٣٢)، وفصل المقال للبكري (ص ٩٧)، والجنى الداني (ص ٧٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢١٢٩). وقوله: «يؤثفين» من قولهم: «أَثفيتُ القِدرَ»؛ أي: جعلت لها الأثافي، والأثافي: ما يوضع عليه القدر.

وجعلَ أبو عليٍّ الكافَ في قول الأعشى[1]:

أَتَنتَهُونَ وَلَن يَنهَى ذَوِي شَطَطٍ ... كَالطَّعنِ يَهلِكُ فِيهِ الزَّيتُ وَالفُتُلُ

اسمًا فاعلَ «لن ينهى»؛ أي: لن ينهى ذوي شططٍ مثلُ الطعنِ. أراد: أنَّه لا يجوزُ أن يكون تقديرُه: شيءٌ كالطعن؛ لأنَّ الفاعلَ لا يحذَفُ. ولا أرى بأسًا في أن يكونَ الفاعلُ محذوفًا ويكونَ الجارُّ والمجرورُ واقعًا موقعَه ويكونَ فاعلًا نيابةً عنه، بلى الفاعلُ لا يحذفُ إذا لم يَنُب شيءٌ آخر مَنابَهُ، ويؤيِّد ذلك أنَّه إذا جعِلت اسمًا أدَّى المعنى أنه لا ناهيَ لذوي شطط أصلًا، وليس المعنى عليه بل المعنى: أنَّه لا يُنهِيهم شيء كما يَنهاهم الطعنُ الذي شأنُه كذلك.

والحالةُ الثالثةُ: مثلُ قولِك «زيدٌ كعمرٍو»؛ فإنه يجوزُ أن تكونَ حرفَ جرٍّ متعلقًا بمحذوفٍ، ويجوزُ أن تكونَ اسمًا مرفوعًا بالخبرية.

واعلم أنَّ الكافَ لا تدخلُ على مضمرٍ أصلًا؛ كأنَّهم رفَضوا ذلك لأدائِه إلى أمرٍ مستهجنٍ وهو «كَكَ وكَكُم» مع وقوعِ الاستغناءِ عنه بـ«مثلٍ»، ثم حمَلوا ضميرَ المتكلمِ والغائبِ عليه لأنَّ البابَ واحدٌ وشذَّ قولُ الشاعرِ:

فَــلَا أَرَى بَعــلًا وَلَا حَلائِلَا
كَــهُ[2] وَلاَ كَهُنَّ إِلاَّ حَائِلاَ[3]

* * *

(١) كتاب الشعر (١/ ٢٥٦)، والمسائل الحلبيات (ص ٢٤٢)، والبيت من البسيط، وهو في ديوانه (ص ١١٣)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٢٣)، وشرح المفصل (٤/ ٥٠٤).

(٢) في الأصل: «كهُوَ»، وعليه فالبيت مكسور، وصوابه ما أثبت من مصادر التخريج.

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٢٨)، وله في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٥٧)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٠٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٣٤)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٠٠).

[١٤٥: و] / مُنذُ وَمُــذ لِلابتِدَا فِي المَاضِي وَالظَّرفُ فِي الحَاضِرِ عَن تَرَاضِي

اعلم أنَّ «مذ ومنذ» كلمتانِ مختصتانِ بالزمانِ لا تدخلانِ إلا عليه لفظًا أو تقديرًا، ويشترطُ أن يكونَ ذلك الزمانُ ماضيًا أو حاضرًا؛ فإن كان ماضيًا فللعربِ في إعرابِ هذا الزمانِ مذهبانِ: الرفعُ والجرُّ؛ فالرفعُ قد تقدَّم القولُ فيه[1]، وأمَّا الجرُّ فقال سيبويه: إنَّهما ههنا حرفَا جرٍّ وهما في الزمانِ بمثابةِ «مِن» في المكانِ؛ أي: لابتداءِ غايةِ الفعلِ في الزمانِ؛ تقولُ: «ما رأيتُ زيدًا مذْ يومِ الجمعةِ»؛ أي: ابتداءُ انقطاعِ رؤيتي عنه يومَ الجمعةِ[2]. واستدلَّ أبو عليٍّ على كونِهما حرفي جرٍّ بأنهما يوصلانِ الفعلَ إلى «كم» في قولِك: «مذ كم سرتَ» و«منذ كم أقمتَ» إيصالَ الباءِ إيَّاهُ إلى «مِن»؛ كقولِك: «بمَن تمرُّ». و«كم» موضعُها جَرٌّ بِهما[3].

وإن كانَ الزمانُ حاضرًا فجمهورُ العربِ يجرُّونه؛ كقولِهم: «أنتَ عندَنا مذِ اليومِ، ومنذُ الليلةِ»؛ فقالوا: إنهما ههنا بمعنى «في»؛ أي: في اليومِ وفي الليلةِ. ونُقِلَ عنِ الرَّبعيِّ: أنَّهما بمعنى «من وفي» كلَيهما.

تتمةٌ:

«حاشَا» حرفُ جرٍّ عندَ سيبويه وأكثرِ البصريِّين، وفعلٌ عندَ الأخفشِ، ومشتركٌ بينهما عندَ المبرِّدِ[4]؛ حجةُ سيبويه أنَّها تجرُّ ما بعدَها والفعلُ لا يُجرُّ به، قال الشاعرُ:

---

(١) تقدم في (ص ١٦٦).
(٢) الكتاب (٤/ ٢٢٦).
(٣) الإيضاح العضدي (ص ٢٦١).
(٤) الكتاب (٢/ ٣٠٩)، والمقتضب (٤/ ٣٩١)، وانظر: الأصول (١/ ٢٨٩)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٣١٠)، والإنصاف (١/ ٢٢٦) [م: ٣٧]، والمرتجل (ص ١٨٩)، وشرح المفصل (٤/ ٥١١)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٠٧).

حَاشَا أَبِي ثَوبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوبَانَ لَيسَ بِزُمَّلٍ فَدْمِ[١]

وإنهم يقولون: «حاشاي» بلا نونِ الوقايةِ ولو كان فعلًا لم يكُن له بدٌّ منها.
وحجةُ الأخفشِ أن «ما» المصدريةَ تدخلُ عليها وهي مختصةٌ بالفعلِ؛ قال الشاعر:

رَأَيتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيشًا فَإِنَّا نَحنُ أَفضلُهُم فَعَالَا[٢]

وأيضًا يتصرَّفون فيها بحذفِ آخرِها؛ كقولِه تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٥١] والتصرُّفُ لا يدخلُ في الحرفِ. وأيضًا تدخلُ على حرفِ الجرِّ كما في الآيةِ وحرفُ الجرِّ لا يدخلُ على حرفِ الجرِّ.

والحقُّ هو الأولُ، والجوابُ عن الأولِ: المنعُ من كونِ «ما» مصدريةً وجعلُها زائدةً.

وعن الثاني: أن الحذفَ شاذٌّ وجعلَها فعلًا لا يتخلَّصُ عن الشذوذِ، وأيضًا

---

(١) بيت من الكامل، وهو للجُمَيح الأسدي في المفضليات (ص ٣٦٧)، والأصعميات (ص ٢١٨)، وشرح المفصل (٤/ ٥١١)، والمقاصد النحوية (٣/ ١١٠٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٩)، وبلا نسبة في: توجيه اللمع (ص ٢٢٦)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٠٧)، ويروى: «حاشا أبا ثوبان/ أبي ثوبان» فعلى الأول «حاشا» فعل وهي رواية الكسائي، وعلى الثاني كما هنا «حاشا» حرف جر، والزُّمَّلُ: الضعيف. والفدم: العيي عن الحجة.

(٢) بيت من الوافر وهو للأخطل في المقاصد النحوية (٣/ ١١٠٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٥٦٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٨)، وليس في ديوانه، وقال البغدادي في الخزانة (٣/ ٣٥٩): «هذا البيت قال العيني وتبعه السيوطي: إنه للأخطل من قصيدة. وقد راجعت ديوانه مرتين ولم أجده فيه، ورأيت فيه أبياتًا على هذا الوزن يهجو بها جريرًا ويفتخر بقومه فيها وليس فيها هذا البيت ...، والله أعلم بحقيقة الحال».

لأنَّ مثلَ هذا الحذفِ لا يكونُ قياسًا في الفعل؛ ألا تَرَى أنَّك تقولُ: «رامَى يُرامي» بإثباتِ الألفِ.

وعن الثالثِ: أنَّه معارضٌ بدخولِ الواوِ العاطفةِ في «لكِن» مع أنَّ «لكِن» لا تنفكُّ عن العطفِ على ما يأتي[1]، وبدخولِ الفاءِ في «ثمَّ» في قوله:

.... فَثُمَّ إِذَا أَصبَحتُ أَصبَحتُ غَادِيَا[2]

فجوابُه ههنا هو جوابُ سيبويه في محلِّ النزاعِ.

* * *

(١) انظر ما سيأتي في (٤١٣).

(٢) عجز بيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، والبيت بتمامه:

أَرانِي إذا مــا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى   فَثُمَّ إذَا أَصبَحتُ أَصبَحتُ غَادِيَا

ديوانه (ص ٢٨٥)، وله في شرح المفصل (٥/ ١٤)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٥٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٤٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٨٢)، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٧٤)، وشرح الرضي (٤/ ٣٩٣).

[إن وأخواتها]

إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ لَيتَا ... لَعَلَّ لَكِنَّ اضبُطِ انْ رَأَيتَا
جَمِيعُهَا مُشَبَّهٌ بِالفِعلِ ... عَلَى نَقِيضٍ قَد مَضَى فِي الفِعلِ
صَدرُ الكَلَامِ غيرَ «أَنَّ» استُعمِلَتْ ... وَإِن أَتَت «مَا» فَالفَصِيحُ أُلغِيَتْ
وَهَيَّأَت دُخُولَهَا عَلَى الجُمَلْ ... فِعلِيَّةً وَاسمِيَّةً بِلَا عَمَلْ

هذه الحروفُ كلُّها أدواتٌ لبيانِ جهاتِ النِّسب؛ أي: لبيانِ أنَّ النسبةَ عن تيقُّنٍ لا عن ظنٍّ وتوهُّمٍ، والنسبةُ تقتضي طرفينِ: منسوبٌ ومنسوبٌ إليه فشابهت بذلك «كان وأخواتها» فعمِلت عملَها في المنسوبِ والمنسوبِ إليه، إلا أنَّها لما كانت فروعًا عمِلت عملًا فرعيًّا وهو تقديمُ المنصوبِ على المرفوع. ولكلِّها سوى «أنَّ» صدرُ الكلامِ؛ لأنَّ كلًّا منها لنوعٍ من أنواعِ الكلامِ، وكلُّ ما كانَ كذلك أحبُّوا إيقاعَه في صدرِ الكلامِ ليَعلمَ المخاطبُ في أولِ الأمرِ أنَّ الكلامَ من أيِّ نوعٍ مِن أنواعِه، ولو أُخِّرت لوقَع في حَيرةِ التقديراتِ المحتملةِ؛ مِنَ الإثباتِ / والنفيِ والاستفهامِ وغيرِ ذلك من المعاني. وقد تتصلُ بها «ما» [١٤٥: ظ] فتكفُّها عن العمل، وتدخلُ على الجملتين الاسميةِ والفعليةِ؛ تقولُ: «إنَّما قامَ زيدٌ»، و «إنَّما زيدٌ قائمٌ»؛ ذلك لأنَّ «ما» لما اتصلَت بها وصارت كالجزءِ منها خرَجت عنِ المشابهةِ اللفظيةِ بينها وبين الفعلِ التي لها تأثيرٌ في عملِها فامتنعَت عنِ العملِ؛ هكذا ذُكِر.

ونحن نقولُ: إن أردتُم أنَّها مكفوفةٌ عن العملِ مطلقًا أو عن خاصٍّ؛ فالأولُ

ممنوعٌ. والثاني مسلَّم لكن لا يلزمُ من امتناعِها عن عملٍ خاصٍّ امتناعُها عن مطلقِ العملِ؛ لجوازِ أن تكونَ «ما» واسمُها بمعنى الأمرِ والشأنِ كما قالَه الكوفيُّ منصوبةَ المحلِّ بالحروفِ والجملةُ في محلِّ الرفعِ بالخبريةِ كما قالوه في اتصالِ الضميرِ بالأمرِ والشأنِ بها، ويدلُّ على ذلك أنَّ المقتضي للعملِ باقٍ فوجَب بقاءُ العملِ. وإنما قلنا إنَّ المقتضي باقٍ؛ لأنَّ المعنى هو الذي يقتضي العملَ وهو باقٍ واللفظَ لا تأثيرَ له في العملِ على ما تقدَّم[١].

ومنهم من يجعل «ما» زائدةً فتعملُ الحروفُ على أصلِها؛ قال سيبويه[٢]: فلكَ في «كأنَّما ولعلَّما وليتَما» أكثرُ من «إنما وأنما ولكنما». قال المصنف: «إنما قال ذلك من طريقِ القياسِ لأنَّه لم يثبتِ النصبُ إلا بعدَ «ليتما» في قولِ الشاعر:

.... أَلَا لَيتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ....[٣]

---

(١) انظر ما تقدم في غير موضع؛ ومنها (١/ ٢٥٢).

(٢) كذا أطلق المصنف رحمه الله أنه من قول سيبويه، وليس كذلك بل هو من قول الزمخشري في المفصل (ص ٣٩٠)، ولعل الذي أوقع في هذا الوهم هو قول ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٥٧): «وقول صاحب الكتاب: إلا أن الإعمال في كأنما ولعلما وليتما أكثر منه في إنما وأنما ولكنما». فحمل قوله «صاحب الكتاب» على أنه سيبويه على ما هو معهود بينهم عند الإطلاق. وأما سيبويه فلم يتعرض لأكثرية هذه الثلاثة من عدمها، ولكنه قال رحمه الله في (٤/ ٢٢١) مطلقًا القول فيها: «وقد تُغيِّر [أي: ما] الحرف حتى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء، وذلك نحو قوله: إنما، وكأنما، ولعلما. جعَلَتهن بمنزلة حروف الابتداء».

(٣) جزء بيت من البسيط للنابغة الذبياني، والبيت بتمامه:

قَالَت: أَلَا لَيتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصفُهُ فَقَدِ

ديوانه (ص ٢٤)، وله في الكتاب (٢/ ١٣٧)، والخصائص (٢/ ٤٦٢)، وهو من الأبيات السائرة.

فحُمِلت عليها أخواتُها فكانَ أولى له أن يقولَ مكانَ «أكثرُ»: «أَولَى»؛ لأنَّ الجامعَ بين الأصلِ و«كأنَّما ولعلَّما» أقوى لأنَّهما مغيِّرتان معنى الجملة مثلَه بخلافِ البواقي».

فَـإِنَّ بَاقٍ فِيـهِ مَعنَـى الجُملَه وَأَنَّ مِثـلُ مَصدَرٍ فِـي الجُملَه
لِذَاكَ فَاكسِر فِي مَوَاضِعِ الجُمَلْ وَإِن يَكُن لِمُفرَدٍ فَافتَح وَسَـلْ

يريد أن يبيِّن مواقعَ يجبُ فيها فتحُ «أنَّ»، ومواقعَ يجبُ فيها كسرُها، ومواقعَ يجوزُ فيها الأمرانِ، نذكر ضابطًا تنطبقُ عليها ونبيِّن قبلَ ذلك مقدمةً ينبني ذلك الضابط عليها؛ وهي أنَّ «إنَّ» لا فائدةَ لها سوى مجردِ التوكيدِ من غيرِ تغييرِ الجملةِ لا لفظًا؛ كـ«أن» المفتوحةِ ولا معنًى كـ«ليتَ ولعلَّ وكأنَّ»، و«أنَّ» المفتوحةُ مع إفادتِها التوكيدَ فهيَ تغيرُ الجملةَ إلى المفردِ؛ لأنَّها مِن الحروفِ المصدريةِ التي تصيِّر مصحوبَها إلى تقديرِ المصدرِ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: «زيدٌ قائمٌ» كان مستقلًّا بالإفادة وإذا أُدخلت عليه «أنَّ» المفتوحةُ رفَعت عنه الاستقلالَ وصيَّرته متقاضيًا جزءًا آخرَ؛ نحوَ أن تقول: «بلغني أنَّ زيدًا قائمٌ»، و«كرهتُ أنَّ زيدًا قائمٌ» وشبه ذلك.

إذا تقرَّرت المقدمةُ ظهَر بها ضابطٌ به يُعرَف المكسورةُ من المفتوحةِ؛ وهو أن تكسَرَ في مواضعِ الجملِ وتفتَحَ في مواضعِ المفرداتِ، وهذا خيرٌ من قولِ أبي عليٍّ: «كلُّ موضعٍ صحَّ وقوعُ الاسمِ والفعلِ فيه فهي مكسورةٌ وكلُّ موضعٍ لا يقعُ فيه إلا واحدٌ منهما فهيَ مفتوحةٌ»(١)؛ لأنَّ ذلك ينتقضُ بمثلِ: «مَن يكرمْني فإني أكرمُه» فإنه موضعٌ يقعُ فيه الاسمُ والفعلُ مع أنَّه لا يتعين

---

(١) الإيضاح العضدي (ص ١٢٩) بتصرف يسير.

الكسرُ بل يجوزُ الأمرانِ، وبما يقعُ بعد «إذا» المفاجأتيةِ فإنَّه موضعُ الاسمِ لا غيرُ مع أنَّه يجوزُ فيه الأمرانِ: الكسرُ والفتحُ على ما يأتي بيانه.

فَكُسِرَتْ بَدءًا وَفِي المَقُولِ وَقَسَمٍ وَصِلَةِ المُوصُولِ
وَفُتِحَت فَاعِلَةً مَفعُولَه وَفِي خُصُوصِ المُبتَدَا مَجعُولَه
كَمِثلِ لَولَا أَنَّه مِسكِينُ وَمِثلِ عِندِي أَنَّهُ مَغبُونُ
وَبَعدَ لَو مِن حَيثُ كَانَ فَاعِلَا وَبَعدَ كُلِّ مَا يُجَرُّ عَامِلَا
وَبَعدَ حَيثُ حَيثُ كَانَت أَصلَا لَمَوضِعِ المُفرَدِ وَهْوَ الأَعلَى

لما ذكَر أنَّ مواضعَ الجملِ يجبُ فيها الكسرُ ومواضعَ المفردِ يجبُ فيها الفتحُ شرَع يفصِّلُ تلك المواضعَ لتحصلَ تمامُ المعرفةِ بالضابطِ، وقد جعَل صاحبُ «الجمل»[1] ذلك ضابطًا فإنَّه عدَّد مواضعَ الجملِ ثم قال: «وتفتَحُ في غيرِها»؛ **فمِن مواضعِ الجملِ**: موضعُ الابتداءِ؛ نحوَ: «إنَّ زيدًا منطلقٌ» لأنَّ المفتوحةَ لا يبتدأُ بها كما تقدَّمَ. وبعد القولِ لأنَّ القولَ تحكَى بعدَه الجملُ لا غيرُ؛ نحوَ: «قالَ زيدٌ: إنَّ عمرًا منطلق». وبعدَ القسمِ؛ نحوَ: «واللهِ إنَّ زيدًا عالمٌ»؛ لأنَّ جوابَ القسمِ لا يكونُ إلا جملةً. وصلةُ الموصولِ؛ نحو: «بلَغني ما إنَّك قلتَه».

ومواضعُ المفردِ: كونَها فاعلةً ومفعولةً؛ لأنَّ الجملةَ لا تقعُ فاعلةً ولا

(١) هو أبو القاسم الزجاجي في كتابه الجمل في النحو (ص ٥٧)، واختصر أبو حيان حالاتها الثلاث في اختصاره لشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (ص ٢٠٥) فقال: «تكسر؛ ابتداءً، وفي خبرها اللام، وبعد واو الحال، وحتى، وثم، وألا للاستفتاح، والقول المجرد من معنى الظن. وأما إذا لم يكن في خبرها اللام وتقدمها القسم؛ فموجبُ الفتحَ ومختارُه، وموجبُ الكسر ومختارُه. وتكسر وتفتح: بعد «إذا» الفجائية وبعد «أما»».

مفعولةً، كقولِه: «بلَغني أنَّك منطلقٌ»؛ أي: انطلاقك. و «عجبتُ أنَّك قائمٌ»؛ أي: قيامُك. وموضعُ الابتداءِ؛ لأنَّ الجملةَ لا تقعُ مبتدأً، وذلك بعد «لولا» أصلًا، وصار ذلك شريعةً منسوخةً فهي مع اسمِها وخبرِها واقعةٌ موقعَ المبتدأِ وحدَه والخبرُ محذوفٌ؛ أي: لولا مَسكَنتُه حاصلةٌ لضربتُه[1]. ونحوَ قولك: «**عندي أنَّه مغبونٌ**» فإنَّها مع اسمِها وخبرِها في محلِّ الرفعِ بالابتداءِ و«عندي» خبرٌ مقدمٌ عليه؛ تقديرُه: غبنُه حاصلٌ عندي. وكذا بعد «لو»؛ نحوَ: «لو أنَّك منطلقٌ انطلقتُ» لأنَّها فاعلةٌ؛ أي: لو ثبَت أنَّك منطلقٌ؛ أي: لو ثبَت انطلاقُك. وكذا إذا كانت مجرورةً بالإضافةِ إليها أو بحرفِ الجرِّ؛ كقولِك: «بسببِ أنَّك قائمٌ قمتُ»؛ أي: بسببِ قيامِك قمتُ. و «عجبتُ مِن أنَّك قائمٌ»؛ أي: من قيامِك. وكذا بعد «حتَّى» إذا جعِلت جارةً. وكذا بعد «حيثُ»؛ نحو: «حيثُ أنَّه قامَ» لأنَّها واقعةٌ موقعَ المبتدأِ وخبرُه محذوفٌ؛ أي: حيثُ قيامُه حاصلٌ، وإنَّما قلنا ذلك لأن «حيثُ» دائمًا تضافُ إلى الجملةِ فتكونُ الجملةُ في موضعِ المفردِ؛ إذ الجملةُ لا تضافُ إليها من حيثُ إنَّها جملةٌ[2].

---

(١) إشارة إلى قول ابن الحاجب السابق في نظمه: «لولا أنه مسكين».

(٢) هذا قياس الكسائي وهو المختار عند ابن الحاجب كما صرح به في شرح الوافية (ص ٣٩٠)؛ فقال: «وبعد «حيث» على المختار وإن كانت الجملة بعدها ملتزمة اعتبارًا بالأصل؛ لأنها ظرف والأصل إضافتها إلى المفرد فاعتبر الأصل فيها على المختار». وكذا ذهب المصنف هنا، والمؤيد في الكناش (٢/ ٩٣)، والذي عليه الجمهور أنها تضاف إلى الجمل خاصة وما جاء على غير ذلك أُوِّل بمحذوف في الكلام أو على الظرفية؛ حتى صرح ابن مالك بندرة إضافتها للمفرد، فتقع «إن» مكسورة بعدها، وهو عين ما نقلته آنفًا في الحاشية عن أبي حيان في اختصاره لشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي. وانظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٥٢)، والبديع لابن الأثير (١/ ٤٣)، وشرح المفصل (٣/ ١١٤)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٤٩)، ومغني اللبيب (ص ١٧٧).

فَإِن يَكُــن تَحتَمِلُ الوَجهَينِ فَأَنتَ بِالخِيَارِ فِــي الأَمرَينِ
كِمِثلِ: مَا يَأتِيكَ مِن بَعدِ إِذَا وَبَعدِ فَــاءٍ لِلجَــزَا وَنَحوَ ذَا

شرَع يبيِّنُ ما يجوزُ فيه الكسرُ والفتحُ لجوازِ تقديرِ الكلامِ مفردًا وجملةً، وذلك بعدَ «إذا» المفاجأتيةِ كقولِه:

.... إِذَا إِنَّهُ عَبدُ القَفَـا وَاللَّهَازِمِ(١)

فإن جعلتَها مع الاسمِ والخبرِ مبتدأً في تأويلِ المفردِ وخبرَه محذوفًا؛ أي: فإذا عبوديتُه حاصلةٌ وجَب الفتحُ، وإن تركتَها على ظاهرِها؛ أي: فإذا هو عبدُ القفا مِن غيرِ التأويلِ والتقديرِ وجَب الكسرُ. وكذا بعدَ الفاءِ الجزائيةِ؛ نحوَ: «مَن يكرمْني فإني أكرمُه»؛ فإن أردتَ «فأنا أكرمُه» من غيرِ التأويلِ والتقديرِ: وجَب الكسرُ، وإن جعلتَها واسمَها وخبرَها خبرًا وقدَّرت المبتدأَ؛ أي: فجزاؤهُ أَني أكرمه: وجَب الفتحُ لكونِها خبرًا. واعلم أنَّه وإن جازَ الأمرانِ ههنا لكنَّ الأولى هو الكسرُ؛ إذِ الأصلُ عدمُ التأويلِ والتقديرِ.

واعلم أنَّ أبا عليٍّ وجارَ اللهِ ذكَرا أنَّك إذا قلتَ: «أولُ ما أقولُ إنِّي أحمدُ اللهَ» يجوزُ كسرُ «إن» وفتحُها، وإذا كسرتَها يكون «أولُ ما أقولُ» مبتدأً محذوفَ الخبرِ؛ تقديرُه: أول قولي إني أحمد الله ثابتٌ أو موجودٌ. وإذا فتحتَها كان التقديرُ: «أولُ قولي أنِّي أحمدُ اللهَ»؛ كأنَّك قلتَ: أولُ قولي الحمدُ للهِ(٢). قال المصنفُ: «أمَّا وجهُ الفتحِ فمستقيمٌ، وأمَّا وجهُ الكسرِ فصادِرٌ عن غيرِ فطانةٍ بل عن ذهولٍ فكانَ خطأً، وذلك أن ما يحكَى بعدَ القولِ وجَب أن يكونَ

(١) في الأصل: «فإذا» بزيادة فاء في أوله، وبها يكسر البيت، وقد تقدم البيت بغيرها وبتمامه في (ص ١٦٢).
(٢) انظر: الإيضاح العضدي (ص ١٣١)، والمفصل (ص ٣٩١).

عينَ القولِ؛ فإنَّك إذا قلتَ: «أعجَبني قولُ زيدٍ: إنَّ عمرًا منطلقٌ» فالإعجابُ مسندٌ إلى القولِ الذي هو بعينِه «إنَّ عمرًا منطلقٌ»، وإذا كان كذلك كان قولُه: «إنِّي أحمدُ اللهَ» هو نفسَ القولِ، فيكونُ التقديرُ: قولي إني أحمد اللهَ ثابتٌ، فيكونُ / الإخبارُ عن هذهِ الألفاظِ التي هي «إن» وما بعدَها بالثبوتِ، وذا [١٤٦: ظ] فاسدٌ إذا لم يقصِد[1] ذلك ولو قَصَد لم يكن له معنًى[2]». ثم قال: «وللكسرِ وجهٌ غيرُ ما ذكراه وهو: أن يكونَ القولُ عامًّا في الحمدِ وفي غيرِه، ويكونُ «أول» مضافًا إلى أقوالٍ متعددةٍ؛ منها: أني أحمدُ ثمَّ أخبَر بما هوَ أولُها، وهو قولُه: «إنِّي أحمدُ اللهَ»، وبعضُ الأقوالِ قولٌ فلا حاجةَ إلى خبرٍ محذوفٍ بل يكونُ «إنِّي أحمدُ اللهَ» هو الخبرَ ووجَب أن يكونَ جملةً؛ لأنَّك أخبرتَ به عما معناه جملةٌ وهو القولُ»[3].

أقول: قولَه «إذا لم يَقصِد الإخبارَ عن هذهِ الألفاظِ المخصوصةِ كان فاسدًا»: عائدٌ بعينِه في وجهِ الفتحِ لأنَّ «أول» دائمًا بعضُ ما يضافُ إليه فيكونُ في المعنى بعضَ الأقوالِ، والإخبارُ بالشيءِ عن القولِ وجَب أن يكونَ هو القولَ، فتكونُ هذه الحروفُ المخصوصةُ التي هي «إن» وما بعدَها نفسَ المقولِ، وإذا لم يَقصد ذلك يكون فاسدًا. وأمَّا قولُه: «إذا قصَد تلك الحروفَ بعينِها لم يكُن له معنًى» فهو كلامٌ حقٌّ؛ لأنَّ الإخبارَ إنَّما هو لتحصيلِ علمٍ لم يكن للمخاطبِ، وحينئذٍ إمَّا أن يعلَمَ المخاطبُ أنَّ أولَ أقوالِه حمدُ اللهِ تعالى أو لم يعلَم؛ فإن عَلِم لم يكُن للإخبارِ بالثبوتِ عن أولِ الأقوالِ فائدةٌ؛ لأنَّه

---

(١) أي: الزمخشري.

(٢) ممن ردَّ على أبي علي هذا القول: أبو الوليد الوقشي وابن الطراوة وأبو الحجاج بن معزوز وهم من نحاة الأندلس فيما حكاه عنهم ووافقهم أبو حيان في التذييل والتكميل (٦/ ٨٢).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٦٥، ١٦٦).

إذا عَلِم أنَّ الحمدَ أولُ الأقوالِ عَلِم ثبوتَه قطعًا، وإن لم يعلَم فقولُه «إنِّي أحمدُ اللهَ» يكونُ خبرًا محقَّقًا لأنَّه يفيدُه ما ليس حاصلًا له وإذا عَلِم ذلك عَلِم الثبوتَ قطعًا فثبَت أنه لا فائدةَ في هذا الإخبارِ على التقديرينِ أصلًا فكان فاسدًا. وكيفَ؟ وإنَّ أبا عليٍّ ذكَر أنَّك إذا قلتَ: «إنَّ الذاهبَ جاريتُه صاحبُها» لم يجُز لعدمِ الفائدةِ لأنَّه إذا عَلِم أنَّها جاريتُه عَلِم أنه صاحبُها[1]، فما بالُه ههنا وأيُّ فرقٍ بين المسألتينِ؟! وقولُ المصنفِ في وجهِ الكسرِ: «إنَّ القولَ عامٌّ في الحمدِ وغيرِه...» إلى آخره آيلٌ بعينِه في وجهِ الفتحِ الذي صوَّبه لأنَّ «أول» أبدًا بعضُ ما يضافُ إليه والذي أُضيف إليه ههنا أقوالٌ فيكونُ قولًا فيكونُ جملةُ ما أخبَر به جملةً أيضًا وكانَ ينبغي ألَّا يجوزَ الفتحُ أصلًا مع تجويزِه إيَّاه.

والتحقيقُ فيه أن نقولَ: إنَّ قوله «إنِّي أحمدُ اللهَ» وكلَّ ما أخبَر به عن القولِ له اعتباراتِ مختلفانِ؛ لأنَّه باعتبارِ أنه خبرٌ وجَب أن يكونَ في تأويلِ المفردِ لامتناعِ الإخبارِ بالجملةِ مِن حيثُ هي جملةٌ، وباعتبارِ أنه خبرٌ عن القولِ والقولُ جملةٌ وجَب أن يكونَ في تأويلِ الجملةِ؛ فلأجلِ ذلك جازَ كسرُ الهمزةِ وفتحُها بحسبِ اعتبارينِ؛ فإن كان هذا مرادَ المصنفِ فهو صحيحٌ[2].

---

(١) انظر: المسائل الحلبيات (ص ١٩٩) بلفظ: «الذاهبة جاريته صاحبها»، وبهذا اللفظ عن الفارسي ذكره الشيخ خالد في التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٤٣٩).

(٢) جمع أبو حيان الأقوال والتأويلات التي قيلت في هذه المسألة فقال: «وتلخص من هذا كله أن كسر «إن» في هذه المسألة: إما لكونها خبرًا عن «أول» وهو مذهب الجمهور والمتفهَّم من كلام س [سيبويه]، أو عن «قولي» المضمرة معمولة له، وهو منسوب إلى عضد الدولة [الأمير البويهي وقد أخذ عن أبي علي]. أو لكونها معمولة لـ «أقول» والخبر محذوف وهو قول الفارسي. أو لـ«أول ما أقول» والخبر محذوف وهو قول الأستاذ أبي علي [هو الشلوبين]. أو لا يحتاج إلى الخبر لسد المعمول مسده، وهو قول بعض أصحابنا»، ثم =

إن قلت: فكذا إذا قلتَ: «قال فلانٌ: إن زيدًا منطلقٌ» له اعتبارانِ؛ لأنَّه باعتبارِ أنَّه متعلِّقُ القولِ ومعمولٌ له وجَب أن يكونَ في تأويلِ المفردِ، وباعتبارِ أنَّه قولٌ بعينِه وجَب أن يكونَ في تأويلِ الجملةِ فكان ينبغي ألا يتعيَّنُ الكسرُ ههنا بل لا يتعيَّنُ أصلًا. **قلتُ:** بينَهما فرقٌ وذلك إنَّما وجَب ههنا الكسرُ لقصدِ الحكايةِ وقد كانَت في الأصلِ مكسورةً فوجَب أن تكونَ كذلك في الحكايةِ، وإلا لم تكُن حكايةً، وقد ظهَر من ذلك أنَّه إذا لم تقصَدِ الحكايةُ لا يتعيُّنُ الكسرُ بل يجوزُ الأمرانِ كقولِك: «أقولُ: إن محمدًا رسولُ الله، وقولي: أنَّه لا إلهَ إلا اللهُ».

وَعَنهُ جَازَ العَطفُ فِي المَكسُورَه ... بِالرَّفعِ أَيضًا حَيثُ كَانَت صُورَه
وَسَامَحُوا فِي أَنَّ بَعدَ العِلمِ ... إِذ أَصلُهَا مَكسُورَةٌ فِي الحُكمِ
وَشَرطُ هَذَا الرَّفعِ أَنْ يَمضِي الخَبَرْ ... وَخَالَفَ الكُوفِي بِغَيرِ مُعتَبَرْ
/ ثُمَّ المُبَرِّدُ يُجِيزُ مِثلَا ... أَنِّي وَزَيدٌ ذَاهِبَانِ نَقْلَا [١٤٧: و]
وَقَولُهُم إِنِّي وَزَيدٌ مُسلِمُ ... وَمِثلُهُ وَالصَّائِبُونَ فَاعلَمُوا
خَبَرَ إِنَّ قَدَّرُوا مُقَدَّمَا ... فَقِس عَلَيهِ مَا أَتَاكَ مُعلَمَا
كَذَاكَ لَكِنَّ وَقُل لَكِنَّا ... فِي الكَهفِ لَكِنْ أَنَا أَصلٌ يُعنَى

يريد: لأجلِ «إن» المكسورةِ لا تغيِّرُ الجملةَ عما كانَت عليه من محضِ الإخبارِ- جازَ العطفُ على اسمِها بالرفعِ لأنَّه حينئذٍ يصحُّ أن يقدَّرَ كالعدمِ فيبقَى الاسمُ مرفوعًا بالابتداءِ فيصحُّ أن يعطَفَ عليه بالرفعِ؛ كما تقولُ: «ليس

= وجهها على أن للقول اعتبارين أيضًا كالمصنف هنا، ولكن اعتباره الأول عنده أن القول إن أريد به الحدث ففتح الهمزة، وإن أريد المقول نفسه فكسرها. التذييل والتكميل (٥/ ٨٢، ٨٣).

زيدٌ بقائمٍ وضاربًا» عطفًا على «قائم» على تقديرِ حذف الباءِ، وقال النحويُّون: العطفُ إنَّما هو على محلِّ «إن» مع اسمِها ومحلُّها رفعٌ بالابتداء، ولا يشترطُ في ذلك أن تكونَ المكسورةُ لفظًا بل كذا حكمُها إذا كانت في حكمِ المكسورةِ؛ مثالُ الأولِ قولُ جريرٍ[1]:

إنَّ الخِلافَـةَ وَالنُّبُـوَّةَ فِيهِمَا   وَالمَكرُمَاتِ وَسَـادَةٌ أَطهَارُ

مثالُ الثاني: إذا وقَعت موقعَ مفعولَي «عِلمتُ»؛ كقولك: «علمتُ أنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو»؛ فإنَّها مفتوحةٌ لكونِها معمولةً لكنَّها في حكمِ المكسورةِ لوقوعِها موقعَ الجملةِ، واشترَط البصريُّون في هذا العطفِ مضيَّ الخبرِ؛ لأنَّك إذا قلت: «إنَّ زيدًا وعمرٌو ضاربان» وجعلتَ «ضاربان» خبرًا عنهما لزِم أن يكونَ معمولُ العاملينِ مختلفينِ؛ لأنَّه من حيثُ إنَّه خبرٌ عن «زيدٍ» يكونُ معمولَ «إن» ومن حيث إنَّه خبرٌ عن «عمرو»، و«عمرٌو» مرفوعٌ بالابتداءِ يكونُ معمولًا للابتداءِ، وذلك يمنَعُ عندَهم، وأمَّا الكوفيُّون فلا يشترطون ذلك لما عُلِم من مذهبِهم أنَّ «إنَّ» لا عملَ لها إلا في اسمِها، وأما خبرُها فهو باقٍ على ما كانَ عليه من كونِه معمولًا للابتداءِ؛ فلا يلزمُ ما ذكَره البصريُّون لأنَّ الخبرَ حينئذٍ معمولُ شيءٍ واحدٍ هو الابتداءُ، وتمسَّكوا بالنقلِ فإنَّهم حكَوا عن العربِ: «إنَّهُم أجمعونَ ذاهبونَ»، و«إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ»، قالَ الشاعِرُ:

وَإِلَّا فَاعلَمُـوا أَنَّـا وَأَنتُـم   بُغَـاةٌ مَـا بَقِينَا فِي شِـقَاقِ[2]

---

(١) البيت من الكامل، وله في الكتاب (٢/ ١٤٥)، والمفصل (ص ٣٩٣)، وتوجيه اللمع (ص ١٥٦)، وتخليص الشواهد (ص ٣٧٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٤٣)، وليس في ديوانه.

(٢) بيت من الوافر، لبشر بن أبي خازم في ديوانه (ص ١٦٥)، وله في الكتاب (٢/ ١٥٦)، والإنصاف (١/ ١٥٤) [م: ٢٣]، والانتخاب لابن عدلان (ص ٦٠)، وتخليص الشواهد (ص ٣٧٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٤٨).

وأما المبرِّدُ والكسائيُّ فإنَّهما قالَا: إذا كانَ الاسمُ مبنيًا جازَ العطفُ قبلَ مضيِّ الخبرِ، وإلَّا: لم يجُز؛ لأنَّ الذي ورَد عنهم هو المبنيُّ لا غيرُ فوجَب قصرُ الجوازِ على موضعِ الورودِ؛ لأنَّه وإن ثبَت الجامعُ للقياسِ لكن وجِد الفارقُ وهو البناءُ. قال سيبويه: أمَّا قولهم: «إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ» فغلطٌ خارجٌ عن القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ(١). وأمَّا مثل «أنَّك وزيدٌ ذاهبٌ»، ومنه البيتُ، فخبرُ الأولِ محذوفٌ؛ تقديره: «أنَّك ذاهبٌ وزيدٌ ذاهبٌ»، و«أنَّا بغاةٌ وأنتم بغاةٌ» فحذِفَ الخبرُ مِن الأولِ لدلالةِ الثاني عليه، كما حذَف الشاعِرُ في قوله:

نَحـــنُ بِمَا عِندَنـــا وَأَنتَ بِمَا   عِندَكَ رَاضٍ وَالأَمرُ مُختَلِفُ(٢)

فإنَّه أرادَ: نحنُ بما عندَنا راضون وأنت بما عندك راضٍ.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩] فإن قوله ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ خبرٌ عن قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ وخبرُ قولِه ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ محذوفٌ؛ لدلالةِ الثاني عليه(٣).

---

(١) قال سيبويه: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء». الكتاب (٢/ ١٥٥)، وقد نقل المصنف هذه العبارة بنصها من شرح ابن الحاجب على المفصل (٢/ ١٧٥).

(٢) تقدم تخريجه في (١/ ٣٠٠).

(٣) هذا وجهٌ من اثنين رجَّحهما أبو البركات الأنباري في هذه الآية، والثاني: أن يكون في الآية تقديم وتأخير؛ أي: «إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم والصابئون والنصارى كذلك» ويكون على هذا على الاستئناف، وأورد أيضًا خمسَ توجيهات أخرى؛ أحدها: أن تكون ﴿إِنَّ﴾ بمعنى «نعم» فلا تكون عاملة. والثاني: أن يكون ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ معطوفًا على الضمير في ﴿هَادُواْ﴾، وهو ضعيف لأن =

واعلم أن حكمَ «لكنَّ» في ذلك حكمُ «إن» لكونِها غيرَ مغيِّرةٍ للجملةِ مثلَها؛ تقولُ: «ما جاءَني زيدٌ لكنَّ عمرًا جاءَ وبكرٌ».

تنبيه: هل يكونُ حكمُ الصفةِ وعطفِ البيانِ والتوكيدِ في ذلك حكمَ العطفِ أم لا؟ قال الزجَّاجُ: نعم وهو مذهبُ الفرَّاء وحمَل عليه قولَه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨] قال: إن ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ صفةٌ لـ﴿رَبِّي﴾ حملًا على محلِّه[١]. وقال بعضُهم: لا وما ذكَره له مَحمِلٌ غيرُ ذلك وهو أن يكونَ خبرًا بعدَ خبرٍ، أو خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ أو بدلًا من الضميرِ في ﴿يَقْذِفُ﴾، أو يكونَ فاعلَ ﴿يَقْذِفُ﴾ وتكونَ الجملةُ مستغنيةً عن عائدٍ [ظ: ١٤٧] لاشتمالِها على / اسمٍ بمعنى المبتدأِ[٢].

= العطف على المضمر المرفوع المتصل لا يجوز من غير فصل ولا تأكيد. **والثالث**: أن يكون ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ على لغة بني الحارث بن كعب. **والرابع**: إنما رفع لأن ﴿إِنَّ﴾ لم يظهر عملها في ﴿ٱلَّذِينَ﴾ لأنه مبني؛ لأن العطف على المبني عطف على الموضع لا اللفظ. **والخامس**: أنه معطوف على محل ﴿إِنَّ﴾ قبل تمام الخبر. انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٩٩)، وقد أطال القول فيها السمين الحلبي وأورد فيها هذه التقديرات وأضاف إليها اثنين آخرين؛ ليكون جملة ما وجِّهت به هذه الآية تسعة توجيهات؛ انظرها في: الدر المصون (٤/ ٣٥٣).

(١) معاني القرآن للزجاج (٤/ ٢٥٧، ٢٥٨)، وهو مذهب الجرمي أيضًا؛ انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٦٨٠)، وشرح المفصل (٤/ ٥٤١)، وشرح التسهيل (٢/ ٥٢)، وشرح الرضي (٤/ ٣٥٤).

(٢) انظر: الأصول (١/ ٢٥١)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٧٥)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٦٨٠)، والبديع لابن الأثير (١/ ٣١٩)، وشرح المفصل (٤/ ٥٤١)، وشرح التسهيل (٢/ ٥٢)، وشرح الرضي (٤/ ٣٥٤)، وشرح الشاطبي على الألفية (٢/ ٣٧٦)، وتعليق الفرائد (٤/ ٨٩).

هذا تمامُ ما وقفتُ عليه مِن قولهم في هذه المسألةِ. **وأقول**: العطفُ على محلِّ «إنَّ» شيءٌ لا يتحقَّقُ، وقولُ المصنف: «إن ذلك إنَّما هو على تقديرِها كالعدمِ»(١). ليس بشيءٍ؛ لأنَّ اللفظَ إنَّما يقدَّرُ كالعدمِ إذا كان زائدًا كالباء في نحو:

.... [فَـ]ـلَسنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا(٢)

وأمَّا إذا لم يكُن زائدًا فلا. وقولُ النحويِّين: إنَّ العطفَ إنَّما هو عليها مع اسمِها ومحلَّها رفعٌ بالابتداءِ إن أرادوا ما قالَه المصنفُ فقد عرفتَ ما فيه، وإلا لم يتحقَّق؛ لأنَّ الابتداءَ الذي يقتضي الرفعَ هو الابتداءُ بالاسمِ لأجلِ إسنادِ الخبرِ إليه لا مطلقُ الابتداءِ، ولا شكَّ أنَّ الابتداءَ بها وباسمِها ليس لأجلِ إسنادِ الخبرِ إليهما بل إلى اسمِها فقط؛ فالذي ابتُدِئ به غيرُ الذي أُسند إليه وليس هذا مثلَ قولِك: «مررتُ بزيدٍ وعمرًا»؛ لأنَّ العطفَ ههنا على «زيد» فقط ومحلُّه النصبُ لتعلُّقِ الفعلِ به بواسطةِ الجارِّ. وأمَّا ما ورَد مما يُوهِمُ أنَّه كذلك؛ فإن كانَ قبل مضيِّ الخبرِ وكانَ نحوَ: «إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ» فهو من الأغلاطِ كما قالَه سيبويه لا اعتدادَ به. وإن كان نحوَ: «إنَّك وزيدٌ قائمٌ» فهو مبتدأٌ وما بعدَه خبرُه وخبرُ «إنَّ» محذوفٌ لدلالةِ الثاني عليه، والعطفُ عطفُ الجملةِ على الجملةِ

---

(١) انظر: شرح الكافية له (٣/ ٩٦٧).

(٢) عجز بيت من الوافر، لعقبة أو عُقَيب الأسدي، والبيت بتمامه:

مُعَاوِيَ إنَّنا بشرٌ فأَسجِح فلَسنَا بِالجِبالِ وَلَا الحَدِيدَا

وهو في الكتاب (١/ ٦٧)، والإنصاف (١/ ٢٧١) [م: ٤٥]، وتوجيه اللمع (ص ١٤٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٠)، ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة للمرزوقي (٢/ ٢١٧)، وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ٣٣٨)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٦)، وهو من الأبيات السائرة. وقوله: «أسجح»؛ أي: لِن وترفَّق بنا.

لا كما قالوه. وأمَّا ما هو بعدَ مضيِّ الخبرِ كالبيتِ الذي أنشدوه وهو قولُه:

.... وَالمَكرُمَاتِ وَسَادَةٌ أَطهَارُ(١)

فهو مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ لدلالةِ الخبرِ الأولِ عليه وهو قوله:

.... فِيهِمَا ....(٢)

فهذا مَحمِلٌ واضحٌ فالتاركُ له باختيارِ العطفِ كتاركِ الجادَّةِ والواقعِ في الشوكِ طالبًا للسبيلِ.

وحملُ سيبويه قولَه:

وَإِلَّا فَاعلَمُوا أَنَّا وَأَنتُم بُغَاةٌ ....

على العطفِ أبعدُ لكونِها مفتوحةَ الهمزةِ، ومفتوحةُ الهمزةِ دائمًا معمولةٌ فكيفَ يَحكُم عليها بالرفعِ على الابتداءِ؟! وقولُهم: إنَّها في حكمِ المكسورةِ لكونِها مع اسمِها وخبرِها واقعةً موقعَ مفعولي «اعلموا» ضعيفٌ؛ لأنها معمولةٌ ولا شيءَ مِن المعمولاتِ يقدَّرُ بالجملةِ بل هيَ وما عمِلت فيه في موضعِ المفعولِ الأولِ والمفعولُ الثاني محذوفٌ كما هو مذهب الأخفشِ.

وَأَدخَلُوا اللَّامَ عَلَى المَكسُورَة لِأَنَّهَا عَلَى ابتِدَاءٍ دَلَّتِ
فِي خَبَرٍ أَو مَا عَلَيهِ قُدِّمَا وَفِي اسمِهَا بِفَاصِلٍ بَينَهُمَا

يريد لأجلِ أنَّ «إنَّ» لا تغيِّرُ الجملةَ عمَّا هي عليه يجوزُ أن تجامِعَ لامَ

(١) في الأصل: «سادةُ الأطهارِ» على الإضافة، وهو من تصرفات الناسخ وقد تقدم التنبيه عليه في مقدمة التحقيق، والمثبت هو الرواية المعروفة وبها تقدم قريبًا.

(٢) أي: في قول جرير السابق:

إِنَّ الخِلافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمَا وَالمَكرُمَاتِ وَسَادَةٌ أَطهَارُ

الابتداءِ بخلافِ سائرِ أخواتِها، ولها ثلاثةُ مداخلَ:

الأولُ: اسمها بشرطِ أن يفصَلَ بينَه وبينَها؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦]، وإنما شرَطوا الفصلَ لكونِها توافِقُه في كونِهما لمجردِ التوكيدِ فكرِهوا الجمعَ بين حرفينِ متفقينِ في المعنى.

الثاني: الخبر بشرطِ وقوعِها في موقِعِها؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ﴾ [النحل: ١٨]، وإنما شرَطوا ذلك لأنه لو قدِّمَ على المبتدأِ لم يجُز دخولُ اللامِ عليه لما قلنا.

الثالث: ما وقَع قبلَ الخبرِ؛ كقولِك: «إن زيدًا لطعامِكَ آكلٌ»، وقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]. وإنما قال المصنفُ: «**أو ما عليه قُدِّمَا**»، ولم يقُل: «أو ما تتعَلَّقُ به مقدمًا عليه» كما قاله جارُ الله[1]؛ ليدخلَ فيه نحوُ قولِك: «إنَّ زيدًا لهوَ المنطلقُ»، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢]؛ لأنَّ الفصلَ ليس يتعلَّقُ بالخبر، لكن كان عليه ذكرُ قيدٍ آخرَ وهو ألا يكونَ أجنبيًّا؛ لأنَّه لو كان ما قدِّم على الخبرِ أجنبيًّا لم يجُز دخولُ اللامِ عليه. واعلم أنَّه لا يجوزُ دخولُها فيما تأخَّر عن الاسمِ والخبرِ؛ لا يقالُ: «إنَّ زيدًا آكلٌ لطعامِك»؛ لأنَّ محلَّها كان قبلَها ولما نزلَت عن ذلك للغرضِ المذكورِ فلا أقلَّ ألَّا تتأخَّرَ عنهما.

واعلم أنَّه كما حصَلتِ المنافاةُ بينَ اللامِ وبينَ «ليتَ ولعلَّ وكأنَّ» لكونِ اللامِ لتأكيدِ الخبرِ، و«ليت ولعل» للإنشاءِ، و«كأن» للتشبيهِ= كذلك حصلتِ المنافاةُ بينها / وبين «لكنَّ» لكِن من وجهٍ آخرَ؛ وهو أنَّ اللامَ تستدعي انفصالَ [١٤٨: و]

---

(١) انظر: المفصل (ص ٣٩٢)، وعبارته فيه: «وعلى ما يتعلق بالخبر إذا تقدمه؛ كقولك: إن زيدًا لطعامك آكل».

الكلامِ عما قبلَه و«لكنَّ» تستدعي اتصالَه بما قبله وهما يتنافيانِ فوجَب ألا يجامعَها أيضًا، لكن ورَد ذلك مِن قولِه:

.... وَلَكِنَّنِـي مِن حُبِّهَـا لَعَمِيدُ[١]

فوجَب أن يُؤوَّل؛ وأوَّلوه بأن أصلَه: «لكن إنني» ثم نقلت حركة الهمزة إلى نون «لكِن»، وحذفت الهمزةُ فاجتمعت ثلاثُ نوناتٍ فحذِفَت إحداها وأُدغمت الأولى في الثانيةِ، ويجوزُ ذلك لأنَّهم اتفقوا على أنَّ قولَه تعالى في الكهف: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٣٨]؛ أصلُه: «لكن أنا هو اللهُ» فخفف كما قلناه، وفي هذا نظر[٢].

وَخَفَّفُـوا إنَّ فَأَلزَمُوهَـا لَامًـا فَأَلغَوهَـا وَأَعمَلُوهَـا
وَجَوَّزُوا مِن بَعدِها فِعلُ ابتِدَا وَأَطلَقَ الكُوفيُّ مَـا قَد قُيِّدَا

يجوز أن تخفَّفَ «إنَّ» وحينئذٍ يجوزُ أن تُعملَ وأن تُلغى؛ أما الإعمالُ فلأنَّ

---

(١) عجز بيت من الطويل لا يعرف قائله، والبيت بتمامه:

يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِـي مِـن حُبِّهَـا لَعَمِيـدُ

وهو بتمامه في شرح ابن الناظم (ص ١٢٣)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٦٣)، وروي عجزه في: المفصل (ص ٣٩٢)، والبديع لابن الأثير (١/ ٥٤٤)، واللباب للعكبري (١/ ٢١٧)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٣٤)، وقال: «أقول: ذكر المتأخرون من النحاة أن قائل هذا لا يعرف ولا يحفظ له تتمة، وهو شطر من الطويل».

(٢) لعل وجه النظر هنا أن للنحويين في هذا البيت توجيهًا آخرَ غير هذا، وهو أن تكون اللام زائدة وأوردوا لها شواهد كثيرة من الشعر والقراءات، وعليه فقد دخل الشاهد الاحتمالُ فسقط به الاستدلال؛ إذ الأصول لا تثبت بالمحتملات كما نص المصنف وغيره في غير موضع، وقد حمل البيت على تأويل آخر والله أعلم. وانظر: شرح المفصل (٤/ ٥٣٢)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٩)، وشرح الرضي (٤/ ٣٦٣).

الذي لأجلِه العملُ وهو الاقتضاءُ باقٍ لم يزُل بالتخفيفِ، وأمَّا الإلغاءُ فقالوا: لزوالِ المشابهةِ اللفظيةِ بسببِ التخفيفِ؛ مثالُ الإعمالِ قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، ومثالُ الإلغاءِ قولُه تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾ [يس: ٣٢]، **والحقُّ عندي**: أنها عاملةٌ مطلقًا؛ تارةً في الظاهرِ وتارةً في ضميرِ الشأنِ كما قالوه في المفتوحةِ ولا أرَى بينهما فرقًا، وذلك لأنَّ اللفظَ لا تأثيرَ له في العملِ أصلًا وإنما المقتضي للعملِ هو المعنَى وهو باقٍ؛ فانظر إلى عملِ الفعل ولو بقِي منه حرفٌ واحدٌ، بل ولو لم يبقَ منه شيءٌ أصلًا إذا كان المعنى مرادًا.

وإذا خفِّفت لزمتِ اللامُ لئلَّا تلتبسَ بـ«إن» النافيةِ؛ لأنَّك إذا قلت: «إنْ زيدٌ قائمٌ» بغيرِ اللامِ لم تدرِ أنَّك: أمثبتٌ لقيامِ زيدٍ أم نافٍ له. واعلم أنَّ المصنفَ قد عمَّم الحكمَ في لزومِ اللامِ لـ«إن» المخففةِ معَ الإلغاءِ والإعمالِ وكذا جارُ اللهِ وابنُ معطٍ[1]، وذلك إن كانَ من الاستقراءِ فلا كلامَ فيه وإلا فالقياسُ لا يوجِبُ ذلك؛ لأنَّ لزومَ اللامِ لا وجهَ له إلا رفعُ الالتباسِ بـ«إن» النافيةِ، وإذا أُعمِلت احتمَلَ الإعمالُ مؤونةَ الالتباسِ فلا وجهَ للزومِها. وعبارةُ الجُزُوليِّ فيه هكذا: ««إنَّ» المكسورةُ متَى خفِّفت وأُعمِلت فحكمُها حكمُ الثقيلةِ»[2].

واعلم أنَّ البصريِّين جوَّزوا دخولَها على فعلٍ منَ الأفعالِ الداخلةِ على المبتدأِ والخبرِ خاصةً؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، وقال: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، وقال: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. وأمَّا الكوفيُّون فأطلقوا ذلك وجوَّزوا

---

(١) انظر: المفصل (ص ٣٩٥)، والفصول الخمسون (ص ٢٠١).

(٢) المقدمة الجزولية (ص ١١٤)، وقد وصف إبن إياز في المحصول (ص ٤٦٧) قول الجزولي هذا بالحسن؛ لأنه إذا عمِلت حصل الفرق بينها وبين «إن» النافية؛ فليس للزوم اللام هنا وجه على ما قال المصنف أيضًا رحمه الله.

دخولَها على كلِّ فعلٍ[(١)]. وهو ضعيفٌ لا يدلُّ عليه الاستقراءُ ولا القياسُ؛ لأنَّ دخولَها على عواملِ المبتدأِ والخبرِ فيه توفيرٌ لمقتضى وضعِها؛ لأنَّها من حيثُ المعنى داخلةٌ عليهما ألا ترى أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]؛ معناه: أنَّك لمن الكاذبين. وحينئذٍ لا يلزمُ مِن جوازِ دخولِها على هذهِ الأفعالِ دخولُها على كلِّ فعلٍ، وأمَّا ما أنشدوه من قولِه:

بِاللهِ رَبِّكَ إِن قَتَلتَ لَمُسلِمًا ... وَجَبَت عَلَيكَ عَقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[(٢)]

وروَوه: «إِنْ تَزِينُك لَنفسُك، وإِنْ تَشينُك لَهِيَه»؛ فخارجٌ عن القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ فكان مردودًا.

وَخَفَّفُوا أَنَّ فَأَعمَلُوهَا ... فِي الشَّأنِ تَقدِيرًا وَأَلزَمُوهَا
عِندَ دُخُولِهَا عَلَى الأَفعَالِ ... لِقَد وَحَرفِ النَّفيِ وَاستِقبَالِ
وَنَحوَ أَنْ زَيدًا عَلَى الإِعمَالِ ... شَذَّ فَلَا تَعبَأْ بِهِ بِحَالِ

اعلم أنَّه كما جازَ تخفيفُ «إنَّ» المكسورةِ كذلك جازَ تخفيفُ مفتوحِها، ولا [١٤٨: ظ] تكونُ إلا عاملةً بالاتفاقِ، ولا تعملُ في الفصيحِ / إلا في ضميرِ الشأنِ مقدرةً، ولا تحتاج إلى اللامِ لعدمِ الالتباسِ كما في المكسورةِ، وتقعُ بعدَها الجملةُ الاسميةُ والفعليةُ؛ أمَّا الاسميةُ كقولك: «علِمت أنْ زيدٌ قائمٌ»، قال الشاعرُ:

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ١٤٠)، وشرحه للسيرافي (٢/ ٤٦٩)، والإنصاف (٢/ ٥٢٦) [م: ٩٠]، وشرح المفصل (٤/ ٥٥٣)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٤٣٨)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٦).

(٢) بيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد زوج الزبير بن العوام رضي الله عنه، وهو لها في الأغاني (١٨/ ١١)، وشرح المفصل (٤/ ٥٥٣)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٥٣)، وشرح شواهد المغني (١/ ٧١)، وهو من الأبيات السائرة، وجاءت فيه روايات أشهرها: «شَلَّت يمينك إن ...».

فِي فِتيَةٍ كَسُيُوفِ الهِندِ قَد عَلِمُوا ... أَن هَالِكٌ كُلُّ مَن يَحفَى وَيَنتَعِلُ(١)

والفعليةُ إن كانَ الفعلُ ماضيًا فلا بدَّ من «قد» كقولِ الشاعرِ:

أَلَم تَعلَمِي أَنْ قَد تَفَرَّقَ قَبلَنا ... خَلِيلَا صَفَاءٍ: مَالِكٌ وَعَقِيلُ(٢)

وإن كان مضارعًا فلا بدَّ من حرفِ التسويفِ أو حرفِ النفيِ؛ قالَ الشاعرُ:

وَأَيقَنَتِ القَبَائِلُ مِن جَنَابٍ ... وَعَامِرَ أَن سَيَمنَعُهَا نَصِيرُ(٣)

وقال اللهُ تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩].

وأما عملُها في الاسمِ الظاهرِ فقد ضعَّفوه وقد جاءَ ذلك؛ قال الشاعرُ:

فَلَو أَنْكَ يَومَ الرَّخَاءِ سَأَلتَنِي ... فِرَاقَكَ لَم أَبخَل وَأَنتَ صَدِيقُ(٤)

وقال الآخر:

لَقَد عَلِمَ الضَّيفُ وَالمُرمِلُون ... إذا اغبَرَّ أُفقٌ وَهَبَّت شَمَالَا

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيثٌ مَرِيعٌ ... وَقِدمًا هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا(٥)

---

(١) بيت من البسيط، وهو للأعشى في الكتاب (٢/ ١٣٧)، والأصول (١/ ٢٣٩)، وشرح التسهيل (٢/ ٤١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٥٩).

(٢) بيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في ديوان الهذليين (٢/ ١١٦)، والفاخر (ص ٧٣)، والأغاني (١٥/ ٣٠٥)، وجمهرة الأمثال (١/ ١٠٨)، والاقتضاب للبَطَليوسي (٣/ ٣٨٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٦٧)، وخزانة الأدب (٨/ ٢٧٣). ومالك وعقيل: رجلان يضرب بهما المثل في طول المنادمة وحسن الصحبة.

(٣) بيت من الوافر، وهو لهلال بن رَزين في ديوان الحماسة (١/ ١٢٦).

(٤) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٠٣)، والإنصاف (١/ ١٦٦) [م: ٢٤]، والتبيين للعكبري (ص ٣٤٩) [م: ٥٣]، وشرح الرضي (٢/ ٤٦٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٧٥).

(٥) بيتان من المتقارب، وهما لجَنوبَ بنت عَجلان ترثي أخاها عمرًا ذا الكلب في الحماسة =

وقد جاءَ في شعرِ المتنبيِّ:

وَأَنْكَ بِالأَمسِ كُنتَ مُحتَلِمًا شَـيخَ مَعَدٍّ وَأَنـتَ أَمرَدُهَا(١)

واعلم أنَّ ههنا ضابطًا يعرَفُ به مواضعُ «أن» المخففةِ عن الناصبةِ الفعلَ؛ وهو أن نقولَ: إمَّا أن يكونَ قبلَها فعلٌ مسلطٌ عليها أو لا؛ إن كانَ الأولَ فإمَّا أن يكونَ فعلَ تحقيقٍ أو ظنٍّ أو بما يحتملُهما؛ إن كان الأولَ تعيَّنَ للمخففةِ؛ نحو: «علِمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ» وذلك أنَّ «أن» الناصبةَ للفعلِ للرجاءِ والطمعِ فلا تجامِعُ فعلَ التحقيقِ. فإن كان الثانيَ تعيَّنَ للناصبةِ للفعلِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢]. وتقولُ: «أرجو أن تحسنَ إليَّ، وأخافُ أن تسيءَ إليَّ». والثالثُ: يجوزُ فيه الأمرانِ وهو ما وقَع بعد «ظننتُ وحسبتُ وخلتُ»؛ فإن قدِّرت بمعنى العلمِ تعيَّنتِ المخففةُ وإن قدِّرت بمعنى الظنِّ تعيَّنتِ الناصبةُ للفعلِ.

وإن لم يكن قبلَها فعلٌ مسلطٌ عليها؛ فإمَّا أن يكونَ مصدَّرًا بها الجملةُ أو لا، إن كانَ الأولَ تعيَّنَتِ الناصبةُ الفعلَ؛ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٌ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وإن كان الثانيَ جازَ فيها الأمرانِ نحو: «حسُن أن تقومَ».

كَأَنَّ لِلتَّشـبِيهِ وَالصَّحِيـحُ إِلغَاؤُهَـا إِن خُفِّفَت فَصِيحُ

= الشجرية (١/ ٣٠٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٥٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٠٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٨٣)، ونسب لكعب بن زهير رضي الله عنه في الأزهية (ص ٥٥)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٥٣)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٠)، وليس في ديوانه، والأشبه ما قدم وله قصة تنظر في مظانها المذكورة.

(١) البيت من المنسرح، وهو في ديوانه (ص ٥)، واللامع العزيزي (١/ ٤٠٦)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٥٤).

«كأنَّ» للتشبيهِ، إذا قلت: «كأنَّ زيدًا الأسدُ»؛ معناه: زيدٌ يشبهُ الأسدَ. وهل هي مركبةٌ من كافِ التشبيه و«أنَّ» المشددة، أو هي كلُّها برأسِها موضوعةٌ للتشبيهِ؟ جزَم جارُ اللهِ بالأولِ، وقال: «أصلُه: أنَّ زيدًا كالأسدِ؛ فقدَّم الكافَ على «أنَّ» حيثُ أرادوا بناءَ الكلامِ على التشبيهِ في أولِ الأمرِ، ركِّبت مع «أَنَّ» كما ركبت مع «ذا» في «كذا» وفتحتِ الهمزةُ لفظًا والمعنى على الكسرِ»[1]. وردَّ عليه المصنفُ: بأنَّه لو كان كذلك لوجَب أن يكونَ جارًّا أو مجرورًا وحينئذٍ وجَب ألا تستقلَّ كلامًا ونحنُ نقطعُ باستقلالِها[2]. **والجوابُ عنه**: أنَّ ذلك لازمٌ لو لم يقُل بالتركيب، وأمَّا التركيبُ فلا لأنَّ اللفظَ قد يعرِضُ له حكمٌ في التركيبِ مغايرٌ لحالةِ الإفرادِ، وأيضًا يلزمُ ما ذكَره لو كانتِ الكافُ داخلةً على «أنَّ» مع ما عمِلت فيه حتَّى يكونَ المعمولُ في حكمِ المفردِ لكن ذلك ليس بالمدَّعى؛ بل هيَ إنما دخَلت على «أنَّ» وحدَها كدخولِها في «ذا وأيٍّ»، وأيضًا أنه لازمٌ لو كانَت عاملةً لكنَّه ممنوعٌ.

واعلم أنها تخفَّفُ وحينئذٍ تُلغَى في الأكثرِ؛ قالَ الشاعرُ:

وَنَحـــرٍ مُشـــرِقِ اللَّونِ   كَـــأنْ ثَديَـــاهُ حُقَّـــانِ[3]

---

(١) المفصل (ص ٣٩٨).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٨٩)، وقدم ثمة وجهين قبل هذا؛ أحدهما: أن التركيب خلاف الأصل، والآخر: أن «إن وأخواتها» غير مركبة.

(٣) بيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢/ ١٣٥)، والأصول (١/ ٢٤٦)، والمفصل (ص ٣٩٨)، وتخليص الشواهد (ص ٣٩٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٧٠). قوله: حقان؛ هو مثنى الحُقّ، والحُقُّ: وعاء صغير يوضع فيه الطيب، والمقصود هنا أن ثدي هذه المرأة يشبه هذا الحُقَّ في دقته وهيئته.

ويجوزُ إعمالُها؛ قال:

كَأَنْ وَرِيدَيهِ رِشَــاءَا خُلبِ[(١)]

وإنما كثُر الإلغاءُ فيها لضعفِ مدلولِها ولفظِها بسببِ امتزاجِهما بمدلولِ الكافِ ولفظِها؛ هذا إن قلنا: إن العملَ مسندٌ إلى «أنْ»، وأمَّا إذا قلنا: إن العمل لـ«كأنْ» المركبة وإنما عمِلت لكونها للتشبيهِ والتشبيهُ اقتضاءُ طرفينِ فعمِلت فيهما= لم نقُل بإلغائِها بل بعملِها في ضميرِ الشأنِ؛ كما قلنا في «أنَّ» لبقاءِ مدلولِها / الذي استنَدَ العملُ إليه= سلَّمنا، ورويَ قوله: [١٤٩: و]

.... كأنْ ظِبيَةٌ تَعطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمْ[(٢)]

على ثلاثةِ أوجهٍ: رفعُ ظبيةٍ على الإلغاءِ، ونصبُها على الإعمال، وجرُّها على زيادة «أنْ»[(٣)].

لَكِنَّ لِاسـتِدرَاكِهَا مُشَارِفَه بَينَ كَلَامَيــنِ عَلَى المُخَالَفَه

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٦٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٦٦)، وبلا نسبة في الكتاب (٣/ ١٦٤)، والإنصاف (١/ ١٦٢) [م: ٢٤]، والتبيين للعكبري (ص ٣٤٩) [م: ٥٣]، وشرح الرضي (٤/ ٣٧٠). قوله: الرِّشاء؛ أي: الحبل، والخُلب: البئر.

(٢) عجز بيت من الطويل، اختلف على قائله، والبيت بتمامه:

ويومًــا تُوافِينا بوَجهٍ مُقَسَّــمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمْ

وهو لابن صَرِيم اليشكري في الكتاب (٢/ ١٣٤)، والأصول (١/ ٢٤٥)، وشرح المفصل (٤/ ٥٦٧)، وتخليص الشواهد (ص ٣٩٠)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٢٢)، ولعِلْباءَ ابن أَرقَم في الأصمعيات (ص ١٥٧)، ولأَرقَم بن عِلْباء في شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٦٦)، وقدَّمه في المقاصد النحوية (٢/ ٧٦٧) مع ذكره الأوَّلَين، ولزيد بن أرقم في الإنصاف (١/ ١٦٤) [م: ٢٤]. وقوله: تعطو؛ أي: تتناول وتأخذ. وناضر؛ أي: حسن. والسَّلَم: شجر العضاة.

(٣) أي: زيادة «أن» بين الكاف ومجرورها.

فِي اللَّفظِ أَو مَعنًى وَإِن تُخَفَّفِ ... أَلغَيتَها عَنِ الجَمِيعِ فَاعرِفِ
وَالوَاوُ فِيهَا كَثُرَت عَلَى المَدَى ... وَلَيتَ جَــاءَت لِلتَّمَنِّي أَبَدَا
وَلَيــتَ زَيــدًا قائمًــا لِلفَرَّا ... مُجرَى تَمَنَّيتُ لَهَا قَد أَجرَى
يا لَيتَ أَيَّامَ الصِّبَــا رَوَاجِعَا ... دَلِيلُــهُ فَكُن بِحَــذفٍ دَافِعَا
لَعلَّ جَاءَت لِلتَّرَجِّي وَاخفِضَا ... بِهَا شُذُوذًا وَهْوَ غَيرُ مُرتَضَى

«لكنَّ» موضوعةٌ للاستدراكِ تقعُ بين كلامينِ متغايرينِ في النفيِ والإثباتِ لفظًا أو معنًى؛ فاللفظُ كقولِك: «جاءَني زيدٌ لكنَّ عمرًا لم يجئ»، أو «ما جاءَني زيدٌ لكن عمرًا جاءني». والمعنى كقولِك: «سافَر زيدٌ لكنَّ عمرًا أقام»؛ لأنَّ المعنى: أن عمرًا ما سافَر، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣] والمعنى: ولكنَّ الله ما أراكَهم كثيرًا.

وقالوا: إنَّها قد تخفَّف فتُلغى وتكونُ حرفَ عطفٍ، والحقُّ أنَّها مركبةٌ مِن «لكِن» الاستدراكيةِ العاطفةِ و«أنَّ» الناصبةِ والعملُ مستندٌ إلى «أنَّ»(١)، إلا أنَّها إذا حُلِّلت بطَل العملُ لا لأجلِ الإلغاءِ بل لأجلِ زوالِ العاملِ؛ للقطعِ بأنَّ

(١) هذا قول الفراء وقد انتصر له المؤلف على ما ترى أعلاه، وأما البصريون فيرون أنها بسيطة مفردة مكونة من خمسة أحرف وألفه أصل، وذهب عموم الكوفيين إلى أنها مركبة من «لا» و«إن» والكاف زائدة، وثمة مذهب رابع، وهو أنها مؤلفة من «لا وكأن» والكاف للتشبيه و«أن» على أصلها في العمل ولذلك وقعت بين كلامين لما فيها من نفي لشيء، وإثبات لغيره، وكسرت الكاف لتدل على الهمزة المحذوفة وإلى هذا ذهب السهيلي. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٥)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١/ ١٢٠)، واللباب للعكبري (١/ ٢٠٦)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٠، ١١)، ومغني اللبيب (ص ٣٨٤)، وتعليق الفرائد (٤/ ٩).

مدلولَها كمدلولِ المخفَّفة في كونِهما للاستدراكِ وأنَّ العملَ بحسبِ المدلولِ فلو كانَ الاستدراكُ مقتضيًا للعملِ لكانَ مقتضيًا له في حالتَي التخفيفِ والتشديدِ.

إن قلتَ: هذا معارضٌ بـ«كأنَّ» فإنَّها للتشبيهِ كالكافِ، وليس مثلَه في العملِ. **قلتُ**: بعدَ تسليمِ استنادِ العملِ إليها؛ إنَّ الكافَ لكونِها لإفضاءِ معنى الفعلِ إلى مصحوبِها عمِلَ عملَ الجرِّ وحينئذٍ يمتنعُ أن يعملَ عملًا غيرَه، وأيضًا إنَّ وضعَها لتقعَ بين الطَّرفين، ومن الممتنعِ أن يعملَ اللفظُ فيما قبلَه إلا بنيةِ التأخيرِ، وغايةُ ما يقالُ على ذلك: إنَّها لو كانت عاطفةً مطلقًا لامتنَع دخولُ الواوِ العاطفةِ عليها لكنَّه لا يمتنعُ ذلك، وهذا لا يقاوِمُ ما قلناه لجوازِ أن تكونَ الواوُ زائدةً، وأيضًا إنَّما يمتنِعُ ذلك لو اتفقتَا من كلِّ الوجوهِ وليس كذلك لأنَّ لكلٍّ منها معنًى ليسَ للآخرِ وإن أُشرِكتَا في مطلقِ الربطِ.

و«ليتَ» موضوعةٌ للتمنِّي، وأجازَ الفرَّاءُ نصبَ الجزأينِ بها معًا بتقديرِ «تمنَّيت»، وبعضُ أصحابِه طرَد ذلك في باقي أخواتِها، وكذلكَ الكسائيُّ لكنَّ بإضمارِ «كانَ»[1]، والمُتمسَّكُ قولُ الشاعرِ:

يَا لَيتَ أَيَّـامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[2]

والجواب: **أن الأصولَ لا تثبتُ إلا بالقواطعِ**، والبيتُ ليس فيه قطعٌ لجوازِ

---

(١) انظر أقوالهم وتضعيفها في: الأصول (١/ ٢٤٨)، والمفصل (ص ٤٠٠)، والمقدمة الجزولية (ص ١١٩)، واللمحة لابن الصائغ (٢/ ٥٤١)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٦)، والجنى الداني (ص ٤٩٢)، ومغني اللبيب (ص ٣٧٦)، وشرح الشاطبي على الألفية (٢/ ٣١١).

(٢) تقدم تخريجه في (١/ ٣٠٦).

أن يكونَ خبرُ «ليت» محذوفًا، و«رواجعًا» يكونُ حالًا؛ أي: «يا ليت أيامَ الصبا لنا رواجعًا» على ما ذهَب إليه البصريُّون.

و«لعلَّ» لتوقعِ مرجوٍّ أو مخوفٍ، والأولُ هو الغالبُ، وأمَّا ما صدَر عنِ اللهِ تعالى لا على سبيلِ الحكايةِ كقوله ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، و﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]؛ فقيل: إنَّه على طريقِ ردِّ معناه إلى المخاطبِ؛ كأن التوقُّعَ ممَّن تعلَّقَ به وهم المخاطبون. ومنه قوله تعالى في قصةِ فرعونَ: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]؛ معناه: اذهبَا أنتما على رجائِكما ذلك مِن فرعونَ. وقيل: إنَّ معناها في مثلِ ذلك التعليلُ، وهو يُشكِلُ بقولِه: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]. قيل: إنَّ معناها لتحقُّقِ ما تعلَّقت به، ويُشكِل بقوله: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]؛ لأنَّه لم يتذكَر ولم يخشَ وقد لُمِح فيها معنى التمنِّي كقراءة عاصم: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب[١] بعدَ قولِه ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦][٢].

وأجازَ الأخفشُ: «لعلَّ إنَّ زيدًا قائمٌ» / قياسًا على «ليتَ» وهو [١٤٩: ظ]

---

(١) هذه قراءة حفص عن عاصم، وقرأ شعبة عنه وبقيةُ العشرة برفع «فأطلعُ». السبعة لابن مجاهد (ص ٥٧٠)، والمبسوط لابن مهران (ص ٣٩٠)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٦٥).

(٢) قال السمين الحلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾: «إذا ورد ذلك في كلام الله تعالى، فللناس فيه ثلاثة أقوال؛ أحدها: أن «لعل» على بابها من الترجي والإطماع، ولكن بالنسبة إلى المخاطبين؛ أي: لعلكم تتقون على رجائكم وطمعكم، وكذا قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾؛ أي: اذهبا على رجائكما [الكتاب (١/ ٣٣١)]. والثاني: أنها للتعليل؛ أي: اعبدوا ربكم لكي تتقوا، وبه قال قطرب والطبري وغيرهما...، والثالث: أنها للتعرض للشيء، كأنه قيل: افعلوا ذلك متعرضين لأن تتقوا». الدر المصون (١/ ١٨٩).

ضعيفٌ[١]، وقد استعمَلها الشاعرُ استعمالَ «عسَى» في قوله:

لَعَلَّكَ يومًا أَن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعنَكَ أَجدَعَا[٢]

وهو شاذٌّ خارجٌ عن القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ.

والجرُّ بها ثابتةُ الأولِ أو محذوفتُه مفتوحةُ الآخرِ[٣]، ومكسورتُه لغةٌ عُقَيليَّة؛ قالَ:

.... لَعَلِّ أَبِي المِغوَارِ مِنكَ قَرِيبُ[٤]

وفيها تسعُ لغاتٍ: «لعلَّ وهي الأصلُ، وعلَّ، ولعنَّ، وعنَّ، ولأنَّ، وأنَّ، ورعنَّ، ورغنَّ، ولعاءَ»[٥].

* * *

(١) انظر: المفصل (ص ٤٠٠)، وشرح التسهيل (٢/ ٤٠)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٥٦).

(٢) بيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه (ص ١١٩)، وله في شرح المفصل (٤/ ٥٧١)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٧٨)، واللمحة لابن الصائغ (٢/ ٥٣٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٦٧).

(٣) أي: اللام في أولها، وقد جاءت محذوفة كما قال وسيذكرها تفصيلًا رحمه الله .

(٤) عجز بيت من الطويل لكعب بن سعد الغنوي، والبيت بتمامه:

فقلتُ ادعُ أخرَى وارفَعِ الصَّوتَ ثَانِيًا لَعلِّ أبِي المغوارِ مِنكَ قرِيبُ

وهو في الأصمعيات (ص ٩٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٤٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٩٢)، ونسب في أمالي القالي (٢/ ١٤٨) لسهم الغنوي، وبلا نسبة في اللامات للزجاجي (ص ١٣٦)، وسفر السعادة (٢/ ٥٥٠).

(٥) انظر في: اللباب للعكبري (١/ ٢٠٧)، وتسهيل الفوائد (ص ٦٦)، وشرح الرضي (٤/ ٣٧٣)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨١)، والجنى الداني (ص ٥٨٢).

[حروف العطف]

العَطـفُ بِالـوَاوِ وَفَـا وَثُمَّا حَتَّـى وَأَو وَأَم وَقِيـلَ إِمَّـا
وَلَا وَبَـل وَلَكِـنِ المُخَفَّفَه وَهِيَ فِـي إِعرَابِهَـا مُؤتَلِفَه

قد تقدَّمَ البحثُ عن حقيقةِ المعطوفِ والعطفِ والبحثِ ههنا عن حروفِ العطفِ، والذي استقرَّ عليه رأيُ الأكثرينَ أنَّها هذه العشرةُ، وذهَب أبو عليٍّ واختارَه عبدُ القاهرِ أنَّها تسعةٌ وأسقَطا «إمَّا» من البيتين، واستدلَّا بأنها تتكررُ ويدخلُ حرف العطفِ على الثانية؛ نحوَ قولك: «خذ إمَّا هذا وإمَّا هذا»، وحينئذٍ إما أن يكون العطفُ بالأولى أو بالثانيةِ أو بهما؛ لا سبيلَ إلى الأولِ لوقوعِه في الصدرِ وحرفُ العطفِ لا يقعُ إلا متوسطةً، ولا إلى الثاني لدخولِ حرفِ العطفِ عليها، ولا إلى الثالث لعين الأولِ[1]، وأجابَ عنه **المصنفُ**: بأن العطفَ بـ«إمَّا» الثانيةِ وإنما كرِّرت وقدِّمت إحداهما تنبيهًا على أنَّ المتكلمَ بنَى كلامَه في أولِ الأمرِ على ما لأجلِه جاءَ بها؛ من شكٍّ أو إبهامٍ أو تخيُّرٍ. وأمَّا الواو فلا بُعد أن تكونَ دخَلت على «إمَّا» لغرضِ الجمعِ بينها وبين «إمَّا» المتقدمة، وتكون «إمَّا» نفسُها لغرضِ الجمعِ بينَ ما بعدَها وبين ما بعدَ «إمَّا» المتقدمة، ويحقِّقُه صحةُ إيقاع «أو» مكانَها وإفادتُها فائدتَها من كلِّ وجهٍ فلولا أنَّها بمعناها وإلا لما كانَ الأمرُ كذلك، ومحقَّقٌ أنَّ الواوَ لغرضِ الجمعِ بين «إمَّا» وأختِها للاستغناءِ عنها عندَ إيقاعِ «أو» مكانَها[2].

(١) انظر: الإيضاح (ص ٢٨٥، ٢٨٩)، وشرحه المقتصد (٢/ ٩٤٥).

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٠١، ٢٠٢).

وقال بعضُهم: إنَّها ثمانيةٌ وحذفَ «حتَّى» أيضًا من البيتينِ. وزعَم ابنُ دُرُستوَيه أنَّها ثلاثةٌ: الواوُ والفاءُ وثمَّ. وزادَ بعضُ الكوفيِّين على العشرةِ «كيف»، وزادَ بعضُهم على ذلك «ليسَ» فجعَلها اثني عشَر[1]، واستدلَّ بقولِ الشاعرِ:

وإذَا جُوزِيتَ قَرضًا فَاجزِهِ ... إنمَا يَجزِي الفَتَى لَيسَ الجَمَلْ[2]

فَالأَربَعُ الأُولَى أَتَت لِلجَمعِ ... فَالوَاوُ جَمعٌ مُطلَقٌ بِالسَّمعِ

وَالفَا لِتَرتِيبٍ وَثُمَّ مُهلَه ... حَتَّى لِبَعضٍ جَاءَ مِمَّا قَبلَه

الحروفُ العاطفةُ بأسرِها لا بدَّ أن تقعَ بين مشتركينِ في الحكمِ أو المحكومِ عليه بالقوةِ، لكنَّها باعتبارِ الفعلِ تنقسمُ **ثلاثةَ أقسامٍ؛ الأول**: ما يوجِبُ الاشتراكَ في الحكمِ أو المحكومِ عليه بالفعلِ. **والثاني**: أنْ يوجبَ الحكمَ لأحدِهما أو يوجِبَ أحدَ الحكمينِ للمحكومِ عليه بالفعلِ لا على التعيينِ. **والثالث**: أن يكونَ كذلك على التعيينِ.

فالأول: هو الواوُ والفاءُ وثمَّ وحتَّى؛ فالواوُ لمطلقِ التشريكِ من غيرِ

---

(١) انظر هذه المذاهب في: توجيه اللمع (ص ٢٨٣)، وشرح المفصل (٥/ ٥)، والملخص لابن أبي الربيع (ص ٥٧٠)، وشرح ابن الناظم (ص ٥١٩).

(٢) بيت من الرمل للبيد بن ربيعة رضي الله عنه في ديوانه (ص ١٧٤)، وله في الأمثال لابن سلام (ص ١٣٨)، وحماسة البحتري (ص ٣٣١)، والأصول (١/ ٢٨٦)، والحلبيات (ص ٢٦٤)، وشرح الشاطبي على الألفية (٥/ ٦٣)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٥٩). وقال الفارسي في الحلبيات: «ليس في إنشادهم إياه حجة على أنها عطف؛ ألا ترى أنه يجوز أن يكون «الجمل» خبر «ليس»، كأنه قال: ليس الذي يجزي الجمل؛ أي: إنما هو الفتى ليس إياه. ويجوز أن يكون «الجمل» اسم «ليس»، والخبر مضمر، كأنه قال: ليس الجمل جازيًا»، وتبعه فيه غير واحد.

التعرضِ لصفةٍ أخرَى، إذا قلتَ: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو»، أو «زيدٌ قائمٌ وضاربٌ» أفادتِ الواوُ شركةَ الثاني للأولِ في الحكمِ أو في المحكومِ عليه فقط مِن دونِ التعرضِ للمعيةِ والتقدمِ والتأخُرِ والتعاقبِ والتراخي، وردَّ سيبويه[1] على مَن قال بالمعيةِ بقولهم: «جاءَني زيدٌ اليومَ وعمرٌو أمسِ». وعلى من قالَ بالترتيبِ بقولِهم: «اختصَمَ بكرٌ وخالدٌ» والاختصامُ لا يكونُ إلا بينَ فاعلينِ في وقتٍ واحدٍ، ولو كانتِ الواوُ مفيدةً للترتيبِ لأدَّى إلى أن يكونَ له فاعلٌ واحدٌ وذا محالٌ. وبقولِهم: «سيَّان قعودُك وقيامُك» ولو أفادتِ الترتيبَ لأدَّى إلى الإخبارِ / عنِ الواحدِ بالمساواةِ وذا محالٌ. وقال[2]: «إذا قلتَ: «مررتُ [١٥٠: ٢] بالرجلِ والحمارِ» لم تجعَل للرجلِ منزلةً يكون بها أَولَى مِن الحمار؛ كأنَّك قلتَ: مررتُ بهما»؛ أراد: نفيَ المنزلةِ باعتبارِ نسبةِ المرورِ إليهما وإلا قد عُلم أنَّهم يقصدونَ بالتقديمِ التعظيمَ، ويأتي آنفًا ما يدلُّ عليه. واستدلُّوا أيضًا

(١) كذا في الأصل، وإنما هذا القول وما بعده عدا الأخير من قول الزمخشري في المفصل (ص ٤٠٣)، ولعل الذي أوقع المصنف في هذا الوهم أنه نقل الكلام بنصه من الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٩٦) لابن الحاجب، وقد عبر هنالك بقوله: «واستدلَّ صاحب الكتاب على فساد قول من قال بالمعية ...»، وعليه فقد حمل قوله «صاحب الكتاب» على أنه سيبويه؛ فإنها علمٌ عليه رحمه الله ما لم تصرف قرينة عن ذلك، وثمة قرينة وهو استعمال ابن الحاجب التعبير في حق مصنف الكتاب الذي يشرحه وهو الزمخشري رحم الله الجميع، وقد تقدم مثل هذا الوهم قريبًا، وأبنت عنه هناك.

(٢) أي: سيبويه، وهو هنا المراد على ما تقدم بيانه في الحاشية السابقة، ونص عبارته في الكتاب (١/ ٤٣٧): «قولك: «مررت برجل وحمار قبلُ». قالوا وأشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار، فالنفي في هذا أن تقول: «ما مررت برجل وحمار»؛ أي: ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء».

على نفيِ الترتيبِ بقولِه تعالى ﴿وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى﴾ [آل عمران: ٤٣] والركوعُ قبلَ السجودِ. وبقولِه تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] والحياةُ قبلَ الموتِ، وبقولِ الشاعرِ:

تُعِلُّـهُ مِـن جانِـبٍ وتُنهِلُهْ[1]

والنَّهَل قبل العَلَل.

وبقول لبيدٍ[2]:

أُغلِي السِّبَاءَ بِكُلِّ أَدكَنَ عَاتِقٍ ... أَو جَونَةٍ قُدِحَت وَفُضَّ خِتامُها

قُدِحت بمعنى غُرِفت، وفضُّ الختامِ هو قلعُ الطينِ عن رأسِها، وإنما يغرَفُ بعدَ قلعِ الختمِ.

وزعم بعضُ الأصوليِّين وثعلبٌ من النحاةِ[3] أنها تفيدُ الترتيبَ بدليلِ أنَّ رجلًا لما قالَ في حضرةِ النَّبيِّ ﷺ: مَن يُطِعِ اللهَ ورسولَه فَقَد رَشَدَ وَمَن عَصَاهُمَا فَقَد غَوَى. فقال له النبيُّ: «**بِئسَ الخَطِيبُ أَنتَ قُل: وَمَن يَعصِ اللهَ وَرَسُولَهُ**»[4]. ولو كانتِ الواوُ لمطلقِ الجمعِ لكانَ أمرُه عليه السلام عينَ نهيِه،

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في شرح المفصل (٥/ ٨)، والفصول المفيدة للعلائي (ص ٧٦)، وليس في ديوانه. والنهل قبل العَلَلِ؛ لأن العللَ هو الشرب الثاني؛ فهو بعد النهل أبدًا، ويقال: عَلَلٌ بعدَ نَهَلٍ.

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوانه رضي الله عنه (ص ٣١٧)، وله في المعاني الكبير (١/ ٤٥٢)، واللباب للعكبري (١/ ٤١٧)، وشرح المفصل (٥/ ٩)، وسفر السعادة (٢/ ٩١٩)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦١٣).

(٣) بعده في الأصل: «إلى».

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١٨٢٤٧)، ومسلم في صحيحه (٨٧٠) من حديث عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه.

وبأنَّ عمرَ لمَّا أنشدَه سُحَيمٌ(١):

عُمَيــرَةَ وَدِّع إن تَجَهَّــزتَ غَادِيًا   كفَى الشَّيبُ وَالإسلامُ لِلمَرءِ نَاهِيَا

قال: لو قدَّمت الإسلامَ على الشيبِ لأجزتُك. ولو كانتِ الواوُ لمطلقِ الجمعِ لما افترَق الحالُ. **والجوابُ عن هذينِ حرفٌ واحدٌ**: وهو أنَّ الفرقَ إنَّما وقَع باعتبارِ التقدُّمِ الذِّكريِّ؛ لأنَّه أبلغُ في التعظيمِ(٢).

وأمَّا الثلاثةُ الأُخَر فاشترَكَت أيضًا في مطلقِ الترتيبِ واختصَّتِ الفاءُ بعدمِ المهلةِ، وثمَّ بالمهلةِ، وحتَّى بتعليلِ المهلةِ، ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ * وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨-٨١]؛ فالإطعامُ والإسقاءُ لما لم يكُن فيهما

---

(١) هو عبد بني الحسحاس، والبيت من الطويل، وهو في ديوانه (ص ١٦)، والكتاب (٤/ ٢٢٥)، وانظره منسوبًا له في مصادر الحاشية التالية.

(٢) القول بأنها للترتيب ينسب لبعض الشافعية، وهو مذهب ثعلب وغلامه أبي عمر الزاهد، وقد احتج أصحاب هذا المذهب بدلائل أخر غير هذين، وقد رُدَّت عليهم كذلك، وإن كان من أبلغ ما رد به عليهم ما اختصره المصنف رحمه الله هنا بقوله إن الاعتبار بالتقدم الذكري للتعظيم على ما تعهد العرب، ولا يقتضي ذلك ترتيبًا، وأيضًا ما ذكره الحافظ العلائي من أن الواو في وضعها الأصلي ليست دالة على الترتيب؛ بحيث كلما وجدت فهم منها الترتيب، قال رحمه الله: «أنها تدل على مطلق الجمع من غير إشعار بخصوصية المعية أو الترتيب، ومعنى ذلك أنها تدل على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي أسند إليهما من غير أن يدل على أنهما معًا بالزمان، أو أن أحدهما قبل الآخر، ولا ينافي هذا احتمال أن يكون ذلك وقع منهما معًا أو مُرتَّبًا على حسب ما ذُكرا به أو على عكسه، ولا يفهم شيء من ذلك من مجرد الواو العاطفة، وهذا قول الجمهور من أئمة العربية والأصول والفقه». الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص ٦٥- ٩٦)، وانظر: العدة لأبي يعلى (١/ ١٩٦)، والتبصرة للشيرازي (ص ٢٣٢)، والتمهيد للكَلْوذاني (١/ ١٠٦)، والمحصول للرازي (١/ ٣٧١).

ترتيبٌ أتَى بالواوِ، والشفاءُ لما كان متعقبًا للمرضِ أتَى بالفاءِ، وحيثُ كان الإحياءُ مترتبًا على الإماتةِ بمهلةٍ أتَى بـ«ثم».

قال سيبويه: «إذا قلتَ: «مررتُ بزيدٍ فعمرٍو» فالمرورُ واحدٌ، وإذا قلتَ: «ثمَّ عمرٍو» فالمرورُ مروراِن. وإذا قلتَ: «وعمرٍو» فبها دلالةٌ على أحدِهما»(١).

واعلم أنَّ الاعتبارَ في المهلةِ وعدمِها إنَّما هو بالعادةِ فإنِ اقتضتِ المهلةَ استُعمل «ثمَّ» وإن قصُر الزمانُ، وإن اقتضَت عدمَها تستعملُ الفاء وإن طالَ الزمانُ؛ يقال: «أكَل زيدٌ فشرِب» وإن كان بمهلةٍ لأنَّ العادةَ تقتضي عدمَ المهلةِ. و«رأيتُ غمرةَ الموتِ ثم دخَلتُ فيها» وإن كان بلا مهلةٍ لأنَّ العادةَ تقتضي في مثلِه المهلةَ؛ قال الشاعرُ:

لَا يَكشِــفُ الغَمَّاءَ إِلَّا ابنُ حُرَّةٍ   يَرَى غَمَرَاتِ المَوتِ ثُمَّ يَزُورُهَا(٢)

ويدلُّ على أنَّها للمهلةِ ههنا أن الكلامَ سِيق للمدحِ على الشجاعةِ ولو طالَ الزمانُ لم يكُن مدحًا.

وأمَّا «حتَّى» فيشترطُ فيها أن يكونَ ما بعدَها بعضًا لما قبلَها؛ لأنَّها على اختلافِ وجوهِها / لا تخرجُ عن كونِها غايةً، والغايةُ منتهى الشيءِ وطرفٌ منه وطرفُ الشيءِ بعضُه. ويشترطُ أيضًا أن تخالِفَ ما قبلَها؛ إمَّا في التعظيمِ نحو: «ركَب العسكرُ حتَّى الأميرُ». وإمَّا في التحقيرِ نحو: «طمِع الناسُ حتَّى [١٥٠: ظ]

(١) انظر: الكتاب (١/ ٤٣٨، ٣/ ٤٢).

(٢) بيت من الطويل، وهو لجعفر بن عُلبة الحارثي في ديوان الحماسة (١٠/ ١٠)، وله في: إسفار الفصيح (٢/ ٨٠٩)، سمط اللآلي (٢/ ٩٠٥)، والتذكرة الحمدونية (٢/ ٤٢٤)، والحماسة البصرية (١/ ٤٦)، ودخل الخرم في أول البيت وهو حذف الحرف الأول من الوتد المجموع؛ فصارت به «فعولن» إلى «عولن».

اليهودُ». وإمَّا في القوةِ نحو: «صِيد الوحشُ حتى الأسدُ». وإمَّا في الضعفِ نحو: «استَنسَرَ الطيرُ حتى البغاثُ». وأجازَ عبدُ القاهرِ: «ضربتُ إخوتَك حتَّى هندًا» على تقديرِ إدخالِ الأخواتِ على سبيلِ التغليبِ وإلا لم يجُز؛ لأنَّ هندًا ليست بعضَ الإخوةِ.

تـمةٌ فيها مسألتانِ:

الأولى: زعَم بعضُ النحاةِ أنَّ «ثمَّ» إنما تفيدُ الترتيبَ والمهلةَ في المفرداتِ لا في الجملِ مستدلِّين بقولِه تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، وبقولِه: ﴿أَوۡ مِسۡكِينًا ذَا مَتۡرَبَةٍ ۝ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٦-١٧]، وبقولِه: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧]، وبقولِه: ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ﴾ [هود: ٣]. والمحقِّقون منهم طرَدوا الحكمَ وأوَّلوا مثلَ هذه المواضعِ(١).

الثانية: ذهَب الكوفيُّون إلى جوازِ زيادةِ الواوِ(٢)، وأنشَدوا:

---

(١) قال ابن الأثير: «أما «ثم»: فمعناها الجمع بمهلة وتراخٍ، مع المفردات، تقول: «قام زيد ثمّ عمرو»؛ أي: بين قياميهما زمان متراخٍ يعتدُّ به، فإذا عطفت بها الجمل لم يلزم التَّراخي فيها» ثم أورد الآيات التي هنا، ثم قال: «وقد ذهب قوم إلى أن «ثم» في أمثال هذه بمعنى الواو». البديع (١/ ٣٥٩) وبقول ابن الأثير قال ابن الخباز وشيخه أبو حفص الضرير، وهي عند الأخفش والفراء وقطرب مثل الواو لا تفيد ترتيبًا؛ انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٣٨)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٣٤)، وتوجيه اللمع (ص ٢٨٦)، وشرح الرضي (٤/ ٣٨٩)، والمساعد لابن عقيل (٢/ ٤٤٩)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٤٤٤)، وشرح الشاطبي على الألفية (٥/ ٨٧).

(٢) وهو مذهب الأخفش والمبرد وابن بَرهان أيضًا، وسينحو إليه المصنف على ما ترى؛ انظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣١١)، والإنصاف (٢/ ٣٧٤) [م: ٦٤]، واللباب للعكبري =

حَتَّـى إِذَا قَمِلَـت بُطُونُكُمُ ورَأَيتُـمُ أَبنَاءَكُـمْ شَـبُّوا
وقَلَبتُـمُ ظَهـرَ المِجَـنِّ لَنَا إِنّ اللَّئِيـمَ الفَاجِرُ الخَبُّ(١)

الواو في «وقلبتُم» زائدةٌ، و«قلبتُم» جوابُ «إذا».

وقولَ الآخرِ:

وَلَمَّا رَأَى الرَّحمَنُ أَنْ لَيسَ فِيهُمُ رَشِـيدٌ وَلَا نَاهٍ أَخَاهُ عَنِ الغَدرِ
وَصَبَّ عَلَيهِم تَغلِبَ ابنَةَ وَائِلٍ كَانُـوا عَلَيهِ مِثلَ رَاغِيَةِ البَكرِ(٢)

الواو في «وصبَّ عليهم» زائدةٌ و«صبَّ» جوابُ «لمَّا».

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] قالوا: إن الواو زائدة و﴿فُتِحَتۡ﴾ جواب ﴿إِذَا﴾. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ * وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ [الصافات:١٠٣-١٠٤] الواوُ زائدة و﴿نَٰدَيۡنَٰهُ﴾ جوابُ ﴿لَمَّا﴾.

= (١/ ٤٢٠)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٥٨)، والجنى الداني (ص ١٦٥)، والفصول المفيدة للعلائي (ص ١٤٦).

(١) بيتان من الكامل، وهما للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ١٩)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٤٣٨)، والأول له في معجم ما استعجم (٢/ ٣٧٩)، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٧، ٢٣٨)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٣١١)، والإنصاف (٢/ ٣٧٤) [م: ٦٤]، واللباب للعكبري (١/ ٤٢٠).

(٢) بيتان من الطويل، وهما للأخطل في ديوانه (ص ٤٤٢، ٤٤٣)، وخزانة الأدب (١١/ ٥٤)، وبلا نسبة في: شرح التسهيل (٣/ ٣٥٥)، وشرح الرضي (٤/ ٣٩٣)، والكناش للمؤيد (٢/ ١٤٤)، والمساعد لابن عقيل (٣/ ٢٠٠). وقوله: راغية البكر؛ قال الزمخشري: «الراغية: مصدر بمعنى الرغاء؛ كالعافية والبالية والقاضية، والبكر: سَقْب ناقة صالح [أي: ولد ناقة صالح عليه السلام]، وذلك أنه لما عقرت الناقة صعد الجبل فرَغَا فأتاهم العذابُ. يضرب في الشؤم». المستقصي في أمثال العرب (٢/ ٢١١).

والبصريُّون لا يجوِّزون ذلك ويؤوِّلون مثلَ هذه المواضعِ بأنَّ الواوَ للعطفِ على ما قبلَها وأنَّ جوابَ «إذا ولما» في هذه الشواهدِ محذوفٌ، وتقديرُ البيتِ: حتَّى إذا فعلتُم هذه الأشياءَ عُرف غدرُكم وفجورُكم. وتقديرُ الآيةِ الأولى: حتَّى إذا جاءُوها وفُتحت أبوابُها عَرفوا صحةَ ما وُعِدوا. وكذلك عن آخرِها يقدِّرون الجوابَ بما يليقُ بالكلامِ. وحذفُ الجوابِ كثيرٌ شائعٌ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ [النور: ١٠] والجوابُ محذوفٌ؛ أي: لهلكتُم.

واعلم أنَّ الجوابَ فيه تكلفٌ غيرُ محتاجٍ إليه على أنَّه جاءَ مما يبعُدُ تأويلُه وهو قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥] قوله: ﴿وَلِيَكُونَ﴾ الواوُ زائدةٌ لا فائدةَ لها[١].

وجوَّز الأخفشُ زيادةَ الفاءِ وثمَّ؛ أمَّا الفاءُ ففي قولِه:

لَا تَجزَعِي إنْ مُنفِسًا أَهلَكتُهُ وَإِذَا هَلَكتُ فَعِندَ ذَلِكَ فَاجزَعِي[٢]

الفاءُ في «فعند» زائدةٌ لأنَّ جوابَ «إذا» قولُه «فاجزعي»، وكذا في قولِ الشاعرِ:

أَرانِي إذا ما بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى فَثُمَّ إِذَا أَصبَحتُ أَصبَحتُ غَادِيَا[٣]

---

(١) الكلام هنا على زيادتها نحويًّا لا بيانيًّا، وقد قدَّر معربو القرآن ومفسروه لهذه الآية تقديراتٍ أخر؛ منها أن الواو دخلت على محذوف تقديره: «وأريناه الملكوت ليكون ...»، ومنها أن الجملة معطوفة على أخرى محذوفة؛ مثل: «ليستدل وليكون ...»، وعلى هذين التقديرين وما يشابههما يطرد كلام البصريين فيها، وانظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١/ ٢٤٩)، والبحر المحيط (١٢/ ٧٥)، ومغني اللبيب (ص ٢٨٦)، والفصول المفيدة (ص ١٤٧).

(٢) تقدم تخريجه في (١/ ٣٩٢).

(٣) تقدم عجزه وتخريجه في (ص ٣٩٨).

الفاء في «فثمَّ» زائدةٌ، وفي قولِ الآخرِ:

يَموتُ أُناسٌ أو يُشَـبُّ فَتاهُمُ ... وَيَحدُثُ ناسٌ والصَّغيرُ فَيَكبَرُ(١)

أراد: الصغير يكبر.

وأمَّا «ثمَّ» ففي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨] قوله ﴿ثُمَّ تَابَ﴾ قوله ﴿ثُمَّ﴾ زائدةٌ لأنَّ ﴿تَابَ﴾ جوابُ ﴿إِذَا﴾(٢).

وَأَو وَأَم إِمَّـا تَجِـي فَاعلَمَا ... لِأَحَدِ الأَمرَيـنِ يَأتِي مُبهَمَا
فَأَم لِـزَامُ هَمـزَةِ اسـتِفهَامِ ... إن طُلِبَ التَّعيِيـنُ بالإِعلَامِ
/ فَأَحَدُ الأَمرَينِ لِلهَمزِ يَلِي ... وَالثَّانِ بَعدَ أَم يَلِي فِي الأَعدَلِ [١٥١: و]
لِـذَاكَ كَانَ غَيرُهُ قَـد ضَعُفَا ... فِي أَرَأَيتَ جَعفَـرًا أَم خَلَفَا
جَوَابُهَـا التَّعيِينُ لَا: لَا وَنَعَمْ ... إذ أَحَدُ الأَمرَينِ فِيهَا قَد عُلِمْ
وَأَم كَبَـل وَهَمـزَةٍ مُنقَطِعَهْ ... تَأتِي كَذَاكَ مُطلَقًا عَلَى السَّعَهْ
وَجِئ بِإِمّـا قَبلَ إِمَّـا الثَّانِيَهْ ... وَجَـازَ ذَاكَ مَـعَ أَو عَلَانِيَـهْ

هذه الثلاثةُ هيَ القسمُ الثاني من الحروفِ العاطفةِ، وهو الذي لأحدِ الشيئينِ لا على التعيينِ، و«أو، وأمَّا» يقعانِ في الخبرِ والأمرِ والنهيِ والاستفهامِ؛ ففي

---

(١) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: ضرائر الشعر (ص ٧٣)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٥٦)، والبحر المحيط لأبي حيان (٨/ ٨١)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٩١).

(٢) هذا قول الكوفيين أيضًا؛ انظره في: البديع لابن الأثير (١/ ٣٦٠)، وشرح المفصل (٥/ ١٥)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٥٨)، والكناش للمؤيد (٢/ ١٠٣)، ومغني اللبيب (ص ١٥٨)، وقال أبو حيان: «ودعوى أن ﴿ثُمَّ﴾ زائدة وجواب ﴿إِذَا﴾ ما بعد ﴿ثُمَّ﴾ بعيد جدًّا، وغير ثابت من لسان العرب زيادة «ثم»»، وقد جاءت هنا بمعنى الواو؛ انظر: البحر المحيط (١٤/ ٤٩٢).

الخبرِ إذا كانتَا مِن اللهِ تعالى يكونانِ للإبهامِ على المخاطبِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، وقولِه: ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤]. وقولِه: ﴿فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]. وإذا كانتَا من غيرِه تعالى يكونانِ للشكِّ غالبًا؛ كقولِك: «جاءَ زيدٌ أو عمرٌو»، وقد يقصِدُ المتكلمُ الإبهامَ على المخاطبِ ولا يكونُ شاكًّا فيأتي بأحدِهما.

وفي الأمرِ إن عُلم جوازُ جميعِها من خارجٍ كانتَا للإباحةِ؛ كقولِك: «جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ»، و«تعلَّم إمَّا الفقهَ وإمَّا النحوَ». وإن لم يعلَم كانتَا للتخييرِ؛ كقولِك: «اضرِب زيدًا أو عمرًا»، و«كُلْ إمَّا سمكًا وإمَّا لبنًا».

وأمَّا النهيُ فقد استشكَل قومٌ وقوعَ «أو» فيه في مثلِ قولِه تعالى: ﴿لَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]؛ لأنَّ الامتثالَ إنما يقعُ بتركِهما جميعًا لا بتركِ أحدِهما، وذلك خلافُ مقتضى وضعِ «أو» ولذلكَ جعَلها بعضُهم بمعنى الواوِ[١]. وقال المصنفُ: «الأَولَى إبقاؤُها على بابِها والتعميمُ إنما جاءَ فيها مِن خارجٍ، وهو النهيُ الذي فيه معنى النفيِ؛ لأنَّ المعنى قبلَ وجودِ النهيِ:

---

(١) ظاهر كلام سيبويه والمبرد أنها هنا بمعنى الواو، وقال السيرافي في بيان ذلك: «وقول سيبويه وجميع البصريين أن نفي المباح بـ«أو» يستوعب جميع ما وقعت عليه ولا يخالف معناها معنى الواو...، ونظيره: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾؛ أي: لا تطع أحدًا من هذين؛ لأن كل واحد منهما كان في الأمر مباحًا». الكتاب (٣/ ١٨٤)، والمقتضب (٣/ ٣٠١)، وشرح السيرافي (٣/ ٤٤١)، وإليه ذهب الفارسي وابن جني، وقال ابن مالك: «وإذا وقع نهي أو نفي قبل «أو» كانت بمعنى الواو مردفة بـ«لا»...؛ أي: ولا تطع منهم آثمًا ولا كفورًا». الخصائص (١/ ٣٤٩)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٦٥)، وأما الكوفيون فمذهبهم مطلقًا أن «أو» تأتي بمعنى الواو نفيًا وإثباتًا؛ انظر: الإنصاف (٢/ ٣٩١) [م: ٦٧]، وشرح المفصل (٥/ ٢٠).

تُطِيع[١] آثمًا وكفورًا؛ أي: واحدًا منهما؛ فإذا جاءَ النهي ورَدَ على ما كان ثابتًا في المعنى فيصيرُ المعنى: فلا تُطِع واحدًا منهما من جهةِ النهيِ الداخلِ وهيَ على بابِها فيما ذكرناه؛ لأنَّه لا يحصلُ الانتهاءُ مِن أحدِهما حتَّى تنتهيَ عنهما بخلافِ الإثباتِ فإنَّه قد يفعلُ أحدَهما دونَ الآخرِ فهذا معنًى دقيقٌ يُعلَمُ به أن «أو» في الآيةِ على بابِها وأن التعميمَ لم يجِئ منها وإنما جاءَ مِن جهةِ المضمومِ إليها»؛ هذا تمامُ ما ذكَره أوردتُّه بألفاظِه[٢].

وههنا فائدتانِ:

الأولى: أن «أو» إذا أظهرَ الفعلُ بعدَها في الأمرِ والنهيِ ينقلب معناها إلى «بل»؛ كقولِك: «جالسِ الحسنَ أو جالسِ ابنَ سيرينَ»؛ معناه: بل جالس ابنَ سيرينَ. وكذلك قولُك: «لا تأخُذ هذا أو تأخُذ هذا»؛ فلا يجوزُ الإتيانُ بالأولِ في الأمرِ، ويجوزُ الإتيانُ بالأولِ في النهيِ هكذا حُكي عن سيبويه[٣].

---

(١) في الأصل: «تطع»، والمثبت من مصدر التخريج؛ فالكلام على الإثبات قبل دخول حرف النهي.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢٠١، ٢٠٢).

(٣) مجيء «أو» بمعنى «بل» هو مذهب الكوفيين مطلقًا، وأمَّا المعنى الذي أثبته النحويون لهذا التركيب أن المخاطب إذا قيل له: «جالس الحسن أو ابن سيرين» فجالس أحدهما فقد عمل بمقتضى «أو» الوضعي، وإذا جالسهما فله ذلك أيضًا، ولكن لا لأمرٍ راجع إلى اللفظ، بل لأمرِ خارجٍ، وهو قرينةٌ انضمت إلى اللفظ، وذلك أنه قد علم أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما في ذلك من النفع والحظ، وهذا المعنى موجود في ابن سيرين أيضًا. وهذا ما نصَّ عليه سيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم؛ وكلامهم هنا ككلامهم في الآية السابقة؛ انظر: الكتاب (٣/ ١٨٤)، والمقتضب (٣/ ٣٠١)، والخصائص (١/ ٣٤٩)، واللباب للعكبري (١/ ٤٢٣)، وشرح المفصل (٥/ ٢٠)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٩٠).

الثانية: أن الفرقَ بين «إمَّا وأو» أنَّ المتكلمَ بـ«إمَّا» يَبني كلامَه مِن أولِ الأمرِ على ما لأجلِه جاءَ بها من شكٍّ أو إبهامٍ أو تخييرٍ، و«أو» ليسَ الأمرُ فيها كذلك بل يبني كلامَه أولًا على اليقينِ ثم يعرضُ له الشكُّ فيأتي بـ«أو»، ويلزمُها[١] التكرارُ لهذا الغرضِ، وقد تقامُ «أو» مُقامَ «إمَّا» الثانيةِ؛ فيقالُ: «قامَ إمَّا زيدٌ أو عمرٌو».

وأما «أمْ» فتأتي لمعنيينِ:

الأولُ: وهو الغالبُ أن تكونَ لأحدِ المستويينِ والهمزةُ للآخرِ؛ كقولِك: «أزيدٌ عندَك أم عمرٌو؟»، ولذلك سمِّيت عديلةَ الهمزةِ الاستفهاميةِ، وسمِّيت متصلةً لاتصالِها بها، ولها شرائطُ:

أحدها: أن تكونَ معادلةً للهمزةِ، ولو كانت مع «هل» لا تكونُ متصلةً؛ نحوَ: «هل زيدٌ عندَك أم عمرٌو؟».

وثانيها: أن يكونَ السائلُ عالمًا بأحدِهما لا بعينِه فهوَ يسألُ على التعيينِ، ولذلك لا يقتصرُ في الجوابِ على «لا أو نعم»، بل يكونُ الجوابُ المطابقُ: إعادةُ أحدِ المذكورينِ في السؤالِ، ولذلك اشتُرِط فيه أن يكونَ مقدرًا بأيِّهما؛ إذا قلتَ: «أزيدٌ عندَك / أم عمرٌو؟»؛ معناه: أيُّهما عندَك. أو في السؤالِ على [١٥١: ظ] ضدِّ ذلك فإنَّ السائلَ بها جاهلٌ بثبوتِ أحدِهما فهو يسألُ عنه، ولذلك جوابُه المطابقُ: لا أو نعم، فإن عيَّن يكون جوابًا وزيادةً.

وثالثها: أن يكونَ الكلامُ معها جملةً واحدةً فلو دخَلت على الجملةِ تكونُ منفصلةً، وإنَّما اشترطوا ذلك ليصحَّ تقديرُ أيِّهما لأنَّه اسمٌ مفردٌ فخبرُه وجَب

---

(١) أي: يلزم «إمَّا» التكرار.

أن يكونَ كذلك، اللهمَّ إلا أن تكونَ الجملةُ ذاتَ ضميرٍ للأولِ؛ كقولك: «قامَ زيدٌ أم قعد؟» فحينئذٍ يجوزُ لصحةِ تقديرِ أيِّهما، لكنَّ السؤالَ ههنا عن الحكمِ دونَ المحكومِ عليه، وقد تُقامُ الجملةُ الاسميةُ مُقامَ الفعليةِ؛ كقولِك: «أقمتَ أم أنت قاعدٌ؟»؛ بمعنى: أقعدتَ. وقالَ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]؛ بمعنى: أو صمتُّم.

والثاني من قسمَي «أم»: أن تكونَ منقطعةً، وذلك إذا فقِد شرطٌ من الشرائطِ المذكورةِ، وتكونَ معناها «بل» والهمزة. ولأجلِ إفادتِها معنى الهمزةِ اشترطوا أن تكونَ داخلةً على الجملةِ؛ لأنَّ الهمزةَ لا تدخلُ على المفردِ. ولأجلِ إفادتِها معنى «بل» أيضًا اشترَطوا أن تكونَ آتيةً بعدَ جملةٍ تامةٍ؛ لأنَّ «بل» لا تقعُ إلا بعدَ تمامِ كلام، وتأتي بعدَ الاستفهامِ تارةً وبعدَ الخبرِ أخرى؛ مثالُ الاستفهامِ قولُك: «أعندَك زيدٌ أم عندَك عمرٌو؟»؛ أي: بل أعندك عمرٌو. ومثالُ الخبرِ: «قام زيدٌ أم قعَد عمرٌو»؛ أي: بل أقعَد عمرٌو. و«إنها لإبلٌ أم شاءٌ»؛ أي: بل أهي شاءٌ؟

تنبيهانِ:

الأول: أنَّ النحاةَ يمثِّلون في «أم» هذه بتقدُّمِ «بل» على الهمزةِ، وإن كانتِ الهمزةُ تتقدَّم على حروفِ العطفِ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]؛ لأنَّ الإضرابَ في «أم» طارئٌ على الاستفهامِ بدليلِ عدمِ ملازمتِها إيَّاه والطارئُ على الشيءِ دخيلٌ عليه، وكانت «بل» هيَ الداخلةَ على الهمزةِ.

الثاني: إذا كانَ ثمَّ أداةٌ مِن أدواتِ الاستفهامِ كانت «أم» مقدرةً بـ«بل» وحدَها؛ كقولِه:

أَم هَل كَبِيرٌ بَكَــى ....[١]

وقولك: «ما أنت أم ما مالُك؟»؛ التقدير: بل هل كبير بكى؟[٢]، وبل ما مالك؟

[وَلَا و][٣] بَــل وَلَكِنِ المُخَفَّفَه   لِوَاحِــدٍ مُعَيَّــنٍ أَن تُخلَفَــه
لَكِــنَّ لَكِن تَلــزَمُ النَّفــيَ وَبَلْ   فِي النَّفيِ وَالإِثبَاتِ إِضرابًا وَسَلْ

هذه الثلاثةُ هي القسمُ الثالثُ من الحروفِ العاطفةِ، وهو الذي لأحدِ الشيئينِ على التعيينِ؛ فـ«لا» لسلبِ الحكمِ الثابتِ للأولِ عن الثاني؛ كقولِك: «جاءَ زيدٌ لا عمرٌو»، ولا يظهرُ الفعلُ بعدَها أبدًا لا يقالُ: «قام زيدٌ لا قامَ عمرٌو». وقيل: إنَّ ذلك خوفَ الالتباسِ بالدعاءِ عليه. وإذا دخَلت على «بل» خرَجت عن كونِها عاطفةً وصارَت لتحقيقِ بطلانِ الحكمِ السابقِ؛ كقولِك: «قام زيدٌ لا بل عمرٌو» فـ«لا» تصيِّرُ قيامَ زيدٍ معلومَ الانتفاءِ ولولاها لكانَ متردِّدًا، وكذلك إذا كرِّرت خرجَت عن العطفِ وصارَ العطفُ بالواوِ؛ كقولِك: «قامَ زيدٌ لا عمرٌو ولا بكرٌ ولا خالدٌ»، والزجَّاجُ منَع من كونِها للعطفِ واستضعفَ قولَ امرئِ القيسِ[٤]:

---

(١) جزء بيت من البسيط لعَلقمة بن عَبدة الفحل، والبيت بتمامه والذي قبله:

هَل مَا عَلِمتَ وَمَا استُودِعتَ مَكتُومُ   أَم حَبلُهَــا إذ نَأَتكَ اليــومَ مَصرُومُ
أَم هَل كَبِيرٌ بَكَــى لَم يَقضِ عَبرَتَه   إِثــرَ الأَحِبَّةِ يَــومَ البَينِ مَشــكُومُ

ديوانه (ص ٥٠)، وهما له في كتاب سيبويه (٣/ ١٧٨)، واللمع لابن جني (ص ٨٤)، والمساعد لابن عقيل (٣/ ٢١٧)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٨٦). والمشكوم: المثاب المكافأ.

(٢) بعده في الأصل: «وقولك: ما أنت أم ما مالك؛ التقدير: بل هل كبير بكى»، وهو تكرار.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، والمثبت من النظم (٥٥/ ظ)، وشرح الوافية (ص ٣٩٩).

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوانه (ص ٩٤)، وله في شرح كتاب سيبويه (٥/ ٣٨١)، =

كَأَنَّ دِثَـارًا حَلَّقَـت بِلَبُونِـهِ عُقَابُ تَنُوفَى لَا عُقَابُ القَوَاعِلِ[(١)]

و«بل» للإضرابِ عن الأولِ موجَبًا كان أو منفيًّا، وأقسامُه أربعةٌ: مِن الإيجابِ إلى الإيجابِ؛ نحو: «قامَ زيدٌ بل عمرٌو». ومن النفيِ إلى النفيِ؛ نحو: «ما قامَ زيدٌ بل ما قامَ عمرٌو». ومن الإيجابِ إلى النفيِ؛ نحو: «قام زيدٌ بل ما قام عمرٌو». ومن النفيِ إلى الإيجابِ؛ نحو: «ما قام زيدٌ بل عمرٌو». ولكنَّ الثانيَ والثالثَ يقلُّ استعمالُهما / . والرابعُ قال أبو العباسِ: التقديرُ: بل ما قامَ عمرٌو، ولأنَّك إذا أضربتَ عن موجَبٍ أتيت إلى موجَبٍ فكذا في النفيِ. وقال جمهورُهم إنَّها لإثباتِ القيامِ للثاني[(٢)]. وقالَ المصنفُ: كلاهما يحتملُ[(٣)]. [١٥٢: و]

تنبيهٌ: لا يعطَفُ بـ«بل» بعدَ الاستفهامِ؛ لا يقالُ: «أقام زيدٌ بل عمرٌو»؟ وذلك في المفرداتِ، وجاءَ ذلك في الجملِ؛ تقولُ: «أتفعلُ كذا بل أنتَ فاعلٌ»؛ قال الله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور: ٣٣] ﴿بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥].

وأمَّا «لكن» فقالوا: هي لا تكونُ عاطفةً إلا إذا كانت مخففةً، ومعناها

= والخصائص (٣/ ١٩٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٤٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٤١).

(١) كتب في حاشية الأصل: «تَنُوفَى: ثنية في جبل طيئ، والقَوَاعِل: صغار الجبال». انظر: جمهرة اللغة (٢/ ٩٤٩).

(٢) المقتضب (٣/ ٢٨٩، ٣٠٥)، وانظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٩٥)، والبديع لابن الأثير (١/ ٣٦٣)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٢٣٩)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٦٨)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٩٥).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٠٤، ٢٠٥).

الاستدراكُ مطلقًا مشددةً ومخففةً، والاستدراكُ لا يكونُ إلا بعدَ النفيِ في المفردِ؛ لأنَّ وضعَها على المخالفةِ في النفيِ والإثباتِ؛ نحوَ قولِه: «ما جاءَ زيدٌ لكن عمرٌو»، ولا يمكنُ التلفظُ بالنفيِ أو التقديرِ به في الثاني وإلا خرجَ عن كونِه مفردًا إذِ النفيُ مختصٌّ بالجملِ، وإذا تعذَّرَ النفيُ في الثاني التُزِم في الأولِ ليتحقَّقَ الاستدراكُ، ومن ثَمَّ إذا دخَلت على الجملةِ جازَ أن تكونَ آتيةً بعدَ الإثباتِ لزوالِ المانعِ؛ كقولِك: «جاءَ زيدٌ لكن عمرٌو لم يجِئ» والفرقُ بين الإضرابِ والاستدراكِ أَنَّ الإضرابَ هو الرجوعُ عن الحكمِ الأولِ نفيًا كان أو إثباتًا، ولذلك انقسمَت مسائلُه أربعةً كما رأيتَ، والاستدراكُ ليس رجوعًا عن الحكمِ بل إثباتُ حكمٍ آخرَ مخالفٍ للأولِ في النفيِ والإثباتِ؛ تحقيقًا وهو ظاهرٌ، وتقديرًا كقولِك: «قام زيدٌ لكن قعَد عمرٌو»؛ إذ معناه: لكن لم يقُم. ولذلك تقعُ في موقعينِ بين نفيٍ وإثباتٍ في المفردِ والجملةِ، وبين إثباتٍ ونفيٍ في الجملةِ وحدَها.

واعلم أن أبا عليٍّ طرَد الحكمَ في «لكن» وجعلَها عاطفةً مطلقًا سواءً دخلَت على المفردِ أو الجملةِ[1]. وقال الجُزُوليُّ: إذا دخلَت على الجملةِ ليست عاطفةً بل هيَ التي مِن أخواتِ «إنَّ»، إلَّا أنَّها لما خفِّفت ضعُفت فأُلغِيت فاستُؤنفَ بعدَها الكلامُ[2]. وقال يونسُ: إنَّها ليسَت عاطفةً مطلقًا وإنما هيَ الناصبةُ مخففةً عن مثقلةٍ حتى في النفيِ مع المفردِ، واسمُها ضميرُ الشأنِ مقدرًا، وما بعدَها من المفردِ إن كانَ مرفوعًا فهو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ نحو: «ما قامَ زيدٌ لكن عمرٌو»؛ تقديره: لكن الشأنُ القائمُ عمرٌو. وإن كان منصوبًا فبفعل

---

(١) انظر: الحلبيات (ص ٢٦٥، ٢٦٦)، والإيضاح (ص ٢٩٠).

(٢) انظر: المقدمة الجزولية (ص ٧١) بتصرف.

مقدَّرٍ؛ نحو: «ما رأيتُ زيدًا لكن عمرًا»؛ أي: لكن الشأنُ رأيتُ عمرًا. وإن كان مجرورًا فباءٌ مقدرةٌ؛ نحو: «ما مررتُ بزيدٍ لكن عمرٍو»؛ أي: لكن الشأنُ مررت بعمرٍو. **والذي أختارُه**: أنها ليسَت عاملة مطلقًا بل هي عاطفةٌ أبدًا مثقلةً ومخففةً؛ أمَّا المخففةُ فظاهرٌ، وأمَّا المثقلةُ فلأنَّها مركبةٌ من «لكن» العاطفةِ و«أن» الناصبةِ للاسمِ والعملُ مستندٌ إلى «أنَّ» و«لكِن» باقيةٌ على العطفِ إلا أنَّها تارةً تكونُ عاطفةً للجملةِ على الجملةِ وتارةً للمفردِ على المفردِ(١).

❊ ❊ ❊

(١) تقدم أن هذا قول الفراء، وقد انتصر له المؤلف فيما ذكره في (ص ٤٢١).

[أحرف التنبيه]

وَنَبَّهُــوا بِـ«هَــا أَمَــا ثُــمَّ أَلَا» عَلَى الكَلَامِ بَعدَهَــا لِيَحصُلَا
وَنَبَّهُــوا أَيضًا بِـ«هَا» الإِشَــارَةْ وَالمُضمَرَاتِ نَحوَ: هَذِي سَارَةْ
وَنَحوَ: هَا أَنتُــم، وَنَحو: هَا أَنَا هَــا هُــوَ ذَا فَقِس عَلَيــهِ مُعلِنَا

هذه الأحرفُ الثلاثةُ وضِعت لتنبيهِ المخاطبِ ليدركَ ما يُلقَى عليه؛ إذ مِن الجائزِ غفلتُه وإذا صدِّر الكلامُ بها تنبَّه واستعدَّ لما يخاطَبُ به، وتدخلُ على جميعِ أنواعِ الكلامِ؛ تقولُ: «ألا إنَّ عمرًا بالبابِ»، و«أمَا إنَّ زيدًا منطلقٌ»، و«ألا لا تفعَلْ»، و«ألا افعَلْ»، و«أمَا واللهِ لأفعلنَّ»؛ قال النابغةُ[1]:

هَا إِنَّ تَا عِذرَةٌ إِن لَم تكُن نَفَعَت فَإِنَّ صَاحِبَها قَد تَــاهَ فِي البَلَدِ

وقال:

وَنَحنُ اقتَسَمنَا المَالَ نِصفَينِ بينَنَا فَقُلتُ لَهُم هَــذَا لَهَا هَا وذَا لِيَا[2]

وقال:

أَلَا يَا اصبَحَانِي قَبلَ غَارَةِ سِنجَالِ ....[3]

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوانه (ص ٢٨)، وله في المفصل (ص ٤٠٩)، والتبيين للعكبري (٢٧٨) [م: ٤٠]، والتذييل والتكميل (٣/ ١٩٩)، وخزانة الأدب (١١/ ١٩٥)، و«تا»: اسم إشارة، وعِذرة اسم مصدر من العُذر.

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة رضي الله عنه في ملحق ديوانه (ص ٣٦٠)، وله في شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٠٨)، وشرح المفصل (٥/ ٤٣)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٦٣)، وبلا نسبة في الكتاب (٢/ ٣٥٤)، والمقتضب (٢/ ٣٢٣).

(٣) صدر بيت من الطويل للشماخ بن ضرار، والبيت بتمامه: =

وقال:

أَمَا وَالَّذِي أَبكَى وَأَضحَكَ وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحيَا وَالَّذِي أَمرُهُ الأَمرُ(١)

إن قلتَ: لا جائزٌ أن يكونَ جوازُ الغفلةِ على المخاطبِ سببًا في الإتيانِ بهذِهِ الأحرفِ؛ لأنَّ هذا الجوازَ باقٍ في هذه الأحرفِ أنفسِها فتحتاجُ إلى [١٥٢: ظ] التنبيهِ/ وهلمَّ جرًّا. قلتُ: منَ البعيدِ النادرِ ألا يدركَ المخاطبُ شيئًا أصلًا، ويجوزُ ألا يدركَ المقصودَ من اللفظِ أو كمالَ المقصودِ، وإن أدرَك مجردَ الصوتِ فاحتِيجَ إلى حرفِ التنبيهِ ليستعدَّ بها لإدراكِ المقصودِ أو كمالِه، وهذه الأحرفُ ليس المقصودُ منها إلا مجردَ الصوتِ، وكيفما أدرَك منها هو المقصودُ منها فلا يحتاجُ إلى تنبيهٍ ولا يتسلسلُ، وإن قدَّرنا استغراقَه في الغفلةِ بحيثُ لا يدركُ شيئًا لا يلزمُ أيضًا احتياجُها إلى تنبيهٍ ثانٍ؛ لأنها ليسَت مقصودةً بالذاتِ، ولا يلزمُ إذا كانَ جوازُ فواتِ المقصودِ بالذاتِ محتاجًا إلى تنبيهٍ أن يكونَ جوازُ فواتِ ما ليس مقصودًا بالذاتِ محتاجًا إليه.

واعلم أن «ها» مختصةٌ بالتنبيهِ دونَ أختَيه لأنَّهما قد يرِدَانِ لغيرِه. وأكثرُ ما ينبَّه بها أسماءُ الإشاراتِ والضمائرُ؛ تقولُ: «هذا وهذان» إلى آخرِها، و«ها أنا وها هو» إلى آخرِها، ويدخلُ عليهما معًا؛ نحو: «ها أنا ذا، وها هو ذا» إلى

= أَلَا يَا اصبَحَانِي قَبلَ غَارَةِ سِنجَالِ ... وَقَبلَ مَنَايَا بَاكِرَاتٍ وَآجَالِ

ملحق ديوانه (ص ٤٥٦)، وله في الكتاب (٤/ ٢٢٤)، وشرح المفصل (٥/ ٤٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٤٧٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٩٢).

(١) بيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في ديوان الحماسة (٢/ ٦٦)، والشعر والشعراء (٢/ ٥٤٩)، والأغاني (٥/ ٢٠٠)، وشرح المفصل (٥/ ٤٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٥٦)، ونسبه بعضهم لمجنون ليلى ورده ابن قتيبة وغيره، وقال: «إنما انتحله عليهم بعضهم لرقة شعر المجنون ولطفه».

آخرِها، وربَّما تحذَفُ ألفُ «أمَا» فيقالُ: «أمَ واللهِ». وربَّما تُقلَبُ الهمزةُ هاءً؛ فيقالُ: «هَمَا واللهِ». وربَّما تحذَفُ الألفُ مع ذلك؛ فيقالُ: «هَمَ واللهِ»[١].

* * *

---

(١) ومنهم من يقلبها عينًا؛ فيقال: «عما والله، وعم والله». انظر: رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري (ص ٩٢)، والمفصل (ص ٤١١)، والبديع لابن الأثير (٢/ ٤٣٥)، والجنى الداني (ص ٣٩٠).

[أحرف التصديق]

نَعَـم بَلَـى وَإِي أَجَـل وَإِنَّا وَجَيرِ لِلإِيجَـابِ فَاعلَمَنَّا(١)
نَعَـم لِتَقرِيـرٍ لِمَا قَـد غَبَرَا بَلَـى لِإِثبَـاتٍ لِنَفـيٍ ذُكِرَا
وَإِي لِإِثبَـاتٍ عَنِ اسـتِفهَامِ يَلزَمُهَا القَسَـمُ فِـي الدَّوَام
أَجَل وَجَيـرِ ثُـمَّ إِنَّ صُدِّقَا بِهَا حَدِيثُ مُخبِـرٍ قَد حُقِّقَا

هذه حروفٌ ستةٌ وضِعت جوابًا للسؤالِ، وتسمَّى حروفَ التصديقِ وحروفَ الإيجابِ، وحقُّ الجوابِ أن يقالَ فيه عينُ السؤالِ ليطابقَه؛ كقولِه تعالى: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَا﴾ [آل عمران: ٨١] إلا أنَّه دعاهم إلى العدولِ عن ذلك ووضعِ هذه الحروفِ الاختصارُ ورفعُ التكرارِ، ثمَّ إنَّه تختلفُ مواضعُها بحسبِ اختلافِ السؤالِ وأصنافِ الاستفهامِ؛ إذِ الاستفهامُ الساذجُ: هو طلبُ الإفهامِ ثم يشوبُه ما ينوِّعه مِن إنكارٍ وتقريرٍ ولومٍ وتوبيخٍ؛ لأنَّ أداتَه قد تدخلُ على الإيجابِ فتزحزحُ معناه إلى النفيِ ويسمَّى ذلك إنكارًا؛ كقولِه تعالى: ﴿أَنَحۡنُ صَدَدۡنَٰكُمۡ عَنِ ٱلۡهُدَىٰ﴾ [سبأ: ٣٢] والمرادُ: ما صددناكم. وقولِه تعالى: ﴿أَتَخۡشَوۡنَهُمۡۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ﴾ [التوبة: ١٣]، والمراد: لا تخشوهم. وقد يشوبُه مع ذلك توبيخٌ؛ كقولِه تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] فإنَّه

---

(١) جاءت أدوات الإيجاب هنا في شرح المصنف قبل أدوات النداء، والذي في النظم (٥٥/ ظ)، وشرح الوافية (ص ٤٠٢)، ومتن الكافية (ص ٥٤) وشرحها (٣/ ٩٨٧): مجيء أدوات النداء قبل أدوات الإيجاب.

إنكارٌ مشوبٌ بتوبيخٍ. وقد تدخلُ على النفيِ وتغيِّرُ معناه إلى الإيجابِ ويسمَّى ذلك تقريرًا، والتقريرُ ذريعةٌ إلى الإقرارِ فهوَ بإزاءِ الإنكارِ، وذلك كقولِه تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦].

فـ«نعم» موضوعةٌ للتصديقِ مطلقًا والعِدَةِ أيضًا؛ قالَه سيبويه[١]. ومعنى قولنا «مطلقًا»؛ أي: في الإيجابِ والنفيِ والاستفهامِ الساذجِ والمشوبِ بتقريرٍ أو توبيخٍ؛ فالإيجابُ كما يقال: «قامَ زيدٌ؟» تقول: «نعم»؛ أي: نعم قام زيدٌ. والنفيُ كقولك: «نعم» لمن قال: «ما قامَ زيدٌ؟»؛ فإنَّه تصديق له في نفيه القيام عن زيد. والاستفهام كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]؛ أي: نعم وجدنا. والتقريرُ كقولك لمن قال «ألم أُحسِن إليك»: نعم؛ فإنه تقريرٌ للنفيِ؛ كأنك قلتَ: نعم ما أحسنتَ إليَّ. وأمَّا العِدةُ ففي السؤالِ والطلبِ؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا / نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ۞ قَالَ نَعَمْ [١٥٣: و] وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣-١١٤].

واعلم أن بعضهم جوَّز أن تكون «نعم» لإيجاب بعد نفي كـ«بلى»، وتمسك بقول الشاعر:

أَلَيسَ اللَّيلُ يَجمَعُ أُمَّ عَمرٍو ... وَإِيَّانَا؛ فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي
نَعَم وَتَرَى الهِلَالَ كَمَا أَرَاهُ ... وَيَعلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي[٢]

---

(١) الكتاب (٤/ ٢٣٤)، ونصه: «وأما «نَعَم» فعِدة وتصديق؛ تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نعم».

(٢) بيتان من الوافر، وهما لجَحدَر بن مالك العُكْلي في أمالي القالي (١/ ٢٨٢)، والحماسة البصرية (٢/ ٩٨)، والشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٤٨٥)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٦٩)، والجنى الداني (ص ٤٢٣)، وثمة تفصيل لتأويل هذا الشاهد وتخريجه على أوجه مختلفة انظرها في خزانة الأدب (١١/ ٢٠١-٢٠٦)، وقيل عنه: إنه أبرد ما قيل في العشق!

والجوابُ عنه: أنَّ الكلامَ وقَع في أصلِ اللغةِ، وأمَّا في العرفِ فيجوزُ أن يكونَ لإيجابٍ بعدَ نفيٍ وعلى ذلك قولُ الشاعرِ، ولذلك إذا قال إنسانٌ: «نعم» بعدَما يقالُ له: «أليس لي عندَك كذا» لأُلزِم في الشرعِ تغليبًا للعرفِ.

وأمَّا «بلى» فهي للإيجابِ بعدَ نفيٍ؛ كقولِك لمن قال «ما قام زيدٌ»؛ أي: «بلى قام زيدٌ»، أو بعدَ تقريرٍ كقولِك: «بلى» لمن قال: «أليس قد قام زيدٌ»، أو: «ألم يقُم زيدٌ»؛ أي: بلى قد قام زيدٌ. وإن هذينِ الحرفينِ إذا تواردتَا في جوابِ النفيِ تناقضتَا كما قد تبيَّن لك، ولذلك قال المفسِّرونَ في قولِه تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] لو قالوا: نعم، لكان جحدًا للربوبية وكفرًا به تعالى(١).

واعلم أنَّه قد يُلفُّ السؤالُ بالجوابِ ويصدرُ بإحدَى الحرفينِ؛ كقولِكَ: «نعم مَن يأتِني فله درهمٌ»؛ فإنَّه جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ كأنَّه قال: «أليسَ من يأتِيك فله درهمٌ؟»، قال اللهُ تعالى: ﴿بَلَىٰۚ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١١٢]؛ التقدير: أليس مَن أسلَم وجهَه للهِ وهو محسنٌ فله أجرُه عندَ ربِّه؟ فقال المجيبُ: بلى؛ إلا أنَّه لفَّ السؤالَ بالجوابِ.

وأمَّا «إي» فهي لا تستعملُ إلا للإثباتِ في جوابِ الاستفهامِ مقرونةً بالقسمِ؛ كقولِك: «إي واللهِ» لمن قال: «أقام زيدٌ؟». ولا تستعمَلُ مع فعلِ القسمِ؛ لا يقال: «إي أقسمتُ باللهِ».

---

(١) هذا تفسير ابن عباس رضي الله عنهما، وقد سار عليه المفسرون؛ انظر: الكشف والبيان للثعلبي (١/ ٢٢٦)، والتفسير البسيط للواحدي (٩/ ٤٤١)، والدر المصون (١/ ٤٥٦)، وحاشية الشهاب على البيضاوي (٢/ ١٩١)، وانظر توجيهها نحويًّا والفرق بينها وبين «نعم» في مصادر تخريج البيت السابق، وأضف إليها: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٦٤)، والبديع لابن الأثير (٢/ ٢٢٧)، ومغني اللبيب (ص ٤٥٢).

وأمَّا «أجل» فهي لتصديقٍ بعدَ الخبرِ خاصةً على المشهورِ، وأنشد الجوهريُّ[(١)]:

وَقُلنَ عَلَى الفِردَوسِ أَوَّلَ مَشرَبِ ... أَجَلْ جَيرَ إِن كَانَت أُبِيحَت دَعَاثِرُه

وجوَّز أبو الحسنِ إيقاعَها في الاستفهامِ، وقال: إنَّ «أجل» أحسنُ في الخبرِ من «نعم»، و«نعم» أحسنُ في الاستفهامِ مِن «أجل»[(٢)].

وأمَّا «جير» فقال بعضُهم: هي حرفٌ بمعنى «أجل» وإليه ذهَب أبو الفتح. وقال بعضُهم: هي اسمُ فعلٍ بمعنى «أعترِفُ» وإليه ذهَب عبدُ القاهرِ[(٣)]. وقد يقال: «جيرِ لأفعلنَّ» بمعنى حقًّا؛ حكاه الجوهريُّ[(٤)]. وهي مبنيةٌ على الكسرِ، وقد تفتَحُ كما في البيتِ السابقِ.

وأمَّا «إنَّ» فهي بمعنى «نعم» قال قيسُ بن الرُّقَيَّات[(٥)]:

---

(١) الصحاح (جير، دعثر)، والبيت من الطويل، وهو لمُضرِّس بن رِبْعي في ديوانه (ص ٧٦)، وله في المقاصد النحوية (٤/ ١٥٨٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٠٣)، وبلا نسبة في المفصل (ص ٤١٦)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١١٨٦)، والجنى الداني (ص ٣٦٠)، وهو شاهد أيضًا على فتح راء «جيرَ» كما سيذكره المصنف آنفًا، وشاهد أيضًا على توكيد الحرف بذكر مرادفه: «أجل جير» وهي هنا بمعنى: «نعم نعم».

(٢) انظر قول الأخفش في: الصحاح (أجل)، وشرح المفصل (٥/ ٥٦)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٦٨).

(٣) انظر: شرح الرضي (٤/ ٣١٨).

(٤) الصحاح (جير).

(٥) كذا في الأصل، وإنما هو عبد الله أو عبيد الله بن قيسِ الرقيات؛ فالرقيات وصف له وليس باسم لأحد آبائه، وسمي به لكثرة تشبُّبه بمن اسمها رقية أو تزوجه بعدة نسوة كل واحدة منهن اسمها رقية. والبيت من مجزوء الكامل، وهو في ديوانه (ص ٦٦)، وله في توجيه =

وَيَقُلْــنَ شَــيبٌ قَــد عَــلَا ... كَ وَقَــد كَبِرتَ فَقُلْــتُ: إِنَّهْ

أي: نعم الأمرُ كما ذكرتُنَّ.

ورُوي أن فَضالـةَ بـنَ شَـرِيكٍ حيـن قال لعبـدِ اللهِ بـن الزُّبير: «إنَّمـا أتيتُكَ مُسـتَحمِلًا ولـم آتِـكَ مُسـتَوصِفًا، لعَـن اللهُ ناقـةً حملتَنـي إليكَ». قال لـه: «إنَّ وراكبَهـا»[1]. أراد: نعـم وراكبَهـا. وعلـى ذلـك حمـل أبو إسـحاق[2] قولَـه تعالـى: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾[3] [طه: ٦٣] قـال: وعرضتُـه علـى محمـدِ بـنِ يزيـدَ وإسـماعيلِ بنِ إسـحاقَ فرضَيـاه[4]. قال ابـن بَرهـانٍ: «كأنَّـه تعالى قال: فتنازَعـوا أمرَهـم بينهـم ثـمَّ اجتمعوا علـى أَنْ صـدَّق بعضُهم بعضًـا في ذلك؛

= اللمع (ص ١٥٥)، وشرح المفصل (٤/ ٥٥٦)، وشرح الشاطبي على الألفية (٨/ ١٠٩)، وبلا نسبة في الكتاب (٣/ ١٥١)، والأصول (٢/ ٣٨٣)، وتوجيه اللمع (ص ٥٦).

(١) قيل: فضالة هذا هو الوافد على ابن الزُّبير رضي الله عنهما، وقيل: إنه عبد الله بن الزَّبِير بن فضالة بن شريك، وانظر القصة في: الجليس الصالح (ص ٣٧٩)، والتذكرة الحمدونية (٢/ ٣٤١)، وتوجيه اللمع (ص ١٥٤)، وشرح المفصل (٢/ ٩٨)، وشرح الرضي (٤/ ٤٣١)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٣).

(٢) هو الزجاج وقوله في معاني القرآن (٣/ ٣٦٣).

(٣) تقدمت في (ص ١٠٦).

(٤) أما الأول فهو أبو العباس المبرد، وأما الثاني فهو: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، أبو إسحاق القاضي، البصري المالكي، قاضي بغداد، كان إمامًا فاضلًا في العربية والفقه على مذهب مالك، سمع من الطيالسي، ومسدد بن مسرهد، والقعنبي، وغيرهم، وأخذ عنه: عبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو القاسم البغوي، ونفطويه، وأبو بكر ابن الأنباري والزجاج وغيرهم. ولد بالبصرة سنة (١٩٩هـ) وتوفي بها سنة (٢٨٢هـ). من مصنفاته: أحكام القرآن، ومعاني القرآن، والمبسوط في الفقه، والموطأ، والنوادر في اللغة. انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٢٧٢)، ومعجم الأدباء (٢/ ٦٤٧)، والديباج المذهب (١/ ٢٨٢)، وبغية الوعاة (١/ ٤٤٣).

فقالـوا: نعـم، ثم اسـتأنَفوا: هـذانِ لسـاحرانِ»[١].

وحكَى الجوهريُّ عن أبي عبيدةَ: أنَّ «إنَّ» في البيتِ هي المؤكدةُ والضميرَ اسمُها إلا أنَّه سكَّنه لإرادةِ الوقفِ وخبرَها محذوفٌ؛ أي: إنَّه كذلك، والضميرُ ضميرُ الشيبِ أو الكبرِ أو ضميرُ الشأنِ والمحذوفُ جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ؛ أي: إنَّه الأمرُ كما يقُلن. وقال - أعني أبا عبيدةَ: إنَّ مرادَ أبي الحسنِ في أنَّ «إنَّ» في البيتِ بمعنى «نعم» أنَّها تؤولُ معناها إليها لا أنَّها كذلك حقيقةٌ[٢]. **والحقُّ ما ذكرناهُ** أولًا وهو مذهبُ سيبويه والمحقِّقين، على أنَّ أبا عبيدةَ لا يمكن له التأويلُ لقولِ ابنِ الزبيرِ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى حذفِ الاسمِ والخبر معًا وذا ممتنع. وقال بعضُهم: إنَّ أبا عبيدةَ لم يقُل ذلك من عندِه إذ هو أغلظُ طبعًا من أن يفهَمَ هذا.

* * *

(١) شرح اللمع (١/ ٧٣).

(٢) الصحاح (أنن)، وفيه عن أبي عبيد وكذا في مختصره مختار الصحاح (أنن)، وفي اللسان عن الجوهري أيضًا (أنن)، وهو لأبي عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث (٢/ ١٢٥)، وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢/ ٢٢) في تفسير الآية أنه بمعنى «نعم»، واستؤنف الكلام كما ذكره ابن بَرهان أعلاه. ونقله عن الجوهري عن أبي عبيدة النَّواجي في الشفاء في بديع الاكتفاء (ص ٣٤)، وعن أبي عبيدة أيضًا ذكره المرادي في الجنى الداني (ص ٣٩٩)، والسيوطي في الهمع (١/ ٥١٠).

[أحرف النداء]

وَلِلنِّــدَا يَــا وَهِــيَ المُعتَمَدُ ... وَقُلْ أَيَــا هَيَا لِمَن يُســتَبعَدُ
وَأَيِ مَــعَ الهَمــزَةِ لِلقَرِيبِ ... وَوَامَضَتتَختَصُّ بِالمَندُوبِ

[١٥٣: ظ] / هذه الحروفُ وضِعت لطلبِ الإقبالِ كما أنَّ همزةَ الاستفهامِ وضِعت لطلبِ الفَهمِ، وفيها معنى التنبيهِ، والفرقُ بينَ التنبيهِ والنداءِ: أن التنبيه أعمُّ منه؛ إذ كلُّ تنبيهٍ ليس فيه نداءٌ بخلافِ العكسِ. وقيل: إن (يَا) في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥][1] لمجردِ التنبيهِ لدخولِها على الفعلِ. وهو ضعيفٌ؛ لأنَّهم لا يجمعونَ بين حرفينِ مختلفَي اللفظِ بمعنًى واحدٍ، والوجهُ أنَّ المنادى محذوفٌ، والتقديرُ: ألا يا قومُ اسجدُوا[2].

---

(١) هي قراءة الكسائي، وأبي جعفر، ورويس عن يعقوب، وهي بتخفيف ﴿أَلَا﴾ وبالوقف على ﴿يَا﴾ والابتداء بـ﴿اسْجُدُوا﴾، وقرأ الباقون: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ بتشديد ﴿أَلَّا﴾؛ انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٤٨٠)، والمبسوط لابن مهران (ص ٣٣٢)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٣٧).

(٢) قال ابن يعيش: «من خفف جعلها تنبيهًا، و«يا» نداء. والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا له. ويجوز أن يكون «يا» تنبيهًا، ولا منادى هناك، وجمع بين تنبيهين تأكيدًا؛ لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر». شرح المفصل (١/ ٣٨٧)، وهذا الوجه الثاني قد دفعه المصنف على ما رأيت، وابن مالك وابن هشام وغيرهما لا يرى بأسًا في كون «يا» لمجرد التنبيه لا سيما إذا وليها أمر أو دعاء؛ انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٨٩)، ومغني اللبيب (ص ٤٨٨)، وشرح شذور الذهب للجوجري (١/ ١٤٧)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣١).

واعلم أنَّ «يا» هي أمُّ البابِ ولذلك تستعمَلُ في القريبِ والبعيدِ والمتوسطِ. و«أيا» فرعٌ عليها بزيادةِ الهمزةِ. و«هَيَا» فرعٌ على «أَيَا» بقلبِ الهمزةِ هاءً لقربِهما في المخرجِ ولذا اختصَّتَا بالنداءِ للبعيدِ وقلَّ استعمالُ «هَيا». و«أي» فرعٌ لكونِها مقلوبتَها. والهمزةُ فرعُ «أي» لكونِها محذوفتَها، ولذا اختصَّتَا بالنداءِ للقريبِ. وأمَّا «وا» فالصحيحُ أنَّها ليسَت للنداءِ بل هيَ للندبةِ وقد تقدَّم ذلك(١).

واعلم أنَّ النائمَ والغافلَ والأصمَّ حكمُهم في النداءِ حكمُ البعيدِ؛ لأنَّ القربَ والبعدَ المكانيين ليس يعتبَرُ ههنا بل القربُ والبعدُ بحسبِ الإدراكِ، وكلُّ مَن كانَ قريبَ الإدراكِ يُنادى بنداءِ القريبِ وإن كانَ بعيدًا في المكانِ، وكلُّ مَن كانَ بعيدَ الإدراكِ يُنادى بنداءِ البعيدِ وإن كان قريبًا في المكانِ؛ فتوجَّه الإشكالُ بقولِنا في الدعاءِ: «يا ربُّ ويا اللهُ». وما نقولُ: «أربُّ، وأي ربُّ» واللهُ تعالى أقربُ شيءٍ إلينا في الإدراكِ؛ لكونِه عالمًا بالذاتِ ونسبةُ ذاتِه المقدسةِ إلى جميعِ المدركاتِ بالسويةِ، ويمكنُ أن يكونَ ذلك لحرصِ المنادِي على إقبالِ المدعوِّ عليه واستقصاؤُه لنفسِه مِن المدعوِّ عليه وبعدَه عنه.

* * *

(١) انظر ما تقدم في (١/ ٣٧٥).

[أحرف الزيادة]

البَـا وَمِـن وَإِنْ وَأَن وَمَا وَلَا ... زِيَادَةٌ خُذ حُكمَهَـا مُفَصَّلَا
فَالبَا وَمِن فِي الجَرِّ قَد تَقَدَّمَا ... وَإِن تُـزَادُ جَائِزٌ مَـعْ نَفيِ مَا
وَقَد تجي مَعْ مَا الَّتِي لِلمَصدَرِ ... وَبَعدَ لَمَّا فِـي القَلِيلِ فَانظُرِ
فَـإِن تُـزَادُ بَينَ لَو وَالقَسَـمِ ... وَبَعدَ لَمَّا فِـي الكَثِيرِ فَاعلَمِ

هذه الحروفُ الستةُ سمِّيت زوائدَ؛ لأنَّها قد تكونُ زوائدَ لا أنَّها لا تكونُ إلا زوائدَ، وزادَ بعضُهم على ذلك الواوَ، وبعضُهم الفاءَ وثُمَّ أيضًا على ما تقدَّم[1]؛ فأمَّا زيادةُ الباءِ ومِن فقَد تقدَّم ذكرُهما في «حروفِ الجرِّ»[2]. وأمَّا «إن» فتزادُ مع «ما» النافيةِ؛ تقولُ: «ما إن زيدٌ إلا قائمٌ»، و«ما إن رأيتُه»؛ أي: ما زيدٌ إلا قائمٌ، وما رأيتُه. قال الشاعِرُ:

.... وَمَـا إِن طِبُّهَا إِلَّا اللَّغُوبُ[3]

---

(١) هم الأخفش والكوفيون؛ انظر ما تقدم في (ص ٤٣٤).

(٢) انظر ما تقدم في (ص ٣٧١).

(٣) عجز بيت من الوافر لم أقف على قائله، والبيت بتمامه:

كَأَنَّ لهـا بِرَحـلِ القَـومِ بَوًّا ... وَمَـا إِن طِبُّهـا إِلَّا اللَّغُـوبُ

وهو في ديوان الحماسة (١/ ١١٢)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٨٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٦)، وخزانة الأدب (٥/ ١٢٠). والبوُّ: جلد الحمار يحشى عليه ويقرب إلى أمه، واللغوب بفتح اللام لغة في اللُّغُوب وهو التعب والمشقة؛ والمعنى: لم يكن داؤها إلا التعب والكلال.

وقال:

مَا إِن رَأَيتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلعَبنَ فِي الصَّحرَاءِ[١]

وزعَم الفرَّاءُ أنَّها ههنا هيَ النافيةُ اجتمَعت مع «ما» النافيةِ؛ تؤكِّد كما قالوا: «إنَّ زيدًا لقائمٌ»[٢]، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ الاستقراءَ دلَّ على امتناعِ اجتماعِ حرفينِ مختلفَي اللفظِ متحدَّي المعنى، ولذلك فرّق بينَ اللامِ و«إنَّ»[٣]. إن قلتَ: قد حكَم المصنفُ بأنَّ الزوائدَ كلَّها تفيدُ التأكيدَ، والتأكيدُ لفظٌ دالٌّ على عينِ ما دلَّ عليه المذكورُ لتقريرِه وليسَ في الكلامِ ما تؤكِّدُه «إنْ» سوى النفيِ فيكونُ عينَ مذهبِ الفراءِ وهو لا يقولُ به. قلتُ: لا نسلِّم أنَّها إذا كانَت للتأكيدِ تكونُ لتأكيدِ النفيِ، وذلك أن نسبةَ نفيِ الفعلِ إلى شيءٍ يحتملُ أن يكونَ مستغرقًا لزمانِ ذلك الفعلِ ويحتملُ ألا يكونَ؛ فيجوزُ أن تكونَ زيادةُ «إن» لإفادةِ الاستغراقِ على سبيلِ التأكيدِ ولا يلزمُ أن تكونَ نافيةً.

[١٥٤] وتزادُ أيضًا مع «ما» المصدريةِ، / و«لمَّا» قليلًا؛ كقولِك: «انتظِرني ما إن جلَس القاضي»؛ والمعنى: مدةَ جلوسِه. و«لمَّا إن جئتَ أكرمتُك» والشائعُ فتحُ «أن» بعدَ «لما». وجاءَ زيادتُها مع «ما» الموصولةِ ولم يذكرْه المصنفُ؛

---

(١) بيت من الكامل، وهو بلا نسبة في: أمالي الزجاجي (ص ٨٣)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٢٠١)، والعسكريات للفارسي (ص ١٢٤)، والمفصل (ص ٥٣٧)، وضرائر الشعر (ص ٤٤)، وشرح الرضي (٤/ ٢٤)، والبيت أيضًا شاهد على الجمع بين ضرورتين: إثبات الياء من «جواريِ» وحقها الحذف، وتنوينها وحقها المنع من الصرف.

(٢) انظر قوله في: الأصول (١/ ٢٦٠)، وشرح المفصل (٥/ ٦٥)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٢).

(٣) أي: في قولهم: «إن زيدًا لقائم» آنف الذكر.

قال اللهَ تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]؛ أي: الذي مكَّناكم فيه.

و«أن» تزادُ بعد «لمَّا» كثيرًا؛ قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]. وبين «لو» وواوِ القسمِ؛ نحو: «واللهِ أن لو فعلتُ لفعلتُ». وإمَّا بعدَ الكافِ في قوله:

.... كأنْ ظبيةٍ .... البيت[١]

وقبل «لو» في قولِه تعالى: : ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [الجن: ١٦]. وقبل «عسى» في قوله: ﴿أَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥] فتحتملُ أن تكونَ مخففةً عن الثقيلةِ، ولذلك لم يذكرْها المصنفُ.

وَما تُـزَادُ مَعْ مَتَـى وَمَعْ إِذَا ... وَأَينَ أَيٍّ إِن شُـرُوطًا هَكَذَا
وَهِيَ مَعْ حَيـثُ وإِذ مُلَازِمَه ... إِذَا قَصَدتَ أَن تَكُونَ جَازِمَه
قَلَّت مَعَ الجَرِّ وَفِي المُضَافِ ... فَاتَّبِـعِ السَّـمَاعَ فَهْـوَ وَافِ

اعلم أن «ما» تزادُ بعدَه هذه الكلماتُ إذا كانَت للشرطِ دونَ غيرِه؛ بعد «متى» نحو: «متَى ما تأتِني آتِك». وبعد «أين»؛ نحو: «أينَما تجلسْ أجلسْ». وبعد «إن» نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ويلزَم فعلُها نونَ التوكيدِ غالبًا؛ كأنَّهم لما أكَّدوا حرفَ الشرطِ رأَوا تأكيدَ الفعلِ أَولى لكونِه مقصودًا. وبعد «إذا»؛ نحوَ: «إذا ما أكرمتَني أشكرْك». وأمَّا «ما» مع «حيثُ وإذ» في المجازاةِ فليست بزائدةٍ لكونِها مهيئةً لمصحوبِها للمجازاةِ؛ لأنَّك إذا قلتَ: «حيثُ

---

(١) تقدم تخريجه والكلام عليه في (ص ٤٢٠).

تكُن أكُن، أو إذ تكُن أكُن» لم يجُز، وإذا أدخَلت عليهما «ما» صحَّتِ المسألةُ وأفادتِ الشرطَ. وكذا ليست هي بزائدةٍ في «إنَّ وأخواتها» إن قلنا إنَّها اسمٌ بمعنى الشأنِ، وكذا إن قلنا إنها حرفٌ؛ لأنها تكفُّ مصحوبَها عن العملِ. وفي «إنَّما وأنَّما» شيءٌ آخرُ وهو إفادةُ الحصرِ. وقلَّت زيادتُها معَ بعضِ حروفِ الجرِّ؛ كقولِه تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]، و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]. وكذا مع المضافِ كقولِه:

يَـا طَعنَـةَ مَـا شَـيخٍ كَبِيـرٍ يَفَـنٍ بَالِـي[1]

وفي «لا سيما» إذا جرَّ ما بعدَها.

وَلَا مَـعَ الـوَاوِ لِنَفيٍ سَـبَقَا وَبَعـدَ أَن لِمَصـدَرٍ تَحَقَّقَـا
وَقَبلَ أُقسِـمُ خِـلَافٌ عُرِفَا وَ«بِئرِ لَاحُورٍ سَرَى» قَدضَعُفَا

لا تزادُ في مواضعَ بعدَ حرفِ العطفِ المسبوقِ بالنفيِ؛ كقولِك: «ما جاءَني زيدٌ ولا عمرٌو»، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤]. وبعد «أن» المصدريةِ؛ كقولِه تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الحديد: ٢]، وقولِه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، وقبل «أُقسِم» قليلًا كقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١]. وزعَم الفرَّاءُ أنَّها ليسَت زائدةً وإنَّما هيَ لردِّ كلامِ المشركينَ في سورةٍ أخرَى، ويجوزُ ذلك لأنَّ القرآنَ كالسورةِ الواحدةِ، وعلى ذلك يجوزُ الوقفُ عليها[2].

---

(١) بيت من الهزج، وهو للفِنْد الزِّمَّاني في ديوان الحماسة (١/ ٢٠٨)، والأغاني (٢٤/ ٨٧)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١١٨)، وخزانة الأدب (٧/ ١١٩)، واليَفَنُ: الشيخ الكبير.

(٢) معاني القرآن له (٣/ ٢٠٧).

ومع المضافِ أيضًا قليلًا؛ نحو:

فِي بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ[١]

واعلم أنِّي أوردتُ إشكالًا في صدرِ الكتابِ على حروفِ الزوائدِ وتوقَّفتُ فيه[٢]، ونقول ههنا: إنَّ بعضَهم زعَم أنَّها ليسَت بمفيدةٍ شيئًا أصلًا وإنَّما استعملَتها العربُ لأمرٍ لفظيٍّ وهو استقامةُ الوزنِ في الشعرِ ثم شاعَ ذلك حتَّى تعدَّى إلى النثرِ واختيارِ الكلامِ. وبعضَهم زعَم أنَّها تفيدُ نوعًا مِن التأكيدِ وهو اختيارُ المصنفِ، ولا أرَى هذينِ القولينِ على الإطلاقِ:

أمَّا الأول؛ فلأنَّا نستفيدُ من بعضِها فائدةً لم تستفَد عند حذفِها ألا ترى أنَّ «مِن» في: «ما جاءَني من رجلٍ» تفيدُ تأكيدَ الاستغراقِ، وإنَّما قلنا إنَّها تفيدُ تأكيدَ الاستغراقِ ولم نقل الاستغراقَ؛ لأنَّ نسبةَ فعلٍ منفيٍّ إلى نكرةٍ يحتملُ أن يكونَ مستغرقًا لجميعِ أفرادِ تلك النكرةِ، ويحتملُ / ألَّا يكونَ مستغرقًا، وزيادةُ [١٥٤: ظ] «مِن» أفادتِ النصَّ على الاستغراقِ فتكونُ لتأكيدِ الاستغراقِ، ولذلك لم يجُز زيادتُها إلا فيما صحَّ فيه الاستغراقُ دونَ ما لم يصحَّ كالمعارفِ. وكذلك «إنْ» بعد «ما» النافية كما تقدَّم تقريرُه[٣]. وكذا «لا» في قولِك: «ما جاءَني زيدٌ ولا عمرٌو» وتفيدُ التأكيدَ لأنَّه لولاها احتمَل أن يكونَ نفيُ المجيءِ عنهما على سبيلِ الجمعِ، وإذا زِيدت أفادت النصَّ على نفيِ المجيءِ عن كلٍّ واحدٍ منهما. وكذلك الباءُ تفيدُ في الإثباتِ شدةَ اتصالِ الفعلِ بفاعلِه أو بمتعلقِه؛ كما في

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه (١/ ٢٠)، وله في الأزهية (ص ١٥٤)، والمفصل (ص ٤٢٤)، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء (١/ ٨)، والخصائص (٢/ ٤٧٩)، وشرح الرضي (٤/ ٤٣٧).

(٢) انظر ما تقدم في (١/ ١١٥).

(٣) تقدَّم قريبًا.

فاعلِ «كفى» ومفعولِه في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، وقولِ المتنبي[(١)]:

كَفَى بِجِسمِي نُحُولًا أَنَّنِي.... .... البيــت

وفي النفيِ تفيدُ تأكيدُ النفيِ في مثلِ: «ما زيدٌ بقائمٍ».

وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ «ما» لسنا نستفيدُ منها شيئًا إذا زِيدت في المضافِ في: «غضبتُ مِن غيرِ ما جرمٍ»، وكذا إذا زِيدت بعدَ حرفِ الجرِّ وبعدَ «إذا». وكذا «لا» بعد «أن» المصدرية، وقبل «أُقسِم»، ومع المضافِ لا نستفيدُ منها شيئًا أصلًا.

إن قلتَ: أما القسمُ الثاني فلا كلامَ في زيادتِها، وأمَّا الأولُ فالقولُ بإفادتِها شيئًا ينافي القولَ بزيادتِها. **قلتُ**: إنما تتحقَّقُ المنافاةُ إذا قيل بإفادتِها شيئًا لم يفدْهِ المذكورُ وهو ممنوعٌ؛ لأنَّها تدلُّ على ما دلَّ عليه المذكورُ إلا أنَّه كان محتملًا وزيادةُ الحرفِ أزالَت ذلك الاحتمالَ وأفادتِ النصَّ، وهو معنى التأكيدِ ولا ينافي القولَ بالزيادةِ.

إن قلتَ: إذا لم ينافِ إفادةُ الحرفِ التأكيدَ القولَ بزيادتِها فما بالُهم لم يحكُموا بزيادةِ «إنَّ» المكسورةِ الهمزةِ ولامِ التأكيدِ لأنَّهما لا يفيدانِ شيئًا سوى التأكيدِ الذي تدلُّ عليه هذه الزوائدُ؟ **قلتُ**: هذا سؤالٌ مشكلٌ عرضتُه على بعضِ الأدباءِ فأفادَ بأنَّ الزوائدَ كلَّها موضوعةٌ لمعانٍ أخرَ غيرِ التأكيدِ فلمَّا استُعمِل في غيرِ تلك المعاني وأُريد منها مجردُ التأكيدِ حكَموا بزيادتِها لاستعمالِها في غيرِ ما وُضِعت له، وليسَت «إنَّ» كذلك لأنَّها موضوعةٌ للتأكيدِ وهي مستعملةٌ دائمًا فيما وُضِعت هيَ له ولذلك لم يحكُموا على زيادةِ الكلمةِ المكررةِ في

---

(١) تقدم تخريجه في (ص ٣٧٢).

نحوِ: «جاءني زيدٌ زيدٌ» مع أنَّها لا تفيدُ سوى التأكيدِ لكونِها مستعملةً فيما وُضِعت له. أقولُ: هذا لا يُجدي نفعًا أمَّا أولًا فلأنَّه على تقديرِ تمشيتِه في «إنَّ» لا يتمشَّى في اللامِ لكونِها موضوعةً لغيرِ التأكيدِ. وأمَّا ثانيًا فلأنَّا نحكُمُ على الكلمةِ بأنَّها موضوعةٌ لمعنًى ما بمجردِ الاستعمالِ وقد وجِد استعمالُ هذه الحروفِ في معنى التأكيدِ كاستعمالِها في معانٍ أُخَرَ فأيُّ تخصيصٍ للحكمِ بأنَّها زائدةٌ باعتبارِ بعضِ المعاني دونَ بعضٍ؟!

❊ ❊ ❊

[حرفا التفسير]

وَأَي وَأَن قَد جَاءَتَا تَفسِــيرَا   وَإِن لِمَعنَى القَولِ أَو تَقدِيرَا

«أي وأن»: حرفانِ موضوعتَانِ للتفسيرِ؛ كما يقالُ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ أي: مِن قومه. و«أمرتُه أَن قُم». أُريدَ تفسيرُه أو معناهُ ذلك، وفي الحقيقةِ التفسيرُ لشيءٍ مقدَّرٍ؛ إذا قلتَ: «ناديتُ أنْ يا زيدُ»؛ معناه: ناديتُ لشيءٍ أن يا زيدُ، قال الشاعرُ:

وَتَرمِينَني بالطَّرفِ،أَي أَنتَ مُذنِبٌ   وَتَقلِينَني لكِنَّ إِيَّــاكِ لَا أَقلِي(١)

و«أن» في الاستعمالِ أخصُّ مِن «أي» لاختصاصِها بما هوَ في معنى القولِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَنَـٰدَيۡنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ [الصافات: ١٠٤]، وتقولُ: «أمرتُه أن اقعُد» والمناداةُ والأمرُ بمعنى القولِ، وهل يجوزُ لتفسيرِ صريحِ القولِ أم لا؟ جوَّزه / [١٥٥: و] بعضُهم، وحمَل عليه قولَه تعالى: ﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ﴾ [المائدة: ١١٧] فإن في ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ تفسيرًا لقولِه ﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ﴾. وقولُه تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾ [ص: ٦] فـ﴿أَنِ﴾ تفسيرُ القولِ؛ لأن التقديرَ: انطلقوا. وقالوا: ﴿أَنِ ٱمۡشُواْ﴾. ومنَع بعضُهم من ذلك؛ لأنَّ القولَ يحكَى بعدَه من غيرِ توسُّطِ «أن»؛ يقالُ: ما قلتُ لهم إلَّا اعبدوا اللهَ.

---

(١) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤٤)، والمفصل (ص ٤٢٧)، والبديع لابن الأثير (٢/ ٤٣٥)، والجنى الداني (ص ٢٣٣)، ومغني اللبيب (ص ١٠٦).

ولا يقالُ: ما قلتُ إلا أن اعبدوا اللهَ. وجعلوا الآيةَ محمولةً على المعنى؛ لأنَّ المعنى: ما أمرتُهم إلا ما أمرتَني به فيكونُ تفسيرًا للأمرِ من حيثُ المعنى[١]. وقولُ المصنفِ: «أو تقديرًا» يحتملُ أن يكونَ إشارةً إلى ذلك.

إن قلتَ: لِم لا يجوزُ أن يكونَ تفسيرًا لقولِه ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي﴾، أو تكونَ ﴿أَنِ﴾ صلةٌ والفعلُ الموصولُ به يكونُ بدلًا؛ إمَّا مِن قولِه ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي﴾، أو مِنَ الضميرِ في ﴿بِهِۦ﴾؟ قلتُ: إنَّما منَعوا من الأول؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ مسندٌ إلى ضميرِ اللهِ تعالى فلَم يستقِم تفسيرُه بـ«اعبدوا الله»؛ لأنَّ اللهَ تعالى لا يقول اعبدوا اللهَ ربِّي وربَّكم. ومِن الثاني لأنَّ البدلَ من شأنِه صحةُ إقامتِه مقامَ المبدلِ منه وإسقاطُ المبدلِ منه[٢]، ولو فعلنا ذلك ههنا صارَ التقديرُ: ما قلتُ لهم إلا أن اعبُدوا اللهَ؛ بمعنى: ما قلتُ لهم إلا عبادةَ اللهِ، وهو فاسدٌ لأنَّ العبادةَ لا تقالُ[٣]. ومِن

(١) ﴿أَنِ﴾ هنا عند الخليل وسيبويه والفراء بمنزلة «أي» وهي تفسير لقوله تعالى: ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي﴾، وسيرده المصنف هنا من حكاية الزمخشري ثم سيناقشه فيه على ما سترى، وانظر: الكتاب (٣/ ١٦٢)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤٧٢)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٩٩)، وشرح المفصل (٥/ ٨٤).

(٢) قال الطيبي في «حاشيته على الكشاف» (٥/ ٥٤٣): «قوله: «هو الذي يقوم مقام المبدل منه» غير سديد؛ لأنه قال في «المفصل» [ص ١٥٧]: «لا يجب ذلك؛ لأنك تقول في «زيد رأيت غلامه رجلًا صالحًا»: إن «رجلًا صالحًا» بدل من «غلامه»، مع أنه لا يقوم مقامه؛ لأنك لو قلت: زيد رأيت رجلًا صالحا، كان فاسدًا. سلمنا، ولكن لم لا يجوز أن يكون بدلًا من ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦ﴾، ويصح أن يقوم مقامه؟»». قلتُ: وعلى هذا التخريج اختار المصنف هنا أن «أن» والفعل في تقدير المصدر بدلًا من الضمير في ﴿بِهِۦ﴾ على ما قرره في باب البدل (ص ٦٩) كما سيشير رحمه الله.

(٣) قال الطيبي في حاشيته (٥/ ٥٤٣، ٥٤٤): «لا نسلم ذلك، ويمكن أن يقال معناه: ما قلت لهم إلا عبادتَه بالنصب، أي: الزموا عبادته، ويكون هو المراد من ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦ﴾، وتكون الجملة وهي: الزموا عبادته: بدلًا من ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦ﴾ من حيث إنها في حكم المفرد».

الثالثِ لأنَّ الضميرَ إذا جعِل مبدلًا منه صحَّ إسقاطُه و حينئذٍ يبقى الموصولُ بلا عائدٍ. واعلم أنَّ هذا شيءٌ ذكَره الزمخشريُّ(١)، **والأقوى عندي**: أنَّ ﴿أَن﴾ صلةٌ والفعلَ في تقديرِ المصدرِ وهو بدلٌ من الضميرِ في ﴿بِهِۦ﴾ ويجوزُ ذلك على ما تقدَّم في «البدلِ».

وأمَّا ما تمسَّكوا به في الآيةِ الثانيةِ فضعيفٌ جدًّا؛ لأن تقديرَ صريحِ القولِ ليس بأَولَى من تقديرِ معنى القولِ؛ مثل: أشارُوا وتكلَّموا وما أشبَه ذلك، ويحتملُ أن يكونَ قولُ المصنفِ «**أو تقديرًا**» إشارةً إلى هذا أيضًا.

إن قلتَ: ما تصنَعُ بقولِه تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ * أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٠، ١١]؛ إذِ الإلانةُ ليسَت بمعنى القولِ. **قلتُ**: جميعُ أفعالِ اللهِ مقدرةٌ بالقولِ؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]؛ كأنَّه- وهو أعلَم: أمرناهُ بأن يلينَ له، ولا بُعدَ أن يكونَ أمرُه لداودَ بعملِ السابغاتِ هو بعينه أمرُه للحديدِ بلينِه؛ كما أن في الشاهد: أمرُ السيدِ لأحدِ مملوكِيه بأن يأمرَ الآخرَ هو أمرٌ للآخرِ بأن يطيعَ الأولَ فيصحُّ على ذلك تفسيرُ الإلانةِ بـ﴿أَنِ ٱعْمَلْ﴾.

* * *

(١) انظر: الكشاف (١/ ٦٩٤، ٦٩٥)، وانظر: حاشية الطيبي (٥/ ٥٤٢- ٥٤٥).

[الأحرف المصدرية]

وَمَـا وَأَن بِالفِعـلِ مَصدَرِيَّهْ وَأَنَّ قَبـلَ الجُملَةِ الإِسـمِيَّهْ

هذه الحروفُ الثلاثةُ سمِّيت مصدريةً؛ لأنَّها تصيِّرُ مصحوبَها إلى تقديرِ المصدرِ، والفرقُ بين «أنَّ» وأختَيها أنَّها تختصُّ بالجملةِ الاسميةِ وأختَاها مختصَّتانِ بالفعليةِ؛ تقولُ: «سرَّني أنَّ زيدًا قادمٌ»، و«ساءَني أنْ سافَرَ زيدٌ»، و«أعجَبني ما ذهَب زيدٌ»؛ فيقدَّرُ فعلَي «أن وما» بمصدرَيهما ويقدَّرُ معمولُ «أنَّ» بمصدرِ خبرِها إن كانَ مشتقًّا، وإلا يقدَّرُ الكونُ؛ نحو: «بلَغني أنَّ زيدًا غلامُك»؛ أي: كونُ زيدٍ.

واعلم أنَّ «أنْ وأنَّ» مؤونتُهما سهلةٌ لا يقعُ فيهما التباسٌ لعدمِ الاشتراكِ فيهما. وأمَّا «ما» فقد تلتبسُ بالموصولةِ، والضابطُ الفصلُ؛ على الإجمالِ: أنَّه إذا رجَع إليها ضميرٌ لفظًا أو تقديرًا فهي موصولةٌ وإلا فهي مصدريةٌ. وأما التفصيلُ: فالفعلُ المصحوبُ إمَّا أن يكونَ متعديًا أو لازمًا؛ فالمتعدِّي نحو: «أعجَبني ما صنعتَ» فإن قدَّرتَ مفعولَ «صنعتَ» ضميرًا راجعًا إلى «ما» فهي [١٥٥: ظ] موصولةٌ / ، وإن قدَّرتَ مفعولًا آخرَ غيرَ ذلك فهي مصدريةٌ؛ ففي الأولِ الذي أعجَبك ما تعلَّقت به الصناعةُ كالخاتمِ والبابِ وغيرِ ذلك، وفي الثاني الذي أعجَبك نفسُ الصناعةِ مِن الحركاتِ المخصوصةِ. واللازمُ إمَّا أن يكونَ الفعلُ ذا فاعلٍ ظاهرًا أو مضمرًا؛ إن كانَ الأولَ تعيَّنت للمصدريةِ نحوَ: «أعجَبني ما سارَ زيدٌ»، وإن كانَ الثانيَ فإمَّا ألا يمكِنَ عودُها إلى «ما» نحو: «أعجَبني

ما قمتَ»، ونحوَ قولِه تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨] تعيَّنت للمصدريةِ. وإن أمكَن نحوَ: «أعجَبني ما سارَ» فإن لم يتقدَّم ذكرٌ يصلحُ أن يكونَ الضميرُ عائدًا إليه تعيَّنت للموصولة، وإن تقدَّمَ ذكرٌ فإن قدِّر الضميرُ لذلك الذكرِ تكونُ مصدريةً، وإن قدِّر لـ«ما» تكون موصولةً.

* * *

[أحرف التحضيض]

هَـلَّا وَلَولَا ثُـمَّ لَو مَـا إِلَّا   تَلزَمُ لِلتَّحضِيضِ فِيهَا الفِعلَا

هذه الأحرفُ لا تدخلُ إلا على الفعلِ لأنَّها للتحضيضِ أو التوبيخِ اللذين لا يكونانِ إلا بالفعلِ؛ فإن كانَ الفعلُ مضارعًا يفيد الحضَّ على الفعلِ وحثَّ المخاطبِ عليه؛ كقولِك: «لولا تفعلُ كذا»، وقال تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]. وفيها معنى الطلب؛ لأنَّ الحاضَّ على الشيءِ لا بدَّ وأن يكونَ طالبًا له فهي بمثابةِ لامِ الأمرِ. وإذا دخَلت على الماضي فهيَ للتوبيخِ والتنديمِ؛ نحوَ: «هلا ضربتَ»، و«لو ما تركتَ». وإذا لم تقَع بعدَ الفعلِ فلا بدَّ من تقديرِه؛ فإن قدِّر لازمًا فالاسمُ بعدَها مرفوعٌ، وإن قدِّر متعديًا فهو منصوبٌ؛ كقولِك: «لولا خيرًا من ذلك»، و«هلا خيرًا من ذلك»؛ أي: لولا تفعلُ خيرًا من ذلك، ولولا خيرٌ مِن ذلك. وهلا خيرٌ مِن ذلك؛ أي: لولا كانَ منك خيرٌ من ذلك. هكذا قالَ سيبويه(١).

* * *

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٢٦٨)، وشرحه للسيرافي (٢/ ١٦٦).

[حرف التوقع]

وَ«قَـــد» أَتَت تَوَقُّعًـــا مَنقُولَا   وَفِي المُضَـــارِعِ أَتَت تَقلِيلَا

هذه الكلمةُ تسمَّى حرفَ التوقُّعِ؛ لأنَّ فيها معنى التوقُّع، قال الخليلُ: «قد» فعلٌ يقالُ لمن ينتظرُ الخبرَ. وتسمَّى حرفَ التقريبِ؛ لأنَّها تفيدُ تقريبَ الماضي إلى الحالِ. وتسمَّى حرفَ توكيدٍ؛ لأنَّه فيها معنى تحقيقٍ وتقريرٍ. قال سيبويه: إن «قد فَعَل» جواب «هل فَعَل» و«لمَّا يفعَلُ» أيضًا[1]؛ هذا كلُّه إذا دخَلت على الماضي. وأمَّا إذا دخَلت على المضارعِ فتفيدُ التقليلَ؛ كقولِهم: «إنَّ الكذوبَ قد يصدقُ». وقد تفيدُ التحقيقَ؛ كقولِه تعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ﴾ [الأحزاب: ١٨]. وقد يعرضُ القسمُ بينَها وبين فعلِها؛ نحوَ: «قد واللهِ أحسَنت إليَّ»، و«قد لعمري بِتُّ[2] ساهرًا».

❊ ❊ ❊

(١) قوله: «لما يفعل» في الأصل: «لما فعل»، والمثبت من مصدر التخريج، وانظر كلام سيبويه بلفظ قريب في: الكتاب (٣/ ١١٤)، وشرحه للسيرافي (٣/ ٣٢٤)، وبلفظه هنا ذكره الزمخشري عن سيبويه في المفصل (ص ٤٣٣).

(٢) في الأصل: «أنت»، والمثبت الوجه، وهو في المفصل (ص ٤٣٣)، والبديع لابن الأثير (٢/ ٤٣٩).

[حرفا الاستفهام]

وَهَل مَعَ الهَمزَةِ لِاستِفهَام[١] وَلَهُمَا الصَّدرُ مِنَ الكَلَامِ
وَصَرَّفُوا الهَمـزَةَ لَمَّا كَثُرَتْ أَو إِنَّ هَل كَمِثلِ قَد قَد قُدِّرتْ
فَأَوقَعُوا مِن بَعدِهَا مَا أُنكِرَا وَأَوقَعُوا المَفعُولَ وَالمُقَرَّرَا
وَأَوقَعُوا أَيضًا حُرُوفَ العَطفِ وَمَا لِهَل فِي ذَاكَ حَظٌّ يَشفِي

هاتانِ الحرفانِ موضوعتانِ لطلبِ الفهمِ مصيِّرتانِ الكلامَ نوعًا آخرَ غيرَ ما كانَ قبلُ، ولذلك لهما صدرُ الكلامِ لما تقدَّم من أنَّ كلَّ ما ينوِّعُ الكلامَ فله صدرُ الكلامِ، وتدخلانِ على الجملتينِ الاسميةِ والفعليةِ؛ تقولُ: «أزيدٌ قائمٌ، وأقامَ زيدٌ»، و«هل عمرٌو خارجٌ، وهل خرَج عمرٌو» إلا أنَّ الهمزةَ أعمُّ تصرفًا مِن «هل»؛ لجوازِ استعمالِها في مواضعَ لم يجُز فيها «هل»:

[١٥٦: و] منها: في جملةٍ يكونُ عجزُها فعلًا؛ نحوَ: «أزيدٌ قامَ»، و«أزيدٌ / ضربتَ»، وحينئذٍ جعلُ الاسمِ فاعلًا لفعلٍ مقدرٍ يفسِّره الظاهرُ أو متعلَّقًا به أولى مِن جعلِه مبتدأً؛ لأنَّ في ذلك توفيرًا لما يقتضيه الاستفهامُ فكانَ أَولَى.

ومنها: جوازُ استعمالِها لا لطلبِ الفهمِ بل على سبيلِ الإنكارِ والتوبيخِ؛ نحوَ: «أتضربُ زيدًا وهو أبوكَ»؟! قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وليس قولُه تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]

---

(١) في الأصل: «مع همزة الاستفهام» وعلى هذا البيتُ فاسد وزنًا ومعنى، وهو من فعل الناسخ والله أعلم، والوجه ما أثبت من النظم (٥٧/ و)، وشرح الوافية (ص ٤٠٩)؛ لأن المراد الإخبار عن أن هل والهمزة للاستفهام.

مِن هذا البابِ؛ لأنَّ ذلك منفيٌّ من أصلِه وليسَ له ثبوتٌ أصلًا بخلافِ ما نحنُ فيه؛ فإنَّ ذلك إنَّما يقالُ إذا وقَع ردًّا على فاعِلِه وتوبيخًا على فعلِه.

ومنها: جوازُ استعمالِها مع «أم» المتصلةِ؛ نحوَ: «أزيدٌ قامَ أم عمرٌو». دون «هل».

ومنها: جوازُ دخولِها على بعضِ حروفِ العطفِ دونَ «هل»؛ قالَ تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠] وقالَ: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [هود: ١٧]، وقالَ: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١].

واعلم أنَّ جوازَ استعمالِ الهمزةِ في هذه المواقعِ دونَ «هل» إمَّا أن يكونَ لخفَّتِها وسهولةِ أمرِها أو لما قالَه سيبويه من أنَّ الهمزةَ هيَ الأصلُ في البابِ و«هل» محمولةٌ عليها؛ لأنَّها بمعنى «قد» وأصلُها «أَهَل» لكن لمَّا لم تقَع إلا في الاستفهامِ استغنَوا عن الهمزةِ فحذَفوها للدلالةِ عليها[1]، ولذلك استعمَلها الشاعرُ على أصلِها قال:

سَـائِل فَـوَارِسَ يَربُوعَ لِشِـدَّتِنَا أَهَلْ رَأَونَا بِسَفحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ[2]

وإذا كان الأمرُ كذلك فيجوزُ أن يكونَ توسُّعُها في الاستعمالِ لمكانِ أصالتِها.

* * *

---

(١) بمعناه في كتاب سيبويه (١/ ١٠٠)، وبنصه في المفصل عن سيبويه (ص ٤٣٧) وعنه نقل المصنف هنا.

(٢) بيت من البسيط، وهو لزيد الخيل رضي الله عنه في ديوانه (ص ١٠٠)، وله في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٢)، وشرح أبيات المغني (٦/ ٧٢)، وبلا نسبة في المقتضب (١/ ٤٤)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٩٥)، والخصائص (٢/ ٤٦٥)، والمفصل (ص ٤٣٧).

[أحرف الشرط]

وَإِنْ وَلَو إِمَّا حُرُوفُ الشَّرطِ صَدرُ الكَلَامِ لِلثَّلَاثِ أَعطِي

هذه الحروفُ الثلاثةُ موضوعةٌ للشرطِ تدخُلُ على جملتينِ فتجعلُ مضمونَ الأولى سببًا لمضمونِ الثانيةِ على معنى أنَّه إذا وُجِد الأولُ وُجِد الثاني، ولا يدلُّ على أنَّه إذا لم يوجَد لم يوجَد؛ لأنَّ عدمَ سببٍ معينٍ لا يدلُّ على عدمِ المسبَّبِ، لجوازِ أن يوجَدَ بسببٍ آخرَ لجوازِ تعدُّدِ الأسبابِ. وقولُ النحاةِ: «إن «لو» لامتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرِهِ» الظاهرُ أنَّهم أرادوا امتناعَ الثاني لامتناعِ الأولِ؛ لأنَّهم يقولونَ في «لولا» لامتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِه ولا شكَّ أنَّ الامتناعَ فيها في الثاني، وذلك فاسدٌ؛ لأنَّه لا يلزمُ من امتناعِ الأولِ امتناعُ الثاني لما تقرَّر من أنَّه سببٌ ولا يلزمُ مِن انتفاءِ سببٍ لشيءٍ انتفاءُ ذلك الشيءِ ويوضِّحُه قولُه تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فإن الآيةَ سِيقت لبيانِ انتفاءِ تعدُّدِ الآلهةِ بامتناعِ الفسادِ لا لبيانِ امتناعِ الفسادِ بامتناعِ الآلهةِ؛ أمَّا أولًا فلأنَّ ذلك هو المفهومُ منه. وأمَّا ثانيًا فلا يلزَمُ من انتفاءِ الآلهةِ انتفاءُ الفسادِ لجوازِ أن يقعَ الفسادُ ولم تتعدَّدِ الآلهةُ؛ إذِ المرادُ من الفسادِ خروجُ هذا العالمِ عن النظامِ الموجودِ فيه.

وأيضًا ما جاءَ مِن قولِه تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٌ﴾ الآيةَ [لقمان: ٢٧]، وقولِه عليه السلام[1]: «**نِعمَ العَبدُ صُهَيبٌ لَو لَم يَخفِ الله لَم يَعصِهِ**».

---

(١) كذا في الأصل على أنه من قول النبي ﷺ وليس هذا بمعروف، وإنما هو من قول =

لو جعِل الثاني ممتنعًا بامتناعِ الأولِ لزِم المحذورُ؛ لأنَّ الآيةَ سِيقت لبيانِ عدمِ نفادِ كلماتِه تعالى، والحديثَ سِيق لبيانِ عدمِ عصيانِه؛ فلو قدَّرت الثانيَ منهما وهو عدمُ النفادِ وعدمُ العصيانِ ممتنعًا لزِم النفادُ والعصيانُ لأنَّ نفيَ الشيءِ إذا امتنَع صارَ مثبتًا.

إن قلتَ: إذا كانَ عدمُ النفادِ مرتبطًا بكونِ الأشجارِ أقلامًا وكونِ البحرِ مدادًا وكان عدمُ العصيانِ مرتبطًا بعدمِ الخوفِ فإذا عُدِم كونُ الأشجارِ أقلامًا والبحرُ مدادًا ووُجِد الخوفُ لزِم النفادُ والعصيانُ وإلَّا لم يكُن للارتباطِ معنًى.

قلتُ: مثلُ هذا الكلامِ إنَّما يساقُ لإفادةِ المقصودِ على طريقِ المفهومِ لما فيه مِن المبالغةِ؛ لأنَّه إذا عُلِم أنَّ النفادَ مع عدمِ كونِ الأشجارِ أقلامًا والبحرِ مدادًا أقربُ مِن كونِهما كذلك، وعُلِم أنَّ العصيانَ مع عدمِ الخوفِ أقربُ / [١٥٦: ظ] مِن الخوفِ ورُبِط عدمُ النفادِ بكونِ الأشجارِ أقلامًا والبحرِ مدادًا ورُبط عدمُ

= عمر رضي الله عنه، وقد نقله المصنف من إيضاح ابن الحاجب (٢/ ٢٣٧) متوهمًا أنه من قول النبي ﷺ لا سيما وقد قال المحقق في الحاشية تعليقًا على قول ابن الحاجب: «وذلك مثل قوله في الحديث ...»: «في (د): قوله عليه السلام في الحديث»؛ فلعل الذي وقع في يدي الشارح هي تلك النسخة التي فيها التصريح باسمه الشريف ﷺ، أو غيرها وثبت فيها التصريح باسمه ﷺ، والله أعلم.

وأما الأثر فقد قال ابن كثير في مسند الفاروق (٣/ ١١٥): «فأما قول عمر رضي الله عنه في صهيب بن سنان الرومي: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» فهو مشهور عنه ولم أره إلى الآن بإسناد عنه والله الموفق، وقد ذكره أبو عبيد في كتاب «الغريب» [٤/ ٢٨٤، ٢٨٥] ولم أره أسنده. قال: «ووجهه: أن صهيبًا إنما يطيع اللهَ حبًّا له لا مخافة عقابه، يقول: فلو لم يكن عقاب يخافه ما عصى الله أيضًا»». ولشيخ الإسلام ابن تيمية تخريج لهذا الأثر أورد فيه تفصيلًا جليلًا محررًا مبينًا؛ انظره بكماله في جامع المسائل (ص ٤٣٧: ٤٦٣- المجموعة التاسعة)، وذكره مختصرًا عنه السيوطي في الأشباه والنظائر (٧/ ٣٥)، وابن طولون الحنفي في المسائل الملقبات (ص ٤٣)، وانظر أيضًا مصادر الحاشية التالية.

العصيانِ بعدمِ الخوفِ اللذين هما أبعدُ وعُلِم المقصودُ على سبيلِ الأَولَى[١].

فَإن لِلِاستِقبَالِ لَو لِلمَاضِي ... وَيَلزَمَانِ الفِعلَ عَن تَراضِي
مِن ثَمَّ لَو أَنَّكَ جَاءَ فَتحَا ... لِأَنَّهُ فَاعِلُ فِعلٍ صَحَّا
وَالخَبَرُ الفِعلُ فَإِن تَعذَّرَا ... جَاءَ عَلَى الأَصلِ كَمَا تَقَرَّرَا
لَو أَنَّكَ انطَلَقتَ إِنْطَلَقنَا ... وَلَا تَقُل مُنطَلِقٌ لِمَعنَا
لَو أَنَّهُم بَادُونَ فِي الأَعرابِ ... لَو للتَّمنِّي لَيسَ مِن ذَا البَابِ
وقَد أَتَى المَاضي مُرَادًا مَعَ إِنْ ... مَعْهُ فِي الاَسبَابِ فَقِسهُ وَاستَبِنْ

الفرقُ بين «إن ولو» أنَّ «إن» للاستقبالِ ولو دخَلت على الماضي، و«لو» للمضيِّ ولو دخَلت على المستقبلِ؛ تقولُ: «إن ضربتَ ضربتُ» والمعنى الاستقبالُ، وقالَ تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧] والمعنى المضيُّ. وما نُقِل عن الفرَّاءِ أن «لو» تستعملُ في الاستقبالِ كـ«إنْ» إن أرادَ أن ذلك في جميعِ مواردِها فهو كذبٌ[٢]، وإن أرادَ أنَّه قد يكونُ كذلك في بعضِ مواردِها فلا أرَى به بأسًا[٣].

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦]؛ معناه: إن ثبَت أنَّ قميصَه قُدَّ مِن قُبلٍ يكونُ سببًا للإخبارِ بتصديقِه. وكذا قولُهم:

(١) ردُّ المصنف هنا موافق لما ذكره ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٣٧، ٢٣٨)، وكذا ذهب ابن مالك في شرح التسهيل (٤/ ٩٤)، والرضي في شرحه (٤/ ٤٥١)، وابن هشام في المغني (ص ٣٣٩).

(٢) أي: خطأ وغلط، وقد مر له نظائر في كلامه.

(٣) انظر قول الفراء في المفصل (ص ٤٣٩)، وشرح الكافية لابن الحاجب (٣/ ١٠٠٢)، وجعل ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٦٣)، والرضي في شرحه (٤/ ٤٥١) مجيئها بمعنى «إن» في الاستقبال من القليل النادر؛ كمذهب المصنف هنا.

«إنْ أكرمتَني اليومَ فقد أكرمتُك أمسِ»؛ المعنى: يكونُ سببًا للإخبارِ بذلكَ.

وهما يلزَمانِ الفعلَ لفظًا أو تقديرًا؛ لأنَّ الشرطَ لا يعقَلُ بدونِ الفعلِ فإن كانَ ملفوظًا فهو ظاهرٌ وإلَّا قدّر توفيةً لمقتضاهُ؛ نحوَ بيتِ «الحماسةِ»:

.... إن ذُو لُوثَـةٍ لَانَـا[١]

أي: إن لان ذو لوثة.

والفعلُ الظاهرُ يفسّر المحذوفَ، وكذا قولُه تعالى: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠]؛ ﴿أَنتُمْ﴾ فاعلُ فعلٍ محذوفٍ يفسّره الظاهرُ، ومِن ذلك أيضًا نحو: «إنَّك لو جئتَني أكرمتُك»؛ فـ«إن» مع اسمِها وخبرِها وقَعت فاعلَ فعلٍ محذوفٍ؛ أي: ثبَت مجيئُك. ولأجلِ ذلك وجَب فتحُ «أنَّ» لكونِها فاعلةً والمفسّر ما في «أن» مِن معنى الثبوتِ والتحقيقِ، وحيثُ لم يكُن هذا المفسّر ظاهرًا التزَموا كونَ الخبرِ فعلًا ليكونَ كالعوضِ من لفظِ المفسّر.

ولا يجوزُ أن تقولَ: «لو أنَّك جاءٍ أكرمتُك»، اللهمَّ إلا إذا تعذَّرَ ذلك بأن يكونَ الخبرُ جامدًا؛ كقولِه تعالى: ﴿لَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]. وأمَّا قولُه تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠] فإنما أُوقِع الاسمُ خبرًا مع إمكانِ الفعلِ؛ لأنَّ ﴿لَوْ﴾ فيها ليسَت للشرطِ وإنَّما هي للتمنِّي؛ أي: ليتَ أنَّهم بادون، وذلك جائزٌ كقولِه تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] وهيَ بمعنى التمنِّي، ولذلك جاءَ في بعضِ المصاحفِ: (**فَيُدهِنُوا**)[٢].

---

(١) تقدم صدره، وتخريج البيت بتمامه في (ص ٢٦٧).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٣٦)، والتفسير البسيط (٧/ ٣٠)، والكشاف (٤/ ٥٨٦)، والبحر المحيط (٢٤/ ٤٦٠).

وَإِن تُقَــدِّمْ قَسَــمًا عَن شَــرطِ فَإِن أَجبتَ الشَّرطَ لَفظًا تُخطِي
لَكِن أَجِبْ بِمَا يُجَابُ القَسَــمُ أَجْلَ اعتِرَاضِ الشَّرطِ أَو إِذ قَدَّمُوا
وَالفِعلُ مَــاضٍ حُكمُهُ إِن أُفرِدَا كَأَنْ وَعَدتَنِــي وَإِن لَــم تَعِــدَا

كثيرًا ما يجتمعُ الشرطُ مع القسمِ؛ إذِ القسمُ في إفادةِ التأكيدِ في نسبةِ الجزاءِ إلى الشرطِ كـ«إنَّ» في تأكيدِ نسبةِ الخبرِ إلى المبتدأِ، فإذا اجتمَعا فإمَّا أن يكونَ القسمُ مصدَّرًا أو لا؛ فإن كانَ الأولَ لزِم أن يكونَ الجوابُ للقسمِ، وأن يكونَ فعلُ الشرطِ ماضيًا لفظًا أو معنًى؛ نحوَ قولِك: «واللهِ إن أتيتَني لأكرمنَّك»، أو «إن لم تُعطني لأشتمنَّك»؛ أما الأولُ فلأنَّهما / لما اجتمَعا وجوابُها من [١٥٧: و] حيثُ المعنى واحدٌ استُغني بلفظٍ واحِد لأحدِهما عنِ الآخرِ لفظًا، وكانَ اعتبارُ القسمِ أَولى لكونِه مصدَّرًا به، وتصدُّرُ الشيءِ يؤذِنُ بأنَّ الاعتناءَ به أشدُّ؛ كذا قالَه في «شرح الكافية»[1]، وأشار إليه ههنا بقولِه «أَو إذ قَدَّمُوا» وهو ضعيفٌ؛ لأنَّه معارضٌ بكونِ الشرطِ أقربَ بل اعتبارُ الأقربيةِ أَولى كما تقدَّم في «تنازع العاملين»[2]. وخيرٌ مِن ذلك ما أشارَ إليه ههنا أولًا بقولِه: «أَجلَ اعتِراضِ الشَّرطِ»، وتقريرُه: أنَّ الشرطَ والقسمَ كلَّ واحدٍ منهما إذا صدِّر به لا يجوزُ أن يُلغى بحذفِ الجوابِ لكونِ مقتضاهُ موفَّرًا عليه وهو التصدُّرُ، وأمَّا إذا توسَّط أو تأخَّر يجبُ أن يُلغى بحذفِ الجوابِ؛ تقولُ: «زيدٌ واللهِ قائمٌ»، و«زيدٌ قائمٌ واللهِ»، و«عمرٌو إن أعطيتَه شاكرٌ»، وكذا: «عمرٌو إن أعطيتَه يشكرُك» إذا جعلتَ «يشكرُك» خبرَ المبتدأِ، و«عمرٌو شاكرٌ إن أعطيتَه»؛ فنقولُ: إنَّ جوابَهما لما كانَ واحدًا في المعنى أتَوا بلفظٍ واحدٍ لهما كراهةَ التكرارِ، والقسمُ والشرطُ تنازعَا

---

(١) (٣/ ١٠٠٤).

(٢) انظر ما تقدم في (١/ ٢٤٧).

في ذلك الجوابِ، والقسمُ أقوى لتوفيرِ مقتضاهُ بخلافِ الشرطِ.

إن قلتَ: توسَّط الشرطُ لأجلِ اعتبارِ القسمِ؛ فلو توقَّف اعتبارُ القسمِ على توسُّطِ الشرطِ لزِم الدورُ. **قلتُ**: لا يعلَّلُ اعتبارُ القسمِ بتوسُّطِ الشرطِ؛ بل نقولُ: القسمُ لكونِه مصدَّرًا يقتضي الجوابَ ألبتَّة، وليسَ في اللفظِ ما يصلحُ جوابًا سوى ذلك فتعيَّن.

إن قلتَ: لِم لا يجوزُ أن تجعلَ الجوابَ جوابًا للشرطِ وتجعلَ الشرطَ مع جوابِه جوابًا للقسمِ كما إذا تقدَّم الشرطُ؟ **قلتُ**: لأنَّ الشرطَ محتملٌ غيرُ متيقنٍ، وجوابُ القسمِ لا بدَّ أن يكونَ متيقنًا فالجمعُ بينهما جمعٌ بين النَّقِيضينِ.

وأمَّا الثاني؛ أي: التزامُ كونِ الشرطِ ماضيًا فلأنَّه لمَّا أُلغي عملُ حرفِ الشرطِ في الجوابِ بجعلِه للقسمِ أحبُّوا أن يكونَ الشرطُ ماضيًا؛ ليطابقَ الجوابَ في عدمِ العملِ.

وَإِن تُوَسِّطْهُ بِشَرطٍ قُرِّرَا ... أَو غَيرِهِ فَأُلغِيَا وَاعتُبِرَا
وَإِن يُقَدَّرْ قَبلَ شَرطٍ قَسَمُ ... فَكَالصَّرِيحِ؛ مِثْلَ: إِن قُوتِلتُمُ

إذا توسَّط القسمُ بتقدُّمِ الشرطِ أو غيرِه عليه جازَ اعتبارُ القسمِ وإلغاؤُه؛ كقولِك: «إن أتيتَني فواللهِ لآتينَّك، أو لآتِك»، و«زيدٌ واللهِ إن أعطيتَه ليشكرنَّك وليشكرُك»؛ أمَّا الاعتبارُ إذا تقدَّم الشرطُ فلأنَّ فيه توفيرًا لمقتضى كلٍّ منهما لأنَّه إذا جعِل الجوابُ للقسمِ أمكَن جعلُ القسمِ مع جوابِه جوابًا للشرطِ كما ترَى؛ إذ لا منافاةَ بين القسمِ وجوابِ الشرطِ كما كانَ بين الشرطِ وجوابِ القسمِ. وأمَّا الإلغاءُ فلأنَّه ليسَ يوفِّر عليه من اقتضائِه التصدُّرَ فجازَ إلغاؤُه، وأمَّا جوازُ الاعتبارِ والإلغاءِ عندَ تقدُّمِ غيرِ الشرطِ عليه فلأنَّه والشرطُ قد استويَا في

كونهما معترضين فجازَ إلغاءُ أيِّهما شئتَ واعتبارُ أيِّهما شئتَ.

واعلم أنَّ القسمَ المقدَّرَ في اعتبارِه كالملفوظِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ﴾ [الحشر: ١١]، و﴿لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ﴾ [الحشر: ١١]؛ أي: واللهِ إن قوتلتم، وواللهِ لئن أخرجتم، وإنَّما وجَب اعتبارُ القسمِ ههنا لأنَّه مقدمٌ والشرطُ معترضٌ.

* * *

[حرف التفصيل]

أَمَّــا لِتَفصِيــلٍ بِفِعــلٍ حُذِفَا وَعَوَّضُوا بَعضَ الجَوَابِ خَلَفَا
كَمِثلِ أَمَّــا جَعفَــرٌ فَضَارِبُ وَمِثــلِ أَمَّــا نَومُــهُ فَغَالِــبُ
وَقِيلَ ذَاكَ عَمَــلُ المَحذُوفِ وَقِيلَ بِالتَّفصِيــلِ بِالمَعرُوفِ
فَــإِن يَجُــز تَقدِيمُهُ فَــالأَوَّلُ أَو لَا فَثَــانٍ وَهْوَ قَــولٌ يُقبَلُ

/ «أمَّا» موضوعةٌ لتفصيلِ كلامٍ مجملٍ؛ كما تقولُ: «أَكرِمِ الناسَ؛ أمَّا [١٥٧: ظ] العلماءُ فلعلمِهم، وأمَّا الزُّهَّادُ فلزُهدِهم»، وعلى هذا فيجوزُ أن يُتركَ الكلامُ الذي وقَع التفصيلُ فيه ويُجعل نسيًا منسيًّا؛ لأنَّ التفصيلَ مغنٍ عن الإجمالِ؛ كقولِ الخطيبِ: «أما بعدَ حمدِ اللهِ»، ويجوزُ ألا يُذكرَ من الأقسامِ المتعددةِ إلا قسمٌ واحدٌ؛ اتِّكالًا على ما في الذهنِ من المتعدداتِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] ولم يُذكَر بعدَها قسمٌ آخرُ.

قال سيبويه: إنَّها للشرطِ بمنزلةِ «مهما»؛ إذا قلتَ: «أمَّا جعفرٌ فضاربٌ»؛ معناه: مهما يكُن مِن شيءٍ أو يذكَرْ مِن شيءٍ فجعفرٌ ضاربٌ، إلا أنَّه التُزم حذفُ الفعلِ لجريِه على طريقةٍ واحدةٍ على ما هو معهودٌ من كلامِهم(١)، والتُزم أن يكونَ بينها وبين جوابِها ما كان كالعوضِ منَ الفعلِ المحذوفِ، ثم اختلفوا فيه؛ فقيلَ: إنه أحدُ جزئي الجملةِ الواقعةِ بعدَ الفاءِ، أو أحدُ أجزائِها قدِّمَ عليها لذلك الغرضِ. وقيل: إنَّه معمولُ الفعلِ المحذوفِ، وما بعدَ الفاءِ

(١) انظر: الكتاب (٣/ ١٣٩، ٤/ ٢٣٥).

جملةٌ مستقلةٌ لا تعلقَ لما قبلَ الفاءِ بها[١]. ومنهم مَن فصَّل[٢]، وقال: إنَّ كان ذلك الواقعُ مما يصحُّ عملُ ما بعدَ الفاء فيه؛ كقولِك: «أمَّا اليومَ فزيدٌ منطلقٌ» فالقولُ هو الأولُ، وإن لم يصحَّ؛ كقولِك: «أمَّا عمرًا فإني أضربُ»؛ لأنَّ ما بعدَ «إن» لا يعملُ فيما قبلَها فالقولُ هو الثاني. **والمختارُ هو الأولُ**؛ لأن وضعَ «أما» لتفصيلِ شيءٍ إلى أشياءَ، كلُّ شيءٍ منها يذكَرُ بعدَها ليحكمَ عليه بحكمٍ ذُكِر بعدَ فائِها أو ليعلَّقَ به ذلك الحكمُ فيما ذُكِر بعدَها يكونُ جزءًا لما ذُكِر بعدَ فائِها قطعًا، وكان قياسُ ذلك الاسمِ أن يكونَ مبتدأً؛ لأنَّه ذُكر ابتداءً لغرضِ الحكمِ عليه على حسبِ الجملةِ الواقعةِ بعدَ فائِها لكنَّهم خالَفوا الابتداءَ إيذانًا في أولِ الأمرِ أنَّ ذِكرَه باعتبارِ الصفةِ التي هو عليها؛ مثلًا إذا قلتَ: «أما يومَ الجمعةِ فضربتُ فيه»؛ الغرضُ منه إفادةُ وقوعِ الضربِ فيه لأن تفصيلَ يومِ الجمعةِ باعتبارِ تلك الصفةِ لا الحكمُ عليه بالضربِ ثم عُلِم وقوعُ الضربِ؛ فإذا نصبتَه على أن يكونَ ظرفًا للضربِ أفادَ هذا المعنى ابتداءً، وإذا رفعتَه أفادَ الحكمَ عليه بالضربِ ثم عُلِم وقوعُ الضربِ فيه في ثاني الحالِ بسببٍ فيه، ولأجلِ أنَّ الأصلَ أن يبتدَأَ بما بعدَها اختِير الرفعُ في مثل: «قامَ زيدٌ وأمَّا عمرٌو فقد ضربتُه» على ما تقدَّم. ولولا اقتضاءُ «أمَّا» للابتداءِ لكانَ النصبُ مختارًا لتَتَناسَبَ الجملتانِ.

---

(١) حكي هذا عن المبرد وابن درستويه، وحكي عن المبرد عنه أيضًا القول الأول وهو مذهب سيبويه والجمهور وسينصره المصنف ويرد هذا القول والذي بعده أيضًا؛ انظر: المقتضب (٢/ ٧١، ٣/ ٢٧)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٧٣)، وشرح الرضي (٤/ ٤٧٧)، والجنى الداني (ص ٥٢٦)، ومغني اللبيب (ص ٨٣).

(٢) هذا قول المازني؛ انظر: الأصول (١/ ٢٧٤)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٧٢)، وشرح الرضي (٤/ ٤٧٧).

ويبطُل أيضًا قولُ مَن قالَ بأنَّه معمولُ فعلٍ محذوفٍ مطلقًا: أنَّك تُوجِبُ النصبَ في مثلِ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، وتُوجِبُ الرفعَ في مثل: «أمَّا اليتيمُ فحرامٌ قهرُه» فلو كان اليتيمُ معمولَ فعلٍ محذوفٍ لكانت نسبتُه إليه في الموضعينِ على السويةِ؛ فكانَ ينبغي أن يجوزَ الأمرانِ فيهما.

ويبطُلُ قولُ مَن قالَ بالتفصيلِ: أنَّه سلَّم أن موضوعَها في مثلِ «أمَّا يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ» على ما ذكَرناه فيلزمُه مخالفةُ الوضعِ في إسنادِ العملِ إلى المحذوفِ في: «أما يومَ الجمعةِ فإنَّ زيدًا منطلقٌ». **قوله**: «ما بعدَ أمَّا لا يعملُ فيما قبلَها». **قلنا**: إن ذلك شيءٌ لازمٌ على التقديرينِ لا بدَّ منه؛ لأنَّ ما بعدَ الفاءِ الجزائيةِ أيضًا لا يعملُ فيما قبلَها، ثم نقول: إنَّهم إنَّما اختاروا هذا الامتناعَ ههنا دونَ المواضعِ الأُخَرِ لما ذكرنا من وضعِ «أمَّا» أنَّها للتفصيلِ، ولمَّا كان ذلك الجزءُ المتعلقُ بما بعدَ الفاءِ هوَ المقصودَ بالتفصيلِ قدِّم عليها؛ تنبيهًا على أنَّه هو المقصودُ، ولهم في تقديمِ المقاصدِ مذهبٌ ظاهرٌ، وأيضًا لأنَّهم لما حذَفوا الفعلَ وجوبًا بقِي فاءُ الجزاءِ مبتدأً بها ووضعُها التوسُّطُ فقدَّموا جزءًا مما في حيِّزها إلى موضعِ الفعلِ عوضًا عنه وتوفيرًا لمقتضى الفاءِ.

* * *

[حرف الردع]

[١٥٨: و] / كَلَّا لِـرَدعٍ وَبِمَعنَـى حَقًّا وَقِفْ عَلَى الرَّدعِ تَجِدهُ وَفقَا

قال سيبويه: «(كلَّا) ردعٌ وزجرٌ»(١). وقال الزجَّاجُ: «هي ردعٌ وتنبيهٌ»(٢)؛ أي: تنبيهٌ على الخطإِ. ولأجلِ ذلك تستدعي كلامًا متقدمًا إذا قيل لك: «إنَّ فلانًا يُبغضُك». تقول: «كلَّا»؛ أي: ارتدِع عن ذلك وتنبَّه، ومنه قولُه تعالى: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ * وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ * كَلَّاۖ﴾ [الفجر: ١٥-١٧]. وقد تأتي لنفيِ الإجابةِ بعدَ الطلبِ؛ كما يقالُ بعدَ أن قيل: «افعَل كذا». «كلَّا»؛ أي: لا تُجاب إلى ذلك، ومنه قولُه تعالى: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ * لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠]. وقد تكونُ بمعنى حقًّا، وعليها حُمِل مواضعُ منَ القرآنِ(٣).

---

(١) الكتاب (٤/ ٢٣٥).

(٢) ذكرها في مواطن كثيرة في معاني القرآن منها (٣/ ٣٤٥، ٤/ ٢٢، ٢٥٤، ٥/ ٢٢١) وغيرها.

(٣) ذكر السمين الحلبي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَلَّاۚ سَنَكۡتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلۡعَذَابِ مَدّٗا﴾ [مريم: ٧٩] أن في «كلَّا» ستة مذاهب؛ فقال: «**أحدها**، وهو مذهب جمهور البصريين كالخليل وسيبويه وأبي الحسن الأخفش وأبي العباس: أنها حرف ردع وزجر، وهذا معنى لائق بها حيث وقعت في القرآن...، **والثاني**: وهو مذهب النضر بن شميل- أنها حرف تصديق بمعنى نعم، فتكون جوابًا...، **الثالث**: وهو مذهب الكسائي وأبي بكر بن الأنباري ونصير بن يوسف وابن واصل- أنها بمعنى حقًّا. **والرابع**: وهو مذهب أبي عبد الله محمد ابن الباهلي- أنها ردٌّ لما قبلها، وهذا قريب من معنى الردع. **الخامس**: أنها صلة في الكلام بمعنى «إي» كذا قيل. وفيه نظر فإن «إي» حرف جواب ولكنه مختص بالقسم. **السادس**: أنها حرف استفتاح وهو قول أبي حاتم». الدر المصون (٧/ ٦٣٧).

[تاء التأنيث]

وَتَاءُ تَأنِيثٍ بِمَاضٍ تَسْكُنُ وَقَد مَضَى حُكمٌ لَهَا مُبَيَّنُ

تاءُ التأنيثِ على قسمينِ؛ الأول: تاءٌ ساكنةٌ تتصلُ بفعلٍ ماضٍ خاصةً؛ لتدلَّ على تأنيثِ فاعلِه أو تأنيثِ ما أُقِيم مُقامَ فاعلِه؛ نحوَ: «ضَربتْ هندُ»، و«شُتِمتْ دعدُ». وأمَّا ما جاءَ من إلحاقِ علامةِ التثنيةِ والجمعينِ؛ نحو: «أَكَلوني البَراغِيثُ»[١]. و: «يَتَعاقَبُونَ عَلَيهم المَلائِكَةُ»[٢]؛ فضعيفٌ جوَّزه

(١) من كلمة لأبي عمرو الهذلي نقلها عنه أبو عبيدة في مجاز القرآن (١/ ١٠١، ١٧٤، ٢/ ٣٤)، وهي في: الكتاب (١/ ١٩)، والأصول (١/ ٧١)، والإيضاح (ص ٤١)، وعلل النحو (ص ٢٧٢).

(٢) كذا في الأصل: «يتعاقبونَ عليهم الملائكة» وليس هكذا يرويه النحاة، وهذه الصيغة قد تابع فيها المصنفُ الرضيَّ رحمه الله فإنه ذكرها في شرحه (٣/ ٢٧٦)، والذي يرويه النحاة حديثًا صحيحًا أخرجه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢) بلفظ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلَائِكَةٌ بِاللَّيلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ...»، وقد سمَّى ابن مالك هذه اللغة بلغة «يتعاقبون» وخرَّج عليها نظائر لها، وقد ناقشه فيها أبو حيان والشاطبي وغيرهما بأن هذا الحديث قد أخرجه البخاري ومسلم مختصرًا، وقد أخرجه بتمامه البزار بلفظ: «إِنَّ للهِ مَلائِكَةً: يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم: مَلائِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهارِ» فتكون الواو ضميرًا عائدًا على «ملائكة» الأولى التي هي اسم «إن»، و«ملائكة» الثانية بدل منها. وقد حمل الأخفش أيضًا قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣] على هذه اللغة في معاني القرآن (١/ ٢٨٦)، وقد خرَّج أكثر النحويين هذا الحديث ومثله من الشواهد الواردة ثلاثة تخريجات:

إحداها: أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية خبر مقدم. =

الجُزُوليُّ على ضعفٍ؛ قال: «لكونِهما يُوهمان الضميرَ»[١]. وقال المالكيُّ: إنه لغةُ بني عُقَيلٍ[٢].

إن قلتَ: كما أنَّ التأنيثَ فرعُ التذكيرِ فيحتاجون فيه إلى علامةٍ؛ كذلك التثنيةُ والجمعانِ فرعَا الإفرادِ فيقعُ الاحتياجُ منهما إلى العلامةِ وإلا لكانَ منافيًا لمقتضى الحكمةِ وقد عُهِد مِن كلامِهم ذلك فأيُّ وجهِ ضعفٍ فيه؟! **قلتُ:** وجهُ الضعفِ أنَّه ينافي استعمالَ الفصحاءِ وهو ظاهرٌ ولا يقتضيه القياسُ؛ لأنَّ

= **والثاني**: أن الاسم الظاهر بدل من الضمير.

والثالث: أن الواو والألف والنون علامات تدل على الفعل مجموعًا أو مثنًّى وليست بضمائر، وأن الفاعل هو الاسم الظاهر بعده.

ومهما يكن من أمر فإنه ينبغي أن يعلم أن هذه لغة قد تكلم بها طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب وأزد شنوءة؛ فلا وجه لردها، ولذا قال ابن مالك: «وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبرًا مقدمًا ومبتدأ مؤخرًا، وبعضهم يبدل ما بعد الألف والواو والنون منهنّ، على أنها أسماء مسند إليها. وهذا غير ممتنع إن كان مَن سُمع ذلك منه من أهل غير اللغة المذكورة. وأما أن يُحمل جميع ما ورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح، لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره، والله أعلم». وانظر: الكتاب (١/ ٧٨)، والأصول (١/ ٧١)، ونتائج الفكر (ص ١٢٨)، والشرح الكبير لابن عصفور (١/ ١٩٩٩)، وشرح التسهيل (٢/ ١١٦)، والتذييل والتكميل (١/ ١٨٨)، وشرح الشاطبي على الألفية (٢/ ٥٥٧)، ومرقاة المفاتيح (٢/ ٥٤١).

(١) المقدمة الجزولية (ص ٥٠)، ونصه: «وعلامة التثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتهما، وحذفهما أفصح لكونهما يوهمان الضمير».

(٢) هو ابن مالك وقد تقدم غير مرة بهذه النسبة، ولقد تصفحت كتبه التي بين يدي فلم أجده سمَّى تلك اللغة، ولكن يحكيها عن العرب، ثم أطلق عليها لغة «يتعاقبون» كما تقدم في الحاشية المذكورة آنفًا؛ وانظر: تسهيل الفوائد (ص ٤٤، ١٤٠، ٢٢٦)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٨١)، وشواهد التوضيح (ص ٢٤٧).

إثباتَ العلامةِ لرفعِ اللبسِ ولا لبسَ ههنا؛ لأنَّ التثنيةَ والجمعَ إنَّما أُدركا مِن الاسمِ بإثباتِ العلامةِ بذلك الاسمِ فأيُّ حاجةٍ إلى إثباتِ العلامةِ فيما أُسنِد إلى ذلك الاسمِ لأجلِ مدلولِ ذلك الاسمِ؟!

إن قلتَ: فليجُز قياسًا على التأنيثِ بجامعِ كونِ الفعلِ فيهما مسندًا إلى مدلولِ اسمٍ فرعيٍّ. **قلتُ**: الفارقُ بينهما موجودٌ وهو أنَّ التأنيثَ معنًى لازمٌ لمدلولِ الاسمِ وليسَ كذلك الجمعيةُ والاثنينيةُ؛ لأنَّهما أمرانِ عارضانِ لمدلولِ الاسمِ عندَ نسبةِ المتكلمِ فردًا إلى آخرَ أو إلى أفرادٍ أُخَر.

والثاني من قسمي تاءِ التأنيثِ: تاءٌ متحركةٌ متصلةٌ بالاسمِ المشتقِّ ليدلَ على تأنيثِ مدلولِه قياسًا، وبالجامدِ أيضًا سماعًا كما تقدَّم[(١)]. وتنقلبُ في الوقفِ هاءً كـ«ضاربه وقائمه وامرأه وناقه» وفائدتُها في المشتقِّ في الحقيقةِ هي فائدةُ التاءِ الساكنةِ المتصلةِ بالفعلِ؛ ألا تراك تقولُ: «امرأةٌ قائمةٌ» لتأنيثِ المسندِ إليه، و«رجلٌ قائمٌ» لزوالِ التأنيثِ، ولذلك إذا كان مسندًا إلى غيرِ موصوفِه تعتبَرُ حالُه دونَ حالِ الموصوفِ كما تقدَّم في بابه[(٢)]. وإنما حرِّكت هذه التاءُ[(٣)] لامتزاجِها بالاسمِ امتزاجَ الألفِ والنونِ في «سكرانَ» وألفِ التأنيثِ في «صحراءَ»، والاسمُ معربٌ والإعرابُ لا يكونُ إلا على الآخرِ فحُطَّ الإعرابُ عليها. وليس حالُ المتصلةِ بالفعلِ كذلك فأُسكِنت على أصلِها، أو لئلَّا تجتمعَ أربعُ حركاتٍ متوالياتٍ في كلمةٍ واحدةٍ؛ وذا محذورٌ.

* * *

(١) انظر: ما تقدم في (ص ١٩٧).

(٢) انظر: ما تقدم في (ص ١٩٩).

(٣) أي: التاء المتحركة المتصلة؛ نحو: «قائمة، قائلة، شاربة» إلى غير ذلك.

[التنوين]

وَخَصَّصُوا الأَسـمَاءَ بِالتَّنوِينِ ... إن كَانَ لِلتَّنكِيـرِ وَالتَّمكِيـنِ
أَوعِوَضًا عَنِ المُضَافِ إن حُذِفْ ... حِينَئِـذٍ وَنَحـوَ: كُلٍّ إن تُضِفْ
أَو لِلمُقَابَلَـةِ مُسـلِمَاتِ ... بِمُسـلِمِينَ فَاتَّبِـع صِفَاتِـي
وَإن يَكُـن تَرَنُّـمٌ أَو غَالِـي ... فَلَا خُصُوصَ اسـمٍ ولَا أَفعَالِ
وَإن يَكُـن فِي عَلَمٍ وَقَد وُصِفْ ... بِابنٍ مُضَافٍ عَلَـمٍ فَقَد حُذِفْ

[١٥٨: ظ] / التنوينُ: نونٌ ساكنةٌ تابعةٌ لحركةِ آخرِ الكلمةِ لا لتأكيدِ الفعلِ؛ فقولنا «نونٌ ساكنةٌ»: يشملُ التنوينَ والنونَ المؤكدةَ للفعلِ. وقولنا «لا لتأكيدِ الفعلِ»؛ لتخرجَ عنه. وقلنا: «حركة» ولم نقل «إعراب» ليشملَ أقسامَ التنوينِ كلَّها، وقد تقدَّم بحثُ التنوينِ في صدرِ الكتابِ بما لا مزيدَ، عليه فلا وجهَ لإعادتِه؛ فعليكَ بالمراجعةِ إليهِ[١].

* * *

(١) انظر: ما تقدم في (١/ ١٣٠).

[نونا التوكيد]

وَنُــونُ تَأكِيدٍ لِفِعــلٍ خَفِّفِ　　وَشَــدِّدًا فَتحًا بِغَيــرِ الأَلِفِ
فِي الأَمرِ وَالنَّهيِ وَالِاستِفهَامِ　　مَعَ التَّمَنِّي العَرضِ وَالإقسَامِ
وَلَزِمَت فِي مُثبَتٍ فِي القَسَمِ　　وَكَثُرَت فِي شَرطِ إِمَّا فَاعلَمِ

النونُ المؤكدةُ للفعلِ على ضربينِ: ثقيلة وخفيفة، وهما في تأكيدِ المضارعِ بمثابةِ «قد» في تأكيدِ الماضي إلا أنَّ في «قد» فائدةً زائدةً على التأكيدِ بخلافِ النونين؛ فاختصاصُهما بالمضارعِ: إمَّا لاستغنائِهم عنهما في الماضي بـ«قد»، وإمَّا لأنَّ دخولَهما على المضارعِ مشروطٌ بأن يكونَ فيه معنى الطلبِ، والطلبُ يختصُّ بالاستقبالِ.

وأما مواضعُ الطلبِ فهي التي عدَّها المصنفُ وإنما اشترَطوا الطلبَ؛ لأنَّ الطلبَ إنما يتعلَّقُ في العادةِ بما هو مرادُ المتكلمِ والإرادةُ مقتضيةٌ للتأكيدِ لأنَّ غرضَه في تحصيلِه بخلافِ الخبرِ؛ فتقول: «اضربنَّ، ولا تخرجنَّ، وهل تعلمنَّ، وألا تنزلنَّ، وبالله لتفعلنَّ، وأقسمتُ عليكَ ألا تفعلنَّ»، وإنَّما أدخَلوهما على مطلقِ القسمِ وإن لم يكُن فيه معنى الطلبِ؛ كقولِك: «واللهِ لأضربنَّ» وشبهِه؛ إمَّا لحملِه على ما فيه من الطلبِ، وإمَّا لأنه يشتملُ على مستقبلٍ فيه ما يقتضي التوكيدَ وهو القسمُ كما يشتملُ الطلبُ على ما يقتضي التوكيدَ من المعنى المذكورِ، وهذا أيضًا هو وجهُ دخولِهما في شرطِ «إمَّا»؛ نحوَ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]؛ لأنه يشتملُ على مستقبلٍ فيه ما يقتضي التأكيدَ وهو «ما» المزيدةُ اشتمالَ فعلِ القسمِ على القسمِ.

واعلم أنَّهما ليسَتا بلازمتَين في مواقعِهما إلا في مثبتِ القسمِ؛ لأنَّه موضعُ تأكيدٍ وكثُر مجيئُهما في شرطِ «إمَّا»؛ كأنَّهم لمَّا أكَّدوا حرفَ الشرطِ= رأَوا تأكيدَ فعلِه أولَى.

فَـإِن يَكُن فِيـهِ ضَمِيـرُ الجَمعِ مُذَكَّـرًا فَاضمُـم لَهَـا بِقَطـعِ
وَإِن يَكُـن لِمُضمَـرِ المُخَاطَبَه فَاكسِـرهُ وَافتَح بَعدَ ذَا مَا جَانَبَه
وَفِي المُثَنَّى اكسِر وَشَدِّد غَيرَ خِف وَجَمعَ تَأنِيـثٍ كَـذَا وَزِد أَلِفْ

لما ذكَر مواقعَهما شرَع يذكُرُ ما يعرِضُ للفعلِ بسببِ لحوقِهما، وما يعرِضُ لهما بحسبِ ما يتصلانِ به؛ يقالُ: إن كانَ الفعلُ ذا ضميرٍ للجمعِ المذكرِ نحوَ «يطلبون» وجَب ضمُّ الفعلِ؛ لأنَّهما إذا اتصَلتا به وجَب سقوطُ النونِ لأنَّه للإعرابِ ولا إعرابَ مع النونينِ فلقيَتِ الواوُ الساكنةُ النونَ الساكنةَ فوجَب حذفُ الواوِ فتبقى «يطلبُنَّ» والضمةُ تدلُّ على الواوِ. وإن كانَ ذا ضميرِ المخاطبةِ نحو «تطلبين» وجَب كسرُ الفعلِ؛ لأنَّهما إذا اتصَلتا به تسقطُ النونُ التي هي للإعرابِ فالتقى الساكنانِ الياءُ والنونُ الساكنةُ فوجَب حذفُ الياءِ وإبقاءُ الكسرةِ لتدلَّ عليها. وكذلك القولُ في الأمر نحو «اطلبُنَّ واطلبِنَّ» في «اطلبوا واطلبي».

وأمَّا حالُهما فالخفيفةُ ساكنةٌ أبدًا، والثقيلةُ مفتوحةٌ بعدَ غيرِ الألفِ؛ لأنَّهم لما عدَلوا عن السكونِ حذرًا من التقاءِ الساكنينِ اختاروا الفتحةَ لخفَّتِها. ومكسورةٌ مع ألفِ الاثنين؛ نحو: / «هل يطلبانِّ» وشبهِه، وبعدَ الألفِ المزيدةِ [١٥٩: و]
في جمعِ المؤنثِ؛ نحو: «هل تطلبنانِّ؟» لأنَّ الكسرةَ بعدَ الألفِ أخفُّ من الفتحةِ؛ لأنَّ الألفَ من جنسِ الفتحةِ فيكونُ كاجتماعِ المثلينِ، ولذلك كسَروا

نونَ المثنى دونَ نونِ الجمعِ، وإنَّما زادوا الألفَ في جمعِ المؤنثِ كراهةَ اجتماعِ النوناتِ: نونِ الضميرِ ونونَي التوكيدِ.

وَقَد أَجَازَ يُونُــسُ المُخَفَّفَه   عَلَيهِمَــا وَغَيرُهُ قَــد خَالَفَه

قد طرَد يونسُ إدخالَ الخفيفةِ في جميعِ مواقعِ الثقيلةِ، وخالَفه الجمهورُ في المثنى وجمعِ المؤنثِ لأدائِه إلى محذورٍ[1]؛ لأنها حينئذٍ تلتقي الألفُ الساكنةُ وهيَ ساكنةٌ فإن أَبقيتَ الألفَ بحالِها لزِم التقاءُ الساكنينِ على غيرِ حدِّه، وإن حذَفتَ لزِم اللبسُ بالواحدِ في المثنى، والوقوعُ فيما فرُّوا منه مِن اجتماعِ النونينِ في جمعِ المؤنثِ.

وَالحَذفُ فِي خَفِيفَةٍ إِن وَقَفَا   وَرُدَّ مَــا كَانَ لَهَا قَــد حُذِفَا
وَبَعدَ مَفتُــوحٍ فَقِفْ بِالأَلِفِ   وَإِن تُلَاقِ سَاكِنًا فَلتَحذِفِ[2]

الفعلُ المؤكَّدُ بالخفيفةِ إذا وُقف عليه لا يخلو: إمَّا أن يكونَ قبلها فتحةٌ

---

(١) هذا مذهب الكوفيين أيضًا؛ انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٧)، والمقتضب (٣/ ٢٤)، والإنصاف (٢/ ٥٣٦) [م: ٩٤]، واللباب للعكبري (٢/ ٧٠)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٥٧)، وشرح الرضي (٤/ ٤٩٢).

(٢) جاء بعده في مخطوطة المنظومة «نسخة لاله لي» (٥٩/ ظ)، ما نصَّه:

تمت بحمد لله وحسن توفيقه

هــذا انتهــاءُ نظمِــهِ للوَافِيَهْ   فِي صَنعةِ الإِعرابِ نَثْرُ الكَافِيَهْ
وَالمَلِــكُ المُؤَيَّــدُ المَنصُورُ   دَامَ لَــهُ الأَفــرَاحُ وَالسُّــرُورُ
مَلِيكُنا السُّــلطانُ عَــزَّ نَصرُه   وَسَــارَ فِي العَالَمِ سَــامِ أَمرُه
مَالُ المُسِيفِ عَنبَرُ المُستَافِ   الطَّاهِــرُ الآبَــاءِ والأَلَافِ

وقد تقدم الكلام على هذه الخاتمة في الكلام على الوافية وبيان مخطوطاتها في قسم الدراسة؛ فليطلب هناك.

أو لا؛ إن كانَ الأولَ وجَب قلبُها إلى الألفِ، تقولُ في «اضربنْ»: «اضربَا»، وفي ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]: «لنسفعًا». وإن كانَ الثانيَ وجَب حذفُها تشبيهًا لها بالتنوينِ؛ لأنَّ هذه حالُ التنوينِ عندَ الوقفِ. وإنَّما قلَبوهما إلى الألفِ بعدَ الفتحةِ؛ لأن فيه توفيرًا لمقتضى الوقفِ الذي هو تحصيلُ التخفيفِ؛ إذِ الألفُ أخفُّ منَ النونِ لعدم اعتمادِها على المخرَجِ. والثقلُ والخفَّةُ للحروفِ إنَّما هما باعتبارِ المخارجِ، ولمقتضى التنوينِ والنونِ لوجود الخُلف، وليس كذلك في الضمةِ والكسرةِ؛ لأنَّهم لو حاولوا القلب فيهما لوجَب أن تقلبَ إلى الواوِ والياءِ وذلك ضدُّ اقتضاءِ الوقفِ لكونِهما أثقلَ من النونِ والتنوينِ.

وإذا حُذفتِ الخفيفةُ وجَب ردُّ ما حذِف لأجلِ ثبوتِهما من حروفِ العلةِ، ونونِ الإعرابِ لزوالِ موجِبِ الحذفِ؛ وهو التقاءُ الساكنينِ في حرفِ العلةِ والبناءِ في النونِ؛ فتقولُ في «هل تطلبُنْ»: «هل تطلبون»، وفي «هل تطلبِن»: «هل تطلبين»، وفي «اطلبُن»: «اطلبوا»، وفي «اطلبِن»: «اطلبي» بإعادةِ واوِ الضميرِ ويائِه ونونِ الإعرابِ إن كانَ، وذلك أنَّ النون لما لم تكُن لازمةً للفعلِ لزومَ التنوينِ للاسمِ جعَلوها عندَ الحذفِ نسيًا منسيًّا، بخلافِ التنوينِ فإنَّه للزومِه عدُّوه كالموجودِ عندَ الحذفِ في الوقفِ على الأفصحِ؛ فقالوا في الوقفِ على نحو «قاضي وداعي»: «قاضِ وداعِ» محذوفَي الياءِ اعتدادًا بالتنوينِ المقدَّر، ولأجلِ هذه العلةِ أيضًا حذَفوها عندَ لُقيِّها ساكنًا، بخلافِ التنوينِ فإنه يحرَّكُ عندَ التقائِه ساكنًا؛ فيقالُ: «اطلُبَ الرجلَ» في «اطلَبَنْ»، و«لا تضربَ ابنكَ» في «لا تضربنْ»؛ قال الشاعرُ:

لَا تُهِينَ الفَقِيــرَ عَلَّكَ أَن تَر   كَعَ يَومًا وَالدَّهــرُ قَد رَفَعَه(١)

---

(١) بيت من الخفيف، وهو للأضبَط بن قُرَيع في: الشعر والشعراء (١/ ٣٧١)، والأغاني =

ولولا أنَّه مؤكدٌ بالنونِ لقال: «لا تُهنِ الفقيرَ» بحذفِ الياءِ وكسرِ النونِ.

هذا آخرُ ما أرَدنا إيداعَه في هذا الكتابِ المسمَّى بـ«سَرائِرِ العربيَّة في شرحِ الوافيةِ الحاجبيَّة»، ولنحمد اللهَ تعالى على التوفيقِ وهدايتِه لنا إلى سواءِ الطريقِ.

وقَع الفراغُ من نسخِ هذا الكتابِ مِن نسخةٍ بخطِّ مصنفِه أطالَ اللهُ بقاءَه وبلَغ في الدنيا والآخرةِ آمالَه، يومَ الجُمُعةِ لثلاثٍ خلَت من شهرِ رمضانَ على يدِ العبدِ الضَّعيف، الرَّاجي[1] رحمةَ ربِّه اللَّطيف، وهو الحسينُ بنُ الحسنِ الأَسعديُّ سنةَ خمسٍ وتسعينَ وستمئةٍ.

أنهاهُ وفَّقه اللهُ تعالى لمَراضِيهِ[2] قراءةً واستشرافًا، وبحثًا واستكشافًا، في مجالسَ آخرُها يومُ الخميسِ أواخرَ شوالٍ سنةَ خمسٍ وتسعينَ وستمئةٍ، وكتَب مؤلفُ الكتابِ محمدُ بنُ عليٍّ الجُرجانيُّ حامدًا اللهَ تعالى ومصلِّيًا على نبيِّه محمدٍ المصطفى وآلِه الطاهرينَ.

* * *

= (١٨/ ٦٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨١٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣١٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥٣)، وجاء في رواية أخرى في بعض المصادر بزيادة واو في أوله، وعليه فيكون البيت من المنسرح وليس من الخفيف، ويكون الشطر الأول آخره «أن» وليس مدورًا كما الحال هنا.

(١) بعده في الأصل: «إلى».

(٢) أي: ما يرضيه تعالى جده، وهو جمع مرضاة؛ يقال: «طلب مراضي الله فيما فعل؛ أي: مرضاته». انظر: أساس البلاغة (ر ض و)، وشرح المقامات للشريشي (١/ ٢٤٠).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الكشافات الفنية

[illegible]

كشاف آيات القرآن

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

﴿هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [٣٦]، ٢/ ١٣٦

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [٣٧]، ٢/ ٤٢٨

﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾ [٦٨]، ٢/ ٤٣٨

﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ * لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآ﴾ [٩٩، ١٠٠]، ٢/ ٤٨٠

سورة النور

﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [٢]، ١/ ٣٩٤

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ [١٠]، ٢/ ٤٣٣

﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾هذه الآية لم تأت في المتن هكذا [٣٦]، ١/ ٢٤١

﴿رِجَالٌ﴾ [٣٧]، ١/ ٢٤١

﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [٤٠]، ٢/ ٣٤٢، ٣٤٤

﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [٤٠]، ٢/ ٣٤٣

﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [٤٣]، ٢/ ٣٦٣

﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [٤٥]، ٢/ ١٨٣

﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾ [٤٥]، ٢/ ٣٧٩

سورة الفرقان

﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [٤٨]، ٢/ ٣٦١

﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [٥٩]، ٢/ ٣٧٢

﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [٦٨، ٦٩]، ٢/ ٧٥

سورة الشعراء

﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ [٧٢]، ١/ ٢٩٣

﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَٱلَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَٱلَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [٧٨، ٨١]، ٢/ ٤٢٩

﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾ [٨٢]، ٢/ ٤١٨

﴿قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [١١١]، ١/ ٤٤٥

﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [١٨٦]، ٢/ ٤١٥، ٤١٦

سورة النمل

﴿طسٓ﴾ [١]، ١/ ٢٢٨

﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [٦]، ١/ ٤٠٤

﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [١٠]، ١/ ٤٤٩

﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [١٩]، ١/ ٤٥٠

﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [٧٢]، ٢/ ٣٧٤

﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ﴾ [٨٠]، ١/ ٤٤٩

﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [٨٨]، ١/ ٣٣٣

﴿تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [٨٨]، ١/ ٣٣٣

سورة الصافات

سورة ص

سورة الزمر

سورة غافر

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الرحمن

سورة الواقعة

سورة الحديد

سورة المجادلة

سورة الحشر

سورة الجمعة

سورة المنافقون

سورة التحريم

سورة الملك

سورة القلم

سورة الحاقة

سورة البروج

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [١٠]، ١/ ٢٩٨

﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [١٤، ١٦]، ١/ ٢٩٥

سورة الطارق

﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾ [١١]، ١/ ٢٨٣

سورة الفجر

﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [٤]، ٢/ ١٨٢

﴿رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ * وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ * كَلَّا﴾ [١٥، ١٧]، ٢/ ٤٨٠

سورة البلد

﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾ [١٤، ١٥]، ٢/٢١٦

﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ * ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [١٦، ١٧]، ٢/ ٤٣١

سورة الشمس

﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [١]، ٢/ ٣٨٥

﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [٥]، ٢/ ١٢٠

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [٩]، ٢/ ٣٨٥

سورة الليل

﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [١، ٢]، ٢/ ١٦١

﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [٣]، ٢/ ١٢٠

﴿لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ﴾ [١٩]، ١/ ٢٦٢

سورة الضحى

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [٥]، ٢/ ٢٥٠

﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [٩]، ٢/ ٤٧٩

سورة العلق

﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [١٥، ١٦]، ٢/ ٧٢

سورة القدر

﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [١]، ٢/ ٨٥

﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [٥]، ٢/ ٢٧٣

سورة الزلزلة

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [٧]، ١/ ٤٥٣

سورة القارعة

﴿ٱلْقَارِعَةُ * مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [١، ٢]، ١/ ٢٨٩

سورة العصر

﴿ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [٢، ٣]، ٢/ ١٧٤

سورة الهمزة

﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [١، ٢]، ٢/ ٣٣

سورة الإخلاص

﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [١]، ١/ ٢٨٥

كشاف القراءات القرآنية

القراءات المتواترة

السورة: رقم الآية	الآية	القارئ	الجزء/ الصفحة
البقرة: ٢٨٢	﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ﴾	حمزة	٢/ ٢٩٩
النساء: ١	﴿اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾	حمزة	٢/ ٤٧
الأنعام: ٩٦	﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾	العشرة ما عدا عاصمًا والكسائي وحمزة وخلفًا	٢/ ٢٢٢
الأنعام: ١٦٢	﴿مَحْيَايْ﴾	نافع، وأبو جعفر	٢/ ١٨
الأعراف: ١٨٦	﴿فَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِىَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾	حمزة والكسائي وخلف	٢/ ٣٠٤
التوبة: ١١٧	﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾	العشرة ما عدا حمزة وحفص عن عاصم	٢/ ١٠٣
يونس: ٥٨	﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾	رويس عن يعقوب وأبي بن كعب وغيرهما	٢/ ٢٩٠
يونس: ٧١	﴿وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾	يعقوب	١/ ٤٢١
الإسراء: ٧٦	﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر، وشعبة عن عاصم	٢/ ٢٧٠

السورة: رقم الآية	الآية	القارئ	الجزء/ الصفحة
طه:٦٣	﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	العشرة ما عدا حفص عن عاصم، وابن كثير وأبا عمرو	٢/ ١٠٦، ٤٥٠
الأنبياء:٨٨	﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾	شعبة عن عاصم، وابن عامر	١/ ٢٦٦
النور: ٣٦، ٣٧	﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾	ابن عامر، وشعبة عن عاصم	١/ ٢٤١، ٢/ ٢٢٣
النور: ٥٢	﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾	حفص عن عاصم	١/ ٢٦٥
النمل: ٢٥	﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾	الكسائي وأبو جعفر، ورويس عن يعقوب	٢/ ٤٥٢
القصص: ٣٨	﴿أَطَّلِعَ﴾	حفص عن عاصم فقط	٢/ ٤٢٣
الجاثية: ١٤	﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾	أبو جعفر	١/ ٢٦٦
القيامة: ١	﴿لَأُقسِمُ بِيَومِ القِيَامَةِ﴾	ابن كثير	٢/ ٣٨٥
المعارج:١١	﴿مِنْ عَذَابِ يَومَئِذٍ﴾	نافع، والكسائي، وأبو جعفر	١/ ١٤١، ٢/ ١٦٩

❊ ❊ ❊

القراءات الشاذة

السورة: رقم الآية	الآية	القارئ	الجزء/ الصفحة
المائدة: ٣٨	(فاقطعوا أيمانَهُمَا)	ابن مسعود	٢/ ٥٧
يوسف: ١٩	(بُشْرَىَ)	أبو الطفيل والحسن وغيرهما	٢/ ١٨
يوسف: ٣٥	(عَتَّى حِينٍ)	ابن مسعود رضي الله عنه	٢/ ٣٦٠
طه: ٩٧	(أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسِ)	الحسن أبو حيوة وغيرهما	٢/ ١٤١
طه: ١٢٣	(فَمن اتبَّعَ هُدَىَّ)	أبو الطفيل وابن أبي إسحاق وغيرهما	٢/ ١٨
المؤمنون: ٣٦	(هَيْهَاتُ هَيْهَاتِ لِمَا تُوعَدُونَ)	أبو السمال	٢/ ١٣٦
الروم: ٢	(للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)	أبو السمال	٢/ ١٥٧
سبأ: ١٠	(يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ)	ابن أبي عبلة والزعفراني وغيرهما	١/ ٣٥٦
يس: ١، ٢	(يَاسِينَ وَالقُرْآنِ)	ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر	١/ ٢٢٨
الصافات: ٣٨	(إِنَّكُمْ لَذَائِقُو العَذَابَ الأَلِيمَ)	أبو السمال، وأبان	٢/ ١٣

السورة: رقم الآية	الآية	القارئ	الجزء/ الصفحة
فصلت: ١٧	(وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيناَهُمْ)	الحسن، والمفضل عن عاصم	١/ ٢٩٠، ٣٨٩
ق: ١	(قَافَ وَالقُرَّآنِ)	ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر	١/ ٢٢٨
الرحمن: ٢٤	(وَلَهُ الجَوَارُ المُنشَآتُ)	ابن مسعود والحسن وغيرهما	١/ ٢٠٥
القلم: ٩	(فَيُدهِنُوا)	كذا وردت في بعض المصاحف	٢/ ٤٧٣
المرسلات: ٣٥	(هَذَا يومَ لَا يَنْطِقُونَ)	الأعمش والأعرج وغيرهما	١/ ١٤١

❊ ❊ ❊

كشاف الأحاديث النبوية والآثار

❊ ❊ ❊

كشاف الأشعار والأرجاز

الأبيات الشعرية

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
إنَّ مَــن يَدخُلِ الكَنِيسَــةَ يومًا يَلــقَ فِيهَــا جَــآذِرًا وَظِبَــاءَ	الخفيف	الأخطل	٢/ ١٠٣
إذَا عَاشَ الفَتَــى مِئَتَينِ عَامًا فَقَــد ذَهَبَ اللّــذَاذَةُ وَالفَتَاءُ	الوافر	الرّبيع بن ضَبُع الفزاري	٢/ ١٨٧
أَلَم أَكُ جَارَكُــم وَيَكُونَ بَينِي وَبَينَكُــمُ المَــوَدّةُ وِالإِخَاءُ	الوافر	الحطيئة	٢/ ٢٨٣
لَعَمرُكَ وَالموعُودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ بِذلكَ مِن تلكَ القَلُوصِ بَدَاءُ	الطويل	محمد بن بشير الخارجي	١/ ٢٣٢
إذَا أَنَا لَم أُومِن عَلَيكَ وَلَم يَكُن لِقَــاؤُكَ إِلّا مِــن وَرَاءُ وَرَاءُ	الطويل	عُتَيّ بنِ مالكٍ العُقَيلي	١/ ٤٠٨
أَتَارِكَتِي لِلمَوتِ أَنتِ فَمَيِّتٌ وَمَا لِلنُّفُــوسِ الجَانِيَاتِ بَقَاءُ	الطويل	مجنون ليلى	١/ ٢٩٩
كَأَنَّ سَــبِيئَةً مِــن بَيــتِ رَأسٍ يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ	الوافر	حسان بن ثابت	٢/ ٣٢٦
مَا إِن رَأَيتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلعَبــنَ فِي الصَّحرَاءِ	الكامل	—	٢/ ٤٥٥
طَلَبُــوا صُلحَنَــا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبنَــا أَنْ لَيــسَ حِيــنَ بَقَــاءِ	الخفيف	أبو زبيد الطائي	١/ ٣١٣
رُبَّمَــا ضَربَةٍ بِسَــيفٍ صَقِيلٍ بَيــنَ بُصرَى وَطَعنَــةٍ نَجْلاءِ	الخفيف	عدي بن الرّغلاء الغساني	٢/ ٣٧٩
بِاللهِ رَبِّــي إن دَخَلتَ فَقُل لَهُ إِنّ ابــنَ هَرمَةَ وَاقِفًــا بِالبَابِ	الكامل	إبراهيم بن هرمة	١/ ٤٣٨، ٢/ ٣٨٣
عَرَادَةُ مِــن بَقِيَّةِ قَــومِ لُوطٍ أَلَا تَبًّــا لِمَــا فَعَلُــوا تَبَابَــا	الوافر	جرير	١/ ٣٢٦

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
دَعنِـي فَأَذهَـبَ جَانِبَـا يَومًـا وَأَكفَـكَ جَانِبَـا	مجزوء الكامل	عمرو بنِ معدي كرب	٢/ ٣٠٥
أَقِلِّـي اللَّـومَ عَـاذِلَ وَالعِتَابَـنْ وَقُولِـي إن أَصبـتُ لَقَد أَصابَنْ	الوافر	جرير	١/ ١٣٠
وزُعتُ بِمِثلِ السِّيدِ نَهدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطفَاهُ مَاءَ تَصَبَّبَا	الطويل	ربيعة بن مقروم	١/ ٤٦٠
وَلَو وَلَدَت قُفَيرةُ جَروَ كَلبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الكَلبِ الكِلابَا	الوافر	جرير	١/ ٢٦٧
سِيرِي أُمَامَ فَإِنَّ الأَكثَرِينَ حَصًى وَالأَكرَمِينَ إِذَا مَا يُنسَبُونَ أَبَا	البسيط	الحُطَيئة	١/ ٤٥٧
لَيـسَ إِيَّـاي وَإِيَّـا كِ وَلَا نَخشَـى رَقِيبَـا	مجزوء الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٢/ ٩٥
هَـذَا لَعَمرُكُمُ الصَّغَـارُ بِعَينِهِ لَا أُمَّ لِي إن كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ	الكامل	رجل من مذحج أو غيره	١/ ٤٩٧
وَقَد جَعَلَتْ نَفسِي تَطِيبُ لِضَغمَةٍ لِضَغمِهِمَاهَا يَقرَعُ العَظْمَ نَابُهَا	الطويل	المُغَلِّس بن لَقِيطٍ	٢/ ٩٤
حَتَّـى إِذَا قَمِلَـت بُطُونُكُـمُ ورَأَيتُـمُ أَبنَاءَكُـمْ شَـبُوا	الكامل	الأسود بن يعفر	٢/ ٤٣٢
إِلَيكُم ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَت نَوَازِعُ مِن قَلبِي ظِمَاءٌ وَأَلبُبُ	الطويل	الكميت	٢/ ١٧
وَمَا مِثلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا أَبُـو أُمِّهِ حَـيٌّ أَبُـوهُ يُقَارِبُه	الطويل	الفرزدق	١/ ٤٦٨
فَلَا تَترُكَنِّـي بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجرَبُ	الطويل	النابغة	٢/ ٣٦٥
وَجَدنَا لَكُم فى آلِ حَامِيمَ آيَةً تَأَوَّلَهَـا مِنَّـا تَقِـيٌّ وَمُعرِبُ	الطويل	الكميت	٢/ ٣٦٥
تَرفَعُهُـم تَـارَةً وَتَخفِضُهُـم إِذَا طَفَوا فَوقَ المَاءِ قد رَسَبُوا	المنسرح	الكميت	٢/ ٣٦٠
كَـأَنَّ حَوَامِيَـهُ مُدبِـرًا خُضِبْنَ وَإِن لَم يَكُنْ يَخضَبُ	المتقارب	النابغة الجعدي	١/ ٤٢٩
إِيَّـاكَ إِيَّـاكَ المِـرَاءَ فَإِنَّـهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِ جَالِبُ	الطويل	الفضل القرشي أو لغيره	١/ ٣٩٧
رَأَيتُ مَوَالِيَّ الأُولَى يَخذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهرِ إِذ يَتَقَلَّبُ	الطويل	عمرو بن أسد الفقعسي	٢/ ١١٣
عَوذٌ وبُهثَـةُ حَاشِـدُونَ عَلَيهِمُ حَلَقُ الحَدِيدِ مُضَاعفًا يَتَلَهَّبُ	الطويل	زيد الفوارس	١/ ٤٢٩
وَالعَارِفُـو الحَـقِّ لِلمُـدِلِّ بِـهِ وَالمُسـتَقِلُو كَثِيـرَ مَا وَهَبُوا	المنسرح	الكُمَيت	٢/ ١٢

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
فَارْدُد حِمَارَكَ لَا يَرتَعْ بِرَوضَتِنَا إِذًا يُـرَدّ وَقَيدُ العَيرِ مَكرُوبُ	البسيط	عبد الله بن عَنَمة الضبي	٢/ ٢٦٩
فَـإِن تَسـأَلُونِي بِالنِّسَـاءِ فَإِنَّنِي عَلِيمٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَـاءِ طَبِيبُ	الطويل	علقمة الفحل	٢/ ٣٧٣
لَئِن كَانَ بَردُ المَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا إِلـيّ حَبِيبًـا إِنّـه لَحَبِيـبُ	الطويل	عروة بن حزام العذري أو غيره	١/ ٤٤٠
أَبَا عُروَ لَا تُبعِـدْ فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدعُوهُ دَاعِي مَوتِهِ فَيُجِيبُ	الطويل	——	١/ ٣٦٨
أَتَانِي فلَم أُسرَرْ بِهِ حِينَ جَاءَنِي حَدِيثٌ بِأَعلَى القُنَّتَينِ عَجِيبُ	الطويل	جَزْء بن ضِرار	١/ ٢٤٥
عَسَـى الهَمُّ الَّذِي أَمسَـيتُ فِيهِ يَكُـونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَرِيبُ	الوافر	هُدْبة بن الخَشْرَم	٢/ ٣٣٩
أَتَهجُرُ سَـلمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ	الطويل	المخبل السعدي أو غيره	١/ ٤٦٠
وَمُصعَـبُ حِيـنَ جَـدَّ الأَمْـ ـرُ أَكثَرُهَـا وَأَطيَبُهَـا	مجزوء الوافر	ابن الرُّقيات	١/ ١٨٣
ثُـمَّ قَالُوا: تُحِبُّها؟ قُلـتُ: بَهرًا عَدَدَ القَطرِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ	الوافر	عمر بن أبي ربيعة	١/ ٣٢٦
جِيَـادُ بَنِـي أَبِـي بَكرٍ تَسَـامَوا عَلَى كَانَ المُسَـوَّمَةِ العِرَابِ	الوافر	الفرزدق	٢/ ٣٢٩
يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الـدَّارِ مُغتَرِبٌ يَا لَلكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلعَجَبِ	البسيط	——	١/ ٣٥٠
إِذَا قَصُرَت أَسيَافُنَا كَانَ وَصلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعدَائِنَا فَنُضَارِبِ	الطويل	قيس بن الخطيم	٢/ ١٥٨
أَرِقُّ لأَرحَـامٍ أَرَاهَـا قَرِيبَـةً لحَارِ بنِ كَعبٍ لا لَجَرمٍ وَرَاسِبِ	الطويل	بعض بني عبس	١/ ٣٦٧
إِنَّ السُّـيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكَت هَوَازِنَ مِثلَ قَرنِ الأَعضَبِ	الكامل	الأخطل	٢/ ٦٦
فَأَمَّـا القِتَـالُ لَا قِتَـالَ لَدَيكُمُ وَلَكِنَّ سَيرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ	الطويل	الحارث المخزومي أو غيره	٢/ ٣٥٣
لَـم تَتَلَفَّـعْ بِفَضـلِ مِئزَرِهَـا دَعدٌ وَلَم تُغذَ دَعدُ فِي العُلَبِ	المنسرح	جرير	١/ ١٩٤
أَلَا لَيتَ شِعرِي هَل يَلُومَنَّ قَومُه زُهَيرًا عَلَى مَا جرّ مِن كلِّ جَانِبِ	الطويل	أبو جندل الهذلي	١/ ٢٣٩

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
وَكُمْتًــا مُدَمَّــاةً كَأَنَّ نُحُورَهَــا جَرَى فوقَهَاوَاستَشعَرَت لَونَ مُذهَبِ	الطويل	الطفيل الغنويّ	١/ ٢٥٠
وَمَــا القَلبُ أمَّــا ذِكــرُهُ رَبَعِيَّةً يُخطُ لَها مِــن ثَرمَدَاءَ قَلِيبُ	الطويل	عَلْقَمةَ بن عَبدةَ	١/ ٤٢٧
فَسَاغَ لِيَ الشَّــرَابُ وَكنتُ قَبلًا أَكَادُ أَغَــصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ	الوافر	عبد الله بن يَعرُب أو غيره	٢/ ١٥٦
وَإِذَا العَــذَارَى بِالدُّخَانِ تَقَنَّعَت وَاستَعجَلَت نَصبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ	الكامل	عِلْباء بن أرقَم أو غيره	٢/ ٢٠٣
فَــإِنَّ المَــاءَ مَــاءُ أَبِـي وجَدِّي وبِئرِي ذُو حَفَرتُ وذُو طَوَيْتُ	الوافر	سِنان بن الفَحل	٢/ ١٢٣
أَخلِق بِذِي الصَّبرِ أَن يَظفَرَ بِحاجَتِهِ وَمُدمِنِ القَرعِ لِلأَبوَابِ أَن يَلِجَا	البسيط	محمد بن بَشير	٢/ ٢٦٢
كَأَنَّ أَصــوَاتَ مِــن إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ المَيسِ أَصوَاتُ الفَرَارِيجِ	البسيط	ذو الرمة	١/ ٣٠٥
يَــا لَيــتَ زَوجَــكِ قَــد غَــدَا مُتَقَلِّــدًا سَــيفًا وَرُمحَــا	مجزوء الكامل	عبد الله بن الزِّبَعْرى	١/ ٤٢٠
مَــن صَــدَّ عَــن نِيرَانِهــا فَأَنَــا ابــنُ قَيــسٍ لَا بَــراحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك القيسي	١/ ٣١٥
سَــأَترُكُ مَنزِلــي لِبَنِــي تَمِيــمٍ وَأَلحَقُ بِالحِجَازِ فَأَستَرِيحَا	الوافر	المغيرة بن حَبْناء	٢/ ٢٨٠
وَمَا الدَّهرُ إِلَّا تَارَتَــانِ؛ فَمِنهُمَا أَمُوتُ،وَأُخرَى أَبتَغِي العَيشَ أَكدَحُ	الطويل	تميم بن مقبل	٢/ ٤١
وَقَد كُنتُ أَكنُو عَن قَذُورَ بِغَيرِها وَأُعرِبُ أَحيانًا بِها فَأُصارِحُ	الطويل	——	١/ ١٤٤
إِذَا غَيَّرَ الهَجرُ المُحِبِّينَ لَم يَكَد رَسِيسُ الهَوَى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ	الطويل	ذو الرمة	٢/ ٣٤١
ورَدَّ جَازِرُهُــم حَرفًــا مُصَرَّمَةً وَلا كَرِيمَ مِنَ الوِلدانِ مَصبُوحُ	البسيط	أبو ذؤيب الطائيّ	١/ ٣١٢
نَهَيتُــكَ عَن طِلابِــكَ أُمَّ عَمرٍو بِعَافِيَــةٍ وَأَنــتَ إِذٍ صَحِيحُ	الوافر	أبو ذؤيب الهذلي	١/ ١٣٤
أَلَا سَــبِيلَ إِلَى خَمرٍ فَأَشــرَبَهَا أَم لَا سَبِيلَ إِلَى نَصرِ بنِ حَجّاجِ	البسيط	فُرَيعة بنت همام	١/ ٤٩٥
أَومَــت بِكَفَّيهَــا مِــنَ الهَودَجِ لَولَاكَ هَذَا العَامَ لَم أَحجُجِ	السريع	عمر بن أبي ربيعة	٢/ ٩٦
دَفَعنَــا الخَيــلَ شَــائِلَةً عَلَيهِم وَقُلنَــا بِالضُّحَى فِيحِي فَيَاحِ	الوافر	البَكّائي أو غيره	٢/ ١٤٠
تُبَكِّــي عَلَى زَيــدٍ وَلَا زَيدَ مِثلُهُ صَحِيحُ مِنَ الحُمَّى سَلِيمُ الجَوَانِحِ	الطويل	جرير	١/ ٤٩١

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
أَبيتُ وَيَأبَى النَّاسُ أن يَشترُونَهَا وَمَن يَشترِي ذَا عِلّةٍ بصحيحِ	الطويل	عبد الله بن الدُّمينة	٢/ ٢٦٢
أمَّا المُلُـوكُ فَأنتَ اليَومَ ألأمُهُم لُؤمًا وَأبيَضُهُم سِربَالَ طَبَّاخِ	البسيط	طرفة	٢/ ٢٣٧
تَـزَوَّد مِثـلَ زَادِ أبِيـكَ فِينَـا فَنِعمَ الـزَّادُ زَادُ أبِيـكَ زَادَا	الوافر	جرير	٢/ ٣٥٥
بِمَا جَمَّعتَ مِن حَضَنٍ وَعَمرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمرٌو وَالجِيَادَا	الوافر	شَقِيق بن جَزْء الباهلي	١/ ٤٢٦
لَـو خُيِّـرَ المِنبَـرُ فُرسَـانَه مَـا اختَارَ إلّا مِنكُـم وَاحِدَا	السريع	الحِميري	١/ ٢٣٦
آلُ الزُّبَيرِ سِنَامُ المَجدِ قَد عَلِمَت ذَاكَ العَشِيرَةُ وَالأَثرَونَ مَن عَدَدَا	البسيط	—	٢/ ١٢٠
وَأبـرَحُ مَـا أدَامَ اللهُ قَومِـي رَخِـيّ البَـالِ مُنتَطِقًا مُجِيدَا	الوافر	خداش بن زهير	٢/ ٣٣٢
شَـهِيدِي الوَلِيـدُ عَلَـى حُبِّهَا أَلَيـسَ بِعَدلٍ عَلَيهَـا الوَلِيدَا	المتقارب	العرجي	٢/ ١٢٩
وَأنْـكَ بِالأمسِ كُنـتَ مُحتَلِمًا شَـيخَ مَعَدٍّ وَأنـتَ أمرَدُهَا	المنسرح	المتنبي	٢/ ٤١٨
فَـلَا حَسَـبًا فَخَـرتَ بِـهِ لِتَيمٍ وَلَا جَدًّا إذَا ازدَحَمَ الجُدُودُ	الوافر	جرير	١/ ٣٨٧
عَزَمْـتُ عَلَى إقَامَـةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمـرٍ مَا يُسَـوَّدُ مَن يَسُـودُ	الوافر	أنس بن مُدركَةَ الخَثعمي أو غيره	٢/ ١٧
إذَا مَـا الخُبـزُ تَأدِمُـهُ بِلَحـمٍ فَـذَاكَ أَمَانَـةُ اللهِ الثَّرِيـدُ	الوافر	بلا نسبة	٢/ ٣٨٩
ومِن فَعَلَاتِي أنَّنِي حَسَنُ القِرَى إذَا اللَّيلَةُ الشَّهبَاءُ أضحَى جَلِيدُهَا	الطويل	عبد الواسع بن أسامة	٢/ ٣٣١
وَكَأنَّـهُ لَهِـقُ السَّـرَاةِ كَأنَّـهُ مَا حَاجِبَيـهِ مُعَيَّنٌ بِسَـوَادِ	الكامل	—	٢/ ٦٦
أَلَـم يَأتِيـكَ وَالأَنبَـاءُ تَنمِـي بِمَا لَاقَـت لَبُونُ بَنِـي زِيَادِ	الوافر	قيس بن زهير العبسي	٢/ ٣٧٢
يَـا دَارَ مَيَّـةَ بِالعَلَيـاءِ فَالسَّـنَدِ أقوَت وَطَالَ عَلَيهَا سَالِفُ الأبَدِ	البسيط	النابغة	١/ ٣٤٩
أَلَـمْ تَـرَ أَنَّـا بَنِـي دَارِمٍ زُرَارَةُ مِنَّـا أَبُـو مَعبَـدِ	المتقارب	الفرزدق	١/ ٣٨٣
فَطَورًا بِهِ خَلـفَ الرَّدِيفِ وَتَارَةً عَلَى حَشَفٍ كَالشَّنِّ ذَاوٍ مُجَدَّدِ	الطويل	طرفة بن العبد	١/ ٢٧٠
يَـا مَـن رَأى عَارِضًـا أُسَـرُّ بِهِ بَينَ ذِرَاعَي وَجَبهَةِ الأَسَـدِ	المنسرح	الفرزدق	١/ ٣٦٢
بَنُونَـا بَنُـو أَبنَائِنَـا وَبَنَاتُنَـا بَنُوهُنَّ أبنَاءُ الرِّجَالِ الأبَاعِدِ	الطويل	الفرزدق أو غيره	١/ ٢٧٤

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
تَرفَعُ لِي خِنـدَفٌ وَاللهُ يَرفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمِدَت نِيرَانُهُم تَقِدِ	البسيط	الفرزدق	٢/ ١٥٨
إِنَّ الَّذِي حَانَـت بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ	الطويل	أَشهب ابن رُمَيلةَ	٢/ ١١٢
هَا إِنَّ تَا عِذرَةٌ إِن لَم تكُن نَفَعَت فَإِنَّ صَاحِبَها قَد تَاهَ فِي البَلَدِ	البسيط	النابغة	٢/ ٤٤٣
بِـاللهِ رَبِّـكَ إِن قَتَلتَ لَمُسـلِمًا وَجَبَت عَلَيكَ عقُوبةُ المُتَعَمِّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد	٢/ ٤١٦
وَإِن يَلقَنِي الحَيُّ الجَمِيعُ تُلَاقِنِي إِلَى ذِروَةِ البَيتِ الرَّفِيعِ المُعَمَّدِ	الطويل	طَرَفة بن العبد	٢/ ٣٦٦
وَبِالجِسـمِ مِنِّي بَيِّنًا قَـد عَلِمتِهِ شُحُوبٌ، وَإِن تَستَشهِدِ العَينَ تشهَدِ	الطويل	——	١/ ٤٣٦
مَـن يَكِدْنِي بِسَـيِّءٍ كُنـتُ مِنهُ كَالشَّـجَا بَينَ حَلقِهِ وَالوَرِيدِ	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٢/ ٢٩٥
لَهـا مَتنَتَـانِ خَظَاتَـا كَمَـا أَكَـبَّ عَلَى سَـاعِدَيهِ النَّمِرْ	المتقارب	امرؤ القيس	١/ ٢٤٣
تظَـلُّ الطَّيـرُ عَاكِفَـةً عَلَيـه مُرَقَّعَـةً وَأَنْجِيَـةً عُشَـارَا	الوافر	خداش بن زهير	١/ ١٨٩
وَلَـم يَسـتَرِيثُوكَ حَتَّـى رَمَيْــتَ فَوقَ الرِّجالِ خِصَالًا عُشارَا	المتقارب	الكُمَيت	١/ ١٨٩
مَتَى مَـا تَلقَنِي فَردَيـنِ تَرجُفْ رَوانِفُ أَليَتَيكَ وَتُسـتَطَارَا	الوافر	عنترة	١/ ٤٣١، ٢/ ٢٩٢
فَلَا أَبَ وَابنًا مِثـلُ مَروَانَ وَابنِهِ إِذَا هُوَ بِالمَجدِ ارتَدَى وَتَأَزَّرَا	الطويل	رجل من عبد مناة أو غيره	١/ ٤٩٧
حَراجيـجُ مَا تَنفَـكُّ إلا مُناخةً عَلَى الخَسْفِ أَو نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا	الطويل	ذو الرمة	٢/ ٣٣٢
وَالشَّمسُ طَالِعَةٌ لَيسَت بِكَاسِفَةٍ تَبكِي عَلَيكَ نُجُومَ اللَّيلِ وَالقَمَرَا	البسيط	جرير	١/ ٤٢٢
أَلَا هَل أَتَاهَـا وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ بِأَنَّ امرَأَ القَيسِ بنَ تَملِكَ بَيقَرَا	الطويل	امرؤ القيس	٢/ ٣٧٢
لَا أَرَى المَوتَ يَسبِقُ المَوتَ شَيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذَا الغِنَى وَالفَقِيرَا	الخفيف	عدي بن زيد أو ابنه	١/ ٢٨٩
أَكُلَّ امـرِئٍ تَحسَـبِينَ امـرَأً وَنَـارٍ تَأَجَّـجُ بِاللَّيـلِ نَارَا	المتقارب	أبو دؤاد الإيادي	٢/ ٥١
تَرتَعُ ما رَتَعَت حتَّى إذا ادَّكَرَت فإنَّمـا هِـيَ إِقبـالٌ وإدبارُ	البسيط	الخنساء	١/ ١٠٧
إن يَقتُلُوكَ فَـإِنَّ قَتلَكَ لَم يَكُن عَارًا عَلَيكَ، وَرُبَّ قَتلٍ عَارُ	الكامل	ثابت بن قُطْنة	٢/ ٣٧٦
رُبَّمَـا الجَامِـلُ المُؤَبَّـلُ فِيهِم وَعَنَاجِيـجُ حَولَهُـن المِهَارُ	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي	٢/ ٣٧٨

البيت		البحر	الشاعر	ج/ ص
إنَّ الخِلافَـةَ وَالنُّبُـوَّةَ فِيهِمَـا	وَالمَكرُمَاتِ وَسَـادَةٌ أطهَارُ	الكامل	جرير	٢/ ٤٠٨
يَمـوتُ أُناسٌ أو يُشَـبُّ فَتاهُمُ	وَيَحدُثُ ناسٌ والصَّغيرُ فَيَكبَرُ	الطويل	ـــ	٢/ ٤٣٤
وَقُلنَ عَلَى الفِردَوسِ أَوَّلَ مَشرَبِ	أَجَلْ جَيرَ إِن كَانَت أُبيحَت دَعَاثِرُه	الطويل	مُضرِّس بن رِبْعي	٢/ ٤٤٩
يَـا زِبرِقَـانُ أَخَـا بَنِـي خَلَفٍ	مَا أَنتَ وَيـلَ أَبِيكَ وَالفَخرُ	الكامل	المخبل السعدي	١/ ٣٢٨
بِحَسـبِكَ فِي القَـومِ أن يَعلَمُوا	بِأَنَّـكَ فِيهِـم غَنِـيٌّ مُضِـرُّ	المتقارب	أشعر الرَّقَبان الأسدي	٢/ ٣٧٣
لَهَا بَشَـرٌ مِثلُ الحَريـرِ وَمَنطِقٌ	رَخِيمُ الحَواشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ	الطويل	ذو الرمة	١/ ٣٦٦
يَا أَسمَ صَبرًا عَلَى مَا كَانَ مِن حَدَثٍ	إِنَّ الحَـوَادِثَ مَلقِيٌّ وَمُنتَظَرُ	البسيط	لبيد بن ربيعة	١/ ٣٧١
قُتِلنَـا، وَنَالَ القَتلُ مِنَّـا، وَرُبَّمَا	يَكُونُ عَلَى القَومِ الكِرَامِ لَنَا الظَّفرُ	الطويل	أوس بن حَجَر	٢/ ٣٧٩
إِمَّا أَقَمـتَ وأَمَّا أنـت مُرتَحِلًا	فاللهُ يَكلأُ مـا تَأتِي وَمَا تَذَرُ	البسيط	ـــ	١/ ٤٨٦
وَمَـا أُبَالِي إِذَا مَا كُنـتِ جَارَتَنَا	أَلَّا يُجَاوِرَنَـا إِلَّاكِ دَيَّـارُ	البسيط	ـــ	١/ ٤٧٢
يخُذُوا حَظَّكُم يَا آلَ عِكرِمَ وَاذكُرُوا	أَوَاصِرَكُم وَالرِّحْمُ بِالغَيبِ تُذكَرُ	الطويل	زهير بن أبي سُلمى	١/ ٣٦٧
أَمَا وَالَّذِي أَبكَى وَأَضحَكَ وَالَّذِي	أَمَاتَ وَأَحيَا وَالَّذِي أَمرُهُ الأَمرُ	الطويل	أبو صخر الهذلي	٢/ ٤٤٤
ذَكَرتُـكِ وَالخَطِّيُّ يَخطِـرُ بَينَنَا	وَقَد نَهِلَت مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمرُ	الطويل	أبو عطاء السِّنْدي	٢/ ٧٥
يا تَيـمُ تَيمَ عَـدِيٍّ لَا أَبَـا لَكُمُ	لا يَلقِيَنَّكُمُ في سَـوءَةٍ عُمَرُ	البسيط	جرير	١/ ٣٦٢
ثُمَّ أَضحَـوا كَأَنَّهُـم وَرَقٌ جَفْـ	ـفَ فَأَلوَت بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ	الخفيف	عدي بن زيد	٢/ ٣٣١
أَبِالأَرَاجِيزِ يَا بنَ اللُّؤمِ تُوعِدُنِي	وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلتُ اللؤمُ والخَوَرُ	البسيط	جرير	١/ ٣٦٢
لَا يَكشِـفُ الغَمَّاءَ إِلَّا ابنُ حُرَّةٍ	يَرَى غَمَرَاتِ المَوتِ ثُمَّ يَزُورُهَا	الطويل	جعفر بن عُلبة الحارثي	٢/ ٤٣٠

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
هَـوِّن عَلَيـكَ فَـإِنَّ الأُمُـورَ بِكَـفِّ الإِلَـهِ مَقَادِيرُهَـا	المتقارب	الأعورُ الشَّنِّيُّ	٢/ ٥٠
فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعفَرٍ وَلَكِنَّ أَعجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا	الطويل	تَوبة بن الحُمَيّر أو غيره	٢/ ٣٥٣
وَلَقَـد أَعطِفُهَـا كَارِهَـةً حِينَ لِلنَّفسِ مِنَ المَوتِ هَرِيرُ	الرمل	عمرو بن معد يكرب	٢/ ٤٣
فَلَا تَغضَبَنْ مِن سُنَّةٍ أَنتَ سِرتَهَا فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَن يَسِيرُهَا	الطويل	خالد بن زهير الهذلي	١/ ٤٠٧
وَأَيقَنَـتِ القَبَائِـلُ مِـن جَنَابٍ وَعَامِرَ أَن سَـيَمنَعُهَا نَصِيرُ	الوافر	هلال بن رَزين	٢/ ٤١٧
أَنَـا ابنُ دَارَةَ مَعرُوفًا بِهَا نَسَـبِي فَهَـل بِدَارَةَ يَا لِلقَومِ مِن عَارِ	البسيط،	سالم بن دارة اليربوعي	١/ ٤٤٩
مَـا زَالَ مُذ عَقَدَت يَـدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا وَأَدرَكَ خَمسَةَ الأَشبَارِ	الكامل	الفَرَزدَق	٢/ ٨، ١٩٤
وَقَتِيـلِ مُـرَّةَ أَثـأَرَنَّ فَإِنَّـهُ فِـرغٌ، وَإِنَّ أَخَاكُمُ لَـم يَثأَرِ	الكامل	عامر بن الطفيل	٢/ ٣٨٦
فَقَـالَ رَائِدُهُم أَرسُـوا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتفِ امرِئٍ يَجرِي لِمِقدَارِ	البسيط	الأخطل	٢/ ٣٠٣
كَم عَمَّـةٍ لَكَ يا جَرِيـرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَد حَلَبَت عَلَيَّ عِشَارِي	الكامل	الفرزدق	١٥٤
مُتَكَنِّفَـي جَنبَي عُـكَاظَ كِلَيهِما يَدعُـو وَلِيدُهُم بِهـا عَرعَارِ	الكامل	النابغة الذبياني	٢/ ١٣٨
شَـتَّانَ مَـا يَومِي عَلَـى كُورِهَا وَيَـومُ حَيَّـانَ أَخِـي جَابِرِ	السريع	الأعشى	٢/ ١٣٤
أَقُـولُ لَمَّـا جَاءَنِـي فَخـرُهُ سُـبحَانَ مِن عَلقَمَةَ الفَاخِرِ	السريع	الأعشى	١/ ٣٣٧
وَلَمَّا رَأَى الرَّحمَنُ أَنْ لَيسَ فِيهُمُ رَشِيدٌ وَلَا نَاهٍ أَخَاهُ عَنِ الغَدرِ	الطويل	الأخطل	٢/ ٤٣٢
إِنِّـي رَأَيتُ بَنِي رِجـلانَ كُلَّهُمُ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصَرِ	البسيط	——	٢/ ٧٢
فَـلَا ذَا جَـلالٍ هِبنَـهُ لِجَلَالِـهِ وَلَا [ذَا] ضَيَاعٍ هُنَّ يَترُكنَ لِلفَقرِ	الطويل	هُدْبة بن الخَشْرم	١/ ٣٨٧
لِمَـنِ الدِّيَـارُ بِقُنَّـةِ الحِجـرِ أَقوَينَ مِـن حِجَجٍ وَمِن دَهرِ	الكامل	زهير	٢/ ٣٦١
تَاللهِ يَبقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِـيَدٍ بِمُشمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ	البسيط	أمية بن أبي عائذ أو غيره	٢/ ٣٨٦
إِذ مَا دَخَلتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُل لَهُ حَقًّا عَلَيكَ إِذَا اطمَأَنَّ المَجلِسُ	الكامل	عباس بن مِرداسٍ	٢/ ١٦٤

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
إذا خـامَ أَقـوامٌ تَقَحَّمتُ غَمرَةً يُهَابُ حُميّاها الألدُّ المُدَاعِسُ	الطويل	الهُذلُولِ بنِ كعبٍ العنبري	١/ ٢٣٣
يَـا مَـروَ إنَّ مَطِيَّتِي مَحبُوسَـةٌ نَرجُو الحِباءَ وَرَبُّها لَم يَيأَسِ	الكامل	الفرزدق	١/ ٣٧١
إِذَا شُـقَّ بُردٌ شُـقَّ بالبُـردِ مِثلُهُ دَوَالَيكَ حتّى كُلُّنا غيرُ لَابِسِ	الطويل	سحيم عبد بني الحسحاس	١/ ٣٣٥
لَيتَنِـي أَلقَـى رُقَيَّـةَ فـي خَلـوَةٍ مِـن غَيـرِ مَـا بَئسِ	المديد	ابن قيس الرقيات	٢/ ٢٦٥
بِتَيهَـاءَ قَفـرٍ وَالمَطِـيّ كَأَنَّهَـا قَطَاالحَزنِ قَدكَانَت فِرَاخًابيوضُها	الطويل	عمرو بن أحمر أو غيره	٢/ ٣٢٨
وَمِمَّـن وَلَـدُوا عَامِـرُ ذُو الطُّـولِ وذُو العَـرضِ	الهزج	ذو الإصبع العدواني	١/ ١٨٢
فَحُـورٍ قَد لَهَـوتُ بِهِـنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ فِي البُرُودِ وَفِي الرِّيَاطِ	الوافر	المتنخل الهذلي	٢/ ٣٨٠
فَمَا أَنـتَ وَالسَّـيرَ فِـي مَهْمَهٍ يَـرَحُ بِالذَّكَـرِ الضَّابِـطِ	المتقارب	أسامة بنِ الحارثِ	١/ ٤٢٦
لمَّا عَصَى أَصحابُه مُصعَبًا أَدَّى إِلَيـهِ الكَيـلَ صَاعًـا بِصَاعْ	السريع	السفاح بُكَير بن معدان	١/ ٢٣٨
رُبَّ مَـن أَنضَجتُ غَيظًا صَدرَهُ قَـد تَمَنَّى لِيَ مَوتًـا لَم يُطَعْ	الرمل	سُوَيد بن أبي كاهل	٢/ ١٢٠
مُزبِـدًا يَخطِـرُ مَـا لَـم يَرَنـي فَإِذَا أَسـمَعتُهُ صَوتِي انقَمَعْ	الرمل	سُوَيد بن أبي كَاهل	١/ ٤٣٨
أكُفـرًا بَعـدَ رَدِّ المَـوتِ عنِّي وبَعدَ عَطَائِـكَ المِئَةَ الرِّتَاعَا	الوافر	القطامي	١/ ١٠٤
قِفي قَبـلَ التَّفَـرُّقِ يَـا ضُباعَا وَلَا يَكُ مَوقِفٌ مِنكِ الوَدَاعَا	الوافر	القُطَامِيُّ	٢/ ٣٢٦
ذَرِينِـي إِنَّ أَمـرَكِ لَـن يُطَاعَـا وَمـا أَلفَيتِنِي حِلمِي مضاعَا	الوافر	عدي بن زيد العبادي	٢/ ٧٤
عَوَى ثُمَّ نَادَى هَل أَحَستُم قَلَائِصًا وُسِمنَ على الأفخاذِ بالأمسِ أربَعَا	الطويل	حُريث الطائي	١/ ١١٨
وَلَقَـد شَـرِبتُ ثَمَانِيًـا وَثَمَانِيَا وثَمَانِ عَشرَةَ وَاثنَتَينِ وَأَربَعَا	الكامل	الأعشى	٢/ ١٨٢
قَعِيدَكِ أَن لَا تُسـمِعِيني مَلامَةً وَلَا تَنكَئِي قَرحَ الفُؤَادِ فَيَيجَعَا	الطويل	متمم بن نويرة	١/ ٣٣٩، ٢/ ٣٩٠

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
لَعَلَّـكَ يومًـا أن تُلِـمَّ مُلِمَّـةٌ عَلَيكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعنكَ أجدَعَا	الطويل	متمم بن نويرة	٢/ ٤٢٤
[فقَالَت] أَكُلَّ النَّاسِ أَصبحتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كيمَا أن تَغُرّ وَتَخدَعَا	الطويل	جميل بثينة	٢/ ٢٦٦
فَلَمَّـا تَفَرَّقنَـا كأنِّـي وَمَالِـكًا لِطُولِ اجتِمَاعٍ لَم نَبِت لَيلَةً مَعَا	الطويل	متمم بن نويرة	٢/ ٣٧٥
لَا تُهِيـنَ الفَقِيـرَ عَلَّـكَ أَن تَر كَـعَ يَومًا وَالدَّهـرُ قَد رَفَعَه	الخفيف	الأضبط بن قُرَيع	٢/ ٤٨٨
تَعُدُّونَ عَقرَ النِّيبِ أَفضَلَ مَجدِكُم بَنِي ضَوطَرَى لَولَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا	الطويل	جرير	١/ ٣٩٣
أَنَـا ابنُ التَّـارِكِ البَكرِيِّ بِشـرٍ عَلَيـهِ الطَّيرُ تَرقُبُـهُ وُقُوعَا	الوافر	المرّار الأسدي	٢/ ٧٧
يـا أقرعُ بـنَ حَابِـسٍ يَـا أَقرَعُ إِنَّكَ إِن يُصرَعْ أَخُوكَ تُصرَعُ	الرجز	جرير البَجَلي أو غيره	٢/ ٢٩٤
فَقُلتُ لَهَا بَلْ تَعْسَ آلِ مُجَاشِـعٍ وَقَومِكِ حَتَّى خَدُّكِ اليَومَ أَضرَعُ	الطويل	مُجَمّع بن هلال	١/ ٣٢٦
عَلَى حِينَ عَاتَبتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلتُ: أَلَمَّا أَصحُ وَالشَّيبُ وَازِعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٢/ ١٦٩
فَيَا عَجَبًـا حَتَّى كُلَيبٌ تَسُـبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهشَلٌ أَو مُجَاشِعُ	الطويل	الفرزدق	٢/ ٣٦٨
أَيَا شَـاعِرًا لَا شَـاعِرَ اليَومَ مِثلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلَيبٍ تَوَاضُعُ	الطويل	الصَّلَتانِ العبدي	١/ ٣٥٢
ومَا المَرءُ إِلَّا كالشِّهَابِ وضَوئِهِ يَصِيرُ رَمادًا بَعدَ إِذ هُوَ سَاطِعُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	١/ ٢٦٢
وَهَل يُرجِعُ التَّسلِيمَ أَو يَكشِفُ العَمَى ثَلَاثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلَاقِعُ	الطويل	ذو الرُّمّة	٢/ ٨، ١٩٤
فَتَخَالَسَـا نَفسَـيهُما بِنَوافِـذٍ كَنَوافِـذِ العُبطِ الَّتِي لَا تُرقَعُ	الكامل	أبو ذؤيب	٢/ ٥٨
فَلا تُكثِـرَا لَومِي فَـإِنَّ أَخَاكُمَا بِذِكرَاهُ لَيلَـى العامِرِيَّةَ مُولَعُ	الطويل	——	٢/ ٢١٥
فَإِن يَكُ جُثمانِي بِأَرضِ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤَادِي عِندَكِ الدَّهرَ أَجمَعُ	الطويل	كُثيِّر	١/ ٢٩٢
بَكَت جَزَعًا وَاستَرجَعَت ثُمَّ آذَنَت رَكَائِبُهَـا أَنْ لَا إِلَينَا رُجوعُها	الطويل	——	١/ ٤٩٠
بَينَـا نَحـنُ نَرقُبُـهُ أَتَانَـا مُعَلِّقَ وَفضَـةٍ وَزِنَادَ رَاعِي	الوافر	رجل من قيس عَيلان	٢/ ١٦٣
تَكَنَّفَنِـي الوُشَـاةُ فَأَزعَجُونِـي فَيَا لَلنَّاسِ لِلوَاشِـي المُطَاعِ	الوافر	قيس بن ذريح	١/ ٣٤٩
كَم فِي بَنِي سَـعدِ بنِ بَكرٍ سَيِّدٍ ضَخمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ	الكامل	الفرزدق	٢/ ١٥٠
ثَلَاثُ مِئِينَ قَـد مَضَينَ كَوَامِلًا وَهَا أَنَا هَذَا أَرتَجِي مَرَّ أَربَعِ	الطويل	عمرو الدّوسي أو غيره	٢/ ١٨٥

البيت		البحر	الشاعر	ج/ ص
لَا تَجزَعِـي إنْ مُنفِسًـا أَهلَكتُهُ	وَإِذَاهَلَكتُ فَعِندَذَلِكَ فَاجزَعي	الكامل	النمر بن تولَب	١/ ٣٩٣، ٢/ ٤٣٣
وَقَفنَـا فَقُلنَا: إيهِ عَن أُمِّ سَـالِمٍ	وَكَيفَ بِتَكلِيمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ	الطويل	ذو الرمة	٢/ ١٢٧
وَمَـا كَانَ حِصـنٌ وَلا حَابِـسٌ	يَفُوقانِ مِـردَاسَ فِي مَجمَعِ	المتقارب	عباسُ بنُ مِرداسٍ	١/ ١٨٢
فَمـا بالُنا أَمـسِ أُسْـدَ العَرِينِ	وَمَا بالُنا اليَومَ شاءَ النَّجَفْ	المتقارب	ـــ	١/ ٤٤١
عَمرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَومِهِ	وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسنِتُونَ عِجَافُ	الكامل	عبد الله بن الزِّبَعْرى	١/ ١٨٣
الحافِظُـو عَـورَةَ العَشِـيرَةِ لَا	يَأتِيهِـمُ مِـن وَرَائِـهِ وَكَفُ	المنسرح		١/ ١٦٠، ٢/ ١٣
نَحـنُ بِمَـا عِندَنـا وَأَنـتَ بِمَا	عِندَكَ رَاضٍ وَالأَمرُ مُختَلِفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم أو غيره	١/ ٣٠٠، ٢/ ٤٠٩
أَمِـنْ رَسـمِ دارٍ مَربَعٌ ومَصيفُ	لِعَينَيكِ مِن مَاءِ الشُّئُونِ وَكِيفُ	الطويل	الحطيئة	٢/ ٢١٦
إذا نُهِـي السَّـفِيهُ جَـرَى إِلَيـهِ	وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلى خِلافِ	الوافر	ابن الأسلَت أو غيره	١/ ٢٣٨
لَلُبـسُ عَبَـاءَةٍ وَتَقَـرَّ عَينِـي	أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبسِ الشُّفُوفِ	الوافر	ميسون بنت بَحدَل	٢/ ٢٨٤
هَل أَنتَ بَاعِثُ دِينَـارٍ لِحَاجَتِنَا	أَو عَبدَرَبٍّ أَخَا عَونِ بنِ مِخرَاقِ	البسيط	جرير أو غيره	٢/ ١٤
وَإِلَّا فَاعلَمُـوا أَنَّـا وَأَنتُـم	بُغَـاةٌ مَـا بَقِينَا فِي شِـقَاقِ	الوافر	بشر بن أبي خازم	٢/ ٤٠٨
يا رُبَّ مِثلِكِ فِي النِّسَـاءِ عَزِيزَةٍ	بَيضَاءَ قَـد مَتَّعتُهَـا بِطَلَاقِ	الكامل	أبو محجن الثقفي	٢/ ١٧١
ضَرَبَـت صَدرَهَا إِلَـيَّ وَقَالَت	يَا عَدِيًا لَقَـد وَقَتكَ الأَوَاقِي	الخفيف	المهلهل بن ربيعة أو أخوه	١/ ٣٤٩
غَشَّـيتُهُ وهْوَ فِي جَأْواءَ باسِـلَةٍ	عَضبًا أَصابَ سَواءَ الرَّأسِ فَانفَلَقَا	البسيط	بَلْعاء بن قيس	١/ ٤٠٤
وَأُعطِيهِ مَا يَرجُو وَأُولِيهِ سُـؤلَهُ	وَأُلحِقُهُ بِالقَـومِ حَتَّاهُ لَاحِقُ	الطويل	ــ	٢/ ٣٦٦
حَلِيفَـا لِبَانِ ثَـديِ أُمٍّ تَقَاسَـمَا	بِأَسحَمَ دَاجٍ عَوضُ لَا نَتَفَرَّقُ	الطويل	الأعشى	٢/ ٣٨٧

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
يُوشِـكُ مَـن فَـرَّ مِـن مَنِيَّتِـهِ فِي بَعـضِ غِرَّاتِـهِ يُوَافِقُهَا	المنسرح	أمية بن أبي الصّلت	٢/ ٣٤٥
فَلو أنّـكَ يَومَ الرَّخَاءِ سَـألتَنِي فِرَاقَكَ لَم أبخَل وَأنتَ صَدِيقُ	الطويل	——	٢/ ٤١٧
عَدَسْ مـا لِعَبَّادٍ عَلَيـكِ إمَارَةٌ نَجوتِ، وَهَذا تَحمِلِينَ طَلِيقُ	الطويل	يزيد بن مفرّغ الحِمْيري	٢/ ١٢٣
تُعَيِّرُنِـي سَـوِيقَ الكَـرْمِ جَرمٌ وَمَا جَرمٌ وَمَا ذَاكَ السَّـوِيقُ	الوافر	زياد الأعجم	١/ ٤٢٦
أَلَم تَسـأَلِ الرَّبعَ القَـوَاءَ فَيَنطِقُ وَهَل تُخبِرَنْكَ اليومَ بَيدَاءُ سَملَقُ	الطويل	جميل بثينة	٢/ ٢٧٩
وَلَولَا جَنَـانُ اللَّيلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعفَرٍ سِربَالُهُ لَم يُمَزَّقِ	الطويل	سلامة بن جُندُب	١/ ٤٤٣
تَذَرُ الجَمَاجِـمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلهَ الأَكُـفِّ كَأنّها لَم تُخلَقِ	الكامل	كعب بن مالك	٢/ ١٣٣
رُمحِـي وَمَـا كُنَّـا بِنَجـدٍ وَمَا قَرقَرَ قُمْرُ الوَادِ فِي الشَّـاهِقِ	السريع	أنس بن العباس	١/ ٢٠٣
أَلَا يَـا زَيـدُ وَالضَّحَّاكُ سِـيرَا فَقَـد جَاوَزتُمَا خَمرَ الطَّرِيقِ	الوافر	——	١/ ٣٥٦
ضَعِيـفُ النِّكَايَـةِ أَعـدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ	المتقارب	——	٢/ ٢١٧
إِنْ كُنـتَ سَـيِّدَنَا سُـدتَنَا وَإِن كُنتَ لِلخَالِ فَاذهَب فَخَلْ	المتقارب	بعض العبديين أو غيرهم	٢/ ٣٢٣
جَزَى رَبُّهُ عَنِّـي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَد فَعَلْ	الطويل	النابغة الذبياني أو غيره	١/ ٢٣٧
أَمِيـرَانِ كَانَـا آخَيَانِـي كِلَاهُمَا وَكُلًّا جَزَاهُ اللهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْ	الطويل	أبو الأسود	١/ ٣٨٨
وإِذَا جُوزِيـتَ قَرضًـا فَاجـزِهِ إِنَّمَا يَجزِي الفَتَى لَيسَ الجَمَلْ	الرمل	لبيد بن ربيعة	٢/ ٤٤٦
مُحَمَّدُ تَفـدِ نَفسَـكَ كُلُّ نَفسٍ إِذَا مَـا خِفتَ مِن أَمـرٍ تَبَالَا	الوافر	أبو طالب	٢/ ٢٩١
وَحُـقَّ لِمَـن أَبـو بَكـرٍ أَبُـوهُ يُوَفِّقُـهُ الَّذِي نَصَبَ الجِبَالَا	الطويل	ذو الرمة	٢/ ٢٦٢
وَاذكُرِي مَوقِفِي إِذَا التَقَتِ الخَيـ ـلُ وَسَارَت إِلَى الرِّجَالِ الرِّجَالَا	الخفيف	——	١/ ٤٠٧
أَبُـو مُوسَـى فَجَدُّكَ نِعـمَ جَدًّا وَشَيخُ الحَيِّ خَالُكَ نِعمَ خَالَا	الوافر	ذو الرمة	٢/ ٣٥٦
وَقَد نُغنَـى بِهَا وَنَـرَى عُصُورًا بِهَا يَقتَدْنَنَا الخُـرُدَ الخِدَالَا	الوافر	المَرّار الأسدي	١/ ٢٥٧
أَبَنِـي كُلَيـبٍ إِنَّ عَمَـيَّ اللَّـذَا قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغلَالَا	الكامل	الأخطل	٢/ ١٣، ١١٢
لَقَد عَلِمَ الضَّيـفُ وَالمُرمِلُون إِذَا اغبَرَّ أُفقٌ وَهَبَّت شَـمَالَا	المتقارب	جَنوب بنت عَجلان	٢/ ٤١٧

البيت		البحر	الشاعر	ج/ ص
رَأَيتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيشًا	فَإِنّا نَحنُ أفضلُهُم فَعَالَا	الوافر	الأخطل	٢/ ٣٩٧
الوَاهِبُ المِئَةِ الهِجَانِ وَعَبدِهَا	عُوذًا تُزجِّي خَلفَهَا أَطفَالَهَا	الكامل	الأعشى	٢/ ١٤
وَرَجَا الأُخَيطِلُ مِن سَفَاهَةِ رَأيِهِ	مَا لَـم يَكُن وَأَبٌ لَـهُ لِيَنَالَا	الكامل	جرير	١/ ٤٥
فَمَا شَـنَّتا خَرقَاءَ وَاهِيَتَا الكُلَى	سَقَى بِهِمَا سَـاقٍ وَلمّا تَبَلَّلَا	الطويل	ذو الرمة	٢/ ٢٣٧
قُلتُ إِذْ أَقبَلَت وَزُهـرٌ تَهَادَى	كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّـفنَ رَملَا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٢/ ٤٥
إِنَّ مَحَـلًّا وَإِنَّ مُرتَحَـلا	وَإِنّ فِي السَّفرِ إِذْ مَضَوا مَهَلَا	المنسرح	الأعشى	١/ ٣٠٦
رَأَينَـا الصَّالِحِيـنَ لَهُـم جَزَاءٌ	وَجَنّـاتٍ وَعَينًـا سَلسَـبِيلَا	الوافر	عبد العزيز الكِلابي	١/ ٤٢٣
ذَرِينِي وَعِلمِي بالأُمُورِ وَشِيمَتِي	فَمَا طَائِرِي فِيها عَلَيكِ بِأَخيَلَا	الطويل	حسان بن ثابتٍ	١/ ٢١٥
فَأَلفَيتُـهُ غَيـرَ مُسـتَعتِبٍ	وَلَا ذَاكِـرَ اللهَ إِلّا قَلِيـلَا	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	١/ ٤٨٠
عَلَـى أَنَّنِـي بَعدَمَا قَـد مَضَى	ثَلاثُونَ لِلهَجرِ حَولًا كَمِيلَا	المتقارب	عباس بن مرداس	٢/ ١٥١
غَيـرَ أَنّـا لَـم يَأتِنَـا بِيَقِيـنٍ	فَنُرَجِّـي وَنُكثِـرُ التَّأمِيـلَا	الخفيف	العَنبَري	٢/ ٢٧٩
أَزمَانُ قَومِي وَالجَمَاعَةَ كَالَّذِي	مَنَعَ الرِّحَالَةَ أَن تَمِيلَ مَمِيلَا	الكامل	الراعي	١/ ٤٢٦
إِذَا مَـا أَتَيـتَ بَنِـي مَالِـكٍ	فَسَـلِّم عَلَـى أَيُّهُـم أَفضَلُ	المتقارب	غسّان بن وَعْلة	٢/ ١٢٢
لَـكَانَ التَّعَزِّي عِنـدَ كُلِّ مُصِيبَةٍ	وَإِن عَظُمَت مِنهَا أَجلَّ وَأَفضَلُ	الطويل	إبراهيم بن كُنَيفٍ النَّبهاني	٢/ ٢٣٩، ٣٢٨
أَلَا تَسـأَلَانِ المَرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ	أَنَحبٌ فَيُقضَى أم ضَلالٌ وباطِلُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٢/ ١٢٤
قَطُـوبٌ فَمَـا تَلقَـاهُ إِلّا كَأَنَّمَا	زَوَى وَجهَهُ أَن لَاكَهُ فُوهُ حَنظَلُ	الطويل	——	١/ ٢٥٧
أَعَيَّاشُ قَـد ذاقَ القُيُونُ مَرَارَتِي	وَأَوقَدتُ نَارِي فَادنُ دُونَكَ فاصطَلِي	الطويل	جرير	٢/ ١٢٩
كَأَنَّ دِثَـارًا حَلَّقَـت بِلَبُونِـهِ	عُقَابُ تَنُوفَى لَا عُقَابُ القَوَاعِلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢/ ٤٤٠
فِي فِتيَةٍ كَسُيُوفِ الهِندِ قَد عَلِمُوا	أَن هَالِكٌ كُلُّ مَن يَحفَى وَيَنتَعِلُ	البسيط	الأعشى	٢/ ٤١٧
السَّـالِكُ الثُّغرَةَ اليَقظَانُ كَالِئُهَا	مَشيَ الهَلُوكِ عَلَيهَا الخَيعَلُ الفضلُ	البسيط	المتنخل الهذلي	١/ ٣٢٢
تِيجَانُهُ مِـن فَوقُ فَـوقُ وَمَاؤُهُ	مِن تَحتُ تَحتُ سَرِيُّهُ يَتَغَلغَلُ	الكامل	——	١/ ٤٠٨

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
فَمَا زَالَتِ القَتلَـى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجلَةَ حَتّى مَاءُ دِجلَةَ أَشكَلُ	الطويل	جرير	٢/ ٣٦٨
لِمَـن زُحلُوفَـةٌ زُلُّ بِهَـا العَينَـانِ تَنهَـلُ	الهزج	امرؤ القيس أو غيره	٢/ ٦٧
إن كَانَ ما بُلِّغتِ عَنّي فَلَامَنِي صَدِيقِي، وَشَلّت مِن يَدَيّ الأَنَامِلُ	الطويل	معدان بن جوّاس الكندي	٢/ ٢٩٨
ولَم نَدرِ إن جِضنَا مِنَ المَوتِ جَيضَةً كَمِ العُمرُ باقٍ والمَدَى مُتَطاوِلُ	الطويل	جعفر بن عُلْبة الحارثي	٢/ ١٥٤
إنَّ الَّذِي سَـمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًـا دَعَائِمُـهُ أَعَـزُّ وَأَطوَلُ	الكامل	الفرزدق	١/ ١٩١
لِعَـزَّةَ مُوحِشًـا طَلَـلُ يَلُـوحُ كَأَنَّـهُ خَلَـلُ	مجزوء الوافر	كُثَيِّر عزة	١/ ٤٣٦
أَلَـم تَعلَمِي أَنْ قَد تَفَـرَّقَ قَبلَنا خَلِيلَا صَفَاءٍ: مَالِكٌ وَعَقِيلُ	الطويل	أبو خراش الهذلي	٢/ ٤١٧
لَئِن عَادَ لِي عَبـدُ العَزِيزِ بِمِثلِهَا وَأَمكَنَنِي مِنهَـا إِذًا لَا أُقِيلُهَا	الطويل	كثير عزة	٢/ ٢٦٨
فَإِن لَم يَكُـن إِلَّا تَعَلُّلُ سَـاعَةٍ قَلِيـلًا فَإِنّي نَافِعٌ لِـي قَلِيلُهَا	الطويل	ذو الرمة	٢/ ٣٢٩
أَتَنتَهُونَ وَلَن يَنهَى ذَوِي شَـطَطٍ كَالطَّعنِ يَهلِكُ فِيهِ الزَّيتُ وَالفُتُلُ	البسيط	الأعشى	٢/ ٣٩٥
أَلَا نَـادَت أُمَامَـةُ بِاحتِمَـالِ لِتَجزِيَنِـي فَلَا بِـكَ مَا أُبَالِي	الوافر	غُوية بن سُلميّ	٢/ ٣٨٣
يَـا طَعنَـةَ مَـا شَـيخٍ كَبِيـرٍ يَفَـنٍ بَالِـي	الهزج	الفِنْد الزِّمّاني	٢/ ٤٥٧
[فـ]ـكُونُوا أَنتُم وَبَنِـي أَبِيكُم مَكَانَ الكُلِيَتَينِ مِنَ الطِّحَالِ	الوافر	——	١/ ٤٢٤
فَأَرسَـلَهَا العِـرَاكَ وَلَـم يَذُدهَا وَلَم يُشفِق عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ	الوافر	لبيد	١/ ٤٣٣
[فَقُلـتُ:] يَمِينُ اللهِ أَبرَحُ قَاعِدًا وَلَو قَطَّعُوا رَأسِي لَدَيكِ وَأَوصَالِي	الطويل	امرؤ القيس	٢/ ٣٨٨
أَبَنُـو كُلَيـبٍ مِثلُ آلِ مُجَاشِـعٍ أَم هَل أَبُوكَ مُدَعدِعًا لِعَقَالِ	الكامل	الفرزدق	١/ ٤٣٩
رُبَّ مَا تَكـرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمـ ـرِ لَهُ فَرجَةٌ كَحَـلِّ العِقَالِ	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٢/ ١٢١
لَم يَمنَعِ الشُّربَ مِنهَا غَيرَ أَن نَطَقَت حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوقَالِ	البسيط	ا بن الأسلت أو غيره	٢/ ١٧٠
كَمُنيَـةِ جَابِـرٍ إذ قَـالَ لَيتِـي أُصَادِفُهُ وَأَفقِـدُ بَعضَ مَالِي	الوافر	زيد الخيل	٢/ ٩٩

البيت		البحر	الشاعر	ج/ ص
فَلَو أن مَا أَسـعَى لِأَدنَى مَعِيشَةٍ	كَفَانِـي- وَلَـم أطلُـب- قلِيـلٌ مِـنَ المـالِ	الطويل	امرؤ القيس	١/ ٢٥٨
إنَّــا لَنَرجُو عَاجِلًا مِنـكَ مِثلَمَا	رَجَونَاهُ قِدمًا مِن ذَوِيكِ الأَمَاثِلِ	الطويل	الأحوص	٢/ ٢٤
خُذ مَا تَرَاهُ وَدَعْ شَيئًا سَمِعتَ بِهِ	فِي طَلعَةِ البَدرِ مَا يُغنِيكَ عَن زُحَلِ	البسيط	المتنبيّ	١/ ٢٤٩
إِذَا هِيَ لَم تَسـتَكْ بِعُـودِ أَراكَةٍ	تُنُخِّلَ، فاسْتَاكَتْ بِهِ، عُودُ إِسْحِلِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة أو غيره	١/ ٢٤٨
قَـومٌ إِذَا نُسِـبوا فَفَرعُهُـمُ	فَرعِي وَأَصلُهُـم إِذَا أَصلِي	الكامل	الحطيئة	٢/ ٢٦٩
لَيَالِـيَ إِذ أَهلِي لِأَهلِـكِ جِيرَةٌ	وَإِذ لَا نَخَافُ الصُّرمَ إِلَّا عَلَى وَصلِ	الطويل	جرير	٢/ ٣٣٣
فَمَا لَكُـمُ وَالفَـرطَ لَا تَقرَبُونَهُ	وَقَد خِلتُه أَدنَى مَنَالًا لِعَاقِلِ	الطويل	عبدِ مَناف بن رِبعِ الهذلي	١/ ٤٢٧
وَتَرمِينَنِي بالطَّرفِ، أَي أنتَ مُذنِبٌ	وَتَقلِينَنِي لكِنّ إِيَّاكِ لَا أَقلِي	الطويل	——	٢/ ٤٦١
رَسـمِ دَارٍ وَقَفـتُ فِـي طَلَلِـه	كِدتُ أَقضِي الحَيَاةَ مِن جَلَلِه	الخفيف	جميل بثينة	٢/ ٣٨١
فَأَضحَت مَغَانِيهَا قِفَارًا رُسُومُهَا	كَأَن لَم سِوَى أَهلٍ مِنَ الوَحشِ تُؤهَلِ	الطويل	ذو الرمة	٢/ ٢٨٩
وَمَا أَنَا لِلشَّيءِ الَّذِي لَيسَ نَافِعِي	وَيَغضَبُ مِنهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ	الطويل	كعب الغنويّ	٢/ ٢٨٥
ما هَاجَ حَسَّـانَ رُسُـومُ المقَامْ	وَمَظعَنُ الحيّ ومَبنَى الخِيَامْ	السريع	حسان بن ثابت	١/ ٢١٨
قَعِيـدَكَ الله هَـل تَـدرِي إِذَا	ما لُمتَ فِـي حُبِّهَا فِيمَ تَلُومْ	مجزوء البسيط	المرَقِّش الأصغر	١/ ٣٣٩، ٢/ ٣٩٠
يَقُولُـونَ ارتَحِـلْ قَتَلْ قُرَيشًـا	وَهُم مُتَكَنِّفُو البَيتَ الحَرَامَا	الوافر	——	٢/ ١٣
أَتَوا نَارِي فَقُلـتُ: مَنُونَ أَنتُم؟	فَقَالُوا: الجِنُّ. قُلتُ: عِمُوا ظَلَامَا	الوافر	شُمير الضبي أو غيره	٢/ ١١٨
فَـإِنْ تُمسِ ابنـةُ السَّـهمِيِّ مِنَّا	بَعِيـدًا لا تُكَلِّمُنـا كَلامَـا	الوافر	حاجز بن عوف	١/ ١٠٣
أَلَا أَضحَـتْ حِبَالُكُـمُ رِمَامَـا	وَأَضحَتْ مِنكَ شَاسِعَةً أُمَامَا	الوافر	جرير	١/ ٣٦٧
وَأَغفِـرُ عَورَاءَ الكَرِيـمِ ادِّخَارَهُ	وَأُعرِضُ عَن شَتمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا	الطويل	حاتم الطائيّ	١/ ٤١٧
لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا	وَيَأْوِي إِلَيهَا المُستَجِيرُ فَيُعصَمَا	الطويل	طرفة بن العبد	٢/ ٢٨٠
قَـوَارِصُ تَأْتِينِـي وَتَحتَقِرُونَها	وَقَد يَملأُ القَطرُ الإِنَاءَ فَيُفعَمَا	الطويل	الفرزدق	٢/ ٢٨٠
فَمَتَـى أُلاقِكُمَـا البِـرَازَ تَلَاقِيَا	عَركًا يَهبكَ الخَدّ شَاكًا مُعلَمَا	الكامل	قِرواش بن حَوطٍ	١/ ٤١٢

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
أَقَامَت عَلَى رَبعَيهِمَا جَارَتَا صَفًا كُمَيتَا الأَعَالِي جَونَتَا مُصطَلاهُمَا	الطويل	الشّمّاخ	٢/ ٢٢٩
وَأَنتِ الَّتِي حَبَّبتِ شَغبًا إِلَى بَدَا إِلَيّ وَأَوطَانِي بِلَادٌ سِـوَاهُمَا	الطويل	كثير عزة أو غيره	٢/ ٣٦٥
لَأُورِثُ بَعدِي سُـنَّةً يُقتَدَى بِهَا وَأَجلُو عَمَى ذِي شُبهَةٍ إِن تَوَهّمَا	الطويل	المتلمس	٢/ ٣٨٥
وَكُنـتُ إِذَا غَمَـزتُ قَنَـاةَ قَومٍ كَسَـرتُ كُعُوبَهَا أَو تَستَقِيمَا	الوافر	زياد الأعجم	٢/ ٢٨٦
أُغلِي السِّـبَاءَ بِكُلِّ أَدكَنَ عَاتِقٍ أَو جَونَةٍ قُدِحَت وَفُضّ خِتَامُهَا	الكامل	لبيد	٢/ ٤٢٨
سَـلَامُ اللهِ يَـا مَطَـرٌ عَلَيهَـا وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ	الوافر	الأحوص الأنصاري	١/ ٣٤٧
فَغَدَت كِلَا الفَرجَينِ تَحسَبُ أَنَّهُ مَولَى المَخَافَةِ خَلفُهَا وَأَمَامُهَا	الكامل	لبيد	١/ ٤٠٤
لَعَمرِي وَمَا عَمـرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لَبِئسَ الفَتَى المَدعُوُّ بِاللَّيلِ حَاتِمُ	الطويل	يزيد بن قُنَافَةَ الطائي	٢/ ٣٥١
وَتَـرَاهُ أَصغَـرَ مَـا تَـرَاهُ نَاطِقًا وَيَكُونُ أَكذَبَ مَا يَكُونُ وَيُقسِمُ	الكامل	المتنبي	١/ ٤٤٤
فَدَع عَنكَ قَومًا قَد كَفَوكَ شُئُونَهُم وَشَـأنُكَ أَن لَا تَزكُهُ مُتَفَاقِمُ	الطويل	سُويد بن كُراع	٢/ ٢٩٥
إِنَّ ابنَ حَارِثَ إِن أَشـتَقْ لِرُؤيَتِهِ أَو أَمتَدِحهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَد عَلِمُوا	البسيط	ابن حَبناءَ التميمي	١/ ٣٦٧
حَتَّى تَهَجَّرَ فِـي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظلُومُ	الكامل	لبيد	٢/ ٤٠
قَضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا	الطويل	كُثيّر عزة	١/ ٢٥٠
لَا تَنـهَ عَن خُلُـقٍ وَتَأتِـيَ مِثلَهُ عَارٌ عَلَيكَ إِذَا فَعَلتَ عَظِيمُ	البسيط	أبي الأسود الدؤلي	١/ ١٩٧، ٢/ ٢٨٢
سَقيًا لِظِلِّكَ بِالعَشِيِّ وَبِالضُّحَى وَلِبَردِ مَائِـكَ وَالمِيَاهُ حَمِيمُ	الكامل	أبو القَمقام الأسدي	١/ ٣٢٥
هَيهَـاتَ خَرقَـاءُ إِلَّا أَن يُقَرِّبَهَا ذُو العَرشِ وَالشَّعشَعَانَاتُ العَيَاهِيمُ	البسيط	ذو الرمة	٢/ ١٣٦
للهِ مَنزِلُنَـا بِنَعـفِ سُـوَيقَةٍ كَانَـت مُبَارَكَةً مِـنَ الأَيَّامِنْ	الكامل	جرير	١/ ١٣١
هُمَـا نَفَثَا فِي فِيَّ مِـن فَمَوَيهِمَا عَلَى النَّابِحِ العَاوِيّ أَشَدِّ رِجَامِ	الطويل	الفرزدق	٢/ ٥٩
ثَـلَاثُ مِئِينَ لِلمُلُـوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّت عَن وُجُوهِ الأَهَاتِمِ	الطويل	"	٢/ ١٨٦
عَلَى حَالَةٍ لَو أَنَّ فِي القَومِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنّ بِالمَاءِ حَاتِمِ	الطويل	"	٢/ ٧٣

البيت		البحر	الشاعر	ج/ ص
لَشَتَّانَ مَا بَينَ اليَزِيدَينِ فِي النَّدَى	يَزِيدِ سُلَيمٍ وَالأَغَرِّ ابنِ حاتِمِ	الطويل	ربيعة الرَّقِّي	٢/ ١٣٤
وَتَشـرَقُ بالقَولِ الَّذِي قَد أَذَعتُهُ	كَمَا شَرِقَت صَدرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ	الطويل	الأعشى	٢/ ٥١
حَاشَـا أَبِـي ثَوبَـانَ إِنَّ أَبَـا	ثَوبَـانَ لَيـسَ بِزُمَّـلٍ فَـدْمِ	الكامل	جُمَيح الأسدي	٢/ ٣٩٧
[أماويَّ] مَهمَن يَستَمِعِ مِن صَدِيقِهِ	أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَندَمِ	الطويل	——	٢/ ٢٩٢
وَوَطِئتَنَـا وَطْـأً علـى حَنَـقٍ	وَطْءَ المُقَيَّـدِ يابِـسَ الهَرِمِ	الكامل	الحارث الذُّهلي أو غيره	١/ ٢٢٣
وَكُنتُ أَرَى زَيدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا	إِذَا إِنَّـهُ عَبدُ القَفَـا وَاللَّهَازِمِ	الطويل	——	٢/ ١٦٢
وَلَكِنَّ نِصفًا لَو سَـبَبتُ وَسَبَّنِي	بَنُو عَبدِ شَمسٍ مِن مَنَافٍ وَهَاشِمِ	الطويل	الفرزدق	١/ ٢٥٠
سَـائِل فَوَارِسَ يَربُوعَ لِشِـدَّتِنَا	أَهَلْ رَأَونَا بِسَفحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ	البسيط	زيد الخيل	٢/ ٤٦٩
فَاحفَظ وَدِيعَتَكَ الَّتِي استَودَعتَهَا	يَومَ الأَعَازِبِ إِن وَصَلتَ وَإِن لَم	الكامل	إبراهيم بن هرمة	٢/ ٢٨٩
أَفَاطِمَ هَاءِ السَّـيفَ غَيـرَ ذَمِيمِ	فَلَسـتُ بِرِعدِيدٍ وَلَا بِمُلِيمِ	الطويل	علي بن أبي طالب	٢/ ١٣١
أَبِي الإِسـلَامُ لَا أَبَ لِي سِـوَاهُ	إِذَا افتَخَـرُوا بِقَيسٍ أَو تَمِيمِ	الوافر	نَهار بن تَوسِعة	١/ ٤٩٨
تَـزَوَّدَ مِنَّـا بَيـنَ أُذنَـاهُ طَعنَـةً	دَعَتهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ	الطويل	هَوبَر الحارثي	٢/ ٢٠٥
يَـا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّـانِ مِن جَبَلٍ	وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَن كَانَا	البسيط	جرير	٢/ ٣٥٨
فَنِعمَ صَاحِبُ قَومٍ لا سِلاحَ لَهُم	وَصَاحِبُ الرَّكبِ عُثمَانُ بنُ عَفَّانَا	البسيط	كثير عزة	٢/ ٣٥٥
يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَـو كَانَ يَعرِفُكُم	لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنكُم وَحِرمَانَا	البسيط	جرير	٢/ ١٠
أَعَاذِلَ هَل يَأتِـي القَبَائِلَ حَظُّهَا	مِنَ المَوتِ، أَو أَخلَى لَنَا المَوتُ وَحدَنَا	الطويل	مَعن بن أوس المُزني	١/ ٤٣٤
أَمَّـا الرَّحِيلُ فَـدُونَ بَعـدِ غَدٍ	فَمَتَى تَقُولُ الـدَّارَ تَجمَعُنا	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	٢/ ٣١٧
فَاصدَع بِأَمرِكَ مَا عَلَيكَ غَضَاضَةٌ	وَابشِر بِذَاكَ وَقَرِّ مِنكَ عُيُونَا	الكامل	أبو طالب	١/ ٤٥٨
عِدِينَـا فِـي غَـدٍ مَا شِـئتِ إِنَّا	نُحِبُّ، ولو مَطَلتِ، الوَاعِدِينَا	الوافر	ابن قيس الرقيات	١/ ٢٦٠
فَلَمَّـا تَبَيَّـنَّ أَصوَاتَنَـا	بَكَيـنَ وَفَدَّينَنَـا بِالأَبِينَـا	المتقارب	لزياد بن واصل أو غيره	٢/ ٢١

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
عَمـرَكِ اللهَ سَـاعَةً حَدِّثِينَـا وَدَعِينَـا مِن ذِكرِ مَـا يُؤذِينَا	الخفيف	——	٢/ ٣٩٠
أَجُهَّـالًا تَقُـول بَنِـي لُـؤَيٍّ لَعَمـرُ أَبِيـكَ أَم مُتَجَاهِلِينا	الوافر	الكميت الأسدي	٢/ ٣١٧
صَدَدتِ الكَأسَ عَنَّـا أُمَّ عَمرٍو وَكَانَ الكَأسُ مَجرَاهَا اليَمِينَا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١/ ٤٠٥
فَـلَا أَعنِـي بِذَلِـكَ أَسـفَلِيكُم وَلَكِنِّـي أُرِيـدُ بِـهِ الذَّوِينَا	الوافر	الكميت	٢/ ٢٥
وَلَـم يَبـقَ سِـوَى العُـدوَا نِ دِنَاهُـم كَمَـا دَانُـوا	الهزج	الفِند الزِّمّاني	١/ ٤٠٣
دَاوَيتُ غَبنَ أَبِي الدَّهِيقِ بِمَطلِهِ حَتّى المَصِيفِ وتَغلُوَ القِعدَانُ	الكامل	——	٢/ ٢٧٢
إن يَسمَعُوا رِيبَةً طَارُوا لَهَا فَرَحًا يَومًا، وَمَا سَمِعُوا مِن صَالِحٍ دَفَنُوا	البسيط	قَعنَب بن أم صاحب	٢/ ٢٩٤
أَلَيسَ اللَّيـلُ يَجمَـعُ أُمَّ عَمرٍو وَإِيَّانَـا؛ فَـذَاكَ بِنَـا تَدَانِي	الوافر	جَحدَر بن مالك العُكْلي	٢/ ٤٤٧
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُـهُ أَخُـوهُ لَعَمـرُ أَبِيـكَ إِلّا الفَرقَدَانِ	الوافر	عمرو بن معدي كرب	١/ ٤٨٢
وَنَحـرٍ مُشـرِقِ اللَّـونِ كَأَنْ ثَديَـاهُ حُقَّـانِ	الهزج	——	٢/ ٤١٩
مَن يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثلَانِ	البسيط	كعب بن مالك أو غيره	٢/ ٢٩٧
يَومًا يَمَـانٍ إِذَا لَاقَيـتُ ذَا يَمَنٍ وَإِن لَقِيتُ مَعَدِّيًّـا فَعَدنَانِي	البسيط	عمران بن حطان	١/ ٢٩٩
فَقُلتُ: ادعِي وَأَدعُـوَ إِنَّ أَندَى لِصَـوتٍ أَن يُنَـادِيَ دَاعِيَانِ	الوافر	الأعشى أو غيره	٢/ ٢٨١
مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِـي تَيَّمتِ قَلبِي وَأَنـتِ بَخِيلَةٌ بِالوَصلِ عَنِّي	الوافر	——	١/ ٣٥٩
لَاهِ ابنُ عَمِّكَ لَا أَفضَلتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنتَ دَيَّانِي فَتَخزُونِي	البسيط	ذو الإصبع العدواني	٢/ ٣٩١
أَنَـا ابـنُ جَـلَا وطَـلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعرِفُونِي	الوافر	سُحَيم بن وثيل أو غيره	١/ ٢١٢، ٢/ ٤١
وَيَقُلـنَ شَـيبٌ قَـد عَـلَا كَ وَقَـد كَبِرتَ فَقُلـتُ: إِنَّهْ	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيسِ الرقيات	٢/ ٤٥٠

البيت	البحر	الشاعر	ج/ ص
بِدِينِكَ هَل ضَممتَ إِلَيكَ لَيلَى قُبَيلَ الصُّبحِ أم قَبّلتَ فاهَا	الوافر	مجنون ليلى	٢/ ٣٨٣
إِنَّمَا يَعرِفُ ذَا الفَضـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ	مجزوء الرمل	أبو العتاهية	٢/ ٢٤
جَمَعتَ وَبُخلًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلاثَ خِلَالٍ لَستَ عَنهَا بِمُرعَوِي	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	١/ ٤٢٢
وَكَم مَوطِنٍ لَولَايَ طِحتَ كَمَا هَوَى بِأَجرامِهِ مِن قُلَّةِ النِّيقِ مُنهَوِي	الطويل	يزيد بن أمّ الحكم	٢/ ٩٦
إِنَّا بَنِي مِنقَرٍ قَومٌ ذَوُو حَسَبٍ فِينَا سَرَاةُ بَنِي سَعدٍ وَنَادِيهَا	البسيط	عمرو بن الأهتم	١/ ٣٨٣
أَرانِي إِذا ما بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى فَثَمّ إِذا أَصبَحتُ أَصبَحتُ غَادِيَا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٢/ ٤٣٣
مَرَرتُ عَلَى وادِي السِّباعِ وَلَا أَرى كَوادِي السِّباعِ حِينَ يُظلِمُ وادِيَا	الطويل	سُحَيم بن وَثِيل	٢/ ٢٤٥
فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِن نَجرانَ أَلّا تَلاقِيَا	الطويل	عبد يَغُوث الحارثي	١/ ٣٥١
فَلَو كانَ عبدُ اللهِ مولًى هَجَوتُه وَلكِنّ عبدَ اللهِ مولَى مَوالِيَا	الطويل	الفرزدق	١/ ٢٠٢
وَنَحنُ اقتَسَمنَا المَالَ نِصفَينِ بينَنَا فَقُلتُ لَهُم هَذَا لَهَا هَا وذَا لِيَا	الطويل	لبيد	٢/ ٤٤٣
عُمَيرَةَ وَدِّع إن تَجَهَّزتَ غَادِيًا كفَى الشَّيبُ وَالإِسلامُ لِلمَرءِ نَاهِيَا	الطويل	سحيم	٢/ ٤٢٩
وَلَيسَ المَالُ فَاعلَمهُ بِمالٍ وَإِن أَغنَاكَ إِلَّا لِلَّذِيّ	الوافر	رجل من هذيل	٢/ ١١١

* * *

أنصاف الأبيات وأجزاؤها

الصدر/ العجز	البحر	الشاعر	ج/ ص
حِجلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ	الكامل	عبد الله الثعلبي	٢/ ٢١٣
حَلَفتُ لَهَا باللهِ حَلفَةَ فَاجِرِ	الطويل	امرؤ القيس	٢/ ٣٨٢
رَضِيَت عَلَيَّ بَنُو قُشَيرِ	الوافر	قُحَيف العُقَيلي	٢/ ٣٩٢
سُقِيتِ الغَيثَ أَيَّتُها الخِيَامُ	الوافر	جرير	١/ ١٣١
سَلَامُ الإِلَهِ وَرَيحَانُهُ وَرَحمَتُهُ	المتقارب	النَّمِر بن تَولَب	١/ ٣٣٨
طَلقُ اليَدَينِ مُؤَدِّبُ الخُدَّامِ	الكامل	محمد بن بَشِير الخارجي	٢/ ٩
عَلَيه مِن اللُّؤمِ سِرْوَالَةٌ	المتقارب	ــــــ	١/ ٢٠٠
فَأُبتُ إِلَى فَهمٍ وَمَا كِدتُ آيِبًا	الطويل	تأبَّطَ شرًّا	٢/ ٢٦٠
فَاذهَبِي ما إِلَيكِ، أَدرَكَنِي الحِلمُ	الخفيف	الأعشى	٢/ ١٢٩
فَتًى فَارِسِيٌّ في سَرَاوِيلَ رَامِحُ	الطويل	تميم بن مقبل	١/ ٢٠٠
فَثَمَّ إِذَا أَصبَحتُ أَصبَحتُ غَادِيَا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٢/ ٣٩٨
فَخَرَّ صَرِيعًا لِليَدَينِ وَلِلفَمِ	البسيط	جابر بن حُنَّي	٢/ ٣٧٤
فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا	الوافر	عمرو ذي السَّلائق	٢/ ٣٨٢
فَلَا تَدَعْ رَفِيقَكَ يَمشِي خَلفَهَا غَيرَ رَاكِبِ	الطويل	حاتم الطائي	١/ ٤٤٩
[فَـ]ـلَسنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا	الوافر	عقبة الأسدي أو غيره	٢/ ٤١١
فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِن عَجَبِ	البسيط	ــــــ	٢/ ٤٧
فَمُثلِكِ حُبلَى قَد طَرَقتُ وَمُرضِعٍ	الطويل	امرؤ القيس	٢/ ٣٨٠
فَمَن نَحنُ نُؤمِنهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ	الطويل	هشام المُريّ	١/ ٢٤٤
فَهَلَّا نَفسُ لَيلَى شَفِيعُهَا	الطويل	المجنون أو غيره	١/ ٣٩٣
فَهُنَّ إِضَاءُ صَافِيَاتُ الغَلَائِلِ	الطويل	النابغة الذبياني	١/ ٢٨٣
كأَنْ ظَبيَةٌ تَعطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمْ	الطويل	اليشكري أو غيره	٢/ ٤٢٠
كَأَنَّ مِزَاجَهَا عسلٌ وَمَاءُ	الوافر	حسان	١/ ٢٧٨
كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	١/ ٢٤٨

الصدر/ العجز	البحر	الشاعر	ج/ ص
كَرَرتُ فَلَم أَنكُل عَنِ الضَّربِ مِسمَعًا	الطويل	المَرّار الأسدي أو غيره	٢/ ٢١٧
كَفَى بِجِسمِي نُحُولًا أَنَّنِي	البسيط	المتنبي	٢/ ٤٥٩م
كِلانَا إِذَا مَا نَالَ شَيئًا أَفَاتَهُ	الطويل	امرؤ القيس	١/ ٢٩٤
كَم نَالَني مِنهُمُ فَضلًا عَلى عَدَمِ	البسيط	القطامي	٢/ ١٥٠
كَمَا انتَفَضَ العُصفُورُ بَلَّلَهُ القَطرُ	الطويل	أبو صخر الهذلي	١/ ٤٤٥
لَا نَسَبَ اليَومَ وَلَا خُلَّةً	السريع	أنس بن العباس	١/ ٤٩٢
لَعَلِّ أَبِي المِغوَارِ مِنكَ قَرِيبُ	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	١/ ٤٢٤
لَقَد كَانَ لِي عَن ضُرَّتَينِ فَقَدتُنِي	الطويل	جِرّان العَود	٢/ ٣٢١
لَقَد وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سُوءٍ	الوافر	جرير	٢/ ٢٠١
لِلَّهِ يَبقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ	البسيط	أمية بن أبي عائذ أو غيره	٢/ ٣٧٤
لَم تَنتَطِق عَن تَفَضُّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢/ ٣٩٢
لَمَّا عَصَى مُصعَبًا أَصحابُهُ	السريع	السفاح بن معدان	١/ ٣٩٢
لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالي	الطويل	امرؤ القيس	١/ ٢٣٩
لَوَلَكَ هَذَا العَامَ لَمَ أَحجُجِ	السريع	عمر بن أبي ربيعة	١/ ٩٧
لَئِنْ كانَ إِيَّاهُ لَقَد حَالَ بَعدَنَا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٢/ ٣٨٥
مَا بُكَاءُ الكَبِيرِ بِالأَطلَالِ	الخفيف	الأعشى	٢/ ٩٥
نَكُن مِثلَ مَن يَا ذِئبُ يَصطَحِبانِ	الطويل	الفرزدق	٢/ ١٧
هَذا سُراقَةُ لِلقُرآنِ يَدرُسُه	البسيط	———	١/ ٢٣٨
هُمُ الفَاعِلُونَ الخَيرَ وَالآمِرُونَهُ	الطويل	———	٢/ ١٢
هُمُ بَينَنا؛ فَهُم رِضًا وَهُمُ عَدلُ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١/ ١٠٧
هُما خُطَّتَا إِمَّا إِسارٌ	الطويل	تأبّط شرًّا	١/ ٢٤٣
هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِن فَمَوَيهِما	الطويل	الفرزدق	٢/ ٢٥
وَأَبِيَّ مَالِكُ ذُو المَجَازِ بِدَارِ	الكامل	مُؤَرِّج السُّلمي	٢/ ٢١

الصدر/ العجز	البحر	الشاعر	ج/ص
وَأَضرَبَ مِنَّا بِالسُّيوفِ القَوَانِسَا	الطويل	العباس بن مرداس	٢/ ٢٤٤
وَالخَيلُ تَعدُو فِي الصَّعِيدِ بَدادِ	الكامل	النابغة أو غيره	٢/ ١٤٠
وَإنَّ كَلامِيهَا شِفاءٌ لِمَا بِيَا	الطويل	ذو الرمة	١/ ١٠٤
وَإنَّما نُوَكَّلُ بِالأَدنَى وَإنْ جَلَّ مَا يَمضِي	الطويل	أبو خِراش الهذلي	١/ ٢٤٩
وإنَّما يُدَافعُ عَن أَحسَابِهِم أنا أَو مِثلِي	الطويل	الفرزدق	١/ ٢٣٥
وإنّني قَسَمًا إلَيكِ مَعَ الصُّدودِ لأَميَلُ	الكامل	الأحوص	١/ ٣٣٣
وَبِذَاكَ خَبَّرَنا الغُرابُ الأَسودُ	الطويل	النابغة الذبياني	١/ ٢٠٤
وَتَز عَمُ أَنِّي لَهَا حَمُ	مجزوء الخفيف	رجل من ثقيف	٢/ ٢٢
وَحَرفُ السَّاقِ طَيَّ المِحمَلِ	الكامل	أبو كبير الهذلي	١/ ٣٣٣
وَعَلَفتُهَا تِبنًا وَمَاءً بَارِدًا	الكامل	ـــــ	٢/ ٧٩
وَقَد بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئزَرِ	السريع	الأُقَيشر الأسدي	٢/ ٢٠
وَقَد فَرَّ عَمرٌو هَارِبًا مِن مَنِيَّةٍ	الطويل	ـــــ	١/ ٤٤٩
وَكُلَّ يَوم تَرَانِي مُديَةٌ بِيَدِي	البسيط	ـــــ	١/ ٢٧٨
وَكُونِي بِالمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي	الوافر	بعض بني نهشل	٢/ ٣٢٦
وَلَا أَرضَ أَبقَلَ إبقَالَهَا	المتقارب	عامر بن جُوَين	٢/ ٢٠٢
وَلَا تَشتُم المَولَى وَتَبلُغْ أَذَاتَهُ	الطويل	جرير	٢/ ٢٨٢
وَلَا سِيَّمَا يَومٌ بِدَارَةِ جُلجُلِ	الطويل	امرؤ القيسِ	١/ ٤٨٤
وَلَا يَكُ مَوقِفٌ مِنكَ الوَدَاعَا	الوافر	القطامي	١/ ٢٧٨
وَلَستَ بِالأَكثَرِ مِنهُم حَصًى	السريع	الأعشى	٢/ ٢٣٨
وَلَكِنَّنِي مِن حُبِّهَا لَعَمِيدُ	الطويل	ـــــ	٢/ ٤١٤
وَمَا إن طِبُّهَا إلَّا اللَّغُوبُ	الوافر	ـــــ	٢/ ٤٥٤
وَمَا قَصَدَت مِن أَهلِهَا لِسَوَائِكَا	الطويل	الأعشى	١/ ٤٠٤

الصدر/ العجز	البحر	الشاعر	ج/ ص
وَمَـاذَا عَسَـى الوَاشُـونَ أَن يَتَحَدَّثُوا	الطويل	جميل بثينة أو غيره	٢/ ١٢٥
وَهُنَّ بالوُدِّ لا بُخلٌ وَلا جُودُ	البسيط	الأخطل	١/ ١٠٨
وَيَومَ دَخَلتُ الخِدرَ خِدرَ عُنَيزَةٍ	الطويل	امرؤ القيس	١/ ٢٢٦
وَيَومٍ شَهِدنَاهُ سُلَيمًا وَعَامِرًا	الطويل	رجل من بني عامر	١/ ٤١١
يَا بُؤسَ لِلحَربِ ضَرَّارًا لِأَقوَامِ	البسيط	النابغة	١/ ٣٤٨
يا تيم تيم عدي	البسيط	جرير	١/ ٤٩٨
يا دارَ مية	البسيط	النابغة	١/ ٣٧٥
يا دَارَ هِندٍ عَفَت إِلَّا أَثافِيهَا	البسيط	الحطيئة	٢/ ١٨١
يا عُمَرُ الجَوَادَا	الوافر	جرير	١/ ٣٥٣

❊ ❊ ❊

الأرجاز

الرجز		الصفحة
تُعِلُّهُ مِن جانِبٍ وتُنهِلُهْ	أبو النجم العجلي	٢/ ٤٢٨
وَمَنهَلٍ وَرَدتُهُ عَن مَنهَلِ	رؤبة	٢/ ٣٩٢
شَتَّانَ هَذَا وَالعِناقُ وَالنَّومْ	لقيط بن زرارة أو غيره	٢/ ١٣٣
أَكثَرتَ فِي اللَّومِ مُلِحًّا دائِمَا	رؤبة	٢/ ٣٣٨
قَد سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنهُ القَدَمَا	أبو حيان الفقعسي أو غيره	١/ ٢٤٢
قَد صَرَّتِ البَكرَةُ يَومًا أَجمَعَا	——	٢/ ٦٣
إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا	أبو خراش الهذلي	١/ ٣٨١
أَوْ كُتُبًا بُيِّنَ مِن حَامِيمَا	الحمَّاني	١/ ٢٢٨
وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا	——	١/ ٣٨٠
أَوعَدَنِي بِالسِّجنِ وَالأَدَاهِمِ	العُدَيل بن الفَرْخ	٢/ ٧٣
بَل بَلَدٍ مِلءُ الفِجَاجِ قَتَمُه	رؤبة	٢/ ٣٧٩
وَإِنَّما أَنتَ أَخٌ لا نَعدَمُه	أبو محمد الحَذْلَمي	٢/ ٣٢
لَها ثَنَايَا أَربَعٌ حِسَانُ	——	١/ ٢٠٤
مَا تَنقِمُ الحَربُ العَوَانُ مِنِّي	علي بن أبي طالب أو غيره	٢/ ٧٤
أُحِبُّ مِنهَا الجِيدَ وَالعَينَانَا	رؤبة أو غيره	٢/ ٢٠٥
يَا نُعمَ هَل تَحلِفُ لَا تَدِينُهَا	——	١/ ٣٧١
وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعمَاؤُهُ	رؤبة	٢/ ٣٨٠
ظَهرَاهُما مِثلُ ظُهُورِ التُّرسَينْ	خِطَام المجاشعي	٢/ ٥٨
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثفَينْ	"	٢/ ٣٩٤
جَارِيَةٌ مِن قَيسِ بنِ ثَعلَبَهْ	الأغلب العجلي	١/ ٣٦١
نَحنُ بَنُو أُمِّ البَنِينَ الأَربَعَه	لبيد بن ربيعة	١/ ٣٨٣
مَهمَا لِيَه اللَّيلَةَ مَهمَا لِيَه	عمرو بن مِلْقَط أو غيره	٢/ ٢٩٣
لَا هَيثَمَ اللَّيلَةَ لِلمَطِيِّ	بعض بني دُبَيرٍ	١/ ٤٩٢

كشاف الأمثال وأقوال العرب

كشاف الأساليب والنماذج النحوية واللغوية

كشاف مصطلحات العلوم ومسائلها

* * *

كشاف الفرق والجماعات والقبائل

* * *

كشاف الأعلام (*)

(*) وضعتُ علامة (*)؛ للدلالة على ترجمتي للعَلَم غير المشهور أو الذي لا يعد من أهل الفن عند أول ذكر له.

* * *

كشاف الكتب الواردة في المتن

❊ ❊ ❊

كشاف الفوائد والتنبيهات في التعليقات(*)

(*) تنبيه: خلا هذا الفهرس من الكلام على الفوائد والتنبيهات الخاصة بالشعر والشواهد العربية عامة؛ حتى لا أثقل عليك بذكرها هنا، وقد أبنت عنها في مواضعها، فلتراجع ثمة.

❊ ❊ ❊

كشاف المصادر والمراجع

أولًا المخطوطات:

- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، نسخة خطية محفوظة بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٦٢ نحو.
- **شرح الكافية لرضي الدين الإستراباذي** (٦٨٦هـ)، نسخة خطية نسخها عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) وموشحة بحواش متقنة له، محفوظة بمكتبة راغب باشا بتركيا، تحت رقم ١٣٥١.
- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، نسخة خطية محفوظة بمكتبة نور عثمانية بتركيا، تحت رقم ٤٥٩٠.
- **شرح الفرائد الوفية بذكر ما لم تحوه الألفية**، لعلي بن سليمان المنصوري (١١٣٤هـ)، نسخة خطية محفوظة بمكتبة لاله لي بتركيا، تحت رقم ٣٣٥١.
- **شرح الوافية**، لأبي الفداء المؤيد (٧٣٢هـ)، نسخة خطية محفوظة بمكتبة قسطموني بتركيا.
- **المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية**، للمصنف ركن الدين الجرجاني (كان حيًّا سنة ٧٣٠هـ)، نسخة خطية محفوظة بمكتبة شهيد علي بتركيا، تحت رقم ٢٤٥٨.
- **المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي**، لرضي الدين بن جعفر (ق ٧)، نسختان خطيتان؛ الأولى مجلدان محفوظة بمكتبة عاطف أفندي بتركيا، تحت رقم ٢٥١٦، ٢٥١٧، والثانية بمكتبة الفاتح بتركيا، تحت رقم ٤٩٤٣.
- **الوافية في نظم الكافية**، لابن الحاجب (٦٤٦هـ)، نسختان خطيتان؛ الأولى محفوظة بمكتبة لاله لي بتركيا تحت رقم ٣٤٨٧، والأخرى بمكتبة نور عثمانية بتركيا، تحت رقم ٤٦٤٨.

ثانيًا المطبوعات:

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، للزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب- ومكتبة النهضة العربية، ط١: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

- **أبجد العلوم**، لأبي الطيب القِنَّوجي، دار ابن حزم، ط١: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- **ابن الحاجب النحوي**، إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين- دمشق، ط١: ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- **ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه**، طارق عبد عون، مكتبة التربية- بغداد، ط١: ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- **الإبهاج في شرح المنهاج**، للسبكيين، دراسة وتحقيق: د. أحمد الزمزمي – د. نور الدين عبد الجبار، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- دبي، ط١: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، للبنا الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- **أخبار النَّحويين البصريين**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: طه الزيني- عبد المنعم خفاجي، مصطفى الحلبي- القاهرة، ط١: ١٣٧٣هـ- ١٩٦٦م.
- **أختام الأوقاف في المخطوطات بمكتبات تركيا**، عربي- تركي، كوناي قوت- نعمت بيراقدار، ترجمة/ محمد شاهين- محمد أونلو، نشريات رئاسة مؤسسة المخطوطات في تركيا، إستانبول، الطبعة الأولى: ١٤٤٣هـ- ٢٠٢١م.
- **اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه وأثره في الدرس النحوي والتصريفي**، د. عبد العزيز الدباسي، جامعة الإمام محمد بن سعود- عمادة البحث العلمين الطبعة الأولى: ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.
- **الأخلاق النصيرية في تعريب الأخلاق الناصرية**، لمحمد بن علي الجرجاني، تحقيق: جُب لمير، ليدن، الطبعة الأولى: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م.
- **أدب الكاتب= أدب الكتاب**، لابن قتيبة، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان، ومراجعة: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، لبرهان الدين بن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف- الرياض، ط١: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- – **الأزهية في علم الحروف**، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

- **أساس البلاغة**، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- **الاستغناء في أحكام الاستثناء**، للقرافي، تحقيق: د/ طه محسن، وزارة الأوقاف والشئون الدينية إحياء التراث الإسلامي، بغداد: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- **أسرار العربية**، لأبي البركات الأنباري من رواية ابن أبي الفنون عنه، تحقيق: د. محمد راضي، وأ. وائل محمود، مجلة الوعي الإسلامي بالكويت الإصدار الخامس والتسعون بالتعاون مع معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ط١: ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- **أسرار النحو**، لابن كمال باشا، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢: سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- **إسفار الفصيح**، لأبي سهل الهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ط١: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- **الإشارات الإلهية**، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن بدوي، طبعة الذخائر - الهيئة العامة لقصور الثقافة، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة**، محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- **الأصل المعروف بالمبسوط**، لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، بدون تاريخ.
- **إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل**، لابن السِّيد البطَلْيوسي، تـ/ حمزة النشرتي، دار المريخ- الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ- ١٩٧٩م.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف- القاهرة، بدون تاريخ.
- **الأصول في النحو**، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ب.د.
- **أعلام الحديث= شرح صحيح البخاري**، للخطابي، تحقيق: د. محمد بن سعد، جامعة أم القرى، ط١: ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

- **أعيان الشيعة**، لمحسن الأمين العاملي، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات- بيروت، ط١: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **أعيان العصر وأعوان النصر**، للصفدي، ت/ مجموعة من الباحثين بإشراف: د/ مازن المبارك، دار الفكر-لبنان، ودار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **الإغراب في جدل الإعراب**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، المطبعة السورية، الطبعة الأولى.
- **الإغفال**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج، المجمع الثقافي دبي مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط١: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- **أمالي ابن الحاجب**، لجمال الدين ابن الحاجب، ت/ د.فخر قدارة، دار عمار- الأردن، ط١: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- **الأمالي اللغوية= أمالي ابن الشجري**، لابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١: ١٤١٣هـ- ١٩٩١م.
- **إنباء الغمر بأبناء العمر**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام النشر: ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الرابعة: ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.
- **الأنساب**، لأبي سعد السمعاني، تعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ط١: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- **الاهتبال بما في شعر أبي العتاهية من الحكم والأمثال**، لابن عبد البر، تحقيق: د. علي إبراهيم كردي، أبو ظبي للثقافة والتراث- دار الكتب الوطنية، ط١: ١٤١٣هـ- ٢٠١٠م.
- **الإيضاح**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم مرجان البحر، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن فرهود، بدون ناشر، ط١: ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

- **الإيضاح في شرح المفصل**، لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، وزارة الأوقاف- العراق، ط١: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **الإيضاح في علل النحويين**، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس- دمشق، ط٣: ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- **إيضاح المحصول من برهان الأصول**، للمازَري، تحقيق: د. عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- **البارع في اللغة**، لأبي علي القالي، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة، بغداد - دار الحضارة العربية، بيروت، ط١: ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- **بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار**، للكلاباذي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **البحر المحيط في أصول الفقه**، للزركشي، دار الكتبي، ط١: ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- **البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم**، لأبي حيان، تحقيق: د. عبد الله التركي- بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية، دار هجر- القاهرة، ط١: ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع**، للشوكاني، دار المعرفة - بيروت، بدون تاريخ.
- **البديع في علم العربية**، للمجد ابن الأثير، تحقيق: د. فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، ط١: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- **البرصان والعرجان والعميان والحولان** ، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، ط١: ١٤١٠هـ- ١٩٨٠م.
- **برنامج المجاري**، لأبي عبد الله المجاري الأندلسي، تحقيق: د. محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ- ١٩٨٢م.
- **البرهان في أصول الفقه**، لأبي المعالي الجويني، تحقيق: د. عبد العظيم الديب طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ط١: ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- **البرهان في علوم القرآن**، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

- **بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس**، لأبي جعفر الضبي، دار الكاتب العربي- القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للجلال السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، للفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين- دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، لشمس الدين الأصفهاني- تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني- السعودية، ط١: ١٤٨٦هـ- ١٩٨٦م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة الإعلام الكويتية، نشر سنة ١٣٥٨هـ- ١٩٦٥م.
- **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول**، لأبي الطيب القنوجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- **تاريخ الإسلام**، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **تاريخ ابن الوردي**، لزين الدين بن الوردي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١: ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- **تاريخ العلماء النحويين**، للمفضل بن مسعر، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، دار هجر- القاهرة، ط٢: ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- **التأليف النصي المحوري: عبقرية التأليف العربي "علاقات النصوص والاتصال العلمي"**، أ.د/ كمال عرفات نبهان، الوعي الإسلامي، الإصدار المائة: ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
- **التبصرة والتذكرة**، للصيمري، تحقيق: د. فتحي مصطفى، جامعة أم القرى، ط١: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **التبصرة في أصول الفقه**، لأبي إسحاق الشيرازي، د. محمد حسن هيتو، دار الفكر- دمشق، ط١: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.

- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية - بيروت، بدون تاريخ.
- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي- القاهرة، ط١: ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان- المملكة العربية السعودية، ط١: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **التجريد**، أبي الحسين القدوري، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، بإشراف: أ.د. علي جمعة- أ.د. محمد سراج، دار السلام- القاهرة، ط٢: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢: ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، لأبي العلاء المباركفوري، تحقيق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، المكتبة السلفية- المدينة المنورة، ط١: ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**، لشمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه**، لعلي بن إسماعيل الأبياري، تحقيق: د. علي الجزائري، دار الضياء- الكويت، ط١: ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، لابن هشام الأنصاري، ت: د.عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **تخريج أحاديث الإحياء= المغني عن حمل الأسفار**، لزين الدين العراقي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية- الرياض، ط١: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- **التداخل والتمايز المعرفي بين النحويين والفقهاء والأصوليين**، أحمد فتحي البشير، درة الغواص، ط١: ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م.
- **تذكرة الحفاظ**، لشمس الدين الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، كنوز إشلبيا - المملكة العربية السعودية، ب.د.

- **تراجم الرجال**، للسيد أحمد الحسيني، مجمع الذخائر الإسلامية- قم، بدون تاريخ.
- **تراجم المؤلفين التونسيين**، للدكتور/ محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- **تصحيح الفصيح وشرحه**، لابن دُرستويه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة: ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **التعريفات**، للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٣: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لبدر الدين الدماميني، تحقيق: د.محمد المفدى، ط١: ١٤٠هـ- ١٩٨٣م.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الفارسي، تـ/ عوض القوزي، دار الجيل، ط١: ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- **التفسير البسيط**، للواحدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١: ١٤٣٠هـ- ٢٠١٠م.
- **التفسير الكبير**، لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولي: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب**، للفارقي، تحقيق: د. سمير أحمد معلوف، مطبوعات معهد المخطوطات العربية- القاهرة: ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **التقفية في اللغة**، لابن أبي اليمان، تحقيق: خليل العطية، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني- بغداد، ط١: ١٣٩٦هـ- ١٩٧٥م.
- **التكملة لوفيات النقلة**، لزكي الدين المنذري، تحقيق: د. بشار معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **التمام في تفسير أشعار هذيل**، لابن جني، تحقيق: د. مصطفى جواد، مطبعة العاني- بغداد، ط١: ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.
- **التمهيد في أصول الفقه**، لأبي الخطاب الكَلْوذاني، تحقيق: مفيد أبو عشمة- محمد بن إبراهيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى، ط١: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

- **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، لجمال الدين الأسنوي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١: ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- **التمهيد في علم التجويد**، لابن الجزري، تحقيق: د/ علي البواب، مكتبة المعارف- الرياض، ط١: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام- القاهرة، ط١: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
- **تهذيب الأخلاق**، لأبي علي بن مسكويه، تحقيق: السيد حسين المؤمني، المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية- طهران، ط١: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.
- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١: ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**، لابن بري، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، ط١: ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- **توجيه اللمع**، لابن الخباز، تحقيق: د. فايز دياب، دار السلام- القاهرة، ط١: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: الشيخ محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١: ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لابن قاسم المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي- القاهرة، ط١: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- **التوطئة**، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **جامع المسائل- المجموعة التاسعة**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن قائد، دار عالم الفوائد.
- **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، للنهرواني، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١: ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- **جامع البيان في القراءات السبع**، لبي عمرو الداني، ت: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة-الإمارات، ط١: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- **جمهرة أشعار العرب**، لأبي زيد القرشي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
- **الجمل في النحو**، المنسوب للخليل بن أحمد، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **الجمل في النحو**، للزجاجي، تـ/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- دار الأمل، ط١: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة- محمد نديم، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١: ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **الجيم**، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الإبياري، راجعه: محمد خلف الله أحمد، المطبعة الأميرية: ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- **حاشية الشهاب على البيضاوي= عناية القاضي وكفاية الراضي**، للشهاب الخفاجي، دار صادر- بيروت، بدون تاريخ.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لأبي العرفان الصبان، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١: ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- **حاشية الطيبي على الكشاف= فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، لشرف الدين الطيبي، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، من مطبوعات جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١: ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
- **حاشية على شرح ابن هشام على بانت سعاد**، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: نظيف محرم خواجة، وراجعه ودققه: محمد الحَجيري، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- **الحجة للقراء السبعة** ، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي ، مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت ، ط٢: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- **حروف المعاني**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - الأردن، ط٢: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **الحقائق الراهنة في تراجم أعيان المئة الثامنة ضمن "طبقات علماء الشيعة" لآغا بزرك الطهراني**، المطبعة العلمية في النجف، ط١: ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم الأصفهاني، مكتبة السعادة- القاهرة، ط١: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- **الحماسة البصرية**، لصدر الدين علي بن أبي القرج بن الحسن البصري، ت/ ٦٥٦هـ، تحقيق: د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **الحماسة**، لأبي تمام، تحقيق: عبد الله عسيلان، جامعة الإمام بن سعود- عمادة البحث العلمي، بدون تاريخ.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٤: ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **الخصائص**، لابن جني، تحقيق: العلامة الشيخ محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط٤: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي، ت/٧٥٦هـ، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **الدرة الألفية**، لابن معطي، تحقيق: د. إمام حسن الجبوري، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لابن حجر العسقلاني، تصحيح: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- **درة الغواص في أوهام الخواص**، للحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **دستور العلماء= جامع العلوم في اصطلاحات العلوم**، للأحمد نكري، عرّب عباراته من الفارسية: حسن فحص، دار الكتب العلمية، ط١: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **الدعاء**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١: ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **دلائل الإعجاز**، لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود شاكر، دار المدني، القاهرة- جدة، ط٣: ١٤١٣هـ- ١٩٩٢.

- **الدلائل في غريب الحديث**، للسرقسطي، تحقيق: د. محمد القناص، مكتبة العبيكان- السعودية، ط١: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- **الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب**، لابن فرحون اليعمري، تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.

- **ديوان الأخطل**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر- دمشق، بيروت، ط١: ١٣٩٢هـ- ١٩٧١م.

- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، ط٥: ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

- **ديوان تأبط شرًّا وأخباره**، جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- **ديوان جرير بن عطية بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: نعمان محمد طه، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

- **ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه**، حققه وعلق عليه: د. وليد عرفات، دار صادر- بيروت، ط١: ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

- **ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه**، تحقيق: د. سيد حنفي حسنين، قدم لهذه الطبعة: د. عبد الحكيم راضي، سلسلة الذخائر (١٧١)- الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة، ط١: ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

- **ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني**، تحقيق: نعمان محمد طه، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة، ط١: ١٣٧٨هـ- ١٩٥٨م.

- **ديوان الخنساء**، تحقيق: أنور أبو سويلم، دار عمار- عمان، ط١: ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

- &&**ديوان ذي الإصبع العدواني**

- **ديوان ذي الرمة**، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للتوزيع والنشر- بيروت، ط١: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة- الكويت، بدون تاريخ.

- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط٣: ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- **ديوان أبي طالب**، صنعة: أبي هفان المهزمي البصري وعلي بن حمزة البصري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال- بيروت، ط١: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري**، تحقيق: درية الخطيب- لطفي الصقال، إدارة الثقافة والفنون- البحرين، المؤسسة العربية- بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **ديوان طفيل الغنوي**، &&
- **ديوان العباس بن مرداس**، تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١: ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- **ديوان عبد بني الحسحاس**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، ط١: ١٣٦٩هـ- ١٩٥٠م.
- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر- بيروت، بدون تاريخ.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تحقيق: د. فايز محمد، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- **ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري**، تحقيق: لطفي الصقال، ودرية الخطيب، راجعه: د. فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي بحلب، ط١: ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدم له، الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **ديوان القطامي**، تحقيق: د. إبراهيم- السامرائي- د. أحمد مطلوب، دار الثقافة- بيروت، ط١: ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م.
- **ديوان أبي قيس صيفي بن الأَسلَت**، دراسة جمع تحقيق: د. حسن باجودة، مكتبة دار التراث- القاهرة، بدون تاريخ.
- **ديوان قيس بن الخطيم**، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر- بيروت، بدون تاريخ.
- **ديوان كثير عزة**، جمع وشرح: د. إحسان عباس، دار الثقافة- بيروت، ط١: ١٣٩٢هـ- ١٩٧١.

- **ديوان الكميت الأسدي**، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر- بيروت، ط١: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- **ديوان الكميت الأسدي**، جمع وتقديم: داود سلوم، مطبعة النعمان- النجف الأشرف، ط١: ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- **ديوان لبيد بن أبي ربيعة**، تحقيق: د. إحسان عباس، سلسلة التراث العربي- الكويت، ط١: ١٣٨٤هـ- ١٩٦٣م.
- **ديوان المتنبي**، تحقيق: د. عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، بدون تاريخ.
- **ديوان المخبل السعدي**، جمع وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر- بيروت، ط١: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- **ديوان ابن مقبل**، تحقيق: د. عِزة حسن، دار الشرق العربي- بيروت، ط١: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ.
- **ديوان أبي النجم العجلي**، تحقيق: د. محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- **ديوان الهذليين**، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- **الذريعة في تصانيف الشيعة**، للشيخ أقا بزرك الطهراني، دار الأضواء - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **ذيل تذكرة الحفاظ**، لشمس الدين الحسيني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**، لأبي الطيب الفاسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **الذيل على الروضتين**، لابن أبي شامة المقدسي، دار الجيل- بيروت، ط١: ١٣٩٤هـ- ١٩٧٣م.
- **ذيل طبقات الحنابلة**، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان- الرياض، ط١: ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥.

- **رسالة الملائكة**، لأبي العلاء المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر- بيروت، ط١: ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، لمحمد بالقر الخوانساري، الدار الإسلامية- بيروت، ط١: ١٤٤١هـ- ١٩٩١م.
- **روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام**، لابن الأزرق الغرناطي، تحقيق: د. سعيدة العلمي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ١٩٩٩م.
- **روضة الناظر وجنة المناظر**، لابن قدامة المقدسي، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ط٢: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- **زينة العرائس من الطرف والنفائس في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية**، لابن المبرد الحنبلي، تحقيق: رضوان بن مختار، دار ابن حزم- بيروت، ط١: ١٤٢١هـ- ٢٠١٠م.
- **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح بن جني، تـ/ د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط٢: ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **سفر السعادة وسفير الإفادة**، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام، دار صادر، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- **السلوك لمعرفة دول الملوك**، لتقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، لأبي عبيد البكري، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- **سنن أبي داود**، لأبي داود السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت. بدون تاريخ.
- **السنن الكبرى**، للنَّسائي، تحقيق: حسن شلبي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١: ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**، د. محمود فجال، أضواء السلف- الرياض، بدون تاريخ.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- **شرح أبيات سيبويه**، لابن السيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى: ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- **شرح أشعار الهذليين**، لأبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، دار العروبة- القاهرة، بدون تاريخ.
- **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد- د/ محمد بدوي المختون، مركز هجر للنشر- القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- **شرح التصريف**، للثمانيني، تحقيق: إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد- الرياض، ط١: ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- **شرح التعريف بضروري التصريف**، تحقيق: هادي نهر- هلال ناجي، دار الفكر- دمشق، ط١: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن بابشاذ، تحقيق: حسين السعدني، بغداد: ١٤٢٣هـ.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور، قدَّم له ووضع فهارسه: فواز الشعار، إشراف: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- **شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري**، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين الإستراباذي مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- شرح **شافية ابن الحاجب**، لركن الدين الإستراباذي، تحقيق: د. عبد المقصود محمد، مكتبة الثقافة الدينية، ط١: ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.
- شرح **شذور الذهب**، للجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح **شواهد الإيضاح**، لابن بري، تحقيق: د. عيد درويش، مراجعة: د. محمد مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- شرح **شواهد المغني**، للسيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، وذيله بتعليقاته: محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي- بيروت، تاريخ النشر: ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦.
- شرح **القصائد السبع الطوال الجاهليات**، لابن الأنباري، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- **الشرح الكبير على جمل الزجاجي**، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق، ط١: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح **كتاب سيبويه**، للسيرافي، تحقيق: حسن مهدلي- علي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
- شرح **الكافية**، للرضي الاستراباذي، تحقيق: يوسف عمر، منشورات جامعة بني غازي، ط٢: ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- شرح **الكافية الشافية**، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، ب. د.
- شرح **اللمع**، لابن بَرهان، تحقيق: د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، قسم التراث العربي- الكويت، ط١: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- شرح **مختصر الروضة**، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- شرح **المفصل**، لابن يعيش، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- شرح **مقامات الحريري**، لأبي العباس الشريشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- شرح **المقدمة المحسبة**، لأبي الحسن بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية- الكويت، ط١: ١٣٩٨هـ- ١٩٧٧م.

- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك**، لأبي زيد علي بن عبد الرحمن المكودي، تـ/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية- بيروت، ط: ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.
- **الشعر والشعراء**، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث- القاهرة، ط١: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- **شعر خداش بن زهير العامري**، صنعة: د. يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**، جمعه وحققه د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون تاريخ.
- **الشفاء في بديع الاكتفاء**، لشمس الدين النواجي، تحقيق: محمود حسن أبو ناجي، دار مكتبة الحياة- بيروت، ط١: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.
- **شواذ القراءات**، لشمس الدين الكرماني، تحقيق: د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ- بيروت، بدون تاريخ.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، لابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، ط١: ١٤٠٥هـ.
- **الصاحبي**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت/ ٣٩٥هـ، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة، بدون تاريخ.
- **الصبح المنير في شعر أبي بصير والأعشَين الآخرين**، تحقيق: رودلف جاير، طبع بفينا سنة ١٩٢٧م.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط٤: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- **صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت. ب.د.

- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- **ضوابط الفكر النحوي**، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم: د. عبده الراجحي، دار البصائر- القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
- **الطالع السعيد الجامع لنجباء الصعيد**، للإدفوي، تحقيق: سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف والنشر، ط١: ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
- **طبقات الشافعية**، للجمال الإسنوي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- **طبقات الشافعية**، لابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمود الطناحي - وعبد الفتاح الحلو، دار هجر للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **طبقات فحول الشعراء**، لابن سلام، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود شاكر، ط المدني.
- **طبقات المفسرين**، لأحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة دار العلوم والحكم، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- **طبقات المفسرين**، لشمس الدين الداوودي، دار الكتب العلمية - بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
- **طبقات النحويين واللغويين**، للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، بدون تاريخ.
- **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، ليحيى بن حمزة العلوي، تصحيح: الشيخ سيد بن علي المرصفي، وقدم له: د. إبراهيم الخولي، سلسلة الذخائر- الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة، ط١: ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- **طلبة الطلبة**، لنجم الدين النسفي، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، ط١: ١٣١١هـ- ١٨٩٤م.
- **العدة في أصول الفقه**، لأبي يعلى الفراء، حققه وعلق عليه وخرَّج نصه: د. أحمد المباركي، ط٢: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، لبهاء الدين السبكي، مطبوع ضمن شروح التلخيص، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى الحلبي. بدون تاريخ.
- **العفو والاعتذار**، للرقام البصري، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، دار البشير- عمان، ط١: ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- **العقد المذهب في طبقات حملة المذهب**، لابن الملقن، تحقيق: أيمن نصر الأزهري – سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
- **علل النحو**، لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد- الرياض، ط١: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **عمدة الكتاب**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: بسام الجابي، دار ابن حزم- دمشق، ط١: ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**، لأبي العباس الغِبريني، تحقيق: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ – ١٩٧٩م.
- **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، لابن أبي أصيبعة، تحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة- بيروت، بدون تاريخ.
- **غاية المراد في شرح نكت كتاب الإرشاد**، لمحمد بن مكي العاملي المعروف بالشهيد الأول، تحقيق: رضا المختاري، بالمشاركة مع مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية- بإيران، ط١: ١٤١٤هـ- ١٩٨٤م.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**، لابن الجزري، تصوير مكتبة ابن تيمية عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
- **غريب الحديث**، للخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر – دمشق، ط١: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **الغريبين في القرآن والحديث**، لأبي عبيد الهروي، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ط١: ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- **الفائق في غريب الحديث والأثر**، للزمخشري، علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة- لبنان، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

- **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر**، لمحمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق: د. ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- **فُرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرحه على أبيات سيبويه**، للأسود الغندجاني، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار قتيبة ـ دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- **الفرق**، لابن أبي ثابت، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، لأبي عبيد البكري، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٣٩٢هـ- ١٩٧١م.
- **فصول البدائع في أصول الشرائع**، لشمس الدين الفناري، تحقيق: محمد حسين إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط١: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، لصلاح الدين العلائي، تحقيق: حسن الشاعر، دار البشير- عمان، ط١: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- **الفوائد السنية في شرح الألفية**، للبرماوي، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية- القاهرة، ط١: ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، لعبد الرحمن الجامي، دراسة وتحقيق: أسامة الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية- العراق، ط١: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.
- **فوات الوفيات**، لابن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٧٣م.
- **في اللغة والأدب دراسات وبحوث**، لمحمود محمد الطناحي، درة الغواص- القاهرة، ط١: ١٤٤٢هـ- ٢٠٢٠م.
- **القاموس المحيط**، لمجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب الرسالة بإشراف نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.
- **القطع والائتناف**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع**، تحقيق: د. فيصل عبد السلام الحفيان، مكتبة الرشد - الرياض، ط/ الأولى: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- **الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها**، لأبي القاسم الهذلي، تحقيق: جمال الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر- القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- **الكامل في اللغة والأدب**، للمبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢: ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- **كتاب الألفاظ**، لابن السكيت، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان- ناشرون، ط١: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- **كتاب الشعر**، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **كتاب العدد في اللغة**، لابن سيده، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر - عدنان بن محمد الظاهر، ط١: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **كِتاب الكتَّاب**، لابن درستويه، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الكتب الثقافية- الكويت، الطبعة الأولى: ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، للزمخشري، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة، بدون تاريخ.
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، للثعلبي، تحقيق: ابن عاشور، مراجعة: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- **الكليات= معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢: ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- **الكنز في القراءات العشر**، لابن الوجيه الواسطي، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- **الكناش في فني النحو والصرف**، للملك المؤيد، تحقيق: د. رياض الخوام، المكتبة العصرية- بيروت، ط١: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، لجمال الدين الإسنوي، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار عمار- الأردن، ط١: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- **اللامات**، ت/ د. مازن المبارك، دار الفكر- دمشق، ط٢: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط١: ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر- بيروت، ط٣: ١٤١٤هـ.
- **لمع الأدلة**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، المطبعة السورية، الطبعة الأولى.
- **اللمع في العربية**، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية- بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية لمقداد السيوري**، حققه وعلق عليه الشيخ محمد علي القاضي الطباطبائي، مطبعة شفق- تبريز، إيران، ط١: ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
- **ليس في كلام العرب**، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢: ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، للقزاز القيرواني، حققه وقدم له: د. رمضان عبد التواب- د. صلاح الدين الهادي، دار العروبة- الكويت، الطبعة الأولى بدون تاريخ.
- **المباحث المرضية المتعلقة بمَن الشرطية**، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، دار ابن كثير- دمشق، ط١: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- **المبسوط**، للسرخسي، تحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر- بيروت، ط١: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **المبسوط في القراءات العشر**، لابن مهران، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- **مجمع الآداب في معجم الألقاب**، لابن الفوطي الشيباني، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر- وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ، ٦/ ٥٥٣.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، سنة النشر: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- **المحصول**، لفخر الدين الرازي، تحقيق: د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٣: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- **المحصول في أصول الفقه**، لأبي بكر بن العربي، تحقيق: حسين علي اليدري - سعيد فودة، دار البيارق - عمان، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **المحكم والمحيط الأعظم**، لابن سيده، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد المخطوطات العربية- القاهرة، ط٢: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- **المخترع في إذاعة سرائر النحو**، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا- الرياض، ط١: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- **المختصر في أخبار البشر**، لأبي الفداء المؤيد، تحقيق: د. محمد زينهم عزب، تقديم: د. حسين نصار، دار المعارف- القاهرة، ط١: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **المخصص**، لأبي الحسن ابنِ سيدَه، تحقيق: خليل جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط ١: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- **المرتجل في شرح الجمل**، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، المجمع اللغوي بدمشق، ط١: ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- **المسائل البصريات**، للفارسي، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني- القاهرة، ط١: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **المسائل الحلبيات**، للفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط١: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **المسائل العسكريات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي المنصوري، الدار العلمية الدولية- عمان، ط١: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- **المسائل المشكلة المسماة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السيكاوي، مطبعة العاني- بغداد، الكتاب الحادي والخمسون.
- **المسائل الملقبات في النحو العربي**، لابن طولون الحنفي، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب- القاهرة.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مطبعة المدني- القاهرة، ط١: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
- **المستصفى**، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ط١: ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

- **مسند الشهاب القضاعي**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

- **مسند الطيالسي**، لأبي داود الطيالسي، تحقيق: د. محمد التركي، دار هجر- القاهرة، ط١: ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

- **مصارع العشاق**، للسراج القارئ، دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة، ط١: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأبي القاسم الفيومي، دار الكتب العلمية.

- **المصنف**، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، ط٣: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

- **معاني القرآن**، للأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١: ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

- **معاني القرآن**، لأبي زكريا الفراء، ت/ محمد علي النجار وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٤: ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

- **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط١: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- **معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١: ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، دار صادر- بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، لأبي عبيد البكري، عالم الكتب- بيروت، ط٣: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.

- **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون تاريخ.

- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، لأبي عبد الله الذهبي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك- محمد حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط٦: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- **المفصل في صنعة الإعراب**، للزمخشري، د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال- بيروت، ط١: ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **المفضليات**، للمفضل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر- عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة السادسة.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية= شرح الشاطبي على الألفية**، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مركز البحوث بأم القرى- المملكة العربية السعودية، ط١: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- **مقاصد علم اللغة في الحضارة العربية "دراسة لغوية استقرائية"**، أ. د: خالد فهمي، دار المقاصد.
- **المقاصد النحوية**، لبدر الدين العيني، تحقيق: د. علي فاخر وآخرين، دار السلام، ط١: ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- - **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، الناشر: دار الرشيد للنشر، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **المقتضب**، للمبرد، تحقيق: الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، ط٣: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- **المقدمة الجزولية**، لأبي موسى الجزولي، تحقيق: د. شعبان محمد، راجعه: د. فتحي جمعة، دار الغد الجديد- القاهرة، ب.د.
- **المقرب**، لابن عصفور، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري- وعبد الله الجبوري، ط١: ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- **المقصور والممدود**، لأبي علي القالي، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١: ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- **الملخص في ضبط قوانين العربية**، لابن أبي الربيع، غير معروف الناشر، تحقيق ودراسة: علي بن سلطان الحكمي، ط١: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **الممتع الكبير في التصريف**، لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط١: ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- **المنصف شرح تصريف المازني**، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث- القاهرة، ط١: ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

- **منهاج السنة النبوية**، لابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، لابن تغري بردي، تحقيق: د/ محمد محمد أمين، تقديم: الدكتور/ سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة.
- **الموشح مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر**، للمرزباني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، بدون تاريخ.
- **الموفور من شرح ابن عصفور**، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق: مصطفى محمود أبو السعود، درة الغواص- القاهرة، ط١: ١٤٤٢هـ- ٢٠٢٠م.
- **نتائج الفكر في النحو**، لأبي القاسم السهيلي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١: ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، لابن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، القاهرة، بدون تاريخ.
- **النَّحو العربي عند أبي إسحق الزّجّاج مرتّبًا على أبواب ألفيّة ابن مالك**، د. عبد العظيم فتحي، دار طيبة- القاهرة، ط١: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار- الأردن، ط٣: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى "تصوير دار الكتاب العلمية"، بدون تاريخ.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، للأعلم، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، ط١: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **النكت المستجادة في مساواة الفاعل للمبتدأ في شرط الإفادة**، لأحمد بابا التنبكتي، تحقيق: د. أحمد فتحي البشير، درة الغواص- القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير، د. محمود محمد الطناحي- طاهر الزاوي، المكتبة العلمية - بيروت، ط١: ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، لإسماعيل البغدادي، المطبعة البهية بإستانبول: ١٩٥١م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: الجزء الأول: عبد السلام هارون، والبقية: عبد العال سالم مكرم، دار عالم الكتب- القاهرة، ط٣: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- **الوافي بالوفيات**، لابن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط - تركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- **الوساطة بين الجرجاني والبلاغيين**، د. عبد الستار حسين زموط، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، لعلي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، ط١: ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس بن خلّكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

ثالثًا الدوريات:

- **المحصول في شرح الفصول**، لابن إياز البغدادي، تحقيق ودراسة: محمد صفوت محمد علي، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر متوفرة على الشبكة العنكبوتية.
- **"غاية البادي في شرح المبادي" دراسة عن نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة**، بحث للشيخ محمد لطف زاده التبريزي، وهو منشور بمجلة تراث الحلة، العدد الحادي عشر- رجب ١٤٤٠هـ- آذار/ مارس ٢٠١٩م.
- **المقصد الجليل في علم الخليل**، لابن الحاجب، تحقيق: د. محمود العامودي ونشرها في العدد الثاني من مجلة الجامعة الإسلامية بغزة- يوليو ٢٠٠٧.
- **النهاية في شرح الكفاية**، لابن الخباز، تحقيق ودراسة: عبد الله حاج إبراهيم، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، بإشراف: د. عبد الرحمن العثيمين، متاحة على الشبكة العنكبوتية.

❊ ❊ ❊

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

❊ ❊ ❊

كناشة الفوائد المنتقاة من الكتاب

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....